مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت

المجلد الخامس عشر - العدد الرابع - شتاء ١٩٨٧

ثمن العدد

الكويت (٥٠٠)فلس، السعودية (١٠) ريال، قطر (١٠) ريال، الامارات (١٠) درهم، البحرين (-,١) دينار، عُمان (-,١) ريال، العراق (-,١) دينار، الاردن (٧٥٠) فلس، تونس (١,٥) دينار، الجزائر (١٥) دينار، اليمن الجنوبي (٦٠٠) فلس، ليبيا (٢) دينار، مصر (١,٥-) جنيه، السودان (١,٥) جنيه، سوريا (٣٥) ليرة، اليمن الشمالي (١٥) ريال، المغرب (٢٠) درهم.

الاشتراكات

للافراد	سنة	سنتان	ثلاث سنوات	اربع سنوات
الكويت	٢ د.ك	٤ د.ك	٥,٥ د.ك	٧ د.ك
الدول العربية	٢,٥ د.ك	٤,٥ د.ك	٦,٥ د.ك	٨ د.ك
البلاد الأخرى	١٥ دولار	٣٠ دولار	٤٠ دولار	٥٠ دولار
للمؤسسات				
الكويت والبلاد العربية	١٥ د.ك	٢٥ د.ك	٤٠ د.ك	٥٠ د.ك
في الخارج	٦٠ دولار	١١٠ دولار	١٥٠ دولار	١٨٠ دولار

* تدفع اشتراكات الافراد مقدماً

(١) إما بشيك لأمر المجلة مسحوباً على أحد المصارف الكويتية.

(٢) أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم (٠٧١٠١٦٨٥) لدى بنك الخليج فرع العديلية.

* اشتراكك لأكثر من سنة يمنحك فرصة الحصول على العددين ١و٢ من اصداراتنا الخاصة باللغة الانجليزية أو أحد أعداد المجلة القديمة.

مجلة العلوم الاجتماعية في مجلدات

تعلن «مجلة العلوم الاجتماعية» عن توافر الأعداد السابقة من المجلة ضمن مجلدات أنيقة. يمكن الحصول عليها من قسم الاشتراكات مباشرة، أو بالكتابة إلى المجلة على عنوانها التالي:

مجلة العلوم الاجتماعية

ص.ب: ٥٤٨٦ صفاة - الكويت 13055

أو الاتصال تلفونياً لتأمينها على الهاتفين التاليين: ٢٥٤٩٤٢١ - ٢٥٤٩٣٨٧

ثمن المجلد الواحد: (٥,٠٠٠) خمسة دنانير كويتية أو ما يعادلها.

للطلاب: (٣,٠٠٠) ثلاثة دنانير كويتية أو ما يعادلها.

دوريات إهداء

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت

فصلية أكاديمية تعنى بنشر الأبحاث والدراسات
في مختلف حقول العلوم الاجتماعية

المجلد الخامس عشر - العدد الرابع - شتاء ١٩٨٧

رئيس التحرير فهد ثاقب الثاقب
مدير التحرير محمد صادق أبو صباح

هيئة التحرير

اسماعيل صبري مقلد
سليمان شعبان القدسي
حصة محمد البحر
فهد ثاقب الثاقب
محمد صباح السالم الصباح

توجه جميع المراسلات الى رئيس التحرير على العنوان التالي:
مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت ص.ب.
هاتف: ٢٥٤٩٣٨٧٠ - ٢٥٤٩٤٢١ - تلكس

اهداءات ٢٠٠١

المستشار/ رابح لطفي جمعة
القاهرة

قواعد النشر بالمجلة

قواعد عامة:

١ـ تنشر المجلة الابحاث والدراسات الاكاديمية الأصيلة المكتوبة باللغة العربية ولا تنشر بحوثا منشورة سابقا أو أنها مقدمة للنشر لدى جهات أخرى.

٢ـ تنشر المجلة مراجعات وعروض الكتب التي لا يتجاوز تاريخ اصدارها ثلاثة أعوام بحيث لايزيد حجم المراجعة عن عشر صفحات كوارتر بمسافة ونصف بين السطر، ويشترط في المراجعة أن تتناول ايجابيات وسلبيات الكتاب، وفي العرض أن يقدم تلخيصا لأهم محتويات الكتاب وتستهل المراجعة المعلومات التالية: الاسم الكامل للمؤلف، العنوان الكامل للكتاب، مكان النشر، الاسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، عدد الصفحات، وإذا كان الكتاب بلغة أجنبية فيجب كتابة تلك المعلومات بتلك اللغة.

٣ـ ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من المجلات والمحافل الاكاديمية.

٤ـ ترحب المجلة بنشر ما يصلها من ملخصات الرسائل الجامعية (التي تمت مناقشتها واجازتها) في ميادين العلوم الاجتماعية على أن يكون الملخص من أعداد صاحب الرسالة نفسه.

٥ـ ترحب المجلة بنشر التقارير العلمية عن مشاريع البحوث في طور التنفيذ أو عن المؤتمرات والمنتديات العلمية والنشاطات الأكاديمية الأخرى في مختلف مجالات العلوم الاجتماعية.

٦ـ يجب أن يرسل مع البحث ملخص باللغة الانجليزية يتكون مما لايزيد عن ٢٠٠ كلمة، ملخصا مهمة البحث والنتائج.

٧ـ يتم تنظيم كتابة البحث على أساس كتابة العناوين الرئيسية مستقلة في وسط السطر على أن تكتب العناوين الفرعية مستقلة في الجانب الأيمن، أما العناوين الثانوية فتكتب في بداية الفقرة.

الأبحاث:

١ـ يجب أن لايزيد عدد صفحات البحث عن ٤٠ صفحة مطبوعة على الآلة الكاتبة على ورق كوارتر بمسافة ونصف بين السطر بما لايتجاوز ١٥,٠٠٠ كلمة. يرجى مراجعة أحد الأعداد الصادرة حديثا من أجل الاطلاع على الشكل المطلوب.

٢ـ تطبع الجداول على أوراق مستقلة ويشار في أسفل الجدول إلى مصدره أو مصادره، على أن يشار إلى المكان المحدد للجدول ضمن البحث مثلا (جدول رقم (١) هنا تقريبا.

٣ـ يكتب المؤلف اسمه وجهة عمله على ورقة مستقلة ويجب أن يرفق نسخة عن سيرته العلمية إذا كان يتعاون مع المجلة للمرة الأولى وعليه أن يذكر ما إذا كان البحث قد قدم إلى أو قرىء في مؤتمر ما إلا أنه لم ينشر ضمن أعمال المؤتمر، أو حصل على دعم مالي أو مساعدة علمية من شخص أو جهة ما.

٤ـ تقدم المجلة نسخة من العدد هدية لكاتب المراجعة أو المناقشة أو التقرير أو ملخص الرسالة الجامعية.

المصادر والهوامش:

١ـ يشار إلى جميع المصادر ضمن البحث بالاشارة إلى اسم المؤلف الأخير وسنة النشر ووضعها بين قوسين مثلا (ابن خلدون، ١٩٦٠) و(القوصي، ومذكور، ١٩٧٠) و (Smith, 1970) و(Smith & Jones, 1975). أما إذا كان هناك أكثر من اثنين من المؤلفين للبحث الواحد (مذكور وآخرون، ١٩٨٠)

و (Jones et al, 1965) أما إذا كان هناك بحثان لكاتبين مختلفين (القوصي، ١٩٧٣ ؛ مذكور، ١٩٨٧) و (Roger, 1981; Smith, 1974). أما إذا كان هناك بحثان لكاتب في سنة واحدة (الفارابي[أ] ١٩٦٤، ١٩٦٤[ب]) و(Smith, 1962a, 1962b). وفي حالة الاقتباس يشار إلى الصفحة أو الصفحات المقتبس منها (ابن خلدون، ١٩٧٠ : ١٦٤) و (Jones, 1977: 58 - 59).

٢- توضع المراجع في نهاية البحث ويفضل أن تكون حديثة جدا وان لايزيد عمر أقدمها عن عشرين عاما. ويجب وضع جميع المراجع التي اشير إليها ضمن البحث في نهايته، على أن تكتب المراجع بطريقة أبجدية من حيث اسم المؤلف وسنة النشر مثلا:

هدسون، م

١٩٨٦ «الدولة والمجتمع والشرعية: دراسة عن المأمولات السياسية العربية في التسعينات» ص ص ١٧ - ٣٦ في هـ. شرابي (محرر) العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الخطيب، ع

١٩٨٥ «الانماء السياسي في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي» مجلة العلوم الاجتماعية - ١٣ (شتاء): ١٦٩ - ٢٢٣.

أبوزهرة، م

١٩٧٤ الجريمة والعقوبة في الفقه الاسلامي: العقوبة. القاهرة: دار الفكر العربي.

Hirschi, T

1983 «Crime & the Family», pp 53 - 69 in J. Wilsone (ed) Crime & Public Policy. San Francisco Institute for Contemporary Studies.

Kalmuss, D.

1984 «The Intergenerational Transmission of Marital Aggresion» Journal of Marriage & the Family 46 (February): 11 - 19.

Quinney, R.

1979 Criminology. Boston: Little Brown & Company,

٣- يجب اختصار الهوامش إلى أقصى حد والاشارة إليها بأرقام متسلسلة ضمن البحث ووضعها مرقمة حسب التسلسل في نهايته. أما هوامش الجداول فيجب أن تكون تابعة لها، ويشار بكلمة ملاحظة إذا كان هناك تعليق عام، وتوضع * أو أكثر إذا كان التعليق خاص باحصائيات معينة وتوضع كلمة المصدر أمام المرجع الذي استمدت منه بيانات الجدول ويكتب اسم المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، اسم الناشر أو المجلة، مكان النشر إذا كان كتابا، تاريخ النشر، المجلد والعدد وأرقام الصفحات إذا كان مقالا.

٤- تطبع الهوامش والمصادر العربية والمصادر الأجنبية على أوراق مستقلة بمسافة واحدة بين سطور المرجع الواحد ومسافتين بين مرجع وآخر.

اجازة النشر:

١- تقوم المجلة باخطار أصحاب البحوث باجازة بحوثهم للنشر بعد عرضها على اثنين أو أكثر من المحكمين يختارهم المجلة على نحو سري، وللمجلة أن تطلب اجراء تعديلات شكلية أو موضوعية سواء كانت جزئية أو شاملة على البحث قبل اجازته للنشر.

☐ عدد ١، ١٩٧٣

شكري، الأمم المتحدة في الميزان ـ الأخرس، التخطيط الاجتماعي في مجال رعاية الأطفال والشباب ـ ربيع، اتجاه مصر نحو الاشتراكية ـ الأزهري، مبيعات الفرص وعلاقتها بكفاءة السياسات التسويقية من وجهة النظر العلمية والعملية ـ النفيسي، العلاقات الايرانية السوفياتية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ حريق، أثر السوق المحلي على العلاقات بين الريف والحضر ـ النجار، مقارنة بعض الأفكار الاقتصادية لابن خلدون وآدم سميث ـ عبدالرحيم، إنشاء وتطوير المعايير العلمية في الصناعة.

☐ عدد ١، ١٩٧٤

علي، التصنيع وسياسة الحماية الجمركية في لبنان ـ قنديل، النماذج الرياضية المحددة والتخطيط التأشيري ـ ربيع، الحضارة وقضية التقدم والتخلف ـ النجار، أزمة نظام النقد الدولي ـ أبو علي، إمكانية وسائل التنسيق بين الخطط الصناعية في الدول العربية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ الابراهيم، تقييم إمكانية تطبيق نماذج «دوفيرجر» و «نيومان» للأحزاب السياسية ـ عاروري، فكرة القومية وعلاقتها بالدين ـ خدوري، المؤسسات العسكرية العثمانية في العراق ـ السالم، نظريات متداولة في تطور الادارة ـ سليمان، حول استخدام معايير الاستثمار في الاقتصاد المتخلف ـ الفرا، بعض خصائص سكان الكويت.

☐ عدد ٢، ١٩٧٤

الجميلي، التشرد في العراق ـ سامي/ بازرعه/ رمضان ، بحث استطلاعي عن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية العاملة في دولة الكويت ـ بوحوش، عوامل التخلف السياسي والاقتصادي في دول العالم الثالث ـ الأخرس، الجو القيمي المتقدم العلمي والتكنولوجي ـ أبو العلا، جدول الحياة المختصر للكويتيين لعام ١٩٧٠.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ الرشيد، البيئة الثورية ـ منصور، التقدير الاقتصادي في ظل النظام الاشتراكي ـ صقر، نموذج مهلانوبس للتخطيط ـ أبولغد، القومية العربية: الاعتبارات السياسية الاجتماعية ـ عليش، العلاقات الانسانية في الصناعة.

☐ عدد ١، ١٩٧٥

الغزالي، حول فلسفة الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الكويت ـ زحلان/ ربيع، هجرة الأدمغة والهجرة الداخلية في البلاد العربية ـ الكرسني، مقدمة لدراسة الثورة المهدية ـ برهوم، الدور الاجتماعي للشرطة من وجهة نظر علم الاجتماع ـ السلمي، مدخل تكاملي لنظرية التنظيم ـ الأعرجي، بين الاستراتيجية «والتكتيك» في التخطيط للتطوير الاداري ـ عفيفي، السياسات الترويجية لمتاجر التجزئة بالكويت ـ خواجكية، مستقبل أسعار النفط على ضوء التوقعات المحتملة لمستويات الاستهلاك والانتاج في العالم.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ عيسى، عناصر تقييم الأوراق المالية ـ زحلان، تخطيط القوى البشرية.

☐ عدد ٢، ١٩٧٥

النقيب، تعليم التخطيط من مفهوم الواقع العربي ـ مقلد، الوفاق الدولي ودبلوماسية الأزمات ـ بدر، الثورة السلوكية في العلوم السياسية ـ صقر، التكامل الاقتصادي العربي: الدوافع.. والطموح والمتغيرات مع إشارة خاصة لدول الخليج ـ عبدالرحيم، تقارير الأداء وسيلة إتصال بين المحاسب والمدير ـ الرميحي، مدخل لدراسة الواقع والتغير الاجتماعي في مجتمعات الخليج المعاصرة.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ منصور، الشراء للمنظمات: أهدافه، النشاطات التي يتضمنها والعوامل المرتبطة باختيار مصادر الشراء ـ القدسي/ المصري، استغلال أموال نفط الشرق الأوسط: بدائل وآمال ـ مرار، الاغتراب التنظيمي.

عدد ١، ١٩٧٦

النجار، العنصر الانساني وأهميته في التنمية الاقتصادية ضمن المسؤولية الادارية- **الحسن**، العلاقات الانسانية في العمل - **فرح/ السالم**، الانقسام التحديثي التقليدي في الكويت ولبنان - **النجار**، الشركات متعددة الجنسية ودورها في التنمية الاقتصادية - **عبدالسلام**، شركات الملاحة البحرية المتعددة ومشاريع التعاون العربي في النقل البحري.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- **صقري**، المعتقدات المثبتة وديمومة النظام السياسي - **كرم**، التبعية الاقتصادية وحجم البلدان - **فرح**، ملكية واستغلال الأرض في المناطق الجافة - **عيسى**، طريقة كمية لقياس عنصر الخطورة في الأسهم - **شركس**، الجوانب الاجتماعية للمحاسبة: وجهة نظر سلوكية.

عدد ٢، ١٩٧٦

الغزالي، نحو محاولة تشخيص أزمة الاقتصاد العالمي - **عاقل**، نظرية بياجيه عن تكوين المفاهيم - **أبو عياش**، نموذج نظري واختبار عملي لبيئة حضرية الكويت - **الأعرجي**، حول فاعلية وكفاءة الأجهزة الادارية الخدمية الحكومية - **الثاقب**، حول حجم وبنية العائلة العربية والكويتية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- **خيرالدين**، دراسة إحصائية لنمط توزيع الدخل بين دول العالم - **القطب**، اتجاهات التحضر في البلاد العربية.

عدد ٣، ١٩٧٦

أحمد، المدخل التكاملي لدراسة المجتمع العربي - **اسماعيل**، مشاكل نقل التكنولوجيا من البلاد المتقدمة إلى البلاد النامية - **عفيفي**، نموذج نظري لتصميم نظم التوزيع المادي في الصناعة البترولية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية

- **حريق**، التحليل الهيكلي الوظيفي في دراسة علم السياسة - **بريجر**، تأملات في كتابات أصحاب نظرية النسق الخاصة بدراسة السياسة الدولية.

عدد ٤، ١٩٧٦/١٩٧٧

أحمد، سوسيولوجيا المعرفة: الماهية والمنهج - **حريم**، القيادة الادارية، مفهومها وأنماطها - **بوحوش**، ملاحظات حول النظرية والتطبيق في تجربة الاتحاد السوفيتي - **تناغو**، الدول النامية وبعض مشاكل التمويل الانمائي - **مقلد**، ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية: الاطار النظري العام.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- **شارون/ أبولبن**، تعليم الاناث في الوطن العربي - **السالم/ فرح**، التغير السياسي في بعض البلاد العربية.

عدد ١، ١٩٧٧

برهوم، مكانة المرأة الاجتماعية والطلاق في الأردن - **القيسي**، الدور الجديد لشركات النفط في مجالات الطاقة البديلة - **عبدالرحمن**، ظاهرة الانقلابات العسكرية في ضوء نظرية النسق - **جلال الدين**، السكان والتنمية: النظريات المختلفة وواقع العالم الثالث.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

- **الغزاوي**، طريقة دراسة نسق الرعاية الاجتماعية على المستوى المفاهيمي - **إيرلي**، ظهور زعيم حضري: تحليل اجتماعي - **فارس/ جافني**، إعادة تقييم دراسات التغير الاجتماعي في الشرق الأوسط.

عدد ٢، ١٩٧٧

الحبيب، الفكر الاقتصادي في آراء ابن خلدون - **السلمي**، نموذج نظري لأسلوب تخطيط الكفاءات الادارية في الكويت - **الخصاونة**، صيغ التعاون الاقتصادي العربي: اتفاقية التعاون الاقتصادي السوري الأردني - **سلمان**، بعض المشاكل والحلول في التمويل الانمائي للأقطار النفطية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

مهايني، استراتيجيات المواصلات في الدول النامية - **عبدالله**، المحاسبة كوسيلة للتنمية الاقتصادية.

☐ عدد ٣، ١٩٧٧

النفيسي، معالم الفكر السياسي الاسلامي ـ **أحمد**، في العلاقة بين علم الاجتماع والتاريخ ـ **عبدالرحيم**، تكاليف التسويق، دراسة تحليلية انتقادية ـ **السعيد**، التنمية الصناعية في جمهورية مصر العربية ـ **عطية**، أسس تقييم المشروعات والبرامج في الدول النامية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ **الحسيني**، ديناميات التنظيم: دراسة مقارنة بين تنظيمين صناعيين مصريين ـ **فيرلي/ كيفجين**، الوحدة بعد العداء: نقد للنظرة النفسية الاجتماعية حول نزاع الشرق الأوسط.

☐ عدد ٤، ١٩٧٧

توق، التكنولوجيا وتطوير نوعية التعليم في الوطن العربي/مدخل نظري ـ **خير الدين**، اختبار قياس لفعالية كل من قيد الادخار وقيد النقد الأجنبي على تنمية بعض الدول العربية ـ **القطب**، استخدام المؤشرات في التنمية الاجتماعية ـ **صقر**، الادخار واستراتيجية التنمية في مصر.

الصدي، العلاقات بين المجموعات الاقليمية: طريقة بديلة لدراسة العلاقات الدولية ـ **خدوري**، يهود العراق في القرن التاسع عشر ـ **حداد**، مفهوم مانهايم للمثقف اللامنتمي ـ **النقيب**، تكوّن الدرجات الاجتماعية والتغير الاجتماعي في الكويت.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

☐ عدد ١، ١٩٧٨

شافعي، الصناعة التحويلية في العالم العربي تقييم لواقعها وأهدافها ـ **السطنبولي**، الأحياء القصديرية في المدن شمال أفريقية ـ **رمزي**، المرأة والعمل الفعلي منظور سيكولوجي ـ **النجار**، مجموعات العمل والقيادات الجماعية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ **بريجر**، الادارة الاجتماعية والتغير الاجتماعي ـ **غربال**، المشروعات المشتركة: الأسطورة والحقيقة.

☐ عدد ٢، ١٩٧٨

الحسيني، نحو فهم جديد لقضايا علم الاجتماع ـ **النجار**، الدول النامية وتحديات التكنولوجيا ـ **عبدالباقي**، حول دوافع وبواعث السلوك الانساني ـ **حداد**، دراسة نقدية لنموذج التحديث واستخداماته في الدول النامية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

كيرودا، الاثنية والعلاقات الدولية: الاستثمارات اليابانية في هاواي ـ **ماجي**، التفضيلات الجمركية للدول النامية

☐ عدد ٣، ١٩٧٨

النفيسي، الجماعية في دولة الإسلام ـ **فرج**، الابداع والفصام ـ **ياغي**، العراق والقضية الفلسطينية ـ **علوان**، عدم المساواة في التنمية بين الدول والقانون الدولي ـ **أبو عياش**، تطور النظرية الجغرافية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

عايش، المعلومات كشكل من أشكال الطاقة ـ **قوراني**، المتغيرات الاجتماعية في اختيار السياسة الخارجية في دول العالم الثالث ـ **سزروفي/ العيسى**، قوى العمل الخارجية في الخليج العربي: المشاكل والآفاق.

☐ عدد ٤، ١٩٧٨

المنوفي، التنشئة السياسية في الأدب السياسي المعاصر ـ **عبدالباسط**، حول العلاقة الوظيفية بين التنشئة السياسية والتربية من خلال منظور التنمية الشاملة ـ **الفقي/ ناصر/ عبده**، تقويم واقعي لأوضاع طفل ما قبل المدرسة الابتدائية في الكويت ـ **أبو لبده**، مص الأصابع ـ **الليبي**، التنمية الاقتصادية في مصر دراسة تحليلية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ **الأمين**، الدورات التجارية ونشوء الاقتصاد الكلي ـ **اسماعيل**، التبقرط والاحتراف في تقسيم العمل ـ **غربال**، تطبيق تحليل التكلفة والفائدة على التكنولوجيا.

☐ عدد ١، ١٩٧٩

القيسي، نحو سياسة بترولية مشتركة ـ **ابراهيم**، التوجيه التربوي للمبدعين ـ **فؤاد**، المؤرخ المصري عبدالرحمن الجبرتي ـ **خصاونة**، التخطيط التربوي والتنمية ـ **الخطيب**، ثلاثون سنة من قيام إسرائيل.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ **اسماعيل**، فكرة «الطبيعة» في النظرية التربوية لجان جاك روسو ـ **شريدي**، نظرية النفس والمشاحنة على مفهوم الانسان

ـ **بركات**، دراسة تحليلية لوسائل الاعلام في الدول العربية: ١٩٥٠ ـ ١٩٧٦.

☐ عدد ٢، ١٩٧٩

محمود، نشأة النزعة الاستيطانية في الفكر اليهودي الغربي خلال القرن التاسع عشر ـ **أحمد**، التحديات الاجتماعية للتنمية والمشكلات الاجتماعية ـ **العوضي**، اتفاقيتا اطار العمل الصادرتان عن كامب ديفيد في ضوء القانون الدولي ـ **الجواهري**، الحريم السلطاني ودوره في الحياة العامة.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ **صقري**، القاعدة المادية للقوة السياسية عند ابن خلدون ـ **خير الدين**، أثر سياسة إحلال الواردات على الصناعة التحويلية المصرية (١٩٦٠-١٩٧٤) ـ **ناجي**، المدخل المتكامل لتنمية الطاقة البشرية بالعالم العربي.

☐ عدد ٣، ١٩٧٩

الأشعل، محكمة العدل الدولية في ضوء معالجتها لبعض النزاعات الدولية ـ **النجار**، نحو نظام نقدي دولي جديد ـ **مرار**، مشاركة العاملين في الادارة ـ **أبو النيل**، دراسة مقارنة في الاستجابة على اختبار الشخصية الاسقاطي الجمعي بين السعوديين وكل من المصريين والأمريكيين.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ **الكبيسي**، نظريات التنظيم الاداري بين الكلاسيكية والمعاصرة في الدول النامية ـ **غربال**، أثر ميكانيكية السوق على اختيار التكنولوجيا في الدول النامية ـ **فالسان**، الخبرة المصرية في إدارة التنمية.

☐ عدد ٤، ١٩٧٩/ ١٩٨٠

المنوفي، السياسة المقارنة: مناقشة لبعض القضايا النظرية والمنهجية ـ **عبده**، نمو الطفل اللغوي وعلاقته بنموه الادراكي ـ **عبدالرحمن**، الخليج وقضاياه في الصحافة المصرية قبل زيارة الرئيس السادات لاسرائيل ـ **الركابي**، الأصول التاريخية للموقف العربي من النظريات العرقية والطبقية.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ **الحداد**، «رالف داهر ندورف وتالكوت بارسونز» نحو نظرية في التغير البنائي ـ الوظيفي ـ **محمود**، المساعدات الأمريكية لاسرائيل ـ **بوحوش**، البيروقراطية وأثرها على الاندماج الاجتماعي في العالم العربي.

☐ عدد ١، ١٩٨٠

رشاد، تبقرط العملية السياسية ـ **ناجي**، الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمرأة في المجتمع اليمني ـ **عبدالرحيم**، دراسة للتفاعل الأسري كأحد الأبعاد الفارقة في برنامج للتقويم السيكولوجي للمعوقين ـ **بركات**، الاعلام وظاهرة الصورة المنطبعة.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ **عيسى**، تطور السوق المالية في الأردن ـ **الصايغ**، الاغتراب وتفسيراته المتعددة الأبعاد ـ **البعلي/ برايس**، المنهج الديالكتيكي عند ابن خلدون وكارل ماركس.

☐ عدد ٢، ١٩٨٠

زكي، الأزمة الراهنة في الفكر التنموي ـ **الأحمد/ الجاسم**، التربية العملية، وضعها الحالي، البرامج المقترحة وأثر ذلك في اعداد معلمي المستقبل في كلية التربية بجامعة الكويت ـ **تركي**، حقوق الطفل بين التربية الاسلامية والتربية العربية الحديثة ـ **الخطيب**، التربية المستمرة، سياستها وبرامجها وأساليب تنفيذها.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:
صالح، العلاقة بين مستوى النمو المعرفي والتحصيل الدراسي عند الأطفال - **العابد**، المتطلبات الأساسية للاتصال التنموي في البلاد العربية - **عيد**، سوق رأس المال في الكويت.
أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:
☐ عدد ٣، ١٩٨٠
الشاقب/ سكوت، موقف المواطن الكويتي من الجريمة والعقاب - **توق**، المستوى الاقتصادي والاجتماعي والترتيب الولادي وتأثيرهما على النمو الخلقي عند عينة من الأطفال الأردنيين: دراسة تجريبية - **أحمد**، علم الاجتماع: التحديات الأيديولوجية ومحاولات البحث عن الموضوعية - **السالم**، التنشئة السياسية والاجتماعية في الكويت.
أبحاث منشورة باللغة الانجليزية :
القدسي، النمو والتوزيع في الكويت: تحليل استخدام دالة الانتاج - **بشاي**، مفهوم الذات عند الام وعلاقته بالتحصيل الاكاديمي للطفل.
☐ عدد ٤، ١٩٨٠/ ١٩٨١
آدم، مفهوم الاتجاه في العلوم النفسية والاجتماعية - **الفقي**، أثر إهمال الأم على النمو النفسي للطفل - **عبدالرحمن**، دراسة سوسيولوجية عن أنماط الجريمة في الصحافة المصرية ودلالاتها الاجتماعية - **منصور**، علم النفس البيئي: ميدان جديد للدراسات النفسية.
أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:
- **هاريس/ حريق**، دراسة تطبيقية حول سياسة التسعير في المشروعات العامة وأهداف صانعي القرارات - **الموسى**، الهجرة غير العربية في الكويت، مع اشارة خاصة الى الهجرة الآسيوية - **صقري**، مفهوم «الشخصية القومية العربية»: دراسة تحليلية.
☐ عدد ١، ١٩٨١
التميمي، مفهوم التسوية السياسية - **مقلد**، دور تحليلات النظم في التأصيل لنظرية العلاقات الدولية - **الشرقاوي**، الأساليب المعرفية المميزة لدى طلاب وطالبات بعض التخصصات الدراسية في جامعة الكويت - **الأحمد**، لعب المحاكاة وإمكانية استخدامها في تدريس المواد الاجتماعية في المرحلة المتوسطة في مدارس الكويت.
أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:
- **الرحمي**، دبلوماسية المصادر في العلاقات العربية - اليابانية - **ظاهر**، البيروقراطية والاغتراب الاجتماعي بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة.
☐ عدد ٢، ١٩٨١
التميمي، الخليج العربي: دراسة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي - **نور**، تطبيق الحاسبات الالكترونية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية الآمال المعقودة وإمكانيات التطبيق العربي - **الفرا**، الجغرافيا ومدى ارتباطها بالعلوم الاجتماعية - **النجار**، نظام النقد الأوروبي: أهدافه ومستقبله - **العظمة**، اقتصاديات المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية المتنافسة في ظل تغيرات الأسعار.
أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:
الأمين، تخصيصات الاستثمار وتنفيذ أهداف خطط التنمية: طاقة العراق الاستيعابية ١٩٥١-١٩٨٠ - **منصور**، حماية المستهلك بالدول النامية مشاكل وقضايا - **الميداني**، خصائص الخطر المردود على الاستثمارات في الأسهم العادية في بورصة بيروت.
☐ عدد ٣، ١٩٨١
الريحاني، معالجة التبول اللاإرادي سلوكيا: دراسة تجريبية علاجية - **تركي**، قلق الامتحان بين القلق كسمة والقلق كحالة - **كاظم**، حول التفسيرات المتباينة لنتائج الاختبارات - **توق/ عباس**، أنماط رعاية اليتم وتأثيرها على مفهوم الذات في عينة من الأطفال في الأردن - **عبدالرحيم**، استخدام المنهج الاسقاطي لدراسة بعض المواقف الاجتماعية كمتغيرات

وسيطة بين العجز الجسمي وسوء التوافق النفسي (دراسة ميدانية في البيئة الكويتية) ـ شريف، الأنماط الادراكية المعرفية وعلاقتها بمواقف التعلم الذاتي والتعليم التقليدي.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ صالح، التأملية ـ الاندفاعية كأسلوب معرفي عند الأطفال في الكويت ـ البعلي/ الوردي، نموذج ابن خلدون لدراسة المجتمع في ضوء الفكر المعاصر.

☐ عدد ٤، ١٩٨١

عبدالخالق، دور المرأة الكويتية في ادارة التنمية ـ البكري، أثر البحوث في رسم السياسات وصنع القرارات التربوية ـ السالم، تقويم كتب الادارة الصادرة في اللغة العربية ـ القطب، اتجاهات ودوافع المطالعة عند الشباب في المجتمع الكويتي المعاصر (دراسة ميدانية) ـ رجب، الاطار العامل لنظرية المحاسبة الاجتماعية الاقتصادية ـ الشرقاوي، الاستقلال عن المجال الادراكي وعلاقته بمستوى الطموح ومفهوم الذات لدى الشباب من الجنسين.

أبحاث منشورة باللغة الانجليزية:

ـ فرح، اقتصاديات تجميع القمامة في الكويت ـ بشاي، كيف نعرف ونتعرف على الموهوبين.

☐ عدد ١، ١٩٨٢

الخصوصي، الجذور التاريخية لأزمة العلاقات العراقية ـ الإيرانية في العصر الحديث ـ الحمود/ رفاعي، الملامح الأساسية للادارة العليا في قطاع الأعمال الكويتي وعلاقتها بسلوك اتخاذ القرارات ـ العامري، عدد الكلمات المستدعاة الاستذكار والنسيان في التداعي الحر ـ حماد، الموقف الأفريقي من قضية فلسطين ـ سليم، الأحياء الاسلامي: دراسة في حالة المسلمين السوفيات ـ الجميلي، تأهيل المجرمين وأثره في المجتمع: دراسة خطوات التأهيل وموقف المشروع العراقي ـ الجمل، فاعلية التغذية الراجعة في تغيير أسلوب التعليم الصفي ـ نور، بعض السياسات الاستراتيجية لتنمية فاعلية نظم الكمبيوتر للمعلومات في الدول النامية مع التركيز على البحرية العربية ـ عبدالرحمن، الصحيفة كوثيقة تاريخية متى ولماذا؟

☐ عدد ٢، ١٩٨٢

البغدادي، المضمون السياسي لمفهوم الأمة في القرآن ـ حسن، هموم السلطان عبدالحميد الثاني وجهاز الجاسوسية في الدول العثمانية ـ شافعي، مناهج تقييم المشروعات في الدول النامية ـ الخترش، حركة حامد بن رفادة على الحدود الشمالية للحجاز (مايو/يونيو١٩٣٢) ـ أبو إسماعيل، قياس وتحليل العوامل المرتبطة بكفاءة أداء وظيفة الشراء الصناعي بالشركات الكويتية ـ نعيم، اتساق القيم الاجتماعية: ملامحها وظروف تشكلها وتغيرها في مصر ـ الشلقاني، أثر استبعاد الوفيات بسبب الحوادث والتسمم والعنف على زيادة توقع البقاء على قيد الحياة ـ ميلكان/ العيسى دراسات في العمل في المجتمع القطري ـ عبدالباقي، الطب الشعبي في قرية مصرية.

☐ عدد ٣، ١٩٨٢

الموسى، دراسة في التوزيع الجغرافي للسكان والتنمية في الكويت ـ عبدالرحمن، الفكر الاقتصادي والتغير التكنولوجي ـ عبدالخالق، الرضاء الوظيفي وأثره على انتاجية العمل ـ عيسى، مشكلة الصادرات الصناعية للدول المتخلفة ـ عبدالمعطي، الثروة والسلطة في مصر ـ الجعلي، الذرائع الدبلوماسية والقانونية للتوسع الامبريالي في أفريقيا ـ مطر، المعالجة المحاسبية لتكلفة الموارد البشرية في المشروع الاقتصادي ـ السيد، صورة الذات الشعبي لدى المرأة ونماذج من الأدب الشعبي (دراسة سيكولوجية).

☐ عدد ٤، ١٩٨٢

أحمد، بريطانيا والبحث عن حل سلمي للمشكلة الفلسطينية أبان ثورة عرب فلسطين ـ سعادة، الأهداف التعليمية للدراسات الاجتماعية وتطبيقاتها على المجال المعرفي ـ نمر، الموارد الانسانية في الأدب المحاسبي والأدب الاقتصادي ـ الملا، دراسة مقارنة للنضج الاجتماعي والاستعداد التعليمي بين الأطفال ذوي الاعاقة البصرية والأطفال المبصرين ـ عساف، التغذية العكسية وشروط الفعالية ـ أبو النيل، دراسة ثقافية مقارنة بين المصريين واليمنيين في النواحي العصابية والسيكوسوماتية ـ الخطيب، التجربة الاتحادية لدولة الامارات العربية المتحدة بين النصوص الدستورية والممارسة السياسية ـ الطحيح، مفهوم الادارة: دراسة ميدانية.

☐ **عدد ١، ١٩٨٣**

عبدالخالق، دراسة تقييمية لدور ديوان الموظفين الكويتي في تطوير الجهاز الاداري للدولة ـ **مطر**، نموذج المدخلات والمخرجات كأداة من أدوات تخطيط النشاط الانتاجي في المنشآت الصناعية ـ **جدعان**، حوادث المرور في الكويت وأسبابها وطرق علاجها ـ **أحمد**، أثر التغيرات البنائية في المجتمع المصري خلال حقبة السبعينات على انساق القيم الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية ـ **معوض**، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية.

☐ **عدد ٢، ١٩٨٣**

الشلقاني، السياسة السكانية في الكويت: الوضع الحالي والبدائل المتاحة ـ **شرف الدين**، أحكام التطبيب في الفقه الاسلامي ـ **ساري**، أخبار الجريمة في صحافة الامارات: دراسة تحليلية ـ **الكومي**، الاشتراكية الصهيونية بين الحقيقة والخيال والتزييف: دراسة نقدية لتجربة الكيبوتز الاسرائيلي ـ **الفرا**، نحو تقنية جديدة في تدريس الكيمياء ـ **خيري**، المميزات البنائية للأسرة النووية الأردنية: دراسة استطلاعية ـ **بيومي**، تقييم الجوانب العلمية والعملية للمحاسبة عن الموارد البشرية.

☐ **عدد ٣، ١٩٨٣**

الفقي، الموهبة العقلية بين صدق النظرية والتطبيق: (عرض وتحليل لأهم الدراسات) ـ **سالم**، اشكاليات استخدام تحليل المضمون في العلوم الاجتماعية ـ **بدر**، الرضاء الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس ـ **سعادة**، دور أهمية التعميمات والنظريات في ميادين العلوم الاجتماعية ـ **عيسى**، النمو المعرفي عند جان بياجيه وعمل النصفين الكرويين للمخ.

☐ **عدد ٤، ١٩٨٣**

نمر، دراسة أثر التضخم الاقتصادي في الفكر المحاسبي ونموذج مقترح لمحاسبة التضخم ـ **عمر**، القاعدة الانتاجية والتنمية الاقتصادية الشاملة ـ **الشيشيني**، نقل التكنولوجيا والتبعة التكنولوجية في الدول النامية ـ **نعيم**، التكوين الاقتصادي ـ الاجتماعي وأنماط الشخصية في الوطن العربي ـ **الخطيب**، العامل النووي في الصراع العربي الاسرائيلي في ضوء العدوان الاسرائيلي ضد المفاعل النووي العراقي ـ **نور**، الرقابة الفعالة على نظم المعلومات المبنية على الحاسبات: بعض الاعتبارات العملية لمواجهة التحديات الحالية خاصة في البيئة العربية ـ **الفقي**، تكافؤ الفرص التعليمية ومجتمع الجدارة.

☐ **عدد ١، ١٩٨٤**

ياسين، الديمقراطية والعلوم الاجتماعية دراسة حول مشكلات التبرير والنقد والالتزام ـ **التميمي**، بعض ملامح الحركة العمالية في المغرب العربي ودورها الوطني: دراسة في التاريخ الاجتماعي ـ **جميل**، الاطار النظري للمفاضلة بين نظم المعلومات البديلة ـ **رفاعي**، مشاكل إدارة الأفراد في قطاع الأعمال الكويتي ـ **مطر**، تحسين أساليب دمج بنود التقارير المالية المنشورة ـ **بدر**، فعالية نظام الاتصالات في بيت التمويل الكويتي: دراسة ميدانية وصفية تحليلية.

☐ **عدد ٢، ١٩٨٤**

رابح، وضعية تعليم الفتيات والنساء في الجزائر قبل الاستقلال وبعد الاستقلال ـ **سالم**، التحليل العلمي للدعاية ـ **الثاقب**، الاتجاه الراديكالي في علم الاجرام: مثالية الفكر أم واقعيته ـ **الشربيني**، مشاكل القطاع التعاوني الاستهلاكي في مصر ـ **سعادة**، تطبيق الحقائب التعليمية في ميدان الدراسات الاجتماعية ـ **زكريا**، العرب والثقافة والتاريخ حوار مع فكر عبدالله العروي في ضوء كتابه الأخير.

☐ **عدد ٣، ١٩٨٤**

جلال الدين، التمييز بين الذكور والاناث، وانعكاساته على وضع المرأة ودورها في المجتمع: مثال الأردن والسودان ـ **اسماعيل**، الادمان الكحولي: المشكلة المراوغة ـ **بستان**، آراء واتجاهات تربوية في مجال محو الأمية بدولة الكويت ـ **هدية**، السلطة والشرعية ـ **حاجي**، دراسة تحليلية لنسب أسعار المنتج وأسعار المستخدم بجداول المدخلات والمخرجات لدولة الكويت ـ **العبيدي**، تعيين وترقية أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة الكويت ـ **النقيب**، التاريخ الجديد والحقائق الخطرة.

☐ عدد ٤، ١٩٨٤

الخطيب، الجوانب الأيديولوجية والسياسية والاجتماعية في الفكر العربي - تركي، الشخصية ونظرية التنظيم - عبدالمعطي، التعليم وتزييف الوعي الاجتماعي: دراسة في استطلاع مضمون بعض المقررات الدراسية - رفاعي، فلسفة الادارة اليابانية في إدارة الموارد الانسانية: ما الذي يمكن أن تتعلمه الادارة العربية منها؟ - رشاد، النتائج السياسية للرأي العام - سهاونة/ أبوجابر، مستويات واتجاهات الخصوبة والوفيات في الأردن - ١٩٦١، ١٩٧٦ - النقيب، العقلية التآمرية عند العرب.

☐ عدد ١، ١٩٨٥

سليمان، عوامل الابتكار في الثقافة العربية المعاصرة - الهاشل، التربية الحياتية في المرحلة الابتدائية - بدر، فعالية اتخاذ القرار بواسطة مجموعة - حامد، أثر العوامل النفسية في التنمية - عبدالرحيم، الجوانب السلوكية للموازنات التخطيطية - سعادة، استخدام الاختبارات ذات الاختيار المتعدد في التاريخ والجغرافيا.

☐ عدد ٢، ١٩٨٥

ربيع، تطوير التعليم في حقل العلوم السياسية كأداة للتنمية - مرسي، سيكولوجية العدوان - حسين/ السلمان، المعلومات الغذائية للطالب الجامعي - العطار، المدخل الشرطي للمحاسبة الادارية - أبو اصبع، التواصل في المؤسسات الاعلامية - عيسى، علاقة التعليم بمستوى الحكم الأخلاقي لدى عينة مختارة من طلبة كلية التربية - جامعة طنطا - الريحاني/ عبدالجابر، دراسة فعالية أسلوبي التعزيز الرمزي والاشراط الكلاسيكي في علاج التبول اللاارادي - غبريال، دراسة تجريبية في الاتجاهات النفسية نحو البيئة في الكويت.

☐ عدد ٣، ١٩٨٥

الطواب، تطور التفكير عند الأطفال من وجهة نظر المدرسة البياجية - بكتاش، مفهوم التخلف السياسي في دول العالم الثالث - شريف، دراسة مقارنة لنمط المناخ المؤسسي وعلاقته برضا المعلم عن مهنته في مدارس المقررات والمدارس التقليدية - نبراي، التعليم العام والتعليم الفني والمهني: الطبيعة والمشاكل والحلول، عسكر/ التوم/ الأنصاري، استقلالية هيئة التدريس في مجال علمهم وفق نظام المقررات بمعهدي التربية للمعلمين والمعلمات بدولة الكويت - باشا، الاستثمارات العربية الخارجية بين الواقع والطموح - علي، موازين المدفوعات والتضخم النقدي العالمي: ووجهة نظر نقدية في التضخم النقدي العالمي - شموط، الفلسفة التربوية عند الفارابي أصولها وملامحها العامة - النقيب، مدخل إلى رواق الهزيمة: دراسة أولية في نتائج حرب حزيران ١٩٦٧.

☐ عدد ٤، ١٩٨٥

عيسى، نحو تأصيل فلسفي لدور الدولة الاقتصادي - القادري، قانون البحار والنظام الاقتصادي العالمي الجديد - البيلاوي، دراسات تجريبية في تعديل السلوك عند الأطفال - الشرقاوي، الفروق في الأساليب المعرفية الادراكية لدى الأطفال والشباب من الجنسين - علام، بناء اختبار هدفي المرجع لقياس مهارات المعلمين في تطوير الاختبارات المدرسية - موسى، دور التعليم في إعداد الكفاءات من القوى العاملة - النجار، المرأة العربية وتحولات النظام الاجتماعي العربي/حالة المرأة العربية الخليجية - الخطيب، الانماء السياسي الخليجي في اطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية - عبدالرحمن، حول إشكالية الاعلام والتنمية في الوطن العربي - الشربيني، مفهوم دورة حياة المنتج بين النظرية والتطبيق: دراسة تحليلية لمدى فاعلية المفهوم في ترشيد قرارات المنتجات - بدر، دور الدين الاسلامي في نظام دوافع وحوافز العمل لأعضاء هيئة التدريس بجامعتي دولة الكويت والأردن - دراسة تطبيقية مقارنة - بستان/ الجاسم، التشعيب في نظام المقررات في المدارس الثانوية الكويتية - خلف، دراسة نقدية للأنماط واستخداماتها في أنثروبولوجية مجتمعات الشرق الأوسط - الريحاني/ الخطيب، الخصائص الشخصية للمرشدين الفعالين وغير الفعالين - سليمان، في طبيعة الانسان.

☐ عدد ١، ١٩٨٦

محمود، الأعباء القومية لأزمة الأوراق المالية بدولة الكويت - رمضان، سوق عمان المالية: إلى أين - علي، التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لتحويلات المصريين العاملين بالوطن العربي - أسيري/ المنوفي، الانتخابات النيابية السادسة

(۱۹۸٥) في الكويت (تحليل سياسي) - **الثاقب**، المرأة والجريمة، اتجاهات حديثة في علم الاجرام - **عزام**، أثر التهجير على الأسرة الفلسطينية: دراسة وصفية استطلاعية - **ميعاري**، تطوير الهوية السياسية للفلسطينيين في اسرائيل - **الفيل**، الأمن الغذائي في الكويت - **بيومي**، المحاسبة عن تكلفة رأس المال من زاوية ترشيد تخصيص واستخدام الموارد البشرية - **رضا**، حدود القدرة والاحباط في التخطيط التربوي في العالم العربي.

☐ **عدد ۲، ۱۹۸٦**

عبدالحي، توجهات السلوك السياسي للدول الكبرى في الأمم المتحدة - **عبدالجواد**، أهم ملامح التغير البنائي في القرية المصرية في السبعينات - **رمزي**، مستوى التكيف الاجتماعي المدرسي لطلاب المرحلة المتوسطة في محافظة نينوى وعلاقته بتحصيلهم الدراسي - **الشيخ**، العلاقة بين اتجاهات الطلبة في المرحلتين الثانوية والاعدادية - **الشلقاني**، قياس الفاقد من التعليم بين الطلبة الكويتيين - **رضوان**، التخطيط لتكوين وتأهيل الأصول البشرية من خريجي الجامعات وفقا لاحتياجات التنمية في دولة الكويت - **الجاسم**، تقويم عمل الموجه الفني - **شاهين**، اسلوب المعاينة الحكمية في المراجعة الاختبارية: نحو معايير موضوعية - **عساف**، المحددات الأساسية لدورة الميزانية العامة - **جبر**، اتجاهات المجتمع الكويتي نحو التدخين واستراتيجيات مكافحته: مدخل تسويقي - **الربيعو**، الفكر العربي المعاصر في مواجهة مشكلات الأقليات «أربع رؤى تعبر عن أزمة».

☐ **عدد ۳، ۱۹۸٦**

مصطفى، حول تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي - **ظاهر**، اتجاهات التنشئة السياسية والاجتماعية في المجتمع الأردني - **باشا/ الطوبجي**، الصناعات والمنتجات الثقافية: الواقع العربي والتصورات المستقبلية - **زكريا**، عمل المرأة في الوطن العربي: الواقع والآفاق - **سمحة**، أنماط الهجرة الفلسطينية في فلسطين واتجاهاتها (٤٨-١٩٨٠) - **عثمان**، التغيرات في الأسرة الحضرية في الأردن - **السيد**، الطفل وتكوين المفاهيم: دور الروضة والمدرسة الابتدائية - **حسين/ لافون**: قضية أخلاقية لها أبعاد أخرى في تاريخ الكيان الصهيوني - **بيومي**، افتراضات وفعاليات مداخل معالجة انحراف التكلفة - **المنوفي**، حوار في مدخل الى رواق الهزيمة - **هدية**، تأملات حزينة في مدخل الى رواق الهزيمة.

☐ **عدد ٤، ۱۹۸٦**

عزام، السلطة السياسية ووظيفتها الاجتماعية - **الجرباوي**، نقد المفهوم الغربي للتحديث - **معوض**، أزمة عدم الاندماج في الدول النامية - **بن سعيد**، التنمية وتكوين الأطر، حول تدريس علم الاجتماع - **تركي**، الخوف من النجاح عند الذكور والاناث، **عبدالخالق**، قيادة الرسول وخلافته والأنماط المثالية للسلطة - **المطوع/ عيسى**، أثر استخدام اللغة الانكليزية كوسيلة اتصال تعليمية على التحصيل الأكاديمي لكلية العلوم بجامعة الكويت - **الشيخ/ الخطيب**، دور الجامعة الأردنية في تنمية اتجاهات الحداثة عند طلبتها - **الثاقب**، التحضر وأثره على البناء العائلي وعلاقة العائلة بالأقارب في العالم العربي: عرض وتقييم لنتائج البحوث - **حبيب/ قاسم**، اقتصاديات صناعة المعارض في دول مجلس التعاون الخليجي - **الابراشي**، بين اليهودية والصهيونية - **رضا**، فلسفة التربية ومجابهة الأزمات الداخلية للنظام التعليمي.

☐ **عدد ۱، ۱۹۸۷**

حريق، أزمة التحول الاشتراكي والانمائي في مصر - **عصار**، محاولة بناء نماذج منطقية اسلامية للبحث الاجتماعي - **منصور**، دراسة في الاتجاهات النفسية نحو المسنين - **حاجي**، دراسة تحليلية لنسب أسعار المنتج - **علي**، تطور علم اجتماع التنمية في الوطن العربي - **عيسى/ حنورة**، دراسة حضارية مقارنة لقيم الشباب - **ناجي**، تأثير تصميم الاسئلة والحافز غير المادي - **البحر**، صناديق الاستثمار ونشأتها وطرق ادارتها - **الروسان**، العجز عن التعليم لطلبة المدارس الابتدائية - **ربيع**، توجهات الاعلام الصهيوني على الساحة الأمريكية - **أبو دية**، معنى السياسة بين عبدالملك بن مروان ووليم ويلش.

☐ **عدد ۲، ۱۹۸۷**

الحلوة، التسهيلات المالية السعودية للدول الأفريقية - **سليمان**، أثر التطور التكنولوجي على القوى العاملة وسياسات الاستخدام - **مفتي**، المنهجية السياسية الغربية: تحليل نقدي - **بدر**، فاعلية اتخاذ القرار بواسطة مجموعات الادارة في الشركات المساهمة الكويتية - **طاهر/ زيتون**، أثر فهم معلم الكيمياء لطبيعة العلم في نوعية اسئلة امتحاناته المدرسية -

عيسى، أثر المستوى المعرفي على مهارة الاتصال بين الأطفال - ناجي، علم الاجتماع في العالم العربي بين المحلية والدولية - رفاعي، استخدام فكرة مراكز التقويم في مصر - عيسى/ ياسين، التقنيات التربوية في تدريس الرياضيات في المرحلة الابتدائية - شلتوت، المحاسبة عن الاداء الانساني في حدود المنظور الاسلامي - بنعبد العالي، خلدونية جديدة: حول كتاب تكوين العقل العربي.

☐ عدد ٣، ١٩٨٧

جامع، الأهداف الجامعية ومكانة الدور التنموي لجامعة الاسكندرية بينها - عبدالخالق، التضخم الوظيفي في الجهاز الاداري الكويتي: دراسة تحليلية - حسين، مفهوم الذات وعلاقته بمستويات الطمأنينة الانفعالية - الأحمد، دراسة لبعض القضايا ذات الصلة بعمل الموجهين الفنيين بمدارس الكويت - حامد، تأثير ابن خلدون في الانثروبولوجيا الاجتماعية - القطان، نظرية المسار والهدف في القيادة: دراسة ميدانية - الصراف، علاقة الأسلوبين التأملي والاندفاعي بالتحصيل العلمي - رمضان، تقييم سوق عمان المالية داخليا - العبيدي، الادارة في مطلع العصر العباسي الأول - الرفاعي، أوروبا الغربية من التبعية الى الحياد - حنفي، هل يمكن تحليل «الشخصية العربية الاسلامية والمصير العربي» من منظور إقليمي وفي اطار نظري غربي استشراقي.

الأبحاث

مداخل أساسية للاصلاح الاداري في دولة الكويت

موضي الحمود
كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة الكويت

مقدمــــة

تتزايد الدعوة إلى الاصلاح الاداري في تلك المرحلة من مراحل التطور التي تمر بها دولة الكويت. . وتبرز هذه الدعوة كمطلب شعبي وتتنامى كهدف سياسي تنادي به السلطة التشريعية . . . كما أنها تمثل أولوية تؤكد عليها السلطة التنفيذية في برنامج عملها للسنوات الخمس المقبلة. وطبيعي أن تبرز المطالبة بالاصلاح الاداري كلما ازدادت مشاكل التأخير والـروتـين وكلما برزت أعراض أخرى لتخلف الجهاز الاداري كالتزوير والرشوة وضعف الرغبة والحافز لأداء الواجب والعمل من قبل المنتمين لهذا الجهاز.

وقد ازدادت المطالبة بالاصلاح في وقت تسارعت فيه تطلعات هذا المجتمع وأفراده واتضحت فيه عدم قدرةالجهاز الاداري على مواكبة هذه الطموحات بنفس القدر أو حتى بنسبة متقاربة. . كما انحسرت في ذات الوقت الايرادات العامة للدولة مما جعل هذا الجهاز غير قادر على النمو بنفس النمط وبنفس السرعة. . وكان ذلك مدعاة إلى ضرورة التدخل وفق خطة محددة للاصلاح وتطوير قدرات الجهاز الاداري بصورة مخططة مدروسة لزيادة قدرته على الأداء، والتخفيف أو التقليل من حدة المعوقات التي تعترض هذا الاصلاح.

ولم تكن الـدعوة للاصلاح الاداري أو التطوير الاداري (استخدم المصطلحان في الكويت كمترادفين) وليدة الثمانينات على وجه التحديد وإنما انبثقت تلك الدعوة في مراحل

متقـدمة من عمر الدولة الحديث. فقد شهدت الستينات والسبعينات على وجه التحديد دعـوات مماثلة ومحـاولات شتى للاصـلاح. . والمتتبع لتاريخ نشأة هذا الجهاز منذ أواخر الخمسينات يدرك أن تلك المحاولات قد تفاوتت في جديتها وعمقها وجدواها في التأثير على هذا الجهاز وفي مسيرته وحجم ونوعية انجازاته طوال الحقبة السابقة. ويمكن تلمس هذا التطور فيما يلي (ديوان الموظفين أ، ١٩٨٤):

(١) دعوة مجلس الأمة الأول واصداره للقانون رقم (١) بشأن التحقيق البرلماني واصلاح الجهاز الاداري وذلك في يناير عام ١٩٦٤.
حيث شكلت على أثر ظهور هذا القانون لجان الاصلاح في مختلف وزارات الدولة وكان من أبرز أهدافها تحديد الاحتياجات من الموظفين في ضوء السياسات والبرامج التي يقررها مجلس الوزراء ووضع معدلات للأداء للعمل في الأجهزة الحكومية.

(٢) تبع هذه الدعوة قرار من مجلس الوزراء بتشكيل لجنة لدراسة أوضاع الجهاز الحكومي وذلـك بجلسته المنعقدة في ١٩٧٥/٦/٢٣ واختصت هذه اللجنة بالنظر في تخطيط العمالة على مستوى الدولة للوصول إلى مستوى الاستخدام الشامل للموارد البشرية، واعـادة النظر في التنظيم الاداري للدولة للتحقق من خلوه من العيوب التنظيمية، والعمل على تطوير مستوى الأداء بالجهاز الحكومي ورفع كفاءة العاملين فيه وذلك بوضع خطة للتدريب تهدف إلى التوسع فيه وتلبية احتياجاته من المتدربين.

ورغم الادراك الجيد لضرورة مراجعة التنظيم، وضرورة تخطيط العمالة لتحقيق التوازن المطلوب في البناء التنظيمي لهذا الجهاز. . والحرص على رفع كفاءة العاملين كأدوات أساسية للاصلاح عن طريق التدريب. . إلا أن التطبيق الفعلي لهذه التوجهات قد اختلف عن الرغبة السياسية في ذلك. . فلم يبن الجهاز أو يعاد تنظيمه على أسس علمية تدعم التنسيق أو توحـد أداء الخـدمة وتقضي على التعارض والازدواجية بين مكـونـات الجهـاز المختلفة. . كما انفصلت سياسات التعيين والتوظف في الأجهزة الحكـومية عن الأسس المـوضوعية والتخطيط السليم للاحتياجات الفعلية وارتبطت بالـوفرة النقدية وسياسة توزيع الدخل. وأخيرا أخفقت اللجنة في تحقيق الربط بين التدريب والتأهيل من جانب، والتعيين والترقية من جانب آخر. وهكذا لم توفق هذه اللجنة في إرساء أسس الاصلاح في الجهاز الحكومي في ذلك الوقت.

(٣) دفع ذلك الأمر مجلس الوزراء مرة أخرى الى تشكيل لجنة مؤقتة في ١٩٧٦/٩/١٤ لاعادة النظر في اختصاصات الوزارات وقد أنهت هذه اللجنة أعمالها وصدرت على أثر ذلك بعض المراسيم الأميرية الخاصة بتنظيم الوزارات وتحديد أهدافها واختصاصاتها العامة بما يمنع التضارب والازدواج وصدر بذلك مرسوم في ١٩٧٩/١/٧ .

(٤) في ١٩٨٤/١٠/١٤ صدر مرسوم أميري بتشكيل لجنة عليا لتطوير وتحديث الجهاز الاداري - (ويلاحظ هنا الاختلاف اللفظي والبعد عن مصطلح الاصلاح الى التطوير الاداري) - برئاسة رئيس مجلس الوزراء، وعضوية وزير العدل للشؤون القانونية والادارية، ووزير المالية، ووزير التخطيط واثنين من القطاع الخاص واثنين من الجامعة وقد حدد مرسوم انشائها واختصاصاتها التركيز على دراسة السياسات والخطط والوسائل اللازمة لتطوير نظم الجهاز الاداري بالدولة وتحديثها وذلك عن طريق (أ) تقييم مستوى أداء الجهاز الاداري بالدولة، والتوصية بالوسائل المناسبة لتحسينه وتحديثه، مع توجيه عناية خاصة لنظم تقييم الأداء ونظم التدريب المتبعة ووسائل كفايتها. (ب) تحسين أساليب وطرق العمل المتبعة في الجهاز الاداري والتوصية بما يكفل تبسيط الاجراءات وسرعة انجاز الأعمال وتحديد احتياجات الجهاز الاداري من الموظفين في ضوء برامج التنمية والسياسات الاجتماعية والاقتصادية التي يقرها مجلس الوزراء. (ج) وضع معدلات أداء للوظائف الموجودة في الجهات الادارية المختلفة والنظر في فاعلية الوسائل الرقابية القائمة ومدى وضع التوصيات والتقارير الصادرة من ديوان الموظفين وديوان المحاسبة ومجلس الخدمة المدنية موضع التنفيذ. (د) الدعوة الى تنمية القوى العاملة الوطنية في الجهات الادارية المختلفة ووفقا لاحتياجات هذه الجهات.

وقد انبثقت من هذه اللجنة ثلاث لجان فرعية لدراسة معدلات الأداء، وأساليب وطرق العمل، شؤون وخطط التدريب.

كما تجدر الاشارة الى أنه خلال الفترة السابقة تعرض الجهاز إلى محاولات عدة لدراسة وتشخيص أمراضه الادارية ووضع العديد من التوصيات والملاحظات المتخصصة للتصدي لمشاكله (Dunton, 1977; Murphy, 1977; Stone, 1977) وقد أجرى هذه الدراسات متخصصون في شؤون الادارة العامة. . ومع ذلك ما زالت الحاجة قائمة ليس لتطوير الجهاز الحكومي فقط وانما لاصلاح بعض مواقع الخلل فيه وذلك تمهيدا لتطوير أدائه والاسراع في

معدلات نموه استجابة لمتطلبات التنمية في الفترة المقبلة حيث تزداد التحديات وتتضاعف الطموحات والمطالب من هذا الجهاز ومن قبل جميع الأطراف في المجتمع.

مظاهر التخلف والحاجة إلى الاصلاح الاداري:

إن المتتبع لنمو الأجهزة الحكومية في دولة الكويت الصغيرة الحجم الكبيرة التطلعات يجد أن أجهزتنا الحكومية حملت على عاتقها وإلى فترة ليست بالقصيرة عبء تحديد مسيرة التنمية لهذه الدولة وقامت بتلبية الخدمات ومتطلبات التنمية ولكن نمو المجتمع ونمو تطلعاته واحتياجاته زادت بخطوات متسارعة لم تلحق بها الأجهزة الحكومية نتيجة لجمود كثير من القوانين واللوائح المنظمة لنشاطات هذه الأجهزة فظلت معظم هذه الأجهزة تؤدي أعمالها بالصورة التقليدية البطيئة وعجزت عن مقابلة الاحتياجات الحالية للمواطنين وفشلت إلى حد كبير في التخطيط لمقابلة الطلب المتزايد والتوسع في حجم خدماتها.

ونتيجة لجمود الجهاز الاداري وعجزه عن مواكبة هذه التطورات الكمية والنوعية في تطلعات المواطنين وما صاروا ينشدونه من خدمات فقد ظهر ما يمكن تسميته بالتخلف الاداري Administrative lag ، وهو تلك الفجوة التي تفصل بين قدرات الجهاز الاداري وتطلعات المواطنين ونورد فيما يلي عددا من مظاهر هذا التخلف الذي تنشأ عادة في مواجهته الحاجة إلى الاصلاح:

(١) البطء الشديد والتعقيد في إجراءات أداء الخدمة حيث يقضي المواطن وقتا طويلا مترددا على هذه الأجهزة لانجاز معاملاته.

(٢) اضطرار المواطن إلى اللجوء إلى من يعرفهم (الواسطة) لانجاز معاملاته لاقتناعه أصلا أنه وفي ظل عدم وجود المعرفة سيضطر إلى الصراع والانتظار الطويل لانجاز معاملته.

(٣) لجوء المواطن دائما إلى المستويات العليا داخل الوزارات والأجهزة لقناعته كذلك بأن الموظف في المستويات الأقل لن يكون قادرا على الانجاز أو تيسير المعاملة.

(٤) تفاوت مستوى أداء الخدمة في نفس الدائرة الواحدة وتبعا لشخصية أو مزاج الموظف فقد تنجز المعاملة في دقائق وقد تستغرق أياما.

(٥) شعور المواطن بأن ما وضع من قوانين ولوائح من الممكن تخطيها خاصة إذا زادت

القرابة بين المسؤول وصاحب المعاملة، وذلك يمثل أساسا نظرة عدم احترام لهذه القوانين واللوائح من قبل القائمين على تنفيذها.

(٦) النظر إلى الوظيفة العامة باعتبارها مصدرا للنفع الخاص ويتضح ذلك باستغلال بعض الموظفين لمراكز عملهم، ويتفاوت هذا الاستغلال في قدره ونوعه مع المرتبة الوظيفية وحجم المركز ونوعية الموظف نفسه.

(٧) اضطرار المواطن إلى الدفع (الرشوة) لانجاز معاملاته وذلك في كثير من الأجهزة حين يتعذر وجود المعارف أو الحصول على المعاملة بالطريق الصحيح.

هذه بعض الظواهر التي قد يلحظها الشخص العادي والمتعامل مع هذه الأجهزة أو بعضها في الدولة.

ماهية الاصلاح الاداري المطلوب وطبيعته:

تختلف الاستراتيجيات المتبعة لاصلاح الأجهزة الحكومية من دولة إلى أخرى وذلك تبعا لاختلاف ظروف الدولة ومراحل نموها وطبيعة نظامها ونوعية المشاكل التي تواجه أجهزتها وكذلك وفقا للأهداف العامة التي تنشد تحقيقها من عملية الاصلاح الاداري (حمود، ١٩٨٣).

وفي الكويت تتفق الأطراف المختلفة في الدولة من سلطة تشريعية وسلطة تنفيذية والشعب في عمومه على أهمية الاصلاح وضرورته وكذلك على تحديد المشاكل التي يواجهها الجهاز حاليا.. والأهداف المطلوب تحقيقها من عملية الاصلاح.. ولكن قد تختلف هذه الأطراف على ماهية الاصلاح المطلوب وطبيعته.

إن النظرة إلى الاصلاح الاداري تختلف من طرف إلى آخر حيث تنظر السلطة التشريعية إلى الاصلاح بمفهومه السياسي الذي يعني تطهيراً إدارياً بمقتضى قرارات سياسية تهدف إلى تحديد مدة بقاء القيادي في مراكز القيادة العليا (طالب بعض نواب مجلس الأمة تحديد مدة ٨ إلى ١٠ سنوات كحد أقصى للبقاء في وظيفة وكيل أو وكيل مساعد)... كما يعني أيضا عزل المستغل لوظيفته الحكومية لتحقيق مصالح شخصية.. ومعاقبة المسيء بالفصل اذا ثبتت ادانته باستغلال المركز أو قبول الرشوة أو التهاون في عمله وكذلك عزل أو تنحية من ثبتت عدم كفاءته في إدارة الجهاز أو المؤسسة... وتنحية التأثيرات السياسية عند

اختيار القادة، وغير ذلك من القرارات السياسية لمعالجة الوضع الاداري المتخلف في الجهاز.

ـ وعلى الجانب الآخر فإن السلطة التنفيذية (الحكومة) تنظر إلى الاصلاح على اعتبار أنه عملية (تطوير إداري) يعالج طرق العمل وأساليبه ومهنية الادارة وادخال الأجهزة الحديثة إلى الدوائر واختصار اجراءات العمل وتبسيطه، دون المساس بالقائمين على هذا العمل إلا بما تفرضه ظروف تدريبهم واعادة تأهيلهم وكذلك عدم المساس بفرص أمنهم الوظيفي أو المعيشي.

وهكذا نجد أنه حتى هذه اللحظة لم يتبلور مفهوم متفق عليه بين السلطتين على طبيعة عملية الاصلاح المطلوبة وإطار ونطاق تطبيقها، وطبيعي أن عدم الاتفاق على هذه الأساسيات قد يؤخر تلمس الطريق الصحيح للاصلاح وقد يصعب لاحقاً تحقيقه في فترة زمنية مناسبة.

وهنا لا بد من التأكيد على أنه بالرغم من اختلاف المصطلحات (إصلاح أو تطوير اداري) إلا أن جوهر عملية الاصلاح والتطوير يجب أن يبني على أمرين أساسيين:

أ ـ ضرورة وجود القرار السياسي. . . أو التأكيد والتأييد السياسي للقرارات الادارية والتي يجب في المرحلة الحالية أن تتصدى لما يلي:

(١) ضرورة تقييم الأداء الاداري وانجازات القيادات المختلفة في الوحدات الادارية وتثبيت الجيد من هذه القيادات واستبدال أو تأهيل من لا يستقيم أداؤه مع المرحلة المقبلة.

(٢) ضرورة ربط الاختيار للمراكز القيادية بالكفاءة والقدرة وابعاد تأثير الاعتبارات السياسية على الاختيار لهذه المراكز.

(٣) أن تتخذ القرارات السياسية الحازمة لردع المخالف واستبعاد المستغل لمركزه الوظيفي ولعل هذه هي البداية الصحيحة.

(٤) تخفيف أعباء العمالة الزائدة في الأجهزة الحكومية وذلك بتجميد التعيين أو بعزل العمالة غير المنتجة.

ب ـ الاهتمام بمهنية الادارة وتأهيل وتدريب القادة، وادخال الأساليب الحديثة إلى الأجهزة القائمة، واختصار غير الضروري من الخطوات والاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة.

ان ما نريد الوصول اليه هو أن الاصلاح يجب أن يرتكز على ركيزتين أساسيتين، هما التصدي لكثير من المشاكل بالقرار السياسي الحازم وكذلك الاهتمام وبنفس الدرجة بمهنية الادارة وأساليبها وتطبيقاتها.

معوقات الاصلاح الاداري:

رغم الرغبة المخلصة في إصلاح الجهاز الاداري للدولة فقد برز العديد من المعوقات لعملية الاصلاح في كثير من دول العالم الثالث، والتي لعبت دورا واضحا منذ نشأة الدولة الحديثة في الكويت ولعل من أبرز المعوقات لهذا التوجه ما يلي (حمود، ١٩٨٣ : ٣٢ ـ ٣٣):

(١) معوقات اقتصادية: فقد أدى التغير في ايرادات الدولة والتي صاحبت ارتفاع أسعار النفط في السبعينات إلى توسع الجهاز الحكومي وازدياد عدد الوحدات وحجم المؤسسات الحكومية دونما تخطيط مسبق أو اعتبار كاف ومدروس للاحتياجات التنظيمية والادارية الحقيقية للدولة. . واجتذبت ايرادات النفط العمالة الوافدة بأعداد تفوق الحاجة الفعلية مما أدى الى تضخم الأجهزة بصورة معوقة للأداء وليست ميسرة له.

(٢) معوقات سياسية: فقد تدخلت الدولة بصورة أكبر وزادت صلاحياتها بحكم ملكيتها واشرافها على المورد الوحيد للدخل وزادت سلطاتها بغرض الاشراف على خطط التنمية وتنفيذها وتدخلت المقاييس السياسية في أعمال الأجهزة الادارية وتكويناتها مما أثر كثيراً على فرص الاختيار لقيادات هذه الأجهزة وبالتالي على فرص الجهاز في التغيير والابداع.

(٣) معوقات اجتماعية وحضارية: حيث أحدثت حالة الثراء وظروف الرخاء الاقتصادي المفاجىء ـ والتي كانت نتيجة حتمية للطفرة في أسعار النفط ـ حالة تحول مفاجىء وسلبي على كثير من القيم الموروثة والتقليدية وأفرزت قيما أخرى كاحتقار العمل اليدوي والفني وتفضيل العمل الاداري والاشرافي. . . وانعدام الربط الحقيقي بين الأجر والانتاجية حيث أصبحت الوظيفة الحكومية وسيلة للتمتع بدخل النفط وليست عملا يتطلب انتاجية وجهدا حتى تكدس المواطنون وغيرهم في المكاتب الحكومية دون انتاجية تتناسب وأعدادهم.

لقد عملت هذه العوامل مجتمعة على إعاقة عملية التطوير في الجهاز الحكومي بل ساهمت مساهمة واضحة في تعطيل سياسات واضحة محددة للتعيين والتدريب والترقية مما أفقد الجهاز قدرة السيطرة على مدخلاته واحتياجاته وافتقد منذ البداية الربط الحقيقي بين الحاجة إلى القوى العاملة ونوعيتها وطبيعة العمل المؤدى. . . وابتدأ الاصلاح بعد ذلك بأمور سطحية ولم يلمس لب المشكلة وابتدأ بخطوط غير متلاقية. . وزادت حدة المشاكل مع تقدم الحياة وتطور الأهداف والطموحات.

ولعل المحاولات المبذولة الآن قد تلاقي بعض الصعوبات والمعوقات التي يمكن التنبؤ بها وهي:

أ - أن الأجهزة الادارية الحكومية تتأثر أساسا بالقرارات السياسية وليس من المتوقع أن تخلو عملية اصلاح هذه الأجهزة من الصراعات السياسية والمصالح المتناقضة لفئات مختلفة داخل المجتمع.

ب - أنه من الصعب من جانب آخر تطبيق حلول فنية على مشاكل ذات طابع سياسي، كما أنه من الصعب كذلك تطوير وتطبيق حلول ادارية لقضايا تفتقر إلى الاجماع السياسي بصددها.

جـ - شحة الموارد البشرية الادارية مما يجعل تطبيق كثير من التوصيات الادارية للجان عملية صعبة للغاية.

الأبعاد الأساسية للاصلاح الاداري:

إن تحديد مفهوم ونطاق الاصلاح المطلوب وادراك أهمية النظر إلى الاصلاح من منظور القرار السياسي وأهميته ولتطور الواقع المهني للادارة وضرورته يجعل لزاما علينا أن نحدد الأبعاد الأساسية للاصلاح ضمن خطة محددة وذات أبعاد واضحة يتطلب بعضها قرارا سياسيا ويتطلب الآخر الأخذ بالأساليب الادارية الحديثة وتطوير مهنة الادارة في هذه الأجهزة.

ولعل تردد نغمة الاصلاح طوال العشرين سنة الماضية دون أن تلمس القواعد الشعبية تطورا واصلاحا حقيقيا قد أفقد الكثيرين الجزم بجدية التطبيق. . وأصبحوا ينظرون بعين الريبة والشك إلى مدى جدية الحكومة وحرصها على تطبيقه.

إن البداية الجيدة للاصلاح يجب أن تنطلق من التفاهم المشترك بين السلطتين التشريعية والتنفيذية على ماهية الاصلاح ومضمونه وأن تنطلق من ذلك بالنظر إلى الأبعاد الحقيقية التي يجب أن ترتكز عليها أي خطة للاصلاح في دولة الكويت وهذه الأبعاد يمكن تصورها على النحو التالي (عبدالله، والحمود، ١٩٨٢):

أولا: **التنظيم الاداري الهيكلي للأجهزة**: من الحقائق الادارية المؤكدة أن أي تطور تكنولوجي أو اجرائي أو بشري لا يحقق الفائدة المرجوة منه ما لم تكن هناك تنظيمات وهياكل ادارية مرنة ومتطورة قادرة على استيعابه والنهوض به. . . والمتتبع لمحاولات التطوير في الهياكل الحكومية القائمة منذ أواخر الخمسينات يجد أنها اقتصرت على لجنة مجلس الوزراء التي شكلها سنة ١٩٦٧ لاعادة النظر في تنظيم الجهاز والتي لم تخرج توصياتها إلى حيز التطبيق. . وبذلك ظل الهيكل القائم للجهاز الحكومي جامدا أو متطورا بشكل بطيء ولاعتبارات في الغالب سياسية وليست وظيفية أو علمية. . فدمج وزارتين أو فصلهما مثلا لم يخضع طوال الفترة السابقة للتحليل العلمي الموضوعي وانما يعلن وبصورة مفاجئة في أوقات التشكيل الوزاري وقد يعدل فيما بعد في فترة زمنية قصيرة أو يستمر.

ولعل أبرز الأمثلة على ذلك ضم وزارة الاسكان إلى الشؤون الاجتماعية في التشكيل الوزاري في مارس ١٩٨٤ وإعادة فصلها بعد ذلك بوقت وجيز. . وضم الاسكان مرة أخرى للأشغال. . وكذلك فصل الصناعة من وزارة التجارة والصناعة سابقا وضمها إلى وزارة النفط. . والأعمال التجارية إلى وزارة المالية ليعدل اسمها إلى وزارة المالية والاقتصاد. . . إلخ.

والمتتبع لمرسوم تشكيل لجنة التطوير الاداري الحالية يدرك أن عملية تنظيم الهيكل القائم عملية خارج نطاق اللجنة. . وهذه قد تؤثر سلبا على أعمال اللجنة التي ستكون مرغمة على تحديد الاجراءات والتدريب والمعدلات بمعزل عن جدوى التنظيم الحالي وإمكانية تحقيق التكامل أو التوحيد أو القضاء على التضارب في الاختصاصات في الأجهزة القائمة. . خاصة وأن الواقع الفعلي يؤكد انتهاء الأدوار الفعلية لبعض الأجهزة (وزارة الاسكان على سبيل المثال) والتي تتضارب أعمالها مع وحدات قائمة على أداء نفس الخدمة (الهيئة العامة للاسكان).

كما يؤكد الواقع ازدواجية وتداخل الأدوار لبعض المؤسسات القائمة مما يؤثر على تكلفة

وكفاءة أداء الخدمة في هذا المجال على سبيل المثال (وزارة الشؤون واشرافها على قطاع المسنين ودور العجزة إلى جانب وزارة الصحة العامة، وزارة الشؤون واشرافها على توزيع بدلات الايجار إلى جانب وزارة الاسكان، تعدد الجهات القائمة على الخدمة الإسكانية كوزارة الاسكان ـ الهيئة العامة للاسكان والمجلس الأعلى للاسكان).

وفي نطاق الأبعاد التنظيمية الهيكلية للجهاز الاداري، فإنه يلاحظ توجه الدولة إلى انشاء المؤسسات والهيئات العامة كاستراتيجية جديدة للاصلاح تبنتها العديد من الدول وذلك لمساعدة الأجهزة القائمة على تخطي مشاكلها وخلق وحدات أكثر تحررا من قيود الروتين الحكومي وأسرع انطلاقا لتحقيق متطلبات التنمية في بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية (حمود، ١٩٨٣ : ٢٧). ويمثل انشاء المؤسسات العامة بحد ذاته عملا ابداعيا وتوجها نحو التغيير. . إلا أن أسلوب إدارة هذه المؤسسات قائم أساسا على التوفيق بين الادارة الاقتصادية لهذه المؤسسات وبين الاحتياجات والتوقعات الاجتماعية التي تمليها مسؤوليتها العامة.

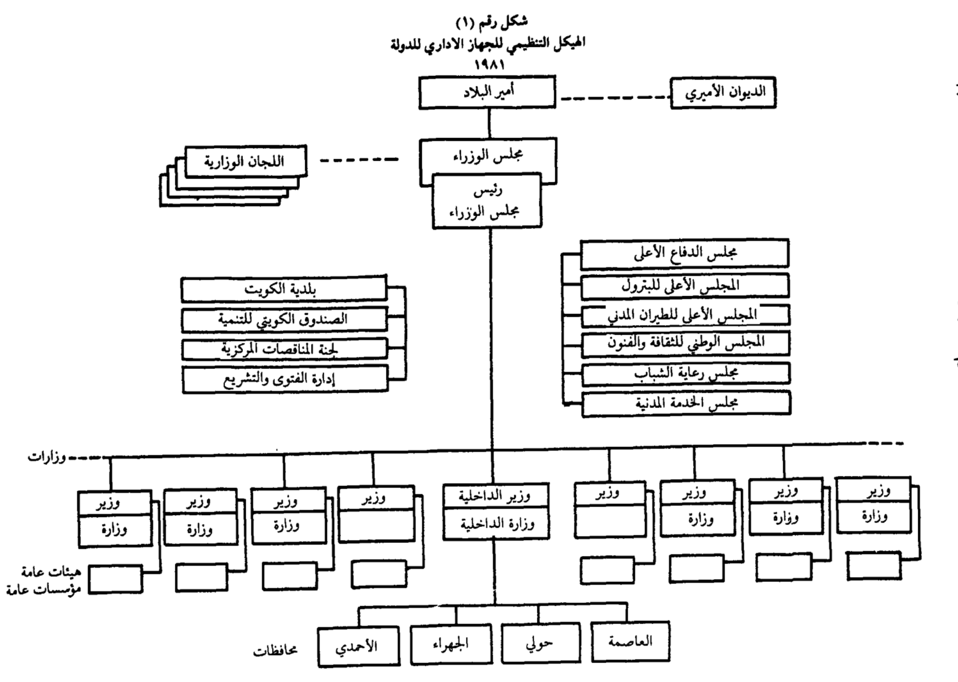
ولقد تعددت هذه المؤسسات والهيئات لتشمل عددا متزايدا من الأنشطة. . ويشير التحول الكبير إلى انشاء هذه الهيئات والمؤسسات إلى الصعوبة الفعلية التي تقابل السياسيين عند الرغبة في إعادة تنظيم الأجهزة وتحديد تبعيتها وانسياب العمل بها. . مع تمسك السياسيين بتبعية هذه المؤسسات مباشرة للوزراء (شكل رقم ١).

وهكذا نلحظ جمود الهياكل الأساسية لوحدات الأجهزة الحكومية ويدرك الفاحص لهذه الأجهزة طريقة نموها العشوائي وتفريخها لوحدات تنظيمية غير مبنية على أسس فعلية أو مبررات تنظيمية أو وظيفية حتى أصبحت عملية النمو خارجة عن نطاق اشراف القادة في هذه الأجهزة فضلا عن تخلف اللوائح وغياب الأدلة التنظيمية في هذه الأجهزة.

لذا فقد تكون نقطة الانطلاق الأساسية في أي عملية للاصلاح أو التطوير هي النظر إلى الهياكل الحالية للوحدات والأجهزة الحكومية وإعادة دراستها على ضوء ما يلي:

(١) الأهداف المطلوب انجازها من كل وحدة.
(٢) ماهية التداخل والترابط بين الوحدات المختلفة. . والقضاء على الازدواجية والتضارب القائم.

شكل رقم (١)
الهيكل التنظيمي للجهاز الاداري للدولة
١٩٨١



(٣) ضرورة التنسيق بين أعمال الوحدات المختلفة بصورة تساعد على انجاز الخدمة بأقل كلفة وأكبر كفاءة ممكنة.
(٤) الأسس التي يجب مراعاتها عند الجمع أو الفصل بين وزارة وأخرى.

ثانيا: **القوى البشرية**: تشكل القوى البشرية العاملة في الجهاز الحكومي بعدا أساسيا يجب النظر في امكانية تطويره واعداده ورفع كفاءته.

وتشكل القوى بتقسيماتها المختلفة من قادة ومسؤولين عن الجهاز وقوى عاملة أخرى قواعد واضحة يجب أن توجه لها العناية الكاملة ان أردنا الاصلاح.

المستويات القيادية في الجهاز: يقود الأجهزة الحكومية مجموعة قيادية تتكون من عدد من المستويات الادارية يعلوها الوزير كسلطة سياسية. ويقود المجموعة القيادية بصفة مباشرة وكلاء الوزارة كأعلى درجات سلم الخدمة المدنية.. يليهم الوكلاء المساعدون أو الصف الثاني من القيادات المدنية ثم مديرو الادارات يليهم مباشرة القيادات الاشرافية والتنفيذية من رؤساء أقسام ورؤساء شعب ومشرفين.

وبالنظر إلى الخط القيادي الأعلى وهم وكلاء الوزارة نجد أن الجهاز يضم ٤٦ وكيلا في الوزارات والهيئات المناظرة طبقا لاحصائيات ديوان الموظفين (أكتوبر ١٩٨٤).. احتل الكثير منهم ـ ٥٦٪ من اجمالي عدد الوكلاء ـ مراكزهم لمدد طويلة تجاوزت الـ ١٥ سنة. في نفس الوقت الذي تشير المواصفات الديمغرافية لهذه الفئة أن ٥٨٪ منهم يقل تعليمهم عن المستوى الجامعي.. كما تشير الاحصائيات كذلك إلى أن من شغل هذه الوظيفة لفترة تزيد عن الـ ١٠ سنوات من بين هؤلاء بلغت نسبتهم ٧١٪ من مجموع الوكلاء. (ديوان الموظفين ب، ١٩٨٤).

ونرى أن الاستمرارية الطويلة لهؤلاء أو معظمهم كقياديين.. مع التأكيد في نفس الوقت على قلة تعرض هؤلاء لبرامج التنمية الادارية المخططة (والشواهد تشير وتؤكد صحة ذلك حيث تعقد برامج التنمية الادارية للمستويات الادارية الأدنى وهم مديرو الإدارات ورؤساء الأقسام).. تعرِّض الأجهزة الإدارية إلى عقبات حقيقية وتجردها من الميل والقدرة على التغيير أو التطوير.

أما الوكلاء المساعدون الذين بلغ عددهم ١١٦ (أكتوبر ١٩٨٤) فقد اتسموا بالحداثة النسبية في توليهم لمراكزهم... كما ارتفع مستوى التأهيل والتعليم بينهم بصورة أوضح فقد

امضى ٥٣٪ منهم مددا تتفاوت من ٥ سنوات الى ٢٠ سنة (٤٧٪ أقل من ٥ سنوات) كما انخفضت نسبة غير الحاصلين على مؤهل جامعي إلى ٢٢٪.

ولعل الملاحظ للمستويات الادارية داخل الأجهزة الحكومية يدرك أنها تنقسم انقساما حادا إلى فئتين أساسيتين:

١ - الفئة الأولى وهي التي تولت المناصب القيادية بعد تدرج في سلم الوظائف المختلفة داخل المؤسسات حتى وصلت إلى أعلى السلم (الوكلاء) وهنا يقضي الشخص فترة ليست بالقصيرة للتدرج في الوظائف يكتسب خلالها خبرة عملية ولكنه كثيرا ما يفتقد الأساس والتكوين العلمي اللازم كحد أدنى لتولي هذه الوظائف، كما يفتقد التدريب والتأهيل الاداري اللازم لمساعدته على أداء الوظيفة الادارية وفق الأساليب الادارية المتعارف عليها. . ذلك يؤدي ولا شك (خاصة كلما طالت فترة وجود القيادي في منصبه) الى افتقاده القدرة الحقيقية على الادارة وتقل قدرته على التحديث والابداع. . ويستمر في أدائه لعمله الاداري بنفس النمط والطريقة التي زاول فيها أعماله الأخرى في المستويات الأدنى معتمدا على أهم عناصر نجاحه في أعماله السابقة وهي قدراته الذاتية متجاهلا أو مهملا لعناصر أخرى أكثر أهمية في مثل هذا المنصب كالاعتماد على المعلومات والبيانات المتدفقة بصورة علمية من مراكز العمل الأخرى والقدرة على استخدام الأجهزة والأساليب الادارية الحديثة وغيرها من أمور أصبحت في حكم الضرورة لادارة الأعمال على هذه المستويات العليا.

٢ - أما الفئة الثانية وهي التي وجدت نفسها بعد فترة قصيرة في مستويات عالية من الجهاز بحكم تأهيلها ومواطنتها (كثير من الوكلاء المساعدين الذين استلموا المناصب بعد قضاء عامين أو ثلاثة في أجهزتهم) فقد جاء تولي هؤلاء كرغبة من الحكومة في ضخ الدماء الشابة إلى الأجهزة التي ترأسها وكلاء لفترات طويلة وكذلك كرغبة لخلق الصف الثاني من القيادات المؤهلة.

ولا شك أن تعيين هؤلاء لم يبن على سياسة واضحة أو أهداف محددة وبالتالي عانى كثير من الأجهزة من قلة الخبرة الادارية التي تمثلت في كثير من القرارات الادارية غير المدروسة. . وعدم الادراك الكافي بقدرات الجهاز وإمكانياته. . ومن هنا نجد أن أي خطة مستقبلية للاصلاح يجب أن تسير وفق منهج يحدد اختيار القادة وأسس هذا الاختيار وفق

خطط للتنمية الادارية لقدراتهم وأساليب عملهم بصورة تدفع بقدراتهم وأجهزتهم إلى مستوى مناسب من المبادرة وعدم التخلف عن ركب التطور في هذا المجتمع.

القوى العاملة: أدت ظروف نشأة الجهاز الاداري وغياب سياسات وأسس التوظيف إلى التضخم الوظيفي أو الزيادة الواضحة في أعداد العاملين عن الأعداد المطلوبة فعليا لأداء الأعمال والخدمات داخل هذه الأجهزة. والواقع أن ظاهرة التضخم هي نتاج طبيعي لمجموعة من الأمور:

(١) انعدام التخطيط السليم لاحتياجات الجهاز الحكومي من القوى العاملة.

(٢) انعدام الأسس الصحيحة للاختيار والتعيين وارتباط التعيين بالنسبة للكويتيين خاصة بحالة المواطنة وليس بالكفاءة أو المقدرة أو الصلاحية.

(٣) انعدام وجود سياسات محددة للتدريب أو اعادة التأهيل للأعداد الزائدة.

(٤) انعدام وجود معدلات للأداء فضلا عن عدم وجود ربط حقيقي بين الانتاجية والأجر، الأمر الذي أفقد الجهاز القدرة على ربط مدخلاته بمخرجاته أو انجازاته.

وتنبغي الاشارة إلى وجود كثير من الدلائل والدراسات التي تشير إلى وجود تضخم واضح في حجم العمالة في الجهاز الحكومي ووحداته المختلفة إلى الدرجة التي أصبحت تشكل عبئا واضحا على الميزانية العامة خاصة بعد انخفاض أسعار النفط في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات (تضاعفت ميزانية الوظائف العاملة سبع مرات خلال الفترة ١٩٧٠ حتى ١٩٨٠ . . . وتضاعفت أعداد العاملين لنفس الفترة من ٧٧١٧٠ موظفا عام ١٩٧٠ الى ١٣٧١٢١ عام ١٩٨٠، أي بزيادة نسبتاها ٥٥٪ خلال عشر سنوات) (عبدالخالق، ١٩٨٥).

كما أصبح انخفاض معدل التأهيل لهذه القوى عاملا معوقا لأي تغيير حقيقي أو انطلاقه نحو التغيير أو التحديث في هذا الجهاز.

ورغم الصيحات المتزايدة للحد من التوظيف وتنفيذ بعض الاجراءات من قبل ديوان الموظفين التي تمنع تعيين غير الفنيين وغير الكويتيين في داخل الجهاز وغير المؤهلين بالثانوية العامة كحد أدنى للكويتيين. . إلا أن هذه الحلول لم تساعد كثيرا في التصدي لمشكلة التضخم الوظيفي في الأداء والانتاجية.

ولعل المحاولة الأخيرة للجنة التطوير الاداري نحو تحديد معدلات للأداء تتخذ كأساس لتحديد الأعداد المطلوبة من العاملين بالأجهزة والوحدات. . وليتم بناء عليها أيضا

اعادة تأهيل الزائدين عن حاجة بعض الوحدات لسد النقص في وحدات أخرى. . ستكون محاولة محدودة الفعالية وذلك لأمرين:-

(١) اعتمادها في تحديد الزيادة والنقص على البيانات المستقاة من الأجهزة نفسها. . وهنا ستعمل آلة الروتين جاهدة للحفاظ على أفرادها وابراز جانب النقص وتبرير الزيادة ان ظهرت وستكون أية نتائج تصل لها اللجنة في هذا الخصوص محدودة الفائدة.

(٢) أن هذه الطريقة (اعادة التأهيل) ستمد الأجهزة الادارية بقوى محدودة القدرة أصلا فضلا عن حرمان الأجهزة ولو لفترة من الاستعانة بالقوى البشرية حديثة الاعداد والمؤهلة تأهيلا أفضل.

ثالثا: **التشريعات وقوانين العمل**: ينظم قانون الخدمة المدينة رقم ١٩٧٩/١٥ علاقات العمل داخل الجهاز الحكومي ووحداته المختلفة. . وقد حاول المشرع مواكبة التطور المطلوب للتشريعات القائمة آنذاك (قانون الوظائف العامة لسنة ١٩٦٠)، ومن ثم فقد حرص في القانون ١٩٧٩/١٥ على الجوانب الآتية:

أ- تعرض القانون للكثير من المستجدات المطلوبة للاصلاح كالمادة (٩) التي استهدفت ترتيب الوظائف في الجهاز الخاضعة لأحكام هذا القانون. . ونص على ضرورة وضع خطة للتدريب ونظام لعمل مجلس الخدمة المدنية. . وبيّن ضرورةوضع الخطط ولجان التطوير في الوزارة مادة (٨).

وكلها أمور لم تر النور اطلاقا. . وظلت مدرجة كمواد في القانون لم تقابلها أية محاولة للتطبيق العملي. . فلا لجان التطوير أنشئت، وحين أنشئت في وزارتين فقط لم تزاول المهمات المخولة لها بنص القانون. . ولم يضع مجلس الخدمة الخطة المرجوة لتدريب العمالة بمستوياتها داخل الأجهزة الحكومية. . . وظل موضوع ترتيب الوظائف عبارة تردد حيث لم يوضع لها مشروع للبدء في تنفيذه رغم مرور ما يزيد على ٦ سنوات منذ بداية العمل بهذا القانون.

ب- تضمنت أحكام القانون مواد أخرى تعلق بعضها بأداء الموظف وطريقة قياسه حيث تبنت المادة (١٤) منه أسلوب التقارير السرية كوسيلة لتقييم أداء الموظفين واستثني من هذا النظام ومن أي نظام آخر لتقييم الأداء طبقة القياديين في الوزارات. . ،. ولا شك أن نظام التقارير السرية أصبح طريقة غير مجدية لتقييم أداء العاملين. . خاصة اذا كان التقييم بهدف التعرف على قدرات الأشخاص واستخدام هذا التقييم كأساس

لتصميم برامج التدريب والتأهيل. . كما لا يخفى أيضا ما يسببه استثناء القادة من هذا التقييم أو غيره من استفسارات متوقعة يمكن ذكر بعضها فيما يلي:

- هل يعني عدم خضوع القائد لنظام التقييم المعمول به في نظام الخدمة. . وجود نظام بديل لتقييم هذا القائد؟.
- هل يستقيم المنطق بضرورة تقييم أداء الموظف واستثناء القائد من التقييم رغم خطورة مجال عمله واتساع تأثير أدائه على دائرة أكبر من العاملين والمرؤوسين؟.

ولعل المنطق يفترض ضرورة المساءلة لهؤلاء وايجاد نظام مقبول لتقييم أدائهم. . مع اعادة النظر في نظام التقارير السرية كنظام لا يستقيم مع أهداف المرحلة المقبلة.

جـ - يدرك المطلع على نظام الخدمة المدنية ما يطرحه هذا النظام من ربط للترقية بمعيار الأقدمية كمعيار أساسي للعلاوة الدورية والترقية للدرجة التالية المادتين (٢٢ / ٢٣) وما يعنيه ذلك من زحف وظيفي مؤكد كل خمس سنوات. . دون اعتبار للأداء الفعلي للموظف حيث الأساس هو الأقدمية وتبقى الترقية بالاختيار مرتبطة بكثير من الشروط والمحددات.

ولا شك أن القانون رغم تأكيده على أهمية التدريب إلا أنه لم يربط اطلاقا بين ذلك وبين الترقية مما يجعل أي خطة للتدريب غير ملزمة وغير مشجعة للمنتسبين لها.

ولذا فان مظلة التشريعات عامة التي تغطي العاملين في الجهاز الاداري للدولة تحتاج إلى مراجعة مستفيضة بحيث يحدد الهدف أو الأهداف المطلوب تحقيقها في المرحلة المقبلة. . وبحيث يصبح التشريع أداة للوصول لها وليس معوقا لهذا الجهاز لبلوغ أهدافه.

رابعا: **أساليب واجراءات العمل**: لعل الركيزة الأساسية والرابعة لأي خطة اصلاح هي الاهتمام بالجوانب الاجرائية ومحاولة تطوير هذه الأساليب وتبسيط اجراءات العمل بصورة تحقق الاستفادة القصوى من الامكانيات المادية والبشرية المتاحة. . وبشكل يرفع من مستوى أداء الخدمة ويقلل من تكلفتها.

والحديث عن تحديث الاجراءات والأساليب طويل ومتشعب ولكن الشواهد تؤكد أن الأجهزة الحكومية تعاني أساسا من:

أ - تعقد اجراءات العمل داخل وحدات الجهاز وبين اداراته حتى أصبح الروتين المعقد ملازما لهذا الجهاز ووحداته المختلفة ولم تشذ عن هذه القاعدة الا بعض المؤسسات العامة التي أنشئت بعيدا عن هذه الأجهزة.

ب ـ تخلف أساليب العمل. . حيث تعتمد هذه الأجهزة في أدائها للعمل على القدرات الانسانية ضعيفة التأهيل أصلا وبطيئة ومنعدمة التطوير خلال عمرها الوظيفي ويظل استخدام التكنولوجيا الحديثة وأنظمة المعلومات والآليات المساعدة للأداء مقصورا على ادارات محددة وفي أضيق نطاق. . الأمر الذي ينعكس على أداء الجهاز وقدرته على تطوير خدماته. . حتى وان استخدمت الأجهزة كالحاسبات الالكترونية فانها كثيرا ما تعني مضاعفة العمالة الموجودة لاستخدامها لعمالة مدربة مع الابقاء على العناصر السابقة دون تغيير، الأمر الذي يجعل أي استفادة حقيقية من التطوير الآلي أمرا مشكوكا في جدواه أو تأثيره على حجم العمالة أو التكلفة الكلية لأداء الخدمة.

جـ ـ الميل الشديد للمركزية في سلطات اتخاذ القرارات في المستويات العليا دون المستويات الوسطى أو التنفيذية. . الأمر الذي يقلل قدرة الأجهزة على التحرك أو التوسع في أداء الخدمات و حتى في تطوير الصفوف القيادية التالية داخل الأجهزة.

والميل الى المركزية الشديدة (أو الخوف من التفويض) سمة مشتركة في كثير من الوحدات والأجهزة. . وصفة غالبة للقادة في المستويات العليا. . وان وجد التفويض أحيانا فانه يتم بصورة شكلية أو صورية وليس بهدف تسهيل وتيسير العمل داخل الأجهزة.

ومن ثم فان جدية خطط الاصلاح تعتمد كثيرا على مدى التركيز على الجوانب الفنية والاجرائية للادارة والتي يجب أن تدرس وتطبق بعناية وبحزم للوصول الى النتائج المطلوبة.

التصور المستقبلي لبرنامج الاصلاح الحكومي وامكانية التنفيذ:

أورد برنامج العمل الحكومي للسنوات ١٩٨٦/٨٥ وحتى ١٩٩٠/٨٩ تحديدا واضحا ودقيقا للمحددات التي يعاني منها الجهاز الحكومي ممثلة في عدم تناسب الهيكل التنظيمي للادارة العامة مع متطلبات التنمية، وتضخم للجهاز الوظيفي وانخفاض للانتاجية، والمركزية في اتخاذ القرارات على مستوى القيادات وعدم التوازن في التركيبة المهنية للعمالة الحكومية وأخيرا عدم التكامل بين أجهزة التدريب.

كما أورد هذا البرنامج تحديدا واضحا للسياسات والاجراءات الواجب الأخذ بها للتصدي للمشاكل القائمة وتنوعت هذه السياسات بين تطوير للنظم وتحديث اللوائح واعادة للتنظيم الهيكلي للجهاز والربط بين الانتاجية والأجر، والتنسيق بين الجهات المسؤولة عن

التعليم والتوظيف والتدريب، وتنمية لقدرات القيادات العليا والوسطى (برنامج العمل الحكومي، ١٩٨٥: ٥٨ ـ ٦٤).

كما تضمن البرنامج اجراءات محددة ضمن السياسات العامة للتنمية أو التطوير الاداري. ولا شك أن هذا المنظور محدد وواضح وجيد ولكن تنفيذه في رأيي يحتاج الى:

أ ـ القرار السياسي وهو ضروري للتصدي لكثير من هذه المشاكل كالحد من التضخم، وربط الأجر بالانتاجية (سياسات التعيين، الترقية).

ب ـ احتياجه لكثير من القدرات البشرية الادارية المؤهلة غير المتوافرة الآن في الأجهزة الحكومية لتنفيذ مثل هذا البرنامج كما يتوقع صعوبة توفيرها خلال سنوات الخطة الخمسية.

جـ ـ ضرورة التصدي لكثير من التشريعات القائمة والتي تعتبر مصدرا لبعض هذه المشاكل وذلك سيعتمد على مدى اتفاق او اختلاف السلطتين التنفيذية والتشريعية واستعداد كل منهما لتغيير هذه التشريعات أو تطويرها خلال فترة الخطة.

د ـ اعتماد تنفيذ بعض السياسات والاجراءات على عوامل خارجة عن ارادة وقدرة الجهاز مثل تحديد سياسة سكانية واضحة ومحددة وسياسة الاستغناء عن الفائض من القوى العاملة الوافدة.

الخلاصة:

الاصلاح الاداري مطلب شعبي ورغبة حكومية عبر عنها المسؤولون في تصريحاتهم وبياناتهم... ليس في الحقبة الأخيرة فقط وانما استغرقت هذه الدعوة قرابة ربع قرن تقريبا. وتعددت محاولات الاصلاح لتشمل التنظيم الاداري للوحدات وتحديث الأساليب والاجراءات.. وغيرها من المحاولات.

ولا شك أن عملية الاصلاح الاداري عملية متتابعة المراحل لا يمكن أن تتم بالشكل الصحيح ان نحن تخطينا مرحلة قبل الأخرى.. ويتطلب هذا الاصلاح وجود ضمانات سياسية حقيقية. ويشترط لاستمراره جهد متواصل ومخطط. ومن الضروري للتأكد من مساره أن يخضع لاشراف وتوجيه جهة محددة ومسؤولة.

وهنا لا بد من التأكيد بأن الاصلاح الاداري للجهاز الحكومي في الكويت تحكمه عدة اعتبارات هي :

(١) الرغبة السياسية الجادة بأحداث الاصلاح ووضع التشريعات المنفذة له . . فمن المؤكد أن تشكيل اللجنة لن يحدث الاصلاح ما لم يتواكب مع تشكيلها ضمان حقيقي بتطبيق ما ستصل اليه .

(٢) تشكيل اللجان لا يعني الاصلاح . . فاللجان تجتهد لتحديد مواطن الضعف والخلل وابرازها فقط ، أما اجتثاث المرض فهو مسؤولية العمل السياسي .

(٣) أن اللجان التي شكلت وحتى اليوم . . كانت تحدد لها المهام بصورة تعيق أدائها . . ولعل تشكيل اللجنة العليا للتطوير الاداري الاخير خير مثال على ذلك . . فلم يترك للجنة حرية تحديد جوانب الاصلاح وانما حددت مهمتها على النحو الذي اصبح دراسة التنظيم والهياكل ، وأهداف الوحدات القائمة خارج حدود سلطتها .

(٤) أن القرار السياسي وحده ليس كافيا لاحداث الاصلاح وانما مطلب أساسي للبدء فيه . . يتعين بعده التركيز على مهنية الادارة . . . وعلى الاهتمام بالمبادىء والأسس الاقتصادية والادارية في أعمال الجهاز وهنا يجب أن يتركز الاصلاح في :

١ـ التخطيط السليم للعمالة وذلك يكون بالتصدي للأعداد الزائدة والمعيقة للأجهزة . . وهنا قد يكون التخفيض اجباريا وبنسبة معينة سنويا (٥ او ١٠٪) يتعين على الجهاز مقابلتها والتخلص من العمالة غير المنتجة .

٢ـ الرجوع وبسرعة إلى تثبيت مبدأ ربط الأجر بالانتاجية وليس بالمواطنة فقط ، وما يتطلبه ذلك ولا شك من تحديد معايير واضحة للتعيين ، تستند بالاضافة الى حق المواطنة إلى معايير أكثر موضوعية وعلمية .

٣ـ وضع أسس وسياسات واضحة ومحددة لاختيار القادة ولتنمية قدراتهم الادارية . . وتحديد فترات زمنية محددة كحدود قصوى للخدمة في هذه المراكز.

٤ـ ربط برامج التدريب واعادة التأهيل بالتشريعات القائمة وربطها كذلك ببرامج واضحة للحوافز والبدلات .

٥ـ التركيز على تسهيل الاجراءات وتطوير أساليب العمل . . وادخال الآلية الحديثة على أساس أنها بديل مناسب للحد من العمالة غير الماهرة وليست رافدا من روافد تكرار الجهد والتضخم .

٦ـ دراسة السلوك التنظيمي والوظيفي السائد في المنظمات ومحاربة بعض السلوكيات والاخلاقيات المعوقة لأداء الموظف العام.. كالتأخير والمماطلة.. والتغيب وخدمة المعارف.. إلخ.

هذه الاجراءات المطلوب اتباعها لاحداث عملية الاصلاح لا بد أن تتم وفق برنامج زمني مخطط قد يتوافق وقد يطول عن فترة الخطة الخمسية للدولة ولكن لا بد في كل الحالات أن يكون تحت اشراف جهة محددة وجهاز قادر على متابعة وتوجيه جهود الاصلاح.

ولعل من المنطق اللجوء إلى ديوان الموظفين القائم ولكن المتتبع لمسيرة الديوان وجهوده وامكانياته يستطيع التأكيد بأن هذا الجهاز عاجز عن القيام باحداث أي جهد اصلاحي وذلك بحكم تبعيته للجهاز الحكومي نفسه.. ولنقص الكوادر المدركة لأهمية وأبعاد عملية الاصلاح.. ولتخلفه تاريخيا في أداء هذا الدور حتى انقلب الى جهاز سكرتارية للوحدات المختلفة في مجالات التطوير الاداري المنشود.

ولذا فان انشاء جهاز مركزي لتخطيط جهود الاصلاح يتبع لأعلى مستوى في التنظيم الحكومي (مجلس الخدمة مثلا) القائم مع التدعيم القوي للجهاز التنفيذي القائم (الديوان) واعادة النظر في تبعيته وكوادره التي تحتاج الى تطوير حقيقي حتى تستطيع أن تنهض الى مستوى القدرة على احداث الاصلاح في بقية وحدات الجهاز الاداري للدولة (عبدالله، والحمود: ١٩٨٢).

ولا شك ان تضافر الجهود للسلطات مجتمعة من تشريعية وتنفيذية وشعبية واتفاقها على ماهية ومضمون الاصلاح واتفاقها على خطة وبرنامج تنفيذه وتحديد الجهة المشرفة على التنفيذ سيكون هو البداية الصحيحة والمطلوبة للبدء في هذا الاصلاح.

المصادر العربية

برنامج العمل الحكومي
١٩٨٥ الخطة الانمائية للسنوات ١٩٨٦/٨٥ ـ ١٩٩٠/٨٩ الجزء الأول (مارس).

حمود، م. (إعداد)
١٩٨٣ إجتماع خبراء في إدارة التغيير والابداع، المنظمة العربية للعلوم الادارية. مداولات غير منشورة، عمان (أكتوبر).

ديوان الموظفين

١٩٨٤ أ «الوسائل والأساليب المستخدمة في التنمية الادارية في الكويت»، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الثالث للتنمية الادارية، الرباط (نوفمبر).

١٩٨٤ب إحصائيات، مكتب البحوث الادارية (أكتوبر).

عبدالخالق، ن.

١٩٨٥ التضخم الوظيفي في الجهاز الاداري الكويتي، دراسة تحليلية، الكويت (سبتمبر).

عبدالله، أ. والحمود، م.

١٩٨٢ الادارة الحكومية، وزارة التربية، الكويت.

الاصدارات الخاصة لمجلة العلوم الاجتماعية

تعلن «مجلة العلوم الاجتماعية» عن توفر الاصدارات الخاصة التالية:

١- فلسطين
٢- القرن الهجري الخامس عشر
٣- العالم العربي والتقسيم الدولي للعمل
٤- النضج الخلقي عند الناشئة بالكويت
٥- بياجيه

سعر العدد دينار كويتي واحد

مجلة العلوم الاجتماعية في مجلدات

تعلن «مجلة العلوم الاجتماعية» عن توافر الأعداد السابقة من المجلة ضمن مجلدات أنيقة. يمكن الحصول عليها من قسم الاشتراكات مباشرة، أو بالكتابة إلى المجلة على عنوانها التالي:

مجلة العلوم الاجتماعية

ص.ب: ٥٤٨٦ صفاة - الكويت 13055

أو الاتصال تلفونياً لتأمينها على الهاتفين التاليين: ٢٥٤٩٤٢١ - ٢٥٤٩٣٨٧

ثمن المجلد الواحد: (٥,٠٠٠) خمسة دنانير كويتية أو ما يعادلها.

للطلاب: (٣,٠٠٠) ثلاثة دنانير كويتية أو ما يعادلها.

الاصدارات الخاصة لمجلة العلوم الأجتماعية

تعلن «مجلة العلوم الاجتماعية» عن توفر الاصدارات الخاصة التالية:

١- فلسطين
٢- القرن الهجري الخامس عشر
٣- العالم العربي والتقسيم الدولي للعمل
٤- النضج الخلقي عند الناشئة بالكويت
٥- بياجيه

سعر العدد دينار كويتي واحد

العلاقة بين فائض السيولة المحلية وعجز ميزان المدفوعات في الدول النامية غير النفطية ١٩٦٨ - ١٩٨٣

فتحي خليل الخضراوي
قسم الاقتصاد ـ جامعة طنطا

مقدمة

يرى بعض الاقتصاديين أن سياسة النمو المتعجل في الدول النامية غير النفطية وهبوط مستويات الادخار المحلي بها، وعدم كفاية صادراتها لتغطية وارداتها، وهبوط التدفقات الرأسمالية الواردة إليها بغرض الاستثمار المباشر، هي الأسباب المسئولة عن تزايد العجز في موازين مدفوعات هذه الدول وبالتالي عن تراكم مديونياتها الخارجية لدرجة أصبحت تهدد مستقبل التنمية فيها. وليس هناك اختلاف حول هذه الرؤية لأسباب الاختلال الخارجي في الدول النامية غير النفطية، ولكن يمكن القول بأن تلك العوامل لا تؤدي إلى تدهور ميزان المدفوعات إلا بقدر ما تدفع الدولة إلى التوسع في العرض النقدي بمعدلات تفوق معدلات نمو الطلب على النقود فيها، أي أن هذه العوامل تمثل بلغة الرياضيات، شرطاً ضرورياً لحدوث التدهور لكنها ليست شرطاً كافياً، وأن الشرط الضروري والكافي في نفس الوقت لحدوث تدهور ميزان المدفوعات طبقاً لمنهج التحليل النقدي هو وجود فائض في السيولة المحلية[١].

ويستهدف هذا البحث عرض الإطار النظري للعلاقة بين الاختلالات النقدية واختلالات ميزان المدفوعات، وإقامة الدليل على وجود علاقة قوية بينهما تنفرد بها الدول النامية غير النفطية دون الدول النامية النفطية والدول الصناعية مؤداها أن فائض السيولة

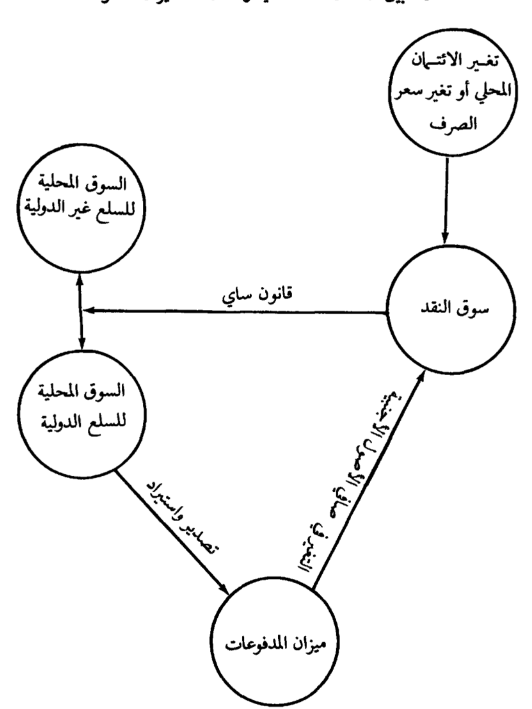
المحلية بهذه الدول وتزايده هو المسئول عن وجود وتفاقم عجز موازين مدفوعاتها. ويبدأ البحث بتقديم الإطار النظري ثم ينتقل إلى إقامة الدليل. فبعد أن نعرض لميزان المدفوعات كظاهرة نقدية، ونلخص النتائج المترتبة على هذا التحليل، ونوضح مسئولية القطاع الحكومي في الدول النامية غير النفطية عن تدهور ميزان المدفوعات بهذه الدول؛ ننتقل إلى اختبار العلاقة بين فائض السيولة المحلية وميزان المدفوعات في الدول النامية غير النفطية والدول النامية النفطية والدول الصناعية خلال الفترة ١٩٦٨-١٩٨٣، ثم نختتم البحث بتقديم موجز له.

ميزان المدفوعات كظاهرة نقدية

تتضمن الأدبيات الاقتصادية الخاصة بتحليل تطورات ميزان المدفوعات ثلاثة مناهج هي منهج المرونات elasticity approach ، ومنهج الاستيعاب absorption approach ، وأخيراً المنهج النقدي monetary approach. وتتفق هذه المناهج جميعها في أنها طرق لتنظيم المناقشة، وإبراز قضايا معينة، وتركيز الانتباه على نواح بذاتها (Rabin, 1979:1233). ولأن محور الاهتمام في هذا البحث يتطلب تركيز الانتباه على العلاقة بين فائض السيولة المحلية وعجز ميزان المدفوعات؛ فإن منهج التحليل الأكثر مناسبة لبحثنا عن غيره من المناهج هو المنهج النقدي الذي ينظر إلى ميزان المدفوعات على أنه ظاهرة نقدية تتحدد تطوراته بمقدار ما يتواجد في الاقتصاد من اختلالات نقدية.

احتل منهج التحليل النقدي لميزان المدفوعات في الآونة الأخيرة، وبالتحديد مع بداية الستينيات من هذا القرن، مكان الصدارة في تحليل اختلالات ميزان المدفوعات رغم ما لهذا المنهج من تاريخ طويل يرجع إلى كتابات دافيدهيوم. والافتراضات الأساسية التي يستند إليها هذا المنهج هي وجود دوال مستقرة للطلب على النقود ولعرض النقود في بيئة خالية من الخداع النقدي no money illusion ، وعدم تطلب أسعار الصرف، وتوازن سوق النقد في الأجل الطويل، واستقلال الدخل الحقيقي عن السياسة النقدية. ونعني بالاستقرار هنا تمتع معلمات دالة الطلب على النقود ودالة عرض النقود بالثبات عبر فترة زمنية معقولة، أما غياب الخداع النقدي فنقصد به أن يتم اتخاذ القرارات في ضوء القيم الحقيقية للمتغيرات الحاكمة وليس في ضوء قيمها الاسمية.

الشكل رقم (١)
العلاقة بين الاختلالات النقدية واختلالات ميزان المدفوعات



ومحور الاهتمام في هذا المنهج هو العلاقة بين الاختلال في سوق النقد المحلية وبين فائض الطلب أو العرض في السوق المحلية للسلع التي تدخل نطاق التبادل الدولي trade-able goods (وسوف نطلق عليها للاختصار السلع الدولية)، والذي يتم إشباعه أو تصريفه

عن طريق المعاملات مع العالم الخارجي (انظر الشكل رقم ١). فعلى فرض أن ذلك الجانب من السوق المحلية الذي يتم التعامل داخله في سلع لا تدخل نطاق التبادل الدولي وبالتالي ليست موضعا للاستيراد والتصدير (وسوف نطلق عليها non-tradeable goods للاختصار السلع غير الدولية) في حالة توازن، فإن الاختلالات في سوق النقد بين الطلب على النقود والمعروض منها، وتأخذ شكل فائض في الطلب النقدي أو فائض في العرض النقدي، يخلق اختلالات في السوق المحلية للسلع الدولية. ففائض الطلب النقدي يخلق فائضا في عرض السلع الدولية، بينما يؤدي فائض العرض النقدي إلى خلق فائض في الطلب على هذه السلع. ولما كانت هذه السلع تدخل نطاق التبادل الدولي فمن خلال المعاملات مع العالم الخارجي، تصديراً أو استيراداً، يتم علاج هذه الاختلالات السلعية المحلية ولكن على حساب وجود فائض أو عجز في ميزان مدفوعات الدولة، أو بعبارة أخرى على حساب الزيادة أو النقص في صافي الأصول الأجنبية الموجودة لدى الدولة. ولما كان العرض النقدي في الدولة يتحدد بمجموع حجم الائتمان المحلي (أي صافي مطلوبات الجهاز المصرفي تجاه القطاعات الاقتصادية المحلية المختلفة) وصافي الأصول الأجنبية (أي صافي مطلوبات الجهاز المصرفي تجاه القطاعات الاقتصادية الأجنبية المختلفة)، فسوف يترتب على ذلك أن يزيد العرض النقدي ليمتص فائض الطلب النقدي، أو أن ينقص العرض النقدي فيتلاشى ما كان به من فائض. ومن هنا، يتضح لنا أن ميزان المدفوعات، من خلال تأثيره على كمية النقد المعروضة، يعتبر القناة الرئيسة الموصلة إلى تحقيق واستمرار التوازن النقدي، أي تساوي الطلب على النقود مع المعروض منها. ومع عودة التوازن إلى سوق النقد يختفي اختلال السوق المحلية للسلع الدولية، ويسترد بالتالي ميزان المدفوعات توازنه.

ويتضح من ميكانيكية العلاقة بين الاختلالات النقدية واختلالات ميزان المدفوعات أنه حين يؤدي الاختلال النقدي إلى اختلال في ميزان المدفوعات، فإن هذا الأخير يخلق اتجاهاً نحو التصحيح. ومن هنا فإن الاختلالات النقدية لا يمكن أن تتسبب في خلق اختلالات خارجية بشكل دائم ومستمر ما لم تتصف هذه الاختلالات النقدية نفسها بالديمومة والاستمرارية. ومعنى ذلك أن وجود عجز مزمن، على سبيل المثال، في ميزان مدفوعات إحدى الدول يمكن تفسيره بقيام السلطات النقدية في تلك الدولة بالتوسع المستمر في العرض النقدي بمعدلات لا تتناسب مع نمو الطلب على النقود فيها.

وفي عالم الواقع، وخاصة في الدول النامية، فإن شروط حرية انتقال رؤوس الأموال

وحرية التبادل قد لا تكون متوفرة بصفة عامة، كما أن عملية التعديل والتكيف قد تستغرق زمناً طويلاً لبطئها، ومن الممكن أن ترتفع الأسعار المحلية ومعدلات الفائدة عن مثيلاتها العالمية قبل أن تكتمل عملية التكيف. ولهذا، فإن الزيادة الكلية في العرض النقدي المحلي قد لا تتسرب بكـاملها إلى ميزان المدفوعات. ومع ذلك ففي الأجل الطويل، يحتمل أن تختفي هذه المعوقات لتظهر العلاقة كاملة بين التغير في العرض النقدي المحلي والتغير في صافي الأصول الأجنبية.

وتثور هنا بعض الأسئلة: ما هي العوامل المسئولة عن حدوث الاختلالات النقدية؟ وكيف تخلق الاختلالات النقدية اختلالات سلعية؟ وهل من الضروري أن يؤدي فائض الطلب النقدي إلى فائض خارجي بينما يؤدي فائض العرض النقدي إلى عجز خارجي؟ سنحاول فيما يلي أن نجيب عن هذه الأسئلة الثلاثة.

١ـ العوامل المسببة للاختلالات النقدية: بدءاً من وضع توازني، يحدث الاختلال النقدي إذا تغير الطلب على النقود أو تغيرت كمية النقد المعروض أو الاثنين معاً بحيث لا يعود الطلب على النقود مساويا للمعروض منها، وبالتالي، فإن كل ما يؤثر على جانبي الطلب والعرض في سوق النقد يعتبر مسئولاً عن إحداث الاختلال فيه. وهذه المؤثرات كثيرة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: الأسعار، ومعـدلات الفائدة، والتوقعات التضخمية والانكماشية، والنمو الاقتصادي، والسياسة التجارية، والسياسة المالية، والسياسة الائتمانية، وسياسة الدخول والأجور، ودرجة انفتاح الاقتصاد على الخارج. ويوضح الشكل رقم (١) عاملين من هذه العوامل وهما التغير في حجم الائتمان المحلي والتغير في سعر الصرف ويؤثر الأول بشكل مباشر على العرض النقدي، أما الثاني فيؤثر على الطلب النقدي من خلال تأثيره على المستوى العام للأسعار.

٢ـ قانون ساي للأسواق: لكي نفهم كيف تؤدي الاختلالات النقدية إلى اختلالات سلعية ينبغي أولا أن نحيط بمقولة الاقتصادي الفرنسي جان بابتست ساي، المعروفة باسم «قانون ساي للأسواق» Say's Law of Markets. وطبقاً لهذا القانون، فإنه عندما ينتج أي فرد أكثر من احتياجاته فإنه إنما يفعل ذلك بهدف مبادلة الانتاج الزائد عن حاجته مع الآخرين. وبالتالي، فإن كمية السلع التي يعرضها كل فرد في السوق تساوي طلبه على السلع الأخرى ويرى الاقتصاديون الكلاسيك أن قانون ساي ينطبق على الاقتصاديات

النقدية انطباقه على الاقتصاديات العينية. ففي الاقتصاد النقدي، يفترض أيضا أن الفرد لا يقوم بإنتاج ما يزيد عن حاجته وبيع الفائض مقابل النقود إلا إذا كان يود الحصول على فائض إنتاج الآخرين، إذ بهذه النقود يستطيع شراء ذلك الفائض. ومعنى ذلك أن دخول النقود كوسيط في التبادل لا يؤثر على صحة قانون ساي. ومن ثم، فإن قانون ساي يضمن أن فائض طلب المجتمع على النقود يكون صفراً في جميع الظروف (Frazer & Yohe, 1966:84) أي أن التوازن النقدي دائم التحقق وأن ما يحدث له من اختلالات مجرد ظواهر عارضة لا تلبث أن تختفي.

وترتيباً على ذلك، فإنه يمكن القول بأن الاختلالات النقدية يقابلها اختلالات سلعية تكون مساوية لها في المقدار ومخالفة لها في الإشارة، ففائض الطلب النقدي يقابله ويساويه فائض في عرض السلع، وفائض العرض النقدي يقابله ويساويه فائض في الطلب على السلع، وأن هذه الاختلالات ظواهر قصيرة الأجل تختفي في المدى الطويل[٣].

٣- سوق السلع غير الدولية: يذهب منهج التحليل النقدي لميزان المدفوعات إلى ضرورة أن يؤدي فائض الطلب النقدي إلى فائض خارجي، وأن يؤدي فائض العرض النقدي إلى عجز خارجي. ويرى (Rabin, 1979:1236) أن ذلك يفترض ضمناً أن سوق السلع غير الدولية في حالة توازن، إلا أن هذا الافتراض متشدد جداً ويكفي بدلا منه، كما أوضح (الخضراوي، ١٩٨٤) أن تكون اختلالات سوق السلع غير الدولية أقل من الاختلالات النقدية المصاحبة حجماً والمختلفة عنها إشارة. وقد أوضح الخضراوي أنه إذا لم يتحقق ذلك فمن الممكن أن يتزامن وجود الفائض الخارجي مع فائض الطلب النقدي ووجود العجز الخارجي مع فائض العرض النقدي. وهذا عكس ما يذهب إليه المنهج النقدي.

وتفسير ذلك، تبعاً لما يقوله الخضراوي، أنه على فرض أن الاقتصاد يتكون من ثلاثة أسواق هي سوق النقد وسوق التعامل الخارجي وسوق السلع غير الدولية[٤]، فإنه حين يكون هناك فائض عرض في سوق السلع غير الدولية يزيد عن فائض الطلب النقدي؛ فإن مقتضيات التوازن العام عند (فالراس) تتطلب أن يكون اجمالي فائض الطلب في الأسواق الثلاثة المذكورة مساوياً للصفر؛ الأمر الذي ينبغي معه أن يظهر سوق التعامل الخارجي فائض طلب يساوي الفرق بين فائض الطلب النقدي وفائض العرض في سوق السلع غير الدولية، وبذلك يتحقق العجز الخارجي على الرغم من وجود فائض في الطلب النقدي.

أما إذا كان هناك فائض طلب في سوق السلع غير الدولية يزيد عن فائض العرض النقدي، فإن الاستنتاج الحتمي في ضوء مقتضيات التوازن العام السالفة الذكر هو تحقق الفائض الخارجي على الرغم من وجود فائض في العرض النقدي.

النتائج المترتبة على التحليل النقدي لميزان المدفوعات

طبقاً للتحليل النقدي المتقدم لميزان المدفوعات تعتبر اختلالات ميزان المدفوعات ظواهر نقدية، بمعنى أنها تتحدد بفائض الطلب أو العرض النقدي. ولما كان ميزان المدفوعات يتكون من ثلاثة موازين فرعية هي الميزان التجاري وميزان الخدمات والتحويلات، ويمثلان معا ميزان المعاملات الجارية Current account ، وميزان المعاملات الرأسمالية Capital account ، فإن التحليل النقدي لميزان المدفوعات يعني أن هذه الموازين الفرعية الثلاثة تتأثر بطريقة أو بأخرى بفائض الطلب أو العرض النقدي. ومع ذلك، فإن هذا المنهج في تحليله لميزان المدفوعات يركز على رصيد ميزان المدفوعات أو التغير في صافي الأصول الأجنبية كالذهب والنقد الأجنبي ومركز الدولة لدى صندوق النقد الدولي والحسابات غير المقيمة، أي على ما هو أسفل الخط دون الاهتمام بما هو أعلاه[٥]. وبعبارة أخرى فهو لا يركز على القنوات والأسباب المؤدية إلى التغير في صافي هذه الأصول الأجنبية، أي لا يركز على ميزان المعاملات الجارية أو ميزان المعاملات الرأسمالية، وإنما على النتيجة العامة لكليهما، وإن كانت الفترة الأخيرة قد شهدت محاولات لتوضيح القنوات التي يزاول من خلالها الاختلال النقدي تأثيره على ميزان المدفوعات.

١ـ الاختلال النقدي يتسبب في الاختلال الخارجي: تشرح الاختلالات النقدية ما يحدث لميزان المدفوعات من اختلالات، وبالتحديد يعتبر فائض الطلب النقدي مسئولا عن إحداث فائض بميزان المدفوعات. بينما ترجع مسئولية إحداث العجز بهذا الميزان إلى وجود فائض في العرض النقدي. وفي هذا الإطار، فإن وضع ميزان المدفوعات الخاص بدولة معينة يعتبر انعكاسا لقرارات بعض المقيمين فيها فيما يتعلق بزيادة أو إنقاص الأرصدة النقدية التي لديهم. ومرجع ذلك أنه في اقتصاد مفتوح، من شأن التباعد بين عرض الأرصدة النقدية المحلية والطلب على هذه الأرصدة أنه يولد إنفاقاً أقل مما يجب أو أزيد مما ينبغي على السلع الدولية مما يؤثر على ميزان المدفوعات أو أسواق النقد الأجنبي أو كليهما. وبالتالي فإن اتباع

سياسة نقدية تقضي بالتوسع في العرض النقدي بمعدل لا يتناسب مع الحفاظ على سعر الصرف الموجود يعتبر مسئولاً عما يعتري ميزان مدفوعات الدول من عجز، وإذا أريد تحقيق التوازن الخارجي، فإن هذه الأرصدة إما أن يتم التخلص منها مباشرة أو أن سعر الصرف سوف يتدهور ليحقق نفس الغاية ولكن بطريقة غير مباشرة. فالتوازن الخارجي يتطلب أن يرغب المقيمون في الاحتفاظ بالمعروض من الأرصدة النقدية(٦).

٢ـ الاختلال الخارجي يعمل على تحقيق التوازن النقدي: ميزان المدفوعات هو القناة الرئيسية الموصلة إلى تحقيق واستمرار التوازن النقدي، أي تساوي الطلب على النقود مع المعروض منها. ومن ثم، فإن اختلالات ميزان المدفوعات ما هي إلا ظواهر تترتب على محاولة سوق النقد استعادة توازنه في اقتصاد مفتوح. فعلى سبيل المثال، عندما يزيد العرض النقدي المحلي عن الطلب المحلي على النقود، فإن الوحدات الاقتصادية في المجتمع، في محاولة لاستعادة أوضاعها التوازنية التي كانت موجودة من قبل، تقوم بالتصرف في فائض العرض النقدي باقتناء بعض السلع المعمرة وغير المعمرة والخدمات وشراء الأوراق المالية من أسهم وسندات. وفي الدولة النامية، حيث يتميز الجهاز الانتاجي بالجمود وعدم المرونة وتتصف السوق المالية بضيق نطاقها وعدم كمالها ويعاني سوق العمل من نقص في المهارات، فإن الجانب الأكبر من فائض العرض النقدي سوف يؤدي إلى امتصاص جانب من السلع المعدة للتصدير فتقل الصادرات، وإلى زيادة الواردات، وشراء الأوراق المالية الأجنبية، واستقدام فنيين وخبراء ذوي مهارات غير متوفرة محلياً(٧). ونتيجة لما يترتب على ذلك من عجز في ميزان مدفوعات الدولة، ينخفض صافي الأصول الأجنبية لدى الدولة، سواء عن طريق نقص أصولها الأجنبية أو زيادة التزاماتها الأجنبية، مما يؤدي إلى انخفاض العرض النقدي إلى أن يتحقق التوازن النقدي. ونخرج من ذلك بأن ميزان المدفوعات هو الكبش الذي يفتدي باختلاله توازن سوق النقد في الاقتصاد المفتوح(٨). ولكن كما سبق أن ذكرنا، فإن استمرار هذا الاختلال الخارجي يتوقف على استمرار الاختلال النقدي.

٣ـ أسباب الاختلال الخارجي ليست كلها نقدية: ولا يعني ما سبق أن أسباب اختلال ميزان المدفوعات تنحصر فقط في الأسباب ذات الطبيعة النقدية، فالتحليل النقدي لا يقرر أن جميع الاختلالات في ميزان المدفوعات تنشأ عن أسباب نقدية (Ruffin, 1979:292) هناك من الأسباب غير النقدية ما يمكن أن يؤدي أيضاً بميزان المدفوعات إلى الاختلال، إلا أن هذه الأسباب غير النقدية تحقق ذلك أيضاً من خلال تأثيرها على العلاقة بين الطلب على

النقود والعرض النقدي في المجتمع. ومن هذه الأسباب غير النقدية، ممارسة العديد من أدوات السياسة التجارية، كالرسوم الجمركية والقيود الكمية والرقابة على النقد ودعم الصادرات.. الخ، بهدف توليد احتياطيات النقد الأجنبي أو حتى على الأقل عدم السماح لمثل هذه الاحتياطيات بالانخفاض. ويقدم لنا فاتيا (Bhatia, 1982:37) تفسيراً لآثار تلك السياسات التجارية من المنظور النقدي لميزان المدفوعات. فالهدف الرئيسي لهذه السياسات هو الحد من توجيه النقد الأجنبي المتاح إلى الواردات ومن ثم، فإنه يترتب على اتباع الدولة لهذه السياسات أن ينخفض حجم الواردات على فرض ثبات أسعارها في الخارج، عن مستوى الواردات الذي كان يمكن أن يتحقق في حالة عدم وجود تلك السياسات. ومن شأن ذلك أن ترتفع الأسعار المحلية للسلع المستوردة، ويرتفع معها المستوى العام للأسعار بتأثير عملية إحلال السلع المحلية محل السلع الأجنبية التي أصبح عرضها يتميز بالقصور، ومع ارتفاع المستوى العام للأسعار تتآكل قيمة الأرصدة النقدية التي لدى الأفراد فيزيد طلبهم على النقود لتعويض قيمة هذا النقص. وفي حالة عدم التوسع في منح الائتمان المحلي، وهو أحد عناصر العرض النقدي، فإن هذا الارتفاع في الطلب على النقود يتم إشباعه عن طريق الخارج بزيادة الصادرات، مما يترتب عليه زيادة فائض ميزان المدفوعات أو تخفيض عجزه[٩].

٤- الاختلال الخارجي يمكن علاجه بالوسائل النقدية: تبدو أهمية التحليل النقدي لميزان المدفوعات في أنه يجعل من أدوات السياسة النقدية، كالعرض النقدي وسعر الصرف، أدوات فعالة في تحقيق التوازن الخارجي. فرغم أن هذا التحليل يقرر أن اختلالات ميزان المدفوعات ليس من الضروري أن ترجع إلى أسباب ذات طبيعة نقدية، إلا أنه يؤكد أن هذه الاختلالات يمكن علاجها بالوسائل النقدية. ولما كان عجز ميزان المدفوعات هو في التحليل النهائي نتيجة مترتبة على اتباع سياسة تقضي بالتوسع في العرض النقدي بمعدل لا يتناسب مع الحفاظ على سعر الصرف الموجود، فإن بالإمكان التخلص من الضغوط التي يعاني منها ميزان المدفوعات بأحد طريقين: إما عن طريق تخفيض معدل التوسع في الائتمان المحلي، وإما بالتخلي عن سياسة سعر الصرف الثابت. ويتفق ذلك مع ما يقرره (Struthers, 1981:198).

القطاع الحكومي ومسئولية الاختلال في ميزان مدفوعات الدول النامية غير النفطية

ويخصص الإطار الذي يرسمه التحليل النقدي للعلاقة بين الاختلالات النقدية واختلالات ميزان المدفوعات ـ على النحو الذي سبق بيانه ـ دوراً مركزياً للقطاع الحكومي في تحقيق هذه الاختلالات خاصة في الدول النامية غير النفطية حيث تتزايد التزامات الحكومات نحو الوفاء بمتطلبات الدفاع والأمن القومي، وخطط التنمية الاقتصادية وتوفير مستلزمات الحياة للجماهير وتخفيف أعباء المعيشة عنهم. فهذا التزايد في الالتزامات من شأنه تزايد الانفاق العام. ومع عدم مواكبة الايرادات السيادية لهذا التزايد في الانفاق العام يصبح العجز المالي، أي الفرق بين النفقات العامة والايرادات العامة، هو الخاصية التي تتسم بها ميزانية القطاع الحكومي في هذه الدول كما يظهر من الجدول رقم (١).

جدول (١)

عجز أو فائض ميزانية القطاع الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في المجموعات الدولية الثلاث ١٩٧٢-١٩٨٣

السنة	الدول النامية غير النفطية	الدولة النامية النفطية	الدول الصناعية
١٩٧٢	٣,٥١ -	١,٢٢ -	١,٥١ -
١٩٧٣	٣,٣٠ -	٠,٥٠	١,٣٦ -
١٩٧٤	٣,٢١ -	٥,٧٦	١,٤٩ -
١٩٧٥	٤,٢٢ -	٠,٨٣	٤,٥٧ -
١٩٧٦	٤,٤١ -	٠,٣٣ -	٤,١٩ -
١٩٧٧	٣,٦٨ -	١,٢٦ -	٣,٣٥ -
١٩٧٨	٣,٥٠ -	٢,٣١ -	٣,٤١ -
١٩٧٩	٣,٢٥ -	٠,٨٧	٣,١٢ -
١٩٨٠	٣,٧٠ -	٠,١٩	٣,٥١ -
١٩٨١	٤,٩٩ -	٠,٨٣ -	٣,٩٩ -
١٩٨٢	٦,٣٠ -	٢,٤٩ -	٤,٤٢ -
١٩٨٣	٥,٧٣ -	٢,٤٧ -	٥,٧٨ -

المصدر: (IMF, FS-Year book, 1986. PP.144-145)

ملحوظة: العجز (−) والفائض (+).

ومما يزيد من هذا العجز في الدول النامية غير النفطية، أن استثمارات القطاع الخاص في هذه الدول ليست فقط عند مستويات منخفضة، ولكنها أيضا استثمارات غير منتجة، فهي تنحصر في الأراضي والعقارات وقطاع الخدمات وحسابات بالبنوك الأجنبية. . الخ، ومثل هذا الوضع يضطر حكومات هذه الدول أن تلعب دوراً أكبر في التكوين الرأسمالي المحلي. والنتيجة هي أن عجز الميزانية العامة يتزايد تلقائيا مع التنمية لعدم مرونة الهيكل الضريبي لتغيرات الدخل، بسبب تحكم البيروقراطية المعوقة في أسلوب عمل الهيئات المسئولة عن تحصيل الضرائب، ولاستغلال ذوي النفوذ سلطاتهم في التهرب من دفع الضرائب (Struthers, 1981:197).

وليس من شك في أن لهذا العجز تأثيره على العرض النقدي في المجتمع سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. ويتوقف مدى التأثير على الطريقة المستخدمة في تمويل هذا العجز فإذا تم التمويل عن طريق الاقتراض من الداخل، وبخاصة من القطاع الخاص غير المصرفي أو من الخارج، فإن العرض النقدي لن يتأثر، ولكن إذا تم التمويل بالاقتراض من الجهاز المصرفي، فإن العرض النقدي ـ مع بقاء كل شيء آخر على ما هو عليه ـ يزيد حتما.

ويقرر كل من أختار و ويلفورد في دراستهما عن أثر العجز العام للملكة المتحدة على أرصدتها النقدية خلال الفترة ١٩٦٣ـ١٩٧٦م ما يلي:

> "In a framework where monetary policy decisions are made independently of fiscal policy decisions, the monetary authorities, through the relevant credit policy decisions, determine the level of government debt purchases by the non-bank private sector, while the fiscal authorities are left to finance the residual.
> ... ... By contrast, if monetary policy is passive with respect to fiscal policy, credit policy decisions and the level of government debt purchases are directly linked to the deficit since the full amount of it must be financed by the monetary authorities."
> (Akhtar & Wilford, 1979:3)

ويفهم من ذلك أنه إذا كانت القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية تتخذ بشكل مستقل عن قرارات السياسة المالية، فإن السلطات النقدية تستطيع، عن طريق قرارات السياسة

الائتمانية أن تحدد مستوى الدين الحكومي الذي يقوم القطاع الخاص غير المصرفي بشرائه، بينما يترك للسلطات المالية فرصة تمويل الباقي من هذا العجز. أما إذا لم تكن السياسة النقدية مستقلة عن السياسة المالية، فإن قرارات السياسة الائتمانية ومستوى مشتريات الدين الحكومي ترتبط مباشرة بحجم العجز في الميزانية العامة حيث يقع عبء تمويله بالكامل على السلطات النقدية. ومعنى ذلك أن حجم عجز القطاع الحكومي في هذه الحالة يعتبر من وجهة نظر السلطات النقدية من المعطيات، فإذا قررت السلطات المالية نفقات وإيرادات الحكومة، فإن على الجهاز المصرفي تمويل الفرق بينهما.

وتبعية السياسة النقدية للسياسة المالية أمر شائع في الكثير من الدول النامية غير النفطية بحيث أن الصفة الغالبة على هذه الدول هي أن العجز في ميزانياتها العامة هو المحدد لحجم الائتمان المصرفي فيها. ويرجع ذلك إلى سببين: **الأول**: هو أن الغالبية العظمى من الدول النامية غير النفطية تعاني من عدم وجود أسواق محلية متطورة لرأس المال مما يؤدي إلى عدم التمكن من بيع كميات كبيرة من الدين العام إلى القطاع الخاص غير المصرفي (Khan & Knight, 1984:829) **والثاني**: هو تناقص قدرة حكومات الدول النامية غير النفطية على الاقتراض من الخارج مع تزايد حجم مديونياتها الخارجية سواء من حيث مقاديرها المطلقة أو بالنسبة لدخولها أو صادراتها (Long, 1980:488). فتزايد المخاطر التي يتعرض لها المقرض مع تزايد حجم الدين الخارجي للدولة يجعل المقرض يحجم عن تقديم قروض لمثل هذه الدولة، وإن قبل فسيكون ذلك مقابل معدلات فائدة مرتفعة. فالدول النامية غير النفطية ذات المديونيات الكبيرة، رغم أنها لا تملك أية قوة للتأثير على معدلات الفائدة العالمية، إلا أنها في الغالب لا تكون قادرة على السحب من عرض أرصدة مكتمل المرونة عند معدل الفائدة العالمي السائد (Martone, 1979,120).

ومعنى ذلك أن دالة عرض الأرصدة الأجنبية المتاحة للاقتراض والتي تواجهها الدول النامية غير النفطية هي دالة متزايدة في معدل الفائدة ومتناقصة في حجم المديونية الخارجية لهذه الدول. وتعمل معدلات الفائدة العالية على رفع معدلات خدمة الدين في هذه الدول النامية غير النفطية مما يرهق اقتصادياتها (حسين، ١٩٨٢ : ١٨). وأمام عقبات الاقتراض الداخلي من القطاع الخاص غير المصرفي وصعوبات الاقتراض الخارجي وأعبائه المتزايدة، فإن الطريق الوحيد المتبقي أمام حكومات الدول النامية غير النفطية لتمويل العجز هو

الاقتراض من الجهاز المصرفي، ومن هنا يتحدد حجم الائتمان بحجم العجز، لهذا السبب، فإن عجز الميزانية العامة في دول نامية غير نفطية يؤدي مباشرة - من خلال الائتمان المصرفي التابع - إلى زيادة العرض النقدي.

ونخلص من ذلك إلى أن التوسع في الائتمان الذي يمنحه الجهاز المصرفي للقطاع الحكومي في الدول النامية غير النفطية يعكس القيود التي يواجهها هذا القطاع في تمويل انفاقه. وترجع هذه القيود بصفة أساسية إلى تزايد الانفاق العام، وعدم حساسية هيكل توليد الايرادات للتغيرات الحادثة في الداخل، والتوسع البطيء للسوق المالية في الاقتصاد، وتزايد صعوبات الاقتراض الخارجي. ولما كان صافي مطلوبات الجهاز المصرفي من القطاع الحكومي أحد محددات العرض النقدي، فإن تزايد عجز الميزانية العامة، في ضوء ما قيل عن الظروف المحيطة بوسائل تمويله، يعتبر هو المسئول بالدرجة الأولى عما يحدث للعرض النقدي من تزايد في الدول النامية غير النفطية. وعندما لا يستجيب الطلب المحلي على النقود، أو يستجيب ولكن بدرجة غير كافية، فإن فائض العرض النقدي سوف يؤدي إلى تدهور ميزان مدفوعات الدولة على النحو الذي سبقت الاشارة إليه.

اختبار العلاقة بين الاختلال النقدي واختلال ميزان المدفوعات

بينا فيما سبق كيف أن اختلالات ميزان المدفوعات يمكن النظر إليها على أنها ظواهر نقدية تمليها عملية تكيف سوق النقد لمتطلبات التوازن بين الطلب على النقود وعرضها، وكيف أن هذا الاطار الذي يرسمه التحليل النقدي للعلاقة بين الاختلالات النقدية واختلالات ميزان المدفوعات يخصص دوراً مركزياً للقطاع الحكومي في تحقيق هذه الاختلالات خاصة في الدول النامية غير النفطية. حيث تتزايد صعوبات الاقتراض الخارجي وتلعب سوق المال المحلية دوراً هامشياً في تجميع مدخرات القطاع الخاص غير المصرفي، ولا يبقى هناك من وسيلة لتمويل عجز الميزانية العامة إلا الاقتراض من الجهاز المصرفي بكل ما لهذا الاقتراض من آثار محتملة على التوازنات الداخلية والخارجية للاقتصاد القومي في هذه الدول.

ويستفاد من التحليل النقدي السابق أنه للظروف الخاصة التي تميز الدول النامية غير النفطية عن غيرها من الدول الصناعية والدول النامية النفطية والتي تتمثل فيما تواجهه دول

المجموعة الأولى من قيود على عملية تمويل إنفاقها المتزايد، فإن العلاقة بين الاختلالات النقدية واختلالات موازين المدفوعات، والتي مؤداها أن الأولى تسبب الثانية، قد لا تنطبق على دول المجموعتين الأخرتين. ففي الدول الصناعية تتواجد سوق مالية واسعة النشاط على درجة عالية من الكفاءة والفعالية في تجميع المدخرات تمكنها من تمويل إنفاقها دون اللجوء إلى زيادة العرض النقدي إلا لدواعي الاستجابة لزيادة في الطلب على النقود، ولهذا فليس من المنتظر أن يترتب على تغير العرض النقدي في الدول الصناعية ظهور اختلالات نقدية تكون هي المسئولة عن اختلالات موازين مدفوعات هذه الدول. ومن ثم، فإنه يتوقع بالنسبة لهذه الدول ألا تتواجد علاقة إحصائية قوية بين العوامل النقدية فيها واختلالات موازين مدفوعاتها.

ويختلف الحال مع الدول النامية النفطية، فالمكون الأساسي للعرض النقدي في هذه الدول هو صافي الأصول الأجنبية، أما الائتمان المحلي فإنه يلعب دوراً لا يكاد يذكر. ولما كان تزايد صافي الأصول الأجنبية يعني وجود فائض في ميزان المدفوعات فمن المنتظر في مثل هذه الحالة أن يقترن تزايد العرض النقدي بالفائض الخارجي وقد يفسر ذلك بأحد تفسيرين: **الأول**، أن نمو العرض النقدي في هذه الدول يتم بمعدل أقل من معدل نمو الطلب على النقود، الأمر الذي يترتب عليه وجود عجز في السيولة المحلية يكون مسئولاً عن خلق هذا الفائض الخارجي. **والثاني**، أن نمو العرض النقدي يتم بمعدل أكبر من معدل نمو الطلب على النقود بما يكفل وجود فائض في السيولة المحلية إلا أن رد فعل وجود هذا الفائض في السيولة لدى أفراد هذه الدول لا يظهر إلا في الفترة التالية وعلى نحو ضعيف إذا ما قورن برد الفعل المماثل في الدول النامية غير النفطية. ونميل إلى الأخذ بالتفسير الأخير لواقعيته من حيث افتراض وجود فائض في السيولة المحلية في الدول النامية النفطية.

ومما سبق، فإن توقعاتنا المسبقة عما ستكون عليه العلاقة بين الاختلالات النقدية واختلالات ميزان المدفوعات تتلخص في أمرين: **الأول، أن العلاقة بين هذين النوعين من الاختلالات هي علاقة عكسية، والثاني، أن هذه العلاقة أقوى في الدول النامية غير النفطية منها في الدول النامية النفطية والدول الصناعية**. وقبل أن ننتقل إلى اختبار مدى صحة هذه التوقعات نبدأ أولاً في استعراض تطورات الاختلال الخارجي والاختلال النقدي في المجموعات الدولية الثلاث.

١ـ تطورات الاختلال الخارجي والاختلال النقدي:

سوف يقتصر استعراضنا لتطورات الاختلال الخارجي والاختلال النقدي في مجموعات الدول الثلاث السابق الاشارة اليها على الفترة ١٩٦٨-١٩٨٣ وهي الفترة التي أتيحت لنا بيانات عنها من خلال الاحصاءات المالية الدولية International Financial statistics

جـــدول (٢)

تطورات ميزان المدفوعات والعرض النقدي والناتج المحلي الاجمالي

السنة	الدول النامية غير النفطية			الدول النامية النفطية			الدول الصناعية		
	فائض ميزان المدفوعات بليون ح س خ	العرض النقدي ٪	الناتج المحلي الاجمالي ٪	فائض ميزان المدفوعات بليون ح س خ	العرض النقدي ٪	الناتج المحلي الاجمالي ٪	فائض ميزان المدفوعات بليون ح س خ	العرض النقدي ٪	الناتج المحلي الاجمالي ٪
١٩٦٨	٣,٢-	١٨,٢	٥,٥٩	١,١	٧,٥	١٢,٧٥	٥,٦	١٠,٥	٧,١٨
١٩٦٩	٣,١-	١٨,٦	١٢,٤١	٠,٩	٢٩,٧	١٤,٤٨	٩,٦	٩,١	٩,٨٤
١٩٧٠	٦,٠-	١٦,٣	١٠,٤٧	١,٠	٢١,٧	١٠,٧٢	٩,٨	٧,٢	٩,٢٢
١٩٧١	٧,٤-	١٧,٥	٩,٩٥	٢,٢	٢٠,٣	١٦,٦٠	١٤,٤	١٢,٥	١١,١٧
١٩٧٢	١,٠-	٢٢,١	٩,٩٤	٢,٣	٢٧,١	١٨,٤٣	١٣,٩	١٣,٧	١٦,١٨
١٩٧٣	٣,١-	٢,٧	٢٥,٧٢	٣,٦	٢٧,٦	٣٨,٥٧	٧,٩	١٢,٦	٢٠,٨٩
١٩٧٤	١٤,٢-	٢٩,٣	٢٣,٠٥	٣٩,٧	٤٠,٧	٨٧,٢٤	٥,٩-	١٠,٧	١٠,٦٥
١٩٧٥	١٦,٦-	٢٥,٧	١٠,٠٥	٢٢,٥	٤٦,١	١٧,٠٩	١,٢-	١١,٤	١١,٩٥
١٩٧٦	٥,١-	٣٧,٤	٨,٩٤	٢٥,٤	٤٥,٢	٢١,٥١	٣,٨-	١٣,٣	٨,٣٢
١٩٧٧	٩,٠-	٣٦,٧	١٣,٠٦	٢٨,٧	٣٤,٥	١٧,٧٣	٣,٥	١٢,١	١٢,٩٦
١٩٧٨	٧,٤-	٣٦,٠	١٩,٠٠	٩,٦	٢٤,٤	٨,٧٢	٢,٤	١٠,٤	٢٠,٤٦
١٩٧٩	١٩,٩-	٣٦,٨	٢١,٢٦	٤١,٥	١٨,٦	٢١,٠٤	٢٤,٨-	١٠,٣	١٤,٢٤
١٩٨٠	٢٥,١-	٣٨,٤	١٨,٢٧	٥٩,٣	٢٥,٥	٢٨,٢٤	١٣,٣-	٩,٥	١٠,٧١
١٩٨١	٣١,٢-	٣٧,٨	٥,١٧	١٨,٥	٢٢,٧	٩,١٠	٥,٥	٩,٢	١,١٣
١٩٨٢	٣٨,٨-	٤١,٦	٧,٦١-	١٢,٣-	١٩,٢	٠,٧٠-	٢٠,١-	١٠,٤	١,٠٩-
١٩٨٣	٣٣,٧-	٤٦,٢	٦,٦١-	٧,٠	١١,٦	٠,٤٦-	٢٨,٤	١٢,١	٢,٤٥

ملحوظة: تم الحصول على فائض ميزان المدفوعات من (IMF, Supplement on Balance of Payments, 7,1984:1) وهو يمثل مجموع فائض ميزان المعاملات الجارية (السطر A) ناقصا التحويلات غير التعويضية (السطر A-3) ومضافا إلى الناتج صافي التدفقات الرأسمالية القادمة الطويلة الأجل (السطر B) والقصيرة الأجل (السطر C). لاحظ أن الفائض السالب هو عجز.

كما تم الحصول على معدل النمو السنوي للعرض النقدي (ن٢) من (IMF, IFS-Year book, 1984:80-81).

أما معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي فقد حسب بمعرفة الباحث باستخدام بيانات الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية المنشورة في (IMF, Supplement on Output, B, 1984:2-3) وذلك باستخدام المعادلة التالية $(Y_t-Y_{t-1})/Y_{t-1}$ حيث Y_{t-1} هي الناتج المحلي الاجمالي في السنة السابقة.

لصندوق النقد الدولي والملاحق المختلفة التي يصدرها من آن لآخر. ويصور الجدول رقم (٢) تطورات فائض ميزان المدفوعات بالبليون حقوق سحب خاصة (ح س خ) خلال الفترة المذكورة، ومعدلات النمو السنوية للمعروض من النقود وأشباه النقود (ن٢) وكذلك معدلات النمو السنوية للناتج المحلي الاجمالي في مجموعات الدول الثلاث.

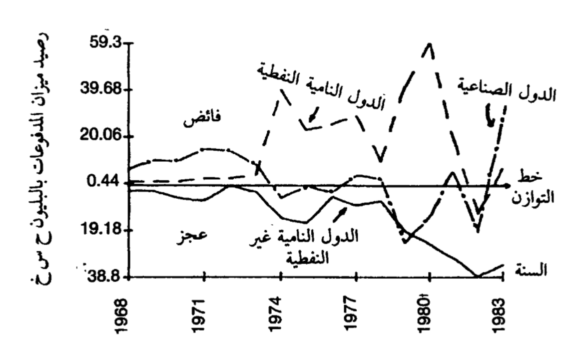
ويتضح من الشكل رقم (٢)، الذي يصور بطريقة يسهل تتبعها بيانات المجموعات الدولية الثلاث الخاصة بفائض ميزان المدفوعات في كل منها، أن ميزان مدفوعات الدول النامية النفطية لم يعرف ظاهرة العجز إلا في عام ١٩٨٢ وهو العام الذي شهد انخفاضا في الطلب العالمي على النفط. ويلاحظ خلال الفترة ٧٢-١٩٨١، أن السنوات التي شهدت ارتفاعاً في فائض ميزان الدول النامية النفطية هي نفس السنوات التي شهدت انخفاض هذا الفائض أو حدوث العجز في ميزان مدفوعات الدول الصناعية، كما أن السنوات التي شهدت انخفاضاً في فائض ميزان مدفوعات الدول النامية النفطية هي نفس السنوات التي شهدت تحسناً في ميزان الدول الصناعية. فعلى سبيل المثال، في عام ١٩٧٤ وصل فائض الدول النامية النفطية إلى ٣٩,٧ بليون ح س خ بعد أن كان ٣,٦ بليوناً في عام ١٩٧٣ وبالمقابل حققت الدول الصناعية في عام ١٩٧٤ عجزاً قدره ٥٩,٣ بليون ح س خ بعد أن كان هناك فائض في عام ١٩٧٣ قدره ٧,٩ بليوناً. وتتجلى نفس الظاهرة في عام ١٩٧٩ بالمقارنة مع ١٩٧٨ . أما حين انخفض فائض الدول النامية النفطية من ٥٩,٣ بليون ح س خ في عام ١٩٨٠ إلى ١٨,٥ بليوناً في عام ١٩٨١ ، نجد أن الدول الصناعية قد حققت عام ١٩٨١ فائضاً قدره ٥,٥ بليون ح س خ بعد أن كان لديها عجز قدره ١٣,٣ بليوناً. ولهذا يمكن القول أنه خلال الفترة ٧٢-١٩٨١ سادت علاقة ارتباط عكسي قوي بين اقتصاديات هاتين المجموعتين من الدول، فتحسن وضع ميزان مدفوعات إحداهما كان على حساب وضع ميزان مدفوعات المجموعة الأخرى. وبحساب معامل الارتباط البسيط بين رصيد ميزان مدفوعات الدول النامية النفطية ونظيره للدول الصناعية خلال الفترة ٧٢-١٩٨١ نجد أنه -٠,٨٢ .

وبالنسبة لاقتصاديات الدول النامية غير النفطية، فمن الواضح أنها قد عانت خلال الفترة ٦٨-١٩٨٣ من عجز في ميزان مدفوعاتها، وأن هذا العجز كان بصفة عامة في تزايد مستمر طوال تلك الفترة إذ ارتفع من ٣,٢ بليون ح س خ في عام ١٩٦٨ إلى ٣٨,٨ بليوناً في عام ١٩٨٢ . ويستثنى من هذا الاتجاه عام ١٩٧٢ حيث هبط العجز إلى بليون واحد بعد

أن كان ٧,٤ بليوناً، وكذلك عام ١٩٧٦ حيث هبط العجز إلى ٥,١ بليون ح س خ بعد أن كان ١٦,٦ بليوناً. كما يلاحظ من الشكل رقم (٢) أن هذه الاقتصاديات بصفة عامة، تتأثر طردياً باقتصاديات الدول الصناعية إذ يبلغ معامل الارتباط بين رصيد ميزان المدفوعات للدول النامية غير النفطية ومثيله للدول الصناعية خلال الفترة محل البحث ٠,٣ ، وإن كان نمط استجابتها لهذا التأثير ليس مستمراً ولا سريعاً كما هو الحال بالنسبة للدول النامية النفطية، مما يعني أن هناك عوامل أخرى داخلية في هذه الدول غير النفطية لها تأثيرها على معاملاتها الدولية بالاضافة إلى تأثير العوامل الخارجية. وليس من شك في أن الافراط في التوسع النقدي بمعدلات تتجاوز معدلات نمو الطلب على النقود في هذه الدول هو أحد هذه العوامل بل وأهمها كما سيرد.

ولتقدير سرعة استجابة كل من اقتصاديات الدول النامية غير النفطية والدول النامية النفـطية لاقتصاديات الدول الصناعية، فإننا نحتاج إلى تقدير معادلتي انحدار، إحداهما للدول النامية غير النفطية، والأخرى للدول النامية النفطية. المتغير التابع في المعادلة الأولى

الشكل رقم (٢): تطورات رصيد ميزان المدفوعات للمجموعات الثلاث ١٩٦٨-١٩٨٣



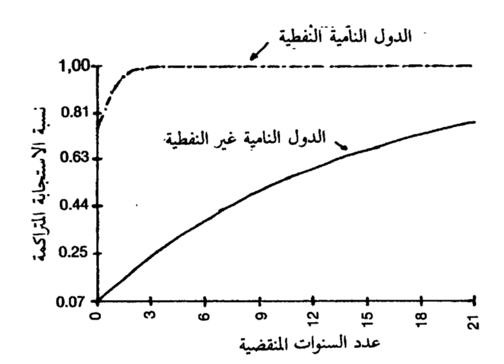
هو رصيد ميزان مدفوعات الدول النامية غير النفطية في السنة الحالية، أما المتغيرات المستقلة فهي رصيد ميزان مدفوعات الدول الصناعية في السنة الحالية ورصيد ميزان مدفوعات الدول النامية غير النفطية في السنة السابقة. وتحتوي المعادلة الثانية المتغيرات المماثلة للدول النامية النفطية إضافة إلى متغيرات الدول الصناعية. ومن المعروف أن المعامل المقدر لرصيد ميزان المدفوعات في السنة السابقة يمثل سرعة استجابة رصيد ميزان المدفوعات في السنة الحالية للتغيرات التي تطرأ على رصيد ميزان مدفوعات الدول الصناعية في السنة الحالية وجميع السنوات السابقة (Kmenta, 1971:473-477). وإذا أشرنا إلى هذا المعامل بالرمز (ع)، فإن نسبة الاستجابة في السنة (ن) تقدر بالمعادلة $(١ - ع) ع^{ن}$. وتتراوح قيمة (ع) بين الصفر والواحد الصحيح. ولذلك حين تقترب قيمة (ع) من الصفر، فإن سرعة الاستجابة تزيد، أما حين تقترب من الواحد فإن هذه السرعة تقل.

وبتقدير معادلتي الانحدار المذكورتين باستخدام البيانات المتاحة في الجدول رقم (٢) عن الفترة ٦٩-١٩٨٣، فإننا نجد أن (ع) للدول النامية غير النفطية هي ٠,٩٣٣ بخطأ معياري قدره ٠,١٢٩، وأنها للدول النامية النفطية هي ٠,٢٥٧ بخطأ معياري قدره ٠,٢٦١. ويتضح من ذلك أن الدول النامية غير النفطية أبطأ في الاستجابة لما يحدث في الاقتصاديات الصناعية من تغيرات عن الدول النامية النفطية حيث أن ٠,٩٣٣ أكبر من ٠,٢٥٧. ويوضح الشكل رقم (٣) نسبة الاستجابة المتراكمة مع مرور السنوات في كل من الدول النامية غير النفطية والدول النامية النفطية، حيث استخدم في حساب هذه النسبة المعادلة

$(١ - ع) \sum_{ر=٠}^{ر=ن} ع^{ر}$. ويتضح من هذا الشكل أن استجابة الدول النامية النفطية تكتمل (أي تقترب من الواحد الصحيح) في وقت أقصر مما يتطلبه اكتمال الاستجابة في الدول النامية غير النفطية.

ويعكس الاختلاف بين الدول النامية غير النفطية والدول النامية النفطية في نمط استجابتها لاقتصاديات الدول الصناعية، من حيث اتجاهه، تفاوت مركزيهما الاحتكاريين عند التعامل مع الدول الصناعية. فبينما تمتعت الدول النامية النفطية في تعاملها مع الدول الصناعية بقوة احتكارية استمدتها من إنشائها لمنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)

الشكل رقم (٣)
نسبة الاستجابة المتراكمة في الدول النامية النفطية وغير النفطية



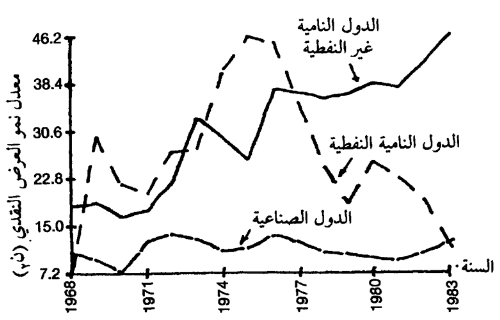
والعمل من خلالها، فإن الدول النامية غير النفطية لم تحظ بمثل هذا الوضع الاحتكاري في تعاملها مع الدول الصناعية.

أما اختلاف نمط الاستجابة بين هاتين المجموعيتن من حيث استمراره وسرعته، فيرجع إلى تفاوتهما في أمرين: الأول، هو حجم تعامل كل منهما مع الدول الصناعية وبالتحديد نصيب الدول الصناعية من التجارة الخارجية لكل منهما، والثاني، هو دور العوامل الداخلية في كل منهما. فبالنسبة للأمر الأول، نجد أن نصيب الدول الصناعية في تجارة الدول النامية النفطية يفوق نصيبها في تجارة الدول النامية غير النفطية فخلال الفترة (٦٨-١٩٨٣)، كان نصيب الدول الصناعية في المتوسط من تجارة المجموعة الأولى ٨٠٪ بينما بلغ هذا النصيب في المتوسط من تجارة المجموعة الثانية ٥٥٪. وبالنسبة للأمر الثاني، فإنه كما ذكرنا، هناك في الدول النامية غير النفطية عوامل داخلية تلعب دوراً مع العوامل الخارجية في التأثير على معاملاتها الدولية، أما في الدول النامية النفطية فمعظم التأثير، إن لم يكن كله، للعوامل الخارجية شأنها في ذلك شأن كل اقتصاد أحادي الانتاج.

ويوضح الشكل رقم (٤) تطور معدلات النمو السنوية للعرض النقدي (ن٢) في المجموعات الدولية الثلاث خلال الفترة ٦٨-١٩٨٣، حيث يظهر منه بجلاء تميز الدول النامية غير النفطية بخاصية التوسع في العرض النقدي بمعدلات متزايدة. وحين نقارن هذا الشكل بالشكل رقم (٢)، نلاحظ بصفة عامة أنه في الوقت الذي يتجه معدل نمو العرض النقدي في الدول النامية غير النفطية إلى التزايد، فإن عجز ميزان مدفوعات هذه الدول أيضاً يتزايد. ولا توضح المقارنة مثل هذه العلاقة الواضحة بالنسبة للمجموعتين الأخريين من الدول. وبحساب معامل الارتباط البسيط بين فائض ميزان المدفوعات (وهو المؤشر المستخدم في هذه الدراسة للدلالة على الاختلال الخارجي) ومعدل نمو العرض النقدي في العام السابق لكلٍّ من المجموعات الدولية الثلاث، نجد أن هذا المعامل في الدول النامية غير النفطية هو -٠,٧٧، وفي الدول النامية النفطية هو ٠,٢٢، وفي الدول الصناعية هو ٠,٠١. وبينما نجد أن الارتباط بين الفائض والنمو النقدي قوي وعكسي في حالة الدول النامية غير النفطية، وهو ما يؤكد مسئولية التوسع النقدي في هذه الدول عن العجز في معاملاتها الدولية، فإن الارتباط بين هاتين الظاهرتين في الدول النامية النفطية والدول الصناعية ليس فقط ضعيفاً وإنما أيضاً طردي.

الشكل رقم (٤)

تطور معدلات نمو العرض النقدي (ن٢) في المجموعات الثلاث ١٩٦٨-١٩٨٣



وقبل أن يذهب القاريء بعيداً في استنتاجاته حول العلاقة الطردية بين نمو العرض النقـدي وفائض ميزان المدفوعات في الدول النامية النفطية والدول الصناعية، نذكر بأن العامل المحدد لاتجاهات رصيد ميزان المدفوعات، طبقا للمنهج النقدي، ليس نمو العرض النقدي في حد ذاته، وإنما ما يترتب على ذلك النمو من وجود اختلال في السوق النقدي، أي اختلاف الكمية المعروضة من النقود عن الكمية المطلوبة منها. وبحساب فائض السيولة المحلية (الاختلال النقدي) من بيانات الجدول رقم (٢)، باعتباره تقريبا، كما سيرد الفرق بين معدل نمو العرض النقدي في العام السابق ومعدل نمو الناتج المحلي بأسعار السوق، وإيجاد معامل الارتباط بينه وبين فائض ميزان المدفوعات في المجموعات الدولية الثلاث، نجـد أن هذا المعامل في الدول النامية غير النفطية -٠,٨٦، وفي الدول النامية النفطية -٠,٣٥، وفي الدول الصناعية -٠,٠٤. وتؤكد هذه النتائج المبدئية من حيث الاشارة السـالبة استنتاجات منهج التحليل النقدي الخاصة بالعلاقة العكسية بين فائض السيولة المحلية وفائض ميزان المدفوعات. كما أنها تؤكد من حيث الحجم صحة توقعاتنا الخاصة بقوة هذه العلاقة في الدول النامية غير النفطية على نحو خاص.

٢ـ اختبار العلاقة بين الاختلال الخارجي والاختلال النقدي:

لاختبار العلاقة بين الاختلال الخارجي والاختلال النقدي في المجموعات الدولية الثـلاث، يتطلب الأمر صياغة نموذج يصور هذه العلاقة، وتقدير معلمات هذا النموذج بإحدى طرق الاقتصاد القياسي، ثم اختبار مقدرة المتغيرات النقدية لمتغيرات مستقلة على شرح وتفسير تطور رصيد ميزان المدفوعات كمتغير تابع يقيس الاختلال الخارجي و ذلك على النحو الذي رسمه منهج التحليل النقدي.

ويستند النموذج المستخدم في هذه الدراسة إلى الاطار النظري لمنهج التحليل النقدي لميزان المدفوعات، ويحاول إبراز العنصر الرئيس في هذا المنهج وهو أن النقود تلعب دوراً هاماً في خلق الاختلالات الخارجية. ويحتاج اشتقاق المعادلة الأساسية بين الاختلال الخارجي والاختـلال النقـدي، تمهيداً لتقـديرهـا، إلى متـطابقـة العـرض النقدي ومتطابقة ميزان المدفوعات. وتنص المتطابقة الأولى على أن العرض النقدي (S) يتكون من مجموع الائتمان

المحلي (C) وصافي الأصول الأجنبية (F) ، أي أن :

المعادلة رقم (١) $S = C + F$

ومن ثم ، فإن التغير في العرض النقدي (ΔS) يتحقق نتيجة للتغير في حجم الائتمان المحلي (ΔC) و/أو التغير في صافي الأصول الأجنبية (ΔF) ، ولذلك فإن :

المعادلة رقم (٢) $\Delta F = -\Delta C + \Delta S$

ولكن التغير في صافي الأصول الأجنبية (ΔF) هو رصيد ميزان المدفوعات ، أي أنه يساوي مجموع رصيد ميزان المعاملات الجارية (X-M) ورصيد ميزان المعاملات الرأسمالية (K) ، ومن ثم فإن :

المعادلة رقم (٣) $(X-M) + K = -\Delta C + \Delta S$

ولما كان توازن سوق النقد يتطلب أن يتساوى الطلب على الأرصدة النقدية الاسمية (D) مع الكمية المعروضة من هذه الأرصدة (S) ، أي أن $S = D$ ، فإن توازن هذا السوق على مستوى التدفقات لا الأرصدة يتطلب أن يكون :

المعادلة رقم (٤) $\Delta S = \Delta D$

وبالتعويض بهذه المعادلة في المعادلة رقم (٣)، نجد أن :

المعادلة رقم (٥) $(X - M) + K = -\Delta C + \Delta D$

ويتضح من هذه المعادلة أن تزايد الائتمان المحلي يؤدي إلى تدهور ميزان المدفوعات ، بينما يؤدي تزايد الطلب على الأرصدة النقدية الاسمية إلى تحسن هذا الميزان . ويطلق على المعادلة رقم (٥) «المعادلة الأساسية للمنهج النقدي» (Montiel, 1984:686).

وبذلك تكون العلاقة الأساسية بين الاختلال الخارجي (مقاسا باختلال ميزان المعاملات الجارية زائداً اختلال ميزان المعاملات الرأسمالية) والاختلال النقدي (مقاسا بالفرق بين التغير في حجم الائتمان المحلي والتغير في الطلب على الأرصدة النقدية الاسمية) في شكل قابل للتقدير هي :

المعادلة رقم (٦) $X - M + K = \beta_0 + \beta_1(\triangle C - \triangle D)\ ;\ \beta_1 < O$.

ولكن رغم وصولنا إلى هذه المرحلة في صياغة المعادلة الأساسية المطلوب تقديرها فلا تزال أمامنا ثلاث نقاط تحتاج إلى التحديد. تتعلق النقطة الأولى بالبعد الزمني للمتغيرات التي تحتويها هذه المعادلة، وتتعلق الثانية بكيفية تقدير الطلب على الأرصدة النقدية الاسمية. أما النقطة الثالثة فتختص بالمتغيرات التي ستستخدم بالفعل في عملية التقدير.

وفيما يتعلق بالبعد الزمني للمتغيرات التي تحتويها المعادلة الأساسية، فمن المتوقع أن تنقضي فترة زمنية بين حدوث الاختلال النقدي وبين ظهور أثره في شكل اختلال خارجي. وإذا افترضنا أن هذ الفترة الزمنية مدتها عام، وهو افتراض معقول، فيمكن القول إن الاختلال الخارجي في السنة (t) يتأثر بالاختلال النقدي في السنة (t-1). ومن ناحية أخرى، فإن مقدار الاختلال النقدي، الذي ينتظر أن يكون له تأثير فعال على الاختلال الخارجي، يتحدد على أساس الاحتياجات المتوقعة للمتعاملين من الأرصدة النقدية وليس على أساس احتياجاتهم الحالية منها. ويرجع ذلك إلى أنه إذا توقع هؤلاء المتعاملون أن تزيد احتياجاتهم المستقبلة بمقدار ما طرأ على حجم الائتمان المحلي من زيادة، فليس من المنتظر أن يكون للتغير في حجم الائتمان أثر على ميزان المدفوعات حتى وإن كان هذا التغير أكبر من التغير في الطلب على الأرصدة النقدية في الفترة الحالية. وفي ضوء هذه الاعتبارات، فإن المعادلة الأساسية تأخذ الشكل التالي:

المعادلة رقم (٧) $(X\text{-}M)_t + \dot{k}_t = \beta_0 + \beta_1\ (\triangle C_{t-1} - \triangle D^e_{t-1})$

حيث تمثل ($\triangle D^e_{t-1}$)التغير في الطلب على الأرصدة النقدية الاسمية المتوقع للفترة (t) والذي يتحدد في الفترة (t-1). وإذا كان هذا التغير المتوقع في الطلب يتحدد طبقا لفرضية التوقعات الرشيدة rational expectations hypothesis فإنه يكون مساويا للتغير المتحقق في الفترة (t)، أي أن $\triangle D^e_{t-1} = \triangle D_t$

. وبذلك تصبح المعادلة الأساسية كما يلي:

المعادلة رقم (٨) $(X - M)_t + K_t = \beta_0 + \beta_1(\triangle C_{t-1} - \triangle D_t)$.

وفيما يتعلق بالنقطة الثانية، فإن الاختبار المزمع إجراؤه يستند على مفهوم الاختلال

النقدي، ولذلك فاللجوء إلى التقدير المباشر لدالة الطلب على الأرصدة النقدية الاسمية، الذي يفترض توازن سوق النقد، يهدم هذا الاختبار من أساسه لأنه يفرغه من مضمونه. وللتغلب على هذه المشكلة فسوف نقوم بإدماج هذه *الدالة في العلاقة الأساسية المراد* اختبارها. ويترتب على ذلك استحالة فصل اختبار هذ المعادلة الأساسية عن تقدير دالة الطلب على النقود. وسوف نفترض للتبسيط أن دالة الطلب على النقود تأخذ الشكل التالي:

المعادلة رقم (٩) $D = a\,Y\,\beta_2; \beta > \theta$

حيث Y = الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق، β_2= المرونة الدخلية للطلب على الأرصدة النقدية الاسمية. وجدير بالذكر أنه إذا كانت β_2 تساوي الواحد الصحيح فإن هذه الدالة تصبح دالة كمبردج للطلب على النقود Cambridge function of demand for money حيث تمثل (a) في هذه الحالة مقلوب سرعة تداول النقود (Ruffin, 1979:296) ويكون التغير في الطلب على الأرصدة النقدية هو:

المعادلة رقم (١٠) $\triangle D = \beta_2\, D\, Y^{o}$

حيث (Y) هي معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق. وتلاحظ أن معدل النمو السنوي للطلب على الأرصدة النقدية الاسمية (D^{o}) يساوي حاصل ضرب المرونة الدخلية للطلب على النقود في معدل النمو السنوي للناتج المحلي، أي أن:

المعادلة رقم (١١) $D^{e} = \beta_2 Y^{o}$

وبالتعويض بمعادلة تغير الطلب على النقود (المعادلة رقم ١٠) في المعادلة الأساسية (المعادلة رقم ٨)، فإن الأخيرة تصبح:

المعادلة رقم (١٢) $(X-M)_t + K_t = \beta_0 + \beta_1 (\triangle C_{t-1} - \beta_2 D_t\, Y_t)$

ولننتقل الآن إلى النقطة الثالثة والأخيرة وهي الخاصة بالمتغيرات التي ستستخدم بالفعل في عملية تقدير هذه العلاقة الأساسية بعد أن وصلنا إلى هذه المرحلة في صياغتها. كما يظهر من المعادلة رقم (١٢)، فإن البيانات المطلوبة للتقدير تتعلق بفائض ميزان المدفوعات، والتغير في حجم الائتمان المحلي، والطلب على النقود، ومعدل النو السنوي للناتج المحلي، وذلك للمجموعات الدولية الثلاث وهي الدول النامية غير النفطية والدول

النامية النفطية والدول الصناعية. وينشر صندوق النقد الدولي بيانات عن رصيد المعاملات الجارية وصافي التدفقات الرأسمالية القصيرة والطويلة الأجل وهي تغطي فقط الفترة من ١٩٦٨ إلى ١٩٨٣. وطبقا لتعريف الصندوق، فإن رصيد المعاملات الجارية يشتمل، إضافة إلى الصادرات والواردات من السلع والخدمات، على التحويلات غير التعويضية Unrequited transfers. وسوف نقوم باستبعاد هذه التحويلات على أساس أنها ليست وليدة الاختلالات النقدية. كما ينشر الصندوق بيانات عن الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق للمجموعات الدولية الثلاث، ومن الممكن حساب معدلات النمو السنوية من هذه البيانات وذلك باستخدام المعادلة:

$$\overset{\circ}{y}_t = (Y_t - Y_{t-1})/Y_{t-1}$$

وفيما يختص بالتغير في حجم الائتمان المحلي، لا توجد بيانات على مستوى المجموعات الدولية الثلاث. وينشر صندوق النقد بيانات عن معدل النمو السنوي للعرض النقدي ($ن_٢$). وسوف نستخدم هذه المعادلات على أساس أنها تعكس معدلات النمو السنوية للائتمان المحلي. وإذا كنا سنستخدم معدلات نمو العرض النقدي كتقريب لمعدلات نمو الائتمان، فإن ذلك يتطلب منا استبدال التغير في الطلب على النقود بمعدلات نمو هذا الطلب المعادلة رقم (١). وبذلك تصبح المعادلة الأساسية في صورتها النهائية التي تخضع للتقدير هي:

المعادلة رقم (١٣)

$$(X-M)_t + K_t = \delta_0 + \delta_1 \overset{\bullet}{C}_{t-1} + \delta_2 \overset{\circ}{y}_t + e_t$$

$$\delta_0 (= \beta_0) \gtreqless 0$$

$$\delta_1 (= \beta_1) < 0$$

$$\delta_2 (= - \beta_1 \beta_2 > 0$$

حيث (e_t) متغير عشوائي يتبع التوزيع الطبيعي بمتوسط صفر وتباين ثابت. ويقدم الجدول رقم (٣) النتائج التي أسفرت عنها عملية تقدير معلمات المعادلة رقم (١٣) بطريقة المربعات الصغرى العادية Ordinary Least Square method باستخدام بيانات الجدول رقم (٣)[١٠].

وباستعراض هذه النتائج من الناحية الاحصائية، نجد أن معدل نمو الائتمان

المحلي، كما يقيسه معدل نمو العرض النقدي (ن٢)، ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (وهو المتغيرات المستقلة في معادلة الانحدار) تفسر من سلوك فائض ميزان المدفوعات (وهو المتغير التابع في تلك المعادلة)، كما يوضح معامل التحديد (R) ، ما نسبته ٧٦٪ في حالة الدول النامية غير النفطية، و٢١٪ في حالة الدول النامية النفطية، وصفر٪ في حالة الدول الصناعية. وبإجراء اختبار فيشر، وجد أن العلاقة بين الاختلال النقدي والاختلال الخارجي لا تقوم بشكل جوهري إلا بالنسبة للدول النامية غير النفطية حيث كان الاحصاء (F) ، وهو يساوي ١٨,٩٠ ، أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية ١٪، وهي تساوي ٧,٢١ . كما يظهر من قيم الاحصاء (ت) الموجودة بين الأقواس أسفل كل معلمة، أن المعادلة الوحيدة التي تقل فيها قيمة المعلمة المصاحبة لمعدل نمو الائتمان المحلي، أي δ_1 ، عن الصفر عند مستوى معنوية ١٪ هي معادلة الدول النامية غير النفطية. ومعنى ذلك أن نمو الائتمان المحلي يلعب في هذه الدول دوراً لا يمكن إنكار أثره على تطور معاملاتها مع العالم الخارجي.

أما من الناحية الاقتصادية، فمن الواضح أن إشارات المعلمات المقدرة تتفق مع الاشارات المتوقعة المستمدة من منهج التحليل النقدي. وفي ذلك دلالة على صحة استنتاجات هذا المنهج المتمثلة في أن تزايد الائتمان المحلي في السنة الماضية (مقاسا بمعدل نمو العرض النقدي في تلك السنة) يؤدي إلى تدهور ميزان المدفوعات في السنة الحالية، وفي أن توقع تزايد الطلب النقدي للعام الحالي (مقاسا بمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، في ذلك العام) يؤدي إلى تحسن هذا الميزان. ومن الملاحظ أن استجابة ميزان المدفوعات لزيادة في الائتمان المحلي قدرها ١٪ تختلف بين المجموعات الدولية الثلاث، فبينما تؤدي إلى تدهور ميزان مدفوعات الدول النامية غير النفطية بما قيمته ٨٤٦ مليون ح س خ، فإنها تؤدي إلى تدهوره في الدول النامية النفطية بما قيمته ٨٨ مليون ح س خ، وفي الدول الصناعية بما قيمته ١٤٨ مليون ح س خ. ومعنى ذلك، أن تأثير نمو الائتمان المحلي في الدول النامية غير النفطية لا يقل بشكل جوهري عن الصفر فقط، كما أظهر اختبار (ت)، وإنما أيضاً يفوق مثيله في الدول الأخرى. ويترتب على ذلك أن الحد الأدنى المطلوب أن يزيد به معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، حتى لا يكون هناك مزيد من الاختلال في ميزان المدفوعات، يزيد في حالة الدول النامية غير النفطية عنه في حالة الدول الأخرى. فعندما يزيد الائتمان المحلي بنسبة ١٪؛ فإن الحد الأدنى الذي ينبغي أن يزيد به الناتج المحلي الاجمالي في الدول النامية

جـــدول (٣)
نتائج تقدير العلاقة بين الاختلال النقدي والاختلال الخارجي ١٩٦٩-١٩٨٣
المتغيرالتابع : $(X\text{-}M)_t + K_t$

المجموعة الدولية	معلمة الثابت $\delta_0 = \beta_0$	معلمة $\mathring{C}_{t-1}$ $\delta_1 = \beta_1$	معلمة $\mathring{Y}_t$ $\delta_2 = -\beta_1\beta_2$	معامل التحديد R2	احصاء فيشر F	احصاء دربن - واتسون DW	الخطأ المعياري SE	درجات الحرية DF	ملاحظات
الدول النامية غير النفطية	٤,٨٤٣ (٠,٥٣١)	-٠,٨٤٦ (-٢,٩٧٥)	٠,٤٥٥ (٢,٢٥٨)	٠,٧٦	١٨,٩٠	١,٤٩	٦,٥٢	١١	*
الدول النامية النفطية	١٠,٤٧٣ (٠,٣٨٨)	-٠,٠٨٨ (-٠.١٥٠)	٠,٥١٤ (٢,٤٢٦)	٠,٢١	١,٥٨	١,٦٠	١٨,٦٨	١١	*
الدول الصناعية	٢,٢٦١ (٠,٠٨٥)	-٠,١٤٨ (-٠,٠٥٣)	٠,١٠٤ (٠,١٣٣)	٠,٠٠	٠,٠١	١,٦٨	١٥,٠١	١٢	

ملحوظة : القيم الموجودة بين الأقواس تمثل قيم الاحصاء ت.

* أظهر اختبار دربن - واتسون وجود ارتباط ذاتي بين بواقي معادلة الانحدار autocorrelation ، لهذا استخدمت طريقة كوكرن - أوركوت لمعالجته، والتقديرات المعروضة بالجدول هي تقديرات البيانات غير المحولة (Kmenta, 1971, 287-289).

غير النفطية هو ١,٨٦٪. أما في الدول النامية النفطية والدول الصناعية، فإن هذا الحد الأدنى هو ٠,١٧٪ و ١,٤٢٪ على التوالي.

ويجرنا ذلك إلى الحديث عن ضرورة وجود علاقة صحية بين حجم الائتمان المحلي وحجم الناتج المحلي الاجمالي، إذا ما أريد الحفاظ على التوازن الخارجي للاقتصاد، وتتحدد هذه العلاقة على شكل نسبة بين معدل نمو الائتمان ومعدل نمو الناتج المحلي، وسوف نطلق عليها «النسبة المأمونة للتوسع في الائتمان المحلي». ولا شك في أن هذه التسمية، كما يذكر رمزي زكي (زكي، ١٩٨٠: ٣٧)، تتوقف على البنيان الاقتصادي والمالي للمجموعة الدولية محل الاعتبار، وعلى المكان الذي تحتله البنوك التجارية في النشاط الاقتصادي لهذه المجموعة، طبيعة وحجم السوقين النقدي والمالي فيها. ومن السهل حساب هذه النسبة باستخدام المعلومات المتاحة لنا في الجدول رقم (٣)، حيث تساوي النسبة المأمونة للتوسع في الائتمان المحلي خارج قسمة المعلمة (δ_2) على القيمة المطلقة للمعلمة (δ_1)، وبعمل ذلك نجد أن هذه النسبة للدول النامية غير النفطية ٥٣,٨٪ من معدل نمو الناتج المحلي، وللدول النامية النفطية ٥٨٤,١٪ من معدل نمو الناتج المحلي، وللدول الصناعية ٧٠,٣٪ من معدل نمو الناتج المحلي. وكما يلاحظ القاريء، فإن أقل هذه النسب جميعها هي النسبة المتاحة للدول النامية غير النفطية. ويعكس ذلك الانخفاض المرحلة الخطرة التي وصلت إليها هذه الدول في التوسع في منح الائتمان المحلي بحيث بات الاستمرار في هذا الطريق دون الاخلال بالتوازن الخارجي يتطلب ألا يزيد التوسع في الائتمان عن حوالي نصف معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي.

ويوضح الجدول رقم (٤) النسب الفعلية لمعدل نمو الائتمان المحلي إلى معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في بعض الدول النامية غير النفطية، باعتبارها محل اهتمام هذه الدراسة، وذلك خلال الفترة ٧٠-١٩٨٣، ويظهر منه أن هذه النسب الفعلية تتجاوز بصفة عامة النسب المأمونة لهذه الدول وهي ٥٣,٨٪.

ونخرج من هذا التحليل الاحصائي والاقتصادي لنتائج عملية التقدير بأن نمو الائتمان المحلي بمعدلات تفوق معدلات نمو الطلب على النقود هو المسئول عن عجز ميزان المدفوعات في الدول النامية غير النفطية، وأن هذا أمر تنفرد به تلك الدول عن غيرها من الدول الأخرى. كما أن النسبة المأمونة للتوسع في منح الائتمان المحلي في هذه الدول، بما لا

جـــدول (٤)

النسب الفعليـة لمعدل نمو الائتمان المحلي إلى معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في بعض الدول النامية غير النفطية ٧٠ـ١٩٨٣*

(النسبة المأمونة للتوسع في الائتمان = ٥٣,٨٪)

الدولـــة	معدل نمو الائتمان المحلي ٧٠ـ١٩٨٣	معدل نموالناتج المحلي الاجمالي ٧٠ـ١٩٨٣	(معدل نمو الائتمان/ معدل نمو الناتج المحلي)×١٠٠
(١) الشرق الأوسط:			
مصـــر	١٩,٨	١٤,٤	١٣٧,٥
الأردن	٢٣,٩	١٥,٣	١٥٦,٢
ســوريا	٢١,٠	١٧,٩	**١١٧,٣**
إسرائيل	٥٣,٩	٤٦,٩	١١٢,٨
(٢) أفريقيــا:			
أثيوبيا	١٤,٨	٥,٦	٣٦٤,٣
المغرب	١٤,٦	١١,٧	**١٢٤,٨**
جنوب أفريقيا	١٤,٤	١٣,٧	١٠٥,١
تونـــس	١٥,٨	١٢،٨	١١٤,٥
(٣) آســيــا:			
الهند	١٥,٧	١٠,٨	**١٤٥,٤**
كـوريـا	٣٥,٤	٢٢,٠	١١٥,٥
باكستـان	١٤,٧	١٤,٥	١٠١,٤
الفلبين	٣٤,٦	١١,٣	٢٠٩,٦
(٤) أوروبـــا:			
اليونان	١٩,٩	١٦,٦	١١٩,٩
البرتغـال	٢١,١	١٨,٢	**١١٥,٩**
تركيــا	٣٢,١	٣١,٤	**١٠٢,٢**
يوغوسلافيا	١٩,٨	٢٢,٤	**٨٨,٤**
(٥) أمريكا اللاتينية:			
البرازيل	٤٨,٣	١١,٤	٤٢٣,٧
المكسيك	٣٣,٨	٢٦,٢	١٢٩,٠
بيـــرو	٣٧,٨	٣٣.٦	١١٢,٥
كولومبيا	٣٠,٨	٢٢,٥	**٩٣,٤**

* حسبت بمعرفة الباحث باستخدام بيانات من (IMF,IFS-Year book, 1984, and IMF, Supplement on Output, 8,1984) والطريقة المستخدمة في حساب معدلات النمو السنوية المتوسطة هي قسمة قيمة المتغير المطلوب ايجاد معدل نموه في السنة الأخيرة على قيمته في سنة البداية، ثم قسمة لوغاريتم الناتج على طول الفترة والضرب في ١٠٠.

** هذه النسب عن الفترة ١٩٧٠ـ١٩٨٣.

يخل بتوازنها الخارجي، هي ٥٣,٨٪ من معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي فيها، وأن هذه النسبة أقل من مثيلاتها في الدول النامية النفطية وفي الدول الصناعية. هذا ويشير واقع الدول النامية غير النفطية إلى تجاوزها لهذه النسبة في منحها للائتمان.

الخلاصة:

بدأ هذا البحث بعرض الاطار النظري للعلاقة بين الاختلالات النقدية في اقتصاد معين واختلالات ميزان مدفوعات هذا الاقتصاد، واتضح لنا من ذلك أن نمو العنصر المحلي من العرض النقدي، أي الائتمان المحلي، بمعدلات تفوق معدلات نمو الطلب على الأرصدة النقدية يؤدي إلى تدهور ميزان المدفوعات. كما اتضح أن استمرار هذا التدهور لا يعكس سوى إصرار السلطات النقدية على التوسع المستمر في العرض النقدي بمعدلات لا تتناسب مع نمو الطلب على النقود. ويحمل هذا الاطار القطاع الحكومي في الدول النامية غير النفطية على وجه الخصوص الجانب الأكبر من مسئولية تحقيق الاختلالات الخارجية في هذه الدول، وذلك على أساس أن تزايد التزامات حكومات هذه الدول نحو الوفاء بمتطلبات الدفاع والأمن القويم وخطط التنمية الاقتصادية وتوفير مسلتزمات الحياة للجماهير وتخفيف أعباء المعيشة عنهم، مع عدم مواكبة إيراداتها السيادية لهذا التزايد في الالتزامات وبالتالي في الانفاق العام، قد جعل من العجز المالي المتزايد، أي الفرق بين النفقات العامة والايرادات العامة، خاصية لصيقة بميزانية القطاع الحكومي في هذه الدول. وبسبب هامشية الدور الذي تلعبه السوق المالية لهذه الدول في تجميع المدخرات على قلتها، وتزايد صعوبات الاقتراض الخارجي، وجمود حصيلة الضرائب، فإن النتيجة الطبيعية التي تتمخض عنها هذ الظروف هي التوسع المستمر في الائتمان الذي يمنحه الجهاز المصرفي لهذا القطاع في الدول النامية غير النفطية لدرجة يمكن معها القول بأنه قد أصبح من الشائع في هذه الدول أن تكون القيادة للسياسية المالية أما السياسة النقدية فتلعب دور التابع.

ولما كانت القيود التي تواجهها الدول النامية غير النفطية على تمويل انفاقها المتزايد تميزها عن غيرها من الدول النامية النفطية والدول الصناعية، فإن الاقتراض الذي استهدف هذا البحث أساساً اختباره هو أن العجز في موازين مدفوعات الدول النامية غير النفطية

يرجع إلى نمو الائتمان المحلي في هذه الدول بمعدلات تزيد عن معدلات نمو الطلب على النقود فيها وأن هذه العوامل النقدية لا تلعب نفس الدور في الدول النامية النفطية والدول الصناعية. وقد أثبتت النتائج صحة هذا الافتراض. كما اتضح لنا من تحليل هذه النتائج وجود نسبة مأمونة للتوسع في الائتمان المحلي في الدول النامية غير النفطية بما لا يخل بتوازنها الخارجي. هذه النسبة هي ٥٣,٨٪ من معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي. وقد اتضح من استعراض النسب الفعلية للتوسع في الائتمان في بعض الدول النامية غير النفطية أنها جميعا قد تجاوزت هذه النسبة.

وإذا كانت نتائج الاختبار قد أكدت مسئولية العوامل النقدية في إحداث الاختلال الخارجي في الدول النامية غير النفطية، فإن هذه الاختلالات يفضل بالتالي علاجها بالوسائل النقدية كتخفيض العملة الوطنية وتقييد الائتمان المحلي. وفي الواقع، توجد بعض المبررات، لا يتسع المجال لذكرها، تجعل من تقييد التوسع في الائتمان سياسة تفضل سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية كعلاج للاختلال الخارجي في هذه الدول. ولا شك أن سياسة تقييد الائتمان المحلي تتطلب لنجاحها القضاء أولا على مبررات عدم الالتزام بها. ويتطلب ذلك، العمل على ثلاث محاور: الأول تخفيض وترشيد الانفاق العام، والثاني، تطوير الجهاز الضريبي بما يكفل السرعة في التحصيل ومنع التهرب، والثالث، تطوير السوق المالية بحيث يمكن تمويل جانب كبير من العجز المالي عن طريق القطاع الخاص غير المصرفي، ويحتاج ذلك توفير الاستقرار السياسي والاجتماعي.

وإذا كان افتراض القطاع الحكومي من الجهاز المصرفي أمراً لا مفر منه، فمن الأفضل أن يعمل هذا الجهاز على تخفيض حجم الائتمان الموجه إلى القطاع الخاص في الأوقات التي تزيد فيها حاجة القطاع الحكومي للاقتراض منه. ومن المحتمل ألا يؤثر ذلك التصرف على حجم استثمارات قطاع الأعمال الخاص. فإذا كانت هذه الاستثمارات تمول عن طريق مدخراته وما يحصل عليه من ائتمان من الجهاز المصرفي، فإن أي نقص في حجم الائتمان المتاح له قد يحثه على إنقاص استهلاكه لزيادة مدخراته بالقدر الذي يعوض النقص في الائتمان. ويرجع ذلك إلى أن مدخرات قطاع الأعمال الخاص تستخدم إلى حد كبير في التمويل الذاتي، ليس فقط للاستثمارات الثابتة، وإنما أيضاً لجزء كبير من رأس المال العامل.

وفي غياب سوق مالي متطور، ومع وجود معدلات أرباح عالية، فإن التمويل الذاتي ليس بالأمر المستبعد. وفي ظل هذه الظروف، فإن حجم الائتمان المصرفي لا يؤثر على قرارات الاستثمار مباشرة.

وحين يحاول هذا البحث إبراز دور الاختلالات النقدية في الدول النامية غير النفطية ومسئوليتها عن إحداث الاختلالات بموازين مدفوعاتها، فإنه لا يعني بذلك العامل الوحيد في هذا المجال، وإنما يعني أن العوامل الأخرى تؤتي تأثيرها من خلال هذه القناة. فالتنمية الاقتصادية في الدول النامية غير النفطية هي أحد العوامل المسئولة عن ظهور الاختلالات الخارجية بما تتطلبه من توسيع دائرة الاستثمارات بشكل يفوق قدرات هذه الدول على الادخار. ولارتباط هذا العامل بطبيعة الهياكل الاقتصادية في هذه الدول، يرى بعض الاقتصاديين أن الاختلالات الخارجية الناشئة عنه لا تنسجم مع الاطار الذي يرسمه المنهج النقد الذي اتبعه هذا البحث. إلا أننا نرى في الخصائص التي تميز الدول النامية غير النفطية، والتي لخصها البحث في جمود الهيكل الضريبي وعدم وجود أسواق مالية متطورة وتزايد صعوبات الاقتراض الخارجي، مبررات معقولة للتصور بأن التنمية الاقتصادية وما تؤدي إليه من اختلالات خارجية تنسجم مع ذلك الاطار النقدي، حيث تدفع هذه الخصائص بالدول النامية غير النفطية إلى تكثيف اعتمادها في تمويل استثماراتها على الاقتراض من الجهاز المصرفي مع ما يترتب على ذلك من تزايد احتمالات الاخلال بالعلاقة بين طلب وعرض النقود وبالتالي ظهور الاختلال الخارجي.

الهوامش

(١) نقصد بالعرض النقدي هنا ما اصطلح على تسميته في الأدب الاقتصادي ن٢، وهو يشتمل على النقود وأشباهها. وهذا هو تعريف النقود منظوراً إليه من جانب الخصوم في الميزانية المجمعة للجهاز المصرفي. أما إذا نظرنا إلى عرض النقود من جانب الأصول، فإنه يساوي مجموع الائتمان المحلي وصافي الأصول الأجنبية. وفي هذا البحث، نستخدم «عرض النقود» و «السيولة المحلية» على سبيل الترادف. وبذلك يكون فائض السيولة المحلية هو مقدار زيادة عرض النقود عن الطلب عليها.

(٢) يتسع مفهوم السلع المستخدم في هذا البحث بحيث يشتمل ليس فقط على المنتجات وإنما أيضاً على عناصر الانتاج. ومن ثم، يمتد مفهوم السوق المحلية ليشتمل إضافة إلى سوق المنتجات من سلع وخدمات على سوق العمل وسوق المال. ويلاحظ أن معظم ما يطلق عليه «السلع غير الدولية» هي في

الأصل سلع دولية ولكنها لا تدخل نطاق التبادل الدولي لعدم كمال الأسواق المحلية نتيجة للاحتكار الحكومي والحواجز الجمركية وتكاليف النقل والحصول على المعلومات (Steinherr, 1981:201).

(٣) يخلط البعض بين قانون ساي وقانون فالراس. فالأول، يقضي بأن فائض طلب المجتمع على النقود يكون صفراً في جميع الظروف. أما الثاني، فيقضي بأن فائض طلب المجتمع على جميع السلع بما فيها النقود يساوي صفراً في جميع الظروف. وطبقاً لقانون ساي، فإن الاختلالات النقدية تعتبر ظواهر عارضة لا تلبث أن تختفي، أما طبقا لقانون فالراس، فليس هناك ما يمنع من بقاء هذه الاختلالات النقدية كظواهر دائمة مادامت أسواق السلع الأخرى تعاني من اختلالات مماثلة تساوي في مقدارها الاختلالات النقدية وتختلف عنها في إشارتها. ويتضح من ذلك، أن قانون ساي هو نفسه قانون فالراس ولكن في الأوقات العارضة التي تتميز بوجود اختلالات نقدية.

(٤) يدخل في تركيب سوق التعامل الخارجي وسوق السلع غير الدولية كل من سوق العمل وسوق المال (انظر الهامش ٢).

(٥) الخط هو الخط الذي يفترض أنه يفصل بين المعاملات المستقلة والمعاملات الموازنة التي يضمنها ميزان المدفوعات (حشيش، ١٩٨٠: ١٢٢-١٢٣).

(٦) إن زيادة العرض النقدي لا يمكن أن تؤخذ على علاتها في أنها تؤدي إلى تدهور وضع ميزان المدفوعات، فمن الممكن أن تكون لمواجهة توسع في الطلب على الأرصدة النقدية. ومعنى ذلك أن العبرة ليست بزيادة العرض النقدي وإنما بأن يترتب على هذه الزيادة وجود فائض في عرض النقود عن الطلب عليها.

(٧) قد تتواجد في إحدى الدول النامية سوق مالية قوية، إلا أن الاحتمال الكبير في مثل هذه الحالة هو أن تكون أجهزة وأوعية هذه السوق في الغالب فروعا للأجهزة الأم في الدول الأجنبية التي تعتبر مراكز مالية دولية. وتعمل هذه الفروع كأدوات لامتصاص فوائض السيولة في هذه الدولة النامية لاستثمارها في هذه المراكز المالية الدولية. ويترتب على تصدير هذه الفوائض حدوث عجز في ميزان مدفوعات هذه الدولة أو انخفاض فائض هذا الميزان. وطبقاً لما أورده أنطونيوس كرم (كرم، ١٩٧٩)، فإن معظم الدول النامية. إن لم تكن كلها، تقع في دائرة التبعية للمراكز الرئيسية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وتشدها إلى هذه المراكز سلسلة تمتد إلى أبعد المواقع في ريف هذه الدول النامية، وتجعلها جزءاً من النظام الرأسمالي وفي خدمته، وتنتقل من خلالها رؤوس الأموال أو الفوائض الاقتصادية من التوابع إلى المراكز المحيطة بها ومنها إلى المركز العالمي للنظام الرأسمالي بأكمله.

وتقـوم بعملية التفريغ الرأسمالية هذه كل من الشركات متعددة الجنسية والبنوك الأجنبية العاملة في الدول النامية.

(٨) في حالة الاقتصاد المغلق، يعتبر التضخم في الأسعار هو كبش الفداء للتوازن النقدي.

(٩) يلاحظ هنا أن التوسع في الائتمان المحلي في هذه الحالة من شأنه إعادة التوازن لسوق النقد، ولن تؤثر بالتالي زيادة الطلب النقدي على ميزان المدفوعات. وإذا كان التوسع في الائتمان المحلي أكبر مما تتطلبه

عودة التوازن النقدي، فإن السياسة التجارية قد تفشل.

(١٠) لقد استخدمنا المنهج النقدي لميزان المدفوعات الذي يفترض ثبات أسعار الصرف؛ رغم أن الفترة التي يغطيها البحث، وهي ١٩٦٨-١٩٨٣، قد شهدت تحول بعض الدول إلى نظام أسعار الصرف المرنة وذلك منذ ١٩ مارس ١٩٧٣. وتبرير ذلك أن الكثير من الدول النامية لايزال يتبع نظام أسعار الصرف الثابتة. أما بالنسبة للدول الصناعية، التي تحولت إلى النظام الجديد فإن أسعار الصرف فيها ليست مرنة بالقدر الكافي، بدليل استمرار وجود الاختلالات في موازين مدفوعاتها، ويرجع ذلك إلى تدخل حكومات هذه الدول في أسواق الصرف. أضف إلى ذلك أن البنوك المركزية في الدول الصناعية لم تلجأ في تغيير العرض النقدي، لا قبل ولا بعد هذا النظام الجديد، إلى اتباع قاعدة معينة بحيث يصبح العرض النقدي متغيراً مستقلاً في سلوكه عن ميزان المدفوعات، فلا يزال يتأثر به ويؤثر فيه.

المصادر العربية

الخضراوي، ف.

١٩٨٤ «استنتاجات المنهج النقدي لميزان المدفوعات وأوضاع سوق السلع غير الدولية» بحث غير منشور (أكتوبر).

حسين، ع.

١٩٨٢ الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية ١٩٧٤-١٩٧٦، الجزء الأول. القاهرة: دار المستقبل العربي.

حشيش، ع.

١٩٨٠ مبادىء الاقتصاد الدولي. الاسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية.

زكـي، ر.

١٩٨٠ مشكلة التضخم في مصر. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

كرم، أ.

١٩٧٩ «التبعية الاقتصادية في الأقطار النامية وموقع دول الخليج منها» دراسات الخليج والجزيرة العربية ١٨ (ابريل): ٨٣-١١٢.

المصادر الأجنبية

Akhtar, M.A. & Wilford, D.S.
1979 «The Influence of the United Kingdom's Public Sector Deficit on its Money Stock.» Bulletin of Economic Research 31 (May): 3-13.

Bhatia, S.L.
1982 «The Monetary Theory of Balance of Payments under Fixed Exchange Rates: An Example of India 1951-78.» The Indian Economic Journal 29 (March): 30-40.

Frazer, W.J. Jr. & Yohe, W.P.
1966 Introduction to the Analytics and Institutions of Money and Banking. New York: D. von Nostrand.

International Monetary Fund (IMF)
1984 International Financial Statistics Yearbook
1984 Supplement of Balance of Payment, 7
1986 International Financial Statistics Yearbook

Khan, M. S. & Knight M. D.
1984 «Determinants of Current Account Balances of Non-Oil Developing Countries in 1970s: An Empirical Analysis.» IMF-Staff Papers 30 (December): 819-842.

Kmenta, J.
1971 Elements of Econometrics. New York: Macmillan.

Long, M.
1980 «Balance of Payments Disturbances and the Debt of the Non-Oil Less Developed Countries: Retrospect and Prospect.» Kyklos 33:475-498.

Martone, C.L.
1979 «Inflation and the Balance of Payments in a Dependent Economy» pp. 103-137 in F.Rezende (Ed.) Brazilian Economic Studies 5.

Montiel, P.
1984 «Credit and Fiscal Policy Global Monetarist Model of the Balance of Payments.» IMF-Staff Papers 31 (December): 685-708.

Rabin, A.

1979 «A Note on the Link Between Balance of Payments Disequilibrium and the Excess Demand for Money» Southern Economic Journal 45 (April): 1233-1238.

Ruffin,R. J.

1979 «Tariffs, The Balance of Payments, and the Demand for Money.» Journal of International Economics 9:287-302.

Steinherr, A.

1981 «Effectiveness of Exchange Rate Policy for Trade Account Adjustment» IMF-Staff Papers 28 (March): 199-224.

Struthers, J.

1981 «Inflation in Ghana 1966-78: A Perspective on The Monetarist Versus Structuralist Debate.» Development and Change 12 (April): 177-213.

الاصدارات الخاصة لمجلة العلوم الأجتماعية

تعلن «مجلة العلوم الاجتماعية» عن توفر الاصدارات الخاصة التالية:

١- فلسطين
٢- القرن الهجري الخامس عشر
٣- العالم العربي والتقسيم الدولي للعمل
٤- النضج الخلقي عند الناشئة بالكويت
٥- بياجيه

سعر العدد دينار كويتي واحد

دراسة مسحية للدافعية لدى طلبة جامعة الكويت

بدر عمر العمر
كلية التربية ـ جامعة الكويت

مقدمة

لقد مرت دراسة الدافعية الانسانية بتاريخ طويل من الفكر الفلسفي والمسحي والامبريقي وذلك في محاولة لتحديد أبعاد هذا المفهوم النفسي وتدعيمه بالنتائج والأرقام الكمية ليأخذ شكلا من الدقة العلمية كي يتم في ضوئها تفسير السلوك الانساني من خلال هذا المفهوم. وفي أثناء هذا البحث المستفيض تشعب موضوع الدافعية وأصبح بالامكان النظر اليه من أكثر من زاوية كما أصبح له أكثر من تعريف. ولعل منشأ هذا التشعب هو اختلاف الخلفية العلمية للباحثين بالاضافة الى تشعب الطبيعة الانسانية. فالاختلاف هنا ليس اختلاف تعارض في وجهات النظر بل هو اختلاف الأولويات.

وبغض النظر عن تباين الآراء في موضوع الدافعية الا أن هناك اتفاقا على أن الدافعية الانسانية ذات ارتباط وثيق بسلوك الفرد، الأمر الذي أعطانا أهمية كبيرة ضمن موضوعات علم النفس. فيمكن تفسير كثير من السلوك الانساني في ضوء دافعية الفرد كما أن أداء الفرد واقباله على القيام بأعمال معينة مرهون بنوعية الدافعية لديه. ان البحث عن سبب تباين اختلاف سلوك الأفراد من الناحية الكمية والكيفية في الموقف الواحد أو تباين سلوك الفرد في المواقف المختلفة يتجه دائما الى موضوع الدافعية. لقد اتخذت الدافعية مكانها بشكل كبير عندما يتم الحديث عن الفرد المنتج والفرد غير المنتج، فأصبحت المؤسسات التجارية والاقتصادية والصناعية تتكلم عن الدافعية كعنصر ضروري لتنشيط عملية الانتاج. قد

يختلف شخصان في أسباب تباين قدراتها الانتاجية وتأتي الدافعية ضمن الأسباب الرئيسية لهذا التباين والاختلاف.

واذا عرفنا بأن الدارسة الجامعية تحتاج الى درجة عالية من النشاط والجهد لينهي الطالب هذه المرحلة بنجاح ويتهيأ لحياة العمل، فلذلك سيكون اتمام المرحلة الجامعية مرهونا بالقدرات العقلية للطالب وبالمستوى الدافعي لديه، ولذلك جاء هذا البحث ليستكشف ويوضح بعض الخصائص الدافعية لدى طلبة جامعة الكويت.

الخلفية النظرية

قد يختلف علماء النفس في تحديد مفهوم الدافعية لكنهم يتفقون في نفس الوقت على أن الدافعية محركة للسلوك الانساني والعامل الرئيسي في توجيهه، ولقد فسر هؤلاء العلماء، كيف يمكن أن يكون السلوك الانساني وانطلاقة هذا السلوك نتيجة لطبيعة الدافعية لدى الانسان.

عندما نتحدث عن علاقة الدافعية بالسلوك الانساني لابد أن نفترض بديهيا أن منشأ جميع السلوك الانساني دافع معين ومن المناسب ان نتناول بعض الآراء والاتجاهات والتصورات حول موضوع الدافعية لكن قبل ان نستعرض هذه التصورات فسوف نلقي نظرة سريعة على الطبيعة الانسانية كما وضحها (Bugantal, 1965) ضمن مجموعات من الافتراضات فيفترض بجنتال أن السلوك الانساني يتحدد من خلال العناصر التالية:

١) **الانسان أكبر من مجموعة أجزائه**: وسيترتب على ذلك أن الفهم الصحيح للانسان لن يتم فقط من معرفة الأجزاء والمكونات المختلفة لهذا الانسان بل من خلال تفاعل هذه المكونات مع بعضها البعض ليظهر لنا نسق واحد متميز من الشخصية، والسلوك الانساني هو نتيجة طبيعية لهذه الشخصية.

٢) **الانسان كائن واع**: ودرجة الوعي التي يتميز بها الانسان ستتيح له فرصة للتفكير بالذات وعلاقة خبراته المختلفة بعضها ببعض، فخبرة الانسان ذات طابع بنائي بحيث أن خبرات الماضي تعتبر أساسا لخبرات الحاضر وهذه أساس لخبرات المستقبل ويضيف هذا العنصر لخبرات الانسان عمقا ومعنى لسلوكه.

٣) **الانسان قادر على الاختيار**: ان وعي الانسان وادراكه يمكنانه من الاختيار السليم من خلال مجموعة من البدائل مما يجعله مشاركا ايجابيا في صنع قراراته وتحديد مسارات حياته.

٤) **الانسان له هدف:** بعد أن سلمنا بقدرة الانسان على الاختيار سوف يترتب على ذلك أن اختياره يكون لأهداف واضحة لديه وتتحدد هذه الأهداف من خلال التقييم المستمر الذي يجريه على معطيات الذات وعلاقتها بمعطيات البيئة. ومن خلال هذا كله نجد أن الانسان دائم البحث عن المعنى لحياته وذاته والبيئة التي تحيط به مما يجعل منه انسانا متميزا عن غيره.

ذكر (James, 1960) بأن انطلاقة السلوك الانساني تعتمد بدرجة كبيرة على تفكير الانسان اي أن هناك علاقة وثيقة بين التفكير والسلوك وبحسب رأي «وليم جيمس» فإن الآثار الناجمة عن هذا السلوك سواء بالمتعة أو بالألم، تعدل من مسارات السلوك وتنظيم مجرياته. وقد حاول «وليم جيمس» بهذا الرأي أن يصوغ الدافعية بشكل نتائج هذا السلوك التي اما أن تؤدي الى استمراريته أو الى توقفه أو الى تعديل مساراته. ويلتقي (Weiner, 1984) مع رأي Bugantal بشأن السلوك الانساني والبحث العقلاني عن المعنى، ويلتقي مع وليم جيمس في رأيه عن دور التفكير في السلوك لكنه يضيف بأن الأساس الدافعي لسلوك الانسان يجب أن يتضمن (١) مدى كاملا من العمليات المعرفية (٢) مدى كاملا من العواطف (٣) وأن يفسر السلوك العقلاني وغير العقلاني باستخدام نفس المفاهيم ونفس المنطق. ففي مجال العمليات المعرفية يعيب «واينر» على السلوكيين نظرتهم لبواعث السلوك الانساني من أنه استجابات لمجموعة من المثيرات فتصور حياة الانسان بأنها على درجة كبيرة من الميكانيكية والآلية. ويضيف مع أهمية دراسة السلوك يجب أن نعترف بأهمية العمليات العقلية التي سبقته.

لقد اختلف «واينر» عن فرويد «وهل» في نظرتها الضيقة للأثر الدافعي للعواطف وتحديدها باللذة والألم فيذهب أبعد من ذلك في أن اللذة والألم قد ينشآن عن أحداث تختلف من حيث أهميتها بالنسبة للفرد، فهناك فرق بين الألم الناجم عن الاحساس بالجوع أو الألم الناجم عن عدم اشباع الروح العدوانية لدى الانسان، وتوسع «واينر» في حديثه عن دور العاطفة في السلوك فتضمن أنواعا من الشعور كنتيجة للسلوك الانساني وهي: الاعتزاز ـ الغضب ـ العرفان بالجميل ـ الشعور بالذنب ـ الشفقة ـ فقدان الأمل.

وضح «واينر» بأن مواقف الحياة بشكل عام والمواقف المدرسية بشكل خاص تعتمد على أمور عقلانية ومنطقية بالاضافة الى أنها تعتمد على أمور أخرى غير عقلانية وغير منطقية فقد تكون هناك أهداف واضحة تصاغ لها استراتيجيات من أجل تحقيقها وهناك معلومات لابد من الحصول عليها.

وبالمقابل هناك أمور غير منطقية أو عقلانية كأن يقوم الفرد باتخاذ قرارات غير واقعية

لنفسه، أو أن يدافع الانسان عن ذاته بصورة مبهمة. وسواء أكانت الحياة على درجة من العقلانية أم غيرها فلا يمكن أن نغفل الأثر الدافعي لكل منها على السلوك الانساني. لذلك يجب أن يحتوي أطار النظر للدافعية على مبادىء ومفاهيم الدافعية من خلال هذه المواقف. ويلخص (Maeher, 1984) علاقة الدافعية بالسلوك بأنه يمكننا أن نستنتج السلوك المدفوع من الخصائص التالية:

١) **اتجاه السلوك**: ان اختيار الفرد لعمل ما دون عمل آخر يعبر عن أن هذا الشخص مدفوع أكثر لهذا العمل دون ذاك وبهذا يلتقي مع «بجنثال» في نظرته لقدرة الانسان على الاختيار. فعندما يقرر التلميذ لنفسه المكوث في المنزل والاستذكار بدلا من الذهاب الى السينما يمكننا أن نستنتج أن دافعية المذاكرة لديه في هذه المرحلة أعلى من دافعية الذهاب الى السينما.

٢) **المثابرة**: ان الوقت الذي يقضيه الانسان بعمل ما هو أحد مؤشرات الدافعية، فكلما طالت الفترة الزمنية التي يقضيها الفرد في عمل معين دون الالتفات للمشتتات المحيطة به. استنتجنا ان ذلك نابع من دافعية هذا الفرد للعمل.

٣) **استمرارية الدافعية**: ان رغبة الفرد في العودة التلقائية لعمل كان قد تركه، إما لاستكمال هذا العمل أو الاستزادة منه يعبر بدرجة واضحة عن مستوى دافعيته لهذا العمل وتستخدم استمرارية الدافعية في كثير من الاحيان كبديل للدافعية الداخلية للفرد.

٤) **النشاط**: ان مستوى نشاط الفرد مؤشر آخر من مؤشرات الدافعية. فكلما بذل الفرد نشاطا عاليا في عمل ما كان ذلك تعبيرا عن دافعيته لهذا العمل. لكن يجب الحذر من أن النشاط يتأثر بالتكوين الفسيولوجي للانسان ولذلك لا يعتبر خاصية قوية كقوة الخصائص الثلاث السابقة وفي نفس الوقت لا يمكن اغفاله وتجاهله بشكل كلي.

٥) **الأداء**: ان مستوى أداء الفرد هو نتيجة لمجموعة من العوامل قد يكون منها العوامل السابق ذكرها لذلك من الصعب الأخذ بمستوى الأداء كمؤشر موثوق به للدافعية. ومع ذلك لا يمكن أن نتجاهل مستوى أداء الفرد فنقول بأن مستوى الأداء هو نتيجة لأي شيء غير الدافعية. فما يزال هناك مجال واضح لأن تلعب الدافعية دورا بارزا في أداء الفرد. واذا وجدنا أنفسنا أمام هذه المشكلة فمن الممكن اعتبار الدافعية هي الحدود الدنيا للأداء.

وبعد هذا العرض العام للدافعية وأثرها على السلوك الانساني ستتكلم بشكل خاص عن ثلاثة محاور رئيسية للدافعية. وهي المحاور الرئيسية لهذا البحث، وهي الدافعية الداخلية Intrinsic Motivation وأعلاء الذات Self Enhancement ونقص الأهداف Goal Deficiency وقد تم اختيار هذه المحاور للدور الكبير الذي ستلعبه في حياة الطالب بشكل عام وحياته التعليمية بشكل خاص.

أولا: **الدافعية الداخلية**: سبق وان تحدثنا عن وجهة نظر «مايهر» حول استمرارية الدافعية ووجدنا أن استمرارية الدافعية هي تعبير آخر عن الدافعية الداخلية فاتجاه الفرد نحو العمل قد لا يخضع لقيود أو قسر بل رغبة ذاتية للعمل. ويلورت (Cohen, 1983) هذه الفكرة بأن الدافعية لا يمكن طلبها أو فرضها وجل ما يمكن عمله هو جعل الانسان مدفوعا ذاتيا وذلك من خلال ارشاده واستكشاف دافعيته. ويعني ذلك ان الدافعية الداخلية هي القيام بعمل ما لأجل العمل نفسه دون الانتظار لمردود، والاشباع الذي يحصل عليه الانسان يأتي من خلال الأنشطة التي يقوم بها والتي له سيطرة كبيرة عليها (Notz, 1975) . ويحدد (Caughren, 1978) بأن المدفوع داخليا هو انسان مستقل، ومبتكر ويفضل التحدي والمواقف الغامضة ويهتم بالتعلم لأجل التعلم. ويجب أن لا يخفى علينا أهمية الدافعية الداخلية للتعلم والى أي مدى يجب أن تتجه التربية الى إستثارة واستثمار هذا النوع من الدافعية وذلك أن التلميذ المدفوع داخليا يكون على درجة كبيرة من التلقائية في السلوك. وعلى الوجه الآخر اذا أردنا أن نضعف هذا النوع من الدافعية لدى الاطفال نستخدم ما يطلق عليه الدافعية الخارجية extrimsic motiva- (Lepper et al, 1973) (Rosenfield et al, 1980) tion) فقد وضحوا العلاقة بين مستوى الدافعية الداخلية والمكافأة تعتمد على القيمة الاخبارية لهذه المكافأة لمستوى الأداء فاذا كانت المكافأة كبيرة لعمل يبدو تافها سوف يؤدي الى انخفاض الدافعية الداخلية أما اذا كانت المكافأة كبيرة لان الفرد قام بعمل عظيم فان ذلك يعزز من الدافعية الداخلية. ولقد وجد (Benware & Deci, 1984) بأن المشاركة الايجابية للتلميذ تلعب دورا واضحا في الدافعية الداخلية (الاهتمام، الاستمتاع، والمشاركة) حيث تفوق أفراد مجموعة التعلم الايجابي في المجالات الثلاثة على نظرائهم الذين تلقوا تعليما سلبيا. في المواقف التعليمية التي يبدو فيها الطالب سلبيا، غالبا ما يكون سبب ذلك هو رغبة المدرس الأخذ بزمام المبادرة للسيطرة على

وضــع فصله وهو ما يعرف بموقف الضبط أو السيطرة، أما المواقف المعاكسة لهذا الموقف هو عندما يترك المدرس للتلاميذ فرصة المشاركة والسبب في ذلك كما يقول (Deci & Ryan, 1980) هو أن المدرس في الحالة الأولى غالبا ما يكون مطالبا بالوصول بطلبته لمستوى معين من الأداء بينما لا يطالب المدرس في الحالة الثانية بمستوى خاص من الأداء. وقد وجد (Ryan et al., 1980) أن المعطيات البيئية التي لها طابع السيطرة يكون لها أثر سلبي وتدميري على الدافعية الداخلية.

بعد هذا العرض يتضح لنا بأن للدافعية الداخلية تأثيرا كبيرا وفعالا في عملية التعلم، وأنها تتأثر بمعطيات البيئة المحيطة سلبا أو ايجابا.

ثانيا: **اعلاء الذات**: نجد أن الفرد الذي يكون على مستوى عال من اعلاء الذات يبحث عن المركز والنجاح واعتبار الذات وهو مجد ومقدر للاشياء الذي بذل فيها مجهودا (Caughren, 1978) والانسان الذي يحاول أن يحقق المركز والنجاح واعتبار الذات نراه يحاول اعطاء قيمة لذاته سواء أكان مصدر الحكم ذاتيا أم خارجيا. ونلاحظ أن حجز الزاوية في هذا المفهوم هو النجاح فاذا ركزنا تفكيرنا على المواقف التعليمية في المدرسة نجد أن التلميذ يجاهد ليصل الى مستوى من النجاح يكفل له الوصول الى مستـوى منـاسب من القيمة الذاتية. ولقد تكلم (Covington, 1984) عما يعرف بفرضية الانانية egotism hypothosis وهي عندما يميل الفرد الى حماية ذاته وذلك بالادعاء بأن جميع النجاح الذي يصيبه ناتج عن قدرته هو، أما ما يتعرض له من فشل فهو نتيجة ظروف خارجة عن ارادته. ولضمان تحقيق ما يصبو اليه الفرد من نجاح وتجنب الفشل، تكلم «كوفنجتون» عن ديمقراطية الدافعية وذلك بحصول كل فرد على مستوى من المعززات يتناسب مع قدراته، وللوصول الى هذه المساواة تكلم عن ثلاثة أساليب:

(١) الاعتماد على معايير يضعها المدرس ويمكن لأي تلميذ أن يحصل على درجة اذا كان أداؤه في مستوى تلك المعايير ويمكن من خلال هذا الأسلوب أن يشارك التلميذ بوضع أهداف مرحلية كي توصله الى الأهداف النهائية.

(٢) اتباع ما يسمى بالعقد بين المدرس والتلميذ ويوضح بالعقد ما يجب عمله وفي أي مستوى، والنتيجة المتوقعة من القيام بالعمل.

(٣) التعلم الجماعي حيث تقوم المجموعة بوضع أهدافها وتقسم العمل فيما بينها تبعا للاهتمام والخبرة. وحجم المكافأة المرتبطة بالعمل.

ويهمنا أن نعرف أن النجاح يولد قوة دافعة للفرد ليستمر بالنجاح مما يعطيه جرعة قوية لتكوين مستوى عال من اعتبار الذات، وبالتالي سيكفل له ذلك رؤية أوضح لمستقبله، أما الفشل فغالبا ما ينتج عنه احباطات واهتزاز للثقة بالنفس مما يترتب عليه تكوين صورة قاتمة عن المستقبل. فيقول (Raynor, 1980) بأن صورة الفرد الايجابية عن الذات المنبثقة عن نجاح الفرد سوف تجعله يقول «لقد أصبحت الانسان الذي أردته أن يكون».

يتضح من هذا الاستعراض أن نظرة الفرد لقيمة ذاته لها قوة دافعة في توجيه سلوكه للوصول الى أهدافه. ويقوم الميدان التربوي أساسا على القدرة على تحقيق الأهداف. لذلك فالمسألة تحتاج الى تنظيم وترتيب النظام التربوي بصورة تكفل للفرد الوصول الى درجة عالية من اعلاء الذات.

ثالثا: **نقص الأهداف**: ان الفرد الذي يفتقر الى الأهداف أو يفتقر الى القدرة على وضع أهداف خاصة به غالبا ما يتصف بأنه قلق ومكتئب ولديه احساس بالوضاعة ولا يثق بنفسه أو بالآخرين، وتعبيره عن العدوان غير منسق (Caughren, 1978) ويمكن اعتبار أهمية الهدف بالنسبة للانسان كأهمية اتجاه التائة في الصحراء نحو نقطة مضيئة عن بعد. فالأهداف تحدد مساراته وتجمع من نشاطاته ويستخدم جميع الوسائل للوصول الى تلك الأهداف.

ومن هذا المنطلق يصبح من الضروري أن نلقي الضوء على أهمية وضع الأهداف الذاتية للفرد وأثرها في دافعيته. في هذا الموضوع تحدث (Bandura & Schunk, 1981) عن أثر الأهداف على الدافعية الداخلية ودورها في أداء الفرد، وذلك أن العمل بحد ذاته لا يحمل في طياته خصائص مثيرة للاهتمام لكن اهتمام الفرد ينشأ من خلال انغماسه واستمراريته بالعمل، والاحساس المتولد لديه نتيجة انجاز الأعمال المختلفة (Lock et al, 1970) وتتضح أهمية الاهداف كلما كانت جزئية ومرحلية يمكن تحقيقها بسرعة فيسهل معها قياس مستوى الأداء وبالتالي يحصل الفرد على التغذية الراجعة المطلوبة بسرعة. أما الاعتماد فقط على الاهداف النهائية لقياس مستوى الأداء فان ذلك يحتاج الى وقت طويل. بالاضافة الى أن حدوث تباين سلبي بين الأهداف النهائية والوصول اليها سوف يقلل من رضى الفرد عن ذاته. لذلك يؤكد

«باندورا وسكنك» على أهمية الأهداف المرحلية للعملية التربوية كخصائص دافعة لسلوك الفرد.

ويلاحظ أنه لا يوجد انفصال بين اختيار الأهداف والغايات وبين تقبل الفرد لقدراته وامكاناته وبعبارة أخرى، ان اختيار الهدف مرتبط بتصور الفرد لامكانية النجاح أو الفشل (Maeher, 1984) . ويرى (Atkinson, 1964) أن اختيار الهدف قد يخضع بالاضافة الى ذلك الى طبيعة دافعية الفرد وهل هذا الفرد مدفوع للنجاح أو مدفوع لتجنب الفشل. ولقد حدد «مـايهر» أربعة أنواع من الأهداف، ودور هذه الأهداف في التحكم في سلوك الفرد وبالتحديد في المواقف التي تمثل تحديا للفرد.

(١) هدف مرتبط بالعمل نفسه: ويقصد به توجيه طاقة الفرد للعمل نفسه دون النظر لأي اعتبارات اخرى. ويختار الفرد في هذه الحالة أعمالا متوسطة الصعوبة تمثل تحديا حقيقيا لقدراته.

(٢) أهـداف مرتبـطة بالذات: وهذا النوع من الأهداف متصل برغبة الفرد في المنافسة والتفـوق على الآخـرين. ويعتمـد اختيار الفـرد في هذه الحالة على ادراكه لقدراته وامكاناته. فينجذب للعمل اذا أدرك أن لديه الامكانات المناسبة، أما اذا أدرك أنه عاجز وغير قادر فغالبا ما يبتعد عن العمل والانخراط فيه.

(٣) أهداف مرتبطة بالتكامل الاجتماعي: والهدف في هذه الحالة هو محاولة الفرد اسعاد الآخرين. ويختفي في هذا النوع من الأهداف مفهوم التحدي فلا يرتبط بالتالي باحتمال نجاح الفرد في العمل.

(٤) أهداف مرتبطة بالمكافأة الخارجية: وهي تلك الأهداف التي يرمى من خلالها الفرد الى الحصول على المكافأة والأهداف هنا ليست غاية بحد ذاتها بل وسيلة للحصول على غاية (المكافأة) وفي هذه الحالة سوف يختار الفرد الأعمال التي تضمن له الحصول على المكافأة، اذا أعطي الاختيار في ذلك.

بعـد هذا الاستعـراض يتضح لنا دور المحاور الثلاثة (الدافعية الداخلية، أعلاء الذات، ونقص الأهداف) وأهميتها في سلوك الفرد وارتباطها بأدائه، وكما نعرف فإن العملية التربوية هي عملية تفاعل يقصد منها الوصول بالفرد الى درجة من الايجابية ليتمكن من تحديد مسـارات حياتـه والتوافق السليم مع ذاته ومجتمعه فندرك بذلك أهمية اختيار تلك المحاور كمحاور رئيسية لهذه الدراسة.

مشكلة البحث:

سيقوم البحث بدراسة الدافعية لطلبة جامعة الكويت من خلال التعرف على طبيعتها وذلك من خلال التركيز على المحاور الثلاثة (١) الدافعية الداخلية، (٢) اعلاء الذات، (٣) فقدان الأهداف والغايات. وستعالج الدراسة هذه المحاور من خلال بعض المتغيرات المستقلة وهي الكلية التي ينتمي اليها الطالب (كليات نظرية، كليات عملية) الجنس، المعدل العام، المرحلة الدراسية.

أهمية البحث:

لقد كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن مستوى الطالب وفعاليته في جامعة الكويت، من حيث أنه يفتقر الى الحماس والايجابية اللازمة للعمل الجامعي المنتج، وفي رأينا أن هذا الحديث قد يرتبط بطبيعة الدافعية لطلبة الجامعة. ومن هنا ستكون نتائج هذه الدراسة أما تعزيزا للرأي القائل بافتقار طلبة الجامعة الى الدافعية المناسبة، أو أنها تناقض ذلك الرأي فتفتح بذلك بابا آخر للنقاش.

ان نتائج هذه الدراسة، بغض النظر عن اتفاقها أو اختلافها مع الرأي السائد ستكون مؤشرا يمكن الاستفادة منه وذلك إما لاستثارة دافعية الطلبة أو إستغلال ما لديهم من دوافع وربطها بأهدافهم ومستوى الأعمال التي يقومون بها.

ان طبيعة العمل الجامعي في كثير من الأحيان تحجب دافعية الطلبة وتخفض من مستواها فإذا اتضح بأن الخلل ليس في دافعية الطلبة بحد ذاتها من حيث أنها موجودة بشكل كامن يصبح لزاما علينا أن نتجه الى المقررات وطرق التدريس وأساليب التقييم المتبعة لنتعرف على مدى قدرتها على استثارة الدافعية ومواجهة حاجات الطلبة.

أسئلة البحث:

سوف يحاول البحث الاجابة عن الأسئلة التالية:

١) هل هناك فروق دالة احصائيا في مستوى الدافعية لدى طلبة الكليات النظرية (الآداب، التربية، التجارة، الحقوق، الشريعة) وطلبة الكليات العملية (العلوم، الهندسة، الطب، الطب المساعد) كما تتمثل في الدافعية الداخلية، واعلاء الذات، ونقص الأهداف؟.

٢) هل هناك فروق دالة احصائيا في مستوى الدافعية لدى طلاب وطالبات جامعة الكويت. كما تتمثل في الدافعية الداخلية، اعلاء الذات، ونقص الاهداف؟.
٣) هل يتأثر مستوى الدافعية للطلبة بالمعدل الدراسي العام [١] ممثلة في الدافعية الداخلية، اعلاء الذات، نقص الاهداف؟.
٤) هل هناك فروق دالة احصائيا بين مستوى الدافعية لطلبة المجموعة الدارسية الاولى (الفرقة الأولى والثانية معا) وبين طلبة المجموعة الدراسية الثانية (الفرقة الثالثة والرابعة)[٢] في الدافعية الداخلية، واعلاء الذات، ونقص الأهداف؟
٥) هل هناك فروق دالة احصائيا بين درجات طلبة الفرق الدراسية المختلفة في الدافعية الداخلية، اعلاء الذات، ونقص الأهداف؟.

الأداة

للاجابة عن تلك الأسئلة استخدم الباحث مقياس الدافعية للكليات الجامعية Community College Motivation Inventory, H. Caughern (Caughren, 1978)

وصف الأداة: يتكون هذا القياس من ٢٠٠ سؤال تتعلق بستة مجالات عن مجالات الدافعية وهي:

(١) الاستجابة غير الشائعة. (٢) الدافعية الداخلية
(٣) اعلاء الذات. (٤) توجيه الفرد
(٥) نقص الأهداف. (٦) الاختلاف الجنسي

وباستخدام طريقة اعادة تطبيق الاختبار test-retest كانت معاملات الثبات للاختبارات الجزئية (التي تم اختيارها لهذا البحث) ٠٩١, ، ٠٨٨, ، ٠٩٠, للدافعية الداخلية واعلاء الذات، ونقص الأهداف على التوالي. وباستخدام طريقة التجزئة النصفية Split-half Method كانت معاملات الثبات ٠,٨٤ ، ٠٨٣, ، ٠٨٧, للدافعية الداخلية، واعلاء الذات، ونقص الأهداف على التوالي (Caughren, 1978) .

ولقياس درجة صدق المقياس قام مؤلفه بمقارنة درجات العينة المستخدمة مع درجاتهم في مقاييس أخرى ولقد كانت معظم معاملات الارتباط دالة عند مستوى ٠١, أو أكثر.

قام البـاحـث ولأغـراض مرتبـطة ببحثه باختيار ثلاثة مقاييس نظرا لأهميتها ثم قام بترجمتها وعرضها على مجموعة من المحكمين للحصول على صدق المفهوم.
وبناء على رأي المحكمين أجرى على بعضها التعديلات المناسبة وألغى بعضاً منها وذلك لعدم مناسبتها للبيئة الاجتماعية في المجتمع الكويتي فأصبح لذلك عدد البنود كالتالي، الدافعية الداخلية ٤٨، اعلاء الذات ٥٢، نقص الأهداف ٤٩ بندا.

قام البـاحـث بعملية تحليل بنـود Item analysis المقياس وتم حذف بعض البنـود بحسب درجة صعوبتها وعدم قدرتها على التمييز ليصبح بالتالي عدد البنود في كل اختبار جزئي كالتالي: الدافعية الداخلية ٤٣ بندا، اعلاء الذات ٤٧ بندا، نقص الأهداف ٣٩ بندا فأصبح القياس يتكون من ١٢٩ بندا.

بلغت معاملات الثبات ٠,٦٩ للدافعية الداخلية، ٠,٧٨ لاعلاء الذات، ٠,٧٠ لنقص الأهداف.

العينة

طبق المقياس على ٢٣٥ طالبـا وطالبة من الذين يدرسون أحد المقررات كمتطلب جامعي لجميع الجامعة. وتوزعت العينة بحسب المتغيرات المستقلة كالتالي:

جدول رقم (١)
يوضح توزيع أفراد العينة بحسب المتغيرات المستقلة

الكلية	الجنس		المعدل العام			المجموعة الدراسية (١)		الفرقة الدراسية (٢)			
العملية	ذكور	اناث	أقل من ٣ نقاط	من ٣ الى أقل من ٦	أكثر من ٦ نقاط	الاولى+ الثانية.	الثالثة+ الرابعة	الاولى	الثانية	الثالثة	الرابعة
٦٦	٨٧	١٣٤	٥٣	١٣٩	١٩	١٤٣	٨٦	٨٠	٦٣	٤١	٤٥

نتائج الدراسة:

طرح البحث مجمـوعـة من الاسئلة للاجابة عنها من خلال تطبيق بعض المقاييس الجزئية، مقياس الـدافعية للكليات الجـامعية، وتـوصـل الى مجموعة من النتائج وسوف نستعرض هذه النتائج بحسب ارتباطها بالأسئلة المختلفة.

أولا: هل هناك فروق دالة احصائيا بين درجات الكليات النظرية ودرجات طلبة الكليات العملية في الدافعية الداخلية، اعلاء الذات، ونقص الأهداف؟ باستخدام اختبار «ت» (t-test) لدلالة الفروق بين المتوسط نجد انه لا توجد فروق ذات دلالة احصائيا بين درجات طلبة الكليات النظرية والكليات العملية في المقاييس الثلاثة، الا في مقياس الـدافعية للانجاز حيث كان مستوى الدلالة أعلى من ٠١, لصالح طلبة الكليات العملية.

جدول رقم (٢)

يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيم ت لطلبة الكليات النظرية والعملية في المقاييس الثلاثة

المقياس	الكلية	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	دلالتها
الدافعية الداخلية	نظرية	١٦٩	٣١,٥٣	٥,٨٣	٣,٣١	,٠٠١
	عملية	٦٦	٣٤,٣٣	٥,٨٥		
اعلاء الذات	نظرية	١٦٩	٣٧,٨٠	٥,٤٢	,٨٦	,٣٩
	عملية	٦٦	٣٧,١٤	٥,٢٢		
نقص الأهداف	نظرية	١٦٩	٢٢,٥٢	٥,٦١	١,٤٨	,١٤١
	عملية	٦٦	٢٣,٧٥	٦,١٤		

ثانيا: هل هناك فروق دالة احصائيا بين درجات طلاب ودرجات طالبات جامعة الكويت في مقياس الدافعية الداخلية، اعلاء الذات، نقص الأهداف؟ باستخدام اختبارات «ت» (t-test) لدلالـة الفروق بين المتوسطات نجد أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين درجات الطلبة ودرجات الطالبات في المقاييس المستخدمة، بالرغم من وجـود مؤشرات لهذه الفـروق في الدافعية الداخلية، ونقص الأهداف حيث كان متوسط الطالبات في المقاييس أعلى من متوسط الطلبة.

جدول (٣)

يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والقيم الثابتة للطلاب والطالبات في مقياس الدافعية الداخلية، اعلاء الذات، ونقص الأهداف.

المقياس	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	الدلالة الاحصائية
الدافعية الداخلية	ذكر	٨٧	٣١,٨٦	٥,١١	١,٨٤	,٠٦
	أنثى	١٣٤	٣٣,٢٥	٥,٩٧		
اعلاء الذات	ذكر	٨٧	٣٧,٨٧	٥,٠٥	,١٨	,٨٦
	أنثى	١٣٤	٣٧,٧٥	٤,٧٤		
نقص الأهداف	ذكر	٨٧	٢٢,٢٥	٥,٤٨	١,٨٥	,٠٦
	أنثى	١٣٤	٢٣,٦٥	٥,٥٢		

ثالثا: هل تتأثر درجات الطلبة في الدافعية الداخلية، اعلاء الذات، ونقص الأهداف بالمعدل العام.

قبل اجراء المعالجة الاحصائية قمنا باستخراج المتوسطات الحسابية للطلبة في الدافعية الداخلية، اعلاء الذات، ونقص الأهداف تبعا لمعدلاتهم الدراسية العامة، كما هو موضح في الجدول رقم (٤).

جدول رقم (٤)

يوضح عدد الطلاب ومتوسطاتهم الحسابية في المقاييس الثلاثة تبعا لمعدلاتهم الدراسية العامة

المقياس	المعدل العام	أقل من ٣ نقاط	من ٣ الى ٦ نقاط	أكثر من ٦ نقاط
الدافعية الداخلية	المتوسط	٣١,١٧	٣٣,٠٠	٣٨,٦٨
	العدد	٥٣	١٣٩	١٩
اعلاء الذات	المتوسط	٣٧,٩٤	٣٧,٨١	٣٨,٣٢
	العدد	٥٣	١٣٩	١٩
نقص الأهداف	المتوسط	٢٣,٢٥	٢٢,٩٢	٢٤,٧٩
	العدد	٥٣	١٣٩	١٩

بعد الحصول على المتوسطات الحسابية في الجدول السابق، استخدمنا طريقة تحليل التبـاين لمعرفة ما اذا كانت هناك فروق دالة بين درجات المجموعات الثلاث في المقاييس المستخدمة. الجدول (٥) يوضح القيم الاحصائية الناتجة من تحليل التباين.

جدول (٥)
يوضح قيم «ف» ودلالتها للمقاييس الثلاثة

المقياس	قيمة ف	دلالتها
الدافعية الداخلية	١٣,٧٢	,٠٠٠١
اعلاء الذات	,٠٨١	,٩٢
نقص الأهداف	,٨٨١	,٤٠

من الجدول رقم (٥) يتضح أن قيمة «ف» تشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين المجموعات الثلاث في الدافعية الداخلية. وبمراجعة الجدول رقم ٤ يتضح أن الطلبة ذوي المعدلات الدراسية العالية حصلوا أيضا على متوسطات عالية في الدافعية الداخلية. وكانت المتوسطات ٧, ٣١، ٣٣, ٦٨, ٣٨ للذين معدلاتهم أقل من ٣ نقاط الى أقل من ٦ نقاط إلى أكثر من ٦ نقاط على التوالي.

كما نلاحظ من الجدول رقم (٥) أيضا قيم «ف» في اعلاء الذات ونقص الأهداف غير الدالة احصائيا أي أن اعلاء الذات ونقص الأهداف لا تختلف لدى أفراد العينة فيما اذا كان المعدل الدراسي العام للطالب عاليا أو منخفضا.

رابعا: هل توجد فروق دالة احصائيا بين درجات المجموعة الدراسية الأولى (الفرقة الاولى + الفرقة الثانية) والمجموعة الدراسية الثانية (الفرقة الثالثة + الفرقة الرابعة) في الدافعية الداخلية، اعلاء الذات، نقص الأهداف؟

قبل اجراء المعالجة الاحصائية قمنا باستخراج المتوسطات الحسابية لطلبة المجموعة الدراسية الأولى وطلبة المجموعة الدراسية الثانية للدافعية الداخلية، اعلاء الذات، نقص الأهداف.

جدول رقم (٦)
يوضح عدد الطلاب ومتوسطاتهم الحسابية في الدافعية الداخلية، اعلاء الذات، ونقص الأهداف تبعا لمجموعاتهم الدراسية

المقياس	الدافعية الداخلية		اعلاء الذات		نقص الأهداف	
المجموعة الدراسية	العدد	المتوسط	العدد	المتوسط	العدد	المتوسط
المجموعة الأولى	١٤٣	٣١,٨٣	١٤٣	٣٧,٠١	١٤٣	٢٢,٨٢
المجموعة الثانية	٨٦	٣٣,٧٧	٨٦	٣٨,٧٦	٨٦	٢٣,٣١

استخـدمنا طريقة تحليل التباين لمعرفة ما اذا كانت هناك فروق دالة احصائيا بين درجات المجموعات الدراسية في المقاييس الثلاثة والجدول ٧ يبين نتائج المعالجة الاحصائية.

جدول (٧)
يبين قيم «ف» ودلالتها للمقاييس الثلاثة

المقياس	قيمة ف	دلالتها
الدافعية الداخلية	٦,٠٩٨	,٠١
اعلاء الذات	٥,٥١	,٠٢
نقص الأهداف	,٤٠	غير دالة

يتضح من قيمة «ف» الخاصة بالدافعية الداخلية كما هي مبينة في الجدول رقم (٧) بأن هنـاك فرقـا ذا دلالـة احصائية بين المجموعتين في هذا المتغير وعند معاينة متوسطات المجموعتين في الجدول رقم (٦) يتضح أن متوسط المجموعة الثانية (الفرقة الدراسية الثالثة + الفرقة الدراسية الرابعة) أعلى من متوسط المجموعة الدراسية الأولى (الفرقة الدراسية الأولى + الفرقة الدراسية الثانية) حيث كانت المتوسطات ٣٣,٧٧ و ٣١,٨٣ على التوالي. ويمكننا أن نستنتج من ذلك أن الدافعية الداخلية تتأثر بالمرحلة الدارسية للطلبة. ويبين الجدول رقم (٧) أيضا أن قيمة «ف» المتعلقة باعلاء الذات الدالة احصائيا عند مستوى ٠,٠٢ ومن ملاحظة الجدول رقم (٦) يتبين لنا أن متوسط المجموعة الدراسية الثانية أعلى

من متوسط المجموعة الدراسية الأولى حيث كانت ٣٨,٧١ و ٣٧,٠١ على التوالي مما يجعلنا نستنتج أن اعلاء الذات عند الطلبة يتأثر بمرحلتهم الدراسية.

لم تجد الدارسة فروقا جوهرية بين المجموعتين الدراسيتين فيما يتعلق بنقص الأهداف حيث كانت قيم «ف» غير دالة احصائيا.

خامسا: هل هناك فروق دالة احصائيا بين درجات طلبة الفرق الدراسية المختلفة في الدافعية الداخلية، اعلاء الذات، ونقص الأهداف؟ يختلف هذا السؤال عن السؤال الرابع في أنه سوف يعطينا رؤية أعمق وتفصيلا أكثر لنتائج الفرق الدراسية في المقاييس الثلاثة.

قمنا بحساب المتوسطات الحسابية للفرق الدراسية الأربع (الأولى، الثانية، الثالثة، الرابعة) والجدول رقم ٨ يوضح نتيجة تلك العملية.

جدول (٨)

يبين اعداد الطلبة ومتوسطاتهم الحسابية في الدافعية الداخلية، اعلاء الذات، ونقص الأهداف

الفرقة / المقياس	الأولى		الثانية		الثالثة		الرابعة	
	العدد	المتوسط	العدد	المتوسط	العدد	المتوسط	العدد	المتوسط
الدافعية الداخلية	٨٠	٣١,٥٥	٦٣	٣٢,١٩	٤١	٣٤,٢٢	٤٥	٣٣,٣٦
اعلاء الذات	٨٠	٣٦,٤٥	٦٣	٣٧,٧٣	٤١	٣٨,٦١	٤٥	٣٨,٨٠
نقص الأهداف	٨٠	٢٢,٩٤	٦٣	٢٢,٦٧	٤١	٢٢,٩٨	٤٥	٢٣,٦٢

بعد استخراج متوسطات طلبة الفرق الدراسية المختلفة في المقاييس الثلاثة استخدم اختبار الدلالة «ف» لمعرفة ما اذا كانت هناك فروق دالة احصائيا بين درجات طلبة الفرق المختلفة في تلك المقاييس. والجدول رقم (٩) يبين قيم «ف» ودلالتها.

جدول (٩)
يبين قيم «ف» ودلالتها في المقاييس الثلاثة

المقياس	قيمة «ف»	دلالتها
الدافعية الخارجية	٢,٣٢٩	,٠٧
اعلاء الذات	٢,٥٣	,٠٥
نقص الأهداف	,٢٤٩	,٨٦

عند معاينة قيم «ف» المبينة في الجدول رقم (٩) نجد أن واحدة منها ذات دلالة احصائية وهي تلك المرتبطة باعلاء الذات وعند معاينة المتوسطات الحسابية في الجدول رقم (٨) نجد أن هذه المتوسطات ترتفع بارتفاع المراحل الدراسية. فكانت ٣٦,٤٥، ٣٧,٧٣، ٣٨,٦١، ٣٨,٨٠ للفرقة الأولى والثانية والثالثة والرابعة على التوالي. الأمر الذي يجعلنا نستنتج أن ارتقاء الطالب في دراسته يزيد من اعلاء الذات لديه.

استنتاجات ومناقشة النتائج

من خلال ما أظهرته الدراسة من نتائج يمكننا أن نستنتج ما يلي:

أولا: فيما يختص بالدافعية الداخلية:

١ - يلاحظ أن مستوى الدافعية الداخلية أعلى لدى طلبة الكليات العملية من طلبة الكليات النظرية. ويمكن أن نرجع ذلك الى عدة أمور، منها ان طبيعة الدراسة في الكليات العملية اقدر على استثارة دافعية التلميذ للتحصيل، وذلك بابتعادها عن الوسائل التقليدية في التدريس وهذا ما نلاحظه في الكليات العملية.

٢ - أما ما يختص بتفوق الطالبات على الطلاب في الدافعية الداخلية فقد يكون ذلك مرجعه الى أن الدور المحدد للأنثى في مجتمعاتنا تجعلها لا تتطلع الى الحصول على كثير من الاشباعات الخارجية من خلال دراستها الجامعية. أما الذكور فغالبا ما يكون تعليمهم الجامعي مرتبطا بالحصول على كثير من الاشباعات الخارجية أي العلم لديهم وسيلة وليس غاية بحد ذاته.

٣ ـ أما ما يختص بزيادة الدافعية الداخلية بزيادة المعدل الدراسي، العام فيمكننا أن نقول انه لا يوجد شيء له أثر دافعي كالنجاح والتفوق فالطالب الذي يتذوق قيمة النجاح نجده يندفع لتحقيق مزيد من النجاح أما مواقف الفشل المتكررة أو النجاح الهامشي فإنها تجعل الطالب يركز على كيفية التخلص من مواقف الفشل مما يفقده الفرصة لأن يبحث عن العلم لأجل العلم.

٤ ـ ان تفوق طلبة المجموعة الدراسية الثانية (الفرقة الثالثة + الفرقة الرابعة) على طلبة المجموعة الدراسية الأولى (الفرقة الأولى + الفرقة الثانية) في الدافعية الداخلية قد يكون مرجعه أن استمرارية الطالب في الدراسة تتيح له فرصة استكشاف الجانب العلمي لموضوع دراسته بشكل أفضل فيدرك العلاقة بين الموضوعات الدراسية والتكامل بينها. بالاضافة الى أن استمرارية الطالب في دراسته تجعله يرتبط عاطفيا بالتخصص الذي ينتمي اليه. أما الطالب في سنواته الأولى فإنه يكرس معظم وقته لتحقيق التوافق مع الدراسة الجامعية الذي قد يكون في ذلك عائقا لتذوق قيمة المواد الدراسية التي يكون لها اثر كبير في الدافعية للانجاز. ومما يعزز هذا القول ان الدافعية الداخلية تأخذ في الصعود كلما ارتقى في سنواته الدراسية وذلك لاقتراب الطالب من الهدف النهائي وهذا وضحته نتائج السؤال الخامس.

ثانيا: فيما يختص باعلاء الذات:

لم يكن هناك تأثير للمتغيرات في اعلاء الذات الا فيما يختص بتأثير الفرقة الدراسية على اعلاء الذات. لقد بينت النتائج أن طلبة الفرقة الثالثة والرابعة مجتمعين يتمتعون بمستوى أعلى من اعلاء الذات. فليس بالغريب أن الفرد يبدأ في تكوين تصورات حول ضرورة حصوله على المركز المناسب والنجاح واعتبار الذات، وذلك حيث ان دخوله للفرقة الثالثة يتوافق مع تخلصه من مرحلة المراهقة ودخوله سن الرشد وما ينطوي على ذلك من تغيرات فكرية حول ذاته ومستقبله، ونظرة ايجابية نحو ذاته، كما ان انقضاء اول سنتين من الدراسة الجامعية يكفي لأن يخلصه من مشكلة التوافق مع نظام تعليمي من نوع جديد. بالاضافة الى ذلك فإن التصور الحقيقي والواقعي عن الذات يجعل الفرد يبحث عن الأهداف المناسبة وبالتالي سيكون انغماسه ونشاطه فيها ذاتيا، الأمر الذي يجعل تفوق طلبة الفرق الدراسية العليا على طلبة الفرق الدارسية الدنيا في الدافعية الداخلية، واعلاء الذات أمرا ليس بغريب.

ثالثا: نقص الأهداف:

إنه لعدم وجود فروق جوهرية لهذا المقياس تبعا للمتغيرات التي تناولتها الدراسة فإنه يصبح من الصعب مناقشة أسباب وجود الفروق. اللهم الا اذا اعتبرنا الفروق بين البنين والبنات في هذا الجانب الذي كان عند مستوى دلالة ٠٦, (جدول ٣) فإذا تجاوزنا مستوى الدلالة فانه يمكن القول أن مشكلة وضع الأهداف كانت أكبر لدى البنين عنها لدى البنات وهذه نتيجة طبيعية من خلال ما وضحته كثير من الدراسات حول هذا الموضوع من أن البنين يتمتعون بمدى أكبر من الأهداف في المجتمع من البنات وذلك نتيجة الدور الاجتماعي لكل منهما.

بعد استعراض نتائج الدراسة ومناقشتها يمكننا القول أن هذه النتائج تعتبر مؤشرات قد تعين الباحثين على اجراء دراسات وبحوث أعمق وأشمل في مجال الدافعية لدى طلبة جامعة الكويت.

توصيات:

يوصي البحث بما يأتي:

(١) تكثيف برامج التوجيه والارشاد النفسي والتربوي.

(٢) ضرورة الأخذ ببرامج الارشاد المهني.

(٣) اعادة النظر بنظام توزيع الطلبة على الكليات والتخصصات.

(٤) الاهتمام بدراسة الدافعية وقياسها في مراحل التعليم المختلفة.

(٥) ملاحظة التلاميذ ورصد خصائصهم في جميع مراحل التعليم.

الهوامش

(١) قسم أفراد العينة بحسب المعدل العام الى ثلاث مجموعات كالتالي:
أقل من ثلاث نقاط، من ثلاث نقاط الى أقل من ٦ نقاط، أكثر من ٦ نقاط.

(٢) ستضم الفرقة الأولى والثانية لتصبح مجموعة واحدة كما ستضم الفرقة الثالثة والرابعة لتصبح مجموعة واحدة وسيطلق على هذا المتغير المجموعة الدراسية عن الفرقة الدراسية.

المصادر

Atkinson, J.
1964 Introduction to Motivation. New Jersey: Van Nostrand.

Bandura, A. & Schunk, D.
1981 "Cultivating Competence, Self- Efficiency, Thought, Proximal Self-Motivation." Journal of Personality and Social Psychology. 14: 586-598.

Benware, C.& Deci, E.
1984 "Quality of Learning with Active Versus Passive Motivational Set". American Education Research Journal. 21:755-765.

Bugantal, J.
1965 The Search for Authenticity. New York: Holt, Rinehart Winston.

Caughren, H.
1978 Community College Motivation Inventory Research Manual. Berkeley: Testscore.

Cohen, M.
1983 "Using Motivation Theory as a Framework for Teacher Education". Journal of Teacher Education. 3:10-13.

Covington, M.
1984 "The Motive for Self–worth". In R. Ames & C.Ames (Eds.) Research on Motivation in Education.New York: Academic Press.

Deci, E.& Ryan, R.
1980 "The Empirical Exploration of Intrinsic Motivational Process". In L.Berkowitz. Advances in Experimental Social Psychology. New York: Academic Press.

Deci, E et al.
1982 "Effects of Performance Standards on Teaching Style Behavior of Controlling Teachers". Journal of Educational Psychology. 74: 852-859.

James, W.
1980 The Principles of Psychology. New York: Henry Holt.

Lepper, M. et al.
1973 "Undermining Children's Intrinsic Interest With Extrinsic Reward." Journal of Personality and Social Psychology. 28: 129-137.

Lock, E. et al.

1970 "Studies of the Relationship Between Satisfaction, Goal-setting and Performance". Organizational Behavior and Human Performance. 5:135-158.

Maeher, M.

1984 "Meaning and Motivation: Toward a Theory of Personal Investment." In R. Ames & C. Ames (Eds.) Research on Motivation in Education. New York: Academic Press.

Morgan, M.

1984 "Reward Induced Decrement and Increments in Intrisic Motivation". Review of Educational Research. 54: 5-30.

Notz, W.

1975 "Work Motivation and the Negative Effect of Extrinsic Reward". American Psychologist. 30: 884-891.

Raynor, J.

1980 "Motivational Determination of Adult Personality Functioning and Aging". In L. Fymar, Jr.(Ed.) Achievement Motivation. New York: Plenum Press.

Rosenfield, D.et al.

1980 "When Reward Reflects Competence: A Qualification of Over-Justification Effect". Journal of Personality and Social Psychology. 39: 368-376.

Ryan, R. et al

1982 "The Relationship of Reward Contingency and Inter–Pesonal Context to Intrinsic Motivation, A Test of Cognitive Evaluation Theory". Unpublished Manuscript. In R. Ryan. "Effect of Performance Standards on Teaching Style Behavior Controlling Teacher". Journal of Educational Psychology. 74: 862-869.

Weiner, B.

1984 "Principles of Theory of Student Motivation and Their Application within an Attributional Framework". In R. Ames & C. Ames. (Eds.) Research on Motivation in Education. New York: Academic Press.

المجلة العربية للعلوم الانسانية

فصلية : محكّمة
تصدر عن جامعة الكويت

رئيس التحرير

د . عبد الله أحمد المهنا

المقر : كلية الآداب - مبنى قسم اللغة الإنجليزية
الشويخ - هاتف ٨١٧٦٨٩ - ٨١٥٤٥٣

المراسلات توجه إلى رئيس التحرير :

ص.ب ٢٦٥٨٥ الصفاة
رمز بريدي 13126 الكويت

● تلبي رغبة الاكاديميين والمثقفين من خلال نشرها للبحوث الأصيلة في شتى فروع العلوم الإنسانية باللغتين العربية والإنجليزية، إضافة الى الأبواب الأخرى، المناقشات، مراجعات الكتب، التقارير.

● تحرص على حضور دائم في شتى المراكز الأكاديمية والجامعات في العالم العربي والخارج، من خلال المشاركة الفعّالة للأساتذة المختصين في تلك المراكز والجامعات .

● صدر العدد الأول في يناير ١٩٨١ .

● تصل الى أيدي ما يزيد على عشرة آلاف قارىء.

الاشتراكات

- في الكويت : ٣ دنانير للأفراد خصم ٥٠٪ للطلاب، ١٤ ديناراً للمؤسسات .
- في البلاد العربية : ٤٫٥ دينار كويتي للأفراد، ١٦ دينارا للمؤسسات.
- في الدول الأجنبية : ٢٠ دولاراً للأفراد، ٦٠ دولاراً للمؤسسات .

ترفق قيمة الاشتراك مع قسيمة الاشتراك الموجودة داخل العدد.

نموذج كمي لانتشار المبتكرات

هانــي ميســـاك
كلية إدارة الأعمال ـ جامعة لويزيانا الشمال شرقية

مقــدمــة

يوجد على الأقل حاليا ما يقرب من ثمانية عشر فرعا من فروع المعرفة التي تهتم بمجال انتشار المبتكرات Diffusion of Innovations والتي تتناوله من جوانب مختلفة ومن منطلقات متعددة (براون، ١٩٧٩، هرتز، ١٩٧٨، روجرز، وشوميكر، ١٩٧١).

هذا البحث يتناول الجانب التسويقي لهذا المجال من منطلق كمي فيما يتعلق بظاهرة نمو المنتجات الجديدة فور طرحها بالأسواق لأول مرة.(*)

بالنسبة لهذا البحث، فالجزء الثاني منه يهدف إلى استعراض ما تم من انجازات هامة فيما يتعلق بالنماذج الكمية لانتشار المبتكرات مع الاشارة إلى أوجه الاختلاف فيما يختص بالبناء الرياضي لتلك النماذج وفوائدها.

والجزء الثالث من البحث يغلب عليه الطابع التطبيقي، فهو يقوم بتخليص إحدى الدراسات التي استخدمت النماذج الكمية لانتشار المبتكرات في بلورة وحل إحدى المشكلات التي واجهت إحدى الجهات الاستشارية في الكويت مع التعليق على ما توصل إليه من نتائج مع إبراز ما يقدمه أسلوب المعالجة الذي أتبع من إضافة مميزة لمنهجية البحث في هذا المجال.

---

* يتقدم الباحث بالشكر الى الدكتور موريس جرجس بقسم الاقتصاد الفني بمعهد الكويت للأبحاث العلمية على ما قدمه من افكار قيمته للباحث.

أما الجزء الرابع والأخير فيقوم بعرض أوجه القصور الأساسية في النماذج الحالية مع الايماء إلى اتجاهات البحث المستقبلي التي يوصى باتباعها والتي من شأنها جعل هذه النماذج أكثر قبولا من الناحية النظرية وأكثر فاعلية من الناحية التطبيقية*.

الدراسات الهامة في مجال انتشار المبتكرات

يهدف النموذج الكمي لانتشار المبتكرات Quantitative Diffusion Models of Innovations. إلى تمثيل مستوى انتشار السلعة المبتكرة بين المستخدمين المرتقبين لهذه السلعة وذلك عن طريق تمثيل الزيادات المتتابعة في عدد مستخدميها كدالة رياضية في الزمن المنقضي منذ ظهور تلك السلعة في السوق لأول مرة.

وفي هذا الخصوص، مثل (ماهاجان، وشومان، ١٩٧٧) المعادلة التفاضلية الرياضية لانتشار المبتكرات وفقا لما يلي:

$$\frac{\text{ء ص (ز)}}{\text{ء ز}} = \text{حـ (ز)} . (\bar{\text{ص}} - \text{ص (ز)})، \qquad (١)$$

$$\text{ص (ز} = \text{ز}_{\text{صفر}}) = \text{ص}_{\text{صفر}}$$

حيث

ص (ز) يمثل العدد التراكمي Cumulative لمستخدمي السلعة حتى الزمن ز.

$\bar{\text{ص}}$ يمثل العدد الكلي لمستخدمي السلعة المرتقبين في السوق Market Potential.

حـ (ز) معامل الانتشار عند الزمن (ز) Diffusion Coefficient

$\frac{\text{ء ص (ز)}}{\text{ء ز}}$ معدل تغير العدد التراكمي لمستخدمي السلعة عند الزمن ز.

بالنسبة للمعادلة (١)، فإن ($\bar{\text{ص}}$ - ص (ز)) يمثل عدد مستخدمي السلعة المرتقبين الذين لم يستخدموا السلعة بحلول الزمن ز، وعليه فإنه بمعرفة الدالة حـ (ز) وعدد مستخدمي السلعة الفعليين $\text{ص}_{\text{صفر}}$، عند الزمن $\text{ز}_{\text{صفر}}$، فإنه يمكن حل المعادلة التفاضلية (١) لايجاد العدد التراكمي لمستخدمي السلعة ص ز كدالة في الزمن ز.

هذا ولقد دأب العديد من الباحثين مثل (باس، ١٩٦٩)، (دودس، ١٩٧٣)، (دودسون ومولر، ١٩٧٦)، (فورت ووودلك، ١٩٦٠)، (ما هاجان وهينز ١٩٧٧)، (نيفرز، ١٩٧٢)، (بيلو، ١٩٦٩) على تمثيل حـ (ز) كدالة خطية في العدد التراكمي لمستخدمي السلعة ص (ز) أي حـ (ز) = أ + ب ص (ز)، أ، ب ثوابت حيث:

أ ـ سمي بمعامل التأثير الخارجي Coefficient of External Influence وأحيانا عرف بمعامل الابتكار Coefficient of Innovation

ب ـ سمي بمعامل التأثير الداخلي Coefficient of Internal Influence وأحيانا عرف بمعامل التقليد Coefficient of Imitation.

وعليه، فتأخذ المعادلة (١) الصورة التالية:

$$\frac{ء \text{ ص (ز)}}{ء \text{ ز}} = (\text{أ} + \text{ب ص (ز)}) (\overline{\text{ص}} - \text{ص (ز)}) \quad (٢)$$

جدول (١)
أهم نماذج انتشار المبتكرات

الباحثون	معامل التأثير الخارجي أ	معامل التأثير الداخلي ب	المستخدمين المرتقبين ص¯
(باس، ١٩٦٩)	ثابت	ثابت	ثابت
(فورت، ووودلك، ١٩٦٠)	ثابت	صفر	ثابت
(مانسفيلد، ١٩٦١)	صفر	ثابت	ثابت
(هندري، ١٩٧٢)	صفر	ثابت	ثابت
(ليكفال، وواهلين، ١٩٧٣)	ثابت	ثابت	ثابت
(روبنسون، ولاكهاني، ١٩٧٥)	ثابت	دالة في السعر	ثابت
(هورسكي، وسيمون، ١٩٧٨)	دالة في الاعلان	ثابت	ثابت
(ليلين، وراو، ١٩٧٨)	دالة في البيع الشخصي	ثابت	ثابت
(باس، ١٩٧٨)	دالة في مرونة الطلب	دالة في مرونة الطلب	ثابت
(بيترسون، وماهاجان، ١٩٧٨)	ثابت	دالة في العلاقة بين السلع	ثابت
(ماهاجان، وبترسون، ١٩٧٨)	ثابت	ثابت	دالة في المتغيرات ذات العلاقة
(ماهاجان، وآخرون، تحت الطبع)	صفر	ثابت	دالة في البنايات الجديدة
(دودسون، ومولر، ١٩٧٦)	ثابت	صفر	دالة في الاعلان
(تشو، ١٩٦٧)	صفر	ثابت	دالة في السعر
(لاكهاني، ١٩٧٨)	صفر	ثابت	دالة في نسبة الربح إلى المبيعات

عرضنا في الجدول السابق أهم الدراسات التي أجريت في مجال النماذج الكمية لانتشار المبتكرات مع ذكر افتراضات الباحثين فيما يتعلق بالثوابت أ، ب، صَ.

هذا وتجدر الاشارة هنا الى أن معظم الدراسات المنوه عنها أعلاه تهتم ببناء نماذج رياضية لانتشار المبتكرات بافتراض أن المستخدم سوف يشتري وحدة واحدة من السلعة المبتكرة ولن يقوم باستبدالها في المستقبل. أن هذا الفرض يمكن قبوله للسلع المعمرة وخلال السنوات الأولى التي تلي طرح السلعة في السوق. اما الدراسات التي تأخذ في عين الاعتبار عملية الشراء المتكررة repeat purchases للعملاء والموضحة بجدول (١) فهي دراسات (ليلين، وراو، ١٩٧٨)، (دودسون، ومولر، ١٩٧٦) فقط وهذا يمثل في حد ذاته قصورا في هذا المضمار.

يلاحظ أيضا من جدول (١) أن الثوابت أ، ب، صَ في بعض الدراسات تم تمثيلها كدالة في بعض المتغيرات التي تقع تحت سيطرة الشركة المنتجة مثل السعر والانفاق الاعلاني. ومن ثم، فإن النماذج الكمية لانتشار المبتكرات تصلح ليس للتنبؤ بالمبيعات المستقبلية فحسب، بل للتخطيط لتلك المبيعات أيضا بما يحقق الأهداف الموضوعة سلفا.

حالة تطبيقية بالكويت

استرعى انتباه احدى الجهات الاستشارية بالكويت أن أحدى السلع الحديثة المبتكرة في مجال الاستخدام المكتبي والتي طرحت في أسواق الكويت لأول مرة عام ١٩٧٧ بلغ متوسط نسبة الزيادة السنوية في مبيعاتها خلال السنوات من ١٩٧٩ إلى ١٩٨١ رقما ملفتا للنظر وهو ٦٠, ٢٧٠٪ سنويا. فلقد بلغت المبيعات خلال تلك السنوات الثلاث ١٢، ٢٤، ٨٢ وحدة سنويا على الترتيب.

بناء على ذلك، تم القيام بدراسة تسويقية على مستوى بلدان العالم العربي تهدف إلى تقدير المبيعات المستقبلية في تلك البلدان للسلعة وذلك كخطوة أولى نحو تأسيس مشروع مشترك بالكويت مع احدى الشركات العالمية الموردة لهذه السلعة لانتاجها وتوزيعها على مستوى العالم العربي. ومن ثم كانت هذه الدراسة التي يغلب عليها الطابع الكمي في البحث والتي اختصت بتقدير المبيعات المستقبلية للسلعة في سوق الكويت فقط والتي نقوم بتلخيصها فيما يلي دون كشف النقاب عن تلك السلعة توخيا لمقتضيات السرية.

نورد هنا بايجاز الخطوات الي اتبعت للقيام بهذه المهمة ثم نقوم بعد ذلك بالقاء الضوء تباعا على كل خطوة من تلك الخطوات مختتمين الدراسة بالتعليق على النتائج المتحصل عليها:

أ ـ تمثيل انتشار الوحدات التي تشترى لأول مرة من قبل مستخدمي السلعة المرتقبين بواسطة نموذج رياضي مناسب First Purchase Model.

ب ـ تمثيل المبيعات الناتجة من الشراء المتكرر للعملاء من السلعة بواسطة نموذج رياضي مناسب Repeat Purchase Model.

جـ ـ تقدير المبيعات الكلية من وحدات السلعة في السوق بجمع تقديرات النموذجين المتحصل عليهما وفقا للخطوتين (أ)، (ب) وذلك لكل سنة من السنوات المستقبلية.

د ـ تقدير حصة الماركة الجديدة من السلعة في السوق Market Share

هـ ـ تقدير مبيعات الماركة الجديدة من السلعة في السوق وذلك بضرب حصة الماركة الجديدة في السوق المتحصل عليه بخطوة (د) × تقديرات المبيعات الكلية المتحصل عليها بالخطوة (جـ).

١ـ النموذج الرياضي لمبيعات السلعة التي تشترى لأول مرة: نظرا لعدم توفر بيانات لعدد كاف من السنوات عن انتشار السلعة في سوق الكويت حيث أن السلعة قد طرحت لأول مرة سنة ١٩٧٧، فلقد استقر الرأي على ما يلي:

أ ـ تقدير عدد المستخدمين المرتقبين للسلعة ص‾ في سوق الكويت Market Potential عن طريق دراسة ميدانية.

ب ـ طرح بدائل مختلفة لنماذج رياضية مناسبة لانتشار السلعة تحتوي على ثابتين على الأكثر يستلزم الأمر تقديرهما على ضوء البيانات المتاحة.

جـ ـ المفاضلة بين البدائل المطروحة وذلك باختيار النموذج الرياضي الذي يؤدي إلى الحصول على أصغر مجموع لمربعات الانحرافات مابين المبيعات التراكمية الفعلية والمبيعات التراكمية المقدرة من النموذج خلال السنوات من ١٩٧٧ إلى سنة ١٩٨١ على ضوء تقدير ص‾ المتحصل عليه بالدراسة الميدانية.

وعليه، فلقد تم القيام بدراسة ميدانية عام ١٩٨٢ خلال شهر فبراير مستخدمة صحيفة استقصاء تم توزيعها على ٦٤ شركة خاصة، ٣٧ هيئة حكومية بهدف التعرف على

خصائص الشركات والهيئات المستخدمة لوحدات السلعة اضافة إلى وحدات السلعة المشتراه والمتوقع شراؤها خلال سنتين لاحقتين. من البيانات المنشورة عن خصائص كافة الشركات والهيئات بالكويت، أمكن معرفة المنظمات التي تتسم بخصائص مشابهة لتلك التي تقتني بالفعل وحدات لتلك السلعة. ومن ثم فلقد أمكن تقدير اجمالي عدد وحدات السلعة المرتقب بيعها بسوق الكويت $\bar{\text{ص}}$ فكان ٦٥٠ وحدة.

وعلى ضوء دراسات عن انتشار سلع شبيهة، تم طرح ثلاثة نماذج رياضية بديلة للمبيعات التراكمية لوحدات السلعة هي النموذج المعتدل Normal والنموذج اللوغارتمي Log-Normal والنموذج اللوجستيكي Logestic فالبنسبة للنموذج المعتدل، فيأخذ الصورة الرياضية التالية:

$$\text{ص}(\text{ز}) = \int_{\text{صفر}}^{\text{ز}} \frac{\bar{\text{ص}}}{\sqrt{٢\,\text{ط}}\;\text{ى}} \; e^{-\frac{(\text{ز} - \mu)^{٢}}{٢\,\delta^{٢}}} \; \text{د ز} \qquad (٣)$$

بوضع $Z(\text{ز}) = \frac{\text{ز}}{\delta} - \frac{\mu}{\delta}$

فلقد أمكن تقدير الثوابت μ ، δ فكانت μ = ٧,٨٤، δ = ٢,٧٣ وذلك عن طريق تحليل الانحدار الخاص بالعلاقة التالية المستمدة من تعريف المتغير (ز).

$$Z(\text{ز}) = \frac{\text{ز}}{\delta} - \frac{\mu}{\delta} \qquad (٤)$$

ز يعبر عن رمز السنة، حيث ز = ١ لعام ١٩٧٧، ز = ٢ لعام ١٩٧٨ . . وهكذا. .

Z (ز) يعبر عن المتغير العشوائي القياسي للتوزيع المعتدل المرتبط بالمبيعات التراكمية ص (ز) المناظرة للزمن ز.

هذا ولقد كان مجموع مربعات انحرافات تقديرات النموذج عن المبيعات الفعلية التراكمية خلال الفترة من ١٩٧٧ إلى ١٩٨١ = ٩٢٣,٧١. يمكن الحصول على مزيد من التفصيل بخصوص تقدير الثوابت والأمور المتعلقة الأخرى بالرجوع إلى ملحق (١).

أما بالنسبة للنموذج اللوغاريتمي المعتدل، فيأخذ الصورة الرياضية التالية:

$$ص(ز) = \int_{صفر}^{ز} \frac{\bar{ص}}{ز \sqrt{٢ط} \delta} e^{- \frac{(لوز - \mu)}{٢ \delta^{٢}}} ء ز \quad (٥)$$

ولقد تم تقدير الثوابت μ ، δ فكانت μ = ٣,١٠ ، δ = ١,٢١ وذلك عن طريق تحليل الانحدار الخاص بالعلاقة.

$$Z(ز) = \frac{لوز}{\delta} - \frac{\mu}{\delta} \quad (٦)$$

حيث ز ، Z (ز) كما سبقت الاشارة إليهما في حالة التوزيع المعتدل، ولقد كان مجموع مربعات انحرافات تقديرات النموذج عن المبيعات الفعلية التراكمية خلال الفترة من ١٩٧٧ إلى ١٩٨١ يساوي ٣٢٣٦,٦٧. يمكن الحصول على مزيد من التفصيلات بخصوص تقدير الثوابت والأمور المتعلقة الأخرى بالرجوع إلى الملحق (٢).

وأخيرا بالنسبة للنموذج اللوجستيكي، فيأخذ الصورة الرياضية التالية:

$$ص (ز) = \bar{ص} (١ + e^{-(د + هـ ز)})^{-١} \quad (٧)$$

كما تم تقدير الثوابت د، هـ فكانت د = − ٥,٧٣٨ ، هـ = ٠,٨٠٤ وذلك وفقا لتحليل الانحدار الخاص بالعلاقة التالية المستنتجة من النموذج (٧):

$$لو \left(\frac{(ص (ز))}{\bar{ص} - ص (ز)} \right) = د + هـ ز \quad (٨)$$

ولقد كان مجموع مربعات انحرافات تقديرات النموذج عن المبيعات الفعلية التراكمية خلال الفترة من ١٩٧٧ إلى ١٩٨١ = ٧٣٩,٤٩. يمكن الحصول على مزيد من التفصيلات بخصوص تقدير الثوابت والأمور المتعلقة الأخرى بالرجوع إلى ملحق (٣).

ولاختيار نموذج من النماذج الثلاثة البديلة التي تمثل المبيعات من وحدات السلعة التي تشترى أول مرة، تم التعرف على تأثير التغير في اجمالي عدد وحدات السلعة المرتقب بيعها بسوق الكويت $\bar{ص}$ على مجموع مربعات الانحرافات الخاصة بكل نموذج باتباع نفس الخطوات الواردة في الملاحق (١)، (٢)، (٣).

جدول (٢) يلخص النتائج المتحصل عليها لقيم مختلفة للمقدار ص⁻ تتراوح مابين ٤٠٠ وحدة، ٩٠٠ وحدة.

جـــدول (٢)

مجـموع مربعات الانحرافات الخاصة بالنماذج البديلة

النموذج	اجمالي عدد الوحـدات المرتقب بيعها ص⁻						
	٤٠٠	٥٠٠	٦٠٠	٦٥٠	٧٠٠	٨٠٠	٩٠٠
المعتدل	٥١٩١	٥٠٨٢	٤٦٢٣	٩٢٤	٤٩٢٣	٢٩٣١١١	٢٨٩٣٠٩
اللوغارتمي المعتدل	٤٤٩١	٤٥٣٥	٣٦٦٥	٣٢٣٧	٣٥٧٣	١٤٧٨٤٠	١٨٨٢٥٢
اللوجستيكي	٧٦٣	٧٥١	٧٣٥	٧٣٩	٧٢٧	٧٢٣	٧٣١

بالنـظر إلى جدول (٢) يتضـح أن مجموع مربعات الانحرافات الخاص بالنموذج اللوجستيكي هو الأقل كما أن التغيرات في هذا المقدار نتيجة للتغيرات في المقدار ص⁻ هي الأقـل أيضـا لهذا النمـوذج. وعليه فلقـد تم اختيار النموذج اللوجستيكي ليمثل انتشار الـوحدات التي تشترى لأول مرة والمرادف لقيمة المقدار ص⁻ تساوي ٦٥٠ وحدة لثلاثة أسباب: أولها أن نتائج تحليل بيانات الدراسة الميدانية قد أشارت أن ص⁻ المقدرة تساوي ٦٥٠ وحـدة، وثانيها أن القيمة الصغرى لمجموع مربعات الانحرافات الخاصة بالنماذج البديلة تقع عند ص⁻ يساوي ٦٥٠ وحدة لاثنين من تلك النماذج، وثالثها هو أنه إذا ما كانت التوصيات المستمدة من الدراسة ايجابية للقيمة ص⁻ = ٦٥٠ وحدة فهي لابد وأن تكون كذلك لقيم أكبر لذلك المقدار.

٢ـ النموذج الرياضي لمبيعات السلعة من الشراء المتكرر للعملاء: لتقدير المبيعات المتعلقة بالشراء المتكـرر للعمـلاء الـذين سبق أن استخدموا السلعة لأول مرة، تم سؤال وكلاء ماركات السلعة المتداولة بالكويت عن متوسط الزمن المستغرق بين شراءين متعاقبين للعميل الـواحـد من وحـدات السلعة نتيجة للتلف على ضوء الخبرة في البلدان الأخرى. كانت الاجـابـات تتراوح مابـين أربع وسبع سنوات، وكانت الاجابة «خمس سنوات» أكثر هذه الاجابات تكرارا.

وعلى ضوء الخبرة العملية بمنتجات شبيهة كما هو موضح بالدراسة التي قام بها برجر (٢٢)، فلقد استقر الرأي على تمثيل عدد الطلبات المتكررة لشراء السلعة الخاصة بالعميل الواحد الذي قام باستخدامها بالفعل لأول مرة، بتوزيع بواسون التالي:

$$ح_{ن}(\text{س}) = \frac{e^{-\lambda \text{س}} \cdot (\lambda\ \text{س})^{ن}}{ن!} \quad ، \quad ن = \text{صفر، ١، ٢، ...} \qquad (٩)$$

حيث

ح ن (س) يعبر عن احتمال شراء ن من وحدات السلعة خلال الفترة الزمنية س بعد شراء السلعة للمرة الأولى.

λ متوسط عدد الوحدات المتكررة المشتراة من السلعة خلال الوحدة الزمنية الواحدة وهو في حالتنا يساوي ٢ , ٠ (مقلوب متوسط الفترة الزمنية بين شراءين متعاقبين).

ويمكن اثبات أنه بالنسبة لتوزيع بواسون (٩)، يكون المتوسط لعدد الوحدات المباعة للعميل الواحد نتيجة للشراء المتكرر = λ س.

وعليه، فإن العدد التراكمي للوحدات المباعة نتيجة للشراء المتكرر لكافة العملاء الذين قاموا باستخدام السلعة لأول مرة بنهاية الزمن م، ت (م) يقدر وفقا لذلك بموجب المعادلة التالية:

$$ت(م) = \sum_{ز=١}^{م} \bar{ص}(ز) \cdot \lambda\ (م - ز) \qquad (١٠)$$

حيث

ص (ز) تمثل عدد العملاء الذين استخدموا السلعة لأول مرة خلال السنة ز، أي

$$\bar{ص}(ز) = [ص(ز) - ص(ز - ١)] \qquad (١١)$$

٣- تقدير المبيعات الكلية من وحدات السلعة: لتقدير المبيعات السنوية خلال السنة ز للعملاء الذين اشتروا السلعة لأول مرة خلال هذه السنة، ص̄ (ز)، نطبق العلاقة (٣) آخذين في الاعتبار أن:

ص— (ز) = ص (ز) − ص (ز − ١).

وتكون المبيعات التقديرية وفقا لذلك خلال السنوات من ١٩٨٣ إلى نهاية عام ١٩٩٠ كما هو موضح بجدول (٣).

جــدول (٣)

تقدير المبيعات السنوية لمستخدمي السلعة لأول مرة

السنة	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
رمز السنة (ز)	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤
ص— (ز)	١٢٠,٨٨	١٢٦,٢٤	٩٧,٩٢	٥٩,٨٥	٣١,٤٣	١٥,١٩	٧,٠٥	٤,٠٥

من جدول (٣)، يتضح أن ص— (ز) تبلغ الذروة سنة ١٩٨٤ ثم تأخذ في التناقص التدريجي بعد ذلك.

والآن لتقدير المبيعات السنوية خلال السنة ز المتحصل عليها نتيجة للشراء المتكرر لكافة العملاء الذين قاموا باستخدام السلعة قبل ذلك لأول مرة، ت— (ز) نطبق العلاقة (١٠) آخذين في الاعتبار أن:

ت— (ز) = [ت (ز) − ت (ز − ١)] (١٢)

وتكون المبيعات التقديرية وفقا لذلك خلال السنوات من ١٩٨٣ إلى نهاية عام ١٩٩٠ كما هو موضح بجدول (٤).

من جدول (٤)، يتضح كما هو متوقع، أن النصيب الأكبر من مبيعات السنوات الأخيرة تكون نتيجة للشراء المتكرر للسلعة للذين استخدموها لأول مرة. فبينما نجد أنه خلال سنة ١٩٨٣ من جدولي: (٣)، (٤)، أن ص— (٧)، ت— (٧) يساويان تقريبا ١٢١، ٦١ على الترتيب نجد أنه سنة ١٩٩٠، ص— (١٤)، ت— (١٤) يساويان تقريبا ٤ ، ١٣٠ على الترتيب.

جـــدول (٤)

تقدير المبيعات السنوية للشراء المتكرر لمستخدمي السلعة لأول مرة

السنة	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
رمز السنة (ز)	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤
ت ـ (ز)	٦١,٣٠	٨٦,٥٥	١٠٦,١٣	١١٨,١٠	١٢٤,٣٩	١٢٧,٤٢	١٢٨,٨٣	١٢٩,٦٤

وأخيرا لتقـدير المبيعـات السنـوية الكلية لوحـدات السلعـة ل ـ (ز) نقوم بجمع التقـديرات المتنـاظـرة بجدولي (٣)، (٤) لنحصل على التقدير المطلوب. تكون النتائج المتحصل عليها كما هو موضح بجدول (٥).

جـــدول (٥)

تقديـــر اجمـالي المبيعـات السـنوية

السنة	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
رمز السنة (ز)	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤
ل ـ (ز)	١٨٢,١٨	٢١٢,٧٩	٢٠٤,٦٥	١٧٧,٩٥	١٥٥,٨٢	١٤٢,٦١	١٣٥,٨٨	١٣٣,٦٩

من جدول (٥)، يتضـح أن اجمـالي المبيعات يبلغ ذروته، ٢١٣ وحدة بنهاية عام ١٩٨٤، ثم يأخذ في التناقص التدريجي بعد ذلك ليبلغ ١٣٤ وحدة بنهاية عام ١٩٩٠.

تقـدير حصة الماركة الجديدة في السلعة في السوق: يجدر بنا الاشارة هنا إلى أن السلعة الجديدة موضوع الدراسة أدخلت لأول مرة بالكويت عن طريق احدى الشركات ولنرمز لها بالرمز جـ وذلك خلال عام ١٩٧٧. وخلال عام ١٩٧٩ أصبح عدد المتنافسين ٢ ثم ٣ خلال عام ١٩٨٠ ثم أصبحوا ٥ خلال عام ١٩٨١ والذين سنرمز لهم بالشركات المتنافسة أ، ب، جـ، د، هـ ـ توخيا للسرية المطلوبة.

جدول (٦) يوضح التطور الذي حدث في حصص الشركات من السوق وكذا حصة كل منها من السوق عند دخولها اياه لأول مرة[1].

جـــدول (٦)
حصـــة الشـــركة عند دخولها السوق لأول مرة

الشركة المتنافسة	١٩٧٧ المبيعات	١٩٧٧ حصة الشركة	١٩٧٩ المبيعات	١٩٧٩ حصة الشركة	١٩٨٠ المبيعات	١٩٨٠ حصة الشركة	١٩٨١ المبيعات	١٩٨١ حصة الشركة
أ	—	—	—	—	—	—	١١*	٪١٣,٤١
ب	—	—	—	—	٥*	٪٢٠,٨٣	١٥	٪١٨,٤٩
جـ	٧*	٪١٠٠	٦	٪٥٠	٦	٪٢٠,٠٠	١٢	٪١٤,٦٣
د	—	—	٦*	٪٥٠	١٣	٪٥٤,١٧	٢٤	٪٢٩,٢٨
هـ	—	—	—	—	—	—	٢٠*	٪٢٤,٣٩
المبيعات الكلية السـنوية	٧		١٢		٢٤		٨٢	
الحصة الابتدائية في السوق	٪١٠٠		٪٥٠		٪٢٠,٨٣		٪١٣,٤١ ٪٢٤,٣٩	
عدد المتنافسين في السوق	١		٢		٣		٥	

* دخول السوق لأول مرة

من جدول (٦)، يتضح أن الحصة الابتدائية من السوق عند دخوله لأول مرة من قبل الشركات المختلفة آخذ في التناقص بزيادة عدد المتنافسين.

تلك العلاقة يمكن تمثيلها رياضيا كالآتي:

$$ح_{د} = و \,.\, ط^{د} \quad (١٣)$$

حيث:

$ح_{د}$ تمثل الحصة الابتدائية للشركة عند دخولها السوق لأول مرة من حيث عدد المتنافسين فيه يساوي د.

د عدد المتنافسين في السـوق.

و، ط ثوابت.

وبتحليل خط انحـدار لوح^{د} على د، آخذين في الاعتبار بيانات جدول (٥)، تم الحصول على التقديرات التالية للثوابت: و = ١١١,٠٥٢، ط = ٠,٦٦١ ومن ثم تأخذ العلاقة (١٣) الصورة التالية:

ح د = ١١١,٠٥٢ (٠,٦٦١)^د (١٤)

وعليه فانه بتطبيق العلاقة (١٤) تكون حصة الماركة الجديدة من السوق ٩,٢٦٪، ٦,٣٢٪، ٤,٠٥٪، ٢,٦٨٪ إذا ما كانت الشركة الجديدة تمثل المتنافس السادس، السابع، الثامن، التاسع على الترتيب عند دخول السوق لأول مرة بماركة جديدة للسلعة.

٥ ـ تقدير مبيعات الماركة الجديدة من السلعة في السوق: من اجمالي المبيعات الكلية من وحدات السلعة المرتقبة بسوق الكويت خلال الفترة من سنة ١٩٨٣ إلى سنة ١٩٩٠ والمدرجة بجدول (٥)، وبافتراض أن الشركة الجديدة ستكون المتنافس السادس في سوق الكويت أي بحصة من السوق تبلغ ٩,٥٠٪ وفقا للعلاقة (١٤)، فإن المبيعات التقديرية للماركة الجديدة من وحدات السلعة، لَ (ز)، ستكون كما هو موضح بجدول (٧).

جـــدول (٧)

المبيعات التقديرية للشركة الجديدة

السنة	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
رمز السنة (ز)	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤
لَ (ز)	١٦,٨٧	١٩,٧٠	١٨,٩٠	١٦,٤٨	١٤,٤٣	١٣,٢١	١٢,٥٨	١٢,٣٨

للحصول على بيانات جدول (٧)، تم ضرب البيانات المناظرة بجدول (٤) × ٠,٠٩٢٦ وعليه يتضح أن مبيعات الشركة الجديدة التقديرية خلال الفترة من ١٩٨٣ إلى ١٩٩٠ سوف تتراوح مابين ١٢، ١٧ وحدة سنويا إذا ما دخلت الشركة السوق لأول مرة ببداية عام ١٩٨٣ على أساس أنها تمثل المتنافس السادس في السوق. وبالطبع يمكن تكوين جدول مشابه لجدول (٧) يمثل حالات أخرى متاخمة لدخول المنافس الجديد السوق باتباع نفس الأسلوب الذي استخدم في التقدير.

٦ـ التعليق على نتائج الحالة التطبيقية: أ ـ في بناء النماذج الرياضية الثلاثة البديلة، المعتدل، المعتدل اللوغارتمي، اللوجستيكي، تم افتراض أن حجم السوق المرتقب من وحدات

السلعة Market Potential سيكون ثابتا بمرور الزمن عند القيمة المقدرة له وهو ٦٥٠ وحدة سلعة من عام ١٩٨٢ . ان مثل هذا الافتراض ربما قد لايمثل الواقع وذلك لأنه نتيجة للتغيرات المستمرة الحادثة في الهيكلية الاقتصادية للكويت، فانه من المتوقع ظهور شركات وهيئات جديدة في المستقبل تتماثل خصائصها مع خصائص الشركات والهيئات الحالية التي تقوم باستخدام وحدات السلعة موضوع الدراسة بما يؤدي إلى زيادة حجم السوق المرتقب مع الزمن وذلك بالنظر إلى الأوضاع الاقتصادية بتفاؤل.

ان افتراض استاتيكية حجم السوق المرتقب، بالرغم من أنه قد لايمثل الواقع، هو اتجاه محافظ وليس من شأنه الاضرار بفاعلية التوصيات المستمدة من دراسات الجدوى الخاصة بالمشروع. فبالرغم من هذا الاتجاه المحافظ، تم التوصية بجدوى إقامة المشروع ومن ثم يتوقع للمشروع عند إقامته تحقيق مستوى أداء أفضل مما توقعت له الدراسات، وهذا يمثل في حد ذاته تعضيدا للتوصيات التي اتخذت سلفا. ب ـ عند الاستقرار على النماذج الرياضية البديلة لتمثيل مبيعات وحدات السلعة المتحصل عليها من مشتريات العملاء للسلعة لأول مرة، والتي سيتم المفاضلة فيما بينها، تم الاختيار المبدئي لبعض النماذج الأخرى المنشورة اضافة للنماذج الثلاثة المذكورة في هذا البحث. هذا ولقد تم استبعاد تلك النماذج من التحليل وذلك لعدم مناسبتها لمقتضيات التطبيق المتعلق بالحالة موضوع الدراسة. مثلا نموذج (باس، ١٩٦٩) الشهير تم استبعاده وذلك لأن معامل الابتكار الخاص به كان تقديره من البيانات المتاحة سالبا وهذا يتعارض مع الافتراضات الأساسية لهذا المعامل في كونه موجبا.

إن النماذج الرياضية الثلاثة البديلة التي تناولها البحث بالتحليل قد تم استخدامها من قبل في دراسات (جريلتش، ١٩٦٧)، (بين، ١٩٦٤)، (كوتلر، ١٩٧١) ولما كانت الدراسة الموثقة في هذا البحث قد أجريت في بيئة مختلفة تماما وذات ظروف خاصة، فإن هذا البحث يلقي الضوء على مدى عمومية نجاح أو فشل مثل هذه النماذج في البيئات المختلفة.

جـ ـ يوجد حاليا بالكويت خمس شركات وكيلة لخمس ماركات عالمية تطرح وحدات لا تختلف عن بعضها البعض كثيرا من حيث مستوى الأداء وبأسعار متقاربة. وعلى ذلك فلقد دأبت تلك الشركات في سبيل تقوية مركزها التنافسي في السوق على اتباع أساليب للترويج ليس لها علاقة بالسعر، مثل القيام ببرامج تدريبية لموظفي العملاء بالمجان، منح تسهيلات

في الدفع، تزويد العملاء المرتقبين بوحدات السلعة لفترة معينة على سبيل التجربة بالمجان، الخ. . وعليه فإن المنافسة حاليا بين تلك الشركات الخمس حادة وأدت إلى عدم تواجد أي شركة منها بالذات تتسم بالسيطرة النسبية على السوق.

ووفقا لما تقدم، فإنه عندما تم بناء النموذج الرياضي الذي يمثل العلاقة بين حصة السوق المتوقعة لشركة منافسة تدخل السوق لأول مرة وبين عدد المتنافسين، فقد تم افتراض أن ظروف المنافسة في المستقبل ستكون كما هي عليه حاليا. ومن ثم، فإن تقديرات النموذج لابد وأن تكون موضع تساؤل إذا ما تغيرت ظروف المنافسة في المستقبل، كأن يدخل أحد المنافسين ماركة جديدة متميزة عن ماركات المنافسين من حيث مستوى مستوى الأداء، أو أن يبدأ أحد المنافسين في خفض الأسعار بنسبة كبيرة للغاية، أو لجوء أحد المنافسين إلى القيام بحملة إعلانية باهظة التكاليف، . . . الخ. د ـ ان معظم ـ إن لم تكن كافة ـ البحوث المنشورة عن النماذج الكمية لانتشار المبتكرات، قد تم بناؤها بعد تقدير ثوابتها ثم اختبار قدرتها على تمثيل المبيعات الفعلية Goodness of Fit وذلك بتحليل بيانات نمو مبيعاتها في الأسواق خلال فترة طويلة من الزمن. ومن ثم فإن مثل هذه النماذج تصبح قليلة النفع عند التطبيق العملي في حالة منتج مبتكر جديد تم طرحه في السوق لأول مرة منذ بضع سنوات قليلة والمراد التنبؤ بمبيعاته المستقبلية. في الحالات التي يكون المنتج الجديد مشابها فقط لمنتج آخر تم طرحه في السوق في الماضي، فإنه يمكن الاستفادة من ثوابت نموذج المنتج القديم في تخمين ثوابت نموذج المنتج الجديد.

وعليه، فإن الأسلوب الذي اتبع في هذه الدراسة والذي بمقتضاه تم تقدير اجمالي حجم المبيعات المرتقبة في السوق Market Potential تم اختيار النموذج الرياضي الأفضل بالاعتماد على القدرة على تقدير المبيعات الفعلية خلال السنوات القليلة الأولى من دخول المنتج للسوق، يعتبر في حد ذاته إضافة علمية جديدة لمنهجية البحث في هذا المجال.

خاتمـــة وتعليــق

بعد مراجعتنا لأهم الدراسات التي نوهنا عنها والتي تختص بالنماذج الكمية لانتشار المبتكـرات وبعد سردنا لحالة تطبيقية استخدمت مثل هذه النماذج في الكويت فيما يختص بالتنبؤ بالمبيعـات المستقبلية لمنتـج جديد، نختتم هذا البحث معلقين على بعض القضايا

الخاصة بهذه النماذج فيما يتعلق الخلفية النظرية، البناء الرياضي، الاختبار العملي وتقييم هذه النماذج.

ففيما يتعلق بالخلفية النظرية لهذه النماذج، نجد أن العديد منها لايحتوي على أكثر من متغير واحد وثيق الصلة بالموضوع relevant variable وحتى بالنسبة لهذا المتغير الوحيد فلقد تم سرد أسباب مختلفة لطريقة أخذه بعين الاعتبار في البناء الرياضي للنموذج. فعلى سبيل المثال، بينما (هورسكي، وسايمون، ١٩٧٨) يجعلان من معامل التأثير الخارجي دالة في الاعلان، نجد أن (دودسون، ومولر، ١٩٧٦) اعتبرا أن حجم السوق المرتقب Market Potential هو الـذي يجب اعتباره دالة في الاعلان. أما في حالة السعر، فبينما (روبنسون، ولاكهاني، ١٩٧٥) قد اعتبراه يؤثر على معامل التأثير الداخلي، فإن (ماهاجان، وبترسون، ١٩٧٨)، (تشـو، ١٩٦٧) اعتبروه يؤثر على حجم السوق المرتقب. وعليه يبدو أن الأمر يتطلب وضع هيكل نظري يعتني بكيفية ادخال المتغيرات التسويقية والعوامل الخارجية المؤثرة Exogenous Factors في البناء الرياضي لنماذج الانتشار الكمية.

أما فيما يتعلق بالبناء الرياضي لتلك النماذج، فمعظمها يفترض أن المشترى سوف يقوم في المرة الواحدة بشراء وحدة واحدة من السلعة اضافة إلى أن غالبيتها يعتني بتمثيل نمو المبيعات المتحصل عليها من المشترين الذين يستخدمون السلعة للمرة الأولى فقط في حين أن النـماذج التي تعتني بتمثـل المشتريات المتكررة لا تتعدى كما ذكرنا النموذجين بدراستي (دودسون، ومولر، ١٩٧٦)، وليلين، ورراو، ١٩٧٨). أيضا نجد أن غالبية هذه النماذج من النـوع المحـدد Deterministic وعليه فإن الأمر يتطلب دفع عجلة البحث في ميداني المشـتريات المتكررة والتمثيل الزمني الاحتمالي لنمو المنتجات الجديدة Stochastic والذي بمقتضاه يتم تقدير المبيعات احتماليا.

وأخيرا فيما يختص بالاختبار العملي وتقييم تلك النماذج، فإنه توجد حاجة ملحة لمعرفة متى يكون استخدام تلك النماذج مناسبا ومتى لايكون. أيضا هناك حاجة لمقارنة مقدرة تلك النماذج على التنبؤ بالمقارنة مع نماذج التنبؤ الدارجة الأخرى وفقا لما ذكره (شانبرز، وآخرون، ١٩٧١)، (لارنشي، ومـونتجمـري، ١٩٧٧)، (ماكاريداكس، وهويلرايت، ١٩٧٧)، (ونيد، ١٩٧٤) وذلك فيما يتعلق بما يلي (أ) دقة التنبؤ في الأمدين القصير والبعيد (ب) القدرة

على تشخيص نقاط الانعطاف Turning Points (جـ) الاحتيـاج من الوقت والتكاليف عند بناء وتطبيق النماذج.

ملحـق (١)

طريقة تقدير μ ، δ ، مجموع مربعات الانحرافات لنموذج التوزيع المعتدل المناظر لقيمةلر لنيمة ص̄ = ٦٥٠ وحدة

١ ـ كـون جدولا لمبيعـات المنتج الجديد كالآتي:

السنة	الرمز (ز)	المبيعات السنوية ص– (ز)	المبيعات التراكمية ص (ز)
١٩٧٧	١	٧	٧
١٩٧٨	٢	صفر	٧
١٩٧٩	٣	١٢	١٩
١٩٨٠	٤	٢٤	٤٣
١٩٨١	٥	٨٢	١٢٥

٢ـ حدد Z (ز) المتغير العشوائي القياسي للتوزيع المعتدل المرتبط بنسبة المبيعات التراكمية الفعلية (ص (ز) ÷ ص–) المناظرة للزمن ز من الجداول الاحصائية المنشورة للتوزيع المعتدل القياسي وفقا لما يلي:

السنة	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
(ص (ز) ÷ ص̄)	٠,٠١٠٨	٠,٠٠٠٠	٠,٠١٨٥	٠,٠٣٦٩	٠,١٢٦٢
النسبة التراكمية الفعلية	٠,٠١٠٨	٠,٠١٠٨	٠,٠٢٩٣	٠,٠٦٦٠	٠,١٩٢٤
ز	١	٢	٣	٤	٥
Z(ز)	٢,٣٠-	٢,٣٠-	١,٨٩-	١,٥٠-	٠,٨٧-

٣ـ قدر م، ك عن طريق تحليل الانحدار الخاص بالعلاقة التالية : Z (ز) = م . ز + ك

حيث م = $\frac{ز}{\delta}$ ، ك = − $\frac{\mu}{\delta}$

تكون النتائج م = ٠,٣٦٦ ، ك = − ٢,٨٧٠ ومن ثم يكون δ = $\frac{١}{م}$ = ٢,٧٣ ،

μ = − $\frac{ك}{م}$ = ٧,٨٤

٤ـ اختبر قدرة النموذج على تمثيل البيانات الفعلية Goodness of Fit عن طريق تكوين الجدول التالي بطريقة عكس الطريقة التي كون بها الجدول الخاص بالخطوة الثانية =

حيث: δ = ٢,٧٣،

μ = ٧,٨٤، Z (ز) = $\frac{ز - \mu}{\delta}$

ز	١	٢	٣	٤	٥
Z (ز) = $\frac{ز - \mu}{\delta}$	٢,٥١-	٢,١٤-	١,٧٧-	١,٤١-	١,٠٤-
النسبة التراكمية المقدرة	٠,٠٠٦٠	٠,٠١٦٢	٠,٠٣٨٤	٠,٠٨٠٠	٠,١٤٩٢
ص (ز) المقدرة*	٣,٩٠	١٠,٥٣	٢٤,٩٦	٥٢,٠٠	٩٦,٩٨
٩٦,٩٨					
ص (ز) الفعلية	٧	٧	١٩	٤٣	١٢٥
الانحرافات	٣,١٠	٣,٥٣-	٥,٩٦-	٩,٠٠-	٢٨,٠٢
مربع الانحرافات	٩,٦١	١٢,٤٦	٣٥,٥٢	٨١,٠٠	٧٨٥,١٢

* تم تكوين الصف الثالث وذلك بضرب عناصر الصف الثاني × ٦٥٠

ويكون مجموع مربعات الانحرافات = ٩٢٣,٧١

ملحق (٢)

طريقة تقدير μ ، δ ، مجموع مربعات الانحرافات لنموذج التوزيع اللوغارتمي المعتدل المناظر لقيمة ص- = ٦٥٠ وحدة

١- اتبع نفس الخطوتين الأولى والثانية في ملحق (١).

٢- قدر μ،δ، عن طريق تحليل الانحدار الخاص بالعلاقة التالية

$$Z(ز) = \frac{لوز-}{\delta} \frac{\mu}{\delta}$$

تكون النتائج δ = ١,٢١ ، μ = ٣,١٠

٣- اختبر قدرة النموذج على تمثيل البيانات الفعلية Goodness of Fit عن طريق تكوين الجدول التالي بنفس الطريقة التي اتبعت في الخطوة الرابعة من ملحق (١) حيث:

δ = ١,٢١ ، μ = ٣,١٠

ز	١	٢	٣	٤	٥
$Z(ز) = \frac{لوز-\mu}{\delta}$	٢,٥٦-	١,٩٩-	١,٦٥-	١,٤١-	١,٢٣-
النسبة التراكمية المقدرة	٠,٠٠٥٢	٠,٠٢٣٣	٠,٠٤٩٥	٠,٠٧٩٣	٠,١٠٩٣
ص (ز) المقدرة*	٣,٣٨	١٥,١٥	٣٢,١٧	٥١,٥٥	٧١,٠٥
ص (ز) الفعلية	٧	٧	١٩	٤٣	١٢٥
الانحرافات	٣,٦٢	٨,١٥-	١٣,١٧-	٨,٥٥-	٥٣,٩٣-
مربع الانحرافات	١٣,١٠	٦٦,٤٢	١٧٣,٤٥	٧٣,١٠	٢٩١٠,٦٠

* تم تكوين الصف الثالث وذلك بضرب عناصر الصف الثاني × ٦٥٠

ويكون مجموع مربعات الانحرافات = ٣٢٣٦,٦٧

ملحـــق (٣)

طريقة تقدير د، هـ، مجموع مربعات الانحرافات للنموذج اللوجستيكي المناظر لقيمة ص- = ٦٥٠ وحدة

١- اتبع نفس الخطوة الأولى كما في ملحق (١).

٢- احسب لو $\left[\frac{ص(ز)}{ص^- - ص(ز)}\right]$ المناظرة للزمن ز وفقا لما يأتي:

السنة	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
ز	١	٢	٣	٤	٥
ص (ز)	٧	٧	١٩	٤٣	١٢٥
لو $\left[\frac{[ص(ز)]}{[ص^- - ص(ز)]}\right]$	-٤,٦١	-٤,٦١	-٣,٥١	-٢,٦٦	-١,٤٣

٣- قدر د، هـ وفقا لتحليل الانحدار التالي المرتبط بالعلاقة التالية:

$$لو \left[\frac{[ص(ز)]}{[ص^- - ص(ز)]}\right] = د + هـ ز$$

تكون النتائج د = - ٥,٧٣٨، هـ = ٠,٨٠٤

٤- اختبر قدرة النموذج على تمثيل البيانات الفعلية Goodness of Fit بتكوين الجدول التالي مع الأخذ بعين الاعتبار أن المبيعات التقديرية تعطى بالعلاقة:

$$ص(ز) = ٦٥٠ [١ + e^{-(٥,٧٣٨ + ٠,٨٠٤ ز)}]^{-١}$$

ز	١	٢	٣	٤	٥
ص (ز) المقدرة	٤,٦٥	١٠,٢٥	٢٢,٥٥	٤٨,٣٢	٩٨,٨٨
ص (ز) الفعلية	٧	٧	١٩	٤٣	١٢٥
الانحرافات	٢,٣٥	-٣,٢٩	-٣,٥٥	-٥,٣٢	٢٦,١٢
مربع الانحرافات	٥,٥٢	١٠,٨٢	١٢,٦٠	٢٨,٣٠	٦٨٢,٢٥

ويكون مجموع مربعات الانحرافات = ٧٣٩,٤٩.

الهـــوامـــــش

(١) لم يدرج بجدول (٦) بيانات عن عام ١٩٧٨، وذلك لعدم بيع أي وحدة من وحدات السلعة من قبل كافة الشركات المتنافسة بالكويت خلال ذلك العام.

المصـادر الأجنبيـــة

Bain, A.
1964 The Growth of Television Ownership in the United Kingdom. Cambridge: Cambridge University Press.

Bass, F.
1969 "A New Product Growth Model For Consumer Durables" Management Science 15 (January): 215-227.

Bass, F.
1978 "An Integration of the New Product Growth Model with the Experience Cost Function and Optimal Pricing". presented at the TIMS/ORSA National Meeting in New York City. (May).

Brown, L.
1979 "Innovation Diffusion: A New Perspective". Studies in Diffusion of Innovation, Discussion Paper No. 60, Department of Geography, Ohio State University.

Burger, P.
1968 "Developing Forecasting Models for New Product Introductions" in R. King (ed) Marketing and the New Science of Planning, Chicago: American Marketing Association.

Chambers, J. Mulick, S. and Smith, D.
1971 "How to Choose the Right Forecasting Technique". Harvard Business Review 49 (July-August): 45-74.

Chow, G.
1973 "An Application of the Bass Model in Long Term New Product Forecasting" Journal of Marketing Research 10 (August). 308-311.

Dodson, J. and Muller, E.
1976 "Models of New Product Diffusion Through Advertising and Word-of-Mouth". presented at the TIMS/ORSA Meeting, Philadelphia, PA.

Fourt, L. and Woodlock, J.
1960 "Early Prediction of Market Success for New Grocery Products" Journal of Marketing 25 (October): 31-38.

Grilliches, Z.
1967 "Hybrid Corn-An Exploration in the Economics of Technological Change" Econometrica (October): 15-27.

Hendry, I.
1972 "The Three Parameter Approach to Long Range Forecasting" Long Range Planning 5 (March): 40-45.

Horsky, D. and Simon, L.
1978 "Advertising in a Model of New Próduct Diffusion". presented at the TIMS/ORSA National Meeting, New York City, NY.

Hurter, A. and Rubenstein, A.
1978 "Market Penetration by New Innovation: The Technological Literature" Technological Forecasting and Social Change 11: 197-221.

Kotler, P.
1971 "Marketing Decision Making: A Model Building Apporoach". New York: Holt, Rinehart and Winston.

Lackman, C.
1978 "Gompertz Curve Forecasting: A New Product Application" Journal of the Market Research Society 20 (January): 45-47.

Larreche, J. and Montgomery, D.
1977 "A Framework for the Comparison of Marketing Models: A Delphi Method" Journal of Marketing Research 14 (November): 487-498.

Lekvall, P. and Wahlbin, C.
1973 "A Study of Some Assumptions Underlying Innovation Diffusion Functions" Swedish Journal of Economics 75: 362-377.

Lilien, G. and Rao, A.
1978 "A Marketing Promotion Model with Word-of-Mouth Effects" Working Paper 976-78, Boston: Sloan School of Management, Massachusetts Institute of Technology.

Mahajan, V. and Haynes, K.
1977 "Modeling the Diffusion of Public Policy Innovations Among the U.S. States" Socio-Economic Planning Sciences 11 (October): 259-263.

Mahajan, V. and Peterson, R.
1978 "Innovation Diffusion in a Dynamic Potential Adopter Population" Management Science 15 (November): 1589-1597.

Mahajan, V. and Schoeman, M.
1977 "Generalized Model for the Time Pattern of the Diffusion Process" IEEE Trans. Engineering Management 24 (February) : 12-18.

Mahajan, V., Jain, A. and Malhotra, N.
In Press "A New Product Growth Model with A Dynamic Market Potential" Long Range Planning.

Makridakis, S. and Wheelright, S.
1977 "Forecasting Issues and Challenges for Marketing Management" Journal of Marketing 41 (October): 24-38.

Mansfield, E.
1961 "Technical Change and the Rate of Imitation" Econometrica 29 (October): 741-766.

Nevers, J.
1972 "Extension of a New Product Growth Model" Sloan Management Review 13 (Winter): 78-79.

Peterson, R. and Mahajan, V.
1978 "Multi-Product Growth Models" in Research in Marketing, J. Sheth (ed). Greenwich: JAI Press.

Peilou, E.
1969 "An Introduction to Mathematical Ecology" New York: Wiley-Interscience.

Robertson, T.
1971 "Innovation Behavior and Communication" New York: Holt, Rinehart, and Winston.

Robinson V. and Lakhani, C.
1975 "Dynamic Price Models for New Product Planning" Management Science 2 (June): 1113-1132.

Rogers, E. and Shoemaker, F.
1971 "Communication of Innovations: A Gross Cultural Approach" New York: The Free Press.

Wind, Y.
1974 "A Note on the Classification and Evaluation of New Product Forecasting Models" Presented at the American Marketing Association Conference (April).



المجلة التربوية

تصدر عن كلية التربية - جامعة الكويت

فصلية ، تخصصية ، محكّمة

رئيس مجلس الإدارة
د. سعد جاسم الهاشل

رئيس التحرير
أ.د. فكري حسن ريان

تنشر البحوث التربوية ، ومراجعات الكتب التربوية الحديثة

ومحاضر الحوار التربوي ، والتقارير عن المؤتمرات التربوية

- ★ تقبل البحوث باللغتين العربية والانجليزية .
- ★ تنشر لأساتذة التربية والمختصين فيها من مختلف الاقطار .
- ★ تطلب قواعد النشر من رئيس التحرير .
- ★ تقدم مكافأة رمزية للناشرين بها .

الاشتراكات :

للأفراد في الكويت	: ٢ د.ك	وللطلاب ١ د.ك
للأفراد في الوطن العربي	: ٥ر٢ د.ك	وللطلاب ٥ر١ د.ك
للأفراد في الدول الأخرى	: ١٥ دولاراً أمريكياً بالبريد الجوي	
للهيئات والمؤسسات	: ١٢ د.ك وفي الخارج ٤٥ دولاراً امريكياً	

توجه جميع المراسلات إلى :

رئيس التحرير ـ المجلة التربوية ـ ص.ب ١٣٢٨١ كيفان ـ الكويت

علاقة سمات الشخصية بمشكلات التوافق في المراهقة

كمال ابراهيم مرسي
قسم علم النفس التربوي ـ جامعة الكويت

مقدمة

من مراجعة الباحث لكثير من نظريات المراهقة، ولعديد من نتائج الدراسات على المراهقين، لاحظ أن العلماء والباحثين نحوا في وصف المراهقة، وتفسير سلوك المراهقين منحيين مختلفين: ذهب أصحاب المنحى الأول الى أن المراهقة مرحلة مشكلات وأزمات بطبيعتها. وتزعم هذا الاتجاه ستانلي هول «S. Hall» في نظريته عن التغيرات البيولوجية التي تحدث في مرحلة المراهقة «Biogenetic Theory of Recapitulation in Adolescence.» والتي أشار فيها إلى أن المراهقة مرحلة تأزم وضغوط .Storm and Stress تولد فيها شخصية الانسان من جديد، وتحدُث فيها تغيرات وضغوط تجعل المراهق إنسانا تائها سريع الانفعال، غير متزن، لا نستطيع التنبؤ بسلوكه، لكثرة تقلباته المزاجية، وحدة انفعالاته. وسوف يظل على هذا الحال حتى تنتهي مراهقته في سن الرابعة أو الخامسة والعشرين، فتختفي معها مظاهر سوء توافقه بدون علاج (Muuss, 1968: 32) . وقد تأثر كثير من الباحثين والمعالجين النفسيين ورجال التربية بنظرية هول هذه، وزعموا أن المراهقة أزمة أو مرحلة المشكلات، واعتبروا سوء التوافق من سمات المراهقة، يزول تدريجيا مع نهاية هذه المرحلة. (Wynne, 1981) (Auseble et al, 1977: 34)

وقد أرجع هذا الفريق سوء توافق المراهقين، الى عوامل كثيرة منها:

١ ـ عمليات البلوغ الجسمي والجنسي، وما يصاحبها من نمو سريع، وتغيرات بيولوجية وفسيولوجية داخلية وخارجية، تجعل المراهقين متوترين قلقلين (Nixon, 1966, Wynne, 1981; Muuss, 1968: 31).

٢ ـ الغموض الذي يكتنف دور المراهق في المجتمعات الحديثة، فلا هو طفل يتمتع بحماية والديه ورعايتهم، ولا راشد يتمتع بالحرية والاستقلالية. (Lewin, 1966)

٣ ـ الصراع بين الآباء والأبناء بسبب الفجوة بين منطق الجيلين، فالآباء يعتقدون في عدم واقعية المراهقين، والمراهقون يعتقدون أن حقوقهم مهضومة، وسمعتهم سيئة عند الراشدين، مما يجعلهم يقلقون ويتمردون ويعتدون (Nixon, 1966) .

٤ ـ تأرجح المراهق بين النقيضين في سلوكياته، فهو من ناحية مشدود الى أن يكون راشدا معتمدا على نفسه، ومن ناحية أخرى مشدود إلى سلوكيات الأطفال التي تعوّد عليها وألفها.

أما أصحاب المنحى الثاني فيرون أن المراهقة مرحلة نماء، وليست مرحلة مشاكل وقلق، ففيها تنمو شخصية الشخص، وتنضج قدراته العقلية، وتتمايز استعداداته، وتتضح ميوله، وتزداد خبراته ومعلوماته (Wynne, 1981) وقد تزعم هذا الاتجاه علماء النمو، والتعلم الاجتماعي والشخصية، والانثروبولوجيا، وغيرهم ممن رفضوا «حتمية الاضطراب في المراهقة» وقدموا العديد من الأدلة الأمبريقية التي تدحض تفسيرات هول ومن اتبعه. من هذه الأدلة الآتي:

أ ـ سوء التوافق في المراهقة ليس سلوكا حتميا عند جميع المراهقين: فقد تبين من دراسات الانثروبولوجيين أن المراهقة مرحلة سعادة وتوافق في بعض المجتمعات البدائية (Muuss, 1968: 68-87) . وأشارت دراسات علماء النفس والتربية والاجتماع الى أن حوالي ٩٠٪ من المراهقين في المجتمعات الحديثة يمرون بالمراهقة بدون مشكلات خطيرة، وقد يتعرضون لمشكلات بسيطة، ويتغلبون عليها، ولا يسوء توافقهم (Gallagher & Harris, 1976: 71) .

ب ـ علامات سوء التوافق من صراع نفسي وتوتر وقلق وتناقض وجداني، وانفعالية، وعدوان وتمرد، وانسحابية، واتكالية، ليست من سمات المراهقة السوية كما زعم

فرويد وتلاميذه ـ لأن المراهقة مرحلة نماء يكتمل فيها النضوج الجسمي والجنسي والنفسي والاجتماعي (Wynne, 1981) .

جـ ـ علامات سوء التوافق التي قد نلمسها عند بعض المراهقين تدل على إنعدام صحتهم النفسية، ومعاناتهم من مشكلات في التوافق. وهذه المشكلات لم تظهر فجأة في المراهقة، لكنها امتداد لمشكلاتهم في الطفولة. (Achenbach&Edelbro, 1979; Michell&Ross, 1981; Loeber, 1982)

د ـ سوء التوافق الذي نجده عند بعض المراهقين لا يرجع في معظمه إلى ظروف مراهقتهم، بقدر ما يرجع إلى عوامل أخرى ليس لها علاقة مباشرة بالمراهقة، منها: سوء علاقة الطفل بوالديه، وسوء العلاقة بين الوالدين، وغياب الأم، والفشل في التحصيل الدراسي، والحرمان من اشباع الحاجات النفسية والاجتماعية في الطفولة. (Schachter et al,. 1972; Konopka, 1973; Loeber&Dishion, 1984) .

ومن مراجعة بعض ما كتب عن المراهقة في البلاد العربية، لاحظ الباحث تأثير نظرية ستانلي هول في كثير منها. فقد أشار بعض مَنْ كتبوا عن المراهقة الى أنها من أكثر مراحل نمو الانسان مأسوية، يسوء فيها التوافق، لما يحدث فيها من نمو جسمي مفاجىء، وما يصاحبها من تغيرات انفعالية حادة، تنطق بالحيرة وعدم الثبات، والارتباك والشقاء، والعجز عن مواجهتها أو مواجهة الشيطان الذي حل بجسم المراهق وهو البلوغ الجنسي، وما تفتق عنه من علامات تفضح المراهق فلا يدري ماذا هو فاعل (دسوقي، ١٩٧٤ : ٣٠٧ـ٣١٤).

ومن الباحثين العرب من اعتبر التناقض الوجداني، وسرعة الغضب وحدة الطبع والعدوان والتمرد، والخوف من النفس والجنس والمستقبل والمعاناة والاغتراب والصراع، من أبرز خصائص المراهقين في مجتمعاتنا وغيرها من المجتمعات (على، ١٩٧٥ : ٢٧ـ٣٨).

وهنا تساءل الباحث هل نظرية هول تصف طبيعة المراهقة، وتفسر سلوك المراهقين في مجتمعاتنا؟ ووجد إجابة بالنفي في دراستين عربيتين: أجريت احداهما في مصر ١٩٥٧ والثانية في الكويت سنة ١٩٧٦، وأشارت نتائجهما الى أن المراهقة ليست مرحلة مشكلات بطبيعتها، وليس جميع المراهقين قلقين ولا أصحاب مشكلات. ففي دراسة مغاريوس على المراهقين المصريين تبين أن بعضهم أظهر الانسحابية والانطواء والعدوان وعدم الرضا عن الذات وعن الآخرين، بينما أظهر الآخرون التوافق الحسن، وتميزت مراهقتهم بالهدوء

والاستقرار والاتزان الانفعالي، والشعور بالرضا عن الذات وعن الأسرة والمجتمع (مغاريوس، ١٩٥٧). وفي دراسة سابقة للباحث الحالي على المراهقين الكويتيين، وجد أن الاستعداد للقلق عال عند حوالي ١٦٪ منهم، ومتوسط وحول المتوسط أو منخفض عند حوالي ٨٤٪ منهم، مما يعني أن معظم المراهقين الكويتيين ليسوا قلقين، ولا سيئي التوافق (مرسي، ١٩٧٨).

وقد تأيدت هذه الاجابة في نتائج العديد من الدراسات المسحية لمشكلات المراهقين في مصر والكويت والأردن والعراق، والتي أشارت الى أن بعض المراهقين ـ وليس جميع المراهقين ـ هم أصحاب مشكلات في البيت والمدرسة (مرسي، ١٩٨٥).

ومن أحدث هذه الدراسات دراسة قام بها جهاز الاستشارات بالديوان الأميري الكويتي على ٣٧٣٩ شابا في الكويت، تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ٢٥ سنة تبين أن بعض الشباب ـ وليس كل الشباب ـ يعانون من مشكلات في التوافق مع أسرهم. فقد بلغت نسب الشباب الذين يعانون من مشكلات «عدم تفهم الأسرة لحاجتهم» و «معاملتهم على أنهم صغار» وعدم القدرة على التعبير عن الرأي أمام آبائهم و «معارضة آرائهم لآراء آبائهم دائما» وعدم ثقة والديهم بهم ٢١٪ و ١٦٪ و ١٥٪ و ١٤٪ على التوالي (جهاز الدراسات الاستشارية ١٩٨٥م ص٥٨).

وقد خلص الباحث من نتائج هذه الدراسات الى أن ما هو شائع عن المراهقة والمراهقين في ثقافتنا ـ من قلق وعدوانية وتوتر واندفاعية ومروق ـ تعميمات لا تنطبق على جميع المراهقين في مجتمعنا. فهي ـ كما سماها باندورا ـ انطباعات دارجة cultural stereotype نتناقلها دون سند علمي (Bandura, 1968). وتتفق هذه الخلاصة مع اتجاه أصحاب المنحى الثاني، الذي سبقت الاشارة إليه، والذي يعتبر نظرة حديثة في سيكولوجية المراهقة، في مقابل النظرة التقليدية عند ستانلي هول وأتباعه (Wynne, 1981).

ويدعم هذه النظرة غير التقليدية مبادىء النمو التي تشير الى أن نمو الانسان عمليات متصلة ومستمرة، وكل فترة من فتراته مرتبطة بما قبلها، وتمهد لما بعدها، ولها ظروفها ومسئولياتها ومباهجها ومشاكلها (Konopka, 1973). فالمراهقة ليست مرحلة طارئة، ولا مرحلة عبور من الطفولة الى الرشد، لكنها فترة من حياة الانسان تتأثر بما قبلها، وتترك بصماتها على ما بعدها. والمراهق إنسان قبل أن يكون مراهقا، ينمو تدريجيا من الطفولة الى

المراهقة فالرشد. وهو نتاج طفولته، وليس شخصا جديدا ـ كما زعمت النظرة التقليدية ـ (مرسي، ١٩٧٨)

وتقوم هذا النظرة الحديثة على أساس أن ما يحدث في المراهقة من تغيرات جسمية ونفسية واجتماعية، قد تكون مصدر سعادة للمراهق، أو مصدر شقاء له، بحسب تكوينه النفسي، الذي خرج به من سن الطفولة، وظروفه الأسرية التي عاشها في الطفولة ويعيشها في المراهقة (Auseble et al, 1977; Schachter et al; 1972)

فالمراهق صاحب التكوين النفسي الصحي والظروف الاجتماعية الجيدة، يتوافق توافقا حسنا. والمراهق صاحب التكوين النفسي غير الصحي، والظروف الاجتماعية القاسية يتوافق مع المراهقة توافقا سيئا.

وفي ضوء هذه النظرة المتفائلة يتوقع الباحث أن تكون مشكلات التوافق التي يعانيها بعض المراهقين مشابهة لمشكلات التوافق التي يعانيها بعض الأطفال وبعض الراشدين، من حيث أنها محصلة التفاعل بين عوامل مهيئة تكمن في التكوين النفسي للمراهق، وعوامل معجلة تتمثل في الضغوط الجسمية والاجتماعية والمدرسية والاقتصادية التي تحدث في المراهقة. وقد وجد تأييدا لهذا التوقع في نتائج الدراسات التي قارنت بين الأحداث الجانحين وغير الجانحين، وأشارت الى تفوق الجانحين على غير الجانحين في بعض السمات غير الصحية، والى تعرض الجانحين أكثر من غير الجانحين لبعض الضغوط الأسرية والمدرسية والاقتصادية (مجلس التخطيط، د ١٩٧٤، الياسين، ١٩٨١، مرسي، ١٩٨٦) مما يعني أن جناح الجانحين ناتج عن تفاعل بين التكوين النفسي (عامل مهيىء) والضغوط البيئية الراهنة (عامل معجل).

لكن من الملاحظ قلة هذه الدراسات، واقتصارها على المقارنة بين الجانحين وغير الجانحين في الذكاء (مجلس التخطيط ١٩٧٤) ومفهوم الذات (أبو السعد، ١٩٧٠) والتحصيل الدراسي والظروف الأسرية والمدرسية (الياسين، ١٩٨١) ولا تزال علاقة العديد من سمات الشخصية المزاجية والديناميكية بالجناح وغيره من المشكلات السلوكية والعصابية والذهانية والسيكوسوماتية لم تدرس عند المراهقين العرب. وهذا ما جعل القيام بدراسات حول «علاقة مشكلات التوافق بسمات الشخصية في مرحلة المراهقة» أمرا مفيدا في تنمية

معرفتنا عن مشكلات التوافق، وزيادة فهمنا لطبيعة المراهقة، ويساعدنا على تفسير سلوك المراهقين، وتخطيط خدمات الارشاد النفسي في المدارس الثانوية التي دعت اليه كثير من المؤتمرات والندوات مؤخرا.

هـــدف الــدراســـة

تهدف هذه الـدراسـة الى بحث علاقـة مشكـلات التوافق بسمات الشخصية عند المراهقين من بين تلاميذ المدارس الثانوية بمدينة الرياض، ويتوقع الباحث زيادة مشكلات التوافق مع نمو السمات غير الصحية، وتناقصها مع نمو السمات الصحية عند المراهقين. ولتوضيح هذا الهدف يرى الباحث ضرورة تحديد مفهومي «سمات الشخصية» و «مشكلات التوافق» في هذا البحث نظرا لاختلاف الباحثين حولهما.

أولا : سمات الشخصية :

نقصد بالسمات Traits استعدادات سلوكية، تُكتسب في الطفولة، وتظل ثابتة نسبيا عند الفرد في مراحل حياته التالية. والسمة لا نلمسها ولكن نستدل عليها من نمط السلوك الدائم المتسق نسبيا، والذي يتبدى في أسلوب الفرد في التوافق مع عدد كبير من المواقف، ويميزه عن غيره من الأشخاص (مرسي ١٩٧٨)

وتنـقسم سمات الشخصية من حيث أنها استعـدادات سلوكية للتـوافق النفسي والاجتماعي الى نوعين من السمات:

أ ـ سمات صحية : Healthy Traits : وهي مجموعة من السمات الطيبة، يحث المربون على تنميتهـا في الشخصية لأنها تدل على استعدادات سلوكية للتوافق الحسن في جميع مراحل الحياة، فكلما زاد حظ الشخص منهـا زادت استعداداته على مواجهة العوائق والشدائد، بأسـاليب توافقية مبـاشرة، ونمت قدراتـه على تحمـل الاحبـاط، وحل الصراع بأساليب ناضجة، ولا يلجأ الى الحيل النفسية الدفاعية إلا نادرا، وإذا لجأ إليها فإنه لا يستغرق فيها مدة طويلة، مما يجعل توافقه حسنا مع مواقف كثيرة.

ويقصد الباحث بالسمات الصحية في هذا البحث الآتي:

١ ـ الثقـة بالنفـس : Self-Confidence : تظهـر في الـذات المـدركـة، أي فيما يعتقد

الشخص أنه فيه، فعندما يشعر بأنه كفء وجدير ومؤثر، وقادر على تصريف أموره فإن لديه ثقة بنفسه (مرسي ١٩٧٨).

٢ ـ **الاكتفاء الذاتي: Self-Sufficiency** : ويقصد به اعتماد الشخص على نفسه، وعدم حاجته الى غيره، فلا يطلب التشجيع والمساعدة، ويغفل نصيحة الآخرين (نجاتي، ١٩٦٠).

٣ ـ **الدافعية للانجاز: Achievement motivation** : تظهر في ميل الشخص نحو تخطيط العمل، والجد في تنفيذ المطلوب باتقان، والاجتهاد في التغلب على العوائق، والمثابرة على اكتساب المهارات والخبرات والمعارف لاثبات الكفاءة في النجاح، وقبول المنافسة والتحدي والمخاطرة، لتحقيق التفوق والامتياز على الآخرين (تركي، ١٩٧٤، ١٤٣-١٥٠).

سمات غير صحية: Unhealthy Traits : ويقصد بها مجموعة من السمات غير الطيبة، تنميها مشاعر الخوف والظلم والعجز والحرمان في الطفولة. ويدعو علماء الصحة النفسية الى عدم تنميتها في الشخصية، لأن نموها يدل على وجود استعدادات سلوكية، تجعل الشخص مهيأ للتوافق السيء والانحرافات النفسية. ويقصد الباحث بالسمات غير الصحية الآتي:

١ ـ **سمة القلق: Anxiety Trait** : من سمات الشخصية المزاجية التي تدل على استعداد سلوكي كامن عند الشخص للشعور بالقلق في مواقف تهديد تقدير الذات (مرسي ١٩٧٨).

٢ ـ **الاتكالية: Dependency Trait** : تظهر في الاعتماد الزائد للشخص على الآخرين، وسعيه الدؤوب في طلب المساعدة، والتردد في اتخاذ القرارات، واعطاء الآخرين حق التصرف في شؤونه نيابة عنه، لضعف ثقته في نفسه، وشعوره بعدم الكفاءة، واعتقاده في عجزه عن تحمل المسؤولية (مرسي، ١٩٧٨).

٣ ـ **الشعور بالذنب: Sense of Guilt Trait** : تظهر في استهداف الشخص للشعور بالذنب، وميله لتأنيب نفسه، وتحقيرها، والحط من شأنها، واهانتها ولومها، وطلب معاقبتها، وكراهيتها. ولا يدل نمو هذه السمة عند الشخص على نمو الضمير أو الأنا الأعلى ـ كما كان يعتقد فرويد ـ فقد تبين من الدراسات أنها تنمو مستقلة عن النمو الخلقي، وترتبط بالميول الانتحارية، والاستهداف للحوادث، والشعور بالدونية (مرسي، ١٩٧٨).

٤ ـ **العداوة: Hostility Trait** : تدل على استعداد كامن عند الشخص، لاظهار العدوان

والعنف والحقد، والغيرة، والحسد، والاستخفاف بالناس، وسرعة الغضب، والريبة والكراهية، والرغبة في الايذاء والتخريب والانتقام. (مرسي ١٩٧٨، ١٩٨٦).

وقد تبين من دراسة سابقة للباحث (مرسي، ١٩٧٨) أن معاملات الارتباط موجبة بين سمات القلق والاتكالية والعداوة والشعور بالذنب، وموجبة أيضا بين سمات الثقة بالنفس والدافعية للانجاز والاكتفاء الذاتي، وسالبة بين سمات النوع الأول، (السمات غير الصحية) من ناحية وسمات النوع الثاني (السمات الصحية) من ناحية أخرى. مما يعني أن نمو السمات غير الصحية عند المراهقين مرتبط ـ الى حد كبير ـ باعاقة نمو السمات الصحية، ونمو السمات الصحية عندهم مرتبط أيضا باعاقة نمو السمات غير الصحية. وقد أرجع الباحث هذا الى أن ظروف التنشئة الاجتماعية التي تنمي السمات غير الصحية، لاتنمي السمات الصحية، والظروف التي تنمي السمات الصحية لا تنمي السمات غير الصحية.

ثانيا: مشكلات التوافق:

هي صعوبات جسمية، وأسرية، وانفعالية تعوق الشخص عن الاستمتاع بحياته مع نفسه وأسرته ومع الناس، وتؤدي الى شعوره بالهم والتوتر والقلق والضيق، وقد تحد من كفاءته في الدراسة والعمل والتفاعل الاجتماعي الايجابي.

ويقصد الباحث بمشكلات التوافق في هذا البحث ما يقيسه اختبار «بل للتوافق» من مشكلات في المجالات الآتية:

أ ـ **مشكلات التوافق المنزلي**: وتضم صعوبات تتعلق باضطراب الحياة في البيت، منها: الخلافات الأسرية، وسوء العلاقة بين الوالدين، وتعرض بعض أفراد الأسرة للمرض أو الموت، ومعاناة الأسرة من نقص المال والأدوات ووجود الغيرة بين الأخوة، وسوء نظام البيت، واهمال تربية الأطفال أو التشدد معهم أو تذبذب المعاملة، والحرج من عمل الأب، وانعدام الثقة المتبادلة بين أفراد الأسرة، والانفعالية الزائدة عند الوالدين أو احدهما وغير ذلك من المشكلات.

ب ـ **مشكلات التوافق الصحي**: وتضم صعوبات تتعلق باعتلال الصحة الجسمية منها: الشكوى من أمراض البرد والحساسية والتنفس، والتهابات الحنجرة، والصداع، واضطرابات الجهاز الهضمي، والأمراض الجلدية، ونقص في الحواس، والشكوى من السمنة والنحافة والقصر والطول، أو وجود تشوهات وعاهات، أو الضعف العام وغير ذلك.

جـ ـ **مشكلات التوافق الاجتماعي**: .وتضم صعوبات تتعلق باضطراب العلاقات الاجتماعية مع الناس منها: الشكوى من قلة الأصدقاء، وعدم القدرة على تكوين علاقات ناضجة مع الناس، والخجل والارتباك عند وجود آخرين، وكثرة التعرض للنقد والاهانة منهم، وصعوبة التفاهم معهم، وشعور المراهق بانصراف الناس عنه، والتردد أو التلعثم، ونسيان الأفكار عند مناقشة مجموعة من الناس وغيرها.

د ـ **مشكلات التوافق الانفعالي**: وتضم صعوبات تتعلق بتأخر النضوج الانفعالي وضعف القدرة على ضبط النفس، منها الشكوى من سرعة الغضب والضيق، والقلق حول أمور بسيطة، وأحلام اليقظة، ضعف الثقة بالنفس، وكثرة الشك والنسيان، والشعور بالاكتئاب والتطير، وكثرة ورود أفكار تافهة على الذهن، والانشغال بها رغم تفاهتها، وكثرة المخاوف المرضية، والتقلبات الانفعالية دون سبب واضح، وسرعة البكاء، والشعور بالحرج والتعاسة وغيرها.

م ـ **مشكلات التوافق العام**: وتضم صعوبات التوافق في المجالات المنزلية والصحية والاجتماعية والانفعالية السابقة. (نجاتي، بدون تاريخ).

فروض البحث

حدد الباحث فروض بحثه على النحو الآتي:

١ ـ توجد معاملات ارتباط موجبة بين سمات الشخصية غير الصحية ومشكلات التوافق في المراهقة.

٢ ـ توجد معاملات ارتباط سالبة بين سمات الشخصية الصحية ومشكلات التوافق في المراهقة.

كما جعل من أهداف بحثه الكشف عن التنظيم العاملي للتباين المشترك بين مقاييس السمات الصحية وغير الصحية ومشكلات التوافق.

أدوات البحث

استخدم الباحث في قياس مشكلات التوافق «اختبار التوافق للطلبة» الذي وضعه هيوم.م.بل، واقتبسه وأعده بالعربية الأستاذ الدكتور محمد عثمان نجاتي، ويتكون من ١٤٠ فقرة، ويمدنا بخمسة مقاييس مستقلة عن التوافق المنزلي والانفعالي والاجتماعي

والصحي والعام، وتحسب الدرجة على كل مقياس بِعدِّ المشكلات التي يقرر المفحوص أنه يعاني منها، والمقاييس الخمسة هي :

١ - **مقياس مشكلات التوافق المنزلي (أ)**: يتكون من ٣٥ فقرة عن الصعوبات التي تواجه المراهقين والراشدين في المنزل. وتدل الدرجات العالية على سوء التوافق في الحياة المنزلية وتدل الدرجات المنخفضة على التوافق الحسن في الحياة المنزلية.

٢ - **مقياس مشكلات التوافق الصحي (ب)**: يتكون من ٣٥ فقرة عن الصعوبات الجسمية التي تواجه الشخص، وتدل الدرجات العالية على سوء التوافق في الناحية الصحية، وتدل الدرجات المنخفضة على التمتع بالصحة الجسمية.

٣ - **مقياس مشكلات التوافق الاجتماعي (جـ)**: يتكون من ٣٥ فقرة عن صعوبات في النضوج الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية، وتدل الدرجات العالية على الانسحاب والتقهقر والخضوع في مواقف التفاعل الاجتماعي، والشعور بعدم الكفاءة في العلاقات الاجتماعية، وعدم الرضا عنها، وتدل الدرجات المنخفضة على النضوج والقدرة على التفاعل الاجتماعي الايجابي، وتكوين علاقات مُرضية مع الآخرين.

٤ - **مقياس مشكلات التوافق الانفعالي (د)**: ويتكون من ٣٥ فقرة عن الصعوبات في النضوج الانفعالي وضبط النفس، وتدل الدرجات العالية على ضعف الاتزان الانفعالي، وتدل الدرجات المنخفضة على الاتزان الانفعالي.

٥ - **مقياس مشكلات التوافق العام (م)**: يتكون من ١٤٠ فقرة عن صعوبات في المجالات الأربعة السابقة. وتدل الدرجات العالية على التوافق السيىء، وتدل الدرجات المنخفضة على التوافق الحسن.

ويعتبر هذا الاستبيان أداة جيدة في قياس مشكلات التوافق عند تلاميذ المدارس الثانوية، لأنه يتكون من فقرات ظهر أنها تميز بين الأشخاص حسني التوافق والأشخاص سيئى التوافق، وتراوحت معاملات ثباته على تلاميذ المدارس الأمريكية بين ٨٠, و ٩٠, وكان معامل ثباته الكلي ٩٣, . وتراوحت معاملات ثباته على تلاميذ المدارس المصرية بين ٨٠, و ٨٩, . وكان معامل ثباته الكلي ٩٣, كما تراوحت معاملات صدقه عن طريق الارتباط بمقاييس أخرى بين ٧٢, ٠ و ٩٤, ٠ يضاف الى هذا أن بعض الدراسات أشارت الى كفاءة مقاييسه في التمييز بين التلاميذ، حسني التوافق جدا وسيئى التوافق جدا (نجاتي د ت).

كذلك أشارت دراسة زيدان على تقنين الاستبيان بمدينة الرياض الى أنه على درجة

عالية من الثبات والصدق، مما جعل من الممكن استخدامه للمقارنة بين الأفراد في مجالات التوافق الأربعة (زيدان، ١٩٨٠).

ثانيا: استبيان الشخصية:

اقتبس ا لباحث فقراته من عدد من استبيانات الشخصية للأطفال والراشدين بعد تجربتها، والتحقق من ملاءمتها وقدرتها على التمييز (مرسي ١٩٧٨، ١٩٨١، ١٩٨٦). ويتكون الاستبيان من ١٥٠ فقرة تقيس من السمات الصحية: الثقة بالنفس والاكتفاء الذاتي، والدافعية للانجاز، ومن السمات غير الصحية: القلق، والاتكالية، والشعور بالذنب والعداوة، وفيما يلي تعريف بمقياس كل سمة.

أ ـ مقاييس السمات الصحية: وتضم المقاييس الآتية:

١ ـ **الثقة بالنفس (ث ن):** يتكون من ٣٣ فقرة من مقياس الثقة بالنفس لبرنرويتر، الذي عربه الأستاذ الدكتور محمد عثمان نجاتي، ويقيس سمة الثقة بالنفس أو قوة الأنـا، وتبين من الدراسات عليه في مصر (نجاتي ١٩٦٠) والكويت (تركي، ١٩٧٤: ١٦٩، مرسي، ١٩٧٨) أنه على درجة عالية من الثبات والصدق. وتدل الدرجات العالية على الثقة بالنفس والشعور بالكفاءة والجدارة، أما الدرجات المنخفضة فتدل على ضعف الثقة بالنفس أو الشعور بالنقص، وعدم الكفاءة والحساسية الزائدة.

٢ ـ **الاكتفاء الذاتي (أ ك):** يتكون من ٢٢ فقرة من مقياس الاكتفاء الذاتي لبرنرويتر، تقيس سمة الاكتفاء الذاتي أو الاعتماد على النفس والاستقلالية. وقد تبين من الدراسات عليه في مصر (نجاتي، ١٩٦٠) والكويت (مرسي ١٩٧٨) أنه على درجة عالية من الثبات والصدق. وتدل الدرجات العالية على الرغبة في الاعتماد على النفس في اتخاذ القرارات، واغفال نصيحة الآخرين، أما الدرجات المنخفضة فتدل على الرغبة في الوجود مع الناس وطلب النصيحة والتشجيع والتأييد منهم.

٣ ـ **الدافعية للانجاز (د ج):** يتكون من ٢٣ فقرة من استبيان كاليفورنيا للشخصية الذي عربه الدكتور مصطفى تركي، وتقيس سمة الدافعية للانجاز عن طريق المسايرة، وقد تبين من الدراسات في الكويت أنه على درجة عالية من الثبات والصدق (تركي ١٩٧٤: ١٦٩، مرسي ١٩٧٨). وتدل الدرجات العالية على

الرغبة في تحقيق النجاح والتفوق، وقبول التحدي والمنافسة والمخاطرة لاثبات الكفاءة والامتياز في الأداء، أما الدرجات المنخفضة فتدل على الرغبة في تجنب الفشل.

ب ـ **مقاييس السمات غير الصحية: وتضم المقاييس الآتية:**

٤ ـ **سمة القلق (ق ص ط)** يتكون من ٣٠ فقرة من مقياس كاستانيد للقلق الصريح للأطفال، أعده الباحث للعربية، وتبين من دراساته في الكويت (مرسي، ١٩٧٨) والسعودية (مرسي، ١٩٨١) أنه على درجة عالية من الثبات والصدق. وتدل الدرجات العالية على استعداد عال للقلق في مواقف كثيرة واستهداف التطير، والشعور بالعجز، وتوقع الشر من البيئة، وادراك تهديد تقدير الذات في مواقف عديدة، قد لا يكون فيها تهديد حقيقي. أما الدرجات المنخفضة فتدل على استعداد منخفض للقلق، وميل للتفاؤل والاتزان الانفعالي، والشعور بالكفاءة، فلا يقلق الا في المواقف التي فيها تهديد حقيقي لتقدير الذات.

٥ ـ **سمة الاتكالية (أ ت)**: يتكون من ٢٦ فقرة من مقياس Leslie Navran الذي أعده من اختبار الشخصية المتعدد الأوجه لقياس سمة الاتكالية، وقد تبين من دراسة الباحث عليه في الكويت أنه على درجة عالية من الثبات والصدق (مرسي، ١٩٧٨). وتدل الدرجات العالية على الرغبة في الاعتماد الزائد على الآخرين، والتردد على اتخاذ القرارات، لعدم الثقة بالنفس وعدم القدرة على تحمل المسؤولية، أما الدرجات المنخفضة فتدل على الرغبة في الاعتماد على النفس، واتخاذ القرارات، وتحمل المسؤولية.

٦ ـ **سمة الشعور بالذنب (ش ذ)**: يتكون من ٢٣ فقرة من مقياس الشعور بالذنب لمارشال Marshall والذي أعده من اختبار الشخصية المتعدد الأوجه، وقد تبين من دراسة الباحث في الكويت أنه على درجة عالية من الثبات والصدق (مرسي، ١٩٧٨). وتدل الدرجات العالية على الاستهداف للشعور بالذنب، وتأنيب الذات، والحط من شأنها، واهانتها، وطلب معاقبتها، أما الدرجات المنخفضة، فتدل على الشعور بالجدارة، والرضا عن الذات والتعاطف معها.

٧ ـ **سمة العداوة (ع)**: يتكون من ٢٨ فقرة من مقياس (بص ـ ديركى) للعداوة الصريحة، تقيس سمة العداوة، وتبين من دراسة الباحث في الكويت أنها على درجة

عالية من الثبات والصدق (مرسي ١٩٧٨)، تدل الدرجات العالية على الرغبة في العناد والخُلْفَة، والاستخفاف بالناس والارتياب فيهم، وكراهيتهم والاستهداف العالي للغضب والعدوان والحقد والحسد، أما الدرجات المنخفضة فتدل على الصداقة والرغبة في مودة الناس، والتعاطف معهم.

وقام الباحث بدراسة لحساب ثبات المقاييس السبعة عن طريق التصنيف بعد تصحيح الطول على عينة من ٥٧ طالبا جديدا بكلية التربية بجامعة الرياض، فحصل على معاملات الثبات بالنسبة لمقاييس (ث ن) و (أ ك) و (د ج) ٨٤, و٦٢, و٧٨, على التوالي، وبالنسبة لمقاييس (ق ص ط) و (أ ت) و (ش ذ) و (ع) ٩٢, و٧٦, و ٨٥, و٧٣, على التوالي. وهي معاملات ارتباط فاقت حدود الدلالة الاحصائية، وهي قريبة من معاملات ثباتها في المجتمع الكويتي (مرسي،١٩٧٨) وتدل على صلاحية تطبيقها على تلاميذ الثانوي بمدينة الرياض.

العينة

طبق استبيانا الشخصية والتوافق على ١٠٠ طالب بثانويتي الجزيرة والسليمانية بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، تراوحت أعمارهم الزمنية بين ١٦ سنة و ١٩ سنة تقريبا، ويدرسون بالصفين الثاني والثالث الثانوي. وتم تطبيق الاستبيان بطريقة جماعية، وشمل جميع الطلاب الحاضرين في الفصل في وقت جمع البيانات، والذين وافقوا طواعية على الاجابة عن أسئلة الاستبيانين، والتي استغرقت حوالي حصتين متتاليتين.

النتائج

تم حساب معاملات الارتباط بين الدرجات على مقاييس البحث بمعادلة بيرسون عن طريق العزوم، بواسطة الحاسب الآلي بجامعة الكويت، وفيما يلي نعرض لجداول معاملات الارتباط التي حصلنا عليها.

ونجد في الجدول رقم (١) أن معاملات الارتباط موجبة بين الدرجات على مقاييس سمات الشخصية غير الصحية من ناحية، والدرجات على مقاييس مشكلات التوافق من ناحية أخرى، وقد تراوحت بين ٥٢, و٥٨, مع مقياس المشكلات المنزلية (أ)، وبين ٤٨, و ٥٩, مع مقياس المشكلات الصحية (ب)، وبين ٣٠, و ٤٧, مع مقياس المشكلات

الاجتماعية (جـ)، وبين ٣٨, و ٥١, مع مقياس المشكلات الانفعالية (د)، وبين ٥٨, و ٦٩, مع مقياس التوافق العام (م). وجميعها معاملات ارتباط موجبة فاقت قيمها حدود الدلالة الاحصائية عند مستوى ٠١, .

الجدول رقم (١)

معاملات الارتباط بين درجات الطلاب على مقاييس سمات الشخصية غير الصحية ودرجاتهم على مقاييس مشكلات التوافق.

السمات	المقاييس	مقاييس التوافق (ن = ١٠٠ طالب)				
		أ	ب	جـ	د	م
القلق	ق ص ط	,٥٢	,٤٨	,٣٥	,٥١	,٥٩
الاتكالية	أ ت	,٥٥	,٤٩	,٤٧	,٤٩	,٦٣
الشعور بالذنب	ش ذ	,٥٨	,٥٩	,٤٤	,٤٧	,٦٩
العداوة	ع	,٥٣	,٥٣	,٣٠	,٣٨	,٥٨

الجدول رقم (٢)

معاملات الارتباط بين درجات الطلاب على مقاييس سمات الشخصية الصحية ودرجاتهم على مقاييس مشكلات التوافق

السمات الصحية	المقاييس	مقاييس التوافق (ن = ١٠٠ طالب)				
		أ	ب	جـ	د	م
الثقة بالنفس	ث ن	,٤٦ـ	,٤٣ـ	,٤٩ـ	,٤٣ـ	,٥٥ـ
الاكتفاء الذاتي	أ ك	,٣٢ـ	,٢٥ـ	,٢٨ـ	,٢٣ـ	,٢٩ـ
الدافعية للانجاز	د ن	,٣٦ـ	,٣٢ـ	,٣٧ـ	,٢٩ـ	,٤٦ـ

والجدول رقم (٢) يبين معاملات الارتباط بين الدرجات على مقاييس سمات الشخصية الصحية من ناحية ودرجاتهم على مقاييس التوافق، ونجد فيه أن معاملات الارتباط سالبة، تراوحت بين ـ ٣٢, و ـ٤٦, مع مقياس المشكلات المنزلية (أ). وبين

ـ٢٥, و ـ٤٣, مع مقياس مشكـلات التوافق الصحي (ب)، وبين ـ٢٨, و ـ٤٩, مع مقياس مشكلات التوافق الاجتماعي (جـ)، وبين ـ٢٣, و ـ٤٣, مع مقياس مشكلات التـوافق الانفعـالي (د)، وبين ـ٢٩, و ـ٥٥, مع مقياس مشكلات التوافق العام (م)، وجميعها معاملات ارتباط دالة احصائيا عند مستوى ٠٢, و ٠١,

الجدول رقم (٣)

مصفوفة معاملات الارتباط بين مقاييس البحث بعد حذف العلامة العشرية

المقاييس	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢
١	١	٧٦	٧٧	٧٠	-٧٦	-٣٢	-٥١	٥٢	٤٨	٣٥	٥١	٥٩
٢ـ أت			٧٥	٧٥	-٨٦	-٤٠	-٦٢	٥٥	٤٩	٤٧	٤٩	٦٣
٣ـ ش ذ				٧٣	-٦٨	-٣١	-٥١	٥٨	٥٩	٤٤	٤٧	٦٩
٤ـ ع					-٦٨	-١٦	-٤٣	٥٣	٥٣	٣٠	٣٨	٥٨
٥ـ ث ن						٣٩	٥٨	-٤٦	-٤٣	-٤٩	-٤٣	-٥٥
٦ـ أك							٣١	-٣٢	-٢٥	-٢٨	-٢٣	-٢٩
٧ـ د ن								-٣٦	-٣٢	-٣٧	-٢٩	-٤٦
٨ـ أ									٦٣	٣٠	٤٥	٧٦
٩ـ ب										٢٨	٥٢	٨١
١٠ـ حـ											٦٢	٤٤
١١ـ د												٤٠
١٢ـ م												

يبين الجدول رقم (٣) مصفوفة ١٢×١٢ لمعاملات الارتباط بين مقاييس البحث، والتي قام الباحث بتحليلها عامليا بالطريقة التقاربية (السيد، ١٩٧٨) للكشف عن التنظيم العاملي للتباين بين درجات المراهقين على مقاييس الشخصية ومشكلات التوافق، وحصل على أربعة عوامل، هي أقصى ما يمكن الحصول عليه من هذه المصفوفة.

الجدول رقم (٤)
مصفوفة البواقي بعد العامل الرابع

المقاييس	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢
١		٠٠	٠٣	٠٠	٠٣ـ	٠٢ـ	٠٠	٠١ـ	٠٠	٠٦ـ	٠٧	٠٠
٢ـ أت			٠٠	٠٥ـ	٠٣	٠١ـ	٠١	٠٢	٠٢	٠٢	٠٤ـ	٠٠
٣ـ ش ذ				٠١	٠٢	٠١ـ	٠٢ـ	٠٢	٠١ـ	٠٤	٠٤ـ	٠٠
٤ـ ع					٠٣ـ	٠٦	٠١	٠٢ـ	٠٣ـ	٠٣	٠٠	٠١
٥ـ ث ن						٠١	٠٠	٠٠	٠٢	٠٢ـ	٠١	٠٠
٦ـ أك							٠٠	٠٢	٠١	٠٠	٠٦ـ	٠٣ـ
٧ـ د ن								٠١ـ	٠١ـ	٠٢ـ	٠٢	٠٠
٨ـ أ									٠٠	٠١	٠٤ـ	٠٣
٩ـ ب										٠٠	٠٥ـ	٠٦
١٠ـ حـ											٠٩	١٢ـ
١١ـ د												٠٢
١٢ـ م												

يبين الجدول رقم (٤) مصفوفة البواقي بعد استخلاص العامل الرابع ونجد فيها أن معاملات الارتباط ضعيفة، لا تصلح لاستخلاص عامل خامس.

جدول رقم (٥)
تشبعات المقاييس بالعوامل قبل وبعد تدوير المحاور

المقاييس	العوامل قبل التدوير					العوامل بعد التدوير					
	١	٢	٣	٤	ش	١	٢	٣	٤	ش	ف
ق ص ط	٨٢	٢٥-	٠٥-	٠٣-	٧٤	٨٦	٠٤-	٠٤-	٠١-	٧٤	٢٦
أ ت	٨٩	٢٧-	١٣	١١-	٨٩	٩٢	٠٨-	١٢	١٣-	٨٩	١١
ش د	٨٥	١٠-	١٧-	٠٩-	٧٧	٨٥	٠٠	١٩-	١١-	٧٧	٢٣
ع	٧٥	٢٦-	٢٥-	٠٧-	٧٠	٧٩	١١-	٢٤-	٠٣-	٧٠	٣٠
ث ن	٨٢-	٢٩-	١٧	٠٣-	٧٧	٧١-	٣٣-	٣٨	١٢	٧٧	٢٣
أ ك	٤١-	٠٣	١٨-	٢٢-	٢٥	٤٠-	٢٥-	١١-	١٣-	٢٥	٧٥
د ن	٦١-	١٢-	١٤	١٦-	٤٣	٥٦-	٢٢-	٢٦	٠٧-	٤٣	٥٧
أ	٧٠	٢٤	٢١	١١	٦٠	٦١	٤٧	٠٣-	٨-	٦٠	٤٠
ب	٦٨	٣٥	٣٠	٠٢	٦٨	٥٧	٥٥	٠٠	٢٢-	٦٨	٣٢
جـ	٥٥	١٤	٤٣	١٩	٥٤	٤٩	٥١	٢١	٠٢-	٥٤	٤٦
د	٦١	٢٦	١٤	٣٩	٦١	٥٢	٥٦	٠٩-	١٥	٦١	٣٩
م	٨١	٢٨	٣٠	٢٢	٨٧	٧٠	٦١	٠٢	٠٤-	٨٧	١٣
مجموع مربعات التشبعات	٦,٢٤	,٦٦	,٦٢	,٣٣	٧,٨٥	٥,٦١	١,٧١	,٣٩	,١٥	٧,٨٥	٤,١٥
المتوسط	,٥٢	,٠٦	,٠٥	,٠٣	,٦٥	,٤٧	,١٤	,٠٣	,٠١	,٦٥	,٣٥
النسبة	٪٥٢	٪٦	٪٥	٪٣	٪٦٥	٪٤٧	٪١٤	٪٣	٪١	٪٦٥	٪٣٥

والجدول رقم (٥) يبين تشبعات مقاييس البحث بالعوامل الأربعة والاشتراكيات والانفرادات في كل منها. ولتوضيح هذه العوامل تم ادارتها تدويرا متعامدا بالطريقة الثنائية Two - by- Two Rotation فأدار الباحث العامل الأول في اتجاه عقرب الساعة مع العامل الثاني ١٦ درجة ثم أدار العامل الثاني في اتجاه عكس عقرب الساعة مع العامل الثالث ٣٠ درجه، ومع العامل الرابع ٢٥ درجة.

والجدول رقم (٥) يبين أيضا تشبعات المقاييس بالعوامل بعد عملية التدوير، ونجد

فيه أن الاشتراكيات (ش) والانفرادات (ف) على المقاييس لم تتأثر بعملية التدوير، مما يدل على سلامتها.

وتشير بيانات الجدول أيضا الى أن العامل الأول مشترك بين جميع المقاييس، وتشبعاته موجبة على مقاييس السمات غير الصحية ومقاييس مشكلات التوافق، وسالبة على مقاييس السمات الصحية. أما العامل الثاني فكانت تشبعاته موجبة على مقاييس مشكلات التوافق، وسالبة على مقاييس السمات الصحية، أما العاملان الثالث والرابع فتشبعاتهما ضعيفة على جميع المقاييس تقريبا ولا تصلح للتفسير (السيد، ١٩٧٨م: ٧٣٤).

وتدل النتيجة النهائية للتحليل العاملي وتدوير المحاور على أن التنظيم العاملي للتباين المشترك بين مقاييس البحث قد ظهر في عاملين، يبين الجدول رقم (٦) تشبعات المقاييس بهما.

الجدول رقم (٦)
تشبعات مقاييس البحث بالعاملين بعد حذف التشبعات الضعيفة

السمات	المقاييس	تشبعات العامل	
		الأول	الثاني
القلق	ق ص ط	٨٦	٠٠
الاتكالية	أ ت	٩٢	٠٠
الشعور بالذنب	ش ذ	٨٥	٠٠
العداوة	ع	٧٩	٠٠
الثقة بالنفس	ث ن	٧١-	٣٣-
الاكتفاء الذاتي	أ ك	٤٠-	٢٥-
الدافعية للانجاز	د ن	٥٦-	٢٢-
مشكلات التوافق المنزلي	أ	٦٧	٤٧
مشكلات التوافق الصحي	ب	٥٧	٥٥
مشكلات التوافق الاجتماعي	جـ	٤٩	٥١
مشكلات التوافق الانفعالي	د	٥٢	٥٦
مشكلات التوافق العام	م	٧٠	٦١

المناقشة

تدل سمات الشخصية ـ كما يقول علماء نظريات السمات ـ على وجود استعدادات عصبية نفسية في داخل الفرد تنمو في الطفولة، وتقف وراء اختياره لسلوكياته التي يتوافق بها مع المواقف اليومية التي تواجهه في مراحل حياته التالية (Smith&Vetter, 1982; Spielperger ,1972) وهذا يعني أن توافق المراهق لا يرتبط فقط بمواقف المراهقة وما فيها من ضغوط جسمية ونفسية واجتماعية ـ كما زعم أصحاب النظرية الموقفية في الشخصية (Mischel, 1969) وأصحاب النظرية التقليدية في المراهقة، بل يرتبط ـ الى حد كبير ـ بسمات الشخصية التي خرج بها المراهق من الطفولة. فأساليب توافق المراهق تدل على شخصيته، وشخصيته تدل على ما سيكون عليه توافقه مستقبلا. بعبارة اخرى تعتبر شخصية المراهق دالة سلوكه، وسلوكه دالة التفاعل بينه وبين الظروف البيئية التي يمر بها. (Epstien, 1979,1980) ونناقش فيما يلي علاقة سمات الشخصية بمشكلات التوافق في المراهقة في ضوء نتائج هذا البحث وبحوث أخرى.

أولا: علاقة السمات الصحية بمشكلات التوافق:

نجد في الجدول رقم (١) أن معاملات الارتباط موجبة، ودالة احصائيا بين مقاييس السمات غير الصحية ومشكلات التوافق، مما يؤيد الفرض الأول في هذا البحث، ويدل على الارتباط الايجابي بين الاستعدادات السلوكية غير الصحية ـ كما تقيسها سمات القلق والاتكالية والشعور بالذنب والعداوة ـ ومشكلات التوافق التي قرر المراهقون أنهم يعانون منها في مرحلة المراهقة ـ كما يقيسها اختبار بل للتوافق في المجالات: المنزلي والصحي، والاجتماعي والانفعالي، والعام ونناقش فيما يلي علاقة كل سمة بهذه المشكلات.

١ ـ علاقة سمة القلق بمشكلات التوافق: نجد من الجدول رقم (١) أن معاملات ارتباط درجات المراهقين على مقياس (ق ص ط) ودرجاتهم على مقاييس (أ) و (ب) و (جـ) و (د) و (م) هي ٥٢, و٤٨, و٣٥, و٥١, و٥٩, على التوالي، مما يدل على الارتباط الايجابي العالي بين الاستعداد للقلق ومشكلات التوافق في المراهقة، ويشير الى أن مشكلات التوافق عند المراهقين أصحاب سمة القلق العالية أكثر منها عند المراهقين أصحاب سمة القلق

المنخفضة. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات كثيرة على الأطفال والمراهقين والراشدين، أشارت الى ارتباط موجب بين سمة القلق عندهم، ومشكلات توافقهم الجسمية والنفسية والأسرية والمدرسية. ففي دراسة كامبل على أطفال من سن ٩ ـ ١١ سنة وجد ارتباطا موجبا عاليا بين سمة القلق ومشكلات سوء التوافق العام (Camble, 1964) . ووجد جاكسون معاملات ارتباط موجبة بين سمة القلق ومشكلات التوافق كما يقيسها استبيان موني Moony Problems بلغت مع مشكلات العلاقات الاجتماعية والنفسية ٥٤, ومع المشكلات الشخصية ٦٢ , (Jackson, 1963) . وأشارت دراسات كاتل وشير وشبيلبرجر الى أن سمة القلق العالية عرض شائع عند جميع فئات الانحرافات النفسية (Spielberger, 1972:29) .

وتتسق هذه النتائج مع نتائج دراسة اسكو وكوشران على أطفال في سن من ١٠ ـ ١٢ والتي أشارت الى معاملات ارتباط سالبة بين سمة القلق والتوافق الحسن، والتحرر من العصابية بلغت ـ٤٩ , و ـ٥٩ , على التوالي (Isco&Cochran, 1960) .

وتدل هذه النتائج على أن المراهقين أصحاب الاستعداد العالي للقلق أكثر استهدافا للمشكلات من المراهقين أصحاب الاستعداد المنخفض للقلق، ويرجع هذا الى أن المراهق صاحب سمة القلق العالية سريع التطير، يعاني من تأخر في النضوج الانفعالي والاجتماعي، ويضخم آلامه الجسمية، ولا يتوقع خيرا يأتيه من البيئة في المنزل والمدرسة، ولا يطمئن الى المستقبل وما يخبئه له (Spielberger, 1972:65-70) وهذا ما يجعله مهيأ لادراك مشكلات كثيرة في المجالات: المنزلي والصحي والاجتماعي والانفعالي، اذا واجهته بعض الصعوبات البسيطة في المنزل ومع الناس أو تعرض لبعض الضغوط النفسية والجسمية الحقيقية أو غير الحقيقية.

٢ ـ علاقة سمة الاتكالية بمشكلات التوافق: نجد في الجدول رقم (١) أن معاملات ارتباط درجات المراهقين على مقياس (أ ت) بدرجاتهم على مقاييس (أ) و (ب) و (جـ) و (د) و (م) بلغت ٥٥, و ٤٩, و ٤٧, و ٤٩, و ٦٣, على التوالي، وهي معاملات موجبة ودالة احصائيا، وتشير الى ارتباط مشكلات التوافق بالاستعداد للاتكالية عند المراهقين. فالمراهقون أصحاب الاستعداد العالي للاتكالية يعانون من مشكلات في التوافق أكثر من أقرانهم أصحاب الاستعداد المنخفض. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج الدراسات التي أشارت الى أن الاتكالية غير العادية (الاتكالية الزائدة) سمة شائعة عند الذهانيين والعصابيين (Sarason et al, 1960) والراشدين سيئى التوافق (Brenner, 1963) كما تتفق معاملات

ارتباط الاتكالية بالمشكلات الصحية في المراهقة مع نتائج الدراسات على الراشدين، والتي أشارت الى أن الاتكالية الزائدة يصاحبها أحيانا أعراض جسمية مرضية مثل: التهابات القولون، والربو، وزيادة حموضة المعدة، وضغط الدم، والصداع والامساك، وفقدان الشهية وغيرها (Navran, 1954)

ويرجع ارتباط الاتكالية الزائدة بمشكلات التوافق الى أن لدى المراهق صاحب الاستعداد العالي للاتكالية شعورا بعدم الكفاءة، وعدم الثقة بالنفس وبالآخرين، بالرغم من اعتماده عليهم في تصريف أموره، مما يجعله يشعر بالضياع والتوتر والقلق، وينطبق عليه ما يسميه أريك فروم «بالشخص المتوافق قهريا» الذي يطلب رأي الآخرين في تصرفاته، ولا يسلك الا بحسب رأيهم وتوجيهاتهم، مع أنه يكرههم ولا يثق فيهم.

كما ترجع كثرة مشاكل المراهق الاتكالي الى أن الاتكالية الزائدة في المراهقة والرشد قد تكون حيلة نفسية دفاعية لتخفيف مشاعر القلق في مواقف العجز والدونية (Kagan&Moss, 1960; Sarason et al, 1960) وهو تخفيف مؤقت، لأن الاتكالية تسكن القلق ولا تعالجه، فسرعان ما ترتفع حالة القلق وتظهر مشكلات التوافق.

يضاف الى هذا أن من خصائص المراهقين الاتكاليين، التأخر في النضوج الاجتماعي، والخوف من تحمل المسؤولية، وضعف القدرة على حل الصراع، وعدم القدرة على تحمل الاحباط مما يجعلهم عرضة لمشاكل كثيرة في البيت والمدرسة ومع الناس.

٣ ـ علاقة سمة الشعور بالذنب بمشكلات التوافق: نجد في الجدول رقم (١) أن معاملات ارتباط درجات المراهقين على مقياس (ش ذ) بدرجاتهم على مقاييس (أ) و (ب) و (جـ) و (د) و (م) بلغت ٥٨, و ٥٩, و ٤٤, و ٤٧, و ٦٩, على التوالي، وتدل على ارتباط سمة الشعور بالذنب بمشكلات التوافق في المراهقة. وتشير الى أن مشكلات التوافق عند المراهقين أصحاب الاستعداد العالي للشعور بالذنب أعلى منها عند أصحاب الاستعداد المنخفض. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج الدراسات التي أشارت الى ارتفاع سمة الشعور بالذنب عند العصابيين والذهانيين ومدمني الخمور والمخدرات والجانحين (Cattell et al, 1974) وعند الراشدين سيئى التوافق (Otterbacker & Munz, 1973)

وقد فسر كثير من الباحثين كثرة مشكلات المراهقين أصحاب الاستعداد العالي

للشعور بالذنب بالعلاقة الوثيقة بين الشعور بالذنب والقلق، التي تجعل أيا منهما يدل على الآخر، فأشار كاتل الى أن الشعور بالذنب مكون أساسي من مكونات الاستعداد للقلق (Cattell, et al, 1974) . وأيده مورر فاعتبر الشعور بالذنب نوعا من القلق، سماه قلقا اجتماعيا أو خوفا اجتماعيا Social fear في حين ذهب غيرهما الى أن الشعور بالذنب يجعل الشخص مستهدفا للقلق anxiety proneness ، فالشخص الذي لديه شعور بالذنب يشعر بالقلق لارتكابه أخطاء كثيرة، سواء كان ارتكبها أو تخيل انه ارتكبها (Mandler&Watson, 1966) ويؤيد هذه التفسيرات العلاقة القوية بين القلق والشعور بالذنب، فقد بلغت معاملات الارتباط بين السمتين في هذه الدراسة ٧٧, (الجدول رقم ٣) وفي دراسة سابقة للباحث في الكويت ٦٩, (مرسي، ١٩٧٨) وفي دراسة أخرى غير عربية ٦٦, (Cattell et al, 1974) مما يعني أن المراهق صاحب سمة الشعور بالذنب العالية قلق وكثير المشكلات.

٤ ـ **علاقة سمة العداوة بمشكلات التوافق**: نجد في الجدول رقم (١) أن معاملات ارتباط درجات المراهقين على مقياس (ع) ودرجاتهم على مقاييس (أ) و (ب) و (جـ) و (د) و (م) قد بلغت ٥٣, و٥٣, ٣٠, و٣٨, و٥٨, على التوالي، مما يدل على ارتباط سمة العداوة بمشكلات التوافق في المراهقة. ويشير الى أن مشكلات التوافق عند المراهقين أصحاب الاستعداد العالي للعداوة أكثر منها عند المراهقين أصحاب الاستعداد المنخفض. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج الدراسات التي أشارت الى وجود العدوان والعنف والانتقام عند الأشخاص أصحاب سمة العداوة العالية (Petzel&Michael, 1973) والتي كشفت عن أن سمة العداوة عالية عند العصابيين والجانحين والمجرمين (Hollender, 1972) ويرجع الباحثون كثرة مشكلات التوافق عند المراهقين أصحاب سمة العداوة العالية الى العلاقة الوثيقة بين العداوة والقلق، فالعداوة تولد القلق، والقلق يولد العداوة فهما ـ كما قالت هورني ـ متشابكان كنسيج لا ينفصم (Sarason et al, 1960) وقد أيد هذا التفسير وجود معاملات ارتباط عالية بين الدرجات على مقاييس العداوة والقلق، فقد بلغ معامل الارتباط بين مقياس (ع) و (ق ص ط) في هذا البحث ٧٠, .(الجدول رقم ٣) وبلغ في دراسة سابقة للباحث ٦١, (مرسي، ١٩٧٨). مما يعني أن المراهقين أصحاب سمة العداوة العالية قلقون أيضا.

ويخلص الباحث من مناقشة علاقة السمات غير الصحية بمشكلات التوافق في المراهقة الى الارتباط الايجابي بين الاستعدادات السلوكية التي تقيسها هذه السمات ومشكلات التوافق التي قرر المراهقون أنهم يعانون منها. وتشير هذه النتيجة الى أن المراهقين أصحاب السمات غير الصحية العالية (غ ص ع) يعانون من مشكلات في التوافق أكثر من اقرانهم أصحاب السمات غير الصحية المنخفضة (غ ص م).

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج الدراسات التي أشارت الى أن هذه السمات مرتفعة عند المراهقين سيئي التوافق. فقد وجد بنك وزملاؤه أن من سمات المراهقين مدمني المخدرات والحبوب النفسية، والكحول ـ القلق، والعداوة والسلبية والانطواء والشعور بالعجز، والفهم السيء للذات وللآخرين (Penk et al, 1979). ووجد لاشار وجولويسكي أن من سمات المراهقين المضطربين نفسيا ـ القلق، والعداوة والاندفاعية، والتأخر في النضوج الاجتماعي، والتقلب المزاجي، والانسحابية (Lacher&Golwisk, 1979). وأيدهما شافر ودبلازى عندما أشارا الى أن من سمات المراهقات المنحرفات جنسيا السلبية، والقلق، والاتكالية، والعداوة وعدم الثقة بالنفس وبالآخرين (Schaffer&Deblassi, 1984). وهذا ما جعل كثيرا من الباحثين يعتبرون ضعف الأنا، والقلق، والعداوة، والاتكالية منبئات جيدة لسوء التوافق في المراهقة والرشد (Munson&La Paillo, 1984).

وبالرغم من أن هذه السمات منبئات جيدة لسوء التوافق في المراهقة، فانها لا تدل على حتمية سوء توافق المراهقين غ ص ع، لأن معاملات الارتباط التي حصلنا عليها في الجدول رقم (١) ليست تامة، فهي ليست كالعلاقة بين الشيء ونفسه «One to one relationship» ولا كالعلاقة بين العلة والمعلول، فقد تراوحت معاملات ارتباط السمات غير الصحية بمشكلات التوافق بين ٣٠, و ٦٩, ، مما يدل على أن التكوين النفسي غير الصحي عند المراهقين (غ ص ع) ليس هو العامل الوحيد المسئول عن سوء توافقهم وكثرة مشاكلهم. ويتفق هذا مع ما سبقت الاشارة اليه من أن السمات غير الصحية تدل على الاستعداد لسوء التوافق Maladjustment disposition أو الاستهداف لسوء التوافق Maladjustment proneness ، ولا تدل على سوء التوافق الفعلي، أما مقاييس مشكلات التوافق فتقيس المشكلات التي قرر المراهق وجودها عنده، والتي هي محصلة التفاعل بين استعداداته غير الصحية والضغوط البيئية التي يتعرض لها.

ومن الملاحظ في الجدول رقم (١) أن معاملات ارتباط السمات غير الصحية

بمشكلات التوافق تراوحت مع (أ) بين ٥٢, و ٥٨, ومع (ب) بين ٤٨, و ٥٩, ، ومع (جـ) بين ٣٠, و ٤٨, (د) بين ٣٨, و ٥١, ، ومع (م) بين ٥٨, و ٦٩, ، وتدل هذه النتيجة على ارتباط هذه السمات بمشكلات التوافق العام أكثر من ارتباطها بمشكلات كل مجال. ويرجع هذا الى أن مقياس (م) يضم عينة ممثلة لمشكلات التوافق بدرجة أفضل منها في مقياس المشكلات الفرعية، مما يجعل الدرجة الكلية أكثر دقة من الدرجات على المقاييس الفرعية في «قياس مشكلات التوافق العام».

كما تشير هذه النتيجة الى ارتباط السمات غير الصحية بمشكلات التوافق في الأسرة (أ) ومشكلات التوافق الصحي (ب) أكثر من ارتباطها بمشكلات التوافق الاجتماعي (جـ) والانفعالي (د). وهذا عكس ما كنا نتوقعه، فقد توقعنا ارتباط هذه السمات خاصة سمة القلق ـ بمشكلات التوافق الانفعالي أكثر من غيرها. ولكن يبدو أن الضغوط الأسرية والجسمية عند المراهقين (غ ص ع) كثيرة، وهي التي تثير مشاكلهم في المراهقة وقد تكون هذه الضغوط حقيقية، عانوها وهم صغار، وما زالوا يعانون منها في المراهقة. وقد تكون ضغوطا بسيطة وهم يضخمونها ويعتبرونها مشكلات حقيقية.

وعموما فان نتائج هذا البحث تشير الى أن المراهقين (غ ص ع) يشكون أكثر من غيرهم من:

أ ـ الخلافات الأسرية، وسوء العلاقة بين الوالدين، والغيرة بين الأخوة والاهمال والقسوة، وانعدام الثقة بين أفراد أسرهم وغيرها (مقياس أ).

ب ـ العيوب الجسمية، وأمراض الحساسية، والصداع، واضطرابات الجهاز الهضمي، والضعف العام وغيرها (مقياس ب).

جـ ـ قلة الأصدقاء، وكثرة التعرض للنقد والاهانة، وانصراف الناس عنهم وغيرها (مقياس جـ).

د ـ سرعة الغضب، والضيق، والشك، والنسيان، وأحلام اليقظة، والمخاوف والتعاسة وغيرها (مقياس د).

ثانيا: علاقة السمات الصحية بمشكلات التوافق:

ونجد في الجدول رقم (٢) أن معاملات الارتباط سالبة ودالة احصائيا بين السمات الصحية ومشكلات التوافق، مما يؤيد الفرض الثاني في هذا البحث ويدل على الارتباط

السلبي بين الاستعدادات السلوكية الصحية ـ كما تقيسها سمات الثقة بالنفس، والاكتفاء الذاتي، والدافعية للانجاز ـ ومشكلات التوافق التي قرر المراهقون أنهم يعانون منها في مرحلة المراهقة، ونناقش فيما يلي علاقة كل سمة بهذه المشكلات.

١ ـ علاقة سمة الثقة بالنفس بمشكلات التوافق: نجد في الجدول رقم (٢) أن معاملات ارتباط درجات المراهقين على مقياس (ث ن) بدرجاتهم على مقاييس (أ) و (ب) و (جـ) و (د) و (م) هي -٤٦, و-٤٣, و-٤٩, و-٤٣, و-٥٥, على التوالي، مما يدل على الارتباط السلبي بين الاستعداد للثقة بالنفس ومشكلات التوافق، ويشير الى أن مشكلات التوافق عند المراهقين أصحاب سمة الثقة بالنفس العالية أقل منها عند المراهقين أصحاب سمة الثقة بالنفس المنخفضة.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسات كثيرة أشارت الى أن المراهقين الواثقين من أنفسهم مستقيمون قليلو المشكلات، ففي دراسة جولد وزملائه كانت معاملات الارتباط سالبة بين قوة الأنا ومشكلات العدوانية والانسحابية والاكتئاب والأمراض النفسجسمية عند المراهقين (Gold et al, 1980) وعندما قارن فرانك وزملاؤه نمو الأنا عند المراهقات السويات والمراهقات الجانحات. وجدوا أن نمو الأنا عند المجموعة الأولى قد وصل الى مرحلة حماية الذات Self-Protective Stage في حين توقف عند الجانحات عند مرحلة الاندفاعية Im-pulsive Stage مما يجعلهن ضعيفات أمام نزواتهن، مندفعات وراء متع عاجلة، غير قادرات على ضبط انفعالاتهن الطفلية، متمركزات حول ذواتهن، غير ناضجات في علاقاتهن مع الآخرين، سريعات الغضب (Frank et al, 1976) وأيد نيوم وزملاؤه هذه النتيجة عندما قارنوا نمو الأنا عند المراهقين المستقيمين (الأسوياء) والمراهقين المنحرفين. ووجدوا أن الأنا قد نما عند ٧٠٪ من المجموعة الأولى الى مستوى تمثل القيم السائدة في المجتمع Conformist وما بعدها Post Conformist في حين توقف نمو الأنا عند ٩٠٪ من المراهقين المنحرفين. عند مستوى ما قبل تمثل قوانين وقيم وعادات المجتمع Preconformist، مما يجعلهم غير قادرين على التجاوب مع السلطة في البيت والمدرسة والمجتمع (Noam et al, 1984).

وتتسق هذه النتائج مع نتائج دراسات أخرى كثيرة أشارت الى أن قوة الأنا والرضا عنها، والثقة فيها، من سمات المراهقين المستقيمين (قليلي المشكلات) وان ضعف الأنا،

وعدم الرضا عنها، وعدم الثقة فيها، من السمات الشائعة عند الجانحين، ومدمني المخدرات، والكحوليات، والمضطربين نفسيا وسيئي التوافق، مما يدل على أن الثقة بالنفس أو قوة الأنا من عوامل التوافق الحسن، بينما يعتبر عدم الثقة في النفس أو الشعور بالنقص أو ضعف الأنا من عوامل التوافق السيىء في جميع مراحل الحياة (Cattell et al. 1974) . وقد تأيدت «هذه النظرة الى علاقة الثقة بالنفس بالتوافق الحسن والصحة النفسية» في عدد من الدراسات، منها دراسة عبدالحليم محمود التي أشارت الى وجود معاملات ارتباط موجبة بين الثقة بالنفس والابداع والاصالة، والواقعية في التفكير، والتفوق الدراسي، والشعور بالكفاءة (السيد، ١٩٧١).

وعندما قارن مارك بين الطلبة الواثقين من أنفسهم وغير الواثقين من أنفسهم وجد أن المجموعة الأولى أكثر اتزانا من الناحية الانفعالية، وعندهم رغبة في تحمل المسؤولية، أما المجموعة الثانية فقد كانوا منطوين، ولديهم ميول عصابية، وعدم قدرة على تحمل الأزمات (Mark, 1974) .

وترجع قلة المشكلات عند المراهقين الواثقين من أنفسهم الى شعورهم بالكفاءة والجدارة، ورضاهم عن أنفسهم وعن والديهم ومدرسيهم، وتفاؤلهم بالنجاح، ومرونتهم في مواجهة الصعوبات ونضوجهم الانفعالي، وهذا ما جعل كثيرا من الباحثين يعتبرون ثقة المراهق بنفسه من أهم العوامل التي تسهل توافقه في المراهقة، وتجعلها مرحلة نمو عادية، وليست مرحلة أزمات، (Auseble et al, 1977:163)

٢ ـ **علاقة سمة الاكتفاء الذاتي بمشكلات التوافق**: نجد في الجدول رقم (٢) أن معاملات ارتباط درجات المراهقين على (أ ك) بدرجاتهم على مقاييس (أ) و (ب) (جـ) و (د) و (م) قد بلغت -٣٢, و -٢٥, و -٢٨, و -٢٣, -٢٩, على التوالي، وتدل على ارتباط سالب بين الاستعداد للاكتفاء الذاتي ومشكلات التوافق في المراهقة، وتشير الى أن مشكلات التوافق عند المراهقين أصحاب الاكتفاء الذاتي العالي أقل منها عند المراهقين أصحاب الاكتفاء الذاتي المنخفض، ولم يجد الباحث دراسات عن علاقة الاكتفاء الذاتي بالتوافق الحسن أو بمشكلات التوافق، لكنه وجد تأييدا لنتائجه في الدراسات التي أشارت الى ارتباط الاتكالية بمشكلات التوافق ـ والتي سبقت الاشارة اليها ـ باعتبار أن الاتكالية تعني الاعتماد على الآخرين والاكتفاء الذاتي يعني الاستغناء عن الآخرين، ومن الملاحظ أن معاملات ارتباط

الاكتفاء الذاتي بمشكلات التوافق ليست عالية، ويرجع هذا الى أن هذه السمة كما يقيسها مقياس الاكتفاء الذاتي في اختبار برنرويتر لا تدل على استعداد صحي نقي. خاصة في البلاد الاسلامية التي تشجع على الاتكالية المتبادلة وتحث على التشاور وطلب النصيحة من الآخرين، ولا تشجع على البعد عن الناس واعتزالهم.

ومما يؤيد أن الاكتفاء الذاتي ليس سمة نقية معاملات ارتباط (أ ك) بمقاييس السمات الصحية وغير الصحية، التي نجدها في الجدول رقم (٣) فهي معاملات - سواء الموجبة أو السالبة - ليست عالية، فقد تراوحت مع السمات الصحية بين ٣١, و ٣٩, ، ومع السمات غير الصحية بين -١٦, و-٤٠, .

٣ - علاقة سمة الدافعية للانجاز بمشكلات التوافق: ونجد في الجدول رقم (٢) ان معاملات ارتباط درجات المراهقين على مقياس (د ن) بدرجاتهم على مقاييس (أ) و (ب) و (جـ) و (د) و (م) بلغت -٣٦, و-٣٢, و-٣٧, و-٢٩, و-٤٦, على التوالي، وتدل على الارتباط السلبي بين سمة الدافعية للانجاز ومشكلات التوافق في المراهقة، وتشير الى أن مشكلات التوافق عند المراهقين أصحاب الاستعداد العالي للانجاز اقل منها عند أصحاب الاستعداد المنخفض. ولم يجد الباحث دراسات على علاقة الدافعية للانجاز بمشكلات التوافق، لكنه وجد تأييدا لنتائجه في نتائج الدراسات التي أشارت إلى ارتباط الدافعية للانجاز الموجب مع الثقة بالنفس، وهي من عوامل التوافق الحسن، والسالب مع القلق، وهو من عوامل التوافق السيىء كما أشرنا من قبل (مرسي، ١٩٧٨).

وتؤيد بيانات الجدول رقم (٣) هذا التفسير حيث بلغت معاملات ارتباط (د ن) مع (ث ن) ٥٨, ومع (ق ص) و (أ ت) و (ش ذ) و (ع) -٥١, و-٦٢, و-٥١, و-٤٣, على التوالي. مما يعني ان الدافعية للانجاز تعمل في اتجاه الثقة بالنفسة وفي عكس اتجاه السمات غير الصحية.

وترجع قلة مشكلات المراهقين أصحاب الدافعية للانجاز الى أنهم واقعيون متفائلون، واثقون من أنفسهم، ويشعرون بالكفاءة وبالقدرة على تحمل المسؤولية، ويحبون الخير لأنفسهم وللآخرين. كما أن نجاحهم وتفوقهم في الدراسة والعمل يشعرهم بتقبل الآخرين لهم، واستحسانهم لانجازاتهم، وينمي ثقتهم بأنفسهم وبالآخرين، ويجعل توافقهم حسنا في مواقف كثيرة.

ويخلص الباحث من مناقشة علاقة السمات الصحية بمشكلات التوافق في المراهقة الى أن المراهقين أصحاب السمات الصحية العالية (ص ع) يعانون من مشكلات أقل من أقرانهم أصحاب السمات الصحية المنخفضة (ص م) وتتفق هذه النتيجة مع نتائج الدراسات التي أشارت الى ارتباط الاستقامة (السلوك السوي) بقوة الأنا والنضوج الاجتماعي، والانفعالي، والدافعية للانجاز.

وترجع قلة مشكلات المراهقين (ص ع) في النواحي المنزلية والصحية والاجتماعية والانفعالية الى أن لديهم ثقة في أنفسهم، وفي والديهم ومدرسيهم وزملائهم، ولديهم شعور بالكفاءة، فلا يشعرون بالعجز أمام الصعوبات التي تواجههم، بل يجتهدون ويحدوهم أمل في النجاح. وهم واقعيون في طموحاتهم، مرنون في أساليب توافقهم، قادرون على اتخاذ قراراتهم وتحمل مسؤولياتهم، واذا فشلوا صبروا وثابروا. وهذه الخصائص تجعلنا نفترض أن عتبة التنبيه للتأزم عند هؤلاء المراهقين عالية، فلا يتأزمون الا في المواقف الصعبة، ولا يدركون المشكلة الا أمام الضغوط النفسية والاجتماعية والجسمية الحقيقية، كما أنهم يعيشون في ظروف أسرية طيبة، يدركون فيها التقبل والعطف والحنان من الوالدين، مما يجعل مثيرات القلق والاضطراب عندهم قليلة.

لكن لا يدل نمو السمات الصحية عند المراهقين ص ع على حتمية استقامتهم، وعدم تعرضهم للمشكلات، فمعاملات الارتباط السالبة بين هذه السمات ومشكلات التوافق في الجدول رقم (٢) تراوحت بين -٢٣, و-٥٥, ، وهي معاملات ناقصة، تدل على أن ارتباط السمات الصحية بمشكلات التوافق ليس كارتباط الشيء بنقيضه، وتشير الى أن التكوين النفسي الصحي عند المراهقين ص ع ليس هو المسؤول الوحيد عن تناقص مشكلاتهم.

وفي ضوء مفهوم السمات الذي سبقت الاشارة اليه، فان السمات الصحية تدل على الاستعداد للاستقامة (حسن التوافق) ولا تدل على الاستقامة الفعلية، أما مقاييس مشكلات التوافق فتقيس مشكلات التوافق التي قرر المراهق وجودها عنده، وهي محصلة التفاعل بين استعداداته الصحية الكامنة، والظروف التي يعيش فيها، فالارتباط السالب الجزئي بين السمات الصحية ومشكلات التوافق، يدل على أن مشكلات التوافق عند بعض المراهقين (ص ع) كثيرة وعند بعض المراهقين (ص م) قليلة لاختلاف الظروف البيئية التي يعيشون فيها.

ثالثا: نتائج التحليل العاملي:

تشير معاملات الارتباط الموجبة في الجدول رقم (١)، والسالبة في الجدول رقم (٢)، الى ان علاقة مشكلات التوافق في المراهقة بسمات الشخصية علاقة جزئية (ليست كعلاقة الشيء بنفسه ولا بنقيضه) وتدل هذه العلاقة على أن الفروق بين المراهقين في مشكلات التوافق لا ترجع الى الفروق بينهم في التكوين النفسي (الذي تدل عليه هذه السمات) فحسب بل ترجع أيضا الى الفروق بينهم في الضغوط الجسمية والنفسية والاجتماعية التي قد يتعرضون لها في المراهقة.

وتؤيد هذه الدلالة النظرة الحديثة الى سيكلوجية المراهقة، والتي تعتبر مشكلات التوافق في المراهقة لا تختلف عنها في مرحلتي الطفولة والرشد، من حيث انها محصلة التفاعل بين التكوين النفسي والضغوط البيئية الراهنة. مما جعلها مرتبطة بسمات الشخصية من ناحية، وبالضغوط البيئية من ناحية أخرى.

وقد جاءت نتائج التحليل العاملي لمصفوفة معاملات الارتباط بين مقاييس البحث في الجدول رقم (٣) متسقة مع هذا التفسير، فأشارت ـ بعد تدوير العوامل تدويرا متعامدا ـ الى أن التباين المشترك بين مقاييس السمات الصحية وغير الصحية ومشكلات التوافق في المراهقة ينقسم الى عاملين، يبينهما الجدول رقم (٦) الذي نجد فيه ان العامل الاول عامل عام بين مقاييس البحث جاءت تشبعاته موجبة على مقاييس السمات غير الصحية ومشكلات التوافق، وسالبة على مقاييس السمات الصحية، وقد أخذت الشكل الآتي:

الاتكالية	,٩٢
الشعور بالذنب	,٨٥
القلق	,٨٢
العداوة	,٧٩
مشكلات التوافق العام	,٧٠
مشكلات التوافق المنزلي	,٦٨
مشكلات التوافق الصحي	,٥٧
مشكلات التوافق الانفعالي	,٥٢
مشكلات التوافق الاجتماعي	,٤٩
الاكتفاء الذاتي	,٤١-

الدافعية للانجاز	-٥٦,
الثقة بالنفس	-٧١,

ويمكن أن نعطي هذا العامل معناه النفسي - حسب شكل تشبعاته والطريقة التي اتبعناها في ادارة محاوره ونسميه «عامل الاستعدادات السلوكية للتوافق السيىء في المراهقة» Maladjusted behavioral disposition Factor in adolescence ويشير الى مشكلات التوافق التي ترجع الى تفاعل الاستعدادات السلوكية غير الصحية - التي تدل عليها سمات القلق والاتكالية والشعور بالذنب والعداوة - مع الضغوط الجسمية والنفسية والاجتماعية، التي يتعرض لها المراهقون غ ص ع، والتي قد تكون ضغوطا حقيقية وقد لا تكون حقيقية.

ويتفق هذا العامل مع مفهوم «المشكلات المزمنة» Chronic Problems في المراهقة عند اوزبيل وزملائه وسروف وروتر (Auseble et al., 1977; Sroufe&Rutter, 1984) ويتفق أيضا مع مفهوم «الجناح الحقيقي True deliquency» فجميعها تشير الى مشكلات ليست وليدة المراهقة، انها تضرب بجذورها في مرحلة الطفولة، وتنتج عن التفاعل بين التكوين النفسي غير الصحي والضغوط البيئية التي عاشها المراهق في طفولته. وما زال يعايشها في مراهقته. من اهم هذه الضغوط سوء علاقة الطفل بوالديه، وسوء العلاقة بين الوالدين، والغيرة بين الأخوة (مرسي، ١٩٨١م، ١٩٨٦م).

أما العامل الثاني فنجد ان تشبعاته في الجدول رقم (٦) موجبة على مقاييس مشكلات التوافق، وسالبة على مقاييس السمات الصحية. وقد أخذت الشكل الآتي

مشكلات التوافق العام	٦١ ,
مشكلات التوافق الانفعالي	٥٦ ,
مشكلات التوافق الصحي	٥٥ ,
مشكلات التوافق الاجتماعي	٥١ ,
مشكلات التوافق المنزلي	٤٧ ,
الدافعية للانجاز	-٢٢,
الاكتفاء الذاتي	-٢٥,
الثقة بالنفس	-٣٣,

ويمكن أن نعطيه المعنى النفسي ـ حسب شكل تشبعاته والطريقة التي اتبعناها في ادارة محاوره ـ ونسمية «عامل المشكلات الطارئة في مرحلة المراهقة Situational problems factor» ويتفق هذا العامل مع مفهوم «المشكلات الطارئة في المراهقة» عند آوزبيل وزملائه وسروف وروتر، ومفهوم «الجناح العارض» في المراهقة، وجميعها مفاهيم تشير الى مشكلات عارضـة يعانيها بعض المراهقين المستقيمين (الأسوياء نفسيا) لضغوط طارئة في المراهقة، وهي ضغـوط حقيقية، يعجـزون عن مواجهتهـا، والتغلب عليهـا، فيشعرون بالاحباط والـظلم، ويدركـون تهديد الـذات في مواقف الفشل الحقيقي، والتي تحرمهم من تحقيق حاجات أساساية بالنسبة لهم.

ونخلص من هذه المناقشة الى أن مشكلات التوافق عند المراهقين (ص ع) أقل منها عند المراهقين (ص م)، وعند المراهقين (غ ص ع) أكثر منها عند المراهقين (غ ص م). وهذه النتيجة تؤيد المنحى المعارض لنظرية هول وأتباعه. فالمراهقة حسب نتائج هذا البحث ليست مرحلة مشكلات وأزمات بطبيعتها لوجود فروق بين المراهقين في مشكلات التوافق، وارتباط هذه الفروق بالفروق بينهم في سمات الشخصية، وفي الظروف البيئية التي يعيشون فيها.

أما عن الدروس المستفادة من نتائج هذا البحث، فتتلخص في الآتي:

١ ـ قدمت دليلا أمبريقيا على أن المراهقة في المجتمع السعودي مرحلة نماء وليست مرحلة مشكـلات بطبيعتهـا وأيدت النـظرة التي تذهب الى أن المراهق انسان مستقيم (أي سوي) في الأصل، فاذا انحرف فلأخطاء في التنشئة الاجتماعية في الطفولة والمراهقة. وتنـطوي هذه النـظرة على أهمية الارشاد النفسي للأطفال والمراهقين وأولياء أمورهم لاصـلاح أخـطاء التنشئة، والوقاية منها، والمساعدة على تنمية الشخصية الصحية. فالاستقامة والانحراف في المراهقة مرهونتانِ بالتنشئة الاجتماعية في البيت والمدرسة أكثر من ارتباطهما بطبيعة المراهقة.

٢ ـ أشارت الى ضرورة التمييز في الارشاد النفسي بين مراهق يعاني من مشكلات مزمنة وآخر يعاني من مشكلات طارئة في المراهقة، فالأول له تاريخ طويل في الانحراف، وتكوينه النفسي غير صحي، يجعله أكثر من غيره استهدافا للمشكلات Problems proneness ويحتاج الى خدمات ارشادية علاجية، لتنمية ثقته في نفسه وفي الآخرين حتى يرضى عن نفسه وعن الناس، ويحتاج أيضا الى مساعدته على تخفيف الضغوط

البيئية التي يعيش فيها. لأن مشاكله في المراهقة ناتجة عن التفاعل بين تكوينه النفسي غير الصحي والضغوط البيئية في البيت والمدرسة. ويقوم ارشاده على مساعدته في تعديل مفهومه عن نفسه، وتصويب نظرته الى البيئة من حوله وتحسين ظروف حياته في البيت والمدرسة. وهذا يحتاج الى وقت وجهد وخبرة من المرشد النفسي.

أما المراهق الذي يعاني من مشكلات عارضة فان تكوينه النفسي الصحي يجعله مهيأ للاستقامة، وليست لمشكلاته الراهنة جذور في الماضي، وهذا ما يجعلها مشكلات بسيطة، يكفي في علاجها النصح من الآباء والمدرسين والأصدقاء، وخدمات الارشاد التربوي والمهني والاجتماعي والديني، التي تقدم في المدارس.

وتتفق هذه النظرة مع الدعوة الى «اقالة عثرات كرام الأحداث» وهم الأحداث المستقيمون الذين ارتكبوا جرائم عارضة في المراهقة، وليس لهم تاريخ في الانحراف، ولم يعرف عنهم سوء الخلق، لان تكوينهم النفسي الصحي يجعلهم سريعي التوبة النصوح، ويجعلهم متجاوبين مع كل يد خيرة، تمتد اليهم، فيصلح امرهم، ويعودون الى طريق الرشاد بالأساليب العادية في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

المصادر العربية

أبو السعد، ك

١٩٧٠ جناح الأحداث. القاهرة: النهضة المصرية.

السيد، ع

١٩٧١ الابداع والشخصية، القاهرة: دار المعارف.

السيد، ف

١٩٧٨ علم النفس الاحصائي. القاهرة: دار الفكر العربي.

الياسين، ج

١٩٨١ أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث. بيروت: عالم المعرفة

تركي، م

١٩٧٤ الرعاية الوالدية وعلاقتها بشخصية الابناء. القاهرة: دار النهضة العربية.

جهاز الدراسات الاستشارية

١٩٨٥ الشباب في الكويت، الشباب في الأسرة. الكويت: الديوان الأميري.

دسوقي، ك
١٩٧٤ علم النفس ودراسة التوافق. بيروت: دار النهضة العربية.

زيدان، ع
١٩٨٠ محاولة للوصول الى معايير سعودية لاختبار بل للتوافق. مجلة دراسات كلية التربية جامعة الملك سعود بالرياض، ٣: ٢٣٩ - ٢٧٠.

علي. م
١٩٧٥م التوافق النفسي والاجتماعي للشباب الكويتي ومشكلاته. الكويت: رابطة الاجتماعيين.

مرسي، ك
١٩٧٨ القلق وعلاقته بالشخصية في مرحلة المراهقة دراسة تجريبية. القاهرة: دار النهضة العربية
١٩٨١ علاقة سمة القلق في مرحلتي المراهقة والرشد بادراك الخبرات المؤلمة في الطفولة. مجلة كلية الآداب جامعة الملك سعود، ٨: ٣٢٩-٣٥١
١٩٨٦ الفروق بين الأحداث الجانحين وغير الجانحين في ادراك الخبرات المؤلمة في الطفولة. مجلة كلية التربية/جامعة الكويت، ٨: ٩-٣٢.

مجلس التخطيط
١٩٧٤ ظاهرة جناح الاحداث في الكويت. ، تقرير بالآلة الكاتبة.

مغاريوس، ص
١٩٥٧م أضواء على المراهق المصري. القاهرة: النهضة العربية

نجاتي، م
(بدون تاريخ) تعليمات اختبار بل للتوافق. القاهرة: الأنجلو المصرية.
١٩٦٠ تعليمات اختبار برنرويتر للشخصية. القاهرة: الانجلو المصرية.

المصادر الأجنبية

Achenbach, T.& Edelbro,C.
1949 "The Child Behavior Profiles: Boys aged 12–16 and girl aged 6–11 and 12–16". Journal of Consult.& Social Psy. 47: 223–233.

Auseble, O. Montemayex, R.& Svajiam,P.
1977 Theory and problems of adolescent development. New York: Grune& Stratton.

Bandura, A.
1968 "The stormy decade: Fact or fiction". Psychology in School, 1:224-231.

Brenner, M.
1963 Dependency and the Family. London: Institute of Economic Affairs.

Camble, B.
1964 "Anxiety in intermediate grade children and its relationship with their scores on measures of intelligence, academic achievement and several personality factors" Unpublished doctoral dissertation, South Illinois University.

Cattell, R. Tatsuoka, M.& Eber, H.
1974 Handbook for the Sixteen Personality Factors Questionnaire (2nd ed,) Illinois: Institute for PAT.

Epstien, S.
1979 "The stability of behavior (I)". Personality&Social Psychology 37: 1097-1126.

1980 "The stability of behavior (2)". American.Psychologist, 35:790-806.

Frank, S.& Quinlan, D
1976 "Ego development and adjustment: Patterns in adolescence". Journal of Abnormal Psychology. 85: 505-510

Gallagher, J.& Harris, H.
1976 Emotional Problems of Adolescents, (3rd ed). New York: Oxford University Press.

Gold, S.
1980 "Relation between level of ego development and adjustment patterns in adolescence". Journal of Personality Assesment. 44: 630-638.

Hollender, J.
1972 "Dimensions of hostility and aggression in abnormal offenders". J.Consult&Clin Psyc. 38: 20–26.

Isco, I & Cochran, I.
1960 "Some correlates of MAS in Children". J. Consult. Psy. 20: 96–102.

Jackson, P.
1963 "Psychological health and classroom functioning". pp. 392–400 in Grinder, R.E. (Ed.), Studies in Adolescence, New York: Macmillan.

Kagan, J. &Moss, H.
1960 "The stability of passive and dependant behavior from childhood through adulthood". Child Development 31:511–591.

Konopka, G.
1973 "Requirement for healthy development". J. Adolescence 31: 291–316.

Lacher, D.& Golowski, C.
1979 "Problem–behavior factor correlates of personality inventory for children profile scales". Journal of Consult. & Clinical Psy. 47: 39–48.

Lewin, K.
1966 "The field theory to adolescence". pp. 32–42 In J.M. Seidmam. The Adolescent. New York: Holt, Rinehart&Winston.

Loeber, R.
1982 "The stability of antisocial child behavior: A review". Child Development, 53: 1431–1446.

Loeber, R.& Dishion, T.
1984 "Boys who fight at home and school: Family conditions influencing cross–sitting consistency". Journal of Consult.& Psych 52: 739–768.

Mandler, G.& Watson, D.
1966 "Anxiety and interruption of behavior" pp. 263–287. in C. Spielberger. Anxiety and Behavior. New York: Academic Press.

Mark, J.
1974 "Self-evaluation and personality profile in Cattell's 16f-test." J.Abstr 51:129.

McCord, J.
1979 "Some child-rearing antecedent to criminal behavior in adult men". J. Personality&Soc. Psych. 37:1477–1486.

Mischel, W.
1969 "Continuity and change in personality." Amer. Psychologist. 1012–1018.

Michell, S.& Ross, P.
1981 "Boyhood behavior problems as precusors of criminality". Child Psy. & Psychiatry 22:19–33.

Munson, R, &Lapaille, K.
1984 "Personality tests as a predictor of success in residential treatment center". Adolescence 75: 697–701.

Muuss, R.
1968 Theories of Adolescence. New York: Random

Navran, L.
1954 "A rationally drive MMPI scale to measure dependency" J. Consult. Psych., 18: 192–199.

Nixon, R.
1966 "Psychological normality in adolescence". Adolescence 1:211–223.

Noam, G., Hauser, S., Santostefano, S. & Mead, M.
1984 "Ego development and psychogy: A study of hospitalized adolescents". Child Development 55: 184–194.

Otterbacker, J.& Munz, D.
1973 "State–trait measure of experimental guilt". J. Consult.& Clin. Psy. 40: 115–121.

Penk W., Fudge, G. & Robinwitz, R.
1979 "Personality characteristics of compulsive heroin, amphetamine and barbiturate users."Journal of Consult. & Social Psych. 47: 583–585.

Petzel, T. & Michaels, E.
1973 Perception violence as a function of level of hostility. J Consult. & Clin. Psy. 41: 35–36.

Sarason, S. Devidson, K., Lighthall, F. & Waite, R.
1960 Anxiety in Elementary School Children. London: Wiley.

Schaffer, B.& Deblassie, R.
1984 "Adolescent prostitution". Adolescence 75: 689–696.

Schachter, M., Toussing, P.& Sternlof, R.
1972 "Normal development in adolescence", pp. 22–56 in B.B. Wolman (Ed.) Manual of Child Psychopathology. New York: Hill.

Smith. B. & Vetter, H.
1982 Theoretical Approaches to Personality. New Jersey: Prentice Hall.

Sroufe, L. & Rutter, M.
1984 "The domain of developmental psychopatholgy". Child Development, 55: 17-29.

Wynne, E.
1981 "Sociology looks at modern adolescents". pp. 76-78 in Brown, G., McGowan, R.L. & Smith, J., (Eds.), Educating Adolescents with Behavior Disorders. London: Charles

مجلة العلوم الاجتماعية في مجلدات

تعلن «مجلة العلوم الاجتماعية» عن توافر الأعداد السابقة من المجلة ضمن مجلدات أنيقة. يمكن الحصول عليها من قسم الاشتراكات مباشرة، أو بالكتابة إلى المجلة على عنوانها التالي:

مجلة العلوم الاجتماعية

ص.ب: ٥٤٨٦ صفاة ـ الكويت 13055

أو الاتصال تلفونياً لتأمينها على الهاتفين التاليين: ٢٥٤٩٤٢١ ـ ٢٥٤٩٣٨٧

ثمن المجلد الواحد: (٥,٠٠٠) خمسة دنانير كويتية أو ما يعادلها.

للطلاب: (٣,٠٠٠) ثلاثة دنانير كويتية أو ما يعادلها.

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية



تصدر عن
جامعة الكويت

رئيس التحرير
د. بدر جاسم اليعقوب

* مجلة علمية فصلية محكمة تصدر ٤ مرات في السنة.
* تعنى بشئون منطقة الخليج والجزيرة العربية السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والعلمية.
* صدر العدد الاول في يناير ١٩٧٥.
* تقوم المجلة باصدار ما ياتي:
أ) مجموعة من المنشورات المتخصصة عن منطقة الخليج والجزيرة العربية.
ب) مجموعة من الاصدارات الخاصة والمتعلقة بمنطقة الخليج والجزيرة العربية.
جـ) سلسلة كتب وثائق الخليج والجزيرة العربية.
* عقد الندوات التي تهم المنطقة او المساهمة فيها واصدارها في كتب
* يغطي توزيعها ما يزيد على ٣٠ دولة في جميع انحاء العالم.

* الاشتراك السنوي بالمجلة.

أ) داخل الكويت: ٢ د.ك. للافراد -١٢ د.ك للمؤسسات.
ب) الدول العربية: ٢,٥٠٠ د.ك للافراد ١٢,٠ د.ك للمؤسسات
جـ) الدول الاجنبية: ١٥ دولاراً للافراد ٤٠ دولاراً للمؤسسات.

المقر: جامعة الكويت - الشويخ
هاتف: ٤٨١٦٨٠٧
٤٨١٦٧٩٩
٤٨١٦٨٢٤
٤٨١٤٢٩٥

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير على العنوان الآتي:
ص. ب: ١٧٠٧٣ - الخالدية - الكويت - الرمز البريدي 72451

دراسة مقارنة لاتجاهات المشرفين التربويين والمديرين والمعلمين نحو الدراسات الاجتماعية *

جودت سعادة
جامعة اليرموك ـ اربد

مقدمة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الاتجاهات السائدة نحو ميدان الدراسات الاجتماعية عند مستويات وظيفية ثلاثة تتمثل في المشرفين التربويين، والمديرين والمعلمين. كما هدفت أيضا إلى الكشف عن الفروق بين الاتجاهات على الفقرات الايجابية والاتجاهات على الفقرات السلبية لأداة قياس الاتجاهات نحو الدراسات الاجتماعية عند المستويات الوظيفية الثلاثة السابقة، في المكاتب التعليمية التابعة لدائرة التربية والتعليم لمحافظة اربد الأردنية.

أما الأسباب التي دعت إلى إجراء هذه الدراسات في المكاتب التعليمية السبعة التابعة لدائرة التربية والتعليم في محافظة إربد فهي :

١ ـ كون الباحث يعمل في جامعة اليرموك التي تقع داخل مدينة إربد، كما يسكن في تلك المدينة، مما يسهل عليه الاتصال بهذه المكاتب، وبالمدارس التابعة لها.

٢ ـ شعور الباحث بأن المسؤولين عن أمور التربية والتعليم، والعاملين في ميدان الدراسات الاجتماعية في هذه المكاتب التعليمية، سيبدون رغبة وتعاونا في سبيل إنجاح هذه الدراسة.

---

* يشكر الباحث عمادة البحث العلمي في جامعة اليرموك على دعمها المادي لهذه الدراسة.

أسئلة الدراسة وفرضياتها:

حاولت هذه الدراسة الاجابة عن الأسئلة الثلاثة الآتية:

السؤال الأول: ما نوع الاتجاهات (ايجابية، أم سلبية، أم محايدة) نحو الدراسات الاجتماعية، حسب مستويات وظيفية ثلاثة (مشرف تربوي، مدير، معلم)؟

السؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة احصائية بين الاتجاهات على الفقرات الايجابية، تُعزى إلى المستوى الوظيفي (مشرف تربوي، مدير، معلم)؟

وقد انبثقت عن هذا السؤال الفرضية التالية: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية ($\propto$ =٠٥ر٠) بين الاتجاهات على الفقرات الايجابية نحو الدراسات الاجتماعية تُعزى إلى المستوى الوظيفي (مشرف تربوي، مدير، معلم).

السؤال الثالث: هل توجد فروق ذات دلالة احصائية بين الاتجاهات على الفقرات السلبية نحو الدراسات الاجتماعية، تُعزى إلى المستوى الوظيفي (مشرف تربوي، مدير، معلم).

وقد انبثقت عن هذا السؤال الفرضية التالية: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية ($\propto$ =٠٥ر٠) بين الاتجاهات على الفقرات السلبية نحو الدراسات الاجتماعية، . تُعزى إلى المستوى الوظيفي (مشرف تربوي، مدير، معلم).

أهمية الدراسة أو الحاجة اليها:

تلعب الدراسات الاجتماعية دوراً فاعلا في تربية الانسان الفاعل في المجتمع، عن طريق تنمية القدرة لديه على فهم المعلومات والمفاهيم والتعميمات من ميادين العلوم الاجتماعية التي تفيده في حياته اليومية، وتنمية المهارات والقدرات المختلفة لديه كاستخدام المصادر التعليمية ومصادر المجتمع المحلي وحل المشكلات والتفكير الناقد، بالاضافة إلى تنمية الاتجاهات والقيم والأنماط السلوكية المرغوب فيها (سعادة، ١٩٨٣أ: ١٧٠ ـ ١٧٥).

ورغم هذا الدور المهم للدراسات الاجتماعية، إلا أن اتجاهات الناس تختلف نحوها بين مؤيد لضرورة وجودها في مختلف المراحل التعليمية واعطائها دوراً ريادياً في تربية

الأجيال، إلى مُعارضٍ للتركيز عليها ومُطالبٍ بضرورة اعطائها دوراً أقل بكثيرٍ مما هي عليه، أو مما ينبغي أن تكون عليه. وتحاول هذه الدراسة، إلقاء الضوء على اتجاهات أكثر الفئات التربوية تعاملاً مع الدراسات الاجتماعية وهي: فئة المشرفين التربويين، وفئة المديرين، وفئة المعلمين.

وقد أُجريتْ عدة ابحاث ميدانية أجنبية دارت حول الاتجاهات نحو الدراسات الاجتماعية أمثال دراسة (Massialas, 1969) ودراسة (Wisniewski, 1970) ودراسة (Roark, 1974) ودراسة (Stoddart, 1978) ودراسة (Toner, 1978) ودراسة (Elvedine, 1980) .

أما الأبحاث العربية، فلم يظهر في الأردن أي بحث يدور حول الاتجاهات نحو الدراسة الاجتماعية، ما عدا البحث الذي قام به قاسم المصري عام ١٩٨٣ . ومع ذلك، فقد أُجريتْ دراسات عربية عديدة في الأردن حول الاتجاهات نحو ميادين المعرفة الأخرى كالرياضيات والعلوم واللغة العربية (حمزة، ١٩٧٧؛ والكيلاني، وابوزينة، ١٩٧٨ و١٩٨٠؛ شتات، ١٩٨٠؛ سوالمة، ١٩٨٠؛ نصر، ١٩٨١). ولكن حتى دراسة المصري الوحيدة التي دارت حول الاتجاهات نحو الدراسات الاجتماعية، فقد ركزت على اتجاهات الطلبة نحو هذا الميدان. وأثر ذلك على تحصيلهم الدراسي. لذا تعتبر هذه الدراسة، الأولى من نوعها في الأردن، التي تدور حول اتجاهات المعلمين والمديرين والمشرفين التربويين نحو الدراسات الاجتماعية.

ومما يزيد من أهمية هذه الدراسة، استخدامها لأول أداة باللغة العربية لقياس الاتجاهات نحو الدراسات الاجتماعية. تلك الأداة التي قام الباحث بتطويرها في جامعة اليرموك الأردنية عام ١٩٨٣ . وشملت هذه الأداة (١٤٢) فقرة، دارت حول أربعة عشر جانبا مُهماً من جوانب الدراسات الاجتماعية (سعادة ب، ١٩٨٣).

كما قد يفسح هذا البحث، المجال للمهتمين بميدان الدراسات الاجتماعية، لاجراء المزيد من الأبحاث الميدانية حول الاتجاهات، وبخاصة تلك المتعلقة بالمقارنة بين اتجاهات المعلمين والمديرين والمشرفين التربويين من جهة، واتجاهت الطلبة في مختلف المراحل التعليمية من جهة أخرى.

ولا يمكن تجاهل الفوائد التي قد يجنيها المعلمون والمديرون والمشرفون التربويون، بل

والمسؤولـون في وزارات الـتربية والتعليم العربية عند اطلاعهم على نتائج هذه الدراسة، وبخاصة نوعية الاتجاهات نحو الدراسات الاجتماعية التي أبداها عدد من زملائهم الداخلين في عينة البحث، مما قد يسهم في بذل الجهود الجماعية والمتعاونة، في سبيل دعم الاتجاهات الايجـابية نحـو هذا الميدان المهم من ميادين المنهـج المـدرسي من ناحية، والتخلص من الاتجاهات السلبية أو محاولة التخفيف من أثرها على الأقل، من ناحية ثانية.

افتراضات الدراسة ومحدداتها:

يفترض الباحث ما يلي:

١ - تؤثـر جميع المؤثـرات الخـارجية بالدرجة نفسها في أفراد عينة الدراسة من المستويات الوظيفية الثلاثة.

٢ - تمت الاستجـابـات على أداة القياس بجـدية وإخلاص، بحيث أمكن التوصل إلى مستوى الاتجاه المحايد المستعمل في هذه الدراسة.

ومن محددات هذه الدراسة اقتصارها على المدارس التابعة للمكاتب التعليمية السبعة في محافظة اربد الأردنية، مما يصعب تعميمها خارج مجتمع الدراسة.

الدراسات السابقة:

قام الباحث بالاطلاع على ما تيسر من الابحاث والدراسات السابقة التي تطرقت إلى موضوع الاتجاهات نحو ميدان الدراسة الاجتماعية. ومن أهم هذه الابحاث ما قام به (Massialas, 1969) من دراسة، تركزت حول الاتجاهات نحو القيم الاجتماعية والسياسية التقليدية، وحول مناقشة المشكلات الاجتماعية. وقد تمّ ارسال استبانة في البريد إلى (٦٨٢) مُعلماً من معلمي الدراسات الاجتماعية في المدارس الثانوية لولاية متشيجان الأميركية، من أجل التعرف على اتجاهاتهم نحو جوانب عدة من تدريس المشكلات الاجتماعية في غرفة الصف. وقـد أشـارت أهم النتـائـج إلى عدم وجود علاقة بين جنس المعلمين وحالتهم الاجتماعية والاقتصادية ودرجتهم العلمية، وبين درجاتهم في استبانة الاتجاهات التي وزعت عليهم (ERIC, 1973:60) وأجرى (Wisniewski, 1970) عام ١٩٧٠ دراسة من أجل التأكد من مدى اهتمام الباحثين التربويين بالمشكلات أو القضايا الاجتماعية واتجاهاتهم نحوها. وقد

تمّ ارسال استبانة تحتوي على فقرات تدور حول الاتجاهات الاجتماعية والسياسية والعلمية لـ (٦٧٢) عضوا في المنظمة الأميركية للبحوث التربوية.

وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود اتجاه ايجابي قوي نحو الفاعلية في القضايا الاجتماعية والسياسية والتربوية من جهة، ونحو الابحاث التربوية ذات العلاقة بالمشكلات الاجتماعية والسياسية ومحاولة حلها خدمة للمجتمع من جهة ثانية (ERIC, 1973: 89).

وعمل روك على تطبيق دراسة عام ١٩٧٤ للتحقق من اتجاهات معلمي الدراسات الاجتماعية نحو الفقراء، وتحديد العلاقة بين اتجاهات المعلمين ومعرفتهم للحقائق والمعلومات المتعلقة ببرامج دعم الفقراء وغيرها من برامج المعونات الاجتماعية. وقد استجاب المعلمون لمقياس روكيش Rokeach للفقر، ومقياس الاتجاه نحو المعونات أو المساعدات التي تقدم للفقراء، وإلى سبع فقرات تدور حول معلومات عامة عن الفقر.

وتمثلت أهم نتائج هذه الدراسة في عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين معلمي الدراسات الاجتماعية نحو الفقر، بصرف النظر عن الاختلاف في صفاتهم الشخصية. كذلك لم تظهر فروق ذات دلالة احصائية بين اتجاهات معلمي الدراسات الاجتماعية نحو الفقر، وبين معلوماتهم أو خلفيتهم المعرفية عنه (Roark, 1974: 6272–A).

وقام (Stoddart, 1978) باجراء دراسة هدفت إلى التأكد من وجهة نظر المعلمين نحو الدراسات الاجتماعية في منهج المدرسة الابتدائية. وقد وضعت الدراسة أولويات منهجية عديدة من وجهة نظر معلمي الدراسات الاجتماعية، من أجل المقارنة بين أولويات معلمي المدن والضواحي والارياف، بالأولويات التي يراها معلمو الروضة والصفوف الابتدائية الثلاثة الأولى. وقد وزع الباحث استبانة على المعلمين استلم منها (٦٧٨) من أصل (٨٠٠). وتلخصت أهم نتائج الدراسة في شعور (٨٦٪) من المعلمين بضرورة أن يمثل تدريس القيم جزءاً مهماً من منهج الدراسات الاجتماعية. كما تبين أيضا، بأن المعلمين يستخدمون وسائل تقليدية عند تدريسهم للدراسات الاجتماعية (Stoddart, 1978: 4573–A).

وطبق (Toner, 1978) دراسة كانت تهدف إلى وصف اتجاهات معلمي الدراسات الاجتماعية في المدارس الثانوية لولاية مين Maine الأميركية، نحو ميدان الدراسات

الاجتماعية، مع وصف ادراك المعلمين أنفسهم نحو انفتاح برامج الدراسات الاجتماعية في مدارسهم، وأخيرا تحليل الفروق بين اتجاهات المعلمين نحو الدراسات الاجتماعية ونحو الانفتاح في براجها.

وقد تمّ تصميم ثلاث أدوات للبحث هي: استبانة لقياس اتجاهات المعلمين نحو الدراسات الاجتماعية، واستبانة أخرى لقياس اتجاهات المعلمين نحو انفتاح برامج الدراسات الاجتماعية في مدارسهم، ونموذج جمع بيانات تتعلق بخصائص معينة للمستجيبين كالعمر، والجنس، وسنوات الخبرة، وحجم المدرسة، والمرحلة التعليمية التي يعملون فيها، والمواد التي يقومون بتدريسها.

وأشارت أهم نتائج الدراسة، إلى ميل بعض المعلمين إلى تعريف الدراسات الاجتماعية على أنها معرفة التراث الثقافي كدليل للمواطنة الصالحة، في حين يرى بعضهم الآخر أنها التفكير الاستقصائي التأملي، بينما يرى فريق ثالث أنها المشاركة الاجتماعية والسياسية للفرد، في حين تعتقد مجموعة رابعة أنها تمثل التركيز حول الطالب في التدريس. كما أكد المستجيبون، أن سلوك المعلم يمثل أكثر عناصر الانفتاح في البرنامج، يليه سلوك الطالب، فنوعية المواد المنهجية، فالتقويم، ثم التنظيم والادارة. (Toner, 1978: 5388–A)

وكان إلفدين Elvedine قد أجرى دراسة عام ١٩٨٠، هدفت الى الكشف عن اتجاهات بعض معلمي المدارس الابتدائية الأميركية، الذين تمّ اجبارهم على الانتقال الى مدارس أخرى بموجب قوانين مكافحة التمييز العنصري التي تشترط اختلاط المعلمين من مختلف الأجناس والمعتقدات، ثم تحليل هذه الاتجاهات في ضوء الناحية العرقية، وسنوات الخبرة في التدريس، وسنوات الخدمة في المدارس التي تم نقلهم إليها. كما تمّتْ مقارنة اتجاهات عينة عشوائية من معلمي المدارس الابتدائية الذين أجبروا على الانتقال بموجب القوانين الحكومية، باتجاهات معلمين آخرين بقوا في مدارسهم. وتلخصت أهم نتائج الدراسة في عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية (α =٥٠ر٠) بين اتجاهات المعلمين الذين أجبروا على الانتقال الى مدارس أخرى، وبين اتجاهات المعلمين الذين بقوا في مدارسهم. كذلك لم توجد فروق ذات دلالة احصائية بين اتجاهات المعلمين البيض والمعلمين السود، أو بين المعلمين الذين يقلون في خبرتهم التدريسية عن عشر سنوات، وبين المعلمين الذين يزيدون في خبرتهم التدريسية عن ذلك، أو بين المعلمين الذين مضى على

وجودهم في مدارسهم أربع سنوات فأقل، وبين المعلمين الذين مضى على وجودهم أكثر من خمس سنوات (Elvedine, 1980: 99–A) .

ويتضح من مراجعة الدراسات السابقة، وجود نقاط تشابه بين هذه الدراسات والدراسة الحالية التي يقوم بها الباحث. وتتمثل أهم أوجه الشبه في الاهتمام بالاتجاهات نحو الدراسات الاجتماعية أو بعض جوانبها. ومع ذلك، فتتلخص أهم نقطة خلاف في شمول الدراسة الحالية لجوانب عديدة من ميدان الدراسات الاجتماعية، وتطبيقها على أكثر الفئات تعاملاً مع هذا الميدان في وقت واحد وهي: فئة المعلمين وفئة المديرين وفئة المشرفين التربويين. هذا، ولا ينكر الباحث، الفائدة التي يمكن الحصول عليها من هذه الدراسات عند تفسير نتائج الدراسة الحالية أو القيام بمناقشتها.

الطريقة والاجراءات:

مجتمع الدراسة: تألف مجتمع الدراسة من المستويات الوظيفية الثلاثة التي تتمثل في المشرفين التربويين، والمديرين، والمعلمين، في جميع المراحل التعليمية المدرسية التابعة للمكاتب التعليمية الخاضعة لاشراف الدائرة العامة للتربية والتعليم في محافظة إربد الأردنية. وقد ضم هذا المجتمع سبعة مكاتب تعليمية تقع مراكزها في المدن الأردنية التالية: إربد، بيت راس، الرمثا، المفرق، أيدون، جرش وعجلون. وبلغ عدد معلمي الدراسات الاجتماعية من الذكور والاناث (٧٧٣) معلما، موزعين على (٥٩٥) مدرسة من مختلف المراحل التعليمية، في حين بلغ عدد المديرين من الذكور والاناث الذين يحملون مؤهلا في الدراسات الاجتماعية (١٠٨) موزعين على (٩٤) مدرسة، وذلك نظراً لتطبيق بعض المدارس لنظام الفترتين، ووجود اثنين من المديرين أو اثنتين من المديرات لبعض المدارس. أما عدد المشرفين التربويين للدراسات الاجتماعية في المكاتب التعليمية السبعة، فقد بلغ (١١) مشرفا من الذكور، لعدم وجود مشرفات تربويات من الاناث.

ويبين الجدول التالي رقم (١)، توزيع أفراد مجتمع الدراسة في المكاتب التعليمية السبعة لمحافظة إربد الأردنية حسب المستوى الوظيفي، خلال عام ١٩٨٢/١٩٨٣ .

جدول رقم (١)
توزيع أفراد مجتمع الدراسة في المكاتب التعليمية السبعة في محافظة اربد حسب المستوى الوظيفي، وذلك خلال عام ١٩٨٢/١٩٨٣*

المستوى الوظيفي / المكتب	مشرف تربوي	مدير	معلم
١ـ اربد	٣	١٩	١٢٢
٢ـ أيدون	٢	١٢	٨٥
٣ـ بيت راس	٢	٢١	١٣٧
٤ـ الرمثا	١	١٠	٨٢
٥ـ المفرق	١	٢٣	١٦٠
٦ـ جرش	١	١٦	١١١
٧ـ عجلون	١	٠٧	٧٦
المجموع	١١	١٠٨	٧٧٣

* أخذت هذه الاحصائيات من دائرة التربية والتعليم لمحافظة اربد الأردنية.

عينة الدراسة: تكونت عينة الدراسة من (٢٠٥) أفراد من المستويات الوظيفية الثلاثة. وقد تمّ اختيارهم من مجتمع الدراسة بالطريقة العشوائية البسيطة. وتمّ توزيع أفراد العينة على ثلاث فئات هي:

١ ـ **فئة المشرفين التربويين:** وشملت جميع المشرفين التربويين للدراسات الاجتماعية العاملين في المكاتب التعليمية السبعة، وعددهم (١١) مشرفا. وبذلك كانت عينتهم عينة شاملة (١٠٠٪) لمجتمع الدراسة، فيما يتعلق بفئة المشرفين التربويين.

٢ ـ **فئة المديرين:** وتألفت من (٤٣) مديرا أو مديرة ممن يحملون مؤهلا علميا في أحد ميادين الدراسات الاجتماعية، وذلك في مختلف المراحل التعليمية المدرسية. وبلغت نسبة هذه الفئة من العينة الشاملة للمديرين حوالي ٤٠٪.

٣ ـ **فئة المعلمين:** وتكونت من (١٥١) معلما ومعلمة من الذين يقومون بتدريس الدراسات الاجتماعية في مختلف المراحل التعليمية المدرسية. وقد بلغت نسبة هذه الفئة من العينة

الرقم	درجة الموافقة	القيمة الرقمية المقابلة للموافقة على:	
		الفقرة الايجابية	الفقرة السلبية
١ -	أوافق بدرجة كبيرة	٧	١
٢ -	أوافق بدرجة متوسطة	٦	٢
٣ -	أوافق بدرجة قليلة	٥	٣
٤ -	أعارض بدرجة قليلة	٣	٥
٥ -	أعارض بدرجة متوسطة	٢	٦
٦ -	أعارض بدرجة كبيرة	١	٧
٧ -	محايد	٤	٤

الشاملة للمعلمين، حوالي ٢٠٪.

أداة البحث: تمثلت أداة البحث الرئيسية لهذه الدراسة في أداة قياس الاتجاهات نحو الدراسات الاجتماعية التي قام الباحث ببنائها واعدادها عام (١٩٨٣)، والتي تناولت أفكاراً أو موضوعات متعددة في ميدان الدراسات الاجتماعية، استمدت من أهداف هذا الميدان وأدبه التربوي الواسع، بما يتمشى مع الظروف والأوضاع السائدة في مجتمعنا العربي، وأصبحت تمثل في الواقع، أول اداة باللغة العربية لقياس الاتجاهات نحو الدراسات الاجتماعية.

وتتضمن أداة البحث المستخدمة في الدراسة (١٤٢) فقرة، بواقع (٧١) فقرة ايجابية و(٧١) فقرة سلبية. ويستجيب الفرد لكل فقرة من فقرات الأداة، بأن يحدد درجة موافقته أو معارضته لها. ويوضح تدرج سلم الاستجابة الاتي، عملية التصحيح للفقرات:

وإذا تمّ تطبيق سُلم الاستجابات السابق، فان أقل علامة ممكنة على فقرات أداة القياس هي (١٤٢)، وأعلى علامة ممكنة هي (٩٩٤). أما إذا لم يستجب الفرد لجميع الفقرات، فتكون علامته (٥٦٨). لذا، يفترض أن المستجيبين الذين يقل مجموع علاماتهم عن (٥٦٨) تكون لديهم اتجاهات سلبية نحو الدراسات الاجتماعية. أما الذين تزيد علاماتهم عن ذلك الحد، فلديهم اتجاهات ايجابية نحوها. وبذا، تكون العلامة الخام (٥٦٨) هي مستوى الاتجاه المحايد.

وتناولت أداة القياس أربعة عشر جانبا مُهماً من جوانب ميدان الدراسات الاجتماعية والتي تتمثل في:

(١) الأهمية العامة للدراسات الاجتماعية (٢) المواطنة الصالحة (٣) الأهمية الخاصة للدراسات الاجتماعية (٤) تنمية القدرات والمهارات (٥) مناهج الدراسات الاجتماعية (٦) تدريس الدراسات الاجتماعية (٧) التعاون الدولي والعلاقات الانسانية (٩) علاقة الانسان بالبيئة الطبيعية والبشرية (١٠) الأفكار والمعتقدات الدينية والديمقراطية، (١١) الموضوعية في الدراسات الاجتماعية (١٢) صعوبة الدراسات الاجتماعية (١٣) حل المشكلات في الدراسات الاجتماعية، وأخيرا، (١٤) المشاركة الاجتماعية.

صدق أداة البحث: تمّ التحقق من صدق أداة القياس التي قام الباحث بتطويرها، عن طريق عرضها على لجنة من المحكمين تألفت من (٢٣) شخصا من مختلف التخصصات التربوية. وكان من بينهم ستة من أساتذة دائرة التربية في جامعة اليرموك، وخمسة من المشرفين التربويين للدراسات الاجتماعية في بعض المكاتب التعليمية التابعة لمحافظة اربد، وأربعة من مديري المدارس الثانوية المتخصصين في الدراسات الاجتماعية، وثمانية من معلمي الدراسات الاجتماعية في المحافظة نفسها، وممن يحملون درجة الماجستير أو الدبلوم في التربية ـ تخصص دراسات اجتماعية ـ . وقد طُلِبَ من المحكمين جميعهم، تقدير درجة شمول أداة القياس لجوانب ميدان الدراسات الاجتماعية المختلفة، ودقة الفقرات لغوياً، واقتراح ما يرونه مناسبا من أفكار أو فقرات، وحذف غير المناسب منها. واعتُبِرَتْ موافقة (١٧) عضواً من أصل (٢٣) على هذه الفقرات، دليلا على صدق محتوى هذه الأداة، التي وضعت في صيغتها النهائية، في ضوء اقتراحات المحكمين وآرائهم.

ثبات الأداة: قام الباحث بتجريب أداة البحث على عينة استطلاعية مؤلفة من (٢٤) شخصا، منهم (١٨) من المعلمين والمعلمات، و(٤) من المديرين والمديرات و(٢) من المشرفين التربويين. وكانوا جميعا من طلبة دبلوم التربية ـ تخصص دراسات اجتماعية ويأخذون مع الباحث مادة «مناهج وطرق تدريس الدراسات الاجتماعية» المقررة في دائرة التربية بجامعة اليرموك. وتلخص الهدف من تجريب أداة البحث على العينة الاستطلاعية المذكورة، في التأكد من وضوح فقرات أداة القياس، والتعليمات الخاصة بها.

ولكي يتم اعطاء صورة أوضح عن ثبات أداة القياس، قام الباحث بتطبيقها على عينة أخرى مكونة من (٢٢) من المعلمين والمعلمات، و(٥) من المديرين والمديرات، و(٥) من المشرفين التربويين، وجميعهم من المتخصصين في الدراسات الاجتماعية، ولكنهم يحملون درجات علمية تتفاوت بين دبلوم التربية، ودرجة الماجستير في التربية. وتم بعد شهر من التطبيق الأول، اعادة تطبيق الأداة مرة ثانية على العينة نفسها، وتم حساب معامل الارتباط بين أداء هذه العينة في المرة الأولى، وأدائها في المرة الثانية، وذلك بالنسبة لكل جانب من الجوانب الأربعة عشر على حدة. وتراوحت قيمة معاملات الثبات بين (٦٥ر٠) و(٩٥ر٠). أما ثبات أداة القياس ككل فكانت ٨٥ر٠.

اجراءات الدراسات: بعد تحديد المكاتب التعليمية المشمولة في الدراسة، جرى زيارتها لحصر مجتمع الدراسة عن طريقها، كما تمّ التحدث مع مديري المكاتب حول الدراسة وأهدافها من أجل العمل على نجاحها، وذلك باختيار الأعداد اللازمة في مجتمع الدراسة بطريقة عشوائية، بعد الرجوع إلى سجلات المعلمين لدى أقسام شؤون الموظفين في تلك المكاتب. وتمّ بعد ذلك، القيام بالخطوات الاتية:

١ - اختيار عينة البحث من مجتمع الدراسة بالطريقة العشوائية البسيطة.
٢ - التعرف على المدارس التي يعمل فيها أفراد عينة الدراسة.
٣ - الاتصال بأفراد عينة الدراسة في مدارسها، من أجل الاستجابة لأداة القياس التي تضمنت معلومات عن المستوى الوظيفي للمستجيب.
٤ - تصنيف أوراق إجابة المستجيبين، والمديرين، والمعلمين.
٥ - تفريغ أوراق الاجابة لكل مستوى من المستويات الوظيفية الثلاثة، ورصد النتائج، للسير بالمعالجة الاحصائية.

تصميم الدراسة: كان المتغير المستقل في هذه الدراسة هو المستوى الوظيفي وله ثلاثة مستويات تتمثل في المشرفين التربويين، والمديرين، والمعلمين. أما المتغيرات التابعة فهي:
١ - الأداء الكلي لمختلف المستويات الوظيفية الثلاثة على أداة قياس الاتجاهات نحو الدراسات الاجتماعية.
٢ - أداء مختلف المستويات الوظيفية الثلاثة على الفقرات الايجابية لأداة قياس الاتجاهات نحو الدراسات الاجتماعية.

٣ ـ أداء مختلف المستويات الوظيفية الثلاثة على الفقرات السلبية لأداء قياس الاتجاهات نحو الدراسات الاجتماعية.

وللكشف عن الفروق بين المستويات الوظيفية الثلاثة، تمّ استخدام التصميم العاملي (١×٣) لتحليل اتجاهات المستجيبين على أداة قياس الاتجاهات نحو الدراسة الاجتماعية على الفقرات الايجابية والفقرات السلبية كل على حدة.

ويتلخص هذا التصميم فيما يلي:

١ ـ الاختيار العشوائي لعينة أفراد الدراسة.

٢ ـ تعريض عينة الدراسة للمستويات الثلاثة للمتغير المستقل.

٣ ـ تقديم الاختبار البعدي.

المعالجة الاحصائية: تمّتْ الاجابة عن السؤال الأول الذي دار حول نوع اتجاهات المستويات الوظيفية الثلاثة نحو الدراسات الاجتماعية، باستخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية لعلامات المستجيبين لأداة قياس الاتجاهات نحو الدراسات الاجتماعية، تبعاً للمستوى الوظيفي.

ومن أجل الحكم على نوع الاتجاهات نحو الدراسة الاجتماعية بشكل علمي ودقيق، فقد تمّ استخدام الاحصائي (ت) لعينة مستقلة واحدة، وذلك لاختبار دلالة الفروق بين أداء أفراد عينة الدراسة، بصرف النظر عن المستوى الوظيفي، على أداة قياس الاتجاهات نحو الدراسات الاجتماعية من جهة، وبين مستوى الاتجاه المحايد (٤)، الذي يقابل العلامة (٥٦٨) حسب المقياس المعد لهذه الدراسة من جهة أخرى. كما تمّ استخدام الاحصائي (ت) نفسه، لاختبار دلالة الفرق بين أداء المستجيبين من مختلف المستويات الوظيفية كل على حدة، ومستوى الاتجاه المحايد (٤) حسب المقياس المتبع لأداة قياس الاتجاهات.

كما تمّت الاجابة عن السؤال الثاني والسؤال الثالث من أسئلة الدراسة، عن طريق استخدام تحليل التباين الأحادي One – Way ANOVA على التصميم العاملي (١×٣)، وذلك لاختبار صحة الفرضيتين التاليتين:

١ ـ لا توجد فروق ذات دلالة احصائية (∝ =٠٥ر٠) بين الاتجاهات على الفقرات

الايجابية نحو الدراسات الاجتماعية، تُعزى الى المستوى الوظيفي (مشرف تربوي، مدير، معلم).

٢ ـ ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية (∝ =٠,٠٥) بين الاتجاهات على الفقرات السلبية نحو الدراسات الاجتماعية، تُعزى المستوى الوظيفي (مشرف تربوي، مدير، معلم).

وبما انه لم تظهر فروق ذات دلالة احصائية بين اتجاهات المستجيبين من المستويات الوظيفية الثلاثة على الفقرات الايجابية والفقرات السلبية كل على حدة، فلم يتم استخدام اختبار شافيه Scheffee Test للمقارنات البعدية، كما كان يشير مخطط الدراسة، وذلك لمعرفة أي المستويات الوظيفية التي ستكون الفروق ذات الدلالة الاحصائية لصالحها فيما لو ظهرت مثل هذه الفروق.

تحليل النتائج

تناول هذا القسم، البيانات الاحصائية المتعلقة بأنواع الاتجاهات السائدة في الدراسات الاجتماعية عند المستويات الوظيفية الثلاثة، والبيانات الاحصائية للنتائج المتعلقة بالفروق بين المستجيبين من المستويات الوظيفية الثلاثة لأدائهم على الفقرات الايجابية والفقرات السلبية، ثم أخيرا التحليلات الاحصائية للنتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة. وفيما يلي توضيح لهذه النتائج:

أولا: **البيانات الاحصائية للنتائج المتعلقة بأنواع الاتجاهات السائدة في ميدان الدراسات الاجتماعية عند المستويات الوظيفية الثلاثة**: لقد تم حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأداء المستجيبين على أداة قياس الاتجاهات نحو الدراسات الاجتماعية حسب مستويات وظيفية ثلاثة (المشرفين التربويين، والمديريين، والمعلمين). وكانت العلامة الكلية على أداة القياس هي (٩٩٤)، أما الوسط الحسابي والانحراف المغياري فكانا كما هو مبين في الجدول رقم (٢).

ويلاحظ من الجدول رقم (٢)، ان جميع متوسطات علامات اتجاهات المستجيبين من المشرفين التربويين أو المعلمين، تزيد عن العلامة (٥٦٨). حيث اعتُبِرَ المستجيبون الذين

حصلوا على علامة فوق (٥٦٨) على أداة قياس الاتجاهات المطورة لأغراض الدراسة، بأنهم من ذوي الاتجاهات الايجابية، في حين اعتُبِرَ المستجيبون الذين حصلوا على علامة دون (٥٦٨) على أداة القياس نفسها، بأنهم من ذوي الاتجاهات السلبية. ويشير ذلك، الى أن الاتجاهات الوظيفية نحو الدراسات الاجتماعية كانت ايجابية.

جدول رقم (٢)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري للاتجاهات نحو الدراسات الاجتماعية حسب المستوى الوظيفي (مشرف تربوي، مدير، معلم)

المستوى الوظيفي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المشرفون التربويون	٦١٥,٠٩	٤٢,٥٥
المديرون	٦١٣,٣٣	٥٥,٧٠
المعلمون	٦٢٥,٠٥	٥٦,٦٨

وقد تم حساب نسبة المشرفين التربويين والمديرين والمعلمين الذين أظهروا اتجاهات ايجابية أو سلبية أو محايدة نحو الدراسات الاجتماعية. ويبين الجدول رقم (٣) هذه النسب.

جدول رقم (٣)

النسب المئوية لاتجاهات المستويات الوظيفية الثلاثة نحو الدراسات الاجتماعية (مشرف تربوي، مدير، معلم)

الاتجاهات / المستوى الوظيفي	ايجابية	محايدة	سلبية
المشرفون التربويون	٪٩١	—	٪٩
المديرون	٪٧٧	٪٥	٪١٨
المعلمون	٪٨٥	٪١	٪١٤

ويتبين من الجدول رقم (٣) أن النسبة المئوية للمشرفين التربويين من ذوي الاتجاهات الايجابية أعلى من النسبة المئوية للفئتين الوظيفتين الأخريين من ذوي الاتجاهات نفسها. كما

أن المعلمين من ذوي الاتجاهات الايجابية يتفوقون على المديرين من ذوي الاتجاهات الايجابية في نسبتهم المئوية.

ولاعطاء صورة أوضح من علامات المستويات الوظيفية الثلاثة، فقد تم تبويبها في جدول تكراري كما هو مبين في الجدول رقم (٤).

جدول رقم (٤)

التوزيع التكراري لعلامات المشرفين التربويين والمديرين والمعلمين على أداة قياس الاتجاهات نحو الدراسات الاجتماعية

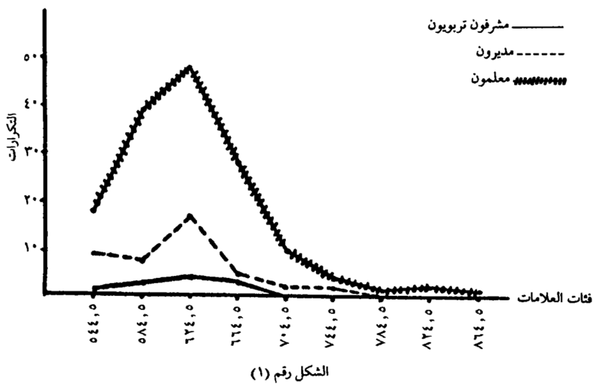
المستوى الوظيفي / الفئات	التكرارات			المجموع
	مشرفون تربويون	مديرون	معلمون	
٥٢٥-٥٦٤	١	٩	١٨	٢٨
٥٦٥-٦٠٤	٣	٨	٣٩	٥٠
٦٠٥-٦٤٤	٤	١٧	٤٨	٦٩
٦٤٥-٦٨٤	٣	٥	٢٨	٣٦
٦٨٥-٧٢٤	صفر	٢	١٠	١٢
٧٢٥-٧٦٤	صفر	٢	٤	٦
٧٦٥-٨٠٤	صفر	صفر	١	١
٨٠٥-٨٤٤	صفر	صفر	٢	٢
٨٤٥-٨٨٤	صفر	صفر	١	١
المجموع	١١	٤٣	١٥١	٢٠٥

ويبين الشكل رقم (١) المضلع التكراري لتوزيع استجابات المستويات الوظيفية الثلاثة على أداة قياس الاتجاهات نحو الدراسات الاجتماعية. حيث يمثل الخط المتصل استجابات المشرفين التربويين، والخط المتقطع استجابات المديرين في حين يمثل الخط المفروز، استجابات المعلمين على أداة قياس الاتجاهات نحو الدراسات الاجتماعية.

ثانيا: البيانات الاحصاية للنتائج المتعلقة بالفروق بين المستجيبين من المستويات الوظيفية الثلاثة على الفقرات الايجابية لأداة قياس الاتجاهات نحو الدراسات الاجتماعية:

بعد تبويب علامات المشرفين التربويين والمديرين والمعلمين في أدائهم على الفقرات

الايجابية لأداة قياس الاتجاهات نحو الدراسات الاجتماعية وعدد فقراتها (٧١) فقرة، ظهرت النتائج كما في الجدول رقم (٥) حيث تشير العلامة (٤٩٧) الى النهاية الكبرى للأداء الكلي على أداة القياس (٧×٧١)، بينما تمثل العلامة (٧١) النهاية الصغرى للأداء الكلي على أداء قياس الاتجاهات (١×٧١).



الشكل رقم (١)

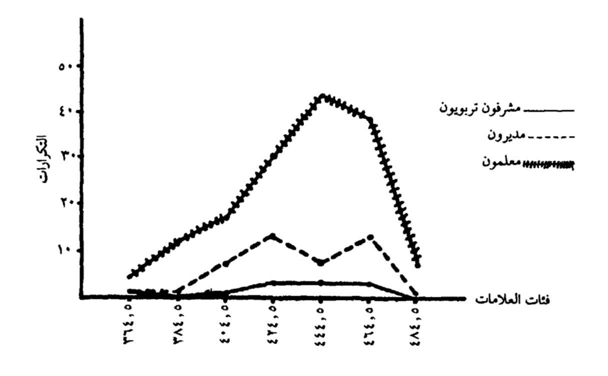
المضلع التكراري لتوزيع استجابات المشرفين التربويين والمديرين والمعلمين على أداة قياس الاتجاهات نحو الدراسات الاجتماعية.

ويبين الشكل رقم (٢) المضلع التكراري لتوزيع استجابات المشرفين التربويين والمديرين والمعلمين على الفقرات الايجابية لأداة قياس الاتجاهات نحو الدراسات الاجتماعية، حيث يمثل الخط المتصل استجابات المشرفين التربويين، ويوضح الخط المتقطع استجابات المديرين، بينما يشير الخط المفروز الى استجابات المعلمين.

جدول رقم (٥)

التوزيع التكراري لعلامات المشرفين التربويين والمديرين والمعلمين على الفقرات الايجابية لأداة قياس الاتجاهات نحو الدراسات الاجتماعية

المستوى الوظيفي / الفئات	التكرارات			المجموع
	مشرفون تربويون	مديرون	معلمون	
٣٥٥-٣٧٤	١	١	٤	٦
٣٧٥-٣٩٤	صفر	١	١٢	١٣
٣٩٥-٤١٤	١	٧	١٧	٢٥
٤١٥-٤٣٤	٣	١٣	٣٠	٣٦
٤٣٥-٤٥٤	٣	٧	٤٣	٥٣
٤٥٥-٤٧٤	٣	١٣	٣٨	٥٤
٤٧٥-٤٩٤	صفر	١	٧	٨
المجموع	١١	٤٣	١٥١	٢٠٥



الشكل رقم (٢)

المضلع التكراري لتوزيع استجابات المشرفين والمديرين والمعلمين على الفقرات الايجابية لأداة قياس الاتجاهات نحو الدراسات الاجتماعية.

وتم حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لعلامات المستجيبين من ذوي المستويات الوظيفية الثلاثة لأدائهم على الفقرات الايجابية لأداة قياس الاتجاهات نحو الدراسات الاجتماعية. ويبين الجدول رقم (٦) هذه النتائج.

جدول رقم (٦)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لعلامات المستجيبين من أصحاب المستويات الوظيفية الثلاثة لأدائهم على الفقرات الايجابية لأداة قياس الاتجاهات نحو الدراسات الاجتماعية

المستوى الوظيفي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المشرفون التربويون	٤٣١,٩١	٢٨,٤٢
المديرون	٤٣٥,٠٩	٢٨,١٦
المعلمون	٤٣٥,٦٨	٢٨,٤٧

ويتبين من الجدول رقم (٦)، وجود فروق طفيفة بين متوسطات المستويات الوظيفية الثلاثة. فقد بلغ المتوسط الحسابي للمشرفين التربويين (٤٣١,٩١) وللمديرين (٤٣٥,٠٩) وللمعلمين (٤٣٥,٦٨).

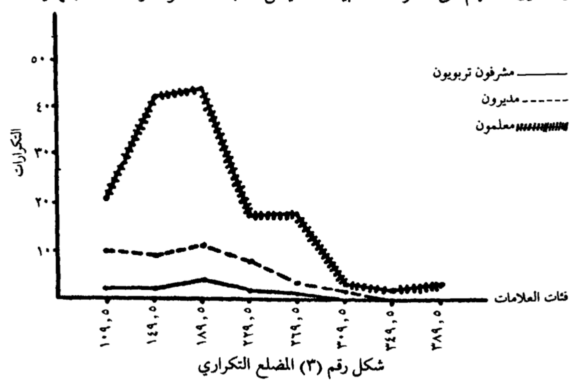
ثالثا: **البيانات الاحصائية للنتائج المتعلقة بالفروق بين المستجيبين من المستويات الوظيفية الثلاثة لأدائهم على الفقرات السلبية في أداة قياس الاتجاهات نحو الدراسات الاجتماعية**: بعد تبويب علامات المشرفين التربويين والمديرين والمعلمين في أدائهم على الفقرات السلبية لأداة قياس الاتجاهات نحو الدراسات الاجتماعية، ظهرت النتائج كما في الجدول رقم (٧)، حيث كانت العلامة (٤٩٧) تمثل النهاية الكبرى للأداء على الفقرات السلبية وعددها (٧١) فقرة (٧١×٧)، بينما تشير العلامة (٧١) الى النهاية الصغرى للأداء على تلك الفقرات (٧١×١).

جدول رقم (٧)

التوزيع التكراري لعلامات المشرفين التربويين والمديرين والمعلمين على الفقرات السلبية لأداة قياس الاتجاهات نحو الدراسات الاجتماعية

المستوى الوظيفي / الفئات	التكرارات			المجموع
	مشرفون تربويون	مديرون	معلمون	
٩٠-١٢٩	٢	١٠	٢١	٣٣
١٣٠-١٦٩	٢	٩	٤٢	٥٣
١٧٠-٢٠٩	٤	١١	٤٤	٥٩
٢١٠-٢٤٩	٢	٨	١٨	٢٨
٢٥٠-٢٨٩	١	٣	١٨	٢٢
٢٩٠-٣٢٩	صفر	٢	٣	٥
٣٣٠-٣٦٩	صفر	صفر	٢	٢
٣٧٠-٤٠٩	صفر	صفر	٣	٣
المجموع	١١	٤٣	١٥١	٢٠٥

ويبين الشكل رقم (٣) المضلع التكراري لتوزيع استجابات المشرفين والمديرين والمعلمين لادائهم على الفقرات السلبية لأداة قياس الاتجاهات نحو الدراسات الاجتماعية.



شكل رقم (٣) المضلع التكراري

المضلع التكراري لتوزيع استجابات المشرفين والمديرين والمعلمين لأدائهم على الفقرات السلبية لأداة قياس الاتجاهات نحو الدراسات الاجتماعية.

وتم حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري لعلامات المستجيبين من ذوي المستويات الوظيفية الثلاثة، لأدائهم على الفقرات السلبية في أداة قياس الاتجاهات نحو الدراسات الاجتماعية. ويبين الجدول رقم (٨) هذه النتائج.

جدول رقم (٨)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لعلامات المستجيبين من المستويات الوظيفية الثلاثة، لأدائهم على الفقرات السلبية في أداة قياس الاتجاهات نحو الدراسات الاجتماعية

المستوى الوظيفي	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المشرفون التربويون	١٨٣,١٨	٥٤,٦٦
المديرون	١٧٩,٠٩	٥٨,٦١
المعلمون	١٨٩,٧٤	٥٩,٩١

ويتبين من الجدول رقم (٨) وجود فرق بين متوسطات المستويات الوظيفية الثلاثة لأدائها على الفقرات السلبية في أداة قياس الاتجاهات نحو الدراسات الاجتماعية. فقد بلغ المتوسط الحسابي للمشرفين التربويين (١٨٣,١٨) وللمديرين (١٧٩,٠٩) وللمعلمين (١٨٩,٧٤).

رابعا: **التحليل الاحصائي للنتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة**: يشمل هذا الجزء من الفصل، التحليلات الاحصائية للنتائج المتعلقة بالسؤال الأول والسؤال الثاني والسؤال الثالث كل على حدة كما يلي:

١ ـ النتائج الاحصائية المتعلقة بالسؤال الأول: ينص السؤال الأول على ما يلي: ما نوع الاتجاهات (ايجابية أم سلبية، أم محايدة) نحو الدراسات الاجتماعية حسب مستويات وظيفية ثلاثة (مشرف تربوي، مدير، معلم)؟

ولاجابة هذا السؤال، فقد تم حساب كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسبة المئوية، لأداء المستجيبين من المستويات الوظيفية الثلاثة على أداة قياس الاتجاهات نحو الدراسات الاجتماعية. حيث اعتُبرت اتجاهات المستجيبين الذين حصلوا على علامات فوق (٤) على مقياس الاتجاهات المعد لهذه الدراسة، بأنها ايجابية، وتُقابل هذه العلامة، من زاد في علاماته عن (٥٦٧).

كما اعتُبرت اتجاهات المستجيبين الذين حصلوا على أقل من (٤) على مقياس الاتجاهات، أو أقل من (٥٦٨) بأنها اتجاهات سلبية. أما اتجاهات المستجيبين الذين وصلوا الى علامة (٤) على مقياس الاتجاهات، أو ما يقابله من العلامة الخام (٥٦٨)، فهي اتجاهات محايدة. وقد تم استخراج نسبة المستجيبين للمستويات الوظيفية الثلاثة الذين تزيد علاماتهم عن (٥٦٨) أو التي تساوت معها أو التي تقل عنها، وكانت النتائج كالتالي:

- الوسط الحسابي لجميع أفراد عينة الدراسة، بصرف النظر عن المستوى الوظيفي هو (٦٢٢,٢٠).
- الانحراف المعياري لجميع أفراد عينة الدراسة، بصرف النظر عن المستوى الوظيفي (٥٥,٥٢).
- النسبة المئوية لذوي الاتجاهات الايجابية من جميع أفراد عينة الدراسة، الذين حصلوا على علامات تقع فوق العلامة الخام (٥٦٨) هي (٨٤٪).
- النسبة المئوية لذوي الاتجاهات السلبية من جميع أفراد عينة الدراسة، الذين حصلوا على علامات تقع دون العلامة الخام (٥٦٨) هي (١٤٪).
- النسبة المئوية لذوي الاتجاهات المحايدة من جميع أفراد عينة الدراسة، الذين حصلوا على علامات تقع دون العلامة الخام (٥٦٨) هي (٢٪).

يتبين من الاحصائيات السابقة، أن أداء المستويات الوظيفية الثلاثة على أداء قياس الاتجاهات نحو الدراسات الاجتماعية، قد تجاوزت في متوسطها الحسابي العلامة الخام (٥٦٨) الدالة على الاتجاهات الايجابية حسب أداة القياس المعدة لهذه الدراسة.

جدول رقم (٩)

نتائج احصائي (ت) لاختبار دلالة الفرق بين الوسط الحسابي لأداء عينة الدراسة (مشرف تربوي، مدير، معلم) على أداة قياس الاتجاهات نحو الدراسات الاجتماعية، وبين العلامة الخام (٥٦٨).

المجموعة	عدد أفراد العينة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري	قيمة(ت) المحسوبة	قيمة(ت) الحرجة
عينة الدراسة	٢٠٥	٦٢٢,٢٠	٥٥,٧	٣,٨٨	*١٣,٩٧	١,٩٧
الاتجاه المحايد حسب أداة القياس	٥٦٨					

* فروق ذات دلالة احصائية (α =٠,٠٥).

ومن أجل الحكم بشكل علمي ودقيق على اتجاهات جميع أفراد عينة الدراسة، بصرف النظر عن المستوى الوظيفي، فقد تم استخدام الاحصائي (ت) لاختبار دلالة الفروق بين الوسط الحسابي لأداء المستويات الوظيفية الثلاثة على أداة قياس الاتجاهات نحو الدراسات الاجتماعية، والعلامة الخام (٥٦٨). حيث اعتُبِرَ المستجيبون الذين تزيد علاماتهم عن هذه العلامة، من ذوي الاتجاهات الايجابية. ويبين الجدول رقم (٩) نتائج اختبار (ت) لهذا الغرض.

يتضح من الجدول رقم (٩)، وجود فروق ذات دلالة احصائية بين متوسط أداء أفراد عينة الدراسة على أداء قياس الاتجاهات نحو الدراسة الاجتماعية، ومستوى الاتجاه المحايد حسب المقياس المعد لهذه الدراسة، حيث كانت قيمة الاحصائي (ت) المحسوبة تساوي (١٣,٩٧)، بينما كانت قيمة الاحصائي (ت) الحرجة على مستوى الدلالة (∝ =٠,٠٥) تساوي (١,٩٧).

ويدل هذا، على أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة حسب المستويات الوظيفية الثلاثة (مشرف، مدير، معلم) نحو الدراسات الاجتماعية أعلى من مستوى الاتجاه المحايد حسب أداة قياس الاتجاهات المُعَدُّ لهذه الدراسة. إذ كان مستوى الاتجاه المحايد هو (٥٦٨) ومن يقع فوقه يعتبر اتجاهاً ايجابياً.

أما الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأفراد عينة الدراسة على أداة قياس الاتجاهات نحو الدراسات الاجتماعية، حسب المستوى الوظيفي فكانت كما يلي:

- بلغ الوسط الحسابي لأداء المشرفين التربويين على أداة قياس الاتجاهات نحو الدراسات الاجتماعية (٦١٥,٠٩).
- بلغ الانحراف المعياري لأداء المشرفين التربويين على أداة قياس الاتجاهات نحو الدراسات الاجتماعية (٤٢,٥٥).
- بلغ الوسط الحسابي لأداء المديرين على أداة قياس الاتجاهات نحو الدراسات الاجتماعية (٦١٣,٣٣).
- بلغ الانحراف المعياري لأداء المديرين على أداة قياس الاتجاهات نحو الدراسات الاجتماعية (٥٥,٧).
- بلغ الوسط الحسابي لأداء المعلمين على أداة قياس الاتجاهات نحو الدراسات الاجتماعية (٦٢٥,٠٥).

ـ بلغ الانحراف المعياري لأداء المعلمين على أداة قياس الاتجاهات نحو الدراسات الاجتماعية (٥٦,٦٨).

وتشير المتوسطات الحسابية لأداء المشرفين التربويين والمديرين والمعلمين، كل على حدة، الى أن اتجاهاتهم نحو الدراسات الاجتماعية كانت ايجابية، اذا أُخِذَ بالحسبان مستوى الاتجاه حسب مقياس أداة قياس الاتجاهات، وهو العلامة (٥٦٨). وحتى يمكن الحكم على اتجاهات المستويات الوظيفية الثلاثة، كل على حدة، نحو الدراسات الاجتماعية بشكل علمي وصحيح، فقد تمّ اختبار الفرق بين الوسط الحسابي لأداء كل من المستويات الوظيفية الثلاثة على أداة قياس الاتجاهات نحو الدراسات الاجتماعية، وبين العلامة الخام (٥٦٨). ويبين الجدول رقم (١٠) نتائج الاحصائي (ت) الذي استُخْدِمَ لهذا الغرض.

جدول رقم (١٠)
نتائج الاحصائي (ت) لاختبار دلالة الفرق بين الوسط الحسابي لكل من المستويات الوظيفية الثلاثة (مشرف تربوي، مدير، معلم) على أداة قياس الاتجاهات نحو الدراسات الاجتماعية، وبين العلامة الخام (٥٦٨).

المجموعة	عدد الأفراد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري	قيمة(ت) المحسوبة	قيمة(ت) الحرجة
المشرفون التربويون	١١	٦١٥,٠٩	٤٢,٥٥	١٢,٨٢	٣,٧٥*	٢,٢٣
المديرون	٤٣	٦١٣,٣٣	٥٥,٧٠	٨,٤٩	٥,٣٤*	٢,٠٢
المعلمون	١٥١	٦٢٥,٠٥	٥٦,٦٨	٤,٦١	١٢,٣٧*	١,٩٨
مستوى الاتجاه المحايد بموجب أداة القياس	٥٦٨					

* فروق ذات دلالة احصائية (α =٠,٠٥).

ويتضح من الجدول السابق رقم (١٠)، أن الفرق بين متوسطات أداء المستويات الوظيفية الثلاثة، كل على حدة، على أداة قياس الاتجاهات نحو الدراسات الاجتماعية، ومستوى الاتجاه المحايد حسب أداة القياس، كانت ذات دلالات احصائية على مستوى الدلالة الاحصائية (α =٠,٠٥) فقد كانت قيمة الاحصائي (ت) المحسوبة للمشرفين التربويين (٣,٧٥)، في حين كانت قيمة الإحصائي (ت) الحرجة (٢,٢٣)، وقيمة

الاحصـائي (ت) المحسـوبـة للمـديرين (٥,٣٤)، بينما كانت قيمة الاحصائي الحرجة (٢,٠٢)، وقيمة الاحصائي (ت) المحسوبة للمعلمين (١٢,٣٧)، في الوقت الذي كانت فيه قيمة (ت) الحرجة (١,٩٨).

ويدل هذا، على أن اتجـاهات المستويات الوظيفية الثلاثة، كل على حدة، كانت ايجابية نحو الدراسات الاجتماعية. بمعنى أنها كانت أعلى من مستوى الاتجاه المحايد حسب أداة قياس الاتجاهات نحو الدراسات الاجتماعية وهو العلامة الخام (٥٦٨).

٢ ـ النتائج الاحصائية المتعلقة بالسؤال الثاني: ينص السؤال الثاني على ما يأتي، هل توجد فروق ذات دلالـة احصـائية بين الاتجـاهات على الفقرات الايجابية، تُعزى الى المستوى الوظيفي (مشرف تربوي، مدير، معلم)؟ وقد تمت الاجابة عن هذا السؤال، باختبار صحة الفرضية التالية:

لا توجد فروق ذات دلالة احصائية (∝ =٠,٠٥) بين الاتجاهات على الفقرات الايجـابية، تُعـزى الى المستـوى الوظيفي، وذلك باستخدام تحليل التباين الآحادي على التصميم العاملي (١×٣). ويبين الجدول رقم (١١) نتائج هذا التحليل:

الجدول رقم (١١)

نتائج تحليل التباين الآحادي لاستجابات أفراد عينة الدراسة حسب المستويات الوظيفية الثلاثة، على الفقرات الايجابية في أداة قياس الاتجاهات نحو الدراسة الاجتماعية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	تقدير التباين	قيمة (ف) المحسوبة	قيمة (ف) الحرجة
بين المجموعات	١٤٩,٠٧	٢	٧٤,٥٤	٠,٠٩	٣,٠٢
داخل المجموعات	١٦٢٩٦١,٦٤	٢٠٢	٨٠٦,٧٤		

قيمة (ف) الحرجة على مستوى الدلالة الاحصائية (∝ =٥٠و٠) ودرجات الحرية (٢)، (٢٠٢) هي (٣,٠٢).

يتضح من الجدول السابق رقم (١١) أن قيمة (ف) المحسوبة هي (٠,٠٩) بينما قيمة (ف) الحـرجة هي (٣,٠٢). ويدل هذا على عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين

الاتجاهات على الفقرات الايجابية تُعزى الى مستويات وظيفية ثلاثة تتمثل في المشرفين التربويين والمديرين والمعلمين. مما يؤدي الى قبول الفرضية الصفرية.

٣ ـ النتائج الاحصائية المتعلقة بالسؤال الثالث: ينص السؤال الثالث على ما يلي: هل توجد فروق ذات دلالة احصائية بين الاتجاهات على الفقرات السلبية نحو الدراسات الاجتماعية، تُعزى الى المستوى الوظيفي (مشرف تربوي، مدير، معلم)؟

وقد تمت الاجابة عن هذا السؤال باختبار صحة الفرضية التالية: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية ($\propto$ =٠,٠٥) بين الاتجاهات على الفقرات السلبية، تُعزى الى المستوى الوظيفي. حيث استُخدم تحليل التباين الآحادي على التصميم العاملي (١×٣). ويبين الجدول رقم (١٢) نتائج هذا التحليل.

قيمة (ف) الحرجة على مستوى الدلالة الاحصائية ($\propto$ =٠,٠٥) ودرجات الحرية (٢) و (٢٠٢) هي (٣,٠٢).

الجدول رقم (١٢)

نتائج تحليل التباين الآحادي لاستجابات أفراد عينة الدراسة حسب المستويات الوظيفية الثلاثة، على الفقرات السلبية في أداة قياس الاتجاهات نحو الدراسة الاجتماعية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	تقدير التباين	قيمة (ف) المحسوبة	قيمة (ف) الحرجة
بين المجموعات	٣٩٧٨,٨١	٢	١٩٨٩,٤١	٠,٥٦	٣,٠٢
داخل المجموعات	٧١٢٥٣٢,١٩	٢٠٢	٣٥٢٧,٣٩		

يتضح من الجدول السابق رقم (١٢)، أن قيمة (ف) المحسوبة هي (٠,٥٦)، بينما بلغت قيمة (ف) الحرجة (٣,٠٢). ويدل هذا على عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين الاتجاهات على الفقرات السلبية ، تعزى الى مستويات وظيفية ثلاثة تتمثل في المشرفين التربويين والمديرين والمعلمين، مما يؤدي الى قبول الفرضية الصفرية.

مناقشة النتائج والتوصيات

يتضح من النتائج الاحصائية المتعلقة بالسؤال الأول، أن اتجاهات جميع أفراد عينة الدراسة نحو الدراسات الاجتماعية، بصرف النظر عن الوظيفة، كانت ايجابية. فقد تجاوزت مستوى الاتجاه المحايد حسب أداة قياس الاتجاهات المعدة لهذه الدراسة وبدلالة إحصائية. حيث بلغ الوسط الحسابي لأداء جميع أفراد عينة الدراسة على أداة قياس الاتجاهات نحو الدراسات الاجتماعية (٦٢٢,٢٠)، وهو أعلى من العلامة الخام (٥٦٨) وبدلالة احصائية. تلك العلامة التي تقابل القياس (٤) على أداة قياس الاتجاهات نحو الدراسات الاجتماعية.

كما يتضح من النتائج المتعلقة بالسؤال الأول أيضا، أن اتجاهات كل من المشرفين التربويين والمديرين والمعلمين، كانت ايجابية، حيث تجاوزت علامة مستوى الاتجاه المحايد حسب مقياس الاتجاهات وهي (٥٦٨). فقد بلغ الوسط الحسابي لأداء المجموعات الثلاث على أداة قياس الاتجاهات نحو الدراسات الاجتماعية كما يلي:

- المشرفون التربويون ٦١٥,٠٩
- المديرون ٦١٣,٣٣
- المعلمون ٦٢٥,٠٥

وتقع جميع هذه المتوسطات فوق مستوى الاتجاه المحايد، حسب مقياس أداة الاتجاهات نحو الدراسات الاجتماعية والذي تمثله العلامة (٥٦٨). وكانت على مستوى الدلالة الاحصائية ($\propto$ =٠,٠٥).

وقد اتفقت نتائج السؤال الأول مع بعض نتائج الدراسات السابقة مثل دراسة (El-vedine, 1980) ودراسة (Toner, 1978) في حين لم تتفق نتائج هذه الدراسة، مع بعض نتائج دراسة واحدة من الدراسات السابقة، وهي دراسة (Stoddart, 1978) .

ويمكن أن تُعزى هذه النتيجة، الى البرامج التي تقدمها دائرة التربية بجامعة اليرموك، الى العاملين في ميدان الدراسات الاجتماعية في المكاتب التعليمية التابعة لدائرة التربية والتعليم في محافظة اربد الأردنية، والتي أجريت فيها هذه الدراسة. حيث يوجد من بين هؤلاء العاملين أو الملتحقين ببرنامج الدراسات الاجتماعية في الجامعة، من هم على نفقة وزارة التربية والتعليم الأردنية، وتضم عينة الدراسة (٤٠) معلما ومعلمة من حملة

البكالوريوس، بالاضافة الى دبلوم التربية، كما تشتمل على سبعة من المشرفين التربويين والمديرين من حملة الماجستير في التربية في تدريس الدراسات الاجتماعية. هذا بالاضافة الى الندوات التربوية التي تُعقد حول مناهج الدراسات الاجتماعية وطرق تدريسها وما يستجد في ميدانها. ويقوم بادارة هذه الندوات اعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك من المتخصصين في الدراسات الاجتماعية، وذلك بحضور معلمي الدراسات الاجتماعية والمشرفين التربويين والمديرين، مما يساعد على اطلاعهم على الجديد في الدراسات الاجتماعية ويدعم من اتجاهاتهم الايجابية نحوها.

كما يتبين من النتائج الاحصائية المتعلقة بالسؤالين الثاني والثالث عدم وجود فروق دلالة احصائية سواء بين اتجاهات المشرفين والمديرين والمعلمين الايجابية نحو الدراسات الاجتماعية أو اتجاهاتهم السلبية نحوها.

وقد اتفقت هذه النتائج مع بعض نتائج الدراسات السابقة مثل دراسة (Roark, 1974) ودراسة (Elvedine, 1980) ولكنها في الوقت نفسه لم تتفق مع بعض نتائج الدراسات الاخرى، كدراسة ودراسة (ERIC, 1973)

ويمكن أن تُعزى نتيجة التشابه هذه في اتجاهات الفئات الثلاث نحو الدراسات الاجتماعية، سواء على الفقرات الايجابية، أو على الفقرات السلبية لأداة القياس، الى نوعية مناهج الدراسات الاجتماعية المطروحة في المدارس، مما أدى الى وجود فجوة بين ما يفكر به العاملون في الدراسات الاجتماعية حسب مستوياتهم الوظيفية الثلاثة، وبين ما هو مطروح نظريا عن الدراسات الاجتماعية من حيث الأهداف والمحتوى وطرق التدريس القائمة واجراءات التقويم المتبعة، في مختلف المراحل التعليمية.

التوصيات:

يوصي الباحث، في ضوء نتائج الدراسة، بما يلي:

١ ـ اجراء دراسة حول العوامل المختلفة التي تؤثر في اتجاهات المشتغلين في ميدان الدراسات الاجتماعية في الدوائر التابعة لوزارة التربية والتعليم الأردنية.

٢ ـ اجراء دراسة حول اتجاهات المعلمين الذين يجري اعدادهم لمهنة التربية والتعليم في ميدان الدراسات الاجتماعية.

٣ - ضرورة اهتمام وزارة التربية والتعليم بالوسائل الكفيلة التي تعمل على تنمية الاتجاهات الايجابية نحو الدراسات الاجتماعية عند العاملين بها، كزيادة الحصص المقررة لهذا الميدان، وأخذ آرائهم عند تخطيط مناهج جديدة، وتوفير الوسائل والامكانيات اللازمة التي تزيد من فعالية المعلم في عملية التدريس، والاشراف على النشاطات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البيئة المحلية وبخاصة نشاطات الانتخابات البلدية المحلية أو النيابية الوطنية، أو نشاطات الاحتفالات الدينية أو القومية، وتوزيع الجوائز المادية والمعنوية على المتفوقين في مجالات التدريس أو البحث العلمي أو خدمة المجتمع.

مما يسهم في رفع معنوياتهم وتكوين اتجاهات ايجابية نحو الدراسات الاجتماعية من جانب المهتمين بهذا الميدان من معلمين ومديرين ومشرفين تربويين.

٤ - الاكثار من الدورات والمشاغل واللقاءات التربوية بين معلمي الدراسات الاجتماعية تحت اشراف مختصين في هذا الميدان، وبخاصة من الجامعات والمعاهد العليا، من أجل مناقشتهم بما يستجد من أفكار أو ما يعترض المعلمين من مشكلات عند تدريسهم لموضوعات الدراسات الاجتماعية. .

٥ - تشجيع المعلمين على النمو المهني الذاتي عن طريق المطالعة المستمرة حول ما يكتب من أبحاث أو مقالات عن ميدان الدراسات الاجتماعية، أو الالتحاق ببرامج دبلوم التربية في الجامعات وبخاصة ميدان الدراسات الاجتماعية.

٦ - اجراء دراسة ميدانية يتم فيها المقارنة بين اتجاهات المعلمين واتجاهات الطلاب نحو الدراسات الاجتماعية وأثر ذلك على العملية التعليمية.

المصادر العربية

الكيلاني، ع. /ابو زينة، ف.

١٩٧٨ " التكوين العاملي لاتجاهات المعلمين والطلبة في الأردن نحو الرياضيات وأساليب تدريسها" . مجلة دراسات، المجلد الخامس، العدد الثاني (حزيران): ٧٥-١١٢.

١٩٨٠ " أثر التخصص والمستوى التعليمي على الاتجاهات نحو الرياضيات عند

فئات من المعلمين والطلبة في الأردن" . مجلة دراسات، المجلد السابع، العدد الثاني (حزيران): ١٠٩-١٤٤.

حمزة، ن
١٩٧٧ " اتجاهات الطلبة وميولهم نحو المواد الدراسية وعلاقتها بمستوى تحصيلهم الدراسي وتفرغهم في الأقسام العلمية والأدبية في عينة من طلبة الأول الثانوي في مدينة عمان" . أطروحة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

سعادة، ج. أ
١٩٨٣ أ " الأهداف العامة للدراسات الاجتماعية العربية في المرحلة الثانوية" . المجلة العربية للعلوم الانسانية، العدد الحادي عشر، المجلد الثالث (صيف): ١٦١-١٩٥.

———
١٩٨٣ب " تطوير أداة قياس الاتجاهات نحو الدراسات الاجتماعية" . مادة غير منشورة، دائرة التربية، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، ٢-١٠.

سوالمة، ى
١٩٨٠ " أثر برنامج الرياضيات على اتجاهات الطلبة في الأردن نحو الرياضيات" . أطروحة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

شتات، ع
١٩٨٠ " استقصاء أثر المستوى الدراسي والتحصيل في العلوم في تنمية الاتجاهات العلمية عند الطلبة في الأردن" . اطروحة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

نصر، ح.ع.
١٩٨١ " علاقة اتجاهات طلبة الصف الأول الثانوي نحو اللغة العربية بتحصيلهم لمهامات الاستيعاب اللغوي والنحو" . أطروحة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

المصادر الاجنبية

Elvedine, W.
1980 "A Comparative Study of Teacher Attitudes Regarding the Forced Desegregation of Urban Elementary School Faculties". Dissertation Abstracts International, Vol. 41, No. 1: 99-A.

ERIC
1973 Clearinghouse for the Social Studies/Social Science Education. Social Studies and Social Science Education: An ERIC Bibliography. New York: Macmillan.

Roark, D.
1974 "A Survey of Social Studies Teachers' Attitudes Toward Poverty and Welfare Programs in Oklahoma". Dissertation Abstracts International, Vol. 34, No. 10: 6272-A.

Stoddart, C.L.
1978 "A Description of How Primary School Teachers View the Social Studies as Part of the Elementary School Curriculum". Dissertation Abstracts International, Vol. 38, No. 8: 4573-A.

Toner, J. F.
1978 "An Analysis of Social Studies Teachers' Attitudes and Openness in Main Secondary Education". Dissertation Abstracts International, Vol. 38, No. 9: 5388-A.

يهود الهند وهجرتهم الى فلسطين

عبدالمالك خلف التميمي
قسم التاريخ ـ جامعة الكويت

مقدمة

لا تزال هناك قضايا عديدة في تاريخنا لم يتناولها الباحثون حتى الآن، وستبقى كذلك فترة ليست قصيرة لما يزخر به هذا التاريخ على مختلف العصور بالأحداث والتجارب الهامة، وإن بحثها علميا سيساعد على صياغة الحاضر والمستقبل والتأثير فيهما.

وقد يستغرب الكثيرون عندما يعلمون أن موضوعاً مثل «يهود الهند وهجرتهم إلى فلسطين» لم يبحث من قبل، ويدلنا ذلك على أن موضوعات هامة في تاريخنا لا تزال أحداثها وظروفها وملابساتها غير معروفة مما يستدعي تطويرا حقيقيا في البحث العلمي في جامعاتنا ومراكز الأبحاث في أقطارنا العربية.

وتشمل هذه الدراسة الموضوعات التالية:

«يهود الهند» وجودهم في تلك البلاد، فئاتهم التي تشكل تلك الجماعة، والأصول التي جاءوا منها، والدور الذي لعبته تلك الفئات في تاريخ الهند، ثم الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وتشكل مدخلا لطبيعة هجرة يهود الهند. والنقطة الثالثة التي تعالجها الدراسة «هجرة يهود الهند إلى فلسطين» ودوافع تلك الهجرة، ودور كل من الحركة الصهيونية والاستعمار البريطاني في دعم وتشجيع هجرة يهود الهند إلى فلسطين. لقد اعتمدت الدراسة

على وثائق بريطانية هامة، وعلى دراسات نادرة عن يهود الهند وتكوينهم الاجتماعي. وتجدر الاشارة في البداية إلى قلة المصادر التي تناولت هذا الموضوع.

وهذه الدراسة محاولة في البحث عن الهجرة اليهودية من منطقة ترتبط مع العرب في أقطارهم بعلاقات اقتصادية وسياسية عريقة هي شبه القارة الهندية، وكانت تشترك مع الأقطار العربية في الوقوع تحت سيطرة الاستعمار الغربي، كما أن الشعب الهندي عانى تخلفا سياسيا واجتماعيا واقتصاديا شأنه في ذلك شأن شعبنا العربي، وهذا يعني أن هناك هموما مشتركة بين العرب والهنود، وتاريخا حافلا بالعلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية عبر العصور (Ahmed, 1969: 66-93).

يهود الهند ـ التكوين الاجتماعي والاقتصادي:

في الهند جماعة يهودية عاشت ـ ولا تزال ـ لعدة قرون، وهي جماعة صغيرة قياسا على الجماعات الأخرى التي يتكون منها الشعب الهندي. لقد استقرت على الشاطىء الغربي للهند منذ القرن العاشر أو الحادي عشر الميلادي، ويعتقد بعض الباحثين أنها جاءت إلى تلك المنطقة منذ أن تهدمت أورشليم (القدس) على يد الرومان في التاريخ القديم.

وقد بدأت علاقة اليهود بالهند لأول مرة في القرن الثاني الميلادي عندما طردوا من أثيوبيا والامبراطورية الفارسية[1] فسكن بعضهم شبه القارة الهندية، ولكن لم يبق أحد من أولئك اليهود ويعتقد أنهم انقرضوا (Benjamin, 1984: 1-6).

بعد حملة الرومان على اليهود في فلسطين في العصور القديمة وتدمير أورشليم هاجروا إلى مناطق عديدة شرقا وغربا وانتشروا في الأرض، ومن المناطق التي وصلوا إليها الجزيرة العربية وبخاصة الحجاز واليمن، كما وصلوا إلى تدمر في بادية الشام. وكان ذلك في القرن الخامس الميلادي. وتشير الوثائق التاريخية إلى أنه قبل القرن العاشر الميلادي كانت أكبر الكتل المتهودة في أوروبا هي قبائل الخزر. وهي من الأتراك المغول وطنهم في بلاد الخزر الواقعة جنوب روسيا بجوار مصب نهر الفولجا في بحر قزوين، وقد اعتنقوا الدين اليهودي في العصور الوسطى.

ويعتقد أن اليهودية دخلت هذه المنطقة في نهاية القرن الثامن الميلادي ولكنها لم تدم في الخزر إذ قضى عليها الروس في حملة أنهت مملكتهم فانتشر اليهود في مناطق أوروبا الشرقية (سوسة، ١٩٧٢: ٣٣٤ ـ ٣٣٧).

والسؤال المطروح عند البحث في أصل يهود الهند هو: هل جاء يهود الهند أصلا من بلاد الخزر بعد الحملة الروسية عليهم كما جاء بعضهم مهاجرا من جنوب الجزيرة العربية؟ ليس لدينا ما يثبت ذلك الآن، ولكن الأمر محتمل، فالمعلومات المتوفرة هي أن يهود الهند أصلا هاجروا إليها من الصين وفارس والعراق والشام كما سيتضح من الدراسة.

وتذكر بعض المصادر أن أهم قبيلة يهودية في الهند هي قبيلة شينلونج Shinlung وكان تعدادها مليونين، وقد هاجرت هذه القبيلة من الصين الى الهند وبورما قبل مائتي عام، واعتنق كثيرون من أفرادها الديانة المسيحية على أيدي المبشرين، ولكنهم مع ذلك ظلوا يؤكدون أصولهم اليهودية، ويشيرون في أغانيهم القبلية إلى أنفسهم باعتبارهم اسرائيليين، وتلمح تقاليدهم القديمة إلى أنها تقاليد توراتية، ويريد بعض أفراد هذه القبيلة الانضمام الى الحركة الصهيونية المعاصرة، وتقدم بعضهم فعلا بطلبات دخول «اسرائيل» (The Economist, 1985: 28 Sept).

ولكن البحث في تاريخ الجماعات اليهودية في الهند لا يقف عند حدود هذه الفترة الزمنية السابق ذكرها وهي أنها تواجدت قبل قرنين من الزمان في تلك البلاد فحسب. فهذا التحديد ينطبق على قبيلة شينلونج التي لا تمثل كل اليهود، كما أن جماعات يهودية في الهند لها تاريخ عريق ويمتد وجودها هناك إلى قرون عديدة قبل ذلك التاريخ.

الجماعة اليهودية الأولى:

تعرف هذه الجماعة باسم كوشين Cochin ، التي أقامت على ساحل ملبار، وهي تمثل الجماعة اليهودية القديمة في شبه القارة الهندية، عاشت في جنوب الهند، وهاجرت اليها منذ تحطيم أورشليم على يد الرومان في التاريخ القديم. وقد انقسموا الى اليهود البيض الذي ينحدرون من العبرانيين الأصليين، واليهود السود وهم من الهنود المحليين الذين تحولوا عن ديانتهم الأصلية الى اليهودية، ويعتقد بعض الباحثين أن اليهود البيض في الهند يتكلمون الأسبانية جيدا، وأنهم جاءوا مباشرة من فلسطين، وقد صنفوا ضمن اليهود الأسبان السفرديم (Huton, 1963: 14-15).

ان مسألة تحدث هذه الجماعة الأسبانية تثير بعض الأسئلة حول المصدر الذي قدموا منه، وتاريخ وصولهم الى الهند، فهل كان هؤلاء من يهود أسبانيا الذين خرجوا منها بعد انهيار دولة العرب في الأندلس في نهاية العصور الوسطى، وقطنوا فلسطين لبعض الوقت ثم رحلوا عنها؟ أم كانوا من الدول التي استعمرتها أسبانيا في عصر الكشوف الجغرافية؟ أم أنها جماعة

حديثة اختلطت بالجماعة اليهودية القديمة في الهند وغلبت هويتها عليها؟ هذه الاسئلة لا نستطيع الاجابة عنها الآن إذ ليست لدينا المعلومات التي توضحها، ولكن لابد من اثارتها.

ثم هناك سؤال لابد من طرحه عن التقسيم العنصري للكوشين الى يهود بيض وسود، فهل يعني ذلك أن بعضهم معترف به يهوديا من قبل «إسرائيل» أو الجماعات الدينية فيها، بينما البعض الآخر غير معترف به من بعض اليهود كما حدث بالنسبة ليهود الفلاشا الذين نقلوا من أثيوبيا الى إسرائيل؟ والجماعات اليهودية في الهند تدعي أنها تمثل اليهود دون غيرها. من المعروف أن جماعة الكوشين في الهند قد تحصنت في مدينة كوشن جنوبا[٢] في القرن الخامس عشر الميلادي بعد مهاجمتهم من قبل المسلمين الذين عرفوا لبعض الوقت باسم المورو Moors الذين جاءوا إلى مالابار من جنوب الجزيرة العربية، واستقروا هناك، وبعد ذلك هوجموا من قبل البرتغاليين.

هذه الجماعة صغيرة في حجمها ولا يزيد عدد أفرادها على ٢٥٠٠ شخص ، أشار الى ذلك أحد الرحالة الهولنديين الذي زار شبه القارة الهندية في عام ١٦٨٧ عندما كان الهولنديون يحتلون منطقة صغيرة في مدينة كوش في الهند، والأرقام المتوفرة لعام ١٩٥١ تذكر أن عددهم في الهند آنذاك كان ١٧٠ شخصا فقط، وانخفاض عددهم جاء بسبب الهجرة إلى فلسطين المحتلة. وفي عام ١٩٧١ أصبح العدد ١١٢ شخصا، ويبلغ عددهم هذه الأيام ما بين ٥٠ و ٧٠ شخصا، وهم من كبار السن، الذين آثروا البقاء لأسباب اقتصادية حتى بعد هجرة أجيالهم الجديدة (Benjamin,1984: 7) .

الجماعة اليهودية الثانية :

وتعرف هذه الجماعة «ببني اسرائيل» (أبناء إسرائيل في العهد القديم)، ويعتقد أنهم هاجروا الى الهند في القرنين الخامس والسادس الميلادي، من الجزيرة العربية، هؤلاء اليهود يعتبرون أنفسهم ضمن القبائل اليهودية العشر التي تاهت في الأرض (Huton, 1963: 19) وقد استقرت جماعتهم على الساحل الغربي للهند جنوب بومبي، وكان أول احصاء لهذه الجماعة سنة ١٩٥١، حيث بلغ عددهم حوالي ٢٠٫٠٠٠ (عشرين الفا). ولكن هذا العدد انخفض في عام ١٩٦١ الى ١٦٫٠٠٠ (ستة عشر الفا) ويبلغ عددهم الآن حوالي ٥٫٥٠٠ (خمسة آلاف وخمسمائة) هذا الانخفاض وقع خلال عشرين عاما وجاء بصورة أساسية بسبب

الهجرة اليهودية الى فلسطين المحتلة وهجرة عدد محدود منهم الى بريطانيا والولايات المتحدة وكندا وأستراليا.

ويبلغ عدد يهود الهنـد من بني اسرائيل في فلسطين المحتلة الآن حوالي ٢٥,٠٠٠ (خمسة وعشرين الفـا) يحاولـون الاحتفـاظ بشخصيتهم المميزة، ويتعبدون في معبد بني اسرائيل طبقا لما كانوا يتبعونه في الهند، وهم في «اسرائيل» يتكلمون اللغة التي كانوا يتكلمون بها في الهنـد، وهي المـاراثية، ويستمعـون الى الموسيقى والأفلام الهندية كلما أتيحت لهم الفرصة، ولكن إلى أي مدى، أو إلى متى يستطيعون الاحتفاظ بثقافتهم وتراثهم الهندي، وهم في «إسرائيل»؟ لا أحد يعرف ذلك، ولكن من المهم الاشارة إلى أن هؤلاء اليهود الهنود قد تأثروا بالغرب والحياة الغربية خاصة بعد هجرتهم (Benjamin, 1984: 6). وهم ليسوا الجـماعـة اليهـودية الوحيدة التي تأثرت بالغرب، لكن ما هي طبيعة هذا التأثر؟ وهذه في حقيقتها ليست مشكلة نستطيع المراهنة عليها أو نستنتج منها تفكك المجتمع الصهيوني، إذ ربـما كان ذلـك التأثر ايجابيا بانعكاساته على خطط اليهود أو الحركة الصهيونية. وتشترك الجماعة اليهودية الثالثة مع هذه الجماعة في هذه المسألة.

الجماعة اليهودية الثالثة:

أما المجموعة الثالثة التي تكون يهود الهند فأصلها من غرب آسيا خاصة من بغداد، والذين كانوا يترددون على شبه القارة الهندية في القرن التاسع عشر كتجار، أو الباحثين عن فرص للعمل. لقد نشط هؤلاء تجاريا وأقاموا مؤسسات تجارية في الهند، وتعرف هذه الجماعة باسم البغداديين أو البغدادية على الرغم من أن عددا منهم لم يأت من بغداد بل من البصرة وسوريا وعدن وايران وأفغانستان. ولقد استقروا في بومبي وكلكتا، وقليل منهم سكن بونى Pune المكان الذي يقيم فيه الساسانيون احتفالا موسميا كل عام.

وقد حلت أفواج هذه الجماعة ـ بعد وصولها إلى الهند ـ في سرات Surat قبل القرن التاسع عشر، عندما كانت سرات وليست بومبي أكبر ميناء تجاري على الشاطىء الغربي للهند.

أما لماذا هاجرت هذه المجموعة الى الهند في القرن التاسع عشر، وما علاقة ذلك بالمد الاستعـماري الغربي في ذلك القرن فمن الصعب تحليل الأسباب بعيدا عن العلاقة بين

الاستعمار الغربي وهجرة هؤلاء اليهود من بغداد والمناطق الأخرى التي تقع تحت سيطرة الاستعمار الغربي إلى شبه القارة الهندية التي كانت هي أيضا محتلة من قبل الاستعمار نفسه.

هؤلاء اليهود التجار البغداديون الذين جاءوا مبكراً ـ وهم أقدم اليهود التجار من العراق وشبه الجزيرة ومصر، لم يجعلوا من سرات مقرهم الدائم بل كانوا يمكثون لمدة قصيرة أو طويلة في المدن البحرية قرب بومبي ويعودون الى بلدانهم في النهاية. كانوا يتكلمون العربية والفارسية والانجليزية في الغالب، ولكن ما كان أحد منهم يتكلم الهندية كلغة وطنية كما فعلت الجماعات اليهودية الأولى مثل يهود بني اسرائيل والكوشين.

وقد قدر عدد اليهود التجار البغداديين في عام ١٩٥١ بحوالي خمسة آلاف لكن عددهم الآن لا يتجاوز مائتين وخمسين شخصا يسكنون أساسا في بومباي وكلكتا[٣] ويختلف هؤلاء عن بني اسرائيل والكوشين في مسألة الهجرة الى فلسطين المحتلة بعد عام ١٩٤٨ فمعظم المهاجرين من هذه الجماعة قد هاجروا الى بريطانيا والولايات المتحدة وكندا (Benjamin, 1984:6–8).

إن هجرة اليهود البغداديين الى شبه القارة الهندية حديثة، ولكن ألا يتبادر الى الذهن احتمال أن لتلك الهجرة جذورا تاريخية تذهب بعيدا في التاريخ الوسيط والقديم؟ إن الاجابة عن هذا السؤال تقتضي سؤالا آخر مؤداه: هل لهذه الهجرة علاقة بخروج اليهود من بلاد الرافدين بعد السبي البابلي في العصر القديم، أو خلال العصر العباسي ابان ازدهار الدولة الاسلامية ونمو نشاطها الاقتصادي حيث كانوا يخرجون للتجارة مع المسلمين الى الهند؟ ذلك احتمال لا نستطيع القطع به، ولكن المؤكد أن اليهود قد شاركوا المسلمين النشاط التجاري في البحار الشرقية، غير أن الفترة الزمنية بين هذه العصور شاسعة، وأن هجرة الجماعة اليهودية البغدادية حديثة وليس هناك ما يشير الى ارتباطها بيهود هاجروا من بغداد الى الهند ومكثوا فيها سواء بعد السبي البابلي، أو في العصر العباسي وتعددت أسماؤهم إلى أن استقروا على التسمية «البغدادية» عندما وفد أقرانهم في القرن التاسع عشر.

وبالرجوع الى تاريخ يهود البلاد العربية عبر العصور، والذي أرخ له الدكتور أحمد سوسه في كتابه «العرب واليهود في التاريخ» يقول «وقد ساعد موقع مناطق الآراميين على توسيع نطاق تجارتهم فاحتكروا التجارة، كما احتكروا طرق المواصلات المؤدية الى أشور شرقا والى المدن الفنيقية غربا والى آسيا الصغرى شمالا» (سوسة، ١٩٧٢ : ٥٦).

وقد تدلنا عبارة «احتكروا طرق المواصلات المؤدية الى أشور شرقا» على انتشار اليهود ومعرفتهم بالهند، ومن ثم هجرة بعضهم إليها بعد السبي البابلي أو في عصور لاحقة لأسباب اقتصادية أو سياسية. ولكن حتى إن اتفقنا على تسمية هذه الجماعة اليهودية بالبغداديين فإن ذلك لا ينفي أن تكون قد حملت إسما آخر في عصور سابقة أو أنها كانت جزءا من الجماعات اليهودية الأخرى التي هاجرت واستوطنت شبه القارة الهندية في العصور القديمة أو الوسطى، ولكن الأرجح أن هذه الجماعة قد هاجرت إلى الهند حديثا لأسباب اقتصادية.

الأوضاع الاجتماعية ليهود الهند وعلاقتهم بالاستعمار الغربي

بالقاء نظرة على الوجود اليهودي في الهند في وقتنا الحاضر نجد أن الجماعة اليهودية الأساسية في الهند هي (بني اسرائيل) وبالأصح ما تبقى منهم بعد هجرة أغلبهم الى فلسطين المحتلة. إن كل جماعة من هذه الجماعات الثلاث (بني اسرائيل، الكوشين، والبغداديين) لها شخصيتها الخاصة المميزة رغم امتزاجها بغيرها، وهناك تباين طبقي واجتماعي بين هذه الجماعات خاصة البغداديين واليهود البيض من الكوشين. ان هذه الجماعات اليهودية في الهند قد أصبحت هندية بدرجة متفاوتة، فيهود بني اسرائيل هنود أكثر من غيرهم، فهم يتحدثون اللغة الهندية ويعيشون حياة الهنود، أما الكوشين فأقل منهم درجة في هذا السلوك، بينما البغداديون أقل الجميع اندماجا في المجتمع الهندي (Benjamin, 1984:8)

يوضح الجدول التالي عدد اليهود في الهند في الفترة ما بين ١٨٩١/١٩٦١

السنة	العدد في مدينة بومباي	العدد في المدن الأخرى
١٨٩١	٥,٠٢١	٣,٣٢٠
١٩٠١	٥٣٥٧	٣,٣١٣
١٩١١	٦,٥٩٧	٢,٩٣٢
١٩٥١	١٦,٠٨٥	١,٨٥٢
١٩٦١	١٢,٣٦٦	١,٨٥٢

. Source (Benjamin, 1984: 80-81.)

وباستعراض أصحاب الديانات المختلفة في الهند تتضح لنا نسبة اليهود في الجماعات الأخرى في منطقة واحدة في عقد من الزمان.

الجماعات الدينية	١٩٦٠	١٩٧١
الهندوس	٨٨,٩٦	٨٨,٢٥
المسلمون	٥,٩٦	٦,٥٣
البوذيون	٤,٣٦	٤,٤١
المسيحيون	٠,١٤	٠,١٩
اليهود	٠,٢١	٠,٠٧

Source: (Benjamin, 1984: 101)

وقد شهدت الفترة الاستعمارية لشبه القارة الهندية مشاركة اليهود في القوات المسلحة فبعض اليهود الهنود من بني اسرائيل كانوا في الجيش الهندي تحت القيادة البريطانية، واشتركوا في الحرب العالمية الأولى. وعندما بدأت الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ بدأ بنو إسرائيل في الهند تجديد اتصالهم بالقوات المسلحة الهندية البريطانية، وحصل بعضهم على رتب عالية، فقد اشتركوا في الجيش لمدة قرن من الزمان تحت قيادات دول أخرى قبل إقامة دولة «إسرائيل» وكانوا مميزين بين يهود العالم (Benjamin, 1984: 18-19) .

وبتحليل الجدولين السابقين تتضح الأمور التالية:

أولا: أن الاحصائيات عن عدد اليهود في الهند ونسبتهم الى أصحاب الديانات الأخرى تغطي فترة هامة من تاريخ اليهود الحديث، فهذه الفترة قد شهدت أحداثا أهمها نشأة وتطور الحركة الصهيونية، والهجرة اليهودية الى فلسطين ثم إقامة الكيان الصهيوني في فلسطين ودعمه عسكريا وسياسيا.

ثانيا: يتضح من الجدول الأول تركز اليهود في مدينة بومباي، ربما لأنها مدينة ساحلية تجارية هامة.

ثالثا: ان نسبة اليهود إلى أصحاب الديانات الأخرى هي للفترة التي حددت في الجدول رقم ٢ وأن تفوق عدد المسيحين في منطقة دون غيرها قد لا تعطي مؤشرا على أن هذه النسبة يمكن تعميمها على المناطق الأخرى.

الهجرة اليهودية الى فلسطين ـ نظرة عامة:

لقد حدد إعلان قيام دولة «اسرائيل» الصادر في ١٥ مايو عام ١٩٤٨ المفهوم

الصهيوني للهجرة اليهودية الى فلسطين وهو «عودة مشروعة للشعب اليهودي إلى أرض إسرائيل لاستعادة حقوقه السياسية.. ولما له فيها من حقوق طبيعية وتاريخية وتقليدية (فهمي وليم، ١٩٧٤ : ٩).

إن التجمع السكاني الاستيطاني اليهودي في فلسطين المحتلة، هو في الأساس تجمع مهاجرين. لقد ظلت الهجرة اليهودية أهم ركائز المشروع الصهيوني، ففي مرحلة ما قبل إقامة الكيان الصهيوني كانت مهمة الهجرة الصهيونية تأمين الأساس البشري لمشروع الوطن القومي اليهودي في فلسطين، وأصبحت بعد إقامة هذا الكيان تجديداً للطاقة البشرية اللازمة لهذا الكيان وزيادتها ليظل قادرا على إداء دوره في خدمة مصالح الامبريالية العالمية ومخططاتها وقد دأبت المصادر الصهيونية على تسمية موجات الهجرة «عالياه» أي الصعود إلى جبل صهيون لذلك تحتل مسألة الهجرة مكانا مركزيا في تفكير الهيئات الصهيونية ونشاطها. (الموسوعة الفلسطينية، جـ ٤، ١٩٨٤ : ٥١٦).

وقبل استعراض مراحل الهجرة اليهودية الى فلسطين لابد من بحث أسباب ودوافع هذه الهجرة باختصار. ونجملها فيما يلي:

١ ـ **العامل الديني**: تذكر المادة الثانية من (قانون العودة)[٤] الاسرائيلي لفظ «عليا» بمعنى حج وصعود الى (أرض الميعاد)، وبهذا يكون القانون قد جعل العامل الديني هو الأساس الأول في الهجرة الى «إسرائيل». وفكرة العودة الدينية الى أرض الميعاد تستمد جذورها من الأفكار الدينية التي سيطرت على اليهود طوال فترة الشتات، وارتبطت بفكرة (الشعب المختار) وبموجبها يدعي اليهود أن الله قد وعد الشعب اليهودي بأن تكون فلسطين ملكا له، والعودة الى «صهيون» هي الرجوع إلى المكان المقدس لليهود.

لقد ارتبطت فكرة العودة الدينية كذلك بمجيء المسيح المنتظر الذي يجمع الأسباط الاثنى عشر، ويعيد هيكل اليهود وبناءه، ويرد الى إسرائيل مجدها القديم (فهمي وليم ١٩٧٤ : ٦٩ـ٧٠) ولابد أن تتضافر كل العوامل لاقامة الدولة إذ ليس بالامكان تحقيق ذلك الهدف بعامل واحد هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن العامل الروحي أساسي في جذب اليهود الى فلسطين على وجه التحديد.

٢ ـ **العامل السياسي (الاستعمار الغربي والحركة الصهيونية)**: هناك حدثان لهما أهميتهما شكّلا العامل السياسي للهجرة اليهودية الى فلسطين، الأول قيام الحركة الصهيونية على

أساس سياسي وتحديد هدفها بإقامة وطن قومي لليهود، والثاني دور الاستعمار الغربي في دعم الحركة الصهيونية وبخاصة بريطانيا التي حددت موقفها العملي الذي حققته خلال انتدابها لفلسطين، ويظهر ذلك من قرار لجنة الاستعمار التي زارت منطقة الشرق الأوسط في عام ١٩٠٥ حيث قررت ضرورة إقامة حاجز بشري غريب يفصل الجزء الآسيوي عن الأفريقي للبلاد العربية، ويكون عونا للاستعمار والمصالح الغربية في هذه المنطقة. (الخليلي، ١٩٧٩ : ١١٠) وقد تولت الولايات المتحدة الأمريكية مهمة دعم الكيان الصهيوني بعد إقامته منذ عام ١٩٤٨ الى الآن.

٣ - **الاضطهاد والعزلة التي عاشها يهود العالم**: لقد تعرض اليهود للاضطهاد في بعض الدول الأوروبية بسبب الدور الذي كانوا يلعبونه اقتصاديا وسياسيا، ففي روسيا تعرضوا للاضطهاد بعد اغتيال القيصر عام ١٨٨١م، واشتراك بعضهم في ذلك (أبو عرفة ١٩٨١ : ٤٤-٤٥). وفي ألمانيا تعرضوا للاضطهاد بسبب سياسة الحزب النازي. ، وتعارضهم معها قبيل وأثناء الحرب العالمية الثانية. لقد استخدمت الحركة الصهيونية ذلك الاضطهاد لصالحها بأن نشطت في تهجير اليهود إلى فلسطين تخلصا من اضطهاد الدول الأخرى كما تدعي، ولكنها عندما أقامت دولة اسرائيل مارست الاضطهاد ضد الشعب الفلسطيني، وليس صحيحا أن اليهود كانوا يعاملون معاملة من الدرجة الثانية في الدول الأخرى فقد كانوا يتمتعون بالحقوق المدنية والسياسية. .

٤ - **تخلف وتجزئة الوطن العربي**: من الأسباب الأساسية التي مكنت الاستعمار الغربي، والحركة الصهيونية من إقامة الكيان الصهيوني في فلسطين تخلف وتجزئة الوطن العربي التي تمت على يد الاستعمار التقليدي بعد أن نخر في جسد هذه الأمة وعقلها زمنا طويلا. لقد جاءت تجزئة الوطن العربي جغرافيا أثناء الحرب العالمية الأولى، ولقد كانت التجزئة الجغرافية ولا تزال أساس ضعف وتخلف الامة العربية، وهي الثغرة الأساسية التي دخلت عن طريقها الحركة الصهيونية لاقامة دولة في فلسطين العربية بمساعدة الاستعمار الغربي.

مرّت الهجرة اليهودية الى فلسطين بعدة مراحل، فالمرحلة الأولى قبل عام ١٨٨٢، حيث كان عدد اليهود في فلسطين في أوائل القرن السادس عشر أي في بداية العصر الحديث حسب التقديرات الصهيونية خمسة آلاف، جاءوا إلى فلسطين بدوافع دينية، معظمهم قدموا من أسبانيا بعد طرد اليهود والعرب منها في أواخر القرن الخامس عشر. وكانت القوى

الاستعمارية وبخاصة بريطانيا تخطط منذ وقت مبكر لاقامة كيان بشري غريب في قلب المنطقة العربية، وقد كشفت نشاطاتها الرامية الى تهجير اليهود الى فلسطين في المرحلة التي اعقبت إخراج جيش محمد علي من سوريا وفلسطين عام ١٨٤٠ إلا أن هذه المحاولات لم تنجح بسبب معارضة يهود أوروبا لهذه الفكرة آنذاك.

وبدأت المرحلة الثانية بعد عام ١٨٨٢، وكان طابعها يختلف عن طابع المراحل السابقة فقد قامت الهجرة على أساس سياسي عندما ظهرت فكرة إقامة الوطن القومي لليهود التي تبنتها الحركة الصهيونية بعد قيامها ومنذ مؤتمرها الأول في نهاية القرن التاسع عشر. وتعتبر هذه الفترة قمة الاستعمار الغربي التقليدي في العالم مع مواكبة منجزات الثورة الصناعية وتطورها، وما كانت الحركة الصهيونية تتبنى فكرة الوطن القومي لولا دعم وتشجيع الاستعمار الغربي لها لتحقيق أحلامها وأفكارها (الموسوعة الفلسطينية جـ٤، ١٩٨٤ : ٥١٦). ولابد عند تحديد دور الاستعمار في خلق الوطن القومي لليهود في الأرض العربية من أن نحمل بريطانيا المسؤولية الأولى في هذه المسألة.

أما موضوع المستوطنات الصهيونية الزراعية في فلسطين فقد أسهم أثرياء اليهود في انشاء هذه المستوطنات في بداياتها في العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر بمساعدة الجمعية اليهودية للاستيطان التي أسسها في لندن اليهودي البارون موريس دي هرشي، حيث وصل الى فلسطين في تلك الفترة أكثر من ٤٥٠ يهودياً، من اليمن، نظمت السلطات البريطانية عملية تهجيرهم عن طريق عدن ـ البحر الاحمر واستقروا في يافا، وفي نهاية هذه الفترة كان قد جرى شراء نحو ٣٥٠ الف دونم من الأرض الزراعية ثم جرى توطين عشرة آلاف يهودي في عدد من المستعمرات الزراعية في فلسطين.

وبعد قيام الحركة الصهيونية اتخذت الهجرة طابعا جديدا حيث دخل العامل السياسي في أهداف الهجرة وتولت الوكالة اليهودية التمويل والاشراف على الهجرة وبلغ عدد المهجرين حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ٤٠ ألف مهاجر، كما وصل ١٥٠٠ يهودي من اليمن (الموسوعة الفلسطينية جـ ٤، ١٩٨٤ : ٥١٧).

والمرحلة الهامة في تاريخ الهجرة اليهودية الى فلسطين كانت في فترة الانتذاب البريطاني لفلسطين، وقد بلغ عدد اليهود فيها مع بداية الحرب العالمية الأولى حوالي ٨٥ الفا، ووصلت

مساحة الأراضي التي يملكونها الى ٤١٨ ألف دونم، وأصبح لديهم أربع وأربعون مستعمرة زراعية، أما في فترة الانتداب فقد اتفق وعد بلفور مع صك الانتداب البريطاني على فلسطين في المادة السادسة منه على أن الادارة البريطانية سوف تلتزم بتسهيل الهجرة اليهودية بشروط مناسبة، وسوف تشجع بالتعاون مع الوكالة اليهودية استيطان اليهود في الأرض بما في ذلك الأراضي الحكومية والأراضي الخالية، غير اللازمة للاستعمال العام، ويتبع ذلك تقنين الهجرة اليهودية بالنظام الذي أصدرته عام ١٩٢٠ لتسهيل هجرة اليهود، خاصة عودة أولئك الذين خرجوا منها أثناء الحرب. والدليل على دور بريطانيا في خدمة الحركة الصهيونية هو حجم الهجرة في فترة الانتداب البريطاني لفلسطين فقد هاجر في هذه الفترة ٤٦٠ ألف يهودي من دول أوروبية غربية وشرقية وأقطار عربية (الموسوعة الفلسطينية جـ٤، ١٩٨٤: ٥١٨-٥٢٠).

إن هذه المعلومات تدل على أن مسألة الهجرة كانت قضية مركزية بالنسبة للحركة الصهيونية كما تدل على الدور الذي لعبته بريطانيا في مساعدة الصهيونية في مسألة الهجرة، وكأن الانتداب البريطاني على فلسطين لم يخلق إلا لتحقيق هذه المهمة، لأن الشغل الشاغل للسلطة البريطانية في فلسطين طوال انتدابها هو دعم وتسهيل هجرة اليهود من جهة، وقمع الانتفاضات الفلسطينية الرافضة للتهويد والهجرة [٤] من جهة أخرى.

ويوضح الجدولان التاليان حجم الهجرة في مرحلتين هامتين الأولى خلال فترة الانتداب البريطاني لفلسطين، والثانية بعد إقامة الكيان الصهيوني حتى عام ١٩٧٧ .

هجرة يهود الهند الى فلسطين

بعد صدور وعد بلفور سنة ١٩١٧ ، ووقوع فلسطين تحت الانتداب البريطاني سنة ١٩٢٠ ، واطمئنان الحركة الصهيونية الى تعاون بريطانيا معها في مسألة تهجير اليهود الى فلسطين من مختلف مناطق العالم وخاصة من المناطق التي تقع تحت السيطرة البريطانية بدأت الهجرة اليهودية تدخل مرحلة هامة من تاريخها، وكان أن فتحت بريطانيا المجال لهجرة يهود الهند الى فلسطين، أو هجرة يهود المناطق الأخرى مرورا بالهند. [٦]

ولنتأمل رسالة وكيل الخارجية البريطانية في حكومة الهند ووزير الخارجية، المؤرخة ٩ فبراير ١٩٢١ ، حول هجرة اليهود من بومبي الى فلسطين، حيث تقول الرسالة: «تعقيبا على رسالة وزارة البحرية (البريطانية) المؤرخة ٣ فبراير ١٩٢١ حول مرور اليهود المهاجرين من

جدول رقم (١)

الهجرة الصهيونية خلال فترة الانتداب البريطاني

السنة	مهاجرون	مهاجرون غير شرعيين	المجموع
١٩١٩	١,٨٠٦	—	١,٨٠٦
١٩٢٠	٨,٢٢٣	—	٨,٢٢٣
١٩٢١	٨,٢٩٤	—	٨,٢٩٤
١٩٢٢	٨,٦٨٥	—	٨,٦٨٥
١٩٢٣	٨,٠٩٣	—	٨,٠٩٣
١٩٢٤	١٢,٨٥٦	—	١٢,٨٥٦
١٩٢٥	٣٣,٨٠١	—	٣٣,٨٠١
١٩٢٦	١٣,٠٨١	—	١٣,٠٨١
١٩٢٧	٢,٧١٣	—	٢,٧١٣
١٩٢٨	٢,١٧٨	—	٢,١٧٨
١٩٢٩	٥,٢٤٩	—	٥,٢٤٩
١٩٣٠	٤٠٩٤٤	—	٤٠,٩٤٤
١٩٣١	٤,٠٧٥	—	٤,٠٧٥
١٩٣٢	٩,٥٥٣	—	٩,٥٥٣
١٩٣٣	٢٧,٦٨٢	٢,٤٦٥	٣٠,١٤٤٧
١٩٣٤	٣٨,٢٤٤	٤,١١٥	٤٢,٣٥٩
١٩٣٥	٥٨,٠٥٠	٣,٨٠٤	٦١,٨٥٤
١٩٣٦	٢٧,٩١٠	١,٨٠٧	٢٩,٧١٧
١٩٣٧	٩,٨٨٥	٦٨١	١٠,٥٣٦
١٩٣٨	١١,٤٤١	١,٤٢٧	١٢,٨٦٨
١٩٣٩	١٦,٤٠٥	١١,١٥٦	٢٧,٥٦١
١٩٤٠	٤,٥٤٧	٣,٨٥١	٨,٣٩٨
١٩٤١	٣,٦٤٧	٢,٢٣٩	٥,٨٨٦
١٩٤٢	٢,١٩٤	١,٥٣٩	٣,٧٣٣
١٩٤٣	٨,٥٠٧	—	٨,٥٠٧
١٩٤٤	١٤و٤٦٤	—	١٤,٤٦٤
١٩٤٥	١٢,٧٥١	٣٧٠	١٣,١٢١
١٩٤٦	٧,٨٥٠	٩,٩١٠	١٧,٧٦٠
١٩٤٧	٧,٢٩٠	١٤,٢٥٢	٢١,٥٤٢
حتى آيار ١٩٤٨	٢,١٠٩	١٥,٠٦٥	١٧,١٧٤

المصدر: (الموسوعة الفلسطينية، جـ٤، ١٩٨٤: ص٥٢٢)

جدول رقم (٢)

الهجرة الصهيونية بعد فترة الانتداب البريطاني

السنة	عدد المهاجرين
١٩٤٨	١٠١,٨١٩
١٩٤٩	٢٣٩,٥٧٦
١٩٥٠	١٧٠,٢١٥
١٩٥١	١٧٥,١٢٩
١٩٥٢	٢٤,٣٦٩
١٩٥٣	١١,٣٢٦
١٩٥٤	١٨,٧٣٠
١٩٥٥	٣٧,٤٧٨
١٩٥٦	٥٦,٢٣٤
١٩٥٧	٧١,٢٢٤
١٩٥٨	٢٧,٠٨٢
١٩٥٩	٢٣,٨٩٥
١٩٦٠	٢٤,٥١٠
١٩٦١	٤٧,٦٣٨
١٩٦٢	٦١,٣٢٨
١٩٦٣	٦٤,٣٦٤
١٩٦٤	٥٤,٧١٦
١٩٦٥	٣٠,٧٣٦
١٩٦٦	١٥,٧٣٠
١٩٦٧	١٤,٣٢٧
١٩٦٨	٢٠و٥٤٤
١٩٦٩	٢٤,٦١٨
١٩٧٠	٢١,٢٤٠
١٩٧١	٢٦,١٣٨
١٩٧٢	٤٣,٣٧٢
١٩٧٣	٤٤,٩٥٤
١٩٧٤	٢٤,٢٢٣
١٩٧٥	١٣,٣٤٤
١٩٧٦	١٢,٠١٦
١٩٧٧	١٢,٥٠٣

المصدر: (الموسوعة الفلسطينية، جـ٤، ١٩٨٤: ص٥٢٢)

بومبي في طريقهم الى فلسطين، يرجى تسهيل عبورهم من قنال السويس، وعددهم ١٢٧ مهاجرا يهوديا، وقد اختير هؤلاء بمعرفة السيد شيليم Shelleim رئيس الجماعة الصهيونية في بومبي» وفي رسالة أخرى مؤرخة ٢٨ ديسمبر ١٩٢٠ وموقعة من A.Alcorn أرسلت الى وكيل وزارة الخارجية البريطانية قبل تلك الرسالة بشهر ونصف تقريبا تقول: «ان هؤلاء اليهود المهاجرين (الى فلسطين) يمكن السماح لهم بالهجرة دون أجر، ونطلب الاذن بمرورهم، كما أن اللورد كيرزون يرغب في تهيئة الجو الملائم لهم عند وصولهم مصر، ولا اعتراضهم عند نزولهم السويس لترتيب الأوضاع لهم حتى لا يمكثوا طويلا في مصر ويواصلوا رحلتهم الى فلسطين. (IOR Secret Annual Files (L/P+S/11/205,1919-1930)

ويتضح من هذه الرسالة أن السلطات البريطانية كانت تساعد على هجرة اليهود الى فلسطين، وأكثر من ذلك كانت هي صاحبة الشأن في هذه المسألة، كما يتضح مدى التعاون بين المنظمة الصهيونية في الهند والسلطات البريطانية ليس فقط أثناء انتقالهم من الهند، ولكن متابعة رحلتهم عبر المناطق التي تسيطر عليها بريطانيا لتأمين سلامة وصولهم الى فلسطين.

وحول تسهيل هجرة يهود المناطق الأخرى، عن طريق الهند يوضح التقرير التالي مدى اهتمام السلطات البريطانية بهذه المسألة، والدور الذي لعبته في المساعدة المباشرة للهجرة اليهودية الى فلسطين. هذا التقرير صادر عن وكيل الحكومة البريطانية في بلوشتان بتاريخ ١٩٢٢/٣/١٨ حيث يقول:

«وصل الى هنا ميخائيل كالاندروف من يهود بخارى مع ابنه بتاريخ ١٧ مارس ١٩٢٢ في طريقهما الى فلسطين مرورا بكراتش وبومبي والاسكندرية في مصر، وهما يرغبان في البقاء بالاسكندرية لبعض الوقت لوجود أخ لميخائيل يعمل في تجارة السجاد والملابس. لقد تركا عائلتهما في بخارى، وهو تاجر يملك الكثير لكن سلب البلاشفة أمواله وبضائعه كما يدعي، ولديه تصريح من القنصلية في القدس مؤرخ ١٩ سبتمبر ١٩٢١، أرسل له بواسطة أخيه في الاسكندرية ويدعى جبرائيل، والتصريح موقع من قبل القنصل البريطاني في برجاند، ولميكائيل هذا خمسة مرافقين بقوافي دوزداب للعمل، وسيهاجرون الى فلسطين ولكنه لا يعرف متى سيكون ذلك، ولا يرغب في انتظارهم، أما وضع هذا المهاجر اليهودي المالي فهو يعتبر من الأثرياء حيث يملك بالعملة الهندية والقطع الذهبية التركية:

عملة بخارية	١٠٠٠ روبية
لؤلؤ	٣٠٠٠ روبية
ساعتين ذهب	٢٠٠٠ روبية
حاجات أخرى	١٥٠٠ روبية
المجموع	٧,٦٥٠ روبية

وربما يقوم ببيع هذه المقتنيات هنا أو في كراتش، أو في بومبي، وهو يطلب الاتصال مع أخيه بالاسكندرية ليرسل إليه الأموال، وإذا حصل على رد من الاسكندرية قد لا يبيع حاجياته. (IOR L/P+S/11/214,1922) ويضيف التقرير أن مرور يهود بخارى خلال بلوشتان إلى فلسطين يعتبر مغامرة جديدة، إذ لم يأت أحد منهم بهذه الطريقة من قبل، وإذا سمح لهم بالمرور من خلال هذا الطريق فإن أعدادا كبيرة منهم ستأتي في المستقبل - إنه من الصعب تصديق أقوال هذا اليهودي، أو يهود بخارى الآخرين، فبخارى في يد البلاشفة، ومن الصعب على اليهود سلوك هذا الطريق الخطر لوجود المخابرات الروسية هناك.

والأغرب من ذلك هو استطاعة هذا اليهودي الارتحال ومعه هذه الحاجيات الثمينة، وهو يحاول اقناعنا بأنه قد سلبت ممتلكاته، وأن زملاءه الذين سيلتحقون به معهم سجاد ثمين، وبعض الجلود من كراتش، والسؤال الذي يلح علينا هو كيف ولماذا سمح له السوفييت بهذه الأموال للتجارة؟ أضف الى ذلك أن له أصدقاء من اليهود في بومبي، يرغبون بزيارتهم يجب أن نضع في الحسبان أنه احتمال أن يكون بعض هؤلاء أو أحدهم من المخابرات الروسية الذين أرسلوا الى مصر أو فلسطين وعلينا أن نحذر من ذلك (IOR L/P+S/11/214,1922)

وفي رسالة أخرى مؤرخة ٢٥ مارس ١٩٢٢، من رئيس شرطة كويتا الى الوكيل البريطاني لدى حكومة بلوشستان، يوضح فيها أن اليهود الذين كانوا سيرافقون المهاجر اليهودي ميخائيل قد حصلوا على تصريح بالسفر بنفس الأسلوب وسيسلكون نفس الطريق الى فلسطين مرورا بروزداب وبومبي ولقد وصلوا الى ميشد في اكتوبر ١٩٢١. ومنذ وصولهم الى هناك وهم يشترون السجاد والجلود الفاخرة وتبلغ قيمة مشترواتهم ١٢٩,٣٥٨ روبية هندية ويعتزمون نقل مشترياتهم عن طريق القطار الى كراتشي، وهذه الأموال قد قاموا بجمعها قبل الثورة الروسية وسيطرة البلاشفة على السلطة، ولكن من الصعب تصديق

إمكان أن يملك هؤلاء هذه الثروة وينتقلون بها في ظل حكم البلاشفة IOR) L/P+S/11/214,1922) . وتستمر عملية فكرة متابعة اليهود والاهتمام بهم من قبل السلطات البريطانية في شبه القارة الهندية كما ورد في رسالة القائم بأعمال مدير المخابرات في بريطانيا الى القنصلية البريطانية في كراتشي بتاريخ ٤ مايو ١٩٢٢ وقد جاء فيها:

«نرجو السماح لليهود الروس الذين غادروا الى بومبي بالهجرة الى فلسطين، لكن يجب ابقاءهم تحت المراقبة الى أن يغادروا الأراضي الهندية، كما يجب ارسال تاريخ مغادرتهم واسم الباخرة التي تقلهم الى هذا المكتب» (IOR L/P+S/11/214,1922)

يستخلص من المتابعة البريطانية لهذه الهجرة اليهودية ما يلي:
أولا: التعاون البريطاني الصهيوني في الهجرة اليهودية الى فلسطين، وثانياً: أن هذه الهجرة اليهودية، وغيرها قد حدثت بعد فرض الانتذاب البريطاني على فلسطين، وثالثهما أن قلق بريطانيا من أن صفوف هؤلاء المهاجرين اليهود قد تضم بعض عناصر المخابرات السوفيتية لم يمنع أو يعرقل مساعدة السلطات البريطانية والحركة الصهيونية، والى اطمئنانها إليهم رغم شكوك بعض المسئولين البريطانيين في ميدان الاستعمار سواء أكانوا في شبه القارة الهندية أم غيرها.

إن تلك الوثائق مجرد أمثلة على الهجرة اليهودية من شبه القارة الهندية منذ وقت مبكر ومن منطقة لم تكن متوقعة مصدرا لهؤلاء المهاجرين أو طريقا لمرورهم وإذا كانت هذه صورة الهجرة اليهودية في فترة الانتذاب البريطاني فماذا عن هجرة يهود الهند بعد انتهاء فترة الانتذاب البريطاني على فلسطين واقامة دولة اسرائيل؟

الهجرة اليهودية بعد عام ١٩٤٨

إذا كان الاستعمار البريطاني قد انتهى من الهند عام ١٩٤٧ بتقسيم شبه القارة الهندية، وحصول الهند وباكستان على الاستقلال، فإن الانتذاب البريطاني على فلسطين قد انتهى كذلك بإقامة «دولة إسرائيل» ولكن التعاون بين بريطانيا والحركة الصهيونية لم يتوقف رغم التحول الهام للحركة الصهيونية من الاعتماد على بريطانيا قبل إقامة الكيان الصهيوني الاستيطاني في فلسطين الى الاعتماد الأساسي على الولايات المتحدة الامريكية بعد الحرب العالمية الثانية. إن هجرة يهود الهند الى فلسطين استمرت وبكثافة عالية منذ إقامة دولة

اسرائيل فوصلت إلى ثمانية آلاف هندي من جماعة بني اسرائيل التي سبق ذكرها. أما العدد الكلي ليهود الهند الذين هاجروا الى فلسطين منذ ذلك التاريخ فهو عشرون ألفا (Benjamin 1984:88)

والمعروف أن في الهند منظمة صهيونية كانت تشرف على عملية الهجرة كما كان هناك المجلس المركزي لليهود في بومبي The Central Jewish Board of Bombay (IOR, 1912–1918)
مما يدل على أن عملية الهجرة كانت منظمة ومخططاً لها سلفا من جهات تدعمها، وأنها لم تكن نتيجة وقد تمكنت الحركة الصهيونية بواسطة الدور الذي لعبته الوكالة اليهودية من تهجير اليهود الى فلسطين.

أما لماذا هاجر يهود الهند منها الى فلسطين عام ١٩٤٨، فيعتقد البغداديون من يهود الهند أنهم جاءوا حديثا الى الهند مع الاستعمار البريطاني، ولذلك لم تكن لديهم تجربة العيش تحت الحكم الهندي كغيرهم من أقرانهم اليهود وهم متأثرون كثيرا بالغرب ولهم علاقة تجارية قوية مع بريطانيا والشرق الاقصى، وأخيرا فقد أصبح لهم نشاط سياسي ملحوظ مع الحركة الصهيونية أكثر من بني اسرائيل والكوشين.

ولقد كان تأسيس دولة اسرائيل في فلسطين عامل جذب قوي لهجرة يهود الهند الذين لا يرغبون بالهجرة الى دول الكومنولث أو الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تأثر يهود الهند من الكوشين بالنشاط السياسي للحركة الصهيونية كذلك، وهاجروا بأعداد كبيرة الى اسرائيل، أما يهود الهند من بني اسرائيل فقد طرأ تحول على موقفهم بعد الحرب العالمية الثانية، وتمثل ذلك في تعاطفهم مع يهود أوروبا، خصوصا بعد موقف هتلر منهم، وكذلك اتخذوا موقفا مضادا لبريطانيا في فلسطين انسجاما مع الحركة الصهيونية وسعيها لاقامة الكيان الصهيوني، كما أن اقامة دولة اسرائيل بهذه الصورة الدرامية عام ١٩٤٨ بعد استقلال الهند أو (بعد تقسيم شبه القارة الهندية بسنة واحدة) خلق موجة من التعاطف اليهودي مع دولة اسرائيل الجديدة، مما أدى الى هجرة أعداد كبيرة من اليهود الى اسرائيل بمساعدة الوكالة اليهودية في الأغلب، لقد هاجر البعض على نفقته الخاصة. (Benjamin, 1984: 49-51)

الخلاصـــــة

ما هي النتائج التي يمكن استخلاصها من دراستنا لموضوع «يهود الهند وهجرتهم الى فلسطين»؟

أولا: لم يتمكن اليهود من تحقيق أحلامهم في اقامة الوطن القومي والهجرة اليه الا بوجود تنظيم هو الحركة الصهيونية. هذا التنظيم كان يقوم على أسس متينة واستراتيجية واضحة كما اعتمد على التخطيط الدقيق الذي يستفيد الى اقصى درجة من الظروف المتاحة على جميع المستويات لتحقيق الأهداف التي وضعها التنظيم نفسه.
وليس هذا العامل هو العامل الوحيد الذي حقق لليهود حلمهم، ولكنه بدون شك كان عامـلا أساسيا ولذلك لا يمكن للعرب أن يحرروا فلسطين ويحققوا أهدافهم القومية بدون التنظيم والاستراتيجية الواضحة.

ثانيا: لقـد لعب الاستعمار الغربي وبخاصة بريطانيا دورا فعالاً في دعم وتشجيع الهجرة اليهودية ، ومساعدة الحركة الصهيونية على إقامة دولة اسرائيل وما كان يتحقق ذلك لولا سيطرة الغرب على الاقطار العربية وتخلفها من جهة، والتعاون الوثيق بين الحركة الصهيونية وبريطانيا من جهة أخرى. وذلك درس لابد من الاستفادة منه لندرك أن الخطوات العملية والأسـاسية لابد أن ترتبط بتحرر أقطارنا العربية من الاستعمار الجديد، ومواجهة التخلف والتجزئة المفروضة على هذه الأمة.

ثالثا: يتضـح كذلـك من دراستنـا لهذا الموضوع أن دوافع هجرة يهود الهند الى فلسطين متنـوعة، فالبعض قد هاجر اليها بدافع ديني، والبعض بدافع سياسي، والبعض الآخر لدوافع اجتماعية اقتصادية، ولكن هذه الهجرة عموما ليست هجرة عفوية أو طبيعية بل هي هجرة مدفوعة يخرجها تخطيط عام.

رابعا: ان الجماعات اليهودية التي عاشت في الهند قرونا عديدة قد فككتها الحركة الصهيونية وذلك بتحريضها على الهجرة الى فلسطين اضافة الى العوامل الأخرى التي دفعتهم الى الهجرة الى خارج شبه القارة الهندية، كما أن نمط الحياة التي عاشها يهود الهند في اسرائيل قد تعرض لضغوط التميز العنصري والتفرقة الاجتماعية. ولا يجب المبالغة في تصور التناقض العنصري والاجتماعي داخل الكيان الاسرائيلي، أو المراهنة عليه في هدم هذا الكيان بعيدا عن النظر الى دور العوامل والظروف الأخرى التي من شأنها خلخلة هذا الكيان ومن ثم القضاء عليه واعادة الأرض الى أصحابها.

الـهـوامـــش

١) المعروف ان الامبراطورية الفارسية قد امتدت حتى بلوشستان التي كانت تعتبر جغرافيا جزءا من شبه القارة الهندية، والتي هي الآن ما بين باكستان وايران.

٢) يذكر كمال الصليبي، رأيا بشأن الكوشين، فيقول المعروف تاريخيا أنهم من الحبشة، وعرفوا بكونهم حبشيين لأن النصوص التوراتية كثيرا ما تربط بين كوش ومصريم، التي تؤخذ على أنها مصر، وأن الحبشة جارتنا الجنوبية، ولكنه لا يقر بذلك ويتساءل هل هم الحبشيون المصريون في عهد الأسرة الخامسة والعشرين الفرعونية ٧١٦ـ٦٥٦ قبل الميلاد؟ ويعتقد أن موقع كوش هو في الجزيرة العربية، ولكن ليس لدينا ما يثبت الرأي الذي طرحه كمال الصليبي.
انظر: كمال الصليبي، التوراة جاءت من جزيرة العرب، ترجمة عفيف الرزاز، الطبعة الأولى، ١٩٨٥، بيروت، ص٨٦، ٨٧، ٩١، ٩٣، ٩٧.

٣) يلاحظ أن الاحصائيات المذكورة لعدد اليهود في العالم في سنوات معينة خاصة سنة ١٩٥١ ويبدو أن لذلك علاقة باقامة دولة اسرائيل وسياستها في جلب المهاجرين من دول العالم المختلفة.

٤) صدر قانون العودة من قبل الحكومة الاسرائيلية بتاريخ ٥ يوليو عام ١٩٥٠.

٥) يعتقد بعض الصهيونيين بعد اقامة دولة اسرائيل أن اليهود بحاجة الى أرض أكبر من التي حصلوا عليها، وهي اسرائيل بحدودها ١٩٤٨ ذلك ليس لاستيعاب المهاجرين من يهود الهند، ولكن أيضا لجلب اليهود من مختلف بقاع العالم.

٦) أغلب المصادر العربية التي تبحث في موضوع الهجرة اليهودية الى فلسطين لم تذكر وتحدد المهاجرين اليهود من شبه القارة الهندية، فهي تذكر عبارة «اليهود المهاجرون من آسيا» وهذا يعني أن هذه الهجرة تشمل هجرة اليهود العرب من أقطار المشرق العربي وغيرهم، انظر وليم فهمي، الهجرة اليهودية الى فلسطين، ١٩٧٤، ص١٠٦و١٦٨ وانظر أيضا: عبدالرحمن أبو عرفة ١٩٨١، ص٥٧ على سبيل المثال.

المصادر العربية:

أبو عرفة، ع.
١٩٨١ الاستيطان التطبيقي العملي للصهيونية. عمان، دار الجليل للنشر.
الخليلي، ح.
١٩٨١ الملخص لكتاب العرب واليهود في التاريخ، العراق: وزارة الاعلام.

الصليبي، ك.
١٩٨٥ التوراة جاءت من جزيرة العرب، ترجمة عفيف الرزاز. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية.

الموسوعة الفلسطينية
١٩٨٤ الجزء الرابع، القسم العام. دمشق/بيروت: مؤسسة الموسوعة الفلسطينية.
سوسة، أ.
١٩٧٢ العرب واليهود في التاريخ. بغداد: وزارة الاعلام.
فهمي، و.
١٩٧٤ الهجرة اليهودية الى فلسطين. القاهرة. الهيئة العامة المصرية للكتاب.

المصادر الأجنبية

Ahmed, M.
1969 The Indu-Arab Relations. New Delhi: Indian Council for Cultural Relation.
Benjamin, J.
1984 The Bene Israel of India. Bombay: Orient Longman.
HUton, H. J.
1963 Caste in India. Bombay: Oxford University Press (Printed in India 4th ed.).
India Office Records (I.O.R.)
1919-1930[a] Political and Secret Annual Files. L/P+S/11/205, File (1919-1930). London (Unpublished Documents).
1919-1930[b] Political and Secret Annual Files. L/P+S/11/205, File (1919-1930). London (Unpublished Documents).
The Economist (Magazine)
1985 A Lost Tribe Too Many. U.K. (Sept. 28).

اعتراضات المرأة العاملة على العمل بحث استطلاعي *

منى يونس
كلية التربية ـ جامعة بغداد

مقدمـــة

تعتبر المجتمعات الأسرة أهم عوامل التنشئة الاجتماعية والممثلة الأولى للثقافة وأقوى الجماعات تأثيرا في سلوك الفرد. وهي التي تسهم بالقدر الأكبر في الاشراف على النمو الجسمي والاجتماعي للطفل وتكوين شخصيته وتوجيه سلوكه (زهران، ١٩٧٨ : ١٠) وهناك بينها وبين المجتمع تفاعل متبادل اذ هي شكل لتنظيم حياة الأفراد وجزء مكمل لا يتجزأ من التركيب الاجتماعي.

وتخضع الأسرة للعلاقات السائدة ولتطورها فالعلاقات الانتاجية ومستوى المعيشة والمستوى التعليمي والثقافي وما يطرأ عليها من تغيرات أمور ذات تأثير جوهري في دور الأسرة ووظيفتها كخلية اجتماعية ومن هنا يؤدي المركز المتغير للمرأة في المجتمع الى احداث تغييرات بالغة الأهمية في حياة الأسرة الا أن هذا لا ينفي ضرورة قيام الأسرة وبكل أشكالها بمساهمة خاصة في تطوير شخصيات أعضائها بدنيا وفكريا وفي الحفاظ على صحتهم. هذه الصحة التي تقع مسؤوليتها بشكل متساوٍ على الأبوين ولا سيما في ظل الظروف الجديدة لعمل المرأة. اذ نجم عن هذه الظروف تأكيد تام على دور المرأة العاملة في حياة المجتمع وعلى ضرورة مشاركتها الفعالة في العمل: فأكثر من نصف سكان العالم نساء. وهن يشكلن ثلث القوى العاملة التي يجب وضعها في خدمة الانسانية ورخاء المجتمع والأسرة والفرد، فاشتراكهن في عملية التطور عنصر حاسم يتعلق بدرجة بعيدة بالتحقيق الكامل للأهداف الاجتماعية

والأسرية والاتجاهات السياسية لبلدانهن فنضال المرأة جزء من مجموع نضال شعبها في سبيل ظروف عيش أفضل.

ولقد أدركت الأمم المتقدمة والنامية أن على مجتمعاتها أن توازن بين دور المرأة الطبيعي بالنسبة لأسرتها ودورها الاقتصادي بالنسبة لوطنها إذ أن جيلا سليما من الأطفال يعتبر بحد ذاته مكسبا اقتصاديا للأمة في حين أن ارتفاع معدل وفيات أعضاء الأسرة واعتلال صحتهم خسارة اجتماعية ولذلك قام المشرعون فيها بتنظيم تشغيل المرأة لمساعدتها على أداء وظيفتها كأم وقامت الجهات المعنية باعداد وتنفيذ الخطط لمساعدتها على أداء وظيفتها كزوجة (وزارة العمل، ١٩٧٥: ٦).

فقد اهتمت هيئة العمل الدولية بوضع الاتفاقيات الدولية المنظمة لتشغيل الأمهات فاقترحت عدة اتفاقيات تقرر في مجموعها المبادىء التالية:ـ

تحريم تشغيل الزوجة والأم ليلا وتبعا للظروف الجوية، وعدم جواز تشغيل النساء في المناجم وتحت سطح الأرض، ومنح العاملة الحامل اجازة (١٢) اسبوعا قبل الوضع وبعده مع منحها معونة مالية خلال اجازتها، ومنحها اجازة بدون أجر للتفرغ لرعاية وليدها وكذلك منحها اجازة في حالة مرضه، ومنح الأم زمنا مجموعه ساعة ونصف يوميا للراحة وارضاع الطفل، وعدم تكليفها بعمل خطر على صحتها خلال الأشهر الثلاثة التي تلي ولادتها ومساواتها بالرجل في الأجر في نفس مجال العمل (العمري، ١٩٨٥: ١٢) وبانشاء دور حضانة في أماكن عملها (محمد، ١٩٨٢: ١٢٦).

وكان موقف معظم أقطار الوطن العربي ايجابيا أكثر من هذه الاتفاقيات وبخاصة العراق فلقد جاءت ثورة ١٧ـ٣٠ تموز ١٩٦٨ تحمل المبادىء الأساسية للعدالة الاجتماعية اذ آمنت منذ بداية تفجرها بأهمية المرأة وبأهمية دورها فأكدت حقها في الاسهام في بناء المجتمع الجديد. وهذا التأكيد وضع المرأة على أبواب منعطف جديد تستعيد فيه مكانتها الطبيعية في المجتمع كقدرة خلاقة بعد أن كانت طاقة معطلة بسبب عوامل التخلف الماضية الغريبة على تراثه الحضاري. كما أنه عمل على تحريرها من خلال تحرير المجتمع كله سياسيا واقتصاديا وثقافيا. وعلى تطويرها من خلال خلق الاحساس بالمسؤولية ضمن اطار عملية النمو وبناء المجتمع الحضاري الجديد للوطن العربي عامة. وكذلك حققت الثورة للمرأة الكثير من المكاسب ومكنتها من الخطو الى الأمام في طريق استكمال متطلبات تحررها فسنت التشريعات لحمايتها وللرفع من مستواها وثبتت لها من الحقوق والواجبات ما لكل مواطن

وساوتها بالرجل في الحقوق المدنية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية لتحريرها مما يعوق حركتها عن الكسب الشريف والمحافظة على البقاء وعن المشاركة العميقة الايجابية في صنع الحياة في مجتمع عصري منتج سريع التغير في ظروف حياته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وبذلك شقت طريقها تدريجيا في ميادين العمل المختلفة.

وأعطت الثورة للمرأة الكثير من المميزات والحقوق لتوفق بين عملها اليومي وعملها كربة أسرة مسؤولة عن صحة أسرتها ويتضح ذلك في القانون (١٥١) ١٩٧١ المتعلق بعملها وبالحقوق والواجبات المترتبة عليه. اذ منحها الحق في مزاولة كافة الأعمال عدا المحظور منها كالخفارة الليلية الا اذا كان العمل اداريا او متعلقا بنشاط علمي أو اجتماعي وهنا تمنح راحة ليلية لمدة (١١) ساعة كما أنه ساواها بالرجل في العمل المماثل وحدد ساعات عملها اليومي بثماني ساعات في بعض الأعمال. ومنحها عطلة أسبوعية اجبارية مدفوعة الأجر واجازة سنوية (٢٠) يوما واجازة مرضية (٨) أيام بشهادة طبية. وبالاضافة الى اجازة (٣٠) يوما متفرقا خلال السنة وما زاد عنها يدخل ضمن قواعد الضمان الصحي وبموجبه لها ٧٥٪ من أجرتها وعلاجها مع الرعاية الطبية اللازمة. وتنظم ظروفها أثناء الحمل وقبل الوضع وبعده حيث منعها من العمل ليلا ومن الأعمال الاضافية المرهقة وحدد ساعات عملها بسبع ساعات يوميا وأجاز لها ترك العمل قبل ولادتها بشهر وبعدها بستة أسابيع وفي حالة تعرضها لمضاعفات بعد الولادة أجاز لها ترك العمل لمدة ستة أشهر يدفع لها خلالها ٧٥٪ من أجرها وسمح لها بساعة لرضاعة وليدها. وأكد على أهمية توفير دور الحضانة لأطفالها (عبدالفتاح، ١٩٧٩: ٢٢).

ومع أن المرأة العاملة قد خطت خطوات موفقة نحو العمل في شتى المجالات واحتلت مكانة مرموقة في الحياة الاقتصادية اليوم وتبوأت مراكز قيادية في العمل الوظيفي والنقابي والجماهيري، الا أن هناك حاجة لزيادة نسبة عملها لمواجهة متطلبات التنمية التي تفرض توفير المزيد من اليد العاملة وضرورة بالغة لزيادة نسبة النساء المنتجات على النساء المستهلكات. اذ يدل الهيكل السكاني على أن النساء يشكلن ٤٩,٢٪ من السكان والقادرات على العمل منهن ٤٧,٢٢٪ من السكان. ومشاركتهن الفعلية في العمل ٢٨,٦٪. كما ويدل هيكل العمالة على أن هذه المشاركة الفعلية في العمل تتوزع توزعا غير متوازن: حيث انهن يعملن بنسبة ٤٠,٦٪ الى مجموع العاملين في الزراعة وبنسبة ٩,٤ في

الصناعة وبنسبة ٥ر١٢٪ في دوائر الدولة وتبلغ نسبة العاملات في شتى القطاعات الى مجموع العاملين ١ , ٣٥٪ ولا يبدو أن هذه النسبة تتصف جميعها بالمهارة في العمل اذ تبلغ نسبة العاملات الماهرات من مجموع العمال الماهرين ٦ , ٣٪ (شندل، ١٩٧٥ : ٨).

مشكلة البحث:

نتج عن عمل المرأة العديد من الآثار. منها ما هو ايجابي كزيادة التفاهم والانسجام بين الزوجين، احترام الرجل للمرأة، ارتفاع منزلة المرأة، المشاركة الزوجية في شؤون المنزل، الحد من سلطة الرجل المطلقة في البيت ومنها ما هو سلبي كمنافسة الرجل في العمل والاستقلال عنه ومجابهة المتاعب في تربية الأبناء وفي تحقيق صحة الأسرة بوجه عام (شندل، ١٩٧٥ : ١٤) لعدم تحقيق مستوى طيب من الصحة لأفرادها وهذا أدى الى اعتراضات البعض على هذا العمل لأثاره السيئة مما أوجب القيام بدراسة لتشخيصها حيث أن الخطوة الأساسية في التخفيف منها أو ازالتها تكمن في التعرف على صورتها تعرفا موضوعيا كأسلوب في توفير المعلومات اللازمة لتكون نقطة انطلاق لعمليتي الحل والتطوير بما قد يؤدي الى رفع كفاءة عمل الزوجة والأم العاملة وتطويره. فكلما كان مجال عملها قليل العقبات دفعها ذلك الى المزيد من الحركة والنشاط والتقدم.

ان دراسة شاملة وعملية حول هذا الموضوع غير متوفرة على حد علم الباحثة ومن هنا تظهر الحاجة الى القيام بهذه الدراسة للكشف عن الآثار السلبية للعمل على دور الأم تجاه صحة الأسرة، ومن وجهة نظرها هي، بغية الافادة من نتائجها في مساعدة الجهات ذات العلاقة، والتي ستكشف عنها الدراسة لاتخاذ القرار في رسم سياسات عملها لزيادة كفاءته بما يتناسب والخطط التنموية، وفي مساعدة المخططين لبرامج صحة أسرتها على توجيهها وجهة سليمة من شأنها أن تساعد في سعادتها ورفاهها، وبالتالي تساعد على زيادة عائدية انتاجيتها للمجتمع لتحقيق رفاهه.

أهداف البحث:

والبحث الحالي يهدف الى الاجابة عن السؤالين التاليين:

١) ما هي اعتراضات الأمهات العاملات على عملهن من زاوية آثاره السلبية على دورهن تجاه صحة الأسرة؟.

٢) ما هي التوصيات الممكنة التي تساعد في معالجة مثل تلك الآثار في ضوء تفسير نتائج البحث؟.

تحديد المصطلحات:

١) **الاعتراض**: وجهة نظر تتضمن عدم التأييد لسلوك معين أو الممانعة له.
٢) **العاملة**: المرأة الأم التي تعمل خارج المنزل وتحصل على أجر مقابل عملها أو تقوم بدورين، الأول ربة بيت والثاني، عاملة في مهنة والخاضعة لقانون العمل (شندل، ١٩٧٥ : ٧٠).
٣) **الأثر السلبي** : اجرائيا هو الدور الذي يحصل لتأثير عامل ما على عامل آخر بحيث يترك فيه أضرارا لا تمحى عواقبها في حالة استمرار بقائها.
٤) **الأسرة**: جماعة صغيرة مكونة من الزوج والزوجة والأطفال ويعيشون حياة اجتماعية ولهم أهداف مشتركة (محمد عبدالسلام، ١٩٨٤ : ٢٠١) وهي نواة كل تنظيم اجتماعي. (زهران، ١٩٧٨ : ١١).
٥) **الصحة** : يقصد بها هذا البحث ما قصدته منظمة الصحة العالمية (W.H.O) في تعريفها بأنها: حالة العافية التامة للفرد جسديا وعقليا واجتماعيا وليس مجرد انعدام وجود المرض والعاهة عنده (زهران، ١٩٧٨ : ١٩).
٦) **المدارس الشعبية**: مدارس فتحت بموجب قانون الحملة الوطنية لمحو الأمية لتعليم الكبار - الذين تجاوزوا سن الخامسة عشرة من العمر - القراءة والكتابة والحساب مع حد أدنى من الثقافة العامة ويكون الدوام فيها عادة عصرا.

الدراسات السابقة:

استفاد البحث الحالي من بعض نتائج مجموعة من الدراسات السابقة المتعلقة بالآثار السلبية التي يتركها عمل الأم وعلى دورها تجاه صحة أسرتها ومنها: دراسة (Ross, 1967) في بورتوريكو للتحقق من فرضيتين هما: كلما ارتفعت مكانة الزوجة في الثقافة والعمل كانت أكثر اعتقادا بتكامل الأنثى الفطري وبالطموح في أن تكون زوجة الى جانب العمل وبالتشاور بدرجة كبيرة مع زوجها في شؤون الأسرة وبالمشاركة في اتخاذ العديد من القرارات النهائية ويكون العكس كلما انخفضت مكانة الزوجة في الثقافة والعمل في الحياة الاجتماعية الواسعة خارج البيت مع الاتجاه نحو تنظيم انجاب الأطفال.

وكانت أداة البحث الاستفتاء وعينته (٢٠٦) زوجة عاملة وغير عاملة من المدن والأرياف. وأسفرت نتائج البحث عن اثبات للفرضيات المذكورة. وقامت (البياتي، ١٩٧٤) بدراسة مقارنة لأساليب تنشئة الأطفال في السنوات الأولى والتي تتبعها الأمهات العاملات في العراق ومصر وبلغت عينة البحث (١٨٠) أماً بعضهن متعلمات والبعض الآخر غير متعلمات وكانت أداتها المقابلة الشخصية ومن نتائجها أن الأمهات أقل ميلا للرضاعة الطبيعية. وأكثر اصطحابا للأطفال عند الخروج من البيت.

وقام (شندل، ١٩٧٥) بمحاولة الوصول الى التغيرات التي تطرأ على العاقلات الاجتماعية الناجمة عن دخول المرأة في مجال الصناعة. ودراسة وضع المرأة العاملة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. واقتصر البحث على العاملات المتزوجات في القطاع العام ببغداد. وكانت عينته (١٠٠) عاملة من (١٢) معملا وأدواته الاستبيان والمقابلة الشخصية. ومن بين نتائجه العامة أن العمل لم يؤد الى حالات الطلاق لدى عينة البحث وأن نسبة مشكلات العاملات البالغة ٤٥٪ لا علاقة لها بالعمل. وأن متوسط دخل أسرهن (٥٣) دينارا وبينت الدراسة أن ٦٤٪ من العينة قد اكملن الدراسة الابتدائية، وبأنهن يساهمن مساهمة فعالة في القرارات الأسرية. ويدركن أهمية الترويح لأطفالهن، ولا يشكون من أزواجهن حيث أن علاقاتهن بهم تقوم على التفاهم والاحترام والتعاون والمشاركة. وهن لا يرهقن أزواجهن من حيث المال ويشتركن معهم في ادارة شؤون المنزل.

وقام (حميد، ١٩٧٦) بمحاولة التعرف على أثر الزوجة في توزيع الأدوار بينها وبين زوجها من وجهة نظر الزوجة وكانت أداته الاستفتاء المغلق ومجالاته المهام البيتية ومهام العناية بالطفل واتخاذ القرارات وبلغت عينته (١٠٤) أسرة، وأشارت نتائجها بوجه عام للمساواة والمشاركة في الأدوار بين الزوجين بارتفاع مستوى ثقافتهما حيث تخففت العاملة من بعض أعمال البيت وأعمال العناية بالطفل.

العينة:

تحددت عينة البحث بـ(١١٠) أمهات عاملات في المعامل بينهن من تدرس في المدارس الشعبية لمحو الأمية على افتراض تشابههن في مستوياتهن الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وكان منها عينة استطلاعية مكونة من (١٠) أمهات عاملات وتم اختيار العينة

ككل بالطريقة العشوائية. ويبين الجدول رقم (١) توزيع افراد العينتين الاستطلاعية والرئيسية.

بعض أوصاف العينة:

أعمار العاملات: تتراوح أعمارهن من (١٩-٥٠) سنة. ويمكن توضيح فئاتهن العمرية على الوجه التالي:

جدول رقم (١)
توزيع أفراد العينة

المعمل	العينة الاستطلاعية	العينة الرئيسية
معمل الخياطة في بغداد	١٠	٤٧
معمل الصناعات البلاستيكية في تكريت	—	١٦
معمل النسيج في الموصل	—	١٥
معمل الدخان في اربيل	—	٢٢
المجموع	١٠	١٠٠

من (١٩-٢٩) سنة بمجموع (٣١)، من (٣٠-٣٩) سنة بمجموع (٤٢)، ومن (٤٠-٥٠) سنة بمجموع (١٩). ولو نظرنا الى هذه الاعمار من حيث نسبها المئوية لوجدنا أنها: من (١٩-٢٩) سنة بنسبة (٣١٪). من (٣٠-٣٩) سنة بنسبة (٤٢٪) ومن (٤٠-٥٠) سنة بنسبة (١٩٪).

أولاد العاملات: بلغ مجموع أولاد العاملات من الجنسين (٣٠٦) منهم (١٦٢) دون سن العاشرة و (٦٧) من سن (١٠-١٥) و (٧٧) من سن (١٦-٣٣). ويتناسب ذلك طرديا مع الفئات العمرية للأمهات.

أجور العاملات: تتراوح أجورهن من (٩٠-١٢٠) دينارا شهريا. وتعتمد على سني خدمتهن التي تراوحت من سنة الى عشر سنوات.

التحصيل العلمي للعاملات: متحررات نسبيا من الأمية فمنهن من وصلت الى الصف

الرابع الابتدائي في المدارس الشعبية ويمثلن نسبة ٨١٪ ومنهن من أكملت المرحلة الأساسية فيها وتعدتها الى مرحلة التكميل للدراسة الابتدائية وهن بنسبة ١٩٪.

مهن أزواج العاملات: يعمل (٤٣٪) من أزواج العاملات كعمال و (١٢٪) منهم كفلاحين و (٢٢٪) منهم كموظفين صغار ومستخدمين و (٢٤٪)منهم في مهن حرة.

التحصيل العلمي لأزواج العاملات: هناك (١٨٪) منهم أمي، و (٣٤٪) يقرأ ويكتب، و (٢٥٪) من أكمل الابتدائية و (١٧٪) من أكمل الدراسة المتوسطة و (٦٪) من أكمل الاعدادية.

متوسط دخل الأسرة: من (١٥٠-٢٠٠) دينار عراقي شهريا.

موقع السكن وعائديته: تسكن (٩٨٪) من أسر العاملات في مراكز المحافظات أي في المدن و(٢٪) منها في مناطق ريفية. وتسكن (٥٧٪) من تلك الأسر في بيوت مؤجرة و (٤٣٪) منها في بيوت ملك صرف.

الأداة:

أعدت الباحثة استبيانا طبق من خلال المقابلات الانفرادية، ومر إعداد الاداة بالخطوات التالية:

أطلعت الباحثة على العديد من الكتب والدراسات ذات العلاقة بموضوع بحثها، كما تحدثت الى العديد من المتخصصين في علم الاجتماع والطب والعاملين في المعامل والأزواج. ثم رتبت للالتقاء بعينة استطلاعية من العاملات الأمهات الدارسات في مدارس شعبية لمحو الأمية ببغداد وشرحت لهن الهدف من وجودها بينهن وقربت الى أذهانهن مفهوم الصحة وأخذت تسألهن عما سببه لهن عملهن من آثار سلبية على دورهن تجاه صحة أسرهن وكيفية علاجها ودونت إجاباتهن وبعد تفريغ الاجابات المتعلقة بالآثار السلبية أعدت قائمة بمجالاتها وأدرجت تحت كل مجال الفقرات التي تناسبه. وهذه المجالات هي: مجال صحة الأطفال (٢٢) فقرة، مجال صحة الأسرة ككل (٨) فقرات، مجال صحة الزوج (٨) فقرات، ومجال صحة الزوجة (٥) فقرات.

صدق الاداة: وبعد ذلك عرضت القائمة على لجنة خبراء لغرض ابداء رأيهم في مدى صلاحية الفقرات والمجالات وتوزيع الفقرات على المجالات التي تناسبها وتعديل العبارات غير المناسبة أو حذفها أو استحداث بعض الاضافات لها. وعلى ضوء ذلك تم الحصول على

قائمة استبيان للتحقق من صدق محتواها ثم عرضها عليهم ثانية بصيغتها النهائية التي احتوت على (٤٣) فقرة فأكدوا صلاحية كل فقرة من الفقرات لقياس ما وضعت من أجل قياسه.

وقد اعتبرت الباحثة اتفاق جميع أعضاء لجنة الخبراء الذين قدمت اليهم الاستفتاء بعد استخراج مستوى دلالة فقراته باستخدام مربع كاي، صدقا لفقراته التي تم اتفاقهم على صياغتها الصالحة.

ثبات الأداة: ولكي يكون بالامكان الاعتماد على أداة البحث، يفترض فيها أن تكون ثابتة أي أقرب الى الاستقرار في اعطاء النتائج أو تكرر تطبيق الأداة لعدد من المرات. ولغرض استخراج ثبات البحث الحالي قامت الباحثة باستخدام طريقة اعادة تطبيق الأداة بعد مرور أسبوعين على التطبيق الأولي على (٥) عاملات في كل تطبيق (البياتي واثناسيتوس، ١٩٧٧ : ٨٩) اختيروا بأسلوب الطريقة العشوائية.

ولغرض تعيين معامل ثبات الأداة، استخدم معامل ارتباط بيرسون بين مجموعي درجات التطبيقين الأول والثاني فوجد أنه يساوي (٨٩٪) ومثل هذا الثبات يعد مقبولا بالمقارنة مع الميزان العام لتقويم دلالة معامل الارتباط. (جابر، وكاظم، ١٩٧٨ : ١١) وبعد التحقق من ثبات الأداة تم تطبيق الاستبيان بمساعدة المعلمات في المدارس الشعبية وتضمنت الصفحة الأولى من الاستبيان رسالة وجهت الى العاملة شرح فيها الهدف من البحث. وطلب منها الاجابة عن بعض الأسئلة وهي:

عمرها ـ عدد أولادها ـ أجرها ـ تحصيلها العلمي ـ مهنة زوجها ـ تحصيل زوجها ـ متوسط دخل الأسرة ـ موقع السكن وعائديته.

وتضمنت الصفحة الثانية من الاستبيان الفقرات الـ(٤٤) والى جانب كل فقرة اختيارين (نعم) و (لا) حيث تقوم المعلمة بقراءتها وتقوم العاملة باختيار واحد منها وتضع المعلمة علامة (صح) تحته وفي المكان المخصص لذلك.

الوسائل الاحصائية: ١ ـ معامل ارتباط بيرسون لتعيين معامل ثبات الأداة (البياتي، واثناسيوس، ١٩٧٧ : ٨١).

٢ ـ النسب المئوية لتحويل تكرارات كل فقرة في الاستبيان الى نسب مئوية لغرض مناقشة بعض النتائج.

النتائج وتحليلها ومناقشتها:

تعرض النتائج التي توصل اليها البحث على نحوين:

١ ـ عرض وجهة نظر الأمهات وفق المجالات التي صنفت فيها.

٢ ـ عرض آرائهن بغض النظر عن مجالاتها.

أولا: عرض وجهة نظر الأمهات وفق مجالاتها:

ان آراء الامهات تتوزع على مجالات هي: ١) صحة الأطفال، ٢) صحة الأسرة ككل، ٣) صحة الزوج، ٤) صحة الزوجة.

وقد رتبت الآثار في كل مجال ترتيبا تنازليا من أكثرها نسبة الى أقلها نسبة. ونظرا لتعدد الآثار التي أظهرها البحث والتي تباينت في النسب فقد تركزت المناقشة على الآثار التي تزيد استجابة (نعم) لها عن (٥٠٪) بالاضافة الى مناقشة بعض الفقرات الأخرى التي احتلت الثلثين الأولين من كل مجال لتقديم صورة أكثر وضوحا لها.

مجال صحة الأطفال: أظهرت نتائج البحث كما يشير جدول رقم (٢) أن هناك (٢٢) أثرا يتعلق بصحة الأطفال وأن هذه الآثار تراوحت الاستجابة عنها بين حد أعلى نسبته ٩٢٪ وحد أدنى نسبته ٦٪.

يتبين من استعراض أهم الآثار السلبية في هذا المجال أن الأثر الذي احتل الترتيب الأول بينها هو اضطرار الأم الى ترك طفلها مع من لا يرعاه ويحبه مثلها.

حيث بينت النتائج أن (٩٢٪) من العاملات يعترضن على عملهن بسببه. وقد احتل هذا الأثر الترتيب الأول ضمن الآثار عموما، والتي عددها (٤٣) أثرا (جدول ٦) وقد يعود سببه الى شدة حب الأم لطفلها بحيث لا تجد هناك من يصلح لأن يكون بديلا عنها في رعاية طفلها وفي توفير حنان مماثل له في مرحلة شديدة الحساسية من حياته، هو أحوج ما يكون فيها إلى ذلك، وربما كان السبب هو عدم قيام بعض الحضانات بتوفير جو اجتماعي نفسي مماثل ومكمل لجو البيت يطمئن الأم الى حسن الرعاية والمحبة التي يتمتع بها طفلها فيها (وزارة العمل، ١٩٧٥: ٤٧).

أما الأثر السلبي الذي احتل الترتيب الثاني في هذا المجال فهو خوف الأم وقلقها

جدول رقم (٢)

الآثار السلبية للعمل على دور الأم في مجال صحة أطفالها

تسلسل	الفقرات	نعم٪	لا٪
١	اضطر الى ترك طفلي مع من لا يرعاه ويحبه مثلي	٩٢	٨
٢	أخاف وأقلق كثيرا على أطفالي	٧٨	٢٢
٣	أطلب من أطفالي التوقف عن اللعب عند عودتي من العمل	٦٨	٣٢
٤	أمتنع عن ارضاع طفلي ارضاعا طبيعيا	٤٧	٥٣
٥	أقلق طفلي بغيابي عنه وقتا طويلا في سني حضانته	٣٨	٦٢
٦	أضطر الى عدم توفير الراحة الكافية لجنيني قبل الوضع	٣٧	٦٣
٧	أجهل بعضا من تصرفات أطفالي المغلوطة	٣٧	٦٣
٨	أضطر الى عدم توفير الرعاية لوليدي بعد الوضع في المنزل	٣٥	٦٥
٩	أرفض طلبات أطفالي في مساعدتهم في استذكار الدروس	٣٢	٦٨
١٠	أمتنع عن قبول دعوة المدرسة لمناقشة أمور تخص طفلي	٣١	٦٩
١١	يتعبني عملي خلال الحمل	٣٠	٧٠
١٢	أرغم طفلي على الذهاب الى الحضانة في بعض الأيام	٢٧	٧٣
١٣	أميل الى الاكثار من تدليل أطفالي	٢٥	٧٥
١٤	أميل الى التسامح كثيرا مع أطفالي	٢٢	٧٨
١٥	أمتنع عن مناقشة أطفالي حول المواضيع التي تهمهم	١٨	٨٢
١٦	أنسى تلقيح وتطعيم أطفالي ضد الأمراض احيانا	١٦	٨٤
١٧	أضطر الى عدم توفير الرعاية الطبية الكافية الملائمة لجنيني	١٥	٨٥
١٨	أضطر الى حرمان طفلي من فترات رضاعته خلال عملي	١٢	٨٨
١٩	أتبع أسلوب الشدة مع أطفالي لاصلاح عوج سلوكهم في غيابي	١١	٨٩
٢٠	أضطر الى عدم السعي لتدبير التغذية الأفضل لوليدي	٩	٩١
٢١	أترك طفلي المريض في البيت أحيانا	٨	٩٢
٢٢	أشغل أطفالي التلاميذ مع والدهم أو قريب لهم	٤	٩٦

(المتوسط الحسابي ٣٢/٠)

الشديد، على أطفالها. حيث اعترضت (٧٧٪) من الأمهات على عملهن بسببه وربما كان السبب في ذلك تشككها في قدرة من يقوم على رعايتهم بدلا عنها في غيابها وعلى وقايتهم من

الحوادث والأمراض المحتملة الوقوع وبينت (٦٨٪) من الأمهات بأنهن يطالبن أطفالهن بالامتناع عن اللعب حال عودتهن من العمل.

وقد يكون السبب شدة تعبهن أو عدم وعيهن بالقيمة التربوية للعب الأطفال في نموهم المتكامل كنتيجة لانخفاض مستواهن التعليمي. وأشارت نصف الأمهات تقريبا (٤٧٪) الى امتناعهن عن ارضاع أطفالهن ارضاعا طبيعيا وقد يكون سبب ذلك الى عدم تفرغهن لأطفالهن في مرحلة الرضاعة بحكم عملهن مما يجعلهن أقل ميلا للارضاع الطبيعي لأطفالهن (البياتي، وخضير، ١٩٧٤ : ١٣٠).

وبينت أكثر من ثلث الامهات (٣٨٪) بأنهن يقلقن أطفالهن بغيابهن عنهم فترة طويلة في سني حضانتهم. ولعل سبب ذلك يعود الى افتقار الأطفال للأم والى عدم حصولهم على قدر كاف منه بسبب اضطرار الأمهات الى التغيب عنهم لعدم أحقيتهن في الحصول على اجازة امومة اضافية قد تبلغ العام أو أكثر وبدون راتب (عبدالفتاح، ١٩٧٩ : ١٧).

وجاءت الفقرة (أضطر الى عدم توفير الراحة الكافية لجنيني قبل الوضع) في الترتيب السادس اذ بينت أكثر من ثلث الأمهات (٣٧٪) معاناتهن من ذلك. كما بينت نسبة تزيد على الثلث منهن أيضا (اضطرارهن الى عدم توفير الرعاية لوليدهن بعد الوضع في المنزل). ولعل من أسباب هذين الأثرين قصر مدة اجازاتهن المخصصة لقبل وبعد الوضع (عبدالفتاح، ١٩٨٠ : ١١).

وبينت (٣٧٪) من الأمهات بأنهن يجهلن بعضا من تصرفات أطفالهن المغلوطة ولعل ذلك يعود الى امتناعهن عن مناقشة أطفالهن حول المواضيع التي يهتمون بها كما يتبين من الفقرة (١٥) كنتيجة لجهلهن بأهميتها لهم لانخفاض مستواهن التعليمي.

وتبين الفقرة ٩، ١٠ على التوالي بأن نسبة تقرب من ثلث الأمهات (٣٢٪) و (٣١٪) يرفضن طلبات أطفالهن في مساعدتهم في استذكار الدروس ويمتنعن عن قبول دعوة المدرسات لمناقشة أمور تخص الأطفال. وقد يعود سبب ذلك الى كثرة أشغالهن المنزلية أو الى عدم وعيهن بأهمية التعاون مع المدرسة لانخفاض مستواهن التعليمي. غير أن هذا لا ينفي وجود نسبة لا يستهان بها منهن تساعد أطفالهن وقد يكون سبب ذلك أنهن أنفسهن في نفس صفوف أطفالهن الأولية.

وبينت (٣٠٪) من الأمهات بأنهن يتعبن من عملهن خلال الحمل. وتبين الفقرة

(١٢) بأن (٢٧٪) من الأمهات يرغمن أطفالهن على الذهاب الى الحضانة في بعض الأيام. وقد يعود سبب ذلك الى شعور الطفل بالقلق من غياب أمه عنه (فقرة ٤) أو الى عدم شعوره بالأمن في الحضانة لعدم وجود نماذج ثابتة من حوله، عندما لا يعهد به دائما الى مربية بعينها (موكو، ١٩٧٨ : ٦٩).

وتبين الفقرة (١٣) أن ربع الأمهات العاملات (٢٥٪) ميالات الى الاكثار من تدليل أطفالهن. وكذلك الى التسامح كثيرا معهم كما يستدل من الفقرة (١٤) التي بلغت نسبتها (٢٢٪) وقد يكون سبب ذلك عدم وعيهن بالآثار السيئة المترتبة على اتباع أساليب تربوية مغلوطة في تنشئة أطفالهن لانخفاض مستواهن التعليمي. وقد يفسر هذا الانخفاض نفسه سبب نسيان نسبة (١٦٪) تلقيح وتطيعم أطفالهن ضد الأمراض أحيانا كما يتبين من الفقرة (١٦).

مجال صحة الأسرة ككل: أظهرت النتائج كما يتبين من الجدول (٣) أن هناك (٨) آثار يتعلق بصحة الأسرة ككل وأن هذه الآثار تراوحت نسبة الاستجابة عنها بين حد أعلى (٦١٪) وحد أدنى (٦٪).

جدول رقم (٣)
الآثار السلبية لعمل الأم على دورها تجاه صحة الأسرة ككل

تسلسل	الفقرات	نعم٪	لا٪
١	يعتقد أفراد الأسرة بأن عملي يتسبب في معاناتي من التعب وتوتر الأعصاب	٦١	٣٩
٢	امتناعي عن العناية بمظهري في المنزل	٥٧	٤٣
٣	امتناعي عن مشاركتهم في التسلية	٣١	٦٩
٤	امتناعي عن زيارة الأقارب والأصدقاء	٢٢	٧٨
٥	عدم قدرتي على الاحتفاظ بالمنزل نظيفا دائما	١٩	٨١
٦	عدم قدرتي على الاحتفاظ بالملابس نظيفة ومكوية وفي أماكنها دائما	١٦	٨٤
٧	عدم قيامي بطبخ الأغذية المفضلة أحيانا	١١	٨٩
٨	قلة راحة وسعادة الأسرة	٦	٩٤

المتوسط الحسابي (٢٨/٠)

وقد احتل الأثر رقم (١) وهو اعتقاد أفراد الأسرة بأن العمل يتسبب في معاناة الأم من التعب وتوتر الأعصاب الترتيب الأول بين آثار هذا المجال حيث بلغت نسبته (٦١٪) وقد يكون السبب في ذلك عدم قيام الأمهات بتوزيع جهودهن وطاقاتهن وواجباتهن وحقوقهن بعدالة ووفق تخطيط معين لجهلهن بذلك لانخفاض مستواهن التعليمي ويتبين من الفقرة (٢) بأن أفـراد الأسرة يرون بأن العمل مسؤول عن امتناع الأم عن العناية بمظهرها في المنـزل، اذ بلغت نسبـة المستجيبات (٥٧٪) وقد يكون سبب ذلك عدم تلقيهن لتعليم مدرسي كاف.

وأشار (٣١٪) من المستجيبات الى ان عملهن يتسبب في امتناعهن عن مشاركة أفراد الأسرة في التسلية ولعل سبب ذلك يعود الى تعبهن كما يتبين من الفقرة (١).

ولعل في هذا السبب نفسه ما يفسر امتناع (٢٢٪) منهن عن زيارة الأقارب والأصدقاء (فقرة ٤) ويبدو من الفقرتين (٥) و (٦) بأن هناك نسبة (١٩٪) و (١٦٪) من العاملات على التوالي لا يقدرن على الاحتفاظ بنظافة المنزل بصورة دائمة أو على الاحتفاظ بنظافة الملابس بصورة دائمة.

وقد يفسر ذلك بعدم توزيع الأدوار بين أفراد الأسرة توزيعا عادلا مما يخفف عن الأم تعبها وبعضا من مسؤولياتها المضاعفة كصاحبة عمل وأسرة (حميد، ١٩٧٦ : ٤٤).

مجال صحة الزوج: يتبين من الجدول (٤) أن هناك آثاراً تتعلق بصحة الزوج وأن هذه الآثار تراوحت بين حد أعلى نسبته (٨٢٪) وحد أدنى نسبته (٩٪).

جدول رقم (٤)

الآثار السلبية لعمل الأم على دورها تجاه صحة الزوج

تسلسل	الفقرات	نعم٪	لا٪
١	أضايق زوجي بغيابي عن البيت عندما يكون متواجدا فيه	٨٤	١٦
٢	أثير أعصاب زوجي عندما أناقشه حول اعتقاده بعدم كفاءتي في العمل	٦٧	٣٣
٣	أوتر أعصاب زوجي بكلامي حول مشاكل عملي مع رؤسائي وزملائي	٤٢	٥٨
٤	أؤلم زوجي بتركي له وحيدا في حالات مرضه الشديد	٢٣	٧٧
٥	أقلق زوجي بتأجيلي فكرة انجاب طفل آخر	٢٢	٧٨
٦	أغضب زوجي عندما أرغب أن يكون لي رأي أساسي في المواضيع الهامة في الأسرة	١٢	٨٨
٧	أثير أعصاب زوجي عندما أسأله مساعدتي في أداء شؤون المنزل كالطبخ وغسل الأواني والملابس	٩	٩١
٨	أثير أعصاب زوجي عندما أذكره بتضحيتي له براتبي	٦	٩٤

المتوسط الحسابي (٨٢/٣٣)

يتبين من الفقرة (١) أن (٨٤٪) من العاملات يتضايق أزواجهن من تغيبهن عن البيت عندما يكونون متواجدين فيه. وقد يكون سبب ذلك رغبة الأزواج في تمثيل دور رب الأسرة على الوجه التقليدي المتوارث اجتماعيا حين يعود من عمله ليجد زوجته (ربة المنزل) في انتظاره وليس العكس أو قد يفسر باعتقاد بعضهم أن المرأة غير كفء للعمل خارج المنزل كما يستدل من الفقرة (٢). ويبدو من الفقرة (٣) أن هناك (٤٢٪) من العاملات يوترن أعصاب أزواجهن بالكلام حول مشاكل عملهن. ولعل سبب ذلك أصلا يعود الى قلة وعي العاملة بأصول العلاقات الانسانية السليمة في مجال العمل لانخفاض مستواهن التعليمي. كما أن ما يقرب من ربعهن (٢٣٪) يؤلمن أزواجهن بتركهن أياهم وحيدين في المنزل عندما يمرضون ويحتمل هؤلاء الأزواج مرضهم على مضض لادراكهم تعذر حصول زوجاتهم على اجازة من عملهن. كما أن ما يقرب من هذه النسبة المذكورة أيضا (٢٢٪) يقلقن أزواجهن بتأجيلهن فكرة انجاب طفل آخر لعدم تفرغهن لتربيته في المنزل.

بالاضافة الى أنهن وكما يتبين من فقرة (٦) يغضبن أزواجهن عندما يرغبن في أن يكون لهن رأي أساسي في المواضيع الهامة في الأسرة. ولعل سبب ذلك يعود الى ميل بعض الأزواج الى التفرد باتخاذ القرارات الهامة في الأسرة لانخفاض مستواهن الثقافي.

مجال صحة الزوجة: يتبين من الجدول رقم (٥) أن هناك (٥) آثار تتعلق بصحة الزوجة وأن هذه الآثار تراوحت بين حد أعلى نسبته (٩٠٪) وحد أدنى نسبته (٥٨٪) وتشير الفقرة (١) الى أن (٥٣٪) من العاملات مجهدات بتحمل مسؤوليات أعمالهن في النهار والسهر على أطفالهن في الليل. كما أنهن قلقات على مستقبلهن المهني (الفقرة ٢).

جدول رقم (٥)
الآثار السلبية لعمل الأم على دورها تجاه صحتها

تسلسل	الفقرات	نعم٪	لا٪
١	تجهدني مسؤوليات عملي نهارا وسهري على وليدي ليلا	٥٣	٤٧
٢	يقلقني مستقبلي المهني	٥١	٤٩
٣	يتعبني حرصي الشديد على تحمل المسؤوليات في محيط عملي وبيتي	٣٣	٦٧
٤	يؤلمني عدم ترفيهي عن نفسي	٢٨	٧٢
٥	أضطر الى اهمال صحتي لفترة طويلة عندما أمرض	١٠	٩٠

المتوسط الحسابي (٣٥/٠)

ولعل سبب ذلك يعود الى انخفاض مستواهن التعليمي والى قلة خبراتهن المهنية ومنهن من تتصف بالحرص الشديد على تحمل المسؤوليات في محيط العمل والبيت معا كما يتبين من الفقرة (٣) التي ابدتها (٢٣٪) منهن مما يتعبهن.

أما بالنسبة لوجهة نظر الأمهات في الآثار السلبية التي يتركها عملهن في دورهن تجاه صحة الأسرة بوجه عام وبغض النظر عن مجالاتها فان الجدول رقم (٦) يقدم توضيحا لها.

جدول رقم (٦)
الآثار السلبية التي يتركها عمل الأم في دورها تجاه صحة الأسرة بغض النظر عن مجالاتها

تسلسل	الفقرات	نعم٪	لا٪
١	أضطر الى ترك طفلي مع من لا يرعاه ويحبه مثلي	٩٢	٨
٢	أضايق زوجي بغيابي عن البيت عندما يكون متواجدا فيه	٨٤	١٦
٣	أخاف وأقلق كثيرا على أطفالي	٧٨	٢٢
٤	أطلب من أطفالي التوقف عن اللعب عند عودتي من العمل	٦٨	٣٢
٥	أثير أعصاب زوجي عندما أناقشه حول اعتقاده بعدم كفاءتي في العمل	٦٧	٣٣
٦	يعتقد أفراد الأسرة بأن عملي عملي يتسبب في معاناتي من التعب وتوتر الأعصاب	٦١	٣٩
٧	يعتقد أفراد الأسرة بأن عملي يتسبب في امتناعي عن العناية بمظهري في المنزل	٥٧	٤٣
٨	تجهدني مسؤوليات عملي نهارا وسهري على وليدي ليلا	٥٣	٤٧
٩	يقلقني مستقبلي المهني	٥١	٤٩
١٠	امتنع عن ارضاع طفلي ارضاعا طبيعيا	٤٧	٥٣
١١	أوتر أعصاب زوجي بكلامي حول مشاكل عملي	٤٢	٥٨
١٢	أقلق طفلي بغيابي وقتا طويلا في سني الحضانة	٣٨	٦٢
١٣	أضطر الى عدم توفير الراحة الكافية لجنيني قبل الوضع	٣٧	٦٣
١٤	أجهل بعض تصرفات أطفالي المغلوطة	٣٧	٦٣
١٥	أضطر الى عدم توفير الرعاية لوليدي بعد الوضع في المنزل	٣٥	٦٥
١٦	يتعبني حرصي الشديد على تحمل المسؤوليات في محيط عملي وبيتي	٣٣	٦٧

١٧	أرفض طلبات أطفالي مساعدتهم في استذكار الدروس في الصفين الأولين	٣٢	٦٨
١٨	أمتنع عن قبول دعوة المدرسة لمناقشة أمور تخص أطفالي	٣١	٦٩
١٩	يعتقد أفراد الأسرة بأن عملي يتسبب في امتناعي عن مشاركتهم التسلية	٣١	٦٩
٢٠	يتعبني عملي خلال الحمل	٣٠	٧٠
٢١	يؤلمني عدم ترفيهي عن نفسي	٢٨	٧٢
٢٢	أرغم طفلي على الذهاب الى الحضانة في بعض الأيام	٢٧	٧٣
٢٣	أميل الى الاكثار من تدليل أطفالي	٢٥	٧٥
٢٤	أؤلم زوجي بتركي له وحيدا في حالات مرضه الشديد	٢٣	٧٧
٢٥	أقلق زوجي بتأجيلي فكرة انجاب طفل آخر	٢٢	٧٨
٢٦	يعتقد أفراد الأسرة أن عملي يتسبب في امتناعي عن زيارة الأقارب والأصدقاء	٢٢	٧٨
٢٧	أميل الى التسامح كثيرا مع أطفالي	٢٢	٧٨
٢٨	يعتقد أفراد الأسرة أن عملي يتسبب في عدم قدرتي على الاحتفاظ بنظافة المنزل	١٩	٨١
٢٩	أمتنع عن مناقشة أطفالي حول المواضيع التي تهمهم	١٨	٨٢
٣٠	يعتقد أفراد الأسرة أن عملي يتسبب في عدم قدرتي على الاحتفاظ بالملابس نظيفة ومكوية في أماكنها دائما	١٦	٨٤
٣١	أنسى تلقيح وتطعيم أطفالي ضد الأمراض أحيانا	١٦	٨٤
٣٢	أضطر الى عدم توفير الرعاية الطبية الكافية الملائمة لجنيني	١٥	٨٥
٣٣	أضطر الى حرمان طفلي من فترات رضاعته خلال عملي	١٢	٨٨
٣٤	أغضب زوجي عندما أرغب في أن يكون لي رأي أساسي في المواضيع الهامة في الأسرة	١٢	٨٨
٣٥	يعتقد أفراد الأسرة أن عملي يتسبب في عدم قيامي بطبخ الأغذية المفضلة أحيانا	١١	٨٩
٣٦	أتبع أسلوب الشدة مع أطفالي لاصلاح ما اعوج من سلوكهم في غيابي	١١	٨٩
٣٧	أضطر الى اهمال صحتي لفترة طويلة عندما أمرض	١٠	٩٠

٣٨	أضطر الى عدم السعي لتدبير التغذية الأفضل لوليدي	٩	٩١
٣٩	أثير أعصاب زوجي عندما أسأله مساعدتي في أداء شؤون المنزل كالطبخ وغسل الأواني أو الملابس	٩	٩١
٤٠	أترك طفلي المريض في البيت أحيانا	٨	٩٢
٤١	يعتقد أفراد الأسرة أن عملي يتسبب في قلة راحة وسعادة الأسرة	٦	٩٤
٤٢	أثير أعصاب زوجي عندما أذكره بتضحيتي له براتبي	٦	٩٤
٤٣	أشغل أطفالي التلاميذ مع والدهم أو قريب لهم	٤	٩٦

المتوسط الحسابي (٣٢/٠)

ويتبين من هذا الجدول أن الثلثين الأولين من الآثار عموما بلغت (٢٥) أثرا رتبت تنازليا حسب نسبتها. وقد انحصرت هذه النسب بين حد أعلى (٩٢٪) وحد أدنى (٤٪) وقد عرض البحث مناقشة هذه الآثار في مجالاتها.

هذا ويتبين من المراجعة للجداول (٢)، (٣)، (٤)، (٥) على التوالي أن اعتراضات العاملات على عملهن من حيث الآثار السلبية التي يتركها على دورهن تجاه صحة الأطفال يبلغ متوسطها الحسابي (٣٢/٠) وتجاه صحة الأسرة ككل (٢٨/٠) وتجاه صحة الزوج (٣٣/١٢) وتجاه صحة الزوجة (٣٥).

توصيات البحث:

في ضوء النتائج التي أسفر عنها البحث يوصي بما يلي:

١) تطوير دور الحضانة الملحقة بالمعامل في أوساطها النفسية الاجتماعية بحيث توفر الحب والحنان والرعاية الملائمة للطفل والتي ترضي وتطمئن أمه يساعد على تحقيق الصحة النفسية للطفل وأمه.

٢) قيام أجهزة الاعلام والنقابات ومنظمات النساء بدور أكثر ايجابية في: (١) تبديل النظرة القديمة لعمل المرأة والمتضمنة (أن ما تصلح له فقط هو ادارة المنزل وتربية الأطفال، لأن راحة وسعادة الأسرة تعتمد على ذلك) وكذلك عن طريق توعية الجنسين فيما يتعلق بضرورة مشاركة المرأة في التنمية بعملها وبقيمة هذا العمل الذي يفتح شخصية المرأة ويحقق للمرأة اختيار عملها وقدرتها على التمرس والتفوق فيه وبضرورة تحمل الزوجين المسؤوليات المترتبة عليه من تأخر عن البيت الى بذل الجهود المضاعفة والمحتملة بشكل

معقـول مما يسـاعـد على زيادة الصحة النفسية لدى الزوجين. (٢) توعية الأمهات العـاملات بأهمية اللعب وقيمته للطفل وبأنواعه وبكيفية تدريب الطفل على اللعب الهادىء عند عودتهن من العمل لما لذلك من أثر بالغ في صحته. (٣) توعية الأمهات العاملات بأهمية العناية بالمظهر في المنزل لما لذلك من أثر في الصحة النفسية للأسرة. (٤) توعية الأمهات العاملات بأهمية المشاركة في الترويح عن النفس وعن أفراد الأسرة وبأهمية الحرص على العلاقات الطيبة بالأقارب والمعارف وبقدر ما يسمح به وقتها لما في ذلك من أثر على صحة الأسرة النفسية. (٥) توعية الأمهات العاملات بأساليب تربية الـطفل السليمة والمغلوطة لكي يتحاشين استخدام الشدة والتدليل والحماية الشديدة والتسامح المفرط مع الطفل لما لذلك من أثر ضار على صحته. (٦) توعية الأمهات العاملات بأهمية مناقشة اطفالهن حول المواضيع المهمة وبأهمية سعيهن للتخلص نهائيا من أميتهن لما في ذلك من أثر في معرفتهن لمشكلاتهم المتباينة وكيفية حلها. (٧) توعية الأمهات العاملات بأهمية تنظيم الاعمال المنزلية وكيفية التخطيط لأوقاتها وتوزيعها بين القادرين على أدائها من أفراد الأسرة، وبأهمية الاعتدال في أداء الواجبات في المنزل والعمل لضمان صحة أفضل لها ولباقي أفراد الأسرة. (٨) توعية الزوجين وباقي أفراد الأسرة بأهمية التعاون واقتسام المسؤوليات المنزلية والمشاركة في اتخاذ القرارات المختلفة، وفي الـدخـل، وفي مناقشة مشكلات العمل. (٩) توعية الامهات العاملات بأهمية الرضـاعـة الـطبيعية لهن وللطفـل وبأهمية التغذية السليمة لأفراد الأسرة وتزويدهن بالمعلومـات الـلازمة حول ذلك. (١٠) توعية الأمهات العاملات بأهمية توفير البيئة المنزلية النظيفة الصحية لأفراد الاسرة وتزويدهن بالمعلومات عن الأمراض الشائعة بين الأطفال والكبار وبكيفية الوقاية منها.

٣) قيام المؤسسات التعليمية ابتداء من دور الحضانة بتقديم خبرات منهجية مخطط لها في موضوع التربية الأسرية وعلى وجه التخصيص ما يتعلق بالصحة منها.

٤) تنظيم دورات مهنية لتعليم وتدريب الأمهات العاملات لضمان تعليمهن المستمر مما يجعلهن أكثر ثقة بمستقبلهن المهني وأكثر مقدرة على تطوير أنفسهن مهنيا وذلك على المستوى القطري والعربي.

٥) قيام مؤسســات الـدولة بتقديم التسهيلات التي تساعد المرأة على الجمع بين وظيفتها داخل وخارج المنزل واعتبار أعباء المنزل مهام أسرية يتحملها الجنسان.

٦) زيادة مراكز الأمومة والطفولة المجانية التابعة لوزارة الصحة لفحص الأطفال وعلاجهم وتلقيحهم وتطعيمهم وتجهيزهم بالتغذية الملائمة وتوزيعها توزيعا جغرافيا عادلا بين المدن والأرياف.

٧) زيادة فروع الصحة المدرسية لتوفير الخدمات الطبية والوقائية والعلاجية للأطفال.

٨) تحسين مستوى الخدمات الطبية التي تقدم في المراكز الطبية التابعة للمعامل.

٩) ايجاد صيغ جديدة في قانون العمل تكفل وتضمن رعاية الأم العاملة وطفلها:

أ ـ اعطاء الحامل (منحة وضع) اذا سلمت شهادة طبية تثبت خضوعها للفحوص الطبية أثناء الحمل.

ب ـ منح الأم العاملة الحق في اجازة قبل الوضع لمدة شهر ونصف بدلا من شهر.

جـ ـ منح الأم العاملة الحق في اجازة بعد الوضع لمدة شهرين بدلا من شهر ونصف.

د ـ منح الأم العاملة الحق في اجازة اضافية بعد الوضع بنصف أجر حتى بلوغ الطفل عاما واحدا من عمره، ان كانت ظروفها المادية تسمح لها بذلك.

هـ ـ منح الأم العاملة الحق في اجازة عند مرض زوجها مرضا شديدا على ضوء التقرير الذي يكتبه الطبيب.

و ـ منح الأم العاملة الحق في اجازة عند مرض طفلها الذي لا يمكن ادخاله المستشفى أو الذي لا توجد هناك ضرورة قصوى لادخاله المستشفى على ضوء التقرير الذي يكتبه الطبيب.

ل ـ منح الأم العاملة: الحامل ـ المرضع ـ صاحبة الطفل الذي دون العامين من العمر الحق في فترة عمل لا تزيد عن ٧ ساعات يوميا وتخفيف أعمالها الاعتيادية ومنع تشغيلها ساعات عمل اضافية. بدلا من الاقتصار في ذلك على الحامل فقط.

م ـ منح الأم العاملة المرضع الحق في فترتي ارضاع لطفلهافي حضانة العمل مجموعها ساعة باليوم حتى بلوغه العامين من العمر بدلا من ترك وقت ـ ضرورة عدم تمتعها بمثل هذا الحق ـ غير محدد.

المصادر العربية

البياتي، ع. اثناسيوس، ز.
١٩٧٧ الاحصاء الوصفي والاستدلالي في التربية وعلم النفس. بغداد: مطبعة مؤسسة الثقافة العمالية.

البياتي، ع. خضير، ن
١٩٧٤ "دراسة مقارنة لأساليب التنشئة للأطفال في السنوات الأولى التي تتبعها الأمهات العراقيات والمصريات العاملات". مجلة التوثيق التربوي ـ ٢ بغداد.

العمري، ج.
١٩٨٥ "المساهمة الاقتصادية للمرأة في العراق" الندوة العمالية الأفروآسيوية حول المساهمة الاقتصادية للمرأة العاملة في التنمية. بغداد: المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل.

جابر، ع. كاظم، أ
١٩٧٨ مناهج البحث في التربية وعلم النفس، القاهرة: دار النهضة.

حميد، س.
١٩٧٦ أثر العامل الثقافي في توزيع الأدوار بين الزوجين في الأسرة ذات الزوجة العاملة. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التربية. جامعة بغداد.

زهران، ح.
١٩٧٨ الصحة النفسية والعلاج النفسي. القاهرة: عالم الكتب.

شندل، ع.
١٩٧٥ أثر الصناعة على علاقة المرأة العاملة بالأسرة العراقية مع التركيز على النساء المتزوجات. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الآداب. جامعة بغداد.

عبدالفتاح، ز.
١٩٨٠ التقدم الحاصل في القوانين الصادرة لصالح المرأة وسعادة الطفل. بغداد: الاتحاد العام لنساء العراق.

———
١٩٧٩ ضمانات الأمومة والطفولة في قانون العمل. بغداد: الاتحاد العام لنساء العراق.

محمد، ع.م.
١٩٨٤ «الأسرة وعمل المرأة» وقائع المؤتمر الاقليمي الثالث للمرأة في الخليج والجزيرة العربية. أبوظبي.
محمد، س.أ.
١٩٨٢ المرأة بين البيت والعمل. القاهرة: دار المعارف.
موكو، ج.
١٩٧٨ التربية الوجدانية والمزاجية للطفل. ترجمة منير العصرة ونظمي لوقا. الهيئة العربية للكتاب.
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. مؤسسة الثقافة العمالية.
١٩٧٥ وقائع مؤتمر المرأة العاملة في الوطن العربي. بغداد: مطبعة مؤسسة الثقافة العمالية.

المصادر الأجنبية

Ross, F.
1967 «The effect of work and education on women's family life». Puertorico Social Research Studies.

الوحدة العربية في الفكر القومي بالمشرق العربي ١٨٦٠ - ١٩٦٣

مصطفى عبود
باريس ـ فرنسا

مقدمة

مع ستينات القرن التاسع عشر بدأ العرب على لسان الوجهاء والأعيان يعربون عن تذمرهم من السياسة العثمانية. وقد اتخذ هذا التذمر أشكالا علنية منذ جنوح السلطان عبدالحميد إلى تطبيق سياسة المركزية وتشديد قبضته على الولايات العربية. واشتد توتر العلاقات العربية التركية بعد تبني رجال الاتحاد والترقي لأفكار القومية الطورانية وتطبيق برنامج التتريك، وبدأت فكرة الاستقلال التام للبلاد العربية تختمر في عقول رجالات العرب وأعيانهم.

وكان نمو الحركات والجمعيات والتنظيمات العربية السرية والعلنية تعبيرا عن البوادر الأولى للقومية العربية ومؤشرا على تبلور الفكرة القومية. وبدأت رؤى الوحدة العربية تتحول إلى هاجس دائم لجميع المفكرين الذين اشتغلوا بالقضية القومية. ومع تعاقب السنوات والعقود أصبحت الوحدة العربية القضية المركزية للفكر القومي والقاسم المشترك لكل المنظمات والأحزاب والقوى القومية على امتداد الوطن العربي.

ويهدف هذا البحث لدراسة الوحدة العربية في الفكر القومي بالمشرق العربي لما ينيف عن قرن من الزمان (١٨٦٠-١٩٦٣). ومن خلال تتبع الفترات الزمنية للفكر القومي بالمشرق في هذه الحقبة، يبدو أنها تخذات ثلاث مراحل أساسية[1].

أما المرحلة الأولى التي سبقت الحرب العالمية الأولى فيمكن اعتبارها مرحلة النشأة والتكوين، فقد شهدت نشأة الفكرة القومية وصولا إلى فكرة الدولة العربية الواحدة التي كانت الثورة العربية الكبرى أبرز تعبيراتها. ولعل أبرز رواد هذه المرحلة هو عبدالرحمن الكواكبي الذي كان أول من بلور فكرة نقل الخلافة من الأتراك إلى العرب.

وتمتد **المرحلة الثانية** في فترة مابين الحربين، وقد انتهت الحرب العالمية الأولى بخيبة أمل كبيرة لرواد الدعوة القومية الذين شهدوا تنفيذ اتفاقية سايكس ـ بيكو واقتسام الولايات العربية إلى مناطق نفوذ بين بريطانيا وفرنسا. إلا أن ظروف الاحباط والتقسيم والاحتلال لم تفت في عضد المفكرين العرب بل دفعتهم لمضاعفة الجهد والاجتهاد لارساء الدعائم النظرية للقومية والوحدة وقد كان ساطع الحصري الذي ملأ المكتبة العربية بكتاباته المتعددة أبرز رواد الفكر القومي في هذه المرحلة.

أما المرحلة الثالثة (١٩٤٥-١٩٦٣)، فقد شهدت ميلاد التيارات القومية الكبرى: البعث، حركة القوميين العرب، الناصرية. كما شهدت أول تجسيد عملي للوحدة في تجربة الجمهورية العربية المتحدة. كانت تجربة الوحدة والانفصال غنية بالدروس والعبر. وجاء ميثاق الوحدة الاتحادية الثلاثية في نيسان ١٩٦٣، لينعش الآمال العربية بوحدة تضم ثلاثة من أكبر الأقطار في المشرق العربي وتستخلص الدروس البليغة لردة الانفصال التي فصمت عرى الجمهورية العربية المتحدة. وقد كان سقوط ميثاق نيسان وتراجع مسيرة الوحدة نذيرا بانحسار المد القومي ومقدمة للفجيعة القومية في حزيران ١٩٦٧.

من نشأة الفكرة القومية إلى الثورة العربية الكبرى

لعل أعمال العسف العثمانية ضد المسيحيين العرب في لبنان عام ١٨٦٠ تؤرخ بداية ارتباطهم بقضيه القومية العربية ورغم أنهم عبروا عن مطالب مسيحية محضة، إلا أن تنسيقهم مع المسلمين العرب كان مدخلا لقيام جبهة عربية موحدة ترفع شعارات (العروبة) في مواجهة الأتراك. وقد أسهمت حركة التنوير والتعليم في تهيئة الظروف لعملية بعث واسعة للتراث العربي، وأخذت بعض المنشورات تتحدث عن تاريخ العرب وأمجادهم كمنشورات مجلة «الجنان» التي كان مؤسسها وأبرز كتابها بطرس البستاني.

كانت مطالب كبار الأعيان والوجهاء العرب تتركز على الاصلاح والحياة النيابية

والدستورية في ظل السلطنة العثمانية، ولم يبدأ الحديث عن الاستقلال التام للبلاد العربية إلا بعد صعود رجال الاتحاد والترقي للسلطة في اسطنبول عام ١٩٠٨، وأخذهم بتطبيق برنامج التتريك ومنح المزايات للعنصر التركي دون غيره، والتركيز على القومية الطورانية. وقد جاء رد الفعل العربي بتأسيس الجمعيات والتنظيمات السرية والعلنية التي ازدهرت في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كجمعية بيروت السرية، والجمعية العلمية السورية، وجمعية الشورى بمصر. ولم تقتصر الجمعيات والحركات العربية على الداخل، بل إن عرب المهجر وخاصة بباريس قاموا بتأسيس الجمعيات السياسية، كرابطة الوطن العربي والجمعية «العربية الفتاة». ولا ريب أن اتصال العرب بالغرب قد مكنهم من نقل الفكرة الحزبية إلى الواقع العربي، كما يسر لهم التعرف على الحياة النيابية والدساتير والحقوق العامة.

على أن حركة الاحياء الثقافي والنهضة الفكرية في البلاد العربية لم تأت من اتصالها بالغرب بل من العودة إلى التراث بحثا عن الهوية واستلهام ينابيع الاسلام الذي حمل العرب رسالته إلى العالم. وليس غريبا أن تجد حركة الاحياء العربي سندا من كتابات رواد (الجامعة الاسلامية)، هذ التيار التجديدي الذي رأى في بعث التراث الفكري والحضاري للأمة خير معين لها لمجابهة تحديات العصر.

يقول د. محمد عمارة في تحليله لتيار «الجامعة الاسلامية» لا نغالي إذا قلنا إن هذا التيار قد قدم أصح الصيغ الفكرية التي نفت التناقض بين العروبة والاسلام، وذلك عندما قصد إلى يقظة إسلامية وتضامن إسلامي ووحدة فكرية ونضالية للملة الاسلامية يقودها العرب المتميزون قومياً في المحيط الاسلامي الكبير. (عمارة، ١٩٨١ : ٢٨).

ولقد كان رائد (الجامعة الاسلامية) الشيخ جمال الدين الأفغاني حاسماً في معارضته لسياسة التتريك وإبرازه لأهمية اللسان العربي:

> «فكيف يعقل تتريك العرب وقد تبارت الأعاجم في الاستعراب وتسابقت، وكان اللسان العربي لغير المسلمين ولم يزل من أعز الجامعات وأكبر المفاخر، فالأمة العربية هي (عـرب) قبل كل دين ومذهب، وهذا الأمر من الوضوح

والظهور للعيان مما لايحتاج معه إلى دليل أو برهان».
(عمارة، ١٩٨١ : ٩٩).

بل إن الأفغاني قد مضى لأكثر من ذلك في مفاتحة له مع السلطان عبدالحميد حيث نصحه بأن يقبل اللسان العربي لغة رسمية للخلافة بدلا من التركية، ثم كتب في جرأة عالية مقالا تحت عنوان «المسألة الشرقية» جاء فيه:

«إن إخواننا الأتراك لم يحسنوا من أعمال الدنيا غير الحرب، وهم فيما عدا ذلك وفيما يختص بشؤون العمران أقل روية وعملاً من سواهم، يسوؤني وأنا ممن يحبهم، وأتأثر كلما افتكرت بما ارتكبوه من الخطأ في عدم قبولهم اللسان العربي، لسان الدين الطاهر والأدب الباهر، وديوان الفضائل، والمفاخر باللسان التركي! ذلك اللسان الذي لو تجرد من الكلمات العربية والفارسية لكان أفقر لسان على وجه الأرض». (عمارة، ١٩٨١ : ٩٩).

وهكذا فإن رواد الفكر القومي قد وجدوا دون جدال، في فكر الجامعة الاسلامية ـ كما عبر عنه الأفغاني ـ سندا للاشادة بلغة القرآن والتشديد على دور العرب القيادي في العالم الاسلامي.

ويمكن القول بأن هناك مصدرين أساسيين لتحليل موقف الفكر القومي من قضية الوحدة العربية في هذه المرحلة وهما كتابات عبدالرحمن الكواكبي من ناحية، ووثائق المؤتمر العربي الأول الذي انعقد بباريس عام ١٩١٣ من ناحية أخرى.

عبدالرحمن الكواكبي «رائد العروبة»: إن عبقرية الكواكبي تكمن في وعيه المبكر للفكرة القومية فهو أول من بلور فكرة نقل الخلافة من الأتراك إلى العرب، فكان بحق رائد العروبة في وجه الحكم التركي، وقد انشغل بقضية العروبة وكرس جهده واجتهاده من أجلها، بل إنه ضحى بحياته في سبيلها.

يعود نسب الكواكبي إلى الامام علي بن أبي طالب، وقد جمع إلى شرف النسب العلم والوجاهة. وكان والده أحمد بهائي بن مسعود الكواكبي قد تقلد مناصب علمية ودينية متعددة وأصبح من رجالات حلب البارزين. ولا شك أن هذا الوضع الاجتماعي قد أتاح للكواكبي

الابن أن يجيد العربية منذ سنوات الصبا وأن يدرس التركية والفارسية. وكان لمزاولته العمل الصحفي وهو لم يتجاوز الثانية والعشرين مجال لشحذ قدراته في الكتابة والتحرير.

أما أهم مؤلفات الكواكبي فهما كتاباه: «أم القرى» و «طبائع الاستبداد» وقد ركز في «أم القرى» على أحقية العرب بالخلافة وكرم أخلاقهم وفصاحة لسانهم وحسن مقاصدهم. وخصص «طبائع الاستبداد» للتنديد بعسف الاتراك وظلمهم واستعلائهم وخاصة العنصر المغولي منهم. وقد رأى الكواكبي أن عرب الجزيرة هم أكثر العرب والمسلمين أحقية بالخلافة والريادة حيث يقول في «أمٍّ القرى»:

> «عرب الجزيرة هم مؤسسو الجامعة الاسلامية لظهور الـدين فيهم.. عرب الجـزيرة مستحكم فيهم التخلق بالـدين لأنـه مناسب لطبائعهم الأهلية أكثر من مناسبته لغـيرهم.. عرب الجـزيرة أعلم المسلمـين بقواعد الدين لأنهم أعرفهم فيه، ومشهود لهم بأحاديث كثيرة بالمتانة في الايمان... عرب الجزيرة أكثر المسلمين حرصا على حفظ الدين وتأييده والفخار به خصوصا والعصبية النبوية لم تزل قائمة بين أظهرهم... عرب الجزيرة لم يزل الدين عندهم حنيفاً سلفياً بعيداً عن التشديد والتشويش». (الكواكبي، بدون تاريخ: ٣٠٢).

فليس غريبا إذن أن يخصهم بأحقية الخلافة. بل أنه يذهب لأكثر من ذلك فيطالب بخليفة قرشي وأن تكون (أم القرى) مكة المكرمة بما لها من مكانة عظيمة في نفوس العرب والمسلمين مقر الخلافة وعاصمتها. ويقينا إن الكواكبي باشتراطه (قرشية) الخليفة قد أراد أن يسحب البساط من تحت أقدام الأتراك وأن ينقل الخلافة إلى العرب.

ويحدد الكواكبي مهام الخليفة (العربي) في كتابه «أم القرى» فيقول: «يكون حكم الخليفـة سياسـة مقصـورا على الخـطة الحجـازية ومربوطاً بشؤون السياسة العامة الدينية فقط..» ثم يستـدرك: «الخليفـة لا يتدخل في شيء من الشؤون السياسية والادارية في السلطات والامارات قطعياً» (الكواكبي، بدون تاريخ: ٣١٣).

وتبـدو الصيغة (الفيدرالية) واضحة في ذهن الكواكبي حين يكتب في «أم القرى»

مشيرا إلى الخلافة العربية ـ الاسلامية: «بها يستهل عقد اتحاد إسلامي تعاوني تضامني يقتبس ترتيبه من قواعد إتحاد الألمانيين والأمريكيين وبذلك تأمن الحكومات الاسلامية الموجودة على حياتها السياسية من الفوائد الداخلية والخارجية، تتفرغ للترقي في المعارف والعمران والثروة والقوة، مما لابد منه للنجاة من المهات، وما أجدر إمارات الجزيرة بالسبق إلى مثل هذا الاتحاد. (الكواكبي، بدون تاريخ: ٣١٢).

ويبدو أن الكواكبي لم يكن ينظر إلى الدول الغربية كإحدى التحديات الخارجية لقيام خلافة عربية مستقلة عن السلطنة العثمانية، فيذكر في معرض تعليقه على موقف الأوروبيين: «إذا علم السياسيون هذه الحقائق وتوابعها لا يحذرون من الخلافة العربية بل يرون في صوالحهم الخصوصية، وصوالح النصرانية وصوالح الانسانية أن يؤيدوا قيام الخلافة بصورة محدودة السطوة ومربوطة بالشورى. (الكواكبي، بدون تاريخ: ٣١٩).

أما في مصر التي لم تشهد عسف الحكم التركي، وإنما اكتوت بنار الاحتلال البريطاني، فقد كان خطر الأطماع الغربية ماثلا للعيان في كتاباتهم. يقول عبدالله النديم خطيب الثورة العرابية في «التنكيت والتبكيت» معبرا أبناء الشرق بتبعيتهم للغرب: «يا بني الشرق أين أحلامكم العظيمة.. وذكاؤكم البديع؟.. كفاكم من العار فقد الثقة منكم وعدم الركون إليكم في أعمال وطنكم، كفاكم أن أشغالكم وأمتعتكم يقدمها إليكم الغربي وينزف بها ثروة بلادكم وأنتم لا تشعرون» (النديم، ١٨٨١). وتعلق صحيفة «المؤيد» المصرية على الدعوة للخلافة العربية فتقول: «.. لا مصلحة للمسلمين في دعوة كهذه ودول أوربا تتخطف بلادهم كلما وهنت علائقها ببعضها فهي محيطة بالبلاد العربية في آسيا وإفريقيا إحاطة الذئاب الكاسرة بقطيع من الغنم [٢].

وإذا كانت هذه الكتابات المصرية تعبيرا عن إحساسهم بخطر الاحتلال البريطاني لمصر الذي بدأ فعلا عام ١٨٨٢، فإن التناقض الرئيسي في الولايات العربية كان مع الأتراك الذين زاولوا أنواعا من العسف والقهر القومي ضد العرب وقد تصدى الكواكبي وأقرانه لفضح هذا الظلم والتنديد به وفي هذا يقول الكواكبي: «أليس الترك قد تركوا الأمة أربعة قرون ولا خليفة، وتركوا الدين تعبث به الأهواء ولها مرجع وتركوا المسلمين صماً بكماً عمياً ولا مرشد» (الكواكبي، بدون تاريخ: ٢٥٩).

ثم يشير الكواكبي لاحتقار الترك للعرب حيث يطلقون على عرب الحجاز «ديلنجي

عرب» أي (عـرب الشحـاذين) وعلى المصريين «كورفلاح» بمعنى الفلاحين الأجلاف، وبتعبيرهم بلفظه عرب عن الرقيق وكل حيوان أسود وقولهم «تبس عرب» أو (عربي قذر). هذا والعرب لا يقابلونهم على ذلك سوى بكلمتين الأولى هي قول العرب فيهم: «ثلاث خلقن للجور والفساد: القمل والترك والجراد، والكلمة الثانية تسميتهم بالأروام كناية عن الريبة في إسلامهم. (الكواكبي، بدون تاريخ: ٢٥٩).

ولا ريب أن هجرة الكواكبي إلى مصر والتقاءه برشيد رضا والشيخ علي يوسف وتلاميذ الامام محمد عبده قد أسهم في توضيح مخاطر المطامع الغربية والقهر التركي على السواء. وقد قضى الكواكبي نحبه في (أرض الكنانة)، وتردد أن أحد «عملاء» الباب العالي قد دس له السم.

ولكن البذور التي غرسها الكواكبي لم تمت، فجاءت الثورة العربية الكبرى التي قادها الشريف حسين بمثابة التجسيد العملي لأفكاره. وكانت سوريا التي ولد فيها الكواكبي مقرا «لميثاق دمشق» الذي صاغه قادة جمعيتي العربية الفتاة والعهد وقدموه لفيصل بن الحسين ليرفعه لوالده. وقد جاء البيان الأول للثورة العربية الكبرى في ١٩١٦/٦/٢٦ بمثابة الرد على أعمال العسف والقهر القومي التي زاولها الأتراك وبلغت أوجها بالمشانق التي نصبها جمال باشا (السفاح) لأحرار العرب في دمشق وبيروت:

«وقاية العرب والبلاد العربية من عَاقبة الخطر الذي استهدفت له الدولة العثمانية بسوء تصرف هذه الجمعية الباغية جمعية الاتحاد والترقي.. كل ذلك لايتم تداركه إلا بالاستقلال التام وقطع كل صلة بهؤلاء المتغلبين السفاكين». (محافظة، ١٩٨٥: ٨٩). وكان الاتجاه العربي ـ الاسلامي واضحاً في البيانات الصادرة عن قيادة الثورة والمقالات التي ظهرت في جريدة (القبلة) الناطقة بلسانها. وكانت مبايعة الشريف حسين تجسيدا للفكر الذي غرسه الكواكبي مبشرا بإعادة الخلافة إلى العرب في ظل خليفة (قرشي) تكون مكة المكرمة «أم القرى» مقره وعاصمته.

على أنه من الانصاف أن نقول إن الكواكبي لم يكن الفارس الوحيد في ميدان المرحلة الأولى من الفكـر القـومي بل كان إلى جانبه فرسان آخرون من المفكرين العرب وزعماء التنـظيمات والجمعيات العـربية. وقد حاول كل على طريقته أن يسهم في الحركة القومية

والاصلاحية، وكان المؤتمر العربي الأول الذي عقد في باريس (١٩١٣) منبرا لآرائهم واجتهاداتهم.

المؤتمر العربي الأول (١٩١٣): لم يطالب وجهاء العرب وأعيانهم الذين شاركوا في أعمال المؤتمر العربي الأول بباريس (١٩١٣) بدولة فيدرالية كما فعل الكواكبي واكتفوا بالمطالبة بالاصلاحات اللامركزية في كنف السلطنة العثمانية. وقد ضم المؤتمر الأحزاب والمنظمات والشخصيات العربية على اختلاف مشاربها واجتهاداتها، كما أن حكومة رجال الاتحاد والترقي، في اسطنبول قد بعثت بمراقبين من قبلها إلى المؤتمر تظاهروا بموافقة الباب العالي على منح نوع من الاستقلالية للولايات العربية. ولم يكن متوقعا من المؤتمر في ظل هذه الظروف والملابسات أن يطرح مسألة دولة عربية فيدرالية كالتي ذهب إليها الكواكبي، وكانت مطالب الاصلاح واللامركزية هي القاسم المشترك في كلمات المؤتمرين وأحاديثهم.

لقد أخذ المبادرة بالدعوة والاعداد لهذا المؤتمر أعضاء جمعية «العربية الفتاة» بباريس بالاشتراك مع حزب اللامركزية بمصر وحضره مئتان تقريبا من أعيان العرب ووجهائهم. وقد حرص رئيس المؤتمر عبدالحميد الزهراوي صاحب جريدة (الحضارة) وأحد رجال سوريا البارزين أن يؤكد منذ البداية الصفة العلمانية للمؤتمر فأدلى قبيل انعقاده بتصريح لأحدى الصحف الباريسية جاء فيه: «إن هذا المؤتمر ليس له صفة دينية وكل أعماله تنحصر في الدائرة المحددة له من البحث في شؤوننا الاجتماعية والسياسية لذلك ترى عدد أعضائه المسلمين والمسيحيين متساوياً». (الكواكبي، بدون تاريخ: ١٨).

وركز عبدالغني العريبي صاحب جريدة «المفيد» اليومية» ببيروت على المقومات القومية لدى العرب بقوله:

> «إن الجماعات في نظر علماء السياسة لا تستحق هذا الحق إلا إذا جمعت، على رأي الألمان وحدة اللغة ووحدة العنصر وعلى رأي علماء الطليان وحدة التاريخ ووحدة العادات، وعلى مذهب ساسة الفرنسيس وحدة المطمح السياسي، فإذا نظرنا إلى العرب من هذه الوجوه الثلاثة علمنا أن العرب تجمعهم وحدة لغة ووحدة عنصر ووحدة تاريخ، ووحدة عادات، ووحدة مطمح سياسي. فحق العرب بعد

هذا البيان أن يكون لهم وفق رأي كل علماء السياسة دون استثناء حق جماعة. . . حق شعب. . . حق أمة. . »[٣].

وكان من الطبيعي أن يشير اسكندر بك عمون مندوب الحزب اللامركزي إلى أهمية أن تتمتع الولايات العربية بنوع من الحكم الذاتي في ظل السلطنة العثمانية « إن الأمة العربية لاتريد الانفصال عن الدولة ولا نصرة حزب على حزب أو جنس على جنس، وإنما تريد استبدال نظام الحكم الحاضر بنظام يناسب حاجة كل العناصر على اختلاف شؤونها، فيكون بمقتضاه لأهل كل ولاية الكلمة العليا في إدارة شؤونهم الداخلية ويكون لمجموعة الأمة العثمانية سلطة عليا نيابية قائمة على النسبة الصحيحة لادارة الشؤون العامة»[٤]. أما الرسائل الموجهة للمؤتمر فقد ضربت على وتر الاصلاح والحاجة الملحة إليه:
«من الحقائق الراهنة أن البلاد السورية والعربية عامة أصبحت في هذه الأوقات الحرجة الدقيقة عرضة لخطر الاحتلال وللمطامع الأجنبية، وأن مستقبلها سيكون قاتماً ما دام لايداخلها إصلاح حقيقي، وقد بات كل الناس يعتقدون أنه كلما تأخر إدخال الاصلاح على البلاد كان الخطر إليها أسرع[٥].

وقد تحدث المؤتمرون عن الفوائد السياسية لدعوة اللامركزية على الصعيد الخارجي والداخلي، فالبيان الصادر عن أعمال المؤتمر يشير إلى أن اللامركزية تتيح للولايات العربية التصدي للتهديدات الخارجية ومخاطر الاحتلال الأجنبي «جرى البحث عن التدابير الواجب اتخاذها لوقاية الأرض المترعة بدماء الآباء العظام ورفاة الأجداد الأباة من عادية الأجانب وانقاذها من صيغة التسيطر والاستبداد وصلاح أمورنا الداخلية على ما يتطلبه أهل البلاد من قواعد اللامركزية حيث يشتد بها ساعدنا وتستقيم قناتنا فينقطع بذلك خطر الاحتلال أو الاضمحلال[٦]».

واللامركزية من منظور المؤتمر العربي الأول هي من ناحية أخرى ضمان للحقوق السياسية على الصعيد الداخلي:

«إنه من المهم أن يكون مضموناً للعرب التمتع بحقوقهم السياسية. . . نحن أمة تطلب في الحياة حرية وعزا وتسعى وراء محو اختلافات جنسية ومذهبية كانت سببا في شقائنا وشقاء تركيا معنا»[٧].

على أن حكومة «الاتحاد والترقي» في اسطنبول لم تدرك اتجاه التاريخ فتراجعت عن وعودها للعرب بالاستقلال الاداري والمساواة مع الاتراك، وأوغلت في القهر والاضطهاد القومي ونصب جمال باشا المشانق لأحرار العرب وأبرز قادتهم الذين حضروا المؤتمر العربي الأول. وكان الصدام حتميا، فقد كان التاريخ على موعد مع الثورة العربية الكبرى.

تأصيل نظري لمفاهيم القومية والوحدة

انتهت الحرب العالمية الأولى بخيبة أمل كبيرة لكل الذين انشغلوا بالقضية القومية فقد وجهت بريطانيا طعنة غادرة في الظهر لكل الأماني العربية بإقامة دولة موحدة في الجزء الأسيوي من الوطن العربي، ووقعت مع فرنسا في أواخر الحرب العالمية الأولى الاتفاقية المعروفة باتفاقية (سايكس ـ بيكو) اقتسمت فيها تركة «الرجل المريض» وجزأت البلاد العربية ووضعتها تحت الاحتلال والحماية. وفي مواجهة هذه الظروف الحالكة انكب المفكرون العرب على تأصيل نظري لمفاهيم القومية والوحدة العربية.

لقد خلقت ظروف القهر والاحتلال الغربي مناخا من الحماس الجارف للشعور القومي، وأصبحت القومية تحرك وجدان الانسان العربي بعمق مما حدا بالعلايلي أن يكتب بأن القومية هي (دين العرب). وقد صب براكين غضبه في كتابه «دستور العمل القومي»، على الحركات الاقليمية وهاجم بلا هوادة أفكار انطون سعادة مؤسس الحزب القومي السوري.

وأشار الملك فيصل الأول في حديث له في أيار/مايو ١٩١٩ إلى أن العروبة كانت سابقة للاسلام: «نحن عرب قبل أن نكون مسلمين ومحمد عربي قبل أن يكون نبيا» وقد بلغ الحماس القومي قمته لدى علي ناصرالدين الذي اعتبر الالحاد بالدين غير هام ولكن الالحاد بالعروبة جريمة.

في هذا الجو المشبع بزخم الشعور القومي تشكلت «عصبة العمل القومي» عام ١٩٣٣ مبشرة بقيام تنظيم عربي واحد، وقد حددت أهدافها بالعمل على قيام دولة عربية موحدة وتحقيق سيادة العرب واستقلالهم المطلقين ورسمت حدود الوطن العربي الحقيقية التي

«تتجاوز آسيا العربية وتمتد لتشمل المنطقة الواقعة بين المحيط الأطلسي وشواطيء البحر الأبيض المتوسط السورية غربا، وجبال إيران وخليج البصرة شرقا، وجبال طوروس والبحر المتوسط شمالا وجبال الحبشة والصحراء الكبرى جنوبا» (محافظة، ١٩٨٥ : ٩١) وكان من رواد عصبة العمل القومي البارزين زكي الأرسوزي الذي اتسمت كتاباته عن العروبة والقومية بالرومانسية والمثالية[٨].

وقد أصدر قسطنطين زريق، الأستاذ بالجامعة الأمريكية ببيروت، كتاب «الوعي القومي» عام ١٩٣٩ وكان لهذا الكتاب تأثير على الشباب العربي وبوجه خاص على تلاميذه الذين شكلوا «حركة القوميين العرب» بعد نكبة ١٩٤٨ . كما أصدر محمد عزة دروزة كتابه المعروف «الوحدة العربية» وقد صب فيه عصارة أفكاره وحماسه الشديد لقيام الدولة العربية الواحدة وتجسيدها على أرض الواقع :

> «إن الوحدة العربية التي نريد أن نبحث في سبيل تحقيقها ليست هي الوحدة الأخوية والتوافق الروحي أو القلبي فيما بين الدول العربية، وهو ما يظل كثير من رؤساء الدول العربية وساستها يرددونه، ومع أن هذا مهم في الوحدة ولابد من تحقيقه فإن المطلوب هو قيام وحدة فعلية تنفيذية تتنازل في نطاقها الدول عن سيادتها قليلاً أو كثيرا، ويقوم عليها جهاز حكومي تشريعي تنفيذي. (دروزه، بدون تاريخ: ٥٦٨).

وفي مصر كان محمد علي علوبة من الذين أدركوا في وقت مبكر انتماء مصر العربي وقد دافع عن قضية فلسطين منذ ١٩٣٠ وهاجم الدعوة الفرعونية :

> «انني ليحزنني أيها السادة، أن أرى وأسمع بعد أن ذهبت إلى فلسطين، ودافعت بضعفي عن قضيتها، وعلمت أن الأمة العربية أمة واحدة يربطها رباط واحد، نعم يحزنني أن أفكر أنه يوجد في بلادي فريق، مهما كان شأنه، يبث فكرة الفرعونية. . »[٩].

وتتابعت الكتابات في مصر حول العرب والعروبة فكتب عبدالرحمن عزام مقالة

بعنوان «العرب أمة المستقبل»، ركز فيها على عوامل الوحدة التي تجمع العرب. وكتب مكرم عبيد السكرتير العام لحزب الوفد مقالا في مجلة الهلال في نيسان ١٩٣٩ قال فيه: «نحن عرب ويجب أن نذكر دائما أننا عرب وقد وحدت بيننا الآلام والآمال ووثقت روابطنا الكوارث والأشجان، وطهرتها الوشائج وخطوب الزمان فأحدثت منا أمما متشابهة متماثلة في كل ناحية من نواحي حياتنا». ولعل «ميثاق الأمة العربية» الذي صاغه عبدالرحمن عزام ومحمد علي علوبة عام ١٩٤٣ كان مقدمة لميثاق الجامعة العربية الذي تم التوقيع عليه في ٢٢ آذار/مارس ١٩٤٥ بقصر الزعفران بالقاهرة.

على أن أبرز رواد الفكر القومي في هذه المرحلة وأشهر أعلامه بلا منازع هو أبو خلدون ساطع الحصري الذي وقف حياته للدفاع عن العروبة وملأ المكتبة العربية بمؤلفاته العديدة التي تعالج قضايا القومية والوحدة.

ساطع الحصري نصف قرن في الدفاع عن العروبة: في كتاب «ساطع الحصري من الفكرة العثمانية إلى العروبة» كتب الباحث الأمريكي وليام كليفلاند عن الحصري يقول:

> «إن سعير الحماسة للقضية التي ناصرها لم يهمد، فمن غرفته الصغيرة في نزل فينواز في القاهرة، ثم من بيروت فبغداد حيث مات في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٨، انهلّ بسيل واظب من المؤلفات يصوغ قواعد القومية العربية والوحدة التي ناصرها ما يقرب من نصف قرن». (كليفلاند، ١٩٨٣: ١٣١).

كان مولد الحصري في صنعاء باليمن من أبوين سوريين، وقد تنقل مع أبيه الذي كان يعمل قاضياً بمحاكم الاستئناف العثمانية بين صنعاء واسطنبول وطرابلس الغرب وأنقره وغيرها من المدن في السلطنة العثمانية. وركز دراسته على العلوم الادارية والسياسية ليتحول بعد ذلك إلى العلوم الطبيعية. وقد تولى منصب قائمقام في مقدونيا ومد جسوراً مع حركة الاتحاد والترقي عندما كانت تقود المعارضة ضد السلطان عبدالحميد آملاً أن يؤدي سقوط الحكم الاستبدادي لاصلاح جذري يشمل الولايات العربية. وقد أصيب بخيبة أمل كبيرة إثر صعود رجال الاتحاد والترقي للسلطة في اسطنبول وتركيزهم على القومية الطورانية وسياسة

الترك فاختمرت في ذهنه الفكرة القومية وأصبح حلم الوحدة العربية هاجسه الدائم. وقد وجد ضالته في الثورة العربية الكبرى، وكان إلى جانب الملك فيصل عند قيام الدولة العربية في سوريا في مارس ١٩٢٠، كما شهد يوم ميسلون في ٢٥ تموز/يوليو ١٩٢٠. وظل الحصري حتى وفاته أمينا على فكره ودعوته القومية.

لقد اجتهد الحصري ليعطي للقومية العربية مفهوماً علمياً وعلمانياً فسعى لتخليصها من النزعة العنصرية وتحريرها من إسار المفاهيم الضيقة للجنس أو الدم: «فوحدة الدم والأصل إنما هي من الأوهام التي أستولت على العقول والأذهان من غير أن تستند إلى دليل أو برهان». (الحصري، ١٩٦٤ : ٣٠). ورغم اعتباره للدين كعامل مساعد في الاحساس بالتضامن القومي، إلا أنه لايعتبر الدين أساسا ترتكز عليه القومية: فسياسة الدول لم تقم على أساس العلائق الدينية أبداً». ودليله في ذلك أن هناك عرباً لايدينون بالاسلام وأمماً أسلامية غير عربية. وقد ركز الحصري بالمقابل على عوامل اللغة والتاريخ واعتبرها من المقومات الأساسية للقومية:

> «إن أس الأساس في تكوين الأمة وبناء القومية هو وحدة اللغة ووحدة التاريخ لأن الوحدة في هذين الميدانين هي التي تؤدي إلى وحدة المشاعر والمنازع ووحدة الآلام والآمال، ووحدة الثقافة، وبكل ذلك تجعل الناس يشعرون بأنهم أبناء أمة واحدة متميزة عن الأمم الأخرى» (الحصري، ١٩٦٤ : ٣٤).

والقومية العربية من منظور الحصري تقرن الايمان بالعمل وتعني «الايمان بوحدة الأمة العربية، وتتطلب العمل بما يستوجبه هذا الايمان، وذلك بالتفاني في خدمة هذه الأمة للمساهمة في ضمان تقدمها ووصولها إلى أوج الرفعة والقوة والكمال في ميادين العلم والثقافة والاقتصاد والاجتماع والسياسة...» (الحصري، ١٩٦٤ :١٩٣).

وفي تحليله للقوى التي تحقق الوحدة لا يستبعد الحصري دور القوة العسكرية مشيراً إلى تجربة الشريف حسين: «إني أعتقد بأن الشريف حسين أدى رسالة تاريخية هامة، فدخل في زمرة الخالدين في تاريخ بعث الأمة العربية لأنه أول من دعم الفكرة العربية بقوة عسكرية» (الحصري، ١٩٦٤ : ٥٩٩). وهو يربط الزعامة بالاختيار الشعبي العميق ويعتبر أن القائد الحقيقي يستمد قوته من شعبه: «أنا أعتقد أن الرجال العظام والقادة الزعماء لا

يظهـرون عفواً وإنما ينشأون نتيجة اختيار شعبي عميق ويستندون إلى القوى الكامنة في الشعب، ويستفيدون من الظروف الملائمة للقيادة والزعامة» (الحصري، ١٩٦٤ : ٥٩٩ـ٦٠٠).

ولم تقتصر كتابـات الحصري على تأصيل مفـاهيم القـومية والوحدة بل إنه اشتهر بمساجلاته ودفاعه عن العروبة في وجـه خصومها ومعارضيها.

العروبة بين دعاتها ومعارضيها: إن كتاب «العروبة بين دعاتها ومعارضيها» هو أحد الكتب الثـلاثـة التي خصصهـا الحصري للدفـاع عن القضية القـومية بالاضافة لكتابيه «العروبة أولا» و «دفاع عن العروبة».

لقد تصدى الحصري للدكتور طه حسين الذي أدلى بحديث لمجلة المكشوف البيروتية عام ١٩٣٨ اتهم فيه الفكرة القومية بأنها خيالية وعاطفية: «إن كان لي نصيحة أسديها إليكم يا إخواني فهي أن تتمسكوا بالواقع العملي وتهملوا سواه مهما كانت قوته العاطفية والخيالية». ولم ينكـر الحصري في معرض رده على طه حسين بأن الفكرة القومية فكرة خيالية، ولكن مفهومه للخيال هنا يختلف عن مفهوم (عميد الأدب العربي) فالحصري يعتبر الخيال ضرورة لابد منها كي يستطيع الانسان بإرادته أن يترجم الخيال إلى واقع ملموس، ويرى الحصري أن فكرة العروبة والوحدة خير مثال لهذا النمط من الخيال. (الحصري، ١٩٥٤ : ١٧٥).

على أن دفاع الحصري عن العروبة قد تركز بوجه خاص في تفنيده لدعاوى تيارين واتجاهين خطيرين من الاتجاهات الرافضة للقومية العربية والوحدة.

أما التيار الأول فكان يرفض الوحدة العربية باسم الدين وباسم الوحدة الاسلامية معتـبرفا أن القومية دعوة تقوم على العصبية الجنسية بينما الأحاديث النبوية تنص على نبذ العصبية وتؤاخي بين العـربي والعجمي. وقد عبر عن هذا الاتجاه الشيخ محمد مصطفى المراغي شيخ الأزهر في مقال بعث به لجريدة «المصري» جاء فيه: «غير خافٍ عليكم أن الـدين لم يذهب إلى العصبية الجنسية، ولم يفـرق بين العـربي وغير العربي، وجعل الأمة الاسـلامية وحدة لا فرق بين أجناسها» وكان رد الحصري بأن الدين الذي لم يذهب إلى العصبية الجنسية فإنه بالطبع لن يقر العصبية الإقليمية. والإسلام الذي يدعو للمساواة بين العربي والعجمي لا يمكن أن يقبل بالتمييز بين المصري والشامي والعراقي. (الحصري،

١٩٥١ : ٦١-٦٢). ومن هذا المنظور اعتبر الحصري أن من يعارض الوحدة العربية يكون قد عارض في ذات الوقت الوحدة الإسلامية فالعرب يشكلون جزءاً مهماً من العالم الإسلامي.

أما الاتجاه الثاني الذي تصدى له الحصري فقد عارض العروبة والوحدة باسم الاقليمية، وتمثل في الدعوة الفرعونية في مصر والحزب القومي السوري الذي أسسه أنطون سعادة في سوريا. ففي مصر رفع طه حسين وتلاميذه في مصر لواء الفرعونية في محاولة للتنكر لانتماء مصر للعرب والعروبة وفي هذا الصدد قال طه حسين في حديثه لمجلة «المكشوف» البيروتية عام ١٩٣٨ : «لا تصدق ما يقوله بعض المصريين من أنهم يعملون للعروبة، فالفرعونية متأصلة في نفوسهم وستبقى كذلك» ثم أضاف «لا تطلبوا من مصر أن تتخلى عن مصريتها وإلا كان معنى طلبكم : «اهدمي يا مصر أبا الهول والأهرام، وتغاضي عن جميع الآثار التي تزين متاحفك ومتاحف العالم وانسي نفسك واتبعينا» وأشار في معرض حديثه إلى مسألة الأصل والدم فقال: «إن الأكثرية الساحقة من المصريين لا تمت بصلة إلى الدم العربي بل تتصل مباشرة بالمصريين القدماء».

وقد تصدى الحصري بالنقد الصارم لجميع آراء طه حسين فأوضح أولاً أن الوحدة العربية لا تعني تنازل المصريين عن مصريتهم فالعروبة تستوعب كل التراث الذي سبقها ولهذا فإن العرب «لم يقولوا ولن يقولوا لها (مصر) اتبعينا بل يقولون وسيقولون لها سيري إلى الأمام ونحن نتبعك على الدوام». واستغرب الحصري إشارة طه حسين إلى عامل الدم والأصل وتساءل إذا كان باستطاعته أن يعطي مثلاً لأمة واحدة ترتبط بعامل الدم واعتبر ذلك خرافة لا تعيش في عالم القوميات والأمم. وأخيراً، شدد الحصري على القول بأن تاريخ مصر قد اختلط بعمق وتشابك بقوة مع التاريخ العربي خلال القرون الثلاثة عشر الأخيرة على أقل تقدير.

ومن ناحية أخرى تصدى الحصري لأطروحات أنطون سعادة مؤسس الحزب القومي السوري الذي يعتبر سوريا أمة منفصلة بذاتها مستقلة عن العرب، بل وتتهم العروبة والعقلية العروبية باللاقومية والاتكالية. لقد اعتبر الحصري أن آراء سعادة هذه «ناجمة فقط عن سوء فهم للمعاني المقصودة من العرب والعروبة، والقومية العربية» وناشده توسيع أفقه ليستوعب فكرة الجبهة العربية التي تشكل امتداداً منطقياً لدعوة سعادة بربط سوريا بالعراق

على اعتبار أن العراق عمق طبيعي لسوريا.

والجدير بالذكر أن الجبهة العربية التي أشار اليها الحصري قد وردت في مشروع للحزب القومي السوري نفسه: «إيجاد جبهة من أمم العالم العربي تكون سداً منيعاً ضد المطامع الأجنبية وقوة يكون لها وزنها في إقرار المسائل السياسية الكبرى» (يسن، ١٩٨٠ : ٩٨).

وعلى كل حال، فقد تراجعت الدعوة الفرعونية أمام حقائق الواقع والتاريخ، وتقلص الحزب القومي السوري واندثرت أطروحاته. وبقي بريق الدعوة القومية وحلم الوحدة الكبرى يحرك وجدان الجماهير العربية. ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية بدأت ساحة المشرق العربي تشهد ميلاد التيارات القومية الكبرى.

التيارات القومية الكبرى: إذا كانت المرحلتان الأولى والثانية من مراحل الفكر القومي قد ارتبطتا بأسماء أبرز أعلام الفكر فيهما الكواكبي والحصري فإن الفكر القومي في مرحلته الثالثة قد شهد ميلاد التيارات القومية الكبرى: البعث وحركة القوميين العرب والناصرية. كما أن هذه المرحلة قد شهدت أول تجسيد عملي للوحدة بقيام الجمهورية العربية المتحدة وكانت تجربة الوحدة والانفصال غنية بالدروس والعبر.

وقد حاول ميثاق الوحدة الثلاثية في نيسان ١٩٦٣ أن يستلهم دروس التجربة الوحدوية فاستبعد الوحدة الاندماجية وقال بوحدة اتحادية (فيدرالية)، وأنعش الآمال العربية بقيام وحدة متوازنة تضم ثلاثة من أهم الأقطار العربية في المشرق وتشكل قاعدة الانطلاق للوحدة العربية الكبرى فليس غريباً أن يكون سقوط ميثاق نيسان مؤشراً لانحسار المد القومي وتراجع مسيرة الوحدة.

في استعراضنا لموقف التيارات القومية الكبرى من قضية الوحدة سنبدأ بتحليل المفهوم الذي طرحه حزب البعث، ذلك أن البعث كان سباقاً للتيارات القومية الأخرى سواء في ظهوره على الساحة العربية أو في طرحه «مفهوماً جديداً» للوحدة.

الوحدة من منظور البعث: رغم اتصال البعث بتيار النهضة العربية، إلا أنه اعتبر قيامه نوعاً من «الانقطاع والبتر الإرادي الواعي» للمرحلة التي سبقته. وقد انطلق في تصوره للوحدة العربية من نقد للمفاهيم السابقة التي رأى أنها «لم تستوعب تناقض التجزئة والأبعاد الذي تربطه بباقي تناقضات المرحلة الراهنة للمجتمع العربي.» (فرح، ١٩٨١ : ٦٩-٧٠).

وقد انتقد البعث أولئك الذين يذهبون إلى القول بأن الوحدة يمكن أن تتم بالتطور الآلي حينما تسنح الظروف والفرص وأسماهم بـ «وحدويي التجزئة»: «وحدويو التجزئة يعتبرون الوحدة شيئاً آلياً يتحقق عندما تتهيأ الظروف وتسنح الفرص. وأنها لا تحتاج إلى تهيئة إلا التهيئة السياسية بالمفاوضات والمناورات فالوحدة تأتي في أدنى درجة من الأهمية بالنسبة إلى المشاغل القطرية التي تستأثر عملياً باهتمامهم كله. أما الوحدة في نظر البعث العربي، فهي فكرة أساسية حية لها نظريتها كما للحرية والاشتراكية نظريتها. ولها مثلها نضالها المبدئي اليومي المنظم المستمر، ومراحلها العملية التي تزيد في قوة النضال، وتمهد الطريق للنصر الأخير» (عفلق أ، ١٩٧٥ : ٤١).

ومن هنا ركز البعث على أهمية الفكر «الانقلابي» الثوري والعمل النضالي الفاعل للسيطرة على الظروف وتهيئة مستلزمات الوحدة لأنها «ليست عملاً آلياً ثم تتم من نفسها نتيجة للظروف والتطور، بل هي فاعلية وخلق ومغالبة للتيار وسباق مع الزمن أي أنها تفكير انقلابي وعمل نضالي» (عفلق ب، ١٩٧٥ : ٢٣٩).

وكان لابد من إقامة التنظيم العربي الواحد لربط الفكر بالعمل والاستناد إلى مبدأ «وحدة القضية العربية» وفي هذا يقول ميشيل عفلق شارحاً لماذا تسمى حزبه «بالبعث العربي»: «لئن كان قد تسمى بالبعث العربي فليس ذلك لأنه أول حزب آمن بالوَحدة العربية فكراً وعملاً، وجعل تنظيمه على أساس عربي شامل فحسب بل لأنه آمن منذ البدء بأن كل نظرة ومعالجة لمشاكل العرب الحيوية في أجزائها ومجموعها لا تصدر عن هذه المسلمة: وحدة الأمة العربية تكون نظرة خاطئة. . ووحدة القضية العربية تستتبع بالبداهة تحقيق الوحدة العربية» (فرح، ١٩٨١ : ٧٣-٧٤).

ولعل أبرز معالم المفهوم الجديد الذي طرحه البعث هو الربط العضوي بين الوحدة والحرية والاشتراكية معتبراً أن الوحدة هي ضمان ازدهار الحرية والاشتراكية.

«إن الوحدة تبقى هي الثورة الأساسية التي تعطي إلى الحرية والاشتراكية كل مداهما وأصالتهما وطابع الانبعاث الحضاري لهما» (فرح، ١٩٨١ : ٧٩).

وإذا كان البعث قد ربط بين الوحدة والعدالة الاجتماعية فلأنه يهدف لجعل الوحدة «حقيقة حية متحركة في حياة الجماهير العربية: «فعندما ربطنا الوحدة بالاشتراكية لم نتعسف ولم نرتجل، بل وجدنا في ذلك السبيل الوحيد لكي تصبح الوحدة في حياتنا حقيقة حية

متحركة، يطالب بها كل عامل عندما يطالب بخبزه وبزيادة أجره وبالدواء لأبنائه، وعندما يطالب بها كل فلاح فقير ومظلوم باسترداد حقه في إنتاجه وبرفع الظلم والاستعباد عن كاهله» (عفلق ب، ١٩٧٥ : ٣١٩).

وقد ربط البعث بين وحدة النضال ونضال الوحدة ورفع شعار: «لا يحقق الشعب العربي وحدة النضال ما لم يمارس نضال الوحدة». وكان لحزب البعث دور بارز في تحقيق أول خطوة عملية لتجسيد الوحدة في تاريخ العرب المعاصر بوحدة مصر وسوريا عام ١٩٥٨.

وكتب ميشيل عفلق مقالة بجريدة (البعث) في ٨ شباط ١٩٥٨، تحت عنوان «هذه الوحدة ثورة عربية وثورة عالمية وضمانتها في استمرار ثوريتها).

وعندما وقعت الحركة الانفصالية التي فصلت عرى الجمهورية العربية المتحدة، أدانها البعث في مؤتمره القومي الخامس الذي عقد في مدينة حمص السورية في أواسط أيار ١٩٦٢ : «إن الانفصال الذي تم في ٢٨ أيلول ١٩٦١، كان مؤامرة إقليمية مدعومة من قبل الاستعمار استغلت الانحرافات والأخطاء التي رافقت نظام الحكم لتنقلب لا على هذه الانحرافات ولكن على الوحدة نفسها» (المؤتمرات القومية لحزب الثورة، ١٩٧٦ : ١٣٩).

وبعد قيام ثورة شباط في العراق وحركة آذار في سوريا عام ١٩٦٣، التقى البعث وعبدالناصر من جديد في محادثات الوحدة الثلاثية. وتقدم البعث بصيغة للوحدة الاتحادية الفيدرالية تضع في اعتبارها دروس ١٩٥٨ سواء فيما يتعلق بالدولة أو الحكومة الاتحادية أو الحكم الإقليمي على النحو التالي:

> «أولاً دولة الوحدة هي دولة واحدة اتحادية برئيس واحد ونائب رئيس واحد وحكومة اتحادية ومجلس نيابي اتحادي ومحكمة اتحادية وإدارات ومؤسسات ومجالس ولجان اتحادية، إن الشرط في الرئيس ونائب الرئيس الا يكون من إقليم واحد وانتقاؤهما من الاقليمين يرمز إلى التكافؤ بين الإقليمين وإلى المشاركة في أمور الدولة الواحدة. إن الحكومة الاتحادية تختص بالشؤون الكبرى للدولة كوحدة بما في ذلك شؤون دفاعها وسياستها الخارجية وشؤونها

الاقتصادية والمالية وسياسة التنمية والتخطيط. ويكون الوزراء من الاقليمين.

وثانياً يحتفظ كل اقليم بسلطاته المحلية التي لا تتعارض مع السيادة السياسية لدولة الوحدة ويتم ذلك بواسطة مجلس نيابي إقليمي وحكومة إقليمية مسؤولة أمام المجلس وتدير السلطة التشريعية والتنفيذية.

وثالثاً يترك للحكم الاقليمي حرية التشريع فيما يتعلق بالحريات العامة والتنظيم الشعبي والأوضاع الاقتصادية وغيرها على ضوء أحوال الإقليم الواقعية (يسن، ١٩٨٠ : ١٣٥)».

وقد عكست مقررات المؤتمر القومي السادس للبعث الذي انعقد في دمشق في تشرين الأول ١٩٦٣، هذا الاتجاه نحو وحدة اتحادية تقوم على تطبيق اللامركزية:
«إن المضمون الشعبي للوحدة يوجب تطبيق اللامركزية (أو الحكم الذاتي) في الحكم باعتباره التطبيق العملي للديمقراطية الاشتراكية. إن اللامركزية في الشؤون القطرية والمحلية ضرورة ديمقراطية» (المؤتمرات القومية لحزب البعث، ١٩٧٦ : ١٨٦).

على أن ميثاق نيسان للوحدة الاتحادية لم يأخذ طريقه إلى التطبيق، وتصاعد الخلاف بين عبدالناصر والبعث ليصل إلى درجة القطيعة والاقتتال. وانتكست مسيرة الوحدة وكان في نكستها نكسة الأمة العربية التي كانت على موعد مع فجيعة حزيران ١٩٦٧.

حركة القوميين العرب، الوحدة طريق العودة: يمكن القول بأن قيام حركة القوميين العرب جاء بمثابة رد فعل على هزيمة ١٩٤٨ وقيام الكيان الصهيوني. وليس غريباً أن يكون رواد الحركة الأوائل من الشباب الفلسطيني الذين هزتهم النكبة ووجدوا في كتاب الدكتور قسطنطين زريق «معنى النكبة» إجابة على تساؤلاتهم حول طريق «الثأر» والعودة، فحرصوا على الحضور الدائم للحلقات الدراسية التي كان ينظمها الدكتور زريق لطلابه في الجامعة موضحاً لهم أهمية الوحدة العربية في مواجهة الخطر الصهيوني. وقد توثقت العلاقة بين الدكتور زريق وتلاميذه لدرجة أنه أصبح مرشداً لجمعية «العروة» التي كانت نواة لتنظيم

حركة القوميين العرب وكان روادها الأوائل جورج حبش ووديع حداد وهما من أبناء فلسطين الذين حملوا معهم مرارة الهزيمة والتطلع للتحرير والعودة.

وقد عكست شعارات الحركة ارتباط الوحدة بالعودة، واعتبرت قيام الوحدة طريقاً للتحرير كما تدل عليه شعاراتها: «وحدة.. تحرر.. ثأر..» كانت مؤلفات الدكتور زريق تؤلف الغذاء الفكري للحركة إضافة للكتب المتعددة لساطع الحصري. يقول الدكتور معن زيادة في تحليله للمنطلقات الأساسية للحركة في تركيزها على شعار الوحدة:

> «عنيت الحركة بشعار الوحدة وذلك من منطلقين اثنين:
> الأول: سياسي وهو يعبر عن اعتقاد المجموعة القيادية في الحركة بأن الوحدة هي الطريق إلى تحرير فلسطين...
> الثاني: نظري وهو ينبع من فهم الحركة القومية على أنها الرابطة العضوية التي تربط أبناء الأمة، فالوحدة ليست إلا النتيجة الضرورية لوجود الأمة الواحدة» (زيادة، ١٩٨٠: ٣٣٣).

ويشير السيد يٰسين إلى رؤية محسن إبراهيم ـ أحد منظري الحركة ـ إلى الوحدة كضرورة قومية «رأى محسن إبراهيم أن التحديات التي واجهتها الشخصية العربية من الاستعمار التركي والغربي والتحدي الصهيوني أدت إلى خلق إحساس عربي بالضعف والتفكك القومي والبقاء على حالة التجزئة والانقسام. وفي ضوء ذلك تصبح الوحدة القومية ضرورة بالغة لمصير الانسان العربي» (يسن، ١٩٨٠: ١٣٢).

وقد بادرت الحركة بتأييد الوحدة السورية ـ المصرية فور قيامها واعتبرتها نواة الوحدة العربية الشاملة وطريق العودة والقوة، بل رأت في الوحدة «مفتاحاً لكل المعضلات التي يواجهها المجتمع العربي»[١٠]. وأدانت حركة القوميين العرب الانفصال الذي فصم عرى الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٦١، بل إن محسن إبراهيم قد رفض أن يصف تجربة ١٩٥٨ بالفشل ورأى في الحركة الانفصالية امتحاناً للحركة الثورية يضاف إلى تراثها ويهبها زاداً ثورياً جديداً: «في كل مرة كانت الحركة العربية الثورية تخرج من التجارب والمحن بزاد ثوري جديد يأتي ليضاف إلى تراثها، ويعكس نفسه على طريقة سيرها، ويبلور أفكارها ويصحح ما اعوج من أساليبها.. شيء أساسي كان يحول نكسات الحركة العربية إلى تجارب

تساهم في إغنائها وتعميق منطلقاتها هو وقوف هذه الحركة العربية الثورية موقف النقد الذاتي المدرك للأخطاء المحلل للتجارب» (يسن، ١٩٨٠ : ١٤٣).

ولعل أبرز تعبيرات النقد الذاتي تلك المقالة التي كتبها محسن إبراهيم في جريدة (الحرية) بمناسبة عيد العمال العالمي في أيار/مايو ١٩٦٠ والتي أكد فيها:
«إن العصر الذي تخلفت فيه حركة القوميين العرب عن الثورة الاجتماعية والتقدمية قد انتهى وإن على الحركة أن تلتفت إلى الواقع الاجتماعي والاقتصادي في القطر الذي تعمل فيه وتسعى إلى تغييره لصالح الجماهير».
وقد كانت هذه المقالة إيذاناً بتبني الحركة للأفكار الاشتراكية التي مضت فيها بعيداً لدرجة أن فريقاً هاماً في الحركة قال بتبني الماركسية ـ اللينينية. وقد تعرضت الحركة إلى انقسامات حادة فجرت كيانها التنظيمي كحركة عربية قومية واحدة.

الرؤية الناصرية للوحدة العربية: إن أهمية فكر عبدالناصر في قضية الوحدة العربية هو أنه استطاع أن ينزل الوحدة من عالم التمنيات والأحلام إلى أرض الواقع العملي حين تجاوب مع هدير الجماهير العربية في سوريا المطالبة بوحدة مع مصر عام ١٩٥٨. ويرجع محمد حسنين هيكل رئيس تحرير جريدة الأهرام شبه الرسمية السابق اكتشاف عبدالناصر للبعد العربي إلى اشتراكه في حرب فلسطين عام ١٩٤٨ : «إن القول بأن عبدالناصر اكتشف البعد العربي بعدما حارب على أرض فلسطين هو الأقرب إلى الواقع... وعلى أرض فلسطين اكتشف حقيقة أساسية هي:

أن الدفاع عن مصير مرتبط بالوضع في سوريا وفلسطين هي التي تربط هاتين الحلقتين أي مصر وسوريا وعلى أرض فلسطين تكونت لديه القناعة أن العالم العربي وحدة» (مطر، ١٩٧٥ : ٩٩). والحق أن عبدالناصر نفسه قد أشار في (فلسفة الثورة) إلى دور معركة فلسطين في بلورة شعوره بوحدة المعركة في كل الأرض العربية وذلك أثناء حصاره في الفالوجة: «لقد بدأت أؤمن بكفاح واحد مشترك وأقول لنفسي: مادامت المنطقة واحدة، ومستقبلها واحداً، والعدو واحداً مهما حاول أن يضع على وجهه من أقنعة مختلفة، فلماذا نشتت جهودنا؟». [11]

وفي عام ١٩٥٥ اعتبر عبدالناصر أن ميثاق العمل الجماعي: «تكميلاً وتتويجاً لميثاق جامعة الدول العربية كما يؤدي إلى توحيد خطط جيوشنا وتنسيق العمل بينها». وفي يوليو/

تموز عام ١٩٥٦ عندما استجاب عبدالناصر لمبادرة مجلس النواب السوري الذي شكل لجنة للحوار الوحدوي مع مصر، اتخذ المنظور الناصري للوحدة شكل التضامن السياسي والاقتصادي: «سنسير معاً متحدين يداً واحدة وقلباً واحداً ورجلاً واحداً لنرسي مبادىء العزة الحقيقية ولنقيم بين ربوع الأمة العربية استقلالاً سياسياً حقيقياً واستقلالاً اقتصادياً حقيقياً»[١١].

وقد تطورت الأمور باتجاه الوحدة الدستورية الاندماجية وقيام الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨، ويشير الدكتور علي الدين هلال في مقاله «إشكالية التوحيد العربي: المناهج والأساليب» الذي نشرته مجلة شؤون عربية في سبتمبر ١٩٨٥، إلى أن فكر عبدالناصر حول كيفية تحقيق الوحدة قد اتسم بغياب التصور المسبق لشكل وأساليب تحقيقها: «فعندما سأله أحد الصحفيين في ١٩٥٨/٩/٢٩ عما إذا كان هناك مشروع اقتصادي وضع من أجل الوحدة العربية قال (ليس لدينا في الواقع أي تنظيم اقتصادي كالذي تشير إليه). وعندما سأله طالب شبيب أحد أعضاء الوفد العراقي في مباحثات الوحدة الثلاثية (١٩٦٣) عما إذا كان لديه مشروع يريد طرحه أجاب عبدالناصر (لا أنا ما عندي مشروع) وفي تصريح صحفي لرئيس تحرير جريدة المحرر اللبنانية في ١٩٦٣/٤/١ قال (إن ج.ع.م. لم تعد مشروعاً للوحدة.. لس المهم المشاريع بل المهم العمل الوحدوي نفسه. هل هو عملية شكلية أو حقيقية)» (هلال، ١٩٨٥ : ٧٠).

وعندما وقعت الحركة الانفصالية التي فصمت عرى الوحدة بين سوريا ومصر عام ١٩٦١، برر عبدالناصر عدم لجوئه إلى استخدام القوة لاعادة سوريا إلى حظيرة الجمهورية العربية المتحدة بالقول: «إن الوحدة هي إرادة شعبية ولم أرض من جانبي بأي حال من الأحوال أن أحول الوحدة إلى عملية عسكرية. وهذا هو السبب في إصدار الأوامر بإلغاء العمليات العسكرية بالأمس»[١٢].

وتستخلص الدكتورة مارلين نصر من تحليل الخطب والكتابات الناصرية بأن المفهوم الناصري للوحدة العربية بمعناها العام ينطلق من اعتبارها «تضامن عربي مناهض للاستعمار» كما يرفعها إلى مصاف «الحقيقة الأولى والمطلقة» ويركز على الترابط بين الوحدة والقوة، ويعتبر الوحدة «ظاهرة طبيعية» (نصر، ١٩٨١ : ٢٨٣-٢٨٦).

وقد رفعت الناصرية شعارات «الحرية والاشتراكية والوحدة» كأهداف للنضا

العربي. وأخيراً فإن التيار الناصري قد صب اهتمامه على مسألة الإرادة الشعبية وعلى وحدة القوى السياسية الوحدوية أي على فكرة بناء الوحدة: «إن أي وحدة جزئية في الوطن العربي تمثل إرادة شعبين أو أكثر من شعوب الأمة العربية هي خطوة وحدوية متقدمة، تقرب من يوم الوحدة الشاملة، وتمهد لها وتمد جذورها في أعماق الأرض العربية.. ليست الوحدة العربية صورة دستورية واحدة لا مناص من تطبيقها لكن الوحدة العربية طريق طويل قد تتعدد عليه الأشكال والمراحل وصولاً إلى الهدف الأخير»(١٣).

الخلاصة:

طوال قرن من الزمان بدأ مع ستينات القرن التاسع عشر وقضية الوحدة العربية تشغل مكانة محورية في الفكر القومي بالمشرق العربي. بل يمكن القول إن الوحدة العربية كانت الهاجس الدائم والقاسم المشترك لكافة المفكرين العرب الذين انشغلوا بالقضية القومية. إن الباحث وهو يتتبع مسيرة الفكر القومي بالمشرق في هذه الحقبة، لابد أن يخرج ببعض الاستنتاجات والملاحظات الأساسية لهذا «السِّفر» الحافل بالأفكار والأحداث الكبار.

وإذا كان المؤتمر العربي الأول الذي انعقد في المرحلة الأولى من تطور الفكر القومي لم يستطع بحكم ظروفه وملابساته أن يمضي إلى أبعد من مطالب الاصلاح واللامزكزية. فإن الكواكبي، رائد العروبة، قد غرس في الوجدان والعقل العربي هاجس الدولة العربية الواحدة. وإنه لمن الصعب على الباحث العربي أن يخفي إعجابه بعبقرية هذا المجاهد والمفكر الفذ.

لقد استطاع الكواكبي أن «يسحب البساط» من تحت أقدام الأتراك حينما قال «بقرشية» الخليفة. صحيح أن الفقهاء ـ كما أشار الدكتور محمد عمارة ـ قد اشترطوا قرشية الخليفة منذ العصر العباسي كموقف عربي ضد عجمية الدولة(١٤) ولكن الكواكبي لايطالب بعروبة رأس السلطة وقائدها الأعلى فحسب، بل يركز على ضرورة نقل مقرها ومركز الثقل فيها إلى «أم القرى» قلب الوطن العربي وكعبة العروبة والإسلام. ولم يتوقف الكواكبي عند حدود الفكر والتنظير وإنما قرن الفكر بالعمل وأسس جمعية «أم القرى» ذراعا تنظيميا للفكرة

القومية. كما ندد الكواكبي بجرأة وشجاعة نادرة بكل صنوف العسف والقهر القومي الذي زاوله الأتراك ضد العرب باسم الخلافة وباسم الإسلام، وضحى بحياته في سبيل القضية التي آمن بها. واجتهد الكواكبي في أن يجعل من السمات الاسلامية التي ميزت فكره وغلفت رؤيته للعروبة دفقا وسندا لتيار العروبة.

وقد تبدت عبقرية الكواكبي ونظرته الثاقبة في تصوره لشكل الوحدة والدولة العربية «الفيدرالية» التي تمنح للولايات العربية مرونة في شؤونها السياسية والادارية. وبعد ستة عقود من استشهاد الكواكبي، جاء ميثاق نيسان عام ١٩٦٣ ليستخلص الدرس والعبرة من تجربة الجمهورية العربية المتحدة بالتشديد على الصيغة الاتحادية - الفيدرالية - للدولة العربية.

على أن مرارة القهر القومي والعسف التركي ضد الولايات العربية قد حجبت وضوح الرؤية لدى الكواكبي وأقرانه من الأعيان والوجهاء فخلطوا بين الغرب كحضارة والغرب كدول استعمارية فنظروا إلى الحضارة الغربية نظرة عطف وإعجاب حجبت عنهم رؤية المطامع الاستعمارية لدول الغرب.

أما في المرحلة الثانية (مابين الحربين) فقد كان الحصري أكبر أعلام المرحلة بلا منازع واجتهد لإرساء الدعائم النظرية للقومية والوحدة. وقد امتد به العمر طوال المرحلة الثالثة للفكر القومي، بل إنه شهد الفجيعة القومية في حزيران ١٩٦٧، ليموت بعدها بعام واحد. وبرغم أن المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية قد اتسمت بظهور التيارات القومية الكبرى، فقد ظل صوت الحصري قويا ومتميزا، بل إن كتاباته كانت أحد المصادر الرئيسية للزاد الفكري في المنطلقات النظرية لحركة القوميين العرب بوجه خاص.

على أن الحصري رغم انتاجه الثري وكتاباته المتعددة التي ملأت المكتبة العربية، قد أغفل القضية الاجتماعية ووضعها «على الرف» وأحجم عن أن يمنح القومية والوحدة العربية مضمونا اجتماعيا يقربها من هموم وتطلعات الجماهير العربية العريضة في العدالة الاجتماعية.

ولايمكن للباحث وهو يستعرض التيارات القومية الكبرى التي اتسمت بها المرحلة الثالثة من الفكر القومي بالمشرق، إلا أن يلاحظ التشابه الكبير الذي يكاد يصل إلى حد التطابق بين فكر هذه التيارات وشعاراتها وخاصة بين البعث والناصرية. لقد رفع البعث منذ الأربعينات شعارات: (الوحدة والحرية والاشتراكية)، وجاءت الناصرية من بعده فجعلتها:

(اشتراكية، حرية، وحدة)! وجدير بالمهتمين بقضايا الفكر القومي أن يبحثوا في مدى تأثير البعث في التوجهات الفكرية لعبد الناصر والناصرية.

إن أحداث هذه المرحلة قد حملت الدليل على أن لقاء البعث وعبد الناصر كان لصالح القضية القومية الوحدوية، كما كان خلافهما وافتراقهما وبالا على هذه القضية. لقد التقى عبدالناصر مع البعث ضد الأحلاف وسياسة الاستقطاب فسقط حلف بغداد وقامت الجمهورية العربية المتحدة، وشهد الوطن العربي زخماً قومياً لم يسبق له مثيل. واختلف عبدالناصر مع البعث فانحسر المد القومي وانفصلت عرى الوحدة. والتقى البعث وعبدالناصر مرة ثانية في ميثاق الوحدة الاتحادية الثلاثية عام ١٩٦٣، فانتعشت آمال الجماهير العربية بقيام وحدة صلبة ومتوازنة تستخلص كل الدروس والعبر من تجربة الجمهورية العربية المتحدة، واختلف البعث وعبدالناصر فسقط ميثاق نيسان وتراجعت مسيرة الوحدة وانحسر المد القومي، وبدأ مسلسل الفواجع في حزيران ١٩٦٧.

إن الدرس الكبير والعبرة البالغة من استقراء تاريخ مسيرة الوحدة في الفكر والتطبيق، هي أن الوحدة ضرورية حياتية للعرب للدفاع عن الوجود في أبسط أشكاله وصوره. حين تتقدم مسيرة الوحدة تكون الانتصارات والعزة القومية، وحين تتراجع يكون التشرذم والفجائع والضياع. في غياب الوحدة وزخمها ومنطقها يكون استقلال البلدان العربية والكيانات القطرية نفسها في خطر، وينفرد بها أعداء الأمة العربية المتربصون وعلى رأسهم إسرائيل في محاولة لتفجيرها وتقسيمها. ولعل أكبر دليل على ذلك ما يجري على ساحة لبنان من تكثيف للفتنة الطائفية والاقتتال والجريمة في هذا القطر العربي الصغير. وتخطط اسرائيل لتعميم «النموذج اللبناني» على الأقطار العربية. لانقول هذا من أجل تهويل الأخطار أمام القارىء العربي من باب الحماسة والوعظ، وإنما هي حقائق صارخة وردت في تقرير بالغ الخطورة نشر في إسرائيل جهارا نهارا وتناقلته الصحف ووكالات الأنباء تحت عنوان: «استراتيجية إسرائيل في الثمانينات»، وقد كتب هذا التقرير (أو ديد ينون) المستشار السابق بوزارة الدفاع الاسرائيلية والعضور البارز في الموساد، وصاغ مقدمة النشر الدكتور إسرائيل شاهاك الأستاذ بالجامعة العبرية بالقدس. يصف هذا التقرير العالم العربي بأنه «مبني على شكل منزل مؤقت من أوراق اللعب رتبها الأجانب (فرنسا وبريطانيا) في العشرينات»[١٥]. وترتكز الاستراتيجية الاسرائيلية على تفجير الأقطار العربية من الداخل وتقسيمها إلى دويلات على أسس عنصرية ـ طائفية ـ مذهبية.

إن الغرب الاستعماري المتحالف مع الصهيونية يتابع حرباً مزمنه ضد الأمة العربية ترتكز وتتكثف ضد قضية الوحدة، وهل التجزئة والكيان الصهيوني سوى الترجمة العملية لوعد بلفور واتفاقية سايكس بيكو؟

لا ريب أن أبناء العروبة على امتداد الوطن العربي الكبير يشعرون أمام الحجوم المذهلة لتآمر الأعداء، بضرورة الوحدة للدفاع عن النفس والوجود. ولكن الوحدة العربية لن تتحقق إلا حين يتحول الشعور بضرورتها إلى إرادة.

الهوامش

(١) رأينا أن يقتصر هذا البحث على المشرق العربي لأن موضوع دراسة الفكر القومي في المغرب العربي تحتاج في اعتقادنا إلى بحث خاص. وعلى أية حال يستطيع القارىء أن يعود إلى ما جاء في بحث د. علي محافظة عن المغرب العربي في مقاله: «الفكر القومي قبل نشوء جامعة الدول العربية» في مجلة شؤون عربية، العدد ٤٣، (أيلول/سبتمبر) ١٩٨٥، ص ٧٧-١٠٨. وكذلك بحث نبيه الأصفهاني «تطور الحركة السياسية في المغرب العربي» في كتاب القومية العربية في الفكر والممارسة (محرر). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية (أكتوبر، ١٩٨٠).

(٢) انظر: يوسف المؤيد، ١٤ تموز/يوليو ١٩٠٩.

(٣) انظر وثائق المؤتمر العربي الأول المنعقد في القاعة الكبرى للجمعية الجغرافية في باريس، ١٩١٣، ص ٤١-٤٣.

(٤) المرجع السابق، ص ١٠٣.

(٥) المرجع السابق ص ١٠٥.

(٦) المرجع السابق، ٥٨.

(٧) المرجع السابق، ص ١١٣.

(٨) انظر: الأرسوزي، المجلدات الكاملة: مطابع الادارة السياسية، دمشق، ١٩٧٢م.

(٩) (السياسة) المصرية، ٥ أكتوبر ١٩٣٠.

(١٠) انظر: باسل الكبيسي، حركة القوميين العرب. بيروت: دار العودة.

(١١) انظر: خطاب اعلان جمال عبدالناصر تأميم قناة السويس. القاهرة: مصلحة الاستعلامات المصرية، ٣٠ (أيلول/سبتمبر) ١٩٦١.

(١٣) انظر: ميثاق العمل الوطني. القاهرة: مطابع الشعب، ١٩٦٢.

(١٤) يقول د. محمد عمارة في تحليل نفاذ حول «الخلفية» التي دفعت الفقهاء لأن يشترطوا «قرشية الخليفة»: «وجدير بالذكر والملاحظة أن هذا الشرط لم يظهر في الفكر السياسي الاسلامي إلا عندما بدأ تغلب الأسر الأعجمية والاتجاهات الشعوبية على الخلافة العربية العباسية (٢٣٢-٢٤٧هـ، ٨٤٧-٨٦١م) فكان اشتراط (قرشية) الخليفة تعبيرا عن موقف قومي عربي ضد عجمة الدولة ممثلة في رأس سلطتها وقائدها الأعلى»، «الاسلام والعروبة والعلمانية» ص (١٨) دار الوحدة، ط ١، ١٩٨١.

(١٥) راجع: مجلة «الثقافة العالمية» العدد السابع، نوفمبر ١٩٨٢. «المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب»، الكويت. راجع أيضا مجلة «الطليعة» الكويتية ١٣/١٠/١٩٨٢.

لمصـــادر العربيـــة

لحصـري، س.

١٩٦ أبحاث مختارة في القومية العربية. القاهرة: دار المعارف.

———

١٩٥ العروبة بين دعاتها ومعارضيها. بغداد: بدون دار نشر.

كواكبي، ع.

ون تاريخ الأعمال الكاملة لعبد الرحمن الكواكبي مع دراسة عن حياته وآثاره. (تحقيق محمد عمارة). القاهرة: الهيئة العامة للتأليف والنشر.

ؤتمرات القومية لحزب البعث

١٩٧ نضال البعث، الجزء الرابع (الطبعة الثالثة). بيروت: دار الطليعة.

لديم، ع.

١٨ التنكيت والتبكيت. القاهرة: ١٠ (تموز/يوليو).

وزة، ع.

ون تاريخ الوحدة العربية: مباحث في معالم الوطن العربي الكبير ومقومات وحدته. القاهرة: (بدون دار نشر).

زيادة، م.

١٩٨٠ «تقويم تجربة حركة القوميين العرب في مرحلتها الأولى» ص. ص ٣٢٥ـ٣٤٥، في القومية العربية في الفكر والممارسة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

هلال، ع.

١٩٨٥ «اشكالية التوحيد العربي: المناهج والأساليب» شؤون عربية، ٤٣ (سبتمبر)، ص. ص ٦٣ـ٧٦.

عبدالناصر، ج.

١٩٥٣ فلسفة الثورة. القاهرة: وزارة الأعلام.

عفلق، م.

١٩٧٥ أ معركة المصير الواحد. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

١٩٧٥ ب في سبيل البعث. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.

عمارة، م.

١٩٨١ الاسلام والعروبة والعلمانية. بيروت: دار الوحدة.

فرح، أ.

١٩٨١ منطلقات ومفاهيم أساسية. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

كليفلاند، و.

١٩٨٣ ساطع الحصري من الفكرة العثمانية إلى العروبة. بيروت: دار الوحدة.

محافظة، ع.

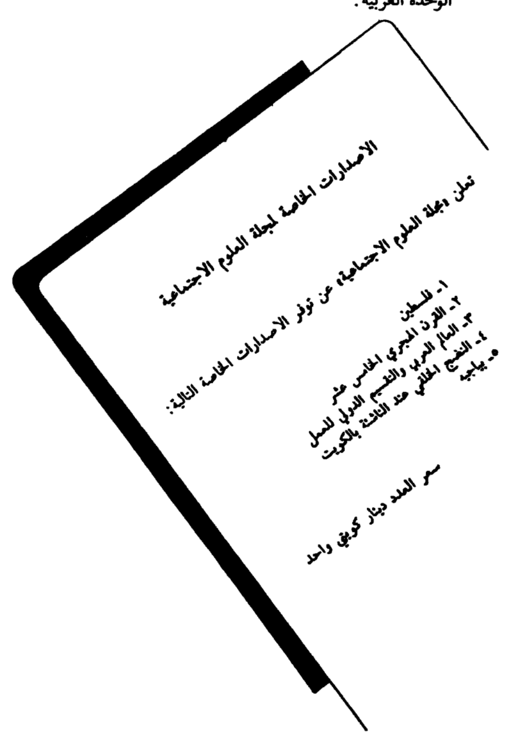
١٩٨٥ «الفكر القومي قبل نشوء الجامعة العربية» مجلة شؤون عربية، ٤٣ (سبتمبر) ٧٧ـ١٠٨.

مطر، ف.

١٩٧٥ بصراحة عن عبدالناصر، مقابلة مع محمد حسنين هيكل. بيروت: دار القضايا.

نصــر، م.
١٩٨١ التـطور القـومي في فكر جمال عبدالناصر ١٩٥٢-١٩٧٠. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

ياسيـن، س.
١٩٨٠ تحليل مضمـون الفكر القومي: دراسة استقلالية بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.





تصدر عن كلية الآداب - جامعة الكويت

رئيس هيئة التحرير

د. عبد المحسن مدعج المدعج

دورية علمية محكمة تتضمن مجموعة من الرسائل وتعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات اهتمام الأقسام العلمية لكلية الآداب

- تقبل الأبحاث باللغتين العربية والانجليزية شرط أن لا يقل حجم البحث عن (٤٠) صفحة مطبوعة من ثلاث نسخ.
- لا يقتصر النشر في الحوليات على أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب فقط بل لغيرهم من المعاهد والجامعات الأخرى.
- يرفق بكل بحث ملخصان له باللغة العربية وآخر بالانجليزية لا يتجاوز ٢٠٠ كلمة.
- يمنح المؤلف (٣٠) نسخة مجاناً

الإشتراكات :

	داخل الكويت	خارج الكويت
للأفراد :	٤ د.ك - للأساتذة والطلاب : ٢ د.ك	٣٢ دولاراً أمريكياً - ١٦ دولاراً أمريكياً
للمؤسسات :	١٦ د ك	٦٤ دولاراً أمريكياً

ثمن الرسالة : للأفراد : ٥٠٠ فلس للأساتذة والطلاب ٢٥٠ فلس

ثمن المجلد السنوي : للأفراد : ٦ د.ك للأساتذة والطلاب ٣ د ك

توجه المراسلات الى : رئيس هيئة تحرير حوليات كلية الآداب

ص.ب ١٧٣٧٠ ـ الخالدية

الكويت ـ 72454

نحو إطار لنظرية المراجعة مع التطبيق على مهنة التدقيق بدولة الكويت

سمير عبدالغني محمود
كلية الدراسات التجارية ـ الكويت

مقدمـــــة

مرت المراجعة منذ نشأتها بتطورات عديدة مرتبطة بالمحاسبة وإمساك الدفاتر في القرن الخامس عشر، وقد ظهرت كفرع مستقل في منتصف القرن التاسع عشر الذي صاحب ظهور الثورة الصناعية في بريطانيا والتي أدت إلى ظهور الشركات المساهمة كنوع من الكيان القانوني الذي تنفصل فيه الملكية عن الادارة، الأمر الذي أدى إلى ضرورة وجود مراجع خارجي لمراقبة تصرفات إدارة تلك المشروعات، ولحماية المستثمرين من الشركات الوهمية التي ظهرت في ذلك الوقت.

والمتتبع لتاريخ المراجعة يتزود بأساس لتحليل وتفسير التغيرات التي حدثت لأهدافها وأساليبها، فقد كان هدف المراجعة هو التأكد من أمانة الأشخاص المسؤولين عن حيازة الأشياء المادية، ثم تطور إلى اكتشاف الغش والأخطاء والعمل على منعهما، حتى أصبح الهدف الرئيسي للمراجعة هو إبداء الرأي الفني المحايد عن مدى سلامة القوائم المالية في تعبيرها عن نتيجة النشاط والمركز المالي للمنشأة.

وقد صاحب التطور في المراجعة تغير في أسلوب العمل المراجعي، فقد تغير من أسلوب المراجعة التفصيلية الذي يقوم على مراجعة كافة عمليات المنشأة إلى أسلوب المراجعة الاختبارية الذي يعتمد على المعاينة الاحصائية أخذا في الاعتبار ـ عند تحديد حجم العينة

ـ مدى فاعلية نظام المراقبة الداخلية. وبذلك فقد مرت المراجعة بتطورات كبيرة من حيث الهدف وأسلوب الفحص والتحقيق ومدى أهمية نظام المراقبة الداخلية (Herman & Edwards, 1973: 2 – 13).

وتظهر أهمية الحاجة إلى وجود نظرية للمراجعة في أن وجود تلك النظرية سيؤدي إلى تدعيم تطبيقها بمجموعة من الأصول العلمية حتى يضمن لها الحيوية المستمرة، كما يساعد على ضمان استمرار الدراسات الخاصة بتطويرها حيث تعتبر الأساس الذي يعتمد عليه في تفسير المبادىء العلمية التي تحكم التطبيق العملي لها.

ويحتاج تنظيم مهنة التدقيق بالاضافة لسن التشريعات والقوانين، إلى وضعها في إطار متكامل يتأسس على مجموعة من المفاهيم والمبادىء المحددة والمتعارف عليها، مع ملاءمة هذا الاطار لظروف البيئة واحتياجات المجتمع من المهنة.

ويجب أن نعترف نحن المحاسبين أن مهنة التدقيق في العالم العربي لم تحتل بعد المكانة المرموقة كما هو الحال في بعض الدول المتقدمة وذلك من ناحية التنظيم، وكفاية الأداء. ويرجع ذلك إلى عدم كفاية التشريعات اللازمة، وعدم فاعلية دور الهيئات المنظمة للمهنة في الوطن العربي.

ولا زالت مهنة التدقيق بدولة الكويت في بداية الطريق حيث لا تكفي القوانين الصادرة حتى الآن في معالجة بعض الأمور المتعلقة بالمهنة، بالاضافة إلى عدم وجود تنظيم مهني قوي يؤدي الدور المطلوب منه بفاعلية من خلال دستور مهني متفق عليه ـ لرفع مستوى المهنة، للوفاء باحتياجات وتوقعات مجتمع الأعمال منها.

ويهدف البحث إلى محاولة تصميم إطار علمي لنظرية المراجعة يتسق مع مقومات بناء النظرية في العلوم الاجتماعية، ودراسة مدى وفاء مهنة التدقيق بدولة الكويت بمتطلبات تلك النظرية للتعرف على أوجه القصور واقتراح الحلول لعلاجها لرفع مستوى المهنة ومستوى مزاوليها.

ويعالج البحث بالدراسة والتحليل الموضوعات الآتية :ـ

المراجعة علم اجتماعي.

إطار النظرية في العلوم الاجتماعية.

- امكانيات علم المراجعة في تحقيق وظائف النظرية .
- مدى وفاء مهنة التدقيق بدولة الكويت بمتطلبات نظرية المراجعة .

المراجعة علم اجتماعي

يعتمد تحليل هذا الموضوع على دراسة مدى توافق طبيعة ومقومات علم المراجعة مع طبيعة ومقومات العلوم الاجتماعية وذلك على النحو التالي :-

أولا : توافق علم المراجعة مع طبيعة العلوم الاجتماعية :

تبحث العلوم الاجتماعية في وقائع المجتمعات والقيم والمثل التي يجب أن تسود علاقات الأفراد وسلوكهم، ودراسة المجتمع ونظمه والقوانين التي تخضع لها الظواهر الاجتماعية. وتهتم العلوم الاجتماعية بدراسة الحياة الاجتماعية للانسان، ودراسة سلوكه نتيجة انتمائه للمجتمع وتأثره به، كما تبحث في حقائق المجتمعات الانسانية في دور النمو، وبجميع أوجه النشاط التي تنتج عنها علاقات أو يترتب عليها نتائج اجتماعية وبتاريخ تطور هذه الحقائق (نمّر، ١٩٧٧ : ١٥ ، وبدر، ١٩٧٥ : ٣١٢).

ويتوافق علم المراجعة إلى حد كبير مع طبيعة العلوم الاجتماعية ، فالبيانات التي يقوم المراجع بفحصها وتحقيقها والاقرار عنها لها علاقة بالفرد في المجتمع .

وتتعامل المراجعة مع عمليات تتعلق بوحدة محاسبية سواء أكانت مشروعا فرديا أم شركة أشخاص أم شركة أموال أم وحدة حكومية ، وهذه الوحدة تسجل عملياتها وتبوبها وتلخصها وتعرضها بعد أن يتم فحصها وإبداء الرأي فيها عن طريق هيئة فنية محايدة لتقدم في النهاية إلى الأفراد أصحاب المصلحة فيها والمهتمين بشؤونها .

كما تتعامل المراجعة مع أرقام وبيانات ومشكلات تتعلق بمجموعات كبيرة من الأفراد في المجتمع بحيث لا يمكن تجنب وجهة النظر الاجتماعية ، وذلك لأن الطريقة التي تعالج بها عملية معينة في أية وحدة اقتصادية تؤثر على سلوك الانسان كفرد في المجتمع .

وتتعلق المراجعة بنشاط المشروعات، وهي ترجمة لنشاط مجموعة من الأفراد، وتمدنا بتقارير - وهي المنتج النهائي لها - تحتوي على معلومات وبيانات ووسائل معرفة هامة ونافعة للأفراد .

وتمدنا المراجعة ببيانات تتعلق بالسلوك الاقتصادي البشري، فهي ذات متضمنات سلوكية، وتلك السلوكيات مرتبطة بالأفراد متخذي القرارات الاقتصادية، وهم متعددو الأهداف والغايات والرغبات. حيث أن البيانات والمعلومات التي يحويها تقرير المراجع وتصل لعلم الفرد تؤثر على سلوكه في اتخاذ قرار معين.

ثانيا: توافق علم المراجعة مع مقومات العلوم الاجتماعية:

رغم تعدد مجالات العلوم الاجتماعية، ورغم الاختلاف فيما بينها من حيث مادة كل علم من تلك العلوم ومناهج البحث فيها، إلاّ أنه يجب أن تلتقي في مجموعة من المقومات المشتركة. وتتفاوت العلوم الاجتماعية من حيث مدى توافر المقومات جميعها أو بعضها وذلك على حسب مرحلة التطور الذي وصل إليها العلم، ومدى تقدم أدوات وأساليب البحث في مجال ذلك العلم.

ويرى (Ritchie, 1961: 12) أن هناك ثلاثة مقومات أساسية يجب توافرها لأي معرفة علمية حتى يضفي عليها صفة العلم، وهي التراكمية والتنظيم والسببية.

ويتناول الكاتب بالدراسة مدى توافق علم المراجعة مع تلك المقومات الثلاثة السابقة:ـ

١ ـ التراكمية أحد مقومات علم المراجعة: تصف التراكمية طريقة تطور العلم، ويعني التراكم أن العلم يتوسع رأسيا وأفقيا، ويقصد بالتوسع الرأسي للعلم الاتجاه إلى بحث نفس الظواهر التي سبق بحثها ولكن من منظور جديد وبعد كشف أبعاد جديدة فيها، بينما يقصد بالتوسع الأفقي للعلم اتجاهه للتوسع والامتداد إلى ميادين جديدة وبحث ظواهر جديدة لم يتطرق لها من قبل.

ويظهر التراكم الرأسي للمراجعة من خلال التطور التاريخي لها وأهميته في بناء حقائقها وذلك على النحو التالي (Her man & Edwards, 1973: 2 – 13):

أ ـ فقد ظهرت المراجعة في الفترة السابقة لعام ١٥٠٠م والتي كان يستمع فيها المراجع إلى الحالات التي تعرض عليه حتى أن اسمه وهو (Auditor) اشتق من الكلمة اللاتينية وهي (Audire) بمعنى يستمع وانصب الاهتمام الأساسي للمراجعة في تلك الفترة على منع التزوير من قبل المسؤولين عن حيازة الأشياء المادية والتأكد من أمانتهم.

ب ـ وتلى ذلك المرحلة التي تقع في الفترة ما بين عام ١٥٠٠م حتى ١٨٥٠م والتي ظهر فيها نظام القيد المزودج بمعرفة الايطالي «لوكاباكيولو» وانصب هدف المراجعة على حماية الممتلكات وأهمها النقدية والبضاعة مع توجيه بعض الاهتمام لمنع واكتشاف الأخطاء والغش.

جـ ـ وجاءت المرحلة التي تقع في الفترة ما بين عام ١٨٥٠ حتى ١٩٠٥م والتي تميزت بظهور الشركات المساهمة الكبيرة الحجم التي نتجت عن الثورة الصناعية. وظهرت الحاجة إلى وجود اتحاد لمهنة المراجعة وانصب الهدف الاساسي للمراجعة على اكتشاف الأخطاء والغش والعمل على منعهما، مع توجيه بعض الاهتمام لفحص نظام المراقبة الداخلية من خلال الطرق المحاسبية المستخدمة، واستخدام أسلوب الفحص بالعينة على نطاق محدود بعد أن كان الأسلوب السائد في المراجعة هو الفحص التفصيلي لجميع العمليات.

د ـ وكانت المرحلة الرابعة لتطور المراجعة في الفترة ما بين عام ١٩٠٥م حتى ١٩٣٣، وانصب الهدف الأساسي للمراجعة في تلك الفترة على التأكد من صحة وعدالة المركز المالي وبدأ الاعتراف بنظام المراقبة الداخلية، واعداد برنامج للمراجعة مع تغير أسلوب المراجعة ـ من المراجعة التفصيلية إلى استخدام أسلوب العينة.

هـ ـ ثم جاءت المرحلة الخامسة في الفترة من ١٩٣٣م حتى ١٩٤٠م وتميزت تلك الفترة رغم قصرها بالتطور الواضح في أهداف وأساليب المراجعة. وأصبح الاهتمام بنظام المراقبة الداخلية كنظام مستقل عن النظام المحاسبي المطبق بالمنشأة، وأصبح أسلوب الفحص بالعينة هو القاعدة وليس الاستثناء، كما ظهر أهمية الربط بين حجم العينة وكيفية اختيارها ومدى فاعلية نظام المراقبة الداخلية.

و ـ تعتبر المرحلة الأخيرة من مراحل تطور المراجعة في الفترة من عام ١٩٤٠م حتى الآن وتميزت تلك الفترة باعتبار إبداء الرأي الفني المحايد في عدالة القوائم المالية هو الهدف الأول والرئيسي للمراجعة، وازداد الاهتمام والاعتماد على نظام المراقبة الداخلية في تحديد نطاق الفحص. كما ازداد الاهتمام بالأساليب العلمية المتطورة مثل استخدام الأساليب الرياضية في مجال العمل المراجعي وأصبح لدى المراجع أدوات وأساليب متطورة يمكن استخدامها وتتمثل في التحليلات المالية، والخرائط

التدفق وبحوث العمليات واستخدام الحاسب الآلي تحقيقا للدقة والاقتراب من الموضوعية قدر الامكان.

ومن استعراض التطور التاريخي لأهداف وأساليب المراجعة، يتضح أن تطور تلك الأهداف والأساليب جاء نتيجة الثورة الصناعية، والتطور الاقتصادي الهائل، وصدور التشريعات المختلفة في كل من إنكلترا وأميركا وأحكام القضاء المتعددة، وآراء المجامع العلمية بها.

ومن خلال عرض مراحل التطور التاريخي للمراجعة يظهر أن التطور فيها أخذ اتجاها رأسيا وذلك برفع كفاءة المراجعة التقليدية «المالية» دون توسيع لمجالها. من خلال الاستعانة بالأساليب المتطورة لتسهيل أداء المراجع لمهمته والاقتصاد في تكاليفها، مع تحقيق نتائج أكثر فاعلية مثل الاستعانة بأساليب جديدة لتخطيط المراجعة، ومراجعة القوائم المالية في ظل التضخم، والاستعانة بالأساليب الاحصائية في اختيار العينات، وتحديد حجم ونوعية الاختبارات اللازمة إلى آخره من الأساليب المتطورة لمسايرة التغير والتطور المستمر في ظل الاقتصاد الحركي الحالي للوفاء باحتياجات الأطراف المهتمة بما يجري في الوحدات الاقتصادية.

كما سارت عمليات تطور المراجعة في اتجاه أفقي من خلال توسيع مجالها، وعدم الاكتفاء بالشكل التقليدي لها الذي يقتصر على المراجعة الحسابية والمستندية والفنية للدفاتر والسجلات لابداء الرأي الفني المحايد في مدى عدالة القوائم المالية. بأن ظهرت في الآونة الأخيرة الحاجة إلى توفير معلومات إضافية لم توفرها مراجعة القوائم والتقارير المالية. وتفيد في مجالات متعددة لخدمة الادارة والأطراف المختلفة المهتمة بعمل المراجع وهي ما تسمى بالمراجعة الادارية التي تستهدف تقييم الأداء الاداري للوحدة الاقتصادية. كما ظهرت المراجعة الاجتماعية التي تهتم بتقييم الأداء الاجتماعي لتلك الوحدات الذي أصبح يحتل مكانة بين اهتمامات الأطراف المختلفة بالمجتمع.

ويلاحظ أن ظهور المراجعة الاجتماعية لم يلغ المراجعة الادارية وأن الأخيرة لم تلغ المراجعة المالية، ولكن التطور الحادث في المراجعة ـ وهو لا شك توسع أفقي

لها ـ يستهدف إيجاد نظام متكامل لها يشتمل على فحص ومراجعة وتقييم أداء المشروع وما يرتبط به من بيانات من النواحي المالية والادارية والاجتماعية.

ويتضح مما سبق ان علم المراجعة يتوافق مع مقوّم التراكمية، حيث نشأت بأنظمتها التطبيقية وبمفاهيم خاصة بها، وقد خضعت تلك الأنظمة والمفاهيم للتطور في الفترات اللاحقة شأنها شأن أي مجال آخر للمعرفة.

٢ ـ التنظيم أحد مقومات علم المراجعة: يعتبر التنظيم من أهم مقومات العلوم الاجتماعية، ويعني ترتيب الأفكار بطريقة محددة وواعية، وتتمثل وسيلة العلم في تحقيق النظام في اتباع منهج أو طريقة منظمة ومحددة تعتمد على خطة واعية. فالعلم هو معرفة منظمة ويسير المنهج العلمي في ضوء تطور العلم من الملاحظات إلى التجارب ثم إلى الاستنتاج العقلي وإلى التجارب مرة أخرى، فالعنصر التجريبي والعنصر العقلي متداخلان ومتبادلان، فالاستقراء والاستنباط ليسا في العلم منهجين مستقلين، بل هما مرحلتان في طريق واحد.

وتوجد مناهج عديدة للبحث في العلوم الاجتماعية، سيتعرض الكاتب لدراسة بعضها بالقدر الذي يفيد أسلوب البحث في المراجعة.

أهمية منهج البحث في الفكر المراجعي:

انصب الاهتمام بالمراجعة في الماضي على أنها فن أكثر منها معرفة منهجية، الأمر الذي جعل الاهتمام يتركز على الطرق والاجراءات والأساليب التي تتبع في مجال العمل المراجعي ولم تكن هناك محاولات جديدة لوضع مبادىء علمية للمراجعة.

وقد تغيرت هذه النظرة التي سادت لفترة طويلة، فلم تقتصر المراجعة على التأكد من صحة الأحداث والصفقات المالية ومراجعة الحسابات، بل هي علم من العلوم الاجتماعية التي ترتكز على مجموعة من المفاهيم والفروض المنطقية والمبادىء العلمية التي تكون الاطار النظري القابل للتطبيق العملي. فيمكن النظر للمراجعة على أنها إجراءات الفحص والتحقيق للدفاتر والسجلات باستخدام أساليب معينة، كما يمكن النظر إليها من مدخل آخر باعتبارها نظرية تتناول مشكلة التحقق من سلامة البيانات المتعلقة بنشاط الوحدة الاقتصادية والتقرير عنها لمن يهمهم أمرها.

ولعل الجهود المبذولة بمعرفة الكتاب والهيئات والمجامع العلمية نحو الوصول إلى تكوين مجموعة من المبادىء النظرية لعلم المراجعة، مع السعي نحو جعلها تلقى القبول العام قد نجحت في جذب الانتباه إلى أهمية المنهج في مجال المراجعة بدرجة أكبر من ذي قبل، الأمر الذي سوف يؤدي إلى القبول العام لأي بناءات نظرية في المراجعة إذا تم الاتفاق العام على منهج البحث في ذلك العلم.

ويرى الكاتب أن البحث عن منهج علمي للمراجعة وتطوره لم يلق الاهتمام الكافي وذلك للأسباب الاتية :ـ

أ ـ الاعتقاد الشائع فيما مضى والذي استمر لسنوات طويلة باعتبار المراجعة فنا أكثر منها علما يلتزم منهجا معينا للبحث، ويرجع هذا الاعتقاد إلى النظر للمراجعة على أنها امتداد وفرع من فروع المحاسبة ـ والتي بدأت تطبيقية أيضا ـ وليست مستقلة بذاتها كعلم له خصائصه واهتماماته.

ب ـ كان ينظر للمراجعة باعتبارها أداة لخدمة وحماية فئة الملاك بالمشروع، ـ حيث أنها الفئة التي تفوض المراجع للقيام بعمله ـ وكانت النظرة السائدة هي السعي نحو تحقيق خدمة هذه الفئة، الأمر الذي دعا إلى وجوب اتفاق المبادىء مع احتياجات هذه الفئة وعدم السعي إلى تطويرها.

جـ ـ الاهتمام فيما مضى بالطرق والاجراءات والأساليب التي تتبع في الحياة العملية، وكانت جميع المحاولات التي ظهرت لوضع مبادىء علمية تهدف إلى تفسير المطبق فعلا وليس ما يجب أن يطبق.

مناهج البحث السائدة في الفكر المراجعي:

تلعب البحوث الجماعية الصادرة من المنظمات المحاسبية، وكذلك البحوث الفردية دورا كبيرا في سبيل تطوير علم المراجعة والاتفاق على المفاهيم والمبادىء والاجراءات المستخدمة للوصول إلى إطار نظري يلقى القبول العام (Mautz & Sharaf, 1961).

ورغم غزارة البحوث والدراسات في مجال علم المراجعة، إلاّ أن بعض الكتاب يرون عدم كفايتها ويوصون بالمزيد من الدراسات النظرية لذلك العلم. وقد تعددت آراء الكتاب بشأن الاتجاه الذي يجب أن يسلكه المراجعون للبحث عن أساس فلسفي

يبررون به القواعد التي تحكم الممارسة العملية للعمل المراجعي، وتحديد الاطار الذي يتحركون فيه عند قيامهم بواجباتهم.

ومن أهم المناهج السائدة التي تلائم البحث في علم المراجعة منهجي: الاستقراء والاستنباط وكلاهما مطبق في الفكر المراجعي، ومن أكثر مناهج البحث شيوعا في ذلك الفكر بحكم طبيعتها ونشأتها والأهداف التي تسعى اليها.

الاستقراء: يقوم هذاالمنهج على الملاحظة والمشاهدة أو الاستقصاء والبيانات الاحصائية، ومن تحليل هذه المشاهدات أو البيانات يمكن التوصل إلى عموميات تمثل المبادىء العلمية. ويلي تلك المرحلة مرحلة الكشف والتي تتضمن الفروض العلمية التي يضعها الباحث في مجال العلوم الاجتماعية كتفسير مؤقت للظواهر، ثم يليها مرحلة الوصول إلى القانون الذي يحكم الظواهر وهي ما تسمى بمرحلة التعميم (Martin, 1960 :30).

ويعتمد هذاالمنهج على ملاحظة ما يفعله المراجعون لتكوين فكرة عامة عن النظام الذي تخضع له المراجعة في وجودها وتطورها، ثم إضافة التفكير المنطقي إلى هذه الأفعال باخضاعها لمجموعة عامة من المبادىء حتى يمكن الوصول إلى حقائق وقوانين علم المراجعة.

ووفقا لهذا المنهج يجري مسح للقواعد والاجراءات والطرق المتبعة والمطبقة فعلا في مجال العمل المراجعي واعدادها وتبويبها من خلال ايجاد نوع من التشابه بينها وفقا لأسس معينة.

ورغم أهمية هذا المنهج ووجوده في الفكر المراجعي إلّا أنه يعاني بعض القصور الذي يتمثل في أنه لا يتفق مع التطور المستمر في علم المراجعة على أساس أن المبادىء العلمية المشتقة من هذا المنهج تصف الواقع، في حين أنها يجب أن تكون أنماطا لما يجب أن يكون عليه التطبيق.

)الاستنباط (الاستدلال): يقوم هذا المنهج على أساس التفكير المنطقي، ويتم تحديد الفروض من دراسة مجال استخدام العلم، واستنتاج المبادىء العلمية عن طريق المنطق.. ووفقا لهذا المنهج يبدأ الباحث بمجموعة من الأهداف والمسلمات، ومن كليهما تشتق المبادىء المنطقية التي تعتبر القواعد الاساسية في مجال التطبيق العملي.

وتمـر عملية الاستنباط في المراجعة بتحديد أهداف المراجعة والمسلمات المتصلة بمجالها، وتحديد مجموعة من التعاريف حتى مرحلة تكوين المفاهيم والقضايا وتطبيق المبادىء المشتقة.

ومما سبق يتضح للكاتب أن المراجعة استقرائية حيث تتخذ المشاهدة والملاحظة أساسا للاستنتاج، كما هي استنباطية حيث يستدل على التعميمات من مقدمات مقبولة ومسلم بها.

وإن كان الاستقـراء يسبق الاستنبـاط في المـراجعة حيث نشأت كفن، إلا أن الباحث يرى أن المراجعة استخدمت المنهج الاستنباطي وتحاول استخدامه من خلال انتشاره في أجزاء كثيرة من المعرفة في مجال المراجعة وذلك بجانب الاستقراء، ويظهر ذلك على سبيل المثال في الحالات الآتية:ـ

أ ـ استخدام أسلوب البرمجة الخطية في مجال تخطيط أعمال المراجعة (Summers, 1972 : 443 – 453).

ب ـ استخدام أسلوب تقييم ومراجعة البرامج في إعداد خطة سليمة لعملية المراجعة، وسـاعد هذا الأسلوب على تقدير الزمن الكلي اللازم لانجاز عملية المراجعة، وتحديد المسار الحرج الذي ينبغي التركيز عليه باستمرار (Cattanach & Hanberg, 1973 : 609 – 611).

جـ ـ استخدام أسلوب تحليل التكلفة والعائد لدعم توصيات المراجع (Wong, 1977: 43 – 49).

د ـ استخدام أسلوب الفحص بالمعاينة الاحصائية والذي يتفق مع نظرية الاحتمالات وعدم التأكد.

وكل مجالات المعرفة السابقة تعتمد على التخطيط والتنبؤ، حيث أن مضمون المنهج الاستنباطي يعتمد على استنباط حقائق من الاستقراء، وهذه الحقائق تتعلق بالمستقبل، والأسلوب الرياضي هو قمة الاستنباط.

ويظهـر مما سبق أن منهـج البحث الذي يتفق وطبيعة المراجعة هو منهج استقـرائي استنباطي، يرتكز في بدايته على حصيلة متراكمة من المعرفة التي تم ملاحـظتهـا وتنتهي بالتطبيق العملي، حيث تمر المراجعة بالمرحلة التجريبية التي

تتكون فيها المعارف، وبين هاتين المرحلتين هناك تفكير استنباطي قائم على أساس استنتاج بعض النتائج من المقدمات الواقعية وهي ما تسمى بمرحلة النضج التي تكتشف فيها المبادىء العامة التي يتوصل إليها علم المراجعة وبذلك يتوافق علم المراجعة مع مقوّم التنظيم، فالمراجعة هي معرفة منظمة.

٣ - السببية أحد مقومات علم المراجعة: يقصد بالسببية البحث عن الأسباب، فالتعرف على الأسباب يعطي لأي ظاهرة المفهوم العلمي لها من حيث فهم ظواهر العلم وتعليلها. ويهدف العلم إلى اكتشاف أساليب مقنعة للعقل عن الأسباب المتحكمة في الظواهر من أجل السيطرة عليها عقليا وعمليا.

وإن التعرف على السببية في المراجعة يتطلب التعرف على المنطق الذي تخضع له عملية الاثبات في المراجعة، وإمكانية تحديد نطاق المراجعة من خلال التعرف على العلاقات المختلفة التي تدخل في تكوين البناء الوصفي لها مثل الغرض من الفحص والتحقيق، والهدف الذي تسعى اليه عملية المراجعة والمفاهيم والمصطلحات التي يتم من خلالها الفحص والتحقيق.

ولا شك أن العلاقات السابقة مبنية على السببية لأنها تسعى إلى تحديد مسار عملية الفحص والتحقيق.

والسببية هي أساس التراكمية وجوهرها، حيث أن وجود السبب هو الذي دفع المعرفة في مجال المراجعة إلى التطور والانتقال من مرحلة لأخرى سواء أكان إنتقالا رأسيا تحليلا للمفاهيم وتعميقا لها مما يزيد من فاعليتها، أم توسعا أفقيا لطَرْقْ مجالات أخرى جديدة.

والسببية في جوهرها علاقة، ويتطلب الأمر عند تحديد العلاقات السببية في المراجعة والتعرف على طبيعتها تحديد نطاقها والبناء الوصفي لها.

ويتوافق علم المراجعة مع مقوِّم السببية، حيث تهتم المراجعة بالحصول على إجابة للسؤال لماذا؟ بالنسبة لأي ظاهرة تكون أمام المراجع عند القيام بفحصه وتحقيقه لها.

كما يقوم بدراسة وتقييم الأدلة التي يحصل عليها ويصل من كل منها إلى النتائج السليمة التي تؤدي اليها فقط، وأن تكون علاقة السبب والنتيجة واضحة لكل نوع من

أنواع الأدلة. وقد ظهرت في الآونة الأخيرة بعض البحوث الفعالة لصياغة نظرية عامة للاثبات في المراجعة تربط بين الافتراضات التي يضعها المراجع بالأدلة، وتحدد علاقة السبب والنتيجة في المراجعة (Kissinger, 1977 :322 – 339).

ومن الدراسة السابقة يتضح توافق علم المراجعة في طبيعته ومقوماته مع المقومات الأساسية للعلوم الاجتماعية، الأمر الذي أكسب المراجعة النضج الفكري الذي اكتسبته تلك العلوم.

إطار النظرية في العلوم الاجتماعية

باعتبار المراجعة علما اجتماعيا، واحد مجالات المعرفة في تلك العلوم فقد راعى الكاتب عند دراسته للبناء النظري لها ضرورة اتساقه مع بناء النظرية في العلوم الاجتماعية.

ويرى فلاسفة العلوم أن تحديد البناء النظري في مجال العلوم الاجتماعية يعتمد على تحديد أركان ذلك البناء، مع تحديد الأدوات التي تستخدم في تحقيق هذا البناء، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى دراسة مجال العلم ذاته بقصد التعرف على خصائصه وأهدافه وتحديد منهج البحث الملائم له (نمّر، ١٩٧١).

ونعرض بإيجاز بناء النظرية في العلوم الاجتماعية لامكان دراسة مدى توافر ذلك البناء في المراجعة حتى يتحقق لها مقومات النظرية وذلك على النحو التالي:ـ

أولا: تعريف النظرية:

تعددت التعريفات التي تناولت مصطلح النظرية (Campell, 1970 :252 – 267) (Caws, 1965 :88) وقد اختلف الكتّاب فيما بينهم بشأن تحديد مفهوم لها. ولم يكن هدف الكاتب هو حصر تلك التعريفات التي تناولها العديد من الكتاب والفلاسفة، حيث أن الدخول في حصرها وتفصيلاتها هو تكرار لكتابات سابقة في هذا المجال.

وقد ظهرت تعريفات عديدة للنظرية في القواميس والمعاجم، وفي علم المنطق ومناهج البحث ولكتاب العلوم السلوكية، وعلماء الاجتماع، ومن خلاصة تلك التعريفات يمكن تعريف النظرية بأنها بناء منطقي يغطي مجال العلم موضوع البحث ويظهر حقائقه، ويتكون هذا البناء من تعريف لمجال العلم، ومجموعة من المفاهيم لوصف ذلك العلم، وكذلك عدد

من البديهيات والمصادرات لتفسيره، بالاضافة لمجموعة من الفروض والمبادىء التي تساعد على التنبؤ بالأحداث المستقبلية المرتبطة بذلك العلم.

ثانيا: وظائف النظرية في العلوم الاجتماعية:

يجب أن تسعى النظرية إلى تأدية الوظائف التي يسعى إليها العلم من وصف وتفسير وتنبؤ. وتحقق النظرية هذه الوظائف من خلال أدوات أو عناصر معينة.

وكما اختلف الكتاب فيما بينهم بشأن تحديد تعريف للنظرية، فقد اختلفوا أيضا في تحديد وظائفها.. ودون التعمق في التفصيلات المكررة التي تناولها العديد من الكتاب في هذا المجال، فالنظرية في العلوم الاجتماعية تقوم على الوصف بوضع تعاريف للمفاهيم الأساسية لمجال العلم والتفسير الذي يقوم على الاستنباط والتنبؤ بالأحداث المستقبلية، ولكي يكون بناء النظرية فعالا يجب أن يكون لديه القدرة على وصف وتفسير الظواهر والتنبؤ بالأحداث.

وتظهر تلك الوظائف حسب الترتيب الزمني على النحو التالي:-

١ - الوصف: يهدف إلى تحديد طبيعة الاشياء وخصائصها، ويتخذ أساسا للتفسير ويتحدد بمجموعة من الأدوات أو العناصر وهي التعريف والمفاهيم.

٢ - التفسير: تظهر أهمية التفسير لعدم كفاية وصف الظاهرة، حيث لا تؤدي الأخيرة إلى التعرف على أسباب حدوث الظاهرة ومن أهم وظائف النظرية التوصل إلى قوانين تفسر أسباب حدوث الظواهر المختلفة.. ويتحدد بمجموعة من الأدوات والعناصر والتي تتمثل في البديهيات والمصادرات

٣ - التنبؤ: يعتبر من الوظائف الأساسية للنظرية، حيث لا يقف دورها على مجرد الوصف والتفسير، بل يمتد أيضا إلى التنبؤ بالأحداث المستقبلية إذا ما طبقت التعميمات التي تم التوصل إليها لتفسير الظواهر على الظروف الجديدة. ويقصد بالتنبؤ في العلوم الاجتماعية تحديد الاتجاه أو بيان الاتجاه، ويتحدد بمجموعة من الأدوات أو العناصر تتمثل في الفروض والمبادىء.

ثالثا: أدوات النظرية في العلوم الاجتماعية:-

١ - الأدوات التي تصف العلم:

أ ـ تعريف مجال العلم: يلعب تعريف مجال العلم وطبيعته وحدود ذلك المجال دورا هاما في تحديد أهداف البناء النظري له، حيث يساعد على تحديد البديهيات الأساسية للمجال والتي تظهر أهميتها في توضيح علاقة المجال بالمجالات الأخرى في حقول المعرفة.

ب ـ المفاهيم: تمثل المفاهيم العنصر الثاني في مجال وصف العلم والمفهوم بناء علمي يحدد ماهية وجوهر الشيء، وهو الأساس الذي يقام عليه باقي عناصر النظرية.

٢ ـ أدوات تفسير العلم:

أ ـ البديهيات: البديهية هي حقيقة بينة لا تحتاج لبرهان، ولها طابع العمومية لأنها مشتركة بين كافة مجالات المعرفة، وتظهر أهمية البديهيات في بناء النظرية باعتبارها إحدى الأدوات الرئيسية في تحقيق وظيفة التفسير، وتتخذ أساسا لاستدلالات تالية، كما تظهر أهميتها في توضيح مدى العلاقة الارتباطية بين المجال محل البحث والمجالات الأخرى من المعرفة.

ب ـ المصادرات: والمصادرات مكملة للبديهيات في مجال البناء التفسيري للنظرية ويستدل منها على فروض ومبادىء العلم وهي قضايا يفترض صحتها، وخاصة بعلم معين دون غيره. فالمصادرة أقل عمومية من البديهية التي تعتبر أعم واشمل.

٣ ـ أدوات التنبؤ (تحديد الاتجاه أو مسار العلم):

أ ـ الفروض: اختلفت الآراء والاتجاهات فيما يتعلق بالفروض في مجال العلوم الاجتماعية، وما زالت محل جدل الباحثين في تلك العلوم. نظرا لصعوبة تحقيقها وتعتبر الفروض نقطة البداية في مرحلة التنبؤ.

ويمكن التغلب على مشكلة تحقيق الفروض في تلك العلوم من خلال استبدال التجريب الى الملاحظة.

ب ـ المبادىء: تمثل الأداة الثانية في مجال تحقيق التنبؤ، كما تعد مكملة للفروض ـ فهي عبارة عن نتائج مستنبطة من المفاهيم والمصادرات.

وقد تعددت الآراء والاتجاهات حول موقع المبادىء في مجال البناء النظري للعلوم الاجتماعية. فيرى البعض أنه من الصعب صياغة مجموعة من المبادىء المبنية على أسس منطقية في تلك العلوم لصعوبة إيجاد وسائل تحقيق الفروض. إلا أنه يمكن التغلب على ذلك من خلال اعتبار الحقائق المستقرة في مجال العلم والتي تم التعارف عليها بمثابة مبادىء، أو

الاستعـانة بالأسلوب المنطقي في مجال تكوين تلك المبادىء عن طريق اخضاع الفروض للتحقيق من خلال المشاهدة وليس التجريب.

وبعد دراسة بناء النظرية في العلوم الاجتماعية، يتناول البحث مدى إمكانية توافر أركان هذا البناء في المراجعة حتى يتحقق لها مقومات النظرية التي تقوم على الوصف والتفسير والتنبؤ.

إمكانيات علم المراجعة في تحقيق وظائف النظرية:

مهما كان لنظرية المراجعة من أركان أساسية يقوم عليها بناؤها، فإن هذا البناء بما يقوم عليه من أركان يعتبر غير ذي جدوى ما لم يكن قادرا على وصف وتفسير ظواهر علم المراجعة والتنبؤ بها قد يسفر عنه انتظام تلك الظواهر أو عدم انتظامها من أحداث.

ونتناول في هذا الجزء دراسة العناصر الآتية:ـ

أولا: إمكانيات علم المراجعة في وصف الظواهر.

ثانيا: إمكانيات علم المراجعة في تفسير الظواهر.

ثالثا: إمكانية علم المراجعة في التنبؤ بالأحداث.

أولا: إمكانات علم المراجعة في وصف الظواهر:

يقـوم البنـاء الـوصفي على تعـريف علم المراجعة، والمفاهيم المتعلقة بذلك العلم باعتبـارهمـا الـركنين الأساسيين في مجال وصفه. فالوصف هو الوظيفة الأولى من وظائف النظرية والتي ينبغي أن يسعى إليهـا علم المراجعة. ووضع تعريف للمراجعة يعتبر من العناصر المهمة في بناء النظرية. فهو يساعد على تحديد الأهداف الأساسية لها، ويوضح طبيعة وخواص علم المراجعة وحدوده.

١ ـ تعريف علم المراجعة: تعددت التعريفات التي تناولت المراجعة المالية، وعلى الرغم من اختلاف صياغتها إلّا أنها تدور حول اعتبارها فحصا فنيا محايدا للدفاتر والسجلات بهدف إبداء الرأي في مدى صدق وعدالة القوائم المالية للعميل في التعبير عهن نتيجة النشاط والمركز المالي.

ويتحـدد هدف المـراجعة المالية في المصادقة على عدالة ما تحتويه القوائم المالية، كما يتحدد نطاقها في الدفاتر والسجلات المالية المرتبطة بدلالة تلك القوائم.

٢ ـ مفـاهيم المـراجعة: تمثل المفاهيم الركن الثاني من أركان البناء الوصفي للمراجعة،

وتنقسم إلى مفاهيم متعارف عليها، ومفاهيم ميدانية لازمة لتنفيذ عملية المراجعة وذلك على النحو التالي :-

١ - مفـاهيم متعـارف عليهـا: يقوم بالمراجعة المالية شخص كفء ومحايد، يبذل العناية الواجبة، ويلتزم السلوك الأخلاقي مستخدما وسائل فنية لابداء رأيه في مدى عدالة عرض القوائم المالية (Spicer & Pegler, 1974: Jencks, 1960:1-2 Howard, 1970:1) .

ويمكن استخلاص المفاهيم المتعارف عليها كما يلي :-

أ - الكفاءة: ينطلق أهمية مفهوم الكفاءة من مبدأ أساسي في المراجعة بأنه ينبغي أن تؤدي بأفضل الامكانيات المتاحة. ومن البديهي أن المراجع يجب أن يكون مؤهلا للقيام بعمله ويفـترض فيه ذلـك. ويقصد بمفهوم الكفاءة لدى المراجع كفاءته العلمية والفنية، وترتبط كفاءة المراجع بالثقة فيه، ويتم تفويضه على أساس الثقة في كفاءته، بالاضافة إلى أنها تؤدي الى زيادة ثقة مستخدمي القوائم الختامية في المعلومات التي يتضمنها تقريره.

ب - الحياد: يظهر أهمية مفهوم حياد المراجع ليس فقط تجاه إدارة الوحدة الاقتصادية أو ملاكهـا ولكن أيضا تجاه الغير ممن يعتمدون على تقريره في اتخاذ قراراتهم، ويقصـد بالحياد انتهـاج المراجع للموضوعية، وعدم التحيز، وعدم التأثر بآراء الآخرين والحياد هو جوهر المراجعة الخارجية والعنصر المميز لها. ولذلك يعتبر الحياد أحد المفاهيم الأساسية المتعارف عليها لعلم المراجعة.

جـ - العناية الواجبة: تعتبر العناية الواجبة أو الملائمة من المفاهيم المتعارف عليها في مجال المراجعة. ويقصد بها أن المراجع ينبغي عليه بذل العناية المهنية الواجبة عند قيامه بالفحص وإعداد التقرير. ويتعلق هذا المفهوم بما يقوم به المراجع من أعمال وبمستوى ودقة القيام بها.

د - السلوك الأخـلاقي: يقصـد بمفهوم السلوك الأخلاقي مجموعة القواعد المتعلقة بزمـلاء المهنـة، والمتضمنة دليل آداب وتقاليد المهنة الخاصة بتنظيم العلاقة بين المراجع وبين زملائه من مزاولي المهنة، وبالمجتمع الذي يمارس فيه دوره.

والسلوك الأخـلاقي أحـد المفـاهيم الأسـاسية للمراجعة، وتنشأ السلطة الالزامية لقواعد آداب وسلوك المهنة من اللوائح التنظيمية لها بكل دولة، ولا شك

أن التزام المراجع بتلك القواعد يساعد على زيادة ثقة الرأي العام في المهنة بشكل عام وأن تقصيره في الوفاء بتلك المسؤوليات يخلق عليه التزامات تجاه زملائه وتجاه المجتمع.

هـ - الأدلة والقرائن: ترتبط وظائف المراجعة بأهدافها، فالمراجعة تقوم على وسائل فنية للحصول على أدلة وقرائن الاثبات، ولا خلاف على ذلك من حيث المبدأ بين رواد الفكر المحاسبي والمراجعي، وهي عبارة عن وسائل أو طرق تتوافر للمراجع للحصول على أكبر إقناع ممكن أثناء قيامه بعمله، ولاقامة الدليل على صدق أو كذب المعلومات التي تحويها القوائم الختامية تحقيقا للاثبات في المراجعة.

وبذلك تعتبر الأدلة والقرائن أحد المفاهيم الأساسية المتعارف عليها في المراجعة.

٢ - مفاهيم ميدانية: تلك المفاهيم التي تمثل القواعد العامة التي تحكم الاجراءات العملية لنشاط المراجعة، وكذلك إجراءات وخطوات أداء عملية المراجعة ذاتها، وتتمثل فيما يلي:-

أ - الأحداث المالية: تهتم المراجعة بفحص وتحقيق الأحداث المالية، وتعبر تلك الأحداث عن النشاط الاقتصادي والذي يمثل محصلة لمجموعة من الحقائق الاقتصادية التي يعبر عنها بقيم مالية.

ويعني بالحدث المالي أي واقعة تحدث بالوحدة وينتج عنها أثر مالي أما بين الوحدة وأصحابها، أو بينها وبين الغير. وتمثل تلك الوقائع عمليات تبادلية يتم من خلالها انتقال قيم مالية نتيجة صفقات مستقلة بين طرفين مختلفين، ومؤيدة بدليل موضوعي، ويمكن التعبير عنها في صورة وحدات نقدية.

وتترجم الأحداث المالية إلى بيانات مالية تمثل المادة الأولية التي يهتم بها المراجع عند قيامه بأداء مهامه.

ب - المراقبة الداخلية: يعتبر نظام المراقبة الداخلية المصمم بالوحدة الاقتصادية نقطة البداية لعمل المراجع، والأساس في تحديد مدى الاختبارات والفحوص التي ستكون مجالا لتطبيق إجراءات المراجعة وبذلك يعتبر تقييم ذلك النظام من

جانب المراجع جزءا متكاملا من عمليات المراجعة، وركيزة من ركائز الفحص المحاسبي التي أكدها المنهج العلمي لاجراءات المراجعة.
فالمراقبة الداخلية أحد المفاهيم الميدانية المهمة التي تخص المراجعة، وترتبط إرتباطا مباشرا بعمل المراجع الخارجي.

جـ ـ المبادىء المحاسبية المتعارف عليها: تعتمد المراجعة على مبادىء المحاسبة المتعارف عليها، حيث تمثل الاطار الذي يحكم الممارسة المهنية للمراجعين لضمان إبداء رأي موضوعي في القوائم المالية الختامية للوحدة الاقتصادية.
وتقوم سلطة الزام تطبيق تلك المبادىء اما على قوة التشريع أو على قوة الالزام التي تتمتع بها الهيئات المهنية بين أعضائها من خلال إصدار توصيات ملزمة لاعضائها يجب عليهم اتباعها. وينشأ القبول العام لتلك المبادىء لمنفعتها العملية، وكنتيجة لسلطة الالزام التي تتطلب ضرورة تطبيقها في العملية المحاسبية، ولذلك يمكن اعتبارها أحد المفاهيم الميدانية المهمة للمراجعة.

د ـ قوائم مالية: تعتبر القوائم المالية البيان المحاسبي الذي تنعكس عليه صورة الوحدة الاقتصادية، كما تمثل المخرجات المباشرة لنظام التشغيل المحاسبي من تبويب للحقائق الاقتصادية وتلخيص لها. وتعتبر تلك القوائم المصدر الرئيسي للمعلومات عن الانشطة الاقتصادية للوحدة والتي يعتمد عليها أصحاب المصلحة في اتخاذ قراراتهم.
ويتبلور دور المراجع في التأكد من الصدق النظري والواقعي لتلك القوائم المالية الختامية. وبذلك يمكن اعتبارها احد المفاهيم الميدانية الهامة للمراجعة.

هـ ـ عدالة العرض: تهتم المراجعة بإبداء الرأي الفني المحايد في مدى عدالة القوائم المالية الختامية في تعبيرها عن نتيجة النشاط والمركز المالي للوحدة الاقتصادية.
ويستند المراجع في ذلك إلى أربعة افتراضات يسعى لاثباتها وتتمثل في مدى تمشي تلك القوائم مع مبادىء المحاسبة المتعارف عليها، ومدى تماثل تطبيق تلك المبادىء من سنة لأخرى، ومدى سلامة الاجراءات المتبعة في إعداد تلك القوائم، ومدى اشتمالها على كل المعلومات الضرورية.
ومن ثم يعتبر مفهوم الاظهار العادل للقوائم المالية الختامية أحد المفاهيم الميدانية الأساسية في المراجعة.

ثانيا: إمكانيات علم المراجعة في تفسير الظواهر:

يعتبر التفسير الوظيفة الثانية من وظائف النظرية، وتمثل البديهيات والمصادرات الركنين الأساسيين في مجال التفسير. وفيما يلي دراسة إمكانيات علم المراجعة في تحقيق وظيفة التفسير من خلال عرض البناء التفسيري للمراجعة باقتراح مجموعة من البديهيات والمصادرات وذلك على النحو التالي:ـ

١ ـ بديهيات علم المراجعة: تمثل القضايا المشتركة التي تعبر عنها الحقائق المعروفة في مجال الحياة الاقتصادية أو قد تكون مأخوذة من مجالات المعرفة الأخرى ذات الصلة بالمراجعة مثل المحاسبة والادارة والاقتصاد والقانون، وتشير إلى مدى الارتباط بين المراجعة ومجالات المعرفة الأخرى.

وتتمثل تلك البديهيات من وجهة نظر الكاتب في البديهيات الآتية:ـ

أ ـ بديهية التفويض: التفويض بديهية أساسية في معظم العلوم ومجالات المعرفة، فقد ظهر التفويض في علم الادارة كمبدأ معترف به في إدارة المساهمات، وظهر بوضوح في علم السياسة وفي المحاسبة من خلال مراكز المسؤولية.

وترتبط المراجعة بنظرية تفويض السلطة، والحاجة إلى رقابة أعمال من فوضت إليهم هذه السلطة، ويعتبر المراجع مفوضا من قبل أصحاب الأموال بالمشروع للقيام بعمله. وقد يكون التفويض بالمراجعة اختياريا كتلك المراجعة التي يطلبها ملاك المشروع في المنشآت الفردية وشركات الأشخاص. وقد يكون التفويض بالمراجعة إلزاميا من خلال إلزام التشريعات الخاصة بالشركات المساهمة بنشر قوائمها المالية الختامية على حملة الأسهم والغير.

ومما سبق يتضح أن التفويض مفهوم شائع بين معظم العلوم والمعارف كما هو شائع في علم المراجعة، وعليه فالتفويض تتوافر له الخصائص المطلوبة في البديهيات، وبذلك فهو بديهية من بديهيات المراجعة

ب ـ بديهية التخطيط: التخطيط مفهوم ملموس في معظم العلوم ومجالات المعرفة، فيظهر التخطيط في علم الادارة وفي علم الاقتصاد، وفي المحاسبة، كما هو واضح في المراجعة، فالمراجع يقوم بتخطيط العمل من خلال وضع برنامج للمراجعة والذي يمثل خطة كيفية وزمنية لأداء العمل المراجعي. كما تحتاج جميع جوانب

عملية المراجعة إلى تخطيط دقيق، فقد ظهر بالفعل استخدام أساليب البرمجة الخطية، وتقييم ومراجعة البرامج في إعداد الخطة السليمة لعملية المراجعة وترشيدها. وينبع الاهتمام بالجانب التخطيطي في المراجعة من المسؤولية والالتزام المهني. ويستخدم في معظم الأحيان كمؤشر للمراجع لكيفية تنفيذ واجباته بالعناية المهنية الواجبة.

وبذلك فالتخطيط مفهوم شائع في معظم مجالات المعرفة كما هو شائع في علم المراجعة، وبناء عليه فالتخطيط تتوافر له الخصائص المطلوبة في البديهيات.

جـ - بديهية الاستمرار: الاستمرار مفهوم واضح في معظم العلوم ومجالات المعرفة، فالاستمرار مفهوم واضح في علم الادارة حيث ترتبط الادارة بعقود طويلة الأجل يترتب عليها حقوق وتعهدات والتزامات. ويظهر مفهوم الاستمرار أيضا في علم القانون، وفي علم الاقتصاد حيث أن استمرار الوحدة الاقتصادية وبقاءها يعتبر حافزا للمستثمرين على استثمار أموالهم ويدفع الحياة الاقتصادية للنمو والتقدم، وذلك لوجود مقياس الربح كمعيار للأداء الاقتصادي. كما يظهر مفهوم الاستمرار في المحاسبة ويقود إلى تقسيم حياة المشروع إلى مدد مالية أو فترات مالية مستقلة.

ويظهر الاستمرار بشكل ملموس في المراجعة، حيث ينبع هذا المفهوم من استمرار الحاجة إلى خدمات المراجعة، وتطور تلك الحاجات لسد حاجة وتوقعات مجالات الأعمال من المهنة للوفاء بمتطلبات المجتمع المتطور لخدمات المراجعة.

وبذلك فالاستمرار مفهوم شائع في معظم مجالات المعرفة بما فيه المراجعة ويمكن اعتباره بديهية من بديهياتها.

د - بديهية الاثبات: الاثبات هو عملية تسجيل الوقائع كما حدثت بناء على مستندات مؤيدة. ويظهر الاثبات في الادارة حيث تعتمد القرارات الادارية على دراسة الوقائع المبينة، وتحليلها، واستخلاص النتائج التي يُبنى عليها القرار الاداري. كما يظهر الاثبات في علم التاريخ، وعلم الاجتماع، وعلم القانون. وعلم المحاسبة. والمراجعة من العلوم التي تبدأ بجمع البيانات عن طريق الفحص والملاحظة والاستفسار، والمصادقات وغيرها من الوسائل الفنية للإثبات في المراجعة. وتعتمد

على إثبات المشاهدات، والتحليل المكثف لتلك البيانات لاقامة الدليل على صدق أو كذب المعلومات التي تحويها القوائم المالية الختامية.

فالاثبات مفهوم شائع في معظم مجالات المعرفة بما فيه المراجعة وبالتالي ينطبق عليه خصائص البديهيات، ومن ثم يمكن اعتباره إحدى بديهيات المراجعة.

٢ ـ مصادرات علم المراجعة: تمثل المصادرات الركن الثاني من أركان البناء التفسيري للنظرية، وتحدد مصادرات علم المراجعة من خلال الوظيفة التي يؤديها، وهو ما يسمى بالتفسير الوظيفي للعلم، ويعتبر فحص وتحقيق الأداء المالي وتبليغ نتيجة ذلك لأصحاب رأس المال في الوحدة الاقتصادية الوظيفتين الرئيستين للمراجعة ويحددان الاطار العام لها. ومن ثم فقد اعتبرهما الكاتب مصادرتين أساسيتين لعلم المراجعة.

وقد راعى الكاتب أنه يمكن اتخاذهما أساسا لاستدلالات تالية وهو ما يميز مصادرات أي مجال من مجالات المعرفة. فمصادرة الفحص والتحقيق تتسق مع بديهية الاثبات، كما يستنبط منها مبدأ المصادقة. كما تتسق مصادرة التبليغ مع بديهية التفويض كما يستنبط منها مبدأ المسؤولية، وذلك على النحو التالي:ـ

أ ـ مصادرة الفحص والتحقيق: يقصد بتلك المصادرة أن ما يتم تسجيله وتلخيصه وعرضه بالوحدة الاقتصادية يحتاج إلى فحص وتحقيق للتأكد من أن الحقائق الاقتصادية قد تم التعبير عنها بصدق وبطريقة ساعدت مستخدميها في اتخاذ قرارات سليمة. والفحص والتحقيق هو جوهر وظيفة المراجعة، فالمراجع يحقق عمل المحاسب من خلال فحص وتحقيق البيانات الواردة بالقوائم المالية الختامية والتي يعدها ويجهزها المحاسب، وهو يرجع في ذلك لأصل هذه البيانات.

ج ـ مصادرة التبليغ: هو الوظيفة الثانية للمراجعة، ولا يقتصر التبليغ على الأثر الاعلامي بل يتعداه للتأثير السلوكي وتتمثل أداة التبليغ في تقرير المراجع، والذي يمثل المنتج النهائي لعملية المراجعة. ويقتصر مضمون التبليغ في المراجعة على إبداء الرأي في مدى عدالة القوائم المالية الختامية في التعبير عن نتيجة النشاط والمركز المالي.

ثالثا: إمكانيات علم المراجعة في التنبؤ بالأحداث:

يمثل التنبؤ الوظيفة الثالثة من وظائف النظرية في العلوم الاجتماعية ويعني تحديد أو

بيان اتجاه أحداث العلم، وتعتبر الفروض والمبادىء أدوات التنبؤ لأي مجال من مجالات المعرفة. وبالرغم من الجدل الذي يثور حول فروض ومبادىء العلوم الاجتماعية، حيث تتعدد فيها الآراء والاتجاهات إلّا أن الكاتب يرى أهميتها في علم المراجعة، الأمر الذي أدى به إلى اقتراح بعض الفروض والمبادىء لذلك العلم. وقد راعى في الفروض إمكانية إتساقها مع البديهيات والمصادرات مع إمكانية الاستنباط منها، واعتبار المبادىء مكملة لتلك الفروض ونتائج مستنبطة من البديهيات والمصادرات. ويتم عرض البناء التنبئي للمراجعة باقتراح فرضين ومبدأين، وذلك على النحو التالي:-

١ - فروض علم المراجعة:

أ - الدلالة المقيدة للقوائم المالية: ان القوائم المالية وما تحويه من أرقام وبيانات لا تعبر عن نتيجة النشاط والمركز المالي الحقيقي للوحدة، حيث أن دلالتها مقيدة وليست مطلقة، ويرجع ذلك الى افتراض ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد عند تقييم عناصرها بالاضافة لاختلاف أسس قياس تلك العناصر، وخضوع بعض القيم للتقدير الشخصي، كما أنها لا تفصح عن بعض العناصر ذات التأثير المباشر والهام على المركز المالي.

ولذلك فقد أحيطت بظلال من التحفظ على ما يمكن استقراؤه منها من اتجاهات، وما تظهره من حقائق، وما تفصح عنه من دلالات.

ب - الصدق المحاسبي في تقرير المراجعة: هذا الفرض هو الذي يعطي للتقرير أهميته. فهو أداة لدعم الثقة في المعلومات المالية المنشورة بالقوائم المالية الختامية، باعتبارها أساس العملية الاقتصادية نظرا لاعتماد مستخدمي ذلك التقرير على رأي المراجع الفني المحايد في القوائم المالية الختامية قبل اتخاذ قراراتهم. ونتيجة للفرض السابق ظهرت التحفظات في تقرير المراجعة درءا لمسؤولية المراجع قانونيا ومهنيا، ومن مظاهرها عدم ابداء المراجع لرأيه الا اذا اقتنع بكفاية وملاءمة أدلة وقرائن الاثبات وعدم الاعتماد على مصادر لم يتأكد من صحتها عند فحصه وتحقيقه. ومن نتائجها حق المراجع في اعداد التقرير المناسب تبعا لما يتوصل اليه من نتيجة عمله، مثل اعداد التقرير بتحفظات، أو التقرير السالب، أو تقرير عدم ابداء الرأي.

٢ ـ مبادىء علم المراجعة:

أ ـ المسؤولية: ظهر هذا المبدأ نتيجة اعتبار المراجع وكيلا عن المساهمين، ومفوضا من قبلهم، الأمر الذي ألقى عليه مسؤولية تبليغهم بنتيجة فحصه وتحقيقه للأداء المالي للوحدة الاقتصادية، كما أنه نتيجة مستنبطة من مصادرة التبليغ. وقد اشتق هذا المبدأ من بديهية التفويض، كما أنه نتيجة مستنبطة من مصادرة التبليغ وتتحدد مسؤوليته على أساس التكييف القانوني لوظيفته، فهو مسؤول تجاه أصحاب المشروع مسؤولية مدنية تعاقدية اذا لم يبذل العناية المهنية الواجبة، وقد تمتد مسؤولية المراجع تجاه أطراف أخرى بالمجتمع خلاف عميله، ولم تتحدد مسؤوليته تجاه تلك الأطراف على وجه الدقة حتى الآن. ويختلف حجم تلك المسؤولية على حسب قانون كل دولة ومدى نظرتها لحجم الاهمال الذي يقع فيه المراجع. وقد يكون المراجع مسؤولا أمام المجتمع اذا ترتب على اهماله وتقصيره في عمله الاضرار بمصالح المجتمع، وقد يقع في هذه الحالة تحت طائلة المسؤولية الجنائية.

ب ـ المصادقة: يعتبر مبدأ المصادقة من المبادىء المتعارف عليها في المراجعة، ويحظى القبول العام بين جمهرة المحاسبين والمراجعين وأعضاء المهنة. حيث تهدف المراجعة الى فحص وتحقيق المجموعة المستندية والدفترية للوحدة فحصا فنيا محايدا، ليتمكن المراجع من التأكد من أن الحسابات الختامية تظهر بصورة عادلة نتيجة أعمال الوحدة عن الفترة المحاسبية، وأن الميزانية تعبر بأمانة ووضوح عن حقيقة المركز المالي في نهاية تلك الفترة.

ويشتق هذا المبدأ من بديهية الاثبات، ومصادرتي الفحص والتحقيق والتبليغ، ومكمل لفرض الصدق المحاسبي في تقرير المراجعة.

مدى وفاء مهنة التدقيق بدولة الكويت بمتطلبات نظرية المراجعة:

نشأة مهنة التدقيق بدولة الكويت والتشريعات المنظمة لها:

مرت مهنة المراجعة منذ نشأتها بدولة الكويت بتطورات عديدة يمكن ايجازها فيما يلي:-

١ - اعتمدت المهنة في بدايتها على ما جاء بقانون الشركات بدولة الهند والذي صدر عام ١٩١٣، واستمر تطبيقه في تنظيم مهنة المراجعة حتى عام ١٩٦٠م.

٢ - أدى التطور الاقتصادي الكبير الذي تشهده دولة الكويت، واتساع المعاملات التجارية وظهور الشركات الضخمة، وازدياد الوعي المحاسبي إلى اهتمام الدولة بتنظيم مهنة مراقبة الحسابات، والشروط الواجب مراعاتها لمن يحق له مزاولتها بصدور قانون الشركات رقم ١٥ لعام ١٩٦٠م في مواده ١٦١، ١٦٤، ١٦٥ والخاصة بتنظيم أحكام تعيين مراقب الحسابات وشروط تنظيم المهنة، وقد عُدّل بالقانون رقم ٣ لعام ١٩٦٥م.

٣ - وقد تم تتويج مهنة المراجعة بدولة الكويت بانشاء جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في ١١ فبراير عام ١٩٧٣ حيث يهدف هذا التنظيم للعمل على رفع المستوى المهني، والأدبي، والثقافي لأعضاء المهنة. وتزويد أعضائها بالآفاق الجديدة في مجال المحاسبة والمراجعة، وتنيمة وتطوير الفكر المحاسبي لديهم، والمساهمة في تنظيم قواعد مزاولة المهنة، والتعاون مع الهيئات والجمعيات العلمية والمهنية المحلية والعالمية.

٤ - وقد صدر أخيرا القانون رقم ٥ لعام ١٩٨١ الذي أحدث تطورا في المهنة وركز على أهمية المهنة للنظام الاقتصادي والاجتماعي للدولة، ودورها الحساس. كما اهتم بالشروط اللازمة لمزاولة المهنة بالكويت، وكفل وضع الضمانات اللازمة لتنظيم ورفع مستوى مهنة التدقيق كي تؤدي دورها في خدمة المجتمع على الوجه المطلوب.

مدى وفاء التشريعات واللوائح المنظمة للمهنة بمتطلبات نظرية المراجعة:

أولا: المفاهيم:

١ - فيما يختص بمفهوم الكفاءة فقد حدد القانون رقم ٥ لعام ١٩٨١ بالباب الأول المؤهلات الأكاديمية (العلمية) التي يجب توافرها في مراقب الحسابات، والتي تتمثل في حصوله على درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الكويت أو احدى الجامعات أو المعاهد العليا المعادلة والمعتمدة. كما أوجب القانون نفسه على مراقب الحسابات أن يكون عضوا في احدى جمعيات المحاسبين المعتمدين، وعلى وجوب توافر فترة خبرة عملية لديه بعد حصوله على المؤهل الأكاديمي، وتتراوح تلك الفترة بين سبع سنوات بالنسبة لمراجعة حسابات البنوك وشركات التأمين والشركات المالية، وخمس سنوات

بالنسبة للشركات الأخرى. كما ألزم القانون المذكور ضرورة اجتيازه امتحان مزاولة المهنة الذي تجريه وزارة التجارة والصناعة.

١ - ويتضح مما سبق أن مفهوم الكفاءة يحظى باهتمام التشريعات المنظمة للمهنة بدولة الكويت. وإذا تناولنا مدى الالتزام بهذا المفهوم في المحيط العملي فقد أكدت بعض الدراسات الميدانية (حسن ١٩٨٤ : ١١٨) التي تمت في هذا الصدد عام ١٩٨٤ على عدم توافر المؤهلات العلمية والعملية اللازمة لدى بعض ممارسي المهنة، كما أكدت أيضا على عدم توافر القدر الكافي من الكويتيين المؤهلين تأهيلا علميا وعمليا لاستيفاء متطلبات المهنة. وأرجعت هذا النقص إلى عدم اقبال الكويتيين من خريجي قسم المحاسبة والمراجعة على الالتحاق بمكاتب التدقيق المهنية والانخراط في سلك المهنة، كما عددت بعض الأسباب التي أدت إلى ذلك منها عدم كفاية الرواتب المبدئية التي تدفع لهم، وطول الفترة الزمنية التي نص عليها القانون لاكتساب الخبرة العملية، والنقص في عدد المتخصصين لتدريس علوم المحاسبة على المستوى الجامعي، وتفضيل الخريجين للتوجه للعمل بالوزارات والادارات الحكومية والشركات.

٢ - وفيما يتعلق بمفهوم الحياد فقد أكد القانون التجاري رقم ١٥ لعام ١٩٦٠ على أهمية مفهوم حياد واستقلال المراجع، حيث ألزم الشركات المساهمة بتعيين مراقب مستقل ومحايد للقيام بمراجعة الحسابات والقوائم المالية الختامية لها. كما حظر المشرع على مراقب الحسابات بموجب القانون رقم ٥ لعام ١٩٨١ في المادتين ١٨، ١٩ أن يرأس مجلس ادارة احدى الشركات المساهمة التي يقوم بمراجعة حساباتها، أو يكون عضوا منتدبا فيها أو عضوا في مجلس ادارتها، أو شريكا، أو موظفا فيها حرصا على تأكيد مفهوم استقلال وحياد المراجع في تفكيره وتصرفاته، وتوخي المراجع الموضوعية أثناء تأديته لعمله.

ويتضح مما سبق أن مفهوم الحياد يحظى باهتمام التشريعات المنظمة للمهنة بدولة الكويت. وقد انصب اهتمامها بمعيار المصالح المادية كأساس لتحديد مفهوم حياد المراجع، وينبغي اهتمام التشريعات والهيئات المنظمة للمهنة باضافة معيار آخر يضمن استقلال الحالة الذهنية له حتى يتحقق الحياد الحقيقي.

٣ - وبالنسبة لمفهوم العناية الواجبة فلا شك أن هذا المفهوم يرتبط بقواعد شرف المهنة من

الناحية العملية. ويعتقد الكاتب أن أزمة سوق الأوراق المالية بدولة الكويت أبلغ رد على عدم التزام مراقبي الحسابات بالعناية الواجبة والملائمة عند ممارسة أعمالهم، وتنفيذ إجراءات المراجعة كما تقتضيه مسؤولياتهم المهنية. واعتبار ذلك أحد أهم الأسباب الرئيسية لحدوث تلك الأزمة، على أساس أن تقرير المراجع عن المراكز المالية للشركات التي يتم تداول أسهمها بالبورصة من أهم مصادر المعلومات الأساسية التي يستقي منها المستثمرون والمحللون الماليون معلوماتهم المناسبة لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

ويرجع عدم وضوح هذا المفهوم لدى مراقبي الحسابات من وجهة نظر الكاتب إلى الأسباب الآتية:ـ

أ ـ عدم تحديد الاجراءات النمطية للمراجعة بدولة الكويت.

ب ـ عدم الاتفاق على موقف محدد لأعضاء المهنة تجاه المشاكل التي يتعرضون لها.

جـ ـ عدم توافر مقاييس التحقق من مدى التزام أعضاء المهنة بهذا المفهوم.

د ـ عدم تحديد معايير للأداء المهني، فلم توضع قواعد بمعايير المراجعة المتعارف عليها والتي يمكن بموجبها قياس المستويات المهنية، ومدى جودة أداء أعضاء المهنة. فالملاحظ أن المهنة بدولة الكويت أخذت بما جاء بمعايير الأداء المهني المطبقة بالولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا ولم تكيف تلك المعايير بما يتناسب مع الظروف المحلية.

هـ ـ عدم تحديد الواجبات والمسؤوليات المهنية التي ينبغي أن يلتزم بها أعضاء المهنة.

٤ ـ ينظم مفهوم السلوك الأخلاقي قانون شرف المهنة الذي يهدف الى تحديد الواجبات والالتزامات المهنية والأخلاقية التي يجب أن يلتزم بها المراجعون. وتختلف تلك الواجبات والالتزامات باختلاف القوانين الوضعية المعمول بها في هذا الشأن، وباختلاف العرف المهني السائد بين المراجعين.

وقد أكدت التشريعات بدولة الكويت على أهمية التزام أعضاء المهنة السلوك الاخلاقي. فقد ألزم المشرع بالباب الثاني من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٨١ بشأن تنظيم مزاولة المهنة على مراقبي الحسابات عدم مزاولة أية مهنة تتعارض مع مهنته مثل أعمال الاستشارات والخبرة، وأعمال الترويج لتأسيس الشركات، ومسك الحسابات واعداد الحسابات الختامية والميزانيات وأعمال الدعاية لمكتبه، أو أن يكون له مصلحة مادية في

الشركات التي يراجع حساباتها من خلال ارتباطه بوظيفة بها. وحدد القانون في مادته رقم ٢١ مسؤولية مراقبي الحسابات اذا نسب لهم ما يعتبر مخالفا لأحكام القانون أو لأصول المهنة.

ويرى الكاتب عدم وضوح هذا المفهوم لدى بعض مزاولي المهنة بدولة الكويت. ومن مظاهر ذلك قبول عمليات المراجعة عن طريق تقديم المناقصات كما يحدث في مراجعة حسابات الجمعيات التعاونية. كما يتم في بعض الحالات الاتفاق مع العميل على نسبة مقدما كأتعاب من ايرادات العملية التي يقوم بمراجعتها، وقيام بعضهم بأعمال المضاربات وتورطهم في أزمة سوق الأوراق المالية. بالاضافة لقيامهم بأعمال المحاسبة بالشركات رغم الزام المشرع لهم بعدم ممارسة تلك الأعمال وتفرغهم لأداء دورهم الحقيقي. بالاضافة لعدم تفرغ بعضهم للمهنة واعتبارها مصدراً آخرا للدخل مما يؤثر على مفهوم العناية الواجبة في أداء أعمالهم خاصة وأن القانون رقم ٥ لعام ١٩٨١ لم يول مسألة التفرغ للمهنة الأهمية المناسبة لها رغم أهميتها لرفع مستوى المهنة ومستوى مزاوليها ويرجع ذلك من وجهة نظري للأسباب الآتية :-

أ - عدم كفاية التشريعات في هذا الصدد.

ب - عدم وجود تنظيم مهني قوي ومتطور للاشراف على المهنة بدولة الكويت، حيث يتمثل التنظيم المهني بدولة الكويت في جمعية المحاسبين والمراجعين التي يقتصر دورها على اصدار بعض النشرات الدورية المتعلقة بالمهنة دون أن يكون لها الدور الفعال في إلزام الأعضاء بتوصياتها.

جـ - عدم توافر دستور مهني يقوم على مجموعة متناسقة من المفاهيم المتفق عليها ويناسب ظروف المهنة بدولة الكويت.

ولا شك أن اتساع دور التدخل الحكومي واصدار التشريعات الكافية، ووجود تنظيم مهني قوي ومتطور، واعداد دستور مهني يشمل قواعد متعارفاً عليها للسلوك، وقناعة أعضاء المهنة بأهمية الالتزام بتلك القواعد لزيادة ثقة الرأي العام في مهنة المراجعة يمكن أن يؤدي بدوره الى رفع مستوى المهنة ومزاوليها، ويحفظ لها كيانها واستقلاليتها.

لتكن البداية بالاستعانة بما أخذت به الدول التي سبقتنا في هذا المضمار مثل

الولايات المتحدة الأميركية والمملكة المتحدة. ودراسة ما يناسب المهنة بدولة الكويت للأخذ به واستبعاد القواعد غير المناسبة.

٥ - والأدلـة والقرائن من المفاهيم المتعارف عليها في علم المراجعة في أي بلد من بلدان العالم. وعلى المراجع أن يجمع الأدلة والقرائن الكافية والملائمة للحالة التي يراجعها ليحصل على أكبر اقناع ممكن. وقد وردت الأدلة والقرائن ضمن معايير تنفيذ العمل الميداني المنبثقة عن معايير المراجعة المتعارف عليها بالولايات المتحدة الأميركية كمستوى يمكن من خلاله تقييم أداء أعضاء المهنة، ومقارنة أدائهم من خلال سعيهم نحو جمع الكم والكيف الملائم من أدلة وقرائن الاثبات.

ولا يحكم عملية تجميع أدلة وقرائن الاثبات أية قوانين أو تعليمات ولكنها مسؤولية مهنية تتعلق بمدى قناعة المراجع لابداء رأيه الموضوعي في مدى صدق المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية الختامية.

ولا شك أن عدم تفرغ بعض الأعضاء لممارسة المهنة بالكويت قد يساعد على عدم قدرتهم على تجميع الأدلـة والقرائن الكافية والملائمة التي تحتاج إلى وقت كاف للحصـول عليهـا، والاكتفاء بما يقع تحت بصرهم. كما أن عدم وجود معايير محددة للمراجعة بدولة الكويت قد يؤدي الى عدم امكانية تقييم أداء المراجع في هذا المجال.

٦ - والأحداث المالية من المفاهيم الميدانية المرتبطة بالمراجعة في أي بلد من بلدان العالم، ولكن قد يؤدي خروج المهنـة عن دائـرة اختصـاصـاتهـا الأسـاسية وممـارسـة أعمال الاستشارات الادارية، والترويج لتأسيس الشركات، والاستثمار والمضاربات والوكالة وغـيرها، إلى ابتعادها عن دائرة الأحداث المالية المرتبطة بالمنشأة التي ينبغي أن يقوم المراجع بتدقيقها، وخروج المهنة من ارتباطها بهذا المفهوم الهام.

كما أن التـزام أعضاء المهنة بقواعد السلوك الأخلاقي، وبالتشريعات المنظمة لحقوقهم وواجباتهم ومجالات أعمالهم، سوف تؤدي الى تفرغهم لممارسة دورهم الرئيسي الذي يتبلور في تدقيق العمليات التي نتجت عن الأحداث المالية المرتبطة بالمنشأة سواء بينها وبين أصحابها، أو بينها وبين الغير.

وقد حرصت دولة الكويت على تأكيد هذا المفهوم بالقانون ٥ لعام ١٩٨١ الذي

يلزم مراقبي الحسابات بعدم مزاولة أي مهنة تتعارض مع عملهم الأصلي الذي ينبغي أن يتمثل في تدقيق الأحداث المالية للمنشأة وابداء الرأي بغرض التصديق على عدالة القوائم المالية الختامية.

٧ - ان نظرة المراجع لمدى سلامة نظام المراقبة الداخلية بالمنشأة هي نظرة نسبية تختلف من مراجع لآخر. وان كانت هناك مقومات أساسية تمثل الحد الأدنى لسلامة النظام الا أنه يختلف فيها الرأي.

ومن خلال دراسة بعض تقارير مراقبي الحسابات الموجهة لمجلس ادارة بعض المنشآت بدولة الكويت.. تعبر فيه آراؤهم عن مدى سلامة النظام، وابداء النصح للارتقاء به، ومدى اعتمادهم عليه في تخطيط عملية المراجعة وتحديد نطاق الفحص لديهم.

٨ - وفيما يتعلق بالمبادىء المحاسبية المتعارف عليها كأحد المفاهيم المرتبطة بممارسة عملية المراجعة.. فقد ألزم القانون رقم ٦ لعام ١٩٦٢ بدولة الكويت مراقبي الحسابات باتباع المبادىء المحاسبية المتعارف عليها، ولكن لم يبين القانون ماهية تلك المبادىء على وجه التحديد.. كما لم يتناولها القانون رقم ٥ لعام ١٩٨١.

ويلاحظ مما سبق عدم وجود مبادىء أو قواعد محاسبية متعارف عليها يمكن أن تستند اليها مهنة المراجعة بدولة الكويت. واعتمد المشرع على المبادىء المحاسبية المتعارف عليها دوليا لتمثل الاطار الذي ينبغي أن يتحرك من خلاله المراجعون عند ممارستهم لاعمالهم... ولا شك أن ذلك يمثل ثغرة واضحة في تلك التشريعات.

وينبغي على التنظيمات المهنية المتخصصة والمتمثلة في جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية العمل على تحديد وتطوير القواعد والمبادىء المحاسبية التي تناسب ظروف المهنة، واحتياجات مستخدمي القوائم المالية بدولة الكويت.

٩ - بالنسبة لمفهوم القوائم والتقارير المالية، فلم تنص قوانين المحاسبة بدولة الكويت على بعض الأمور الهامة المتعلقة بتلك القوائم والتقارير المنشورة بمعرفة الشركات ومنها على سبيل المثال:-

أ - أغفلت القوانين أهمية نشر قوائم مالية ذات قيمة للمستخدم في الوقت الراهن مثل قائمة التغير في المركز المالي، أو قوائم التدفقات النقدية، والقوائم المالية المعدلة

بالأرقام القياسية. واكتفت بالقوائم والتقارير المالية المتعارف عليها التي تنشرها الشركات المساهمة مثل حساب الأرباح والخسائر وحساب توزيع الأرباح وقائمة المركز المالي.

ب - لم تعالج القوانين مشكلة افصاح القوائم المالية، والمعلومات التي ينبغي أن تمثل الحد الأدنى للافصاح في تلك القوائم.

١٠- وفيما يتعلق بمفهوم عدالة العرض، فمن خلال الاطلاع على تقارير المراجعة للعديد من الشركات اتضح حرص المدققين على اظهار عدالة عرض القوائم والتقارير المالية ضمن صياغة تقاريرهم. ويفقد هذا المفهوم فعاليته في تقرير المراجعة بدولة الكويت للأسباب الآتية :-

أ - عدم الاتفاق على المبادىء المحاسبية المتعارف عليها والتي تمثل الاطار الذي يعمل من خلاله المراجع.

ب - يعتبر هذا المفهوم مفهوماً نسبياً يختلف من مراجع لآخر، نظرا لعدم الاتفاق على مستويات للأداء المهني بدولة الكويت.

جـ - اختلاف صياغة تقارير المراجعة، فالبعض يسمي المبادىء المحاسبية المتعارف عليها بالأصول المحاسبية المتعارف عليها، ويسميها البعض الآخر السياسات المحاسبية المتعارف عليها رغم اختلاف مفهوم السياسة عن مفهوم المبدأ في اطار النظرية العلمية.

ثانيا: البديهيات:

١ - بالنسبة لبديهية التفويض فقد أكدت التشريعات المتعلقة بمهنة المراجعة بدولة الكويت على أهمية تفويض السلطة من خلال نص المادة ١٦١ من القانون ١٥ لعام ١٩٦٠ بتعيين مراقب للحسابات بالشركات المساهمة تعينه الجمعية العمومية للمساهمين، هذا بالاضافة لمسؤوليته عن صحة البيانات الواردة بتقرير المراجعة بوصفه وكيلا عن مجموع المساهمين وفقا لنص المادة ١٦٥ من القانون المذكور.

ويُفهم من المادتين السابقتين أن التفويض أخذ شكلا الزاميا من خلال الزام التشريعات الخاصة بالشركات المساهمة بنشر قوائمها المالية الختامة على جملة الأسهم. كما أخذ التفويض في المراجعة شكلا اختياريا في الواقع العملي بدولة الكويت من

خلال تكليف بعض المنشآت الفردية وشركات الأشخاص للمراجعين بمراجعة حساباتهم للاطمئنان على مراكزهم المالية، رغم عدم الزام القانون لهم بنشر تلك المراكز على الغير.

كما يُفهم أيضا أن المراجع مسؤول مسؤولية تعاقدية أمام من فوضه وهم حملة الأسهم، وينبغي عليه أن يقدم تقريره لهم عن مدى سلامة تصرفات إدارة المشروع .

٢ ـ وفيما يختص ببديهية الاستمرار فلقد كان للقوانين المنظمة لمهنة المحاسبة بدولة الكويت والتي سبق الاشارة إليها، الأثر الكبير لنمو الحاجة لخدمات المحاسبة والمراجعة من قبل الشركات المساهمة وغيرها من المؤسسات وازدياد الطلب على خدماتها.

ولقد كان الاهتمام بانشاء اتحاد لمهنة المحاسبة والمراجعة، والذي يتمثل في جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية خير دليل على أهمية الحاجة الى خدمات المهنة، وأهمية تنظيمها وتطويرها لخدمة التطور الاقتصادي والاجتماعي بالدولة.

ومما يدل أيضا على استمرار الحاجة الى خدمات المراجعة استعانة المشروع الفردي أو شركات الأشخاص اختياريا بمدقق حسابات قانوني لتدقيق حساباتهم رغم عدم الزام القوانين لهم بذلك، للاطمئنان على أعمالهم ومدى انتظام حساباتهم وسجلاتهم التي حددها قانون التجارة بدولة الكويت رقم ٢ لعام ١٩٦١ .

٣ ـ وفيما يتعلق ببديهية الاثبات فتقوم مهنة المراجعة بدولة الكويت كما يجرى عليه العمل في سائر دول العالم بقيام المراجع بتجميع الأدلة والقرائن وتحليلها، واستخلاص النتائج لاثبات مدى صدق المعلومات التي تحويها القوائم المالية الختامية مستخدما في ذلك وسائل جمع المعلومات.

٤ ـ يظهر الجانب التخطيطي للمهنة في دولة الكويت من خلال اعداد وتصميم برامج المراجعة، وإن كان يؤمل منها في المستقبل القريب زيادة الاهتمام بتخطيط أعمالها في شتى المجالات مما يساهم في تطوير المهنة ورفع مستواها، ومن أمثلة ذلك:ـ

أ ـ أهمية استخدام أسلوب البرمجة الخطية في مجال تخطيط أعمال المراجعة.

ب ـ استخدام أسلوب تقييم ومراجعة البرامج في اعداد خطة سليمة لعملية المراجعة مما يساعد على تقدير الزمن الكلي لانجاز العمل، وتحديد المسار الحرج الذي ينبغي التركيز عليه باستمرار، كما يساعد على تقدير تكاليف عملية المراجعة بدقة.

جـ ـ استخدام أسلوب تحليل التكلفة / العائد لدعم توصيات المراجع لكي يمكن استنباط ربح المكتب على أساس سليم.
د ـ استخدام أسلوب الفحص بالمعاينة الاحصائية.

ثالثا: المصادرات:

١ ـ بالنسبة لمصادرة الفحص والتحقيق فقد ساعدت التشريعات المنظمة للمهنة بدولة الكويت على أداء المراجع لوظيفته على الوجه الأكمل ومده بالبيانات والايضاحات لتيسير أعماله. وقد عالجت المواد من ١٦١ الى ١٦٥ من القانون رقم ١٥ لعام ١٩٦١ حقوق وواجبات مراقب الحسابات حتى يتمكن من أداء دوره في عملية الفحص والتحقيق على الوجه الأكمل، وذلك باعطائه الحق في الاطلاع على جميع دفاتر وسجلات ومستندات الشركة التي يدقق حساباتها، وفي طلب البيانات التي يراها ضرورية للتحقق من موجوداتها والتزاماتها.
٢ ـ أكدت التشريعات المنظمة للمهنة بدولة الكويت على أهمية التبليغ في المراجعة واعتباره الوظيفة الثانية لمراقب الحسابات بعد الفحص والتحقيق. ويعتبر التقرير الذي يعده بنتيجة الفحص والتحقيق هو أداة التبليغ وذلك من خلال نص المادة ١٦٥ من القانون رقم ١٥ لعام ١٩٦١ على ضرورة حضور مراقب الحسابات الجمعية العمومية للشركة ويتلو عليها تقريره ويكون مسؤولا عن صحة البيانات الواردة به، وأن يكون تقريره مشتملا على جميع الحقائق التي تهم حملة الأسهم والغير ممن يهتمون بتقريره. . ويجب أن يشتمل على المعلومات الآتية:ـ
أ ـ ما إذا كان المراقب قد حصل على المعلومات التي يرى ضرورتها.
ب ـ ما إذا كانت الميزانية وحساب الأرباح والخسائر متفقة مع الواقع وتتضمن كل ما نص عليه القانون ونظام الشركة على وجوب اثباته فيها، وتعبر عن حقيقة المركز المالي الحقيقي للشركة.
جـ ـ ما إذا كانت الشركة تمسك حسابات منتظمة.
د ـ ما اذا كان الجرد قد أجري وفقا للأصول المرعية.
هـ ـ ما إذا كانت البيانات الواردة في تقرير مجلس الادارة متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة.

و ـ ما إذا كانت هناك مخالفات لأحكام نظام الشركة أو لأحكام القانون على وجه يؤثر على نشاط الشركة ومركزها المالي.

رابعا: الفروض:

١ ـ يتأكد فرض الدلالة المقيدة للقوائم المالية من خلال المسببات الآتية:ـ

أ ـ عدم توافر الاطار الذي يحكم من خلاله المراجع على دلالة القوائم المالية، والذي يتمثل في المبادىء المحاسبية المحددة والتي يتم التعارف عليها من قبل ممارسي المهنة بدولة الكويت.

ب ـ لم تكفل التشريعات، ولا التنظيم المهني بدولة الكويت توفير اطار محدد وواضح للمعايير التي يحكم من خلالها المراجع على مدى دلالة القوائم المالية.

جـ ـ لم تكفل التشريعات، ولا التنظيم المهني بدولة الكويت كمية ونوعية المعلومات التي ينبغي الافصاح عنها بالقوائم المالية والتي يمكن أن تمثل الحد الأدنى للافصاح حتى يتسنى للمراجع التحقق من مدى التزام المنشآت بذلك الحد.

د ـ ظهور القوائم المالية الختامية للشركات بدولة الكويت مقوّمة عناصرها بوحدة النقد ووفقا للأساس التاريخي الذي لا يعبر في ضوء التغير المستمر للأسعار عن المركز المالي الحقيقي لتلك المنشآت.

هـ ـ عدم احتواء القوائم المالية الختامية عن عناصر لها أهميتها الحالية على دلالة تلك القوائم مثل التنظيم، والقوى البشرية والعلاقات الانسانية، والعوامل الاجتماعية الأخرى.

٢ ـ بالنسبة لفرض الصدق المحاسبي في تقرير المراجعة، فينبغي لكي يتوافر ذلك الصدق ضرورة توافر المقومات الآتية:ـ

أ ـ الدقة في نقل المعلومات المحاسبية عن القوائم والتقارير المالية الختامية بالمنشأة.

ب ـ سهولة فهم مضمون تلك المعلومات من خلال استخدام المراجع التعبيرات المحددة في عرض بيانات التقرير.

ج ـ سهولة تكوين فكرة شاملة ورأي واضح عن الحالة المالية للمنشأة من خلال التقرير.

د ـ التزام المراجع الحيادية في ابداء الرأي ودون تحيز لفئة على حساب فئة أخرى.
هـ ـ التحفظ إذا رأى ضرورة لذلك.
و ـ الافصاح عن أية بيانات جوهرية يمكن أن تؤثر على قرارات مستخدمي التقرير.

ولم يتأكد هذا الفرض بالمهنة في دولة الكويت للأسباب الآتية :ـ
أ ـ عدم تحديد البيانات والمعلومات الضرورية التي يمكن أن تمثل الحد الأدنى للافصاح بالتقارير والقوائم المالية الختامية للمنشآت حتى أن القوانين الصادرة لم تعالج هذا الموضوع ولا التنظيم المهني المُمَثّل في جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية.
ب ـ عدم التوصل إلى مبادىء محاسبية متعارف عليها في إعداد القوائم والتقارير المالية على وجه التحديد، حيث أن التشريعات التي صدرت والمنظمة للمهنة في دولة الكويت لم تنص على مبادىء محاسبية معينة وإنما أشارت فقط إلى المبادىء والقواعد المحاسبية المتعارف عليها دون ذكر تفصيلي لماهية تلك المبادىء والقواعد على وجه التحديد.

وقد رأت احدى الدراسات التطبيقية (حسن، ١٩٨٤ : ١٣٩) التي تمت في هذا المضمار عدم تمشي تقارير مراقبي الحسابات بدولة الكويت مع الأصول العلمية لوضع التقارير، وأكدت تلك الدراسة على وجود العديد من الثغرات نتيجة لعدم كفاية القوانين والتشريعات في هذا المضمار، وعدم وجود تنظيم مهني قوي لرفع مستوى المهنة.
وبذلك فإن فرض الصدق المحاسبي في تقرير المراجعة لا يتمشى إلى حد كبير مع الواقع العملي للمهنة بدولة الكويت.

خامسا: المبادىء :ـ

١ ـ فيما يتعلق بمبدأ مسؤولية مراقب الحسابات، فقد أكدت التشريعات المنظمة للمهنة بدولة الكويت على مسؤولية المراجع القانونية تجاه المساهمين باعتباره وكيلا عنهم، كما حددت العقوبات التأديبية والجنائية في هذا الشأن وذلك على النحو التالي :ـ

أ ـ خولت المادة ٢١ من القانون ٥ لعام ١٩٨١ وكيل وزارة التجارة والصناعة إحالة مراقب الحسابات إلى لجنة التأديب إذا نسب إليه ما يعتبر مخالفا لأحكام القانون أو أصول المهنة، أو ارتكب إهمالا جسيما أو فعلا مخلا بالشرف، أو فقد شرطا من شروط مزاولة المهنة. وإذا تم تكييف مسؤوليته على اعتبارها جريمة جزائية تحول أوراقه إلى النيابة العامة لاتخاذ اللازم بشأنه.

ب ـ أما بالنسبة للمساءلة الجنائية أجازت المادة ٣٤ من القانون ٥ لعام ١٩٨١ لوكيل وزارة التجارة والصناعة بناء على طلب المدعي العام أن يصدر قرارا بوقف مراقب الحسابات عن مزاولة المهنة احتياطيا.

جـ ـ كما نص القانون رقم ٥ لعام ١٩٨١ في الباب الأول على أن يكون طالب القيد في المهنة شخصا طبيعيا وليس شخصا معنويا، حتى تتحدد مسؤولية المراقب الشخصية عن أعماله.

وتمثل المسؤولية القانونية لمراقب الحسابات الحد الأدنى لما يتحمله من مسؤوليات، حيث غالبا ما تفرض المنظمات المهنية مسؤوليات مهنية أكبر على المراجع لرفع مستوى العناية المهنية الواجبة عن ذلك الحد الذي يفرضه القانون (نور، ١٩٨٠ : ١١١).

وتحاول جمعية المحاسبين والمراجعين بدولة الكويت تعزيز وتأكيد المسؤولية المهنية لمزاولي المهنة من خلال النشرات الدورية الصادرة عنها لمراقبي الحسابات.
ويعتقد الكاتب أن التشريعات والهيئات المنظمة للمهنة بدولة الكويت لم تحدد التكييف القانوني والمهني لمسؤولية المراجع على وجه الدقة للأسباب الآتية :ـ

أ ـ لم يحدد القانون الأطراف التي يعتبر المراجع مسؤولا أمامها، هل الطرف الذي فوضه للقيام بعمله، أو أطراف أخرى خارجية، أو مسؤولا أمام الطرفين؟ وما هي حدود تلك المسؤوليات أمام كل طرف من تلك الأطراف؟.

ب ـ لم تحدد التشريعات بدولة الكويت معايير المراجعة التي تعتبر أنماطا لتحديد مستوى جودة أداء المراجع، لمحاسبته، ومساءلته عند الاخلال بها في تنفيذ اجراءات المراجعة.

جـ ـ لم تحدد التشريعات المبادىء المحاسبية التي ينبغي أن يستند اليها المراجع عند

اعداد القوائم المالية الختامية، باعتبارها الاطار المتطور من المفاهيم التي ينبغي أن تحكم الممارسة المهنية للمراجعين لضمان ابداء رأي موضوعي في تلك القوائم.

د ـ لم تحدد التشريعات مفهوم العناية الواجبة للمراجعين بدولة الكويت والذي يتحدد على أساسه مسؤولية المراجع، ويظهر ذلك بشكل واضح من خلال ما حدث بسوق الأوراق المالية، ومسؤولية المراجعين عن تلك الأزمة، كما لم تتحدد الحالات التي يتحقق فيها هذا المفهوم والحالات التي لا يتحقق فيها.

هـ ـ لم تتضمن النشرات الدورية الصادرة عن جمعية المحاسبين والمراجعين تحديد المسؤولية المهنية لممارسي المهنة على وجه الدقة، وأنواع الأخطاء التي يمكن أن يقع فيها المراجع، ومسؤوليته تجاه كل نوع والأطراف المسؤول أمامهم، وحدود تلك المسؤولية.

٢ ـ أما بالنسبة لمبدأ المصادقة في دولة الكويت فقد اهتم المشرع بتأكيد ذلك المبدأ كأهم أهداف المهنة، فأوجب في الباب الثاني من القانون رقم ٥ لعام ١٩٨١ على مراقب الحسابات عدم ممارسة الأعمال التي تتعارض مع عمله كمراقب مثل التي تتعلق باعداد الحسابات الختامية والميزانيات وذلك ضمانا لجدية مراجعة هذه القوائم، لما لها من تأثير هام في الأوضاع الاقتصادية، وتشجيعه على التفرغ لمهنته الأساسية وهي المصادقة على صحة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية الختامية للشركات.

نتائج البحث وتوصياته:

أولا: النتائج:ـ

١ ـ تتوافر للمراجعة المقومات الأساسية للعلوم الاجتماعية والتي تتمثل في التراكمية والتنظيم والسببية.

٢ ـ أصبحت الحاجة ملحة لارساء نظرية عامة للمراجعة يتم التعارف عليها بين جمهرة المحاسبين والمراجعين، تعتبر الأساس والمرشد لهم وتحكم أداء عملية المراجعة.

٣ ـ لتحقيق فاعلية نظرية المراجعة ينبغي أن يكون لديها القدرة على وصف وتفسير ظواهر ذلك العلم والتنبؤ بأحداثه المستقبلية، من خلال أدوات لازمة لتحقيق تلك الوظائف تتمثل في تعريف مجال علم المراجعة والمفاهيم المرتبطة به، وما يرتكز عليه من بديهيات،

ومصادرات، وفروض، ومبادىء لاظهار الحقائق المرتبطة به.

٤ ـ أمكن للكاتب التوصل إلى مجموعة من المفاهيم التي تصف مجال علم المراجعة، واقترح بعض البديهيات والمصادرات التي تفسر ظواهره، بالاضافة لبعض الفروض والمبادىء التي يرتكز عليها لتحديد اتجاهه، والتنبؤ بأحداثه المستقبلية.

٥ ـ عدم كفاية الدور الرقابي على مهنة التدقيق بدولة الكويت نظرا لوجود بعض الثغرات في التشريعات المنظمة للمهنة، وعدم فاعلية جمعية المحاسبين والمراجعين في تنظيم المهنة، ورفع مستواها بما يتلاءم مع احتياجات المجتمع الكويتي.

ثانيا: التوصيات:

١ ـ ضرورة مشاركة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية في الجهود المبذولة بواسطة الجمعيات المهنية في دول العالم، لوضع بناء نظري للمراجعة يرتكز على مجموعة متناسقة من المفاهيم والمبادىء، حتى يتسنى تحديد الاطار الذي يعمل من خلاله المراجعون.

٢ ـ ضرورة قيام جامعة الكويت ومراكز البحوث بتشجيع البحوث والرسائل العلمية التي تتناول دراسة الجانب النظري للمراجعة، والاتصال المستمر بالجامعات العالمية المتخصصة للوقوف على أحدث الكتابات في هذا الصدد.

٣ ـ ضرورة مراجعة التشريعات المنظمة للمهنة بدولة الكويت من قبل الأجهزة المختصة، لتلمس نواحي القصور وسد الثغرات الموجودة بها للوفاء بحاجة المجتمع من المهنة.

٤ ـ ضرورة تدعيم جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية بالكوادر الأكاديمية والفنية المتخصصة، واحكام الرقابة على المهنة من خلال اعداد دستور مهني يلتزم به أعضاء المهنة، وتمكينها من ممارسة دورها الرقابي بفاعلية أكبر.

٥ ـ تشجيع الكوادر الكويتية المؤهلة للالتحاق بالمهنة، وتفرغهم لها لسد النقص الموجود في هذا المجال من العناصر الوطنية.

المصادر العربية :

بدر، أ
١٩٧٥ أصول البحث العلمي ومناهجه. الكويت، وكالة المطبوعات.
حسن، م.ع.
١٩٨٤ "مهنـة المـراجعة ومدى استيفائها لمتطلبات التقدم الاقتصادي بدولة الكويت". الكويت. جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية.
نمر، ح.م.
١٩٧٧ دراسات في نظرية المحاسبة. القاهرة ـ دار النهضة العربية.
نمر، ن.م.
١٩٧١ نظرية المحاسبة المالية، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية التجارة جامعة القاهرة.
نور، أ.
١٩٨٠ «معايير المراجعة المتعارف عليها في الولايات المتحدة الأميركية»، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية، المجلد السابع عشر ـ العدد الاول.

المصادر الأجنبية

Campell, N.
1970 Readings in the philosophy of Science. Englewood Cliffs, N.J. : Prentice Hall.
Cattanach, R. L.& Hanberg G.W.
1973 "Audit Planning: An Application of Network Analysis". The Accounting Review. N.Y (July)
Caws, P.
1965 The philosopy of Science. N.Y.: D. Van Nastrand. Co.
Herman, B. J. & Edwards, J.D
1973 Reading in Auditing. (3rd ed) N.Y.: South Western Publ. Co.
Howard, L.R.
1970 Auditing. (3rd ed) N.Y: Macdonald & Evans Ltd.
Jencks, W.B.
1960 Auditing Principles. N.Y.: McGraw Hill.
Kissinger, J.N.
1977 "A general theory of evidence as the conceptual foundation in auditing theory". The Accounting Review (April).

Mautz, R.K.& Sharaf, H.A.
1961 The Philosopy of Auditing. American Accounting Association.
Martin, L.
1960 An Introducation to Logic. N.Y.: Henery-Halt and Co.
Ritchie, A.D.
1961 Scientific Method. N.Y.: Littlefield & Adams.
Spicer, E.E. & Pegler, E. C.
1974 Practical Auditing. London: Pitman & Sons Ltd.
Summers, E.L.
1972 "The Audit Staff Assignment Problem: A linear Programming Analysis". The Accounting Review (July).
Wong, P.J.
1977 "Using a Cost/Benefit Analysis Approach to Support Audit Recommendation". The Internal Auditor (August).

مجلة العلوم الاجتماعية في مجلدات

تعلن «مجلة العلوم الاجتماعية» عن توافر الأعداد السابقة من المجلة ضمن مجلدات أنيقة. يمكن الحصول عليها من قسم الاشتراكات مباشرة، أو بالكتابة إلى المجلة على عنوانها التالي:

مجلة العلوم الاجتماعية

ص.ب: ٥٤٨٦ صفاة - الكويت 13055

أو الاتصال تلفونياً لتأمينها على الهاتفين التاليين: ٢٥٤٩٤٢١ - ٢٥٤٩٣٨٧

ثمن المجلد الواحد: (٥,٠٠٠) خمسة دنانير كويتية أو ما يعادلها.

للطلاب: (٣,٠٠٠) ثلاثة دنانير كويتية أو ما يعادلها.

The Arab Journal of the Social Sciences

An academic biannual publishing research papers in various fields of the social sciences

The Arab Journal of the Social Sciences, published twice a year by Kuwait University, is a pioneer journal whose basic aims are the publication of original papers relating to all aspects of Arab society and the promotion of interdisciplinary research which, it is hoped, will develop interest in the Arab World from the perspective of the social sciences. The journal has book reviews and reports of ongoing research.

Editorial enquiries and material for publication should be sent to:
The Arab Journal of the Social Sciences, Kuwait University
P.O. Box 5486 Safat, Kuwait 13055

Published for Kuwait University by KPI, London
Issue No. 3 was published April 1987
Issue No. 4 was published Oct. 1987

العلاقة بين الشرق والغرب اوهام الرؤية الاستراتيجية

فؤاد زكريا
قسم الفلسفة ـ جامعة الكويت

مقدمة

ان الهدف العام الذي يسعى اليه المثقفون العرب، الناقدون للحضارة الغربية، والمدافعون عن حضارة الشرق، هدف مشروع الى أبعد حد. فهم يشعرون، من جهة، بأن أوان الاستقلال الثقافي عن الغرب قد آن، وبأن لحظة «الفطام» قد حانت، وبأنه قد أزف الوقت الذي ينبغي علينا فيه أن ننظر نظرة نقدية الى تراثنا، والى تراث الغرب، والى علاقة كل منهما بالآخر، ونعيد التفكير في كثير من المسلمات الأساسية التي ظللنا حتى عهد قريب نبني عليها أنساقنا الفكرية دون مناقشة. وهم يسعون، من جهة أخرى، الى الكشف عن الوجه الآخر لتلك الحضارة التي اتخذت من السيطرة على الغير واستغلالهم دعامة أساسية تبني عليها تقدمها، بل عنصرا جوهريا من عناصر تاريخها. ولذا يوجد دائما، في خلفية النقد الحضاري للغرب لدى المثقفين العرب المعاصرين، عامل قد يعترف به بعض هؤلاء النقاد صراحة، وقد يحاول البعض الآخر اخفاءه أو تجنبه، هو عامل «تصفية الحساب مع الغرب».

ولكن الأمر الذي لا ينتبه اليه هؤلاء النقاد هو أن وجود هذه الخلفية ـ صراحة أو ضمنا ـ في أبحاثهم حول هذا الموضوع لا يجعل من هذه الأبحاث معرفة خالصة. ومن الواضح أنني في هذه النقطة، أستعير الفكرة الأساسية التي بنى عليها أبرز هؤلاء النقاد جميعا، وهو ادوارد سعيد، نظرته الى «الاستشراق». ولكنني في استعارتي لهذه الفكرة، أستخدمها سلاحا ضد أصحابها. فالقضية الأساسية التي يدافع عنها سعيد هي أن هدف السيطرة، الذي كان في رأيه هو الهدف الحقيقي

الكامن من وراء مبحث الاستشراق بأكمله، يجعل من المستحيل على هذا المبحث أن يصبح معرفة خالصة. فهي دائما معرفة مبنية على القوة، يختلط فيها السعي الى الاستحواذ على الآخر والهيمنة عليه، بالسعي الى فهمه ودراسته. غير أن هذه السمات تنطبق أيضا، ولكن من الجانب العكسي، على الحركة المضادة، أعني حركة نقد الاستشراق. فوجود عامل تصفية الحساب مع الغرب، والرغبة في التحرر من تأثير تلك الحضارة التي جثمت على صدورنا، عقليا وماديا، وقتا طويلا، لابد أن يصبغ حركة النقد هذه بصبغة إيديولوجية تختلط اختلاطا قويا بعناصرها المعرفية، بحيث يستحيل وصف حصيلة هذا النقد بأنه «معرفة» بالمعنى الموضوعي الخالص.

وسوف أحاول في هذه الدراسة أن أطبق هذا الحكم العام، الذي يبدو شديد التجريد، على حالة ملموسة لواحد من أشهر من انتقدوا الاستشراق، ومعه الحضارة الغربية التي أنتجته، وهو أنور عبدالملك، وذلك من خلال أحد كتبه الأخيرة، الذي طبع خصيصا للعالم العربي، وهو كتاب «ريح الشرق» (عبدالملك، ١٩٨٣). وقد بدا لنا هذا الكتاب وحده كافيا، لأننا نقدمه بوصفه «دراسة حالة»، تمثل تطبيقا للحكم العام الذي توصلنا اليه من قبل، وليس دراسة استقصائية لآراء مفكر معين.

الرؤية «الاستراتيجية» لعلاقة الشرق والغرب

يمثل هذا الكتاب، في أوضح صورة، تلك الأخطار والأخطاء العقلية التي يتعرض لها المفكر حين ينطلق في دراسته من مجموعة من الأفكار المسبقة التي تنتمي الى الميدان الأيديولوجي، ويختلط فيها الصراع مع الآخر والدفاع عن النفس ضده، والرغبة في تسوية الحساب معه، والتلهف الى التفوق عليه، بالسعي الى المعرفة والرغبة في الوصول الى تنظير دقيق يكوّن أساسا لمشروع حضاري شامل.

إن نقطة انطلاق كهذه تحكم مقدما على أية دراسة تستند اليها بالإخفاق. وحين يكون المنظور الأصلي ملتويا أو مقلوبا أو مخلوطا، فلا بد أن يظهر كل ما يُرى من خلاله على غير صورته الحقيقية. وحصيلة هذا كله لابد أن تكون مأساة عقلية في نظر من يستطيع أن يميز بين الجوانب المعرفية والعناصر الإيديولوجية التي ينقصها النضج.

ومع ذلك فان هذه الإيديولوجيا يمكن أن تبهر الكثيرين، لأسباب لا علاقة لها بالاقتناع العقلي: فهي تُرضي تطلعنا الى اللحاق بالغرب، وكشفه وفضحه، والثأر منه، وأخيرا التفوق عليه. إنها كلها أمانٍ عزيزة لدى أي مثقف عربي، وكل من تداعبه هذه الأماني وتدغدغ مشاعر العزة

القومية لديه، لابد أن يصفق لمن يطرحها ويلح عليها، وربما نسي، في غمرة حماسه، أن هناك متطلبات للمنطق والاتساق وعدم التناقض ينبغي مراعاتها، وأن هناك شهادة للواقع والتاريخ ينبغي احترامها.

وفي تصوري أن هذه الأحاسيس المتدفقة، التي تمس لدى الانسان الوطني وتراً حساساً، هي التي تعلل تلك المقدمة الحماسية التي كتبها لهذا الكتاب الأستاذ فتحي رضوان، المناضل العربي الكبير. ولكن العقل وشهادة الواقع والتاريخ يقولان شيئا غير ما تقوله الحماسة المتدفقة، ويوقظاننا بعنف، وسخط، وربما بمرارة، من خدر الحلم اللذيذ. وسأحاول في الصفحات التالية أن أكشف مدى زيف الصورة التي تكوّنها في أذهاننا الحماسة الجارفة، حين تفقد صلتها بالعالم الحقيقي.

★★★

إن الصورة العامة التي يقدمها الكتاب للعلاقة بين الشرق والغرب هي صورة التآمر الغربي المستمر، منذ العصور الوسطى، على الشرق. فالصليبية والامبريالية العنصرية والصهيونية هي في رأيه حلقات في سلسلة واحدة من المؤامرات التي يشنها الغرب على العالم الشرقي، والعالم الإسلامي على وجه الخصوص (ص٩٤ - ٩٥). ولا شك أن فكرة المؤامرة التاريخية الممتدة الحلقات، من الغرب على الشرق وعلى الإسلام بالذات، هي فكرة تتردد كثيراً في كتابات الإسلاميين السلفيين، ويتلاقى فيها المؤلف معهم بطريقة لافتة للنظر. ومشكلة هذه الفكرة هي أنها تعبر عن حقيقة ناقصة نقصا خطيرا.

ذلك لأن فكرة المؤامرة هذه تتغاضى عن تأثير العوامل الداخلية أو تقلل منها. وهي تتجاهل هذا التأثير في حالة الشرق المقهور، وكذلك في حالة الغرب القاهر. فعوامل الانحلال الداخلي والتفكك والشقاق وانتشار الفساد والاستعانة بالأجانب والمرتزقة، لا تلقى من أصحاب نظرية المؤامرة التاريخية اهتماما كبيرا، ما دام سبب الانهيار الأساسي هو ذلك الثأر التاريخي القديم الذي يحمله الغرب للشرق. بل إن النظرية تلتمس العذر لفترات السقوط التاريخي، التي لعبت فيها العوامل الداخلية دورا أساسيا، وتلقي عليها ستارا من النسيان.

ولا جدال عندي في أن هذا التستر والإخفاء من أهم العوامل التي أدت الى الانتشار الهائل لنظرية المؤامرة الخارجية في الفكر العربي على كافة مستوياته، وفي مختلف ما يعرض له من مشكلات. فعن طريق التآمر الخارجي، قبل أي شيء آخر، يعلل نفر غير قليل من مفكرينا أوضاع التبعية السياسية، والهزائم العسكرية، والأزمات الاقتصادية، وانهيار السياسة التعليمية، وتدهور القيم الاجتماعية، وانحلال الأخلاق، بل والبعد عن الدين. ذلك لأن مثل هذا التعليل مريح، يعفينا من مواجهة عيوبنا ومحاسبة أنفسنا على أخطائنا، ويرضي غرورنا إذ يقنعنا بأن الخطيئة آتية

دائما من الخارج. وهكذا تنتشر النظرية على كافة المستويات، وحتى لو اعترف أحد معتنقيها بدور العوامل الداخلية فإنه لا يتوقف عندها طويلا، وإنما يسخّر جهده كله من أجل إلقاء الخطأ كله على الشر الآتي من الخارج.

وتلقى مثل هذه النظرية قبولا واسعا لدى القراء، وتتفوق على أية نظرية أخرى تسعى، ولو من بعيد، الى فضح عوامل التقصير والتخاذل والتكاسل والقهر والاذلال في الداخل، لأن القارىء بدوره يفضل أن يعيش في حلم البراءة، وأن يحمّل الآثام كلها على أكتاف الغير.

وتمتد نظرية المؤامرة الخارجية، من تعليل التخلف الذي لحق بالشرق، إلى تعليل التقدم الذي حققه الغرب. فالغرب في رأي عبدالملك، لم يحقق تقدمه إلا بفضل «فائض القيمة التاريخي»، أعني أن سيطرته على شعوب العالم الثالث، بالاستعمار المباشر والاستغلال الاقتصادي والرق، أدت الى تراكم فائض من الثروة والقوة لديه على مرّ التاريخ، وهذا الفائض تحقق على حساب هذه الشعوب المضطهدة. فكانت نتيجة هذا التراكم فائضا متزايدا فتح أمام الغرب فرص التقدم، ماديا وعلميا وثقافيا، بينما أدى استنزاف الشعوب المغلوبة، بمضي الزمن، إلى وقوعها في براثن التخلف.

هذه النظرية تقدم بلا شك اضافة قيمة إلى معالجة مشكلة العلاقة التاريخية بين الشرق والغرب. وإذا كان ماركس قد تحدث عن فائض القيمة في مجال العلاقة بين رأس المال والعمل، ونظر إليه بطريقة «أفقية» في إطار المرحلة الزمنية الواحدة، فإن هذه النظرية تمتد بالفكرة بحيث تسري على العلاقات بين الدول والشعوب، وتطبقها تطبيقا «رأسيا» عبر فترات تاريخية طويلة. ولكن الصعوبات تبدأ في الظهور حين تقدِّم هذه النظرية على أنها هي وحدها التي تعلل تقدم الغرب وتخلف الشرق، كما في قول الكاتب «إن فائض القيمة التاريخي أتاح للبرجوازيات الغربية، أولا وقبل كل شيء، الوسيلة الكفيلة لضمان هيمنتها على العالم. فبفضل فائض القيمة التاريخي هذا، أمكن للثورة العلمية والصناعية أن تحدث» (ص٣٧) ذلك لأن من حق المرء أن يتساءل، ردا على هذا التعميم الشديد الاتساع: أيهما سبق الآخر، الثورة العلمية أم السيطرة الاستعمارية على العالم الثالث؟ الواقع أن البدايات الأولى، والقوية للثورة العلمية، عند كوبرنيكس وجاليليو وكبلر، الخ... قد تحققت في وقت سابق على عصر ازدهار الاستعمار، بل إن هذا التقدم العلمي هو الذي مهد الطريق أمام الاستعمار، وبالتالي أمام تحقيق فائض القيمة التاريخي، وليس العكس، لأن التقدم في العلم النظري وفي تكنولوجيا التسلح قد سارا منذ بداية العصر الحديث، جنبا الى جنب، مما أعطى الأوروبيين قدرات قتالية متزايدة أتاحت لهم السيطرة على دول آسيا وأفريقيا المستعمرة بسهولة. وبعبارة أخرى، فثمة عوامل داخلية مرت بها أوروبا، حققت لها التفوق العلمي

والتكنولوجي، وهذه العوامل كانت أسبق من العوامل الخارجية، أعني السيطرة وتحقيق فائض القيمة التاريخي، بل إنها هي التي أدت إليها. وبطبيعة الحال فإن هذه السيطرة، حين حدثت بالفعل، أدت الى تراكم فائض القيمة هذا، وزادت المتفوق تفوقا والمتخلف تخلفا. ولكننا إذا كنا نتحدث بدقة عن البدايات الأولى وعن الشرارة الأصلية التي انطلق منها التفوق الأوروبي، كان من واجبنا أن نبدأ بالعوامل الداخلية، ونرجىء الكلام عن تأثير السيطرة على الشعوب الأخرى الى مرحلة لاحقة.

وعلى ذلك، فسواء أكان الأمر يتعلق بتخلف الشرق أم بتفوق الغرب، فإني أجد نفسي عاجزا عن الاقتناع بوجهة النظر التي تعطي الأولوية دائما للعوامل الخارجية، وأرى فيها نوعا من الهروب من الفهم الحقيقي للأوضاع. وفي اعتقادي أن أي عامل خارجي، سواء أكان مؤامرة أم سيطرة أم غزوا أم استغلالا، لابد أن تُمهِّد له، وتسبقه عوامل داخلية، وإلا لما استطاع أن يمارس تأثيره ويحقق النتائج المقصودة منه.

ولكن الكتاب الذي نحن بصدده يعرض تاريخ العلاقات بين الشرق والغرب على أنه حلقات متصلة، أو موجات (ص٣٦)، من العدوان الغربي على العالم الثالث، وعلى الشرق العربي بوجه خاص. ومنذ عهد الحروب الصليبية حتى مرحلة الاستعمار ثم عصر محمد علي وأخيرا عهد جمال عبدالناصر يبدو الغرب كما لو كان فاعلا والشرق العربي مفعولا، أعني أن الغرب هو الذي يخطط ويتآمر ويغزو ويسيطر، ونحن «نتلقى» هذا كله، وربما قاومناه هنا وهناك، ولكن مجرى التاريخ يتحدد بما يخطط له الغرب، لا بما نمارسه نحن من فاعلية أو سلبية في تدبير أمورنا.

★★★

اتفاقية يالطا: هذا الوضع يبلغ ذروته فيما يسميه الكاتب باتفاقية يالطا، التي اتفق فيها الغرب، بنظاميه الرأسمالي والاشتراكي، على تقسيم مناطق النفوذ في العالم بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة (أي عام ١٩٤٥). ويتكرر الكلام، بصورة مبالغ فيها، عن هذه الاتفاقية طوال الكتاب (وفي سائر كتابات المؤلف الأخرى)، بوصفها نقطة مركزية في تاريخ العالم، وتقنينا رسميا ودوليا لأوضاع الهيمنة التي ظل الغرب يمارسها على العالم منذ مطلع العصر الحديث. ولا يكترث المؤلف كثيراً بمسألة أن هذه الاتفاقية وقعت بين نظامين مختلفين، ومتضادين، لأن النظامين يندرجان معا، في رأيه، تحت فئة «الغرب»، أي أن صفة كونهما «غربيين» أهم بكثير، في رأيه، من كون أحدهما رأسماليا والآخر اشتراكيا. ولا يلقي المؤلف بالا إلى أن وجود هذين النظامين المتضادين، ووقوف أحدهما أمام الآخر على قدم المساواة، قد أدخل تاريخ العالم حقبة جديدة تميزت عن كل ما سبقها من الحقب، حين

كانت هناك «هيمنة» شاملة من طرف واحد، ونظام واحد لا ينافسه أحد. كل هذه حقائق لا يهتم بها المؤلف، وانما الذي يهمه أن يجعل من «يالطا» نقطة حاسمة في التاريخ، تأكدت فيها فكرة «الهيمنة» التي يمارسها «الغرب» على العالم، واتخذت أكثر أشكالها صراحة وعلنية.

والواقع أن هناك أسبابا هامة تجعلني عاجزا عن فهم هذه الأهمية المبالغ فيها، التي يعطيها أنور عبدالملك في هذا الكتاب وغيره، لما يسميه بالتقسيم العالمي بعد اتفاقية يالطا، بحيث يجعل هذا التقسيم هدفا لأعنف هجماته، ويرى أن كفاح شعوب العالم الثالث بأكملها ينبغي أن يوجه ضده، وينظر الى أي نجاح تحرزه إحدى حركات التحرر الوطني في العالم الثالث على أنه كسر للنظام الذي وضعته «يالطا» وحاولت أن تفرضه على العالم.

١ - فهذه النظرة تجمع التاريخ الغربي كله، منذ القرن الخامس عشر حتى يالطا، في زكيبة واحدة، وضعت عليها بطاقة اسمها «الهيمنة الغربية على العالم»، وتتجاهل بذلك نقاط تحول أساسية في هذا التاريخ، كالثورة الفرنسية والثورة الروسية، بل تتجاهل أن أساس يالطا ذاتها كان حربا طويلة الأمد بين الليبرالية والاشتراكية من جهة، والفاشية من جهة أخرى، أعني بين الغرب والغرب.

٢ - وإذا تركنا جانبا ما يؤكده أحد طرفي يالطا، وهو الطرف السوفيتي، من أن الاتفاقية لم تكن على الاطلاق توزيعا جديدا لخريطة العالم بعد الحرب، فإن الشواهد كلها تدل على أن هذه الاتفاقية لم تكن أكثر من هدنة مؤقتة، أملتها ظروف لم يكن من المعقول أن تستمر طويلا، هي ظروف التحالف القلق بين الغرب الرأسمالي والاتحاد السوفيتي الشيوعي ضد النازية والفاشية خلال سنوات الحرب العالمية الثانية. ومن هنا كانت الاتفاقية تعبيرا عن ذلك الوضع المؤقت، الهش إلى أبعد حد، أكثر مما كانت تتويجا وتأكيدا لتاريخ طويل من الهيمنة. وسرعان ما تقوضت دعائم الاتفاقية، من خلال حركة تحرير المستعمرات في العالم الثالث كله، بل إنها تقوضت في قلب أوروبا ذاتها: كما حدث في حصار برلين، وحرب اليونان الأهلية، وانشقاق يوغوسلافيا عن النفوذ السوفيتي. وإذا كانت هذه الأحداث كلها قد وقعت بعد سنوات قليلة من توقيع الاتفاقية، فإن في هذا أبلغ دليل على طابعها المؤقت الذي يستحيل أن تعد معه مفصلا رئيسيا من مفاصل التاريخ العالمي.

٣ - بل إننا نستطيع أن نقول، بمعنى معين، إن هذه الاتفاقية ساعدت على كسر الهيمنة في حالات كثيرة. فكثير من حركات التحرير التي حدثت منذ الخمسينات حتى يومنا هذا، ما كانت لتنجح لولا انقسام العالم إلى معسكرين متضادين ومتقاربين في القوة، يقوم أحدهما بشل حركة الآخر في أوقات الأزمات الحادة، فتتمكن حركة التحرير من شق طريقها بينهما. ولو

تخيلنا أن حركات تحرير مماثلة، وعلى نفس هذا النطاق الواسع، قد قامت في القرن الماضي، حين لم يكن هناك ردع متبادل بين نظامين رئيسين في العالم، وحين كان الغرب الرأسمالي هو وحده الذي ينفرد بالقوة والسيطرة، لكانت النتيجة الطبيعية هي سحق القوة المهيمنة لها بكل قسوة.

ومعنى ذلك أن وضع التوازن بين معسكرين، وهو الوضع الذي تعد يالطا مظهرا من مظاهره، كانت له نتائج إيجابية على حركة التحرر الوطني في العالم الثالث (وأبلغ دليل على ذلك هي شهادة الواقع والتاريخ الفعلي، حيث بلغت تلك الحركة أوجها في الخمسينات والستينات) بحيث لا يكون من الإنصاف ما كرره عبدالملك مرارا، من أن كل حركة تحرر وطني تتم «بالرغم من» تقسيم العالم في يالطا، وتشكل تحديا وخرقا لهذا التقسيم.

وعلى أية حال، فليس من الصعب أن يدرك المرء الدوافع التي حدت بالكاتب إلى إعطاء كل هذه الأهمية لاتفاقية يالطا، والتعبير بكل هذا الإلحاح عن نتائجها السلبية. ذلك لأن الهدف الكامن من وراء هذا كله هو محو التفرقة بين المعسكرين، الرأسمالي الأمريكي والاشتراكي السوفيتي، وإدراج الاثنين معا ضمن إطار «الهيمنة» الغربية. وهكذا فإن من وراء هذا الإلحاح الممل على أهمية النظام العالمي الذي وضعت دعائمه في يالطا نداء يريد الكاتب أن يوجهه إلى شعوب الشرق، وخاصة الشعوب العربية الساعية إلى التحرر الوطني، يقول فيه: إن معركتكم ينبغي أن تكون ضد السوفيت مثلما هي ضد الأمريكان والانجليز والفرنسيين. فالجميع يريدون السيطرة عليكم، وهم جميعا قد اتفقوا بعد الحرب على أن يتقاسموا العالم فيما بينهم، لا فرق بين رأسمالي واشتراكي. وإذا كان الاستعمار، بمعناه المألوف، قد ارتبط منذ نشأته بالغرب الرأسمالي، فإن «الهيمنة» ضرب أوسع نطاقا من ضروب السيطرة، يمارسه الغرب بشقيه الرأسمالي والاشتراكي معا.

التحالف مع الشرق: والنتيجة الطبيعية لاتخاذ هذا الموقف هي دعوة الدول التي تسعى إلى التحرر الوطني، وضمنها الدول العربية، إلى الدخول في تحالفات جديدة، ترتكز أساسا على قوى موجودة في «الشرق». ولكننا حين نتساءل عن طبيعة هذه العلاقات الجديدة مع قوى«الشرق» .نجد أنفسنا نتخبط بين صفحات الكتاب دون مرشد أو دليل. فالكاتب يدعو أحيانا إلى تقسيم العالم إلى دوائر ثلاث، بدلا من دائرتي الحضارة الغربية الرأسمالية (ومركزها أمريكا) والحضارة الغربية الاشتراكية (ومركزها الاتحاد السوفيتي)، إذ يؤكد أهمية دائرة ثالثة هي «دائرة الشرق الاشتراكي» ومركزها الصين الشعبية (ص٢٠ و ٢١) ويحدد مصير العالم العربي بأنه «مرهون بتفاعل الحركات الوطنية الشعبية مع التحالف الموضوعي للدائرتين الثانية والثالثة ـ أي الدائرة الغربية الاشتراكية والدائرة الشرقية

الاشتراكية. كما حدث في فيتنام مثلا» (ص٢١). وهنا يصبح مصيرنا مرتبطا بالتعاون الوثيق مع الكتلة السوفيتية والكتلة الصينية ـ ولا ندري كيف يتم ذلك إذا كانت هاتان الكتلتان بعيدتين كل البعد عن التعاون فيما بينهما، بل إذا كانت الصين قد رسمت سياستها على أساس مضاد للسوفيت، ووصلت في ذلك إلى حد مساعدة حكومات ومنظمات تخدم المصالح الأمريكية مباشرة (مثل زائير ومنظمة يونيتا في أفريقيا) لمجرد مناوأة السياسة السوفيتية!

وتزداد حيرتنا حين نجد الكاتب يقف في مواضع أخرى موقفا مختلفا تماما: فبعد أن كان يدعو إلى تعاوننا مع «التحالف الموضوعي» «للاشتراكية السوفيتية والاشتراكية الصينية» يعود فيحمل على السوفيت، مؤكدا أن سيناريو التحرر في بلادنا «سيأتي من خلال سلسلة من النضالات والنزاعات مع النماذج الحالية للهيمنة في العالم» (ص٤٠) وهي اشارة واضحة إلى أن نضالنا ينبغي أن يكون ضد الغرب الرأسمالي «والغرب الاشتراكي» معا. ثم يزداد موقفه وضوحا فيضع السوفيت على رأس المتآمرين على حركتنا التحررية، ويستشهد بوثائق مستمدة كلها من خصوم للسوفيت (على رأسهم محمد حسنين هيكل)[1] يستدل منها على أن «السياسة الرسمية للاتحاد السوفيتي لا يمكنها أن توطن نفسها بأية طريقة ملموسة على قبول قيام دولة عربية حديثة وموحدة وقوية ومتقدمة بزعامة مصر، في منطقة يعتبرها الاتحاد السوفيتي حساسة لأمنه القومي» (ص١٣٩) وهكذا فإنه أصبح يرفض الدائرة الثانية (الاشتراكية السوفييتية) رفضا باتا، كحليف لحركة النهضة القومية العربية، بعد أن كان في بداية الكتاب يطالبنا بالتحالف معها ومع الدائرة الثالثة.

ولكن حيرة القارىء لا تنتهي عند هذا الحد. ذلك لأن «الدائرة الثالثة» التي وُصفت من قبل بأنها دائرة «الشرق الاشتراكي» يطرأ عليها تغير جذري حين تضاف اليابان إلى الصين. فكيف نتصور دخول ثاني قلاع الرأسمالية في العالم، ضمن ما يسمى «بالشرق الاشتراكي»؟ هنا يجد لزاما عليه أن يستغني عن صفة «الاشتراكي» ويستبقى صفة «الشرق» فقط. وهكذا يصبح تحررنا الوطني مرتبطا بتوثيق علاقاتنا مع مزيج غريب من الرأسمالية والاشتراكية في العالم الشرقي. ولكي يبرر الكاتب هذا الوضع الشاذ يبالغ في تأكيد أهمية المعاهدة الصينية اليابانية، التي ستؤدي باليابان إلى بذل جهود كبيرة من أجل تحديث الصين (مع أن الصين لو وصلت بالفعل إلى مستوى عال من التحديث لابتلعت اليابان ابتلاعا!)، ويشير بعبارات إنشائية، إلى اهمية وجود «علاقة تكوينية بين جناحي الشرق» مؤكدا « أن تلاقي الشرق بشطريه سوف يمنحنا في منطقتنا العربية بالذات، امكانات هائلة لم تكن في الحسبان» (ص٢٥٢). والهدف هو أن تتلاقى «الطاقة التكنولوجية والعلمية اليابانية الهائلة» مع حركة تحديث الصين، مع «المنطقة العربية ـ الايرانية البترولوجية، مفتاح المؤسسة الصناعية والتكنولوجيا اليابانية من ناحية أخرى».

هكـذا يتحدد مفتاح الموقف، في نظر المؤلف، بالتلاحم بين التكنولوجيا اليابانية المتقدمة والتحديث الصيني والبترول العربي. وهذا الوضع الذي يجمع بين ايديولوجيات رأسمالية واشتراكية واسلامية في مركّب غير مفهوم، يبرر بأساليب سطحية مثل «المحافظة على روح باندونج» (التي لم يعد يذكرها أحد). ويظل المرء حائرا: إذا كانت دائرة تحالفنا قد تحددت من قبل بأنها «الشرق الاشتراكي» فكيف دخلت اليها اليابان؟ ألا تؤدي هذه الإضافة الأخيرة إلى تغيير جوهري في الفكرة السابقة بأسرها، وخاصة في ضوء المصالح الحيوية التي تربط اليابان بالمعسكر الرأسمالي الامبريالي الغربي بأكمله؟

إن التناقض والتحول والتذبذب في تحديد نوع الروابط التي يدعو الكاتب حركة التحرر العربي إلى اقامتها، أمر لا يمكن إيجاد تفسير عقلي موضوعي له. وفي غياب مثل هذا التفسير الموضوعي يضطر المرء إلى اللجوء إلى تفسيرات ذاتية، وخاصة حين يجد أن ادخال اليابان ضمن إطار تحالفاتنا قد ظهر في نفس الوقت الذي بدأ فيه ارتباط مؤلف هذا الكتاب بجامعة الأمم المتحدة، التي يقع مقرها في اليابان، وتخضع لادارة يابانية، وتستمد معظم تمويلها من اليابان. ويأسف المرء حين يضطر إلى القول بأن الهدف من هذا التحالف الجديد ليس إلا طمأنة اليابان على امدادات البترول العربية التي تعتمد عليها الصناعة اليابانية اعتمادا أساسيا. أما المشاركة والتعاون بين التكنولوجيا اليابانية والقوى البشرية الصينية وحركة التحرر العربية في إطار واحد، تحت مظلة «روح باندونج»، فليس إلا غطاء فكريا وهميا يدغدغ آمالنا بوعد مستحيل، في مقابل بترولنا الذي لا غناء عنه للسيد الجديد!

★★★

التضاد بين الشرق والغرب: تظل، بعد هذا كله، نقطة ذات صلة أساسية بموضوع الرؤية المتبادلة بين الشرق والغرب، تؤدي بدورها إلى زيادة الصورة تعقيداً. فمن السهل أن يدرك المرء أن أنور عبدالملك يجعل التضاد بين الشرق والغرب، أهم بكثير من التضاد بين الأيديولوجيات. فالغرب يشمل العالمين الرأسمالي والاشتراكي، ولكن الاثنين معا شريكان في «الهيمنة». وهما معا يقفان، برغم اختلافهما الأيديولوجي الأساسي، موقفا سلبيا من اتجاه الشعوب الشرقية، وبخاصة الأمة العربية، نحو التحرر وتكوين دول موحدة متقدمة. والشرق، سواء أكان اشتراكيا في الصين أم رأسماليا جبارا في اليابان، حليف قوى لهذه القوى المتحررة، يقدم إليها عونا ايجابيا في بلوغ أهدافها. وإذن فإن الغرب يظل عدوا للشرق، مهما كانت ايديولوجيته، والشرق يظل صديقا وحليفا للشرق، مهما كانت أيديولوجيته.

وهكذا ترسم الخطوط الكبرى في الخريطة الاستراتيجية العالمية، على أساس التضاد بين شرق وغرب، لا على أي أساس آخر. وبغض النظر عما في هذا الموقف من تجاهل ساذج لعوامل شديدة التعقيد، تتحكم في تحديد المصالح المتوافقة والمصالح المتعارضة بين الكتل العالمية، فإن هناك نقطة هامة نود التنبيه إليها، تؤدي بدروها إلى مزيد من الحيرة إزاء هذا اللون من التفكير.

ذلك لأن أنور عبدالملك يعد رائدا لحركة نقد الاستشراق التي بلغت بعده بسنوات عديدة، ذروتها عند ادوارد سعيد. والقضية الأساسية في هذه الحركة هي أن الاستشراق معرفة تستهدف السيطرة، وليس معرفة موضوعية بالمعنى العلمي الأكاديمي. وفي سبيل تحقيق هذه السيطرة يصبح التضاد بين الشرق والغرب أساسيا عند المستشرقين، الذين يرسمون صورة للشرق بوصفه كيانا ثابتا لا يتغير أو يتطور، يشكل «الآخر» بالنسبة إلى الغرب، وتغدو عبارة كبلنج المشهورة: «الشرق شرق والغرب غرب، ولن يلتقيا»، تعبيرا بليغا وموجزا عن الاتجاه الاساسي في الرؤية الاستشراقية. ولكن المشكلة هي أن فكر أنور عبدالملك بدوره يقوم بعملية تثبيت وتجميد لصورتي الشرق والغرب، حين يجعل التضاد بينهما أساسيا يحجب كل تضاد أيديولوجي أو اقتصادي أو اجتماعي آخر. فالغرب لابد أن يعادينا، لمجرد أنه غرب، ولا يهم أن يكون اشتراكيا أو أن تكون له معنا مصالح قوية. والشرق لابد أن يساعدنا لانه شرق ولا يهم أن يكون رأسماليا أو أن تكون له فينا أطماع واضحة. وهكذا فإن كتابات أنور عبدالملك تردد عبارة: «الشرق شرق والغرب غرب، ولن يلتقيا» بلهجة أقوى من لهجة كبلنج ذاته.

وتكمن المفارقة في أن زميل ادوارد سعيد، والممهد له في نقد الاستشراق، يتخذ نفس الموقف الذي انتقده ادوارد سعيد على المستشرقين، أي أن المفكر الشرقي المعادي للفكر الاستشراقي يرتكز فكره على نفس القضية التي يعدها زميله الجريمة الكبرى للاستشراق الغربي. ألا يدعونا هذا إلى مراجعة هذه القضية، وكل ما ترتب عليها من نتائج، مراجعة جذرية؟

الرؤية الاستراتيجية ليقظة الشرق:

في وسعنا الآن أن ننتقل من التعميم إلى التخصيص، ومن مناقشة موضوع الرؤية المتبادلة للعلاقة بين الشرق والغرب، في صورته العامة، إلى حالة خاصة لهذه الرؤية، مطبقة على الوضع الراهن للعلاقة بين الشرق والغرب، أعني تصور هذه العلاقة في السبعينات والثمانينات. وفي وسع المرء أن يستنتج مقدما أن الرؤية العامة إذا كانت مشوهة فلابد أن تكون التطبيقات المبنية عليها مشوهة بدورها. ولكن دعونا لا نتعجل النتائج، ولنتأمل الوقائع أولا.

إن الجهود الفكرية التي يقوم بها مؤلفنا تنتمي إلى ميدان «الفكر أو التخطيط الاستراتيجي» ولكي ندرك السمات المميزة لهذا الفكر، لن نجد خيرا من الشرح الذي قدمه الكاتب نفسه:

«إن التخطيط الاستراتيجي ينبغي أن يكون ذا طبيعة مختلفة بشكل أساسي عن التخطيط السياسي المألوف القصير أو المتوسط المدى. . وما نحن بحاجة إليه هو استحداث رؤية عربية للتاريخ تنبثق من خصائصنا القومية الحضارية المحددة تاريخيا، ومن فهم جديد للديناميات الجدلية للتحولات العالمية في عصرنا هذا. . والهدف من هذه الاستراتيجية الحضارية العربية هو إعطاء الأمة العربية عمقا أساسيا للمجال التاريخي، ومنظورا متوسطا أو طويل الأجل، وادراكا للمجال الجغرافي ـ السياسي (الجيوبوليتيكي) الذي يمكن أن تعمل فيه هذه الاستراتيجية بشكل مثمر، وفهما للتوقيت الذي يمكن عنده نشر هذه الامكانات إذا فهمت بموضوعية. ونتيجة ذلك، توفر رؤية للمستقبل تتصدى فيها الأمة العربية لإنجاز مهام النهضة غير المستكملة في القرن التاسع عشر، عن طريق الاسهام بمشروعها الحضاري وتقديمه للعالم، في زمن الأزمة العميقة للنموذج الحضاري للانتاج والاستهلاك والأخلاق المدمرة للنفس في مجتمعات الغرب الصناعية المتقدمة والقائمة على الاقتناء». (ص١٤٨).

إنه، كما نرى، هدف شديد الطموح. فالفكر الاستراتيجي، المقدم إلى بلادنا العربية، يهدف إلى تكوين رؤية عربية بعيدة المدى، تقوم على فهم عميق لأوضاع العالم، وللتغيرات التي تطرأ عليه، ولاتجاهات المستقبل فيه، وترسم للأمة العربية الخطوط العامة لمشروعها الحضاري الذي ينبغي أن يأخذ مكانه وسط حضارات العالم المعاصر. والهدف النهائي لهذا الفكر وثيق الصلة بموضوع العلاقات المتبادلة بين الشرق والغرب: فالنموذج الحضاري للغرب، كما يقول المؤلف في السطور الأخيرة من النص السابق، يتدهور، وهذا يفتح مجالا واسعا أمام مشروعنا الحضاري العربي لكي يأخذ المكان اللائق به، بل لكي يثبت ايجابياته بالقياس إلى المشروع الغربي السائر في طريق الانحلال.

مرة أخرى، نقول إن الهدف شديد الطموح، ولكن، هل كانت الوسائل المستخدمة لتحقيقه على مستوى هذا الطموح؟ وهل يمكن أن تؤدي النتائج التي توصل اليها هذا المفكر إلى تحقيق تلك الأحلام العريضة؟

إن ما جاء في هذا الكتاب عن النتائج الاستراتيجية لحرب أكتوبر عام ١٩٧٣، وهو موضوع يحتل موقعا رئيسيا من الكتاب، يعد نموذجا شديد الوضوح للطموح الهائل الذي يتسم به الفكر الاستراتيجي، وللسقوط المريع الذي ينتهي إليه، حين لا تكون وسائله ومعطياته وأدواته وركائزه على مستوى طموحه.

ولنبدأ بالعبارة التي تلخص الموقف كله: «بلور التحرك العربي المصري في أيام قلائل عملية تبدل ميزان القوى في العالم أجمع». (ص٥٢) ثم تتوالى العبارات التي تؤكد المعنى نفسه، وهو أن حرب اكتوبر كانت نقطة تحول كبرى، لا في تاريخ المنطقة فحسب، بل في التاريخ العالمي بأسره: «لعلنا لم ندرك بوضوح كاف كيف أن حرب أكتوبر، رغم حدودها، كان لها دوي أعظم بكثير على الموقف العالمي من حرب فيتنام البطولية، نظرا للموقع الحضاري الذي تحتله الدائرة العربية في العالم.» (ص٦١).

إننا نعيش في عصر بدأ فيه الغرب يفقد مفاتيح المبادرة التاريخية التي كانت بين يديه منذ القرن الخامس عشر، وأن الشرق شعوبا ودولا بدأ يمسك بمفاتيح تلك المبادرة التاريخية بين يديه» (ص٦٧). «سياسة البترول التي فجرتها حرب أكتوبر وضعت منطق المجتمعات الغربية بأسرها، وخاصة الرأسمالية منها، في موضع الشك والتساؤل، بل والاتهام» (ص٦٧).

«حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ بقيادة مصر وسوريا، وبالرغم من النزف، جعلت من الممكن استخدام النفط كسلاح، مما دفع العالم لإعادة التفكير في كل مجرى النشاط والتنمية الإقتصادية، بل ووضع، بالحقيقة، كل مشروع الحضارة الغربية موضع التساؤل، وهو (المشروع) الذي يقوم على أساس من الإنتاج غير المحدود والتأكيد الذاتي لإمكانية الوصول إلى موارد طبيعية غير محدودة بواسطة السطوة السياسية والاستهلاك غير المقيد، وكذلك تقديس المتعة والسعادة ـ وكأن الإنسان هو خالق الكون ـ والتي هي جوهر وأساس أيديولوجية التقدم». (ص٩٠).

إن الأمثلة كثيرة، ولكن هذه النماذج القليلة تكفي، في رأيي لإيضاح الاتجاه العام لفكر المؤلف الاستراتيجي، مطبقا على نتائج حرب أكتوبر ١٩٧٣. ولاشك أن المرء يجد متعة كبرى حين يقارن بين رؤى وتصورات استراتيجية ظهرت في فترة زمنية محددة (وهي في هذه الحالة، السنوات القليلة التي أعقبت عام ١٩٧٣)، وبين ما حدث بالفعل بعد مدة زمنية معقولة من ظهور هذه الرؤى والتصورات، أي في الثمانينات مثلا. فالمقياس البسيط والمباشر للحكم على قيمة الرؤية الاستراتيجية، هو أن نرى مقدار ما تحقق منها بالفعل، أو أن نرى إلى أي مدى سار التاريخ اللاحق في الاتجاه الذي رسمت معالمه.

وفي الحالة التي نتناولها ها هنا، يستطيع المرء أن يرى بسهولة أن الرؤية الإستراتيجية لنتائج حرب أكتوبر ١٩٧٣ لم تكن أكثر من فقاعة شديدة التضخم، بددها التاريخ اللاحق فتلاشت دون أن يبقى لها أثر. ودون الدخول في التفاصيل ـ لأنها معروفة للجميع ـ فإن حرب أكتوبر لم تكن على الإطلاق نقطة تحول كبرى في تاريخ العالم، وإذا كانت قد أصبحت بالفعل نقطة تحول في تاريخ المنطقة، فقد كان ذلك بالسلب، أي بمعنى أنها هي التي بدأت سلسلة الأحداث المؤدية إلى

التفاوض والصلح والتطبيع مع إسرائيل، والانقسام الخطير بين العرب، الذي لا زلنا نعيش آثاره حتى اليوم، وهي التي بدأت حركة الهبوط المتلاحق في المسار العربي، الذي لا يبدو لنا حتى الوقت الراهن أي خلاص منه. فهذا الحدث الذي قيل عنه إنه أخطر في نتائجه من حرب فيتنام، وأنه وضع الحضارة الغربية في أزمة زلزلت كيانها، وأكد ظهور العرب «كقوة سادسة» في العالم المعاصر، سرعـان ما تبين أنه كان نقطة البداية في تدهور عربي شامل، وتخاذل على مختلف الجبهات أمام الأعداء وتمزق في الصف ربما كان أخطر ما شهده العرب طوال تاريخهم.

ولعل من المفيد أن نورد هنا رأيا مماثلا لكاتب ومفكر كبير، أوقعته «الرؤية الاستراتيجية» في شباكها، فأوصلته إلى سلسلة من الأحكام التي لا يكاد المرء يصدق، من فرط بطلانها، أنها تنتسب حقا إليه. هذا الكاتب ليس أقل من «جمال حمدان»، صاحب المؤلف الموسوعي الهائل «شخصية مصر». ففي كتابه الضخم: « ٦ أكتوبر في الاستراتيجية العالمية» يتقمص حمدان شخصية المفكر الاستراتيجي، ويتحدث حديث الخبير في ذلك الموضوع المعقد الذي تتلاقى فيه المسائل العسكرية والسياسية والاقتصادية والحضارية، ويسجل لنا حصيلة هذا كله بتفصيل شديد. فماذا يقول؟

في مقدمة الكتاب يؤكد جمال حمدان أن حرب أكتوبر ليست مجرد نقيض لمعركة ٦٧، وليس هدفها إزالة آثار العدوان أو العودة إلى ما قبل ٥ يونيو. «ففي يقين هذا الكاتب أن التاريخ سوف يسجـل ٦ أكتـوبـر كأخطر وأفعل، مثلما هو أعظم وأروع، تحول مؤثر في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي المفعم، وبالتالي في تاريخ العرب جميعا، ومن ثم ودون إفراط في المبالغة، في تاريخ العالم المرئي كله». (ص٩).

وحين يتحدث عن المعركة يقول: «ليس من قبيل الحماس أو الانفعال أن نعدها، كما سنرى، أخطر نقطة تحول في عالمنا المعاصر وفي استراتيجية السياسة العالمية منذ الحرب (العالمية)الثانية». (ص١١٧)

«إنها (يقصد حرب اكتوبر) أخطر نقطة تحول في تاريخ العالم المعاصر والسياسة العالمية في عصر الوفاق أو منذ الحرب الباردة». (ص٢٥٧).

«فيا نعرف تقريبا حربا محلية محدودة منذ الحرب العالمية الثانية ثرية في آثارها وثورية بنتائجها الدولية كأكتوبر. . إنها نقطة الاختزال وبؤرة التكاثف وتغيرات عصر بأكمله وعالم بأسره» (٢٥٨).

وتـرتب على هذه الحـرب أن العالم العربي «أصبح أول منطقة من العالم الثالث تصل إلى احتمالات القوة العظمى العالمية» (١٩٩).

قد يقال إن هذه الأحكام العجيبة في إسرافها كانت بنت اللحظة، ووليدة النشوة المنبعثة عن نصر غير متوقع أحرزه العرب في وقت كان فيه اليأس يداهمهم من كل جانب. ولكن على من يتبنى

مثل هذا الدفاع أو التبرير أن يتذكر، مرة اخرى، عنوان الكتاب. ذلك لأن الكتاب قد قُدم إلينا على أنه محاولة لرؤية حرب اكتوبر في إطار «الاستراتيجية العالمية»، ولم يصف نفسه على الإطلاق بانه «أحلام يقظة من وحي حرب أكتوبر»! ومن جهة أخرى فإن الأمور كانت واضحة منذ أن حدثت الثغرة، وحوصر الجيش الثالث في سيناء، وأجريت مفاوضات الكيلو ١٠١، وتم فض الاشتباك، ولعبت أمريكا وكيسنجر بالذات دورهما الذي لم يكن، منذ اللحظات الاولى، يخفى على أحد. ومع ذلك فقد وصف حمدان الفصل بين القوات بأنه «اتفاق عسكري محض، ولكنه: (١) دليل قاطع على النصر العسكري العربي، (٢) نصر سياسي عربي ناصع» (انظر التعليق على الشكل رقم ٦ في الكتاب.) وبطبيعة الحال فقد كان في هذا الحكم يتبنى الموقف الساداتي بصورة كاملة، كما تبناه في عناصر أساسية من كتابه: مثل تأييد منح مصر للغرب، وامريكا، تسهيلات بحرية، أسوة بما فعلنا مع السوفيت من قبل (ص٢٧٩)، ووصفه للأزمة التي حدثت بين السادات والسوفيت بأنها «تطور صحي مفيد. . . ستخرج منها صداقتهما. . أكثر صحة» (ص٢٨٣)، وتفنيد الرأي القائل بأن تحالفات مصر قد انقلبت بحيث «أصبح الصديق القديم عدوا والعدو القديم صديقا» (٢٨١) ومساندته للسادات في فكرة تنويع مصادر السلاح والتقارب مع أوروبا الغربية وأمريكا (٢٠١)، واقتباسه مع التأييد، أقوال السادات عن الثغرة الاسرائيلية بوصفها «مصيدة» يمكن تصفيتها في أي لحظة، وتأكيده أن إسرائيل وقعت اتفاقيات الفصل بين القوات لأن موقفها العسكري كان ضعيفا، وأخيرا، تبنيه للموقف الساداتي القائل بإمكان تخلي أمريكا عن إسرائيل ومساندتها لوجهة النظر العربية: «أصبحت إسرائيل منذ وقت طويل عالة تقليدية، ولكنها أثيرة ومدللة، على أمريكا. غير أنها الآن بعد الهزيمة الأولى تتحول إلى عبء ثقيل عليها، وسوف يأتي اليوم. . الذي تجدها أمريكا فيه مشروعا استثماريا خاسرا». (٣٧٣) «إنها (أي إسرائيل) لم تعد تخدم مصالح امريكا، بل هي الآن تهدمها». (٣٠٢).

وتنتهي «الرؤية الاستراتيجية»، بكل ما يشوبها من نقص وقصور، إلى نتيجتها المحتومة، وهي إصدار تنبؤات تأخذ شكلا يقينيا واثقا، وإن كانت تعبر في الواقع عن إخفاق مؤسف لهذا النوع من الفكر، كالموافقة مثلا على التنبؤ الذي يقول: «إنه لن يمضي عقد أو أكثر إلا وتكون مصر قد انتقلت إلى قائمة الدول الغنية في العالم» (ص١٩٨)، وتقديم حل للقضية الفلسطينية بُني على أساس عزل أمريكا عن إسرائيل، واستفراد العرب بها، مما يعني بشكل حتمي، في نظر المفكر الكبير، نهاية إسرائيل: «والآن، إذا ما نجح العرب مستقبلا. . . في إبعاد أمريكا عن إسرائيل حتى يتم الفصل النهائي بينهما وتصبح إسرائيل وحيدة في الميدان، فحينذاك سيكون البعد الدولي لا شيء تقريبا، والبعد المحلي هو كل شيء تقريبا. حينذاك تصبح إسرائيل والعرب وحدهما وجها لوجه، وينتهي كل شيء».

هل يستحق هذا الكلام أن يسمى فكراً استراتيجياً بأي معنى من المعاني، أم هو تفكير شديد السذاجة، لا يكذبه التاريخ اللاحق فحسب، بل تكذبه أية رؤية سليمة لما كان يحدث في اللحظة نفسها التي دارت فيها الحرب، وفي السنوات التي سبقتها وأعقبتها مباشرة؟ من المؤكد أننا لسنا بحاجة إلى انتظار أحداث السنوات العشر التالية لكي ندرك مدى تفنيد الواقع لجميع عناصر هذه الرؤية، لأن أي تحليل يتسم بقدر معقول من التعمق، ومن القدرة على النفاذ إلى ما وراء تصريحات الحكام وكشف التيارات الخفية لسياساتهم، كان كفيلا بتحرير الذهن من هذه الرؤية المحلقة في فضاء الوهم. ولا يخفى على أحد أن مثل هذا التحليل كان متاحا لعدد غير قليل من المفكرين السياسيين، وقد سجلته كتاباتهم ومواقفهم العملية في النصف الأول من السبعينات. أما المفاجأة الحقيقية فهي أن تقع شخصيات على مستوى جمال حمدان في أخطاء فادحة كهذه، لا عذر لها فيها ولا مبرر، وأن نجد رؤيته تتوافق بصورة تدعو إلى الدهشة مع رؤية أنور عبدالملك، سواء في المنهج الفكري، وفي مضمون النظرة الاستراتيجية إلى حرب أكتوبر ونتائجها المحلية والدولية. ومن هنا كان لزاما علينا أن نبحث في العوامل الحقيقية التي أوقعت مفكرين لهم هذه المكانة في مثل هذه الأخطاء الفادحة. وسيكون محور تحليلنا كتاب أنور عبدالملك، على أن يكون مفهوما أن هذا التحليل ينطبق بالمثل على رؤية جمال حمدان لحرب أكتوبر كما عبر عنها في الكتاب الذي نشير اليه الآن.

جوانب القصور في الرؤية الاستراتيجية:

إن أعظم المفكرين الاستراتيجيين في العالم يرتكبون أخطاء بعضها جسيم، ولابد عند مواجهة أية رؤية مستقبلية بالواقع الذي تحقق بعد مضي زمن كاف، من أن يكون هناك قدر ـ يزيد أو ينقص ـ من التباين والتباعد بين الاثنين. ولكن قيمة المفكر الاستراتيجي تتحدد في ضوء قدرته على عمل حساب كافة العوامل والمتغيرات التي يمكن أن يكون لها تأثير في رؤيته، فإذا كشف الواقع نفسه، بعد ذلك، عن عوامل ومتغيرات أخرى لم يكن من الممكن التنبؤ بها أو عمل حساب لها وقت ظهور تلك الرؤية الاستراتيجية ، لم يكن من حقنا أن نحاسبه على ذلك، بل إن فكره الاستراتيجي تظل له قيمته، حتى لو تباعد عنه الواقع المتحقق.

أما في الحالة التي نحن بصددها، فإن الخطأ يكمن في لحظة الرؤية الإستراتيجية ذاتها، وفي التصور الذي كوّنه صاحب الرؤية منذ البداية. فليست المسألة هنا مسألة متغيرات جديدة ظهرت فيما بعد ولم يكن من الممكن عمل حسابها في الرؤية الأصلية، وإنما هي مسألة قصور في تحديد معالم هذه الرؤية كان ملازما لها منذ اللحظة الاولى.

ويتجلى هذا القصور في أمور ثلاثة ينبغي علينا أن نناقشها بشيء من التفصيل:

أولا: التعميم من لحظة مؤقتة:

كانت الأحكام الشديدة التعميم، والشديدة التفاؤل أيضا، التي اقتبسنا نماذج منها من قبل، انعكاسا لانفعال مؤقت انتاب بعض المفكرين في لحظات «عودة الروح» التي أعقبت الانتصارات العربية الأولى في اكتوبر ١٩٧٣، والتكاتف العربي المثمر في استخدام سلاح النفط. وبنى هؤلاء المفكرون على لحظة الانفعال المؤقت هذه، تصورا كاملا لتحول شامل في موازين القوى الدولية وتغييرا جذريا في مسار التاريخ، يستمر تأثيره المستقبلي بغير حدود، ويؤذن بانتهاء عصر الهيمنة التاريخية للغرب وصعود الحضارة الشرقية، والعربية بوجه خاص، لتحتل مكانتها بين أكبر حضارات العالم المعاصر.

ويمثل الكتاب الذي بين أيدينا حالة نموذجية لهذا الإغراق في الاستسلام لانفعال اللحظة، وبناء آمال طويلة عريضة عليه، ومحاولة إقامة تصور كامل جديد للتاريخ، على أساس وضع مؤقت يستحيل أن يستمر. ومما يلفت النظر أن هذا النوع من التعميم الانفعالي، المفتقر إلى كل منهجية علمية، الذي يسمي نفسه «تخطيطا استراتيجيا»، لا يطبق على مستقبل العالم العربي فحسب، بل إن الكاتب يطبقه أيضا على العلاقات العربية الإيرانية، ويصل في هذا الميدان أيضا إلى نتائج لا تقل، في تخبطها «الاستراتيجي» عن النتائج السابقة. فالثورة الايرانية في نظره «مركز زلزال الاستعمار الغربي والعنصري في المنطقة العربية الإسلامية الأفرو-آسيوية... إن اندلاع الحركة الإسلامية في إيران، جاء ردا على زيارة القدس، وفي نفس الأسبوع، درءا للخطر الداهم الذي كان يتهدد آنذاك، وإلى الآن، الأمة العربية والحضارة الاسلامية» (١٦٧).

وفي موضع آخر وبعد مضي سنوات طويلة على تلك الرؤية الأولى، يقول: «أصبح في الإمكان الآن أن نفكر.. في تلاقي المصالح القومية، الاقتصادية، الفكرية، السياسية والحضارية، ليس بعيدا أن تكون أمامنا - بعد تخطي ظروف الحرب المفتعلة - إمكانية تقارب عربي إيراني يشكل جبهة قوية...» (ص٢٥٢).

ولكن الأحداث سرعان ما أجهضت توقعات الكاتب - وهي نتيجة طبيعية تماما لتوقعات تحاول أن تمتد بانفعال اللحظة المؤقتة إلى أبعاد زمنية ضخمة - فإذا كان موقفه بعد أن اتجه المسار الفعلي للأحداث في اتجاه مضاد تماما للاتجاه الذي بشرنا به؟ لم يحاول الكاتب أن يراجع منهجه، وطريقة تفكيره السابقة، مراجعة جذرية، أو أن يعترف بأن فيها أخطاء أساسية، وإنما وضع هامشا لاحقا، لمقال استخدم أقوى العبارات المتفائلة في التعبير عن ذلك الانقلاب «العالمي» الذي أحدثته

حرب أكتوبر ١٩٧٣، فكتب في الهامش يقول: «صفحات تمثل روح العبور، قبل محاصرة التحرك المصري العربي ابتداء من ١٩٧٥». وبالمثل كتب هامشا اعتذاريا آخر حول مبالغاته السابقة في تصوير نتائج الثورة الإيرانية، قال فيه «منذ كتابة هذه السطور، قامت حرب الاستنزاف التي شنتها العراق ضد ايران، وترددت الأمور في المنطقة، وكذا اتجهت إيران إلى ألوان من السلفية». (هامش ١٦٨). ويمثل هذه الهوامش يتصور الكاتب أنه استدرك الأمر، وأعاد الأمور إلى نصابها، وفسر لقرائه التناقض الشديد بين رؤيته الاستراتيجية وبين ما تحقق في الواقع الفعلي. ولكن هل يفلح هذا الاستدراك حقيقة في إصلاح الوضع؟ الواقع أنه يزيد موقف المؤلف سوءاً، وذلك للأسباب الآتية:

أ ـ فليس من طبيعة «الفكر الاستراتيجي» أن يضع هوامش استدراكية كهذه بعد سنوات قليلة من صياغته الأصلية، لأن المؤلف حين يضيف هوامش كهذه فكأنه يخاطب قارئه بقوله: أعتذر لك أيها القارىء لأن توقعاتي كلها قد خابت، ولأن الأمور سارت على عكس ما تنبأت به.. ومعنى هذا، بعبارة واضحة، أن التخطيط الاستراتيجي ليس استراتيجيا على الإطلاق. فالفكر الاستراتيجي الذي يضطر في كل حالة إلى كتابة اعتذار عن الاتجاه الذي لم يكن يتوقعه، والذي سار فيه التاريخ في السنوات التي تلت صياغته الأولى مباشرة، لا يساوي شيئا. ومجرد استخدام تعبير مثل «صفحات تمثل روح العبور» معناه أن الكتابة التي زعمت أنها استراتيجية، كانت في الواقع كتابة انطباعية اعترفت، عندما انكشفت، بأنها تمثل انفعال لحظة تاريخية مؤقتة أو «روح» هذه اللحظة.

ب ـ فإذا تذكرنا أن الكاتب كان قد شيد بناء شديد الضخامة، من الآمال والتوقعات، على هذا الفكر الاستراتيجي، أمكننا أن ندرك مدى فداحة النتائج التي يؤدي إليها الاستسلام لهذه التوقعات. ولعل القارىء يذكر ذلك النص الذي اقتبسناه من قبل، والذي يتحدث الكاتب فيه باعتزاز عن قدرة التخطيط الاستراتيجي على «استحداث رؤية عربية للتاريخ تنبثق من خصائصنا القومية الحضارية.. والهدف من هذه الاستراتيجية الحضارية العربية هو اعطاء الأمة العربية عمقا أساسيا.. ومنظورا متوسطا أو طويل الأجل.. وفهما للتوقيت الذي يمكن عنده نشر هذه الامكانات.. ونتيجة ذلك، توفر رؤية للمستقبل تتصدى فيها الأمة العربية لإنجاز مهام النهضة». إلى آخر النص الذي سبق أن اقتبسناه من (ص ١٤٨)، في مستهل معالجتنا لهذا الموضوع.

وليتخيل معي القارىء مدى التباين بين هذه العبارات الضخمة، وبين اضطرار المؤلف إلى كتابة هامش اعتذاري يصف فيه ما كتبه بأنه «صفحات تمثل روح كذا.. وآخر يقول فيه: «منذ كتابة هذه السطور حدث كذا..» ولنتصور كيف تمخض جبل «الرؤية

العربية للتاريخ»، و «الاستراتيجية الحضارية العربية»، و «المنظور المتوسط أو الطويل الأجل» و «رؤية المستقبل التي تتصدى فيها الأمة العربية لانجاز مهام النهضة» فولد فأر الاستدراك والاعتذار وخيبة الآمال، بعد أن سارت جميع الأحداث عقب كتابة هذه العبارات مباشرة في اتجاه معاكس: فهل يمكن أن تبنى أية استراتيجية مستقبلية يمكن الوثوق بها، على رؤية تكذبها الأحداث إلى هذا الحد الصارخ، وتعترف هي ذاتها، بعد صدورها مباشرة، بهذا التكذيب؟

جـ ـ ولكن الأعجب من هذا كله، أن الكاتب لم يتعلم الدرس بعد كل هذه الاستدراكات، وبعد أن سار المجرى الفعلي للتاريخ في اتجاه لا علاقة له بأي توقع من توقعاته. ففي «التمهيد»، الذي كتبه عام ١٩٨٣، أي بعد أن أصبحت الأمور واضحة وضوح الشمس، وبعد أن انهارت كل عوامل التفاؤل التي كان يمنّي نفسه بها من قبل، ظل يصف لحظة صدور الكتاب بأنها «اللحظة التاريخية التي بدأ ميزان القوى يتغير فيها بشكل تدريجي، ولكنه مؤكد». (ص١١) ومع ذلك فإنه يعترف بأن ما حدث في النصف الثاني من السبعينات كان «هجوما استراتيجيا مضادا للاستعمار والصهيونية ضد تحرك شعوب الشرق»، ويصف تلك المرحلة الأخيرة بأنها «مرحلة محاولة تفكيك العروة التي صهرت مصر منذ سبعين قرنا، لفتحها باسم الانفتاح الزائف، إلى موجات الغزو السياسي والمالي، وفوق هذا وذاك، الفكري والحضاري الأسود، مرحلة استنزاف الطاقة المصرية في الداخل والخارج، فإما بالهجرة، أو التهجير ـ الخارجي، وكذا الداخلي، وهو الأخطر بكثير، باستعمال معاني الترغيب المالي والنفطي. ساد الظلام أو كاد حتى صيف عام ١٩٨١، وما ترتب عليه من أحداث مؤلمة جرحت وجدان مصر وضميرها في الأعماق» (ص١٢).

إن كاتبا يصف مرحلة معينة بأنها إيذان بانهيار حضارة الغرب، ويشير بصعود حضارة الشرق، ثم يعود بعد سنوات قلائل فيصف هذه المرحلة ذاتها بأنها فترة سادها الظلام، والغزو السياسي والمالي والفكري والحضاري الأسود (تأمل جيدا هذا «الغزو الحضاري الاسود»، وقارنه بما قيل عن التحول الحضاري العظيم لصالحنا، في صفحات الكتاب الأخرى)، ولا يحاول أن يشرح لقرائه لماذا تناقضت أحكامه إلى هذا الحد، لابد أن يكون كاتبا يستخف بعقول قرائه. فإذا كان قد أدرك وقت إصداره للكتاب، أن كل ما كان يقدمه إلينا من وعود قد خاب وسقط سقوطا مريعا، فإن الواجب كان يقضي عليه بأن يمتنع عن نشر جميع الفصول التي احتوت تلك الوعود الضائعة، أو ـ إذا اكتفينا بأضعف الإيمان ـ أن ينبه القارىء في المقدمة بصراحة تامة إلى أنه أخطا في جميع عناصر الرؤية الاستراتيجية التي عرضها في

كتابه، وأنه سينشرها بوصفها رؤية وقتية كذبتها الأحداث. ولكن المؤلف اختار أن يضع لكتابه أعجب مقدمة يمكن أن يتصورها المرء: أعني مقدمة تضفي صفة السواد على مرحلة ظلت جميع صفحات الكتاب تبني عليها أعرض الآمال، دون أن يكلف نفسه عناء تقديم تفسير يبين للقارىء طبيعة المنهج الفكري الذي أدى إلى مثل هذه الأوضاع المتناقضة.

ولعل الإحساس الداخلي بهذا التناقض هو الذي جعل الكاتب يمتنع نهائيا، في هذا التمهيد الذي كتب متأخرا، عن الحديث عن الدلالة التاريخية للعبور في أكتوبر ١٩٧٣، والتحول الحضاري الحاسم الذي سيؤدي إليه إستخدام سلاح النفط. فهو قد تجاهل هذا كله (مع أنه الموضوع الرئيسي لكتابه)، وعاد مرة أخرى إلى الحديث عن إنجازات جمال عبدالناصر ومؤتمر باندونج، واستخدم نفس المبالغات الشديدة الاسراف فوصف هذا المؤتمر بأنه «مرحلة الانتقال التاريخي العظمى في تاريخ البشرية»[٢]. (ص١١ - ١٢). وهنا يكتسب هذا التمهيد طابعا آخر لم أجد له نظيرا في مقدمة أي كتاب وقع بين يديّ: وهو أنه يتجاهل الشخصية التي دارت في ظلها الأحداث الرئيسية للكتاب نفسه، أعني شخصية أنور السادات، بل يشن عليها هجوما ضمنيا شديدا، ثم يركز اهتمامه على الشخصية المناقضة لها، أعني جمال عبدالناصر، دون أن يذكر للقارىء شيئا عن دلالة هذا التناقض بين التمهيد وبين مضمون الكتاب الذي يمهد له. والأطرف من ذلك أنه لا ينسى، في هذا التمهيد، أن يجامل الشخصية الثالثة التي تولت حكم مصر وقت كتابة التمهيد، إذ يقول: «ثم وقف رجل نبيل، وفي، عريق، من رجال جيش مصر الوطني الباسل، معلنا باسم ثورة يوليو وحرب أكتوبر: سيادة شعار الوحدة الوطنية على التفرقة.. وسيادة أولوية الأداء والتضحية بالنسبة للحقوق والمنافع، وسيادة البناء والإنتاج على التبادل والانفتاح: سيادة وأولوية الاستقلال والارادة السياسية وعدم الانحياز. من أعماق مصر إذن.. بدأ تضبيط الأمور، وتعديل المسار، أي بدأت عودة مصر إلى مسارها الحضاري الأصيل. بدأ انكسار الموجة الغربية الخ..» (ص١٣). وهكذا، في إشارة واضحة إلى حسني مبارك، ومع الاقتباس المباشر من الأجزاء الرئيسية للخطاب الذي أدلى به عقب توليه رئاسة الجمهورية، يعود أنور عبدالملك إلى «التفاؤل الاستراتيجي»، ويرسم صورة وردية يعلم العالم كله اليوم، بعد ست سنوات من أحداث أكتوبر ١٩٨١، أنها لم تتحقق، بل إن الأزمات والنكسات توالت على المنطقة بأكملها، والوحدة الوطنية في مصر تتعرض لمزيد من التهديد، والانفتاح الاستهلاكي السفيه يزداد توغلا، أما استقلال الارادة السياسية فلا مفر من أن يفلت من بين أصابعنا في ظل القروض الضخمة والحاجة المتزايدة إلى استيراد القمح والغذاء من خصومنا الاستراتيجيين.

وهكـذا ترتسم أمـامنا صورة عجيبة لكتاب يتغزل في معظم أجزائه بلحظة انتصار السادات في معركة العبور، ويجعل من هذه اللحظة نقطة تحول حاسمة في تاريخ البشرية، ثم يأتي التمهيد اللاحق للكتاب نفسه فيجعل من عهد السادات ظلاما حالكا، ويعود إلى التغني بأمجاد جمال عبدالناصر وسياسة باندونج، وفي الوقت ذاته يجرب على الحاكم الجديد نفس اللعبة التي تبين إخفاقها الذريع مع الحاكم القديم.

ثانيا: الإلمام الناقص بالمعطيات:

يستلزم التفكير الاستراتيجي إلماما واسعا بالمعطيات في ميادين شديدة التعدد، ويقتضي عمل حساب مجموعة كبيرة من العوامل المتباينة والمعقدة والمتشابكة، ويظل احتمال الخطأ بعد هذا كله واردا، ولكن هناك فارقا كبيرا بين الخطأ الناجم عن ظهور عوامل جديدة لم يكن من الممكن التكهن بها، أو عن التعقيد المفرط للظواهر، مما يؤدي إلى إفلات بعض عناصر الموقف من التحليل، وبين الخطأ الناجم عن التسرع في التعميم وتجاهل قدر هائل من المعطيات التي لا تخطئها العين، والخلط بين التحليل الفكـري والـدوافـع الشخصية، سواء أكانت هذه الدوافع إيجابية أم سلبية. والحالة التي نحن بصددها هي بالقطع حالة من النوع الثاني، ومن هنا لم يكن الخطأ من ذلك النوع الذي يمكن أن يقع فيه أي باحث في هذا الميدان المعقد، بل إنه يرجع أساسا إلى تجاهل هذا الباحث بعينه للحقائق الواضحة، والنقص الشديد في المامه بالمعطيات التي لا يصعب استيعابها على أي باحث مدقق.

فلم يكن من الصعب على الإطلاق أن يضع الكاتب، بوصفه مفكراً استراتيجيا، حرب ١٩٧٣ في حجمهـا الحقيقي، الذي هو بغير شك اضيق مدى بكثير من حجم حرب ١٩٦٧. صحيح أن العاطفة والانفعال، لدى الإنسان العربي، تجعله ميالا إلى تضخيم دور الحرب التي أحـرزنا فيها إنتصارا نسبيا رفع معنوياتنا وأعاد إلينا ثقتنا بأنفسنا، ولو إلى حين. ولكن «التفكير الاسـتراتيجي» ينبغي أن يكـون أهـدأ وأكثـر موضوعية من ذلك، إذا أراد أن يتجنب الأخطاء الفادحة. فالحقيقة الكبرى، التي لا يزال المشرق العربي على الأقل يعيش نتائجها ويدفع ثمنها حتى اليوم، هي هزيمة يونيو ١٩٦٧. ذلك لأن هذا التاريخ يمثل الحد الفاصل بين معنيين للمشروع الوطني العربي: فبينما كان هذا المشروع، قبل ٤ يونيو ١٩٦٧، يضع وجود إسرائيل ذاته موضع التسـاؤل، ويسعى إلى إيجـاد الصيغـة التي تضمن للعرب مكانهم على خريطة الكتل السياسية العالمية، وإسهامهم في أساليب التنمية الوطنية، أصبح أقصى ما يطمح إليه معظم الوطنيين بعد ١٠ يونيو ١٩٦٧ هو «إزالـة آثار العدوان»، واسترداد الأرض المفقودة في الحرب الأخيرة بأحسن

الشروط الممكنة من عدو أصبح بقاؤه، في رأي الجميع تقريبا، أمرا واقعا. بل إن بعض الأوضاع القاسية التي طرأت بعد الهزيمة جعلت وجودنا نحن موضع التساؤل. أما الاستقلال الأيديولوجي والاعتماد الإقتصادي على الذات فقد اختفت آثارهما تحت وطأة الضربات التي تلاحقت على العرب من كل جانب. ولم تؤد حرب ١٩٧٣، بالصورة التي جرت بها، وخاصة في مراحلها الأخيرة، وكذلك بالاسلوب الذي تم به استخلاص نتائجها السياسية في السنوات التالية لها مباشرة، إلى أي تغيير جوهري في الأوضاع التي أوجدتها هزيمة يونيو، بل إنها كانت مبررا لدى بعض القيادات العربية، لتمرير مشروعات كانت مرفوضة في أعقاب الهزيمة.

وحتى لو كان ثمة شك، في وقت الحرب ذاتها، في الأهمية التي تحتلها تلك الحرب بالقياس إلى حرب يونيو، فإن الشهور القليلة التالية كانت كافية لتبديد جميع الأوهام: حصار الجيش الثالث على الضفة الشرقية والتفاوض مع الاسرائيليين في الكيلو ١٠١ ثم اتفاقيتا فض الاشتباك الأولى والثانية والدور الأساسي للطرف الامريكي في جميع هذه المراحل.

ومن جهة أخرى فإن الخط العام للسياسة الساداتية كان واضحا، وكان في استطاعة أي مفكر متواضع، ولا أقول أي مفكر «استراتيجي»، أن يدرك منذ أول سنوات حكمه وجود توجه عام نحو اليمين، وابتعاد عن «الخط الاشتراكي» وما يقتضيه من تحالفات دولية، وتسليم أوراق اللعبة شيئا فشيئا للأمريكيين، وذلك قبل وقت طويل من اعترافه الصريح بأن لديهم ٩٩٪ منها!.

هذه كلها كانت أمورا واضحة، وكانت متداولة على السنة المواطنين العاديين قبل حرب أكتوبر وبعدها، ولم يكن ادراكها يحتاج إلى أية عبقرية خاصة. ومع ذلك فإن المفكر الاستراتيجي قد غاب عنه هذا كله، وجرفته نشوة النصر في أيام الحرب الأولى، ليظل يردد بعدها بسنوات طويلة أن هذه الحرب كانت نقطة تحول حاسمة في تاريخ العلاقات بين الشرق والغرب وكانت إيذانا بميلاد «القوة السادسة» في العالم، وكانت مؤشرا واضحا لانهيار الحضارة الغربية، وبشيرا بانتهاء عهد «الهيمنة» وبزوغ نجم العالم الشرقي.

ولم يقتصر هذا الخطأ الاساسي في التحليل، والتجاهل التام لمعطيات واضحة للعيان، على الصورة العامة التي يكّونها الكتاب للعلاقات بين الشرق والغرب، بل إن كثيرا من الأفكار التفصيلية، التي تنتمي إلى صميم «مشروعه الحضاري»، تعاني من هذه النواقص ذاتها معاناة شديدة.

فالكاتب يعطي الإسلام السياسي دورا أساسيا في المشروع العربي القومي الذي يحاول رسم معالمه، ويرى أن «الإسلام يقوم بدور الفلسفة الشمولية القادرة على حماية الوجود الوطني للمجتمعات في هذه المنطقة عبر القرون، منذ القرن التاسع (بداية الحروب الصليبية) حتى قرننا

العشرين، في مواجهة الصليبيين والصهيونيين والامبريالية العنصرية. . وبهذا المضمون، يختلف الاسلام عن المسيحية وديانات رئيسية أخرى. .» (ص٩٥) ولكن، ما مضمون هذه «الفلسفة الشمولية» التي يتضمنها الإسلام، في رأي الكاتب؟ الإجابة التي يقدمها هي: «يمكن القول إن الإسلام هو نظرية اجتماعية للصيغة الوطنية، والتطور الإجتماعي، والرخاء الجماهيري، أكثر مما هو مجرد دين». (ص٩٦) هكذا يتم له تحديد معنى الاسلام، كفلسفة شمولية، بطريقة تكاد تنطبق على برنامج أي حزب اشتراكي نشط، ويصبح جوهر الإسلام الأساسي، أعني كونه «دينا»، مسألة ثانوية. وقد يكون هذا هو التعريف المفضل لدى الكاتب في ظل إطاره الفكري العام، ولكن هل يمكن أن توافق الجماهير الإسلامية، التي لن يكون «للإسلام السياسي» قدرة على التأثير إلا من خلالها، على مثل هذا التعريف، وهل يمكن تحريكها إلى العمل من خلال شعار يجعل الإسلام نظرية للتطور الاجتماعي أكثر مما هو دين؟ ولماذا لم يلتفت الكاتب حواليه في العالم الاسلامي المعاصر، ويتأمل سمات الظاهرة المسماة «بالصحوة الإسلامية» قبل أن يطلق أمثال هذه العبارات؟

ويتخلص الكاتب بجرة قلم من قضية العلاقة بين الاسلام والعروبة فيقول: «لا يمكن لمصري، قبطيا كان أو مسلما، أن يفهم أن هناك أي فروق حقيقة، على مستوى الشعور أو العمل السياسي والثقافة، بين مفهوم عروبة ومفهوم إسلام». (ص١٠٠) قد يكون المثقفون الوطنيون ميالين بالفعل إلى محو التفرقة التي يؤكدها الكثيرون بين مفهومي العروبة والإسلام، ولكن المشكلة برغم ذلك تظل قائمة، ولا يمكن استبعادها أو الاستخفاف بها، بمثل هذا الحكم التبسيطي القاطع. ولو صح ما يقوله، فكيف نعلل هذه المجادلات التي لا تنتهي بين من يهاجمون العروبة باسم الاسلام، ومن يصدون هذا الهجوم بتأكيد الارتباط الوثيق بين الاثنين، ومن يؤكدون فكرة «المصرية» أو حتى «الفرعونية» فيخرجون عن هذا الطرف أو ذاك، ومن ظلوا يدعون، حتى عهد قريب، إلى فكرة «المتوسطية» أي الانتساب إلى حضارة البحر المتوسط، فيربطوننا بجذور حضارية لا تنتمي إلى هذه المنطقة بأسرها؟

وقبل أن نختتم الحديث عن هذا التحليل الناقص للمعطيات المتعلقة بالإسلام السياسي، ينبغي أن نشير إلى فكرة تتردد كثيرا في هذا الكتاب، وهي الاشارة إلى التزايد المطرد في نسبة الآسيويين المسلمين، داخل الاتحاد السوفيتي، بالقياس إلى مجموع السكان.

ففي ص ٢٥٥ يشير إلى أن هذه النسبة ستبلغ ٥٦,٣٪ في عام ٢٠٢٠. وتتكرر هذه الإشارة إلى تزايد أعداد المسلمين السوفيت في مواضع متعددة (ص ٩٥ ـ ١٤٨ ـ ١٤٩)، ويبدو ظاهريا أن الهدف منها هو دعم رأي الكاتب في الدور الذي يمكن أن يقوم به الإسلام السياسي أو الاسلام الحضاري (بالمعنى الذي حدده من قبل) في هذه المنطقة من العالم. ولكن الأمر اللافت للنظر أن

هذه الفكرة ذاتها لها دور هام في فكر المخططين الاستراتيجيين الأمريكيين، الذين يحلم بعضهم، منذ الآن، بأن يستغلوا الإسلام في إيران وفي أفغانستان وفي آسيا السوفيتية من أجل تفكيك وحدة الاتحاد السوفيتي من الداخل. ومن الواضح أن الفكر الاستراتيجي للكاتب يتلاقى بقوة مع هذا الاتجاه ـ وإن كان يغفل المتغيرات النوعية الهائلة التي يمكن أن تطرأ على هذه البلاد كلها خلال ثلث القرن القادم، وينظر إلى تطورها بطريقة سكونية لا تتغير فيها إلا الأرقام.

★★★

ولعل أوضح نماذج التحليل الناقص للمعطيات، ذلك الاهتمام الكبير الذي يوليه الكاتب لمفهوم «العروة الوثقى»، الذي جعله الكاتب محورا أساسيا لمشروعه الحضاري العربي، برغم كل ما يتسم به من غمـوض وهلامية. والأمر الذي يظهر بوضوح من وراء تلك التعبيرات الإنشائية المطاطة التي يستخدمها الكاتب في شرح هذه الفكرة، هو أنه يسعى بها إلى محاربة الفكر الماركسي قبل كل شيء. فالهدف الأساسي من طرح فكرة العروة الوثقى هو بيان السمة المميزة لحركة التوحيد والجمع بين كافة فئات الشعب في البلاد الشرقية والعربية على وجه التخصيص. وهذه السمة هي النقيض الصريح لمفهوم الصراع الطبقي الذي تؤكده الفلسفة الماركسية. وهكذا تقدم إلينا «العروة الوثقى» حلا سحريا لجميع مشكلاتنا، دون أن ندري كيف تتحقق هذه العروة بين سكان القصور وسكان القبور في بلد مثل مصر، وعلى أي الاسس تتحقق بين بلاد يعلو دخل الفرد فيها على دخل الفرد الأمريكي، وأخرى يقل فيها الدخل الفردي عن حد الكفاف.

إن العروة الوثقى شكل آخر من أشكال فلسفة «تحالف قوى الشعب العامل»، وإن كانت هذه الفلسفة الأخيرة، برغم كل نقاط الضعف الكامنة فيها، تظل أكثر تحديدا ووضوحا من المفهوم المبهم الذي عرضه كاتبنا. وليس أدل على وجود تشابه قوي بين الفكرتين، من ذلك الدور الهام الذي يعطيه الكاتب للجيش في إطار مشروعه التوحيدي الطموح. ففي تلك الجبهة المتحدة، التي تُطرح في الكتاب بديلا عن الانقسام الطبقي ونقيضا له، يحتل الجيش مكانة بارزة (ص ١٢٠) ومع ذلك، «فبرغم أن القوات المسلحة تقف في مكان القلب من النماذج المتطورة الجديدة لاستراتيجيات الجبهة المتحدة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وذلك في أشكال جد متنوعة من حيث الوسائل والطرق، إلا أنها لم تدمج بعد في إطار النظرية السياسية والاجتماعية في شكلها السوي المعتاد». (ص ١٢١، وايضـا ١٦٣ و ١٦٤) ويزيد الكـاتب فكـرته إيضاحا فيقول: «إن الجبهة الوطنية المتحدة، العروة الوثقى، بين الشعب وجيش الوطن، بين مختلف المدارس التكوينية الأصيلة للفكر والعمل، تمثل أوسع أشكال الحلف المقبولة لدى السواد الأعظم للمجتمعات القومية، وبالتالي هي

التي تمثل في المقام الأول أكبر قاعدة لتهديد مركز قوى النفوذ والهيمنة الغربية . . في القارات الثلاث بوجه عام، وفي الشرق الحضاري بوجه خاص» (ص٢٤٣).

ولا يدري المرء كيف استطاع الكاتب أن يتحدث عن هذا الدور القومي الذي تقوم به تلك الجبهة المتحدة بين الشعب والجيش، وهو يعلم جيدا أنه لم تقم في حالة واحدة جبهة حقيقية بين الشعب والجيش في البلاد التي تسيطر عليها قيادات عسكرية، بل كانت التنظيمات السياسية تفتقر دائما إلى الأصالة، وترتكز على هرم مقلوب، يبدأ بأوامر القيادة العليا، وينتهي بتأييد القاعدة الواسعة (المدربة جيدا على الطاعة والاستجابة الفورية) لهذه الأوامر. ولا يدري المرء أيضا كيف تجاسر الكاتب على الحديث عن الدور الوطني للجيش في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، وهو يعلم حق العلم دور جيش موبوتو في القضاء على حكم لومومبا الوطني في زائير، ودور جيش سوهارتو في استئصال العناصر الوطنية في أندونيسيا، ويعلم جيدا ما حدث بعد الانقلابات العسكرية في باكستان وبنجلادش وتركيا ـ أما أمريكا اللاتينية فأمر الجيوش فيها معروف للعامة والخاصة. فهل يحتاج الكاتب إلى أن نعيد عليه أسماء الجنرال تروخيو والجنرال سوموزا والجنرال بينوشيه وجنرالات الارجنتين؟

هل هذه معطيات تخفى على أحد، في العصر الذي نعيش فيه، حتى يغفلها الكاتب في تحليلاته وتنظيراته إلى هذا الحد، ويقودنا إلى نظرية للتحالف بين الشعوب والجيوش، يؤكد أنها تسري على أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية معا؟ وهل يمكن أن يقوم أي تخطيط استراتيجي له أدنى قدر من المعقولية، على أساس هذا التجاهل الصارخ لحقيقة أساسية يزودنا العصر في كل يوم بمزيد من الأدلة المؤكدة لها، وأعني بها أن تدخل الجيوش النظامية المحترفة في السياسة، في بلاد العالم الثالث، من أهم أسباب تخلف هذا العالم وتمزقه، وأن لعبة الانقلابات العسكرية (التي تفضل دائما أن تسمي نفسها ثورات) هي في معظم الأحيان لعبة تمارسها القوى الأمبريالية الكبرى من أجل إحكام سيطرتها على شعوب العالم الثالث، أو على الأقل من أجل إجهاض أية محاولة تستهدف تصحيح مسارها في إتجاه وطني تقدمي يناوىء مصالح المستغلين؟

على أية حال، فإن مثل هذا التحليل الخاطىء أو الناقص للمعطيات في مختلف الميادين التي يتناولها الكاتب بالبحث، يؤدي في النهاية إلى نتيجة خيالية لا تمس الواقع من قريب أو من بعيد، يدعو فيها المؤلف إلى الالتقاء بين شطري الشرق: العربي والإسلامي من جهة، والصيني والياباني من جهة أخرى، وهو الالتقاء الذي سيتحقق على أيدي «القوى الاستقلالية المعادية للهيمنة في عموم الأمة العربية وإيران، وهي قوى تجمع بين الشعب والجيش في إطار الثقافة الوطنية، والتراث الحضاري والإرادة الاستقلالية، في جبهات وطنية متحدة ذات طابع تقليدي أو تقدمي حسب الظروف» (ص٢٥٢).

وهكذا تجمع هذه الدعوة الفريدة في نوعها بين عدد لا يستهان به من الأطراف المتناقضة: بين الصين الشيوعية واليابان الرأسمالية، بين الأمة العربية وإيران، بين الشعوب والجيوش التي طالما أذاقتها الهوان، وتصب هذا كله في تلك البوتقة التي تتسع عنده لكل شيء: بوتقة الجبهة الوطنية المتحدة. وما دامت هذه الجبهة المتحدة ستضم أصحاب الملايين والجائعين العارين دون أن تبذل أي جهد من أجل حل التناقض بينهم (خوفا من شبح الصراع الطبقي)، فليس من حقنا أن نستغرب في النهاية حين نجد الكاتب غير مكترث بأن تكون هذه الجبهة «ذات طابع تقليدي أو تقدمي حسب الظروف»، لأن الأمور كلها لابد أن تتساوى في ظل هذا المنظور الحافل بالتشويهات.

ثالثا: الاستراتيجية الأحادية الجانب:

من سمات الفكر الاستراتيجي السليم ألا يكتفي بتأسيس نظرته المتطلعة إلى الأمام، ورؤيته للتطور المستقبلي، على تحليله لظروف وسلوك طرف واحد من أطراف العلاقات الدولية المعقدة، بل إن هذا الفكر لا يكون ناجحا إلا إذا وضع في اعتباره ردود أفعال الأطراف الأخرى على كل موقف جديد يتخذه الطرف الذي يركز عليه بحثه. فالفكر الاستراتيجي عملية بالغة التعقيد، ينبغي أن يُعمل فيها حساب للعلاقات المتشابكة والمعقدة بين أطراف متعددة. أما تشييد رؤية استراتيجية على تحليل لأحد جوانب الصراع ومتابعة هذا التحليل في خط مستقيم يمثل تطور هذا الجانب الواحد فحسب، فإنه سرعان ما يفقد صلته بالواقع المعقد وينتهي إلى رؤية وهمية خيالية.

وليس من الصعب أن يدرك المرء أن هذا الحكم العام يصدق بوضوح على قدر كبير من تلك الآمال العريضة التي عرضها علينا مؤلف هذا الكتاب بوصفها نتائج إستراتيجية لنهضة الشرق، وخاصة بعد حرب ١٩٧٣. ويتمثل ذلك بوجه خاص في تضخيمه لآثار «سلاح البترول» الذي استُخدم في تلك الحرب بنجاح، ولكن لفترة محدودة، ودون متابعة لآثاره ونتائجه حتى تبلغ أقصى مداها. ومع ذلك فإن الكاتب قد بنى قصرا ضخما من الآمال والتوقعات على استخدام هذا السلاح، بل رأى فيه بداية لمسار جديد ستضطر الحضارة الغربية، رغم أنفها، إلى سلوكه، وبشيرا بصحوة جديدة ستوقظ الشرق العربي ليحتل مكانه كقوة رئيسية على خريطة العالم المعاصر.

وهكذا أصدر المؤلف أحكاما ضخمة مثل: «سياسة البترول التي فجرتها حرب أكتوبر وضعت منطق المجتمعات الغربية بأسرها، وخاصة الرأسمالية منها، في موضع الشك، والتساؤل، بل والاتهام.» (ص٦٧). «حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ بقيادة مصر وسوريا، وبالرغم من النزف، جعلت من الممكن استخدام النفط كسلاح، مما دفع العالم لإعادة التفكير في كل مجرى النشاط

والتنمية الاقتصادية، بل ووضع، بالحقيقة، كل مشروع الحضارة الغربية موضع التساؤل» (ص٩٠).

أمثال هذه النصوص، التي يحفل بها الكتاب، تكشف لنا عن عيوب أساسية في المنهج الفكري الذي يؤدي إلى كل هذا القدر من النتائج اللامعقولة. فإلى جانب العيب الذي أوضحناه من قبل بالتفصيل، وهو تعميم لحظة مؤقتة (هي لحظة استخدام سلاح البترول لحرمان أداة الإنتاج الغربية منه وتعطيلها جزئيا) بحيث تسري على مدى زمني أبعد مما تحتمله تلك اللحظة بكثير، نجد هنا عيبا آخر لا يقل عن السابق فداحة، وهو التجاهل التام لردود الفعل المحتملة لدى الطرف الآخر.

فمنذ اللحظة التي بدأت فيها الدول العربية تستخدم سلاح البترول، بادرت مراكز البحوث الاستراتيجية في الغرب، ومعاهد العلوم السياسية والاقتصادية، ووكالات المخابرات ووزارات الخارجية، الخ . . . بادرت كلها إلى إجراء دراسات تستهدف البحث عن وسيلة لإبطال مفعول سلاح البترول العربي، بوجه خاص، إبطالا حاسما، ولم يمض وقت طويل إلا وكانت حكومة كارتر، بمساعدة مراكزها المتخصصة، قد أعلنت خطة لتكوين مخزون استراتيجي من البترول يكفي لمدة يمكن أن تصل إلى ستة شهور، وتستطيع به الدول الغربية، وعلى رأسها أمريكا، أن تقضي على تأثير أي خفض تلجأ إليه الدول المنتجة، ولا سيما العربية، في حالة حدوث نزاع دولي، بل تستطيع بواسطته أن تتحكم في أسعار البترول وتُدخل عليها تخفيضا جذريا، بعد الذروة العالية التي بلغتها في أعقاب حرب ١٩٧٣. وهكذا تمكنت هذه الدول، بالفعل، من أن تحتاط لنفسها ضد أي استخدام محتمل لسلاح البترول، ومن أن تحدث خفضا هائلا في ايرادات الدول البترولية، يعوق أية مشروعات محتملة للتنمية الشاملة في هذه المنطقة من العالم. ولم يتأثر مشروع الحضارة الغربية - بعد أن أفاق سريعا من الصدمة الأولى - من الخطر البترولي، ولم يتغير النمط الاستهلاكي لحياة الانسان الغربي، وظل يرتكز على مبدأ الموارد غير المحدودة والتقدم غير المحدود. بل إن الغرب قد نقل الصدمة إلينا، نحن العرب، وكان الذي تأثر فعلا هو ميزانيات الدول العربية، الغنية والفقيرة، ومشروعاتها في التنمية، ومستوى معيشة الإنسان العادي فيها.

هكذا أتت النتائج على عكس ما توقعه الفكر الاستراتيجي على خط مستقيم. ومرة أخرى نقول إن الخطأ في مثل هذه التوقعات وارد على الدوام، ولكن «هذا النوع» من الخطأ، الذي كان من الممكن تداركه في أي فكر يعمل حسابا لأبسط مبادىء العلاقات الاستراتيجية الدولية المعقدة، هو الذي لا يمكن اغتفاره. فالتصور الأصلي للكاتب قد وُضع على أساس فرضين يتسمان بقدر كبير من السذاجة:

الفرض الأول هو أن السياسة البترولية التي اتبعتها الدول النفطية العربية في أعقاب حرب أكتوبر مباشرة ستستمر إلى أجل غير محدد.

وقد أثبتت الأحداث، بعد وقت قصير، بطلان هذا الفرض، وخاصة بعد أن طلب السادات نفسه ـ وهو البادىء بهذه الحرب وصاحب المصلحة الأولى في الحظر النفطي ـ إيقاف هذا الحظر بحجة تخصيص نسب معينة من عائدات البترول لدعم المجهود الحربي وتعويض ما فُقد. ولم يكن الفكر الاستراتيجي بحاجة إلى جهد كبير لكي يدرك أن مجمل الأوضاع العربية في فترة ما بعد الحرب كان يجعل من المستحيل استمرار هذا الحظر بحيث يصبح سياسة دائمة تهدم الأسس التي قامت عليها الحضارة الغربية.

أما الفرض الباطل الثاني فهو الاعتقاد بأن الغرب سيقف متفرجا، وينتظر إلى أن تقوّض سياسة العرب البترولية دعائم حياته. ففكرة المؤلف مبنية على تصور مستحيل: هو أن التحرك العربي في ميدان السياسة البترولية سيظل مندفعا إلى الأمام، على حين أن الغرب سيظل في حالة سكون، ولن يقوم بأي رد فعل على هذا التحرك، ولن يحتاط بحيث لا تتكرر مثل هذه الأزمات في المستقبل. ولكن الواقع سرعان ما شهد تحركا غربيا مضادا، وأسفر (بعكس توقعات المؤلف) عن حالة سكون وسلبية عربية أدت إلى قلب المائدة فوق رؤوسنا، بحيث تحملنا نحن (وليس الغرب) عواقب السياسة البترولية في المدى الطويل.

إن الفكر الاستراتيجي ينبغي أن يكون جدليا، وأكبر خطأ يمكن أن يقع فيه هو أن يحلل الأمور في ضوء تحركات طرف واحد، ويجمّد موقف الطرف الآخر أو يسقط ردود أفعاله المحتملة من حسابه. وأخشى أن أقول أن هذا الخطأ أوسع انتشارا بكثير من الحالة التي نناقشها ها هنا. ذلك لأن ماركس نفسه، صاحب أكبر محاولة لتطبيق المنهج الجدلي في ميدان السياسة، لم يكن جدليا بما فيه الكفاية في تصوره لمستقبل الصراع بين الاشتراكية والرأسمالية: فقد نظر إلى هذا المستقبل في ضوء تحرك طرف واحد وسكون طرف آخر، ولم يعمل حسابا كافيا لردود فعل النظام الرأسمالي ضد تهديد النظام المنافس، وللتعديلات والتكيفات الهامة التي قامت بها الرأسمالية من أجل سد طريق التقدم في وجه الاشتراكية، ومنع الطبقة العاملة من ربط مصيرها بها. وبالمثل، فإن الرؤية المستقبلية لماركس، ولمعظم المفكرين الاشتراكيين من بعده، لم تكن جدلية بما فيه الكفاية حين بنوا توقعاتهم على أساس المنافسة «السلمية» بين النظامين، على حين أن الرأسمالية سرعان ما غيّرت شروط المنافسة لصالحها، من خلال الحروب العالمية والمحلية في القرن العشرين من جهة، ومن خلال التصعيد المستمر للتسلح في الأوقات التي لا يمكن فيها إشعال حروب مباشرة من جهة أخرى. وهكذا فإن الاستراتيجية الرأسمالية، المعادية نظريا للجدل، كانت ـ من الناحية الواقعية والعملية ـ أكثر جدلية من الفكر الاشتراكي، الذي ارتكز نظريا على الجدل، ولكن خيوطه أفلتت منه في ميدان

الممارسة العملية. ويبدو لي أن التاريخ سيذكر جورباتشوف بوصفه الزعيم الذي حاول بقدر إمكانه إصلاح هذا الخطأ، وسد الفجوة الجدلية بين الميدان النظري والميدان التطبيقي العملي، بعد أن ألحق الفصل بينهما أضرارا فادحة بالموقف التنافسي للمعسكر الاشتراكي في مواجهة خصمه.

كان هذا الاستطراد، الذي لا أظنه خارجا عن الموضوع، ضروريا لكي أوضح ذلك الخطأ المنهجي الأساسي، الذي يتمثل في تكوين رؤية مستقبلية بعيدة المدى، مبنية على تصور حركي لأحد طرفي الصراع، مع تثبيت الطرف الآخر وتجميده. وأخشى أن أقول إن الخطأ، في الكتاب الذي نتحدث عنه، أفدح بكثير مما تضمنته إشارتنا السابقة. فقد كانت رؤيته للطرف المتحرك (أعني الجانب العربي في الصراع البترولي) جزئية قصيرة النظر، تنتمي إلى ميدان الأماني أكثر مما ترتبط بالواقع الفعلي. أما رؤيته للطرف الذي تصور أنه سيظل ساكنا، فإنها تنم عن عدم فهم كامل للآليات الدفاعية والهجومية البارعة الذي ظل هذا الطرف يستخدمها طوال تاريخه المعاصر.

خاتمة

إن الكتابة التي تدغدغ المشاعر وتداعب الآمال أشد جاذبية، على الدوام، من الكتابة التي تواجه الواقع بصراحة قاسية. وفي بلادنا، يحدث كثيرا أن يقع العقل في شراك الكتابات البراقة التي تضخم الذات العربية وتقلل من شأن خصومها التاريخيين وتصور الصراع بينها وبينهم كما لو كان سائرا، بطريقة حتمية، في طريق تحقيق الانتصار الحاسم لنا. ولكن الموقف الذي كنت، وما زلت، أتخذه من هذه المسألة هو أن الوعي بجوانب النقص في الذات، وبجوانب القوة في الخصم، هو الخطوة الأولى نحو المواجهة الحقيقية لهذا الخصم، شريطة ألا يتحول هذا الوعي إلى عقدة نقص مزمنة غير قابلة للشفاء.

ومن هذا المنظور فإن النقد الطويل الذي وجهته إلى هذا الكتاب ـ وهو بالقطع ليس أهم كتب مؤلفه ولا أعمقها ـ لم يكن مقصودا لذاته، وإنما كان القصد منه معالجة القضية العامة ذاتها، ولم يكن هذا الكتاب في نظري إلا نموذجا صارخا للرؤية المشوهة بالآمال الجوفاء، التي تنتشر بيننا وخاصة في أزمنة الهزيمة والإحباط. وإذا كان عنوان الكتاب ذاته يدل على أن موضوعه يتعلق في الأساس برؤية خاصة للشرق في علاقته بالغرب، فقد كان لزاما عليّ أن أحدد معالم هذه الرؤية، ومدى خطورة الانقياد لها والاستسلام للأحلام العذبة التي تمنينا بها، وكان في ذهني على الدوام نمط فكري كامل، وليس شخصا معينا أو كتابا خاصا. وفي تصوري أن نوع التفكير الذي يخاطب الأمة العربية، بعد أزمة أواخر السبعينات وإحباطات أوائل الثمانينات، فيقول: ويمكن لأمتنا العربية ـ

أكثر من أي وقت مضى ـ أن ترسم الطريق لجميع القوى الأخرى من أجل التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي في الشرق، وبصفة رئيسية في آسيا وأفريقيا، مقترنا برابطة عضوية في الجزء الأكبر من سكان الكتلة القارية في أوراسيا، الذين يعيشون الآن تحت راية الاشتراكية» (ص١٥٧) ـ في تصوري أن هذا النوع من التفكير، حين يقدّم إلينا في لحظة من أكثر لحظات تاريخنا المعاصر هبوطا، وحين يغدق علينا هذه الأحلام والأوهام دون أن تكون قد ظهرت في الأفق أدنى بادرة لإمكان تحقيق جزء ضئيل منها، يشكل بالفعل عائقا ضخما في وجه تطورنا ويحول بيننا وبين إدراك عيوبنا ومواجهة نواقصنا بواقعية وشجاعة.

وهكذا، فإني لم أبذل هذا الجهد النقدي من أجل مهاجمة عمل واحد (يستحق الهجوم بغير شك) وإنما بذلته لأنني كنت، وما زلت، وسأظل دائما، عضوا عاملا في ذلك الفريق الضئيل، المتصدي بقوة لمكافحة كافة ألوان المخدرات الثقافية.

الهوامش

(١) أنظر محمد حسنين هيكل في كتابه أبو الهول، والقوميسار، The Sphinx and the Comissar ، وهو من أكثر كتب هيكل صراحة في العداء للسوفييت. ولذلك حاول هيكل اتخاذ خط مغاير له في كتبه التالية، حتى يحتفظ بالتوازن الذي يسعى إليه دائما أمام القارىء العربي.

(٢) أرجو أن يذكر القارىء أن هذا الكلام كتب عام ١٩٨٣، بعد أن اختفى أقطاب باندونج جميعا: شوان لاى، ونهرو، وعبدالناصر، وسوكارنو، واختفى معهم نكروما وسيكوتوري وغيرهم من زعماء التحرر الوطني في العالم الثالث، وانتكست سياساتهم جميعا وحدثت الردة العنيفة في مجتمعاتهم وتم للمعسكر الغربي الانقضاض على انجازاتهم والاجهاز على معظمها.

المصادر

عبدالملك، أ.
١٩٨٣ ريح الشرق. القاهرة: دار المستقبل العربي.

حمدان، ج.
١٩٧٤ ٦ اكتوبر في الاستراتيجية العالمية. القاهرة: عالم الكتب.

مكتب المتابعة
المسابقة الثالثة في البحث الاجتماعي

في إطار الاحتفال بالأسبوع العربي الخليجي الثالث للعمل الاجتماعي، المقرر إقامته في المملكة العربية السعودية خلال شهر شعبان ١٤٠٩هـ الموافق لشهر مارس ١٩٨٩م يسر مكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية أن ينظم المسابقة الثالثة في البحث الاجتماعي.

تهدف المسابقة إلى دعم حركة البحث العلمي وتشجيع المهتمين والمشتغلين في الحقل الاجتماعي والإنمائي على الاسهام في دراسة القضايا والمشكلات والظواهر الاجتماعية في الدول العربية الخليجية السبع، الأعضاء في المجلس، وهي - الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمملكة العربية السعودية والعراق وسلطنة عمان وقطر والكويت.

شروط المسابقة:

١- أن يعالج البحث إحدى القضايا أو الظواهر الاجتماعية السائدة في المجتمع العربي الخليجي، ويمكن أن يغطي نطاق موضوع البحث الدول العربية الخليجية السبع مجتمعة أو دولة واحدة أو أكثر من الدول الأعضاء.

٢- أن يتوفر للبحث الشروط العلمية المرعية.

٣- ألا يكون البحث قد فاز بجائزة في مسابقة أخرى.

٤- ألا يكون المتقدم للمسابقة قد فاز بجائزة من جوائز هذه المسابقة من قبل.

٥- ألا يكون البحث قد تم تقديمه من قبل لنيل درجة علمية أو أكاديمية.

٦- ضرورة أن تتم الإشارة إلى ما إذا كان البحث المقدم قد سبق نشره في إحدى المجلات المتخصصة أو عرضه على أحد المؤتمرات أو اللقاءات.

٧- ألا يزيد عدد صفحات البحث عن ..١ صفحة فولسكاب، وأن يرفق به ملخص من حوالي ٥٠٠ كلمة.

٨- آخر موعد لاستلام بحوث المسابقة هو ١٧ محرم ١٤٠٩هـ الموافق ٣٠/٨/٨٨

٩- لمكتب المتابعة حق نشر البحوث الفائزة وفقاً لما يراه مناسباً.

١٠- البحوث التي لن تفوز في المسابقة سوف لن تعاد لأصحابها.

١١- ترسل ثلاث نسخ من البحث مطبوعة أو مكتوبة بخط واضح، باللغة العربية، وذلك على العنوان التالي:

مكتب المتابعة - ص.ب ٢٦٣٠٣ - البحرين

١٢- سوف تمنح لأصحاب البحوث الثلاثة الفائزة في المسابقة شهادات تقديرية وجوائز مالية موزعة كالتالي:

الجائزة الأولى: (٢٠٠٠) دينار بحريني، ما يعادل (٥٢٠٠) دولار أمريكي
الجائزة الثانية: (١٥٠٠) دينار بحريني، ما يعادل (٣٩٠٠) دولار أمريكي
الجائزة الثالثة: (١٠٠٠) دينار بحريني، ما يعادل (٢٦٠٠) دولار أمريكي

يحيى أحمد الكعكي، عدم الانحياز بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٣، ٤٧٤ص.

يقع الكتاب في ٤٧٤ صفحة. مقسمة إلى خمسة فصول وخاتمة، في قضايا تتعلق بعدم الانحياز.

الفصل الأول: يعالج أهم معالم الخلفية التاريخية لعصر الفلسفة اللانحيازية. فهذه الفلسفة برزت كنقطة تحول في دور دول العالم الثالث في السياسة الدولية، دور منفصل عن القطبين؛ الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. فهي فلسفة تقوم على تخفيف حدة المحورية والتوترات الدولية وبالتالي زيادة فرص السلام. وقد أدى بروز القوة الجديدة في الساحة الدولية إلى تنافس القطبين على احتوائها بالطرق السلمية (غالبا الاقتصادية من قروض ومساعدات) أو بطرق العنف أو اقتباسها كمناطق نفوذ. فالعالم منقسم بين التكتل الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأميركية، والتكتل الشرقي بزعامة الاتحاد السوفيتي، ودول العالم الثالث محل تنافس بينهما.

الفصل الثاني عن نشأة ونمو العالم الثالث: دول العالم الثالث ليست متجانسة فهي تضم مستويات اقتصادية وسياسية مختلفة، ولكن ما يجمعها هو رغبتها المشتركة في عدم الانحياز خاصة بعد زيادة التنافس بين الكتلتين على احتوائها. الولايات المتحدة انتهجت سياسة الاغراءات للدول النامية عن طريق المساعدات الاقتصادية وسمي برنامجها لأميركا الجنوبية باسم (التحالف في سبيل التقدم)، وانشاء الأحلاف كالحلف المركزي وحلف شرقي آسيا. وكذلك الحال بالنسبة للاتحاد السوفيتي وإن كان بحدود أضيق، متأثراً بالصراع في الدائرة الشرقية، وبروز عدة فلسفات في المعسكر الشرقي: السوفيتية، الصينية، الكوبية، اليوغسلافية، الرومانية، والبولندية.

فالعالم الثالث بدأ يعي الوضع المتوتر في السياسة الدولية، ومنذ الخمسينات بدأ قادة دول العالم الثالث التفكير في أسلوب يخفف من حدة التوتر بين القوتين، وتخفيف الحرب الباردة. فكان الاتجاه إلى اتباع الأسلوب التوفيقي بين القوتين، وهو ما يعني الحياد الايجابي.

الفصل الثالث تتبع عدم الانحياز من بلغراد الى هافانا: فكرة عدم الانحياز بدأت محدودة ولكنها أخذت الطابع العالمي وكونت رأياً عاماً عالميا حول الفكرة التوفيقية بين القطبين، فهو ليس

حياداً سلبياً لا يعنيه أمر الصراع الدولي، وإنما هو تجمع يهدف إلى الدخول في الصراع الدولي، ليخفف من حدة التوتر العالمي.

المؤتمر الأول الذي ظهرت فيه الفكرة كان مؤتمر باندونج للدول الافروآسيوية عام ١٩٥٥. الأب الروحي للفكرة كان الرئيس الهندي نهرو. وبالرغم من الانحياز البين لمعظم أعضاء المؤتمر إلاّ أن الفكرة تبلورت فيما بعد بصورة أكثر وضوحاً. أعقبه اللقاء الثلاثي في بريوني بيوغسلافيا بين تيتو، نهرو وناصر عام ١٩٥٦، ومنذ البدء أخذ التجمع صورة الحياد الايجابي إذ وجه في عام ١٩٥٨ نداء للاتحاد السوفيتي وأميركا بوجوب نزع السلاح، وتحريم إنتاج الأسلحة النووية. وفي أول مؤتمر لعدم الانحياز يعقد في بلغراد عام ١٩٦١ كان عدد الأعضاء ٢٥ دولة، ووضعت فيه المعالم الأساسية لعدم الانحياز. ثم مؤتمر لوساكا ١٩٧٠، الجزائر ١٩٧٣، كولومبو ١٩٧٦، أما مؤتمر هافانا لسنة ١٩٧٩ ففيه كما يرى الكاتب حدث تغير في مبدأ سياسة عدم الانحياز حيث أدان رئيس المؤتمر «زعيم كوبا، كاسترو»، الولايات المتحدة وسياساتها في العالم، وصورها بأنها الخصم الأول لدول العالم الثالث، وللسلام العالمي، وجعل من الاتحاد السوفيتي والكتلة الشيوعية الحليف الطبيعي للتجمع، ولكن تيتو ومؤيديه تبنوا وجهة نظر مغايرة، مفادها إبعاد التجمع عن تأثير أي من الكتلتين، وتم التوفيق بين الاتجاهين.

الفصل الرابع: هذا الفصل يعالج أحداث قمة نيودلهي لعدم الانحياز لعام ١٩٨٣، والذي انعقد في جو دولي مفعم بالتوتر الناجم عن عدة أحداث، مثل دور الولايات المتحدة في أميركا اللاتينية، الحرب العراقية ـ الايرانية، تصعيد قضية أفغانستان، الغزو الاسرائيلي للبنان، نشر الصواريخ في اوروبا، زيادة حدة الحرب الباردة، الازمة الاقتصادية العالمية. ونتيجة لهذه الأحداث فقد حاولت جهات عدة ـ ذات مصالح متضاربة ـ التأثير على المؤتمر، والحد من نجاحه. وبعد استفاضة في استعراض أحداث المؤتمر خلص المؤلف إلى التساؤل حول ما إذا كان المؤتمر قد نجح أو فشل؟ فإن أهم من النجاح والفشل هو أن رئيسة المؤتمر، أنديرا غاندي، حققت قفزة نوعية بأن عادت به إلى أصوله الفكرية الأولى في عدم الانحياز لأي تكتل، وذلك مقارنة بمؤتمر هافانا الذي كان ـ كما يراه الكاتب ـ مؤتمراً متحيزاً للاتحاد السوفيتي ضد الولايات المتحدة، ولكن مؤتمر نيودلهي صحح الوضع وجعله أكثر توازناً من حيث عدم الانحياز. والعبارة التي طرحها الكاتب تثير العديد من التساؤلات في ذهن القارىء، هي: أن المؤتمر لم يتفق فيه على شيء، ولكنه صحح المسار. ما جدوى هذا التصحيح؟ وما فاعليته في ظروف عدم الاتفاق؟ وكيف يمكن أن ينجز التصحيح في ظل عدم الاتفاق؟ هذه مجرد استفسارات حول ما خلص إليه المؤلف.

الفصل الخامس: وفيه يستعرض المؤلف أهم العوامل التي أدت إلى تراجع تجمع عدم الانحياز عن دوره المتقدم. هناك عدة عوامل:ـ

أولا: القوة المادية المحدودة.

ثانيا: التركيبة التنظيمية الهشة للتجمع، حيث أنه يتألف من وحدات سياسية توجه بقوى عديدة، ومصالح مختلفة، فالدول المشكلة للمؤتمر دول غير متكاملة ايديولوجيا. فهو تجمع غير متجانس وغير متكافىء في تركيبته السياسية، فهو خليط بين أنظمة تقدمية، وأنظمة محافظة، غير متكافئة في التركيبة الاقتصادية. وبفعل انعدام التجانس والتكافؤ هذا تحولت الدبلوماسية الجهورة إلى الدبلوماسية الخافتة.

والصراعات فيما بين الاعضاء كانت تحتل المرتبة الثانوية وكان يسبقها في الأهمية الصراع ضد الاستعمار والامبريالية، ولأجل التنمية، على افتراض أن الصراعات فيما بينها غير جذرية وستحل بالوسائل السلمية. ولكن هذه النظرة المثالية أثبتت عدم واقعيتها. وهنا أصاب المؤلف كبد الحقيقة: إذ تحولت اجتماعات القمة إلى محاولات لكسب أطراف لتأييد الصراعات فيما بين الاعضاء في التجمع، والأمثلة كثيرة كقضية كمبوديا، قضية تشاد، قضية كمب ديفيد، الحرب العراقية ـ الايرانية، أي أن التجمع قد دخل لعبة الفرقاء المتصارعة وعجز بذلك عن احتواء الصراعات المحلية، أو إيجاد حلول مقبولة لها، بسبب انحياز الاعضاء لطرف أو لآخر وتحول التجمع إلى الموقف التوفيقي على مستوى أعضائه، إضافة إلى تأثير ضغوط الدول الكبرى عند مناقشة أي نزاع بين الدول الأعضاء، وأثره في تجاذب أطراف النزاع. يضاف إلى ذلك فشل المنظمات الدولية والاقليمية في حل النزاعات. كل هذا يقلل من فرص نجاح تجمع عدم الانحياز في حل النزاعات، وقد ظهرت ثلاث اتجاهات بخصوص مساهمة التجمع في حل النزاعات بين أعضائه:

١ ـ نظرة تيتو: وتتخلص في أن يرفع النزاع إلى المنظمات الاقليمية المعنية.

٢ ـ النظرة القائلة بأنه لا يجوز أن تشترك دول غير أعضاء في التجمع في مناقشة النزاع لأن هذا سيوسع إطاره.

٣ ـ النظرة القائلة بأن تكون مساهمة التجمع بصورة رسمية في مناقشة النزاع. وتقديم المساهمة اللازمة للتوصل إلى حل، فالتدخل ليس في صميم المشكلة وإنما في محاولة إيجاد حل لها.

ثالثاً: غياب القادة التاريخيين المؤسسين أضعف التجمع.

رابعاً: انعكاس صورة توزيع القوى في النسق الدولي العالمي الراهن وارتباط دول أعضاء في

التجمع إما بدائرة السلام السوفيتية، أو دائرة العالم الحر الاميركية. وذلك لتلبية حاجات التنمية فيها. مما خلق ردة فعل داخل التجمع حول من يجب استبعاده مما يهدد استمرارية التجمع ذاته فقد غلبت على التجمع في الفترة (١٩٧٩ - ١٩٨٣) سياسة التحالف الاستراتيجي مع الكتلة السوفيتية. وقد صحح المسار في مؤتمر ١٩٨٣ إلى سياسة أكثر توفيقية وتوزاناً.

خامساً: عدم اتخاذ التجمع قرارات مصيرية ملزمة والسبب في ذلك يعود إلى أن التجمع لا يملك القوة المركزية للتخطيط الدبلوماسي والاستراتيجي يعتمد عليها في تنفيذ القرارات، وعدم وجود قوة عسكرية تحت تصرفه وكذلك طبيعة النسق الدولي القائم، ويرى المؤلف أن أقصى ما يمكن أن يحققه التجمع هو القوة التأثيرية في الأمم المتحدة، في القضايا التي تهم أعضاءه.

سادساً: التغيير المستمر في السلطة السياسية في بعض دول التجمع.

سابعاً: عدم اكتفائه ذاتياً بسياسة تسليحية مستقلة. وذلك ناجم عن اعتماد دول العالم الثالث على أحد القطبين لشراء الأسلحة، مما أثر على سياستها اللاانحيازية، وحولها إلى إنحيازية، وكذلك الحال بالنسبة للاعتماد على المعونات الاقتصادية.

ثامناً: عدم وجود سياسة إعلامية موحدة.

تاسعاً: إنكماش اللاانحيازية أمام روح الوفاق بين الكتلتين، فكلما زاد التقارب بين الكتلتين ضعفت كتلة عدم الانحياز.

ويرى المؤلف أن اللاانحيازية في الثمانينات هي على مفترق طرق، وأمامها أحد البديلين:

(١) إما أن تستمر في فقدان الشعور الجماعي المشترك بين شعوبها.

(٢) أو أن يضع قادتها الجدد حداً للمعوقات التي قلصت من دور التجمع.

المؤلف يرجح الخيار الثاني، ولكنه وضع له متطلباً رئيسياً وهو ضرورة وجود رأي عام لا إنحيازي في دول العالم الثالث، يساند القادة الجدد. وتم استعراض ٩ عقبات اقتصادية وآثارها. ويرى الباحث أن حل أزمة الحوار بين الشمال والجنوب يكون عن طريق الاقتحام الأفقي المتبادل بين الجنوب والجنوب بما يكفل التضامن بين هذه الدول. وضرورة التضامن الاقتصادي والتجاري بين دول عدم الانحياز. ويرى د. الكعكي هنا أن الدول ذات الفوائض النفطية (اللامنحازة) تزيد من القوة الاقتصادية للنظام الرأسمالي عن طريق الايداع النقدي للعوائد البترولية في بنوك غربية.

هذه حقيقة، ولكن الدول النفطية لفترة مضت وخاصة بعد عام ١٩٧٣ قد اقتنعت بأنه لا يمكن استيعاب فوائضها المالية محليا، وفرص الاستثمار في دول العالم الثالث وإن كانت لديها حاجة

ماسة للاستثمار الخارجي فيها، إلاّ أنه استثمار محفوف بالمخاطر، ليس أقلها المخاطر السياسية وتقلبات الأوضاع وعدم الاستقرار السياسي، مما جعل فوائض العائدات البترولية تهرب منها إلى أنظمة أكثر أمناً واستقراراً، ولكن تبين في السنوات الأخيرة أنه ليس الأمن الكامل، خاصة بعد سياسات تجميد الأرصدة التي اتبعتها الولايات المتحدة ضد الأرصدة الايرانية ثم الليبية. الباحث لم يتعرض لهذه الظاهرة الجديدة ولم يبحث إمكانية أن يكون لها ردة الفعل التي تتصف بها الظروف الاستثمارية في دول العالم الثالث، أي تقلص الاستثمار.

الخاتمة:

في خاتمة هذا الكتاب استعرض الباحث هدفين رئيسيين للأعضاء المؤسسين للتجمع.

(١) إنشاء منطقة عازلة بين القطبين.

(٢) تكوين رأي عام إقليمي يقف إلى جانب حركات التحرر الوطني.

فيما يتعلق بالهدف الأول فإن القطبين منذ منتصف الستينات قد حاولا تفتيت التجمع عن طريق استمالة بعض أطرافه، وتأجيج الصراعات الداخلية.

ثم تعرض المؤلف لعدة عوامل أثرت في الواقع السياسي للتجمع وهي:

١ ـ العوامل الطبيعية من جغرافية، سكانية، نقص الموارد الاقتصادية، وقد أدت إلى زيادة تفكك دول التجمع وزيادة اعتمادها على العالم المتقدم.

٢ ـ العوامل الاجتماعية المتمثلة في انعدام التكامل الداخلي، وزيادة حدة الصراع بين أعضاء التجمع، وضعف الشعور بالدفاع عن اللاانحياز، وعدم وجود قيادات تستطيع أن تحرك الواقع الاجتماعي للتجمع، خاصة وأن هناك حاجة ماسة لاعادة الثقة بفكرة عدم الانحياز، والحاجة لقادة تاريخيين جدد. وعلى مستوى التنظير للتجمع يرى الباحث أن التجمع تتجاذبه نظريتان:ـ

١ ـ النظرية الكوبية التي تقوم على المساواة، ورفع الوصاية الدولية، وإدانة الانظمة الغربية، وجعل الكتلة السوفيتية حليفاً طبيعياً للتجمع.

٢ ـ نظرية الحياد الايجابي التي تبناها تيتو، والتي تقوم على أساس عدم الالتزام بأي من الكتلتين، ودعمت أنديرا غاندي هذه النظرية.

والملاحظة الأخيرة للمؤلف هي: أن التجمع يملك كل الأوراق الرابحة في يده، ولكن كيف يستخدمها؟ وبرأيه فهذه مهمة القادة الجدد.

وبالرغم من أهمية الكتاب تحت المراجعة، وأغنائه للمكتبة العربية، وأدبيات العالم الثالث وبالأخص الجانب الأكثر ندرة وهو الأدبيات المتعلقة بعدم الانحياز، سواء في المكتبة العربية أو

العالمية. إلّا أن هناك عدة ملاحظات على هذا العمل، بعض من هذه الملاحظات يعالج الناحية التنظيمية، وبعضها الآخر يعالج الناحية الفكرية، والمعلومات المطروحة في هذا العمل الكبير.

(١) الفصل الرابع المتعلق بقمة نيودلهي سنة ١٩٨٣، هذا الفصل استوعب مائة واثنتي عشرة صفحة، وقد دخل المؤلف في تفاصيل وجزئيات المؤتمر، وكان من الممكن تلخيصها بعدد لا يتجاوز العشرة صفحات، حيث أن الخلاصة تطرق لها في أكثر من فصل، وهي أن المؤتمر غلبت عليه روح التوترات الدولية، وأنه يعتبر نقطة تحول فكرية للتجمع. كما أن هذا الفصل غلب عليه الأسلوب الصحفي في تتبع الأحداث، وندرة التحليل، الذي يعتبر ضرورة لا غنى عنها في مؤتمر يعتبر نقطة تصحيح للمسار، كما كرر المؤلف في أكثر من مكان.

٢ - في مجالات عدة يذكر الكاتب أن العدد الحالي للدول الأعضاء في التجمع هو ١٠١ دولة، ولكن في صفحة ٣٤٩ يذكر أن العدد الحالي هو ٩٩ دون إيضاح لنقص العدد، وأي الدول إنسحبت أو انتهت عضويتها، ومتى؟ ولأي سبب؟ كذلك عند تعرضه لمكتب التنسيق، ذكر أن العدد قد ارتفع من ٢٥ إلى ٤٦ عضواً، ولم يذكر المؤلف مبررات هذه الزيادة ومتى حدثت. كذلك ذكر الكاتب في صفحة ١٢٣ أن بريطانيا أعلنت إنهاء تعهداتها العسكرية في عام ١٩٦٨، وطبقتها عام ١٩٧٢ والصحيح أنه عام ١٩٧١.

٣ - في الفصل الخامس يقترح المؤلف أنه لنجاح التجمع عليه ألا يتدخل في سياسة أعضائه، طالما أنهم ملتزمون بصفة عامة بمبادىء عدم الانحياز، ولم يجعلوا من أنفسهم حصان طروادة في أيدي الدول الكبرى. هذه نظرة مثالية للأمور تفترض وجود مقياس جاهز أو متفق عليه، يحدد متى تجعل الدولة من نفسها حصان طراودة ومتى تكون أقل من ذلك، وهل التسهيلات العسكرية لدولة كبرى ضمن مفهوم حصان طراودة أم فقط القواعد العسكرية؟ السياسة الدولية لا توفر هذا الخط الفاصل بين الأمور، هناك الكثير من دول عدم الانحياز جعلت من نفسها أكثر من حصان طراودة بتوفير القواعد والتسهيلات العسكرية والاستشارية والتجارية، ومع ذلك تَدَّعي ويؤيدها آخرون، بأنها ما زالت من دول عدم الانحياز. إذا كان هذا الاقتراح لا بد وأن يعمل به لنجاح التجمع، فلا بد من وضع معايير موضوعية واضحة، وحصان طراودة آخرها وليس أولها، لأن الانحياز يكون بدرجات تتفاوت في ضررها، ولكنها جميعها ضارة بالدول النامية. الا أن الكاتب لم يوضح هذه النقطة الحاسمة التي تفصل بين النظرية والتطبيق في فكرة عدم الانحياز، والتي هي عنوان الكتاب.

٤ - المؤلف طرح في الفصل الخامس أن انعكاس صورة توزيع القوى في النسق الدولي الراهن أضعف التجمع، وأن تصحيح المسار الذي بدأ في عام ١٩٨٣ في قمة نيودلهي كفيل بتقوية

التجمع، ولكن هذه السياسة من يحكم توازنها، خاصة وأن قمة نيودلهي لم تستطع أن تتوصل إلى شيء، وهل السياسات التوفيقية والحلول الوسط التي أفرزتها قمة نيودلهي هي مقياس نجاح هذا التوازن؟.

٥ - المؤلف في أجزاء عدة وفقرات كثيرة من الكتاب تحيز ضد الاتحاد السوفيتي وخاصة في الفصل الرابع، وبوضوح في الفقرة الأولى من صفحة ٧٤، فهذه الفقرة تتنافى مع الواقع، حيث أن مبدأ بريجنيف على الأقل لا ينظر إلى المنطقة بهذه الصورة. ولكن الأصح أن السياسة الأميركية تجاه المنطقة خاصة مبدأ كارتر واضحة في الاعلان عن النية في المحافظة على مصالحها في منطقة الخليج بأي شكل. كما أن المؤلف في كثير من الفقرات التي يطرح فيها إيجابيات السياسة السوفيتية يعقبها بعبارات تشكك في حسن النوايا السوفيتية، مثال ذلك في صفحة ٧٤ حين أجمل نظرة الزعماء السوفيت مع نظرة الزعماء الأميركيين، وهذا مغاير للحقيقة كما أشرت أعلاه. وفي صفحة ٧٨ يشير المؤلف إلى أن السوفيت استخدموا لعبة (الخداع الدبلوماسي ضد واشنطن) وهذه العبارة تترك الانطباع اللاموضوعي لدى القارىء، كذلك صفحة ٧٩ التي يشير فيها إلى أن السوفيت مارسوا سياسة التقرب من العالمين العربي والاسلامي. استنتج المؤلف أن الهدف من هذه السياسة هو السيطرة على طرق التجارة.

كما أن المؤلف يشكك في أكثر من مجال في مصداقية العرض السوفيتي لتخفيض الصواريخ العابرة للقارات، وبأن هذا التخفيض ليس له أثر في الحد من قوة السوفيت الموجهة ضد، أوربا. (صفحة ٨٠ - ٨١). كيف يمكن للمؤلف أن يخلص إلى هذه النتيجة الهامة استراتيجياً دون تحليل كاف.

كما أنه في موقع آخر من الفصل الأول يشكك بنوايا الزعيم السوفيتي أندروبوف حول الأسلحة النووية بأنها في إطار الحرب النفسية، وموجهة للرأي العام الأوروبي والأميركي، قد يكون هذا صحيحاً. ولكنه يحتاج لأدلة كاستقصاء الرأي العام حول هذه السياسة. كما أن المؤلف أكد على أن دعوة الزعيم السوفيتي لعدم الاعتداء، ولتخفيض النفقات العسكرية كانت لتنشيط دور الأحلاف العسكرية لخدمة موقف موسكو التفاوضي مع الولايات المتحدة بشأن نزع السلاح والشرق الأوسط. مرة أخرى استنتاج مهم لا يرتكز على قاعدة من المعلومات كافية لدعمه، وكذلك في ص ١١١. وخلاصة القول في هذا المجال أن المؤلف عند التعرض للسياسة السوفيتية، سواء على المستوى الدولي، أو على مستوى دول عدم الانحياز قد خرج عن الموضوعية اللازمة في بحث علمي، وخاصة بحث حول عدم الانحياز، واعتمد على أسلوب التشكيك في السياسة السوفيتية. وتوصل إلى نتائج أقرب للاستنتاجات الصحفية منها إلى الاستنتاج العلمي.

أكد الباحث في الفصل الرابع وفي الفصل الخامس أن أهم من النجاح والفشل هو أن مؤتمر نيودلهي أعاد تجمع عدم الانحياز إلى أصوله الفكرية الأولى، في عدم الانحياز لأي تكتل، وهذا فيه تضارب وتعارض شديد مع الحقائق التي أشار إليها المؤلف نفسه، وهي عدم قدرة مؤتمر نيودلهي التوصل إلى قرارات بشأن الخلافات والصراعات القائمة بين دول عدم الانحياز، وذلك يرجع إلى روح التكتل وتأثر أعضائه بالصراعات الدولية. فكيف يجتمع النقيضان وما هي جدوى العودة للأصول الفكرية التي لا تجد لها إمكانية التطبيق الواقعي.

٦ ـ المؤلف استخدم عبارات يجب ألّا تستخدم في البحث العلمي الذي يجب أن يستند إلى الحقائق، مثال ذلك، في صفحة ٤٣١ ـ ٤٣٢ عند مناقشة دور عدم الانحياز في الصراع بين أعضائه (فالتجمع لا يتدخل في لب النزاع بنشاط، ولا يعطى النصائح بشأن طرق تسويته. وهذا ما اعتقد أنه قد تم الاتفاق عليه في مؤتمر وزراء خارجية التجمع في شباط ١٩٨١ في نيودلهي). أمر كهذا لا يحتمل الاعتقاد فإما أن يكون مؤتمر وزراء الخارجية قد اتفق على هذا أو لا يكون. فإذا كان هناك توثيق للمعلومات فما هي الحاجة لاستخدام أسلوب الاعتقاد الذي هو ـ بالدرجة الأولى ـ غير مقبول عند طرح معلومة ولكنه مستساغ عند طرح قضية تحتمل أكثر من رأي.

٧ ـ يرى المؤلف أن على التجمع أن يضع استراتيجية اقتصادية واضحة، وليس فقط المطالبة بها. هذه الاستراتيجية تكون مرتكزة على استراتيجية الاعتماد على الذات، ونبذ التوجه الحالي من دول العالم الثالث، الذي مفاده أن معالجة التخلف يمكن أن تتم عن طريق المساعدات. بل إن التنمية يجب أن تكون ذاتية حتى تبعد دول العالم الثالث عن حلقات التبعية، والتعاون بين دول التجمع هو الاعتماد الجماعي على الذات، عن طريق اتباع سياسات التكامل بين القطاع الزراعي وقطاع الانتاج الاستهلاكي، وزيادة التكامل بين دول التجمع.

هذه النظرة مثالية صائبة، ولكنها تقع في اطار wishfull thinking في إطار الظروف الموضوعية المحيطة بالدول النامية. فالوصول إلى نقطة الاعتماد على الذات يستلزمها حلقات متتالية من تغيير السلوك الاستهلاكي والانتاجي، وزيادة الثقة بمنتجات الدول النامية، وتغيير العلاقة بين التجار ـ وخاصة تجار الاستيراد ـ والقرار السياسي. إضافة إلى ذلك إن معظم دول العالم الثالث مرتبطة بالسوق العالمي للتجارة وبصورة مشوهة، فهي في معظم الأحيان تنتج ما لا تستهلك، وعليه فهي بحاجة إلى رأس مال. والمصدر الأساسي له هي الدول المتقدمة مما يؤدي إلى تراكم أعباء الديون للدول المتقدمة، والعجز عن السداد.

خلاصة القول إن قدرة الدول النامية (دول التجمع) على الاكتفاء الذاتي هي قدرة متناهية في الضآلة، بل إنها غير مرئية على مستوى الأمد القصير والبعيد، ويحتاج الأقتراب منها إلى سلسلة من السياسات على المستوى المحلي والدولي، وتعديل معادلة التجارة الدولية لصالحها، وهذا يتطلب ما هو أكثر من مجرد الأمل.

في الخاتمة هناك تداخل في الترقيم، حيث أن ثالثا مكررة مرتين. كما أنه ـ برأيي ـ لزيادة التحديد يفضل إبراز عنوان العوامل الطبيعية في ص٤٢٨ كما أبرزت العوامل الاجتماعية في صفحة ٤٢٩. خلاصة القول: أنه بالرغم من هذه الملاحظات إلاّ أن كتاب عدم الانحياز بين النظرية والتطبيق للدكتور يحيى الكعكي إضافة هامة للمكتبة العربية وللأدبيات المتعلقة بالعالم الثالث وعدم الانحياز.

مراجعة: **معصومة المبارك**
قسم العلوم السياسية ـ جامعة الكويت

عصام سليمان موسى، مدخل في الاتصال الجماهيري، مطابع دار الشعب، إربد، ١٩٨٦، ٣٠٣ ص.

منذ صدور كتاب «الاعلام والاتصال بالجماهير» للدكتور إبراهيم إمام والمكتبة العربية تشهد محاولات جديدة للكتابة في حقل الاتصال الجماهيري بشكل خاص وفي الاعلام بشكل عام ورغم ازدياد عدد هذه المساهمات مؤخراً، إلا أنها لم تصل في مجموعها إلى المستوى المطلوب من حيث المستوى العلمي لمادتها، وشمولية أجزائها، وحداثة نماذجها ونظرياتها، وسلاسة لغتها للقارىء العربي، ويمثل كتاب الدكتور عصام سليمان موسى «المدخل في الاتصال الجماهيري» مساهمة متميزة في هذا المجال نسعى من خلال هذه المراجعة إلى تقييمها بشكل واف وشامل. ويتألف الكتاب من أربعة أبواب موزعة على خمسة عشر فصلاً.

يوضح المؤلف في مقدمة كتابه أن الاتصال هو علم متشعب الخلفيات Interdisciplinary لارتباطه بالعديد من الميادين الأكاديمية الأخرى كاللغويات وعلم النفس وعلم الاجتماع والعلوم الادارية والقانونية والسياسية وغيرها لكونها جميعا تعنى بدراسة الانسان والسلوك الانساني

الذي يشكل الاتصال فيه عنصراً رئيسياً، ويقول أنه بالرغم من ضخامة ميدانه وتشعب مجالاته إلّا أن الاتصال قد استقل عن بقية العلوم وأصبح علماً قائماً بذاته «له نظرياته ونماذجه وأبحاثه الخاصة به» ولعل المؤلف هنا يتبنى التعريف العام للعلم الذي هو «جزء من أجزاء المعرفة أو البحث» وذلك على عكس بعض التعريفات الأخرى التي تشترط وضوح الحدود الخارجية لدائرة من دوائر المعرفة حتى تنضم إلى مجموعة العلوم وكذلك توفر «قوانين علمية» قادرة على تفسير مجموعة الظواهر التي يدرسها هذا العلم والتنبؤ بالسلوك الانساني في ظروف نفسية واجتماعية وبيئية مختلفة، ويتضح من مقدمة المؤلف أنه يقف إلى جانب الفريق الذي يعتقد أن دراسات وبحوث الاتصال التي تجمعت منذ أوائل العشرينات إلى منتصف الثمانينات تشكل بما قدمته من نماذج ونظريات مادة علمية كافية لاستقلال الاتصال Communication كعلم قائم بذاته، ويدلل الدكتور موسى على ذلك بحداثة هذا الميدان بالمقارنة مع الميادين الأخرى التي تطورت ببطء شديد، وبعدم وجود باحثين مختصين ومتفرغين لدراسة الظواهر الاتصالية حتى وقت قريب، وبأن انشاء كليات علمية تدرس الصحافة والاتصال الجماهيري إضافة إلى التطور السريع لتكنولوجيا الاتصال وانتشار وسائل الاتصال الجماهيري، قد ساهمت بمجموعها في تطور هذا العلم الوليد وتسارعه في السنوات الأخيرة.

وفي هذا الاطار، يعرف المؤلف الاتصال بأنه «**العلم الذي يعني بتبادل المعاني بين الأفراد عبر نظام مشترك من الرموز في إطار نفسي واجتماعي وثقافي معين، بما يساعد على تحقيق التفاعل بين المشاركين وتحقيق الغرض من الاتصال**»وينتقد الدكتور موسى استخدام كلمة «الاعلام» للدلالة على «الاتصال» في الوطن العربي ذلك أن «الاعلام يمثل جانباً من جوانب عديدة لظاهرة أساسية اكبر واشمل» هي الاتصال، واستعمال تعبير الاعلام كمرادف للاتصال الجماهيري «هو في الواقع تقليص لمعنى الاتصال بالجماهير ولدوره ولوظائفه» ويرى المؤلف أن هذه التسمية قد اقترنت تاريخياً بادخال القوى الاستعمارية لوسائل الاتصال المختلفة إلى الوطن العربي واستخدامها كأدوات مؤثرة للسيطرة والتأثير على الرأي العام، ورغم تغير العديد من وظائف هذه الوسائل بعد استقلال الاقطار العربية، إلا أن تسمية «وسائل الاعلام» بقيت حتى اليوم.

وفي الفصل الخاص بتاريخ الاتصال ووسائله، تتبع المؤلف عبر التاريخ الانساني أساليب الاتصال المختلفة التي لجأ إليها الانسان لتمثيل الظواهر التي عاشها وللتعبير عن خبراته ولنقل المعاني عن طريق الرسم والنقش والكتابة، واهتم بشكل خاص بتفسير الكندي هارولد انّيس للتاريخ من خلال تطور الاتصال وأدواته، كما ذكر دور بعض المكتبات في المشرق العربي ـ الذي أكدت الاكتشافات الأثرية أنه مهد الكتابة ـ ومنها مكتبات الألوان الطينية في بلاد ما بين النهرين وشمال

سوريا علاوة على مكتبة الاسكندرية التي احتوت على ٧٠٠ ألف مخطوطة ومكتبة قرطبة التي أنشأها المستنصر في الانـدلس واحتوت على ٤٠٠ ألف مجلد من التراث الانساني والعربي استفادت منه اوروبا في عصر نهضتها، ووضح المؤلف أن عصر الاتصال الجماهيري قد بدأ فعلياً باختراع يوحنا جوتنبرغ الألماني للمطبعة في عام ١٤٥٥ وهو الحدث الذي رأى فيه الكندي مارشال ماكلوهن البداية الحقيقية للثورة الصناعية في أوروبا كما استعرض المؤلف تطور الصحافة وتقنية الاتصال الجماهيري الحديثة كالراديو والتلفزيون والاقمار الصناعية والفيديو والتيليتكس بشكل مختصر رغم أهمية هذا الموضوع بالنسبة للقارىء الذي يسعى إلى زيادة معلوماته حول صناعة الاتصالات الحديثة.

وقد كان من الأنسب أن يتبع المؤلف التسلسل التاريخي لموضوعه فيضع الفصل الخاص بتطور الصحافة والطباعة في الوطن العربي بعد الفصل السابق (الثاني) ولكنه أرجأه حتى نهاية الكتابة (الفصـل الثـالث عشر) ووضع بدلاً منه الفصل الخاص بميادين الاتصال فقطع بذلك السياق الطبيعي للموضوع ونقترح إعادة النظر في هذا الترتيب في الطبعة الثانية للكتاب.

وفي الفصل الثالث القصير نسبيا تناول الدكتور موسى ميادين الاتصال الرئيسية التي حددها بأنها:

١ ـ الاتصال الذاتي ـ الذي يعالج الكيفية التي يدرك بها الانسان افكاره ورؤيته للعالم وذلك منذ استقباله للمعلومات عبر حواسه مروراً بعملية تحليل وتفسير وترجمة هذه المعلومات إلى مرحلة الاستجابة لها.

٢ ـ الاتصـال الـوجاهي ـ الذي يحدث عندما يلتقي شخص بشخص آخر وجها لوجه وتحدث مشاركة عبر تبادل رموز مشتركة ويتسم بالتلقائية.

٣ ـ الاتصال بالمجموعة الصغيرة ـ وهو التقاء ما بين ٢ ـ ٢٥ شخصاً في أوضاع شبيهة بالاتصال الـوجـاهي وتميل المجمـوعـات الصغيرة إلى اتخاذ مواقف موحدة لالتقاء أفرادها على معايير ومصالح مشتركة.

٤ ـ الاتصال المؤسسي ـ وهو اتصال الافراد داخل المؤسسات الرسمية ضمن انظمتها وأهدافها.

٥ ـ الاتصال السياسي والدولي ـ وهو الاتصال الذي يقصد به «التأثير على الكيان السياسي للدول سواء من داخل الدول أو من خارجها» ويشتمل على الدعاية الاعلامية.

٦ ـ الاتصال بين الثقافات ـ ويعنى بتبيان الفروق التي توجد بين الثقافات الانسانية المتعددة.

٧ ـ الاتصال الوسيط ـ ويقوم على استعمال آلة اتصالية كالهاتف والرادار والأقمار الصناعية ويقتصر على عدد محدود من الأشخاص ولا تعتبر لذلك رسالته عامة.

٨ ـ الاتصال الجماهيري ـ وهو اتصال منظم مدروس يقوم على إرسال رسائل علنية وعامة تصدر

عن مؤسسة متخصصة تقوم بإرسال رسائلها عبر وسائل آلية لها القدرة على صنع نسخ كثيرة توزع على جمهور عريض غير متجانس.

وقد اختلف الباحثون حول تحديد عدد ميادين الاتصال المختلفة، فمنهم من اكتفى بذكر الاتصال الشخصي (الوجاهي) وحده باعتباره الأساس في جميع عمليات الاتصال وتحدث البعض الآخر عن وجود أربعة ميادين فقط (الذاتي والشخصي والجماعي والجماهيري) بينما أضاف آخرون الاتصال الديني والاتصال مع الكائنات الحية والآلات وغيرها ويعترض بعض الباحثين على اعتبار الاتصال الذاتي كميدان من ميادين الاتصال نظراً لأن نماذج الاتصال تشترط وجود مرسل ومتلق كعنصرين أساسيين لعملية الاتصال وهو ما لا يتوفر في «الاتصال» الذاتي الذي هو أساساً عملية تفاعل الانسان مع مؤثرات خارجية عبر الحواس والجهاز العصبي، أي أنها عملية ذاتية داخلية، ويبقى أن تؤكد على أهمية «الصورة العقلية» التي تحدث عنها كينيث بولدنج ومن قبله والتر ليبهان في عام ١٩٢٢، وهي التي تنتج عن تفاعل المعنى عند الفرد مع مخزونه المعرفي، وكما قال الدكتور موسى «على ضوئها يتصرف الانسان، ويتأتي بالأفعال أو الأقوال التي تتفق وتلك المعرفة / الصورة».

ويناقش المؤلف في الفصل الرابع «العملية الاتصالية» من منطلق نظرية النظم العامة General Systems التي يعتبر لودفج بيرتالانفي واناتول رابوبورت من أهم أقطابها ويتجلى ذلك من تعريف المؤلف لكلمة «عملية Process» وهي «**الظاهرة التي تتصف أحداثها والعلاقات التي تربطها بصفات الدينامية والحركية والتغير والاستمرارية، فلا بداية أو نهاية محددة لها، وأحداثها لا تخضع لتسلسل معين، وتتفاعل عناصرها مع بعضها البعض بحيث يؤثر كل عنصر منها بالعنصر الآخر ويتأثر به**»، وينسجم هذا التعريف تماماً مع عملية الاتصال التي تقوم على تفاعل العناصر المكونة لها ـ وهي المرسل والرسالة والقناة والمستقبل ـ بشكل مستمر. حيث يقوم كل عنصر منها بعمله على ضوء عمل العناصر الأخرى، المتداخلة في وظائفها، والتي يتسم أداؤها بالدينامية والتجدد.

ينتقل المؤلف من الحديث عن الأتصال بشكل عام في الباب الأول إلى تناول موضوع الاتصال الجماهيري بشكل موسع في الباب الثاني الذي يشتمل على ثلاثة فصول، ويتضمن شرحا لنظريات الاعلام الأربعة التي وضعها سيبرت وشرام وبيترسون ضمن الحديث عن البيئة السياسية والاجتماعية للاعلام منذ القرن الخامس عشر وحتى العصر الحديث وهي نظريات السلطة والحرية والشيوعية والمسؤولية الاجتماعية، ويؤخذ على المؤلف إيجازه عند الحديث عن النظرية الشيوعية بالنسبة لبقية النظريات وعدم إيضاحه للتغيرات التي أصابت وسائل الاتصال في المعسكر الشرقي

في السنوات الأخيرة وكذا الفروق القطرية بين أعضاء المعسكر الواحد، كما أن هذا هو المكان المناسب للحديث عن نظرية خامسة هي «الاتصال التنموي» Development Communication وهي النظرية التي تبلورت ملامحها بعد ظهور عدد كبير من الدراسات حول إمكانية استخدام طاقات وإمكانات وسائل الاتصال الجماهيرية لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم الثالث، وقد أفرد المؤلف لهذا الموضوع مكاناً في الفصل الحادي عشر تحت عنوان «الاعلام التنموي».

ويناقش المؤلف في الفصل الخامس أهم خصائص المرسل الاعلامي وأدواره من جامع للمعلومات إلى حارس للبوابة الاعلامية Gate Keeper يختار جزءاً منها ويعده بالشكل الذي يناسب أهدافه ويلبي احتياجات الجمهور مع المحافظة على قيم وأهداف المجتمع والقوانين والسياسات الاعلامية للمؤسسة، ويناقش كذلك أهم خصائص الرسالة الاعلامية التي يقول أنها تتكون من ثلاثة عناصر هي: الرموز والمضمون والمعالجة ويشير العنصر الأخير إلى الأسلوب أو الطريقة التي يتبعها المرسل في إعداد رسالته ويتضمن ذلك اختيار مضمونها وكلماتها ثم صياغتها في أسلوب يراعى فيه الاطار الثقافي والاجتماعي للمتلقي حتى يسهل عليه فهمها، ثم يتحدث عن اختيار أقنية أو وسائل الاتصال المناسبة حيث يحدد أهم الاعتبارات التي تحدد ذلك ومنها: ١ـ نوعية المعلومات التي تتيحها الوسيلة. ٢ـ مرونتها لتلبية متطلبات الرسالة. ٣ـ ملاءمتها لاحتياجات الجمهور و٤ـ مدى مناسبتها لتحقيق اهداف المرسل، واسهب الدكتور موسى في الحديث عن الجمهور المتلقي وخصائصه التي ينبغي على كل مؤسسة إتصال جماهيري أن تدرسها وهي الخصائص الأولية كالجنس والمستوى التعليمي والاقتصادي والسن، والخصائص السيكولوجية كدراسة مواقف الأفراد وميولهم وثالثاً، احتياج الأفراد للمعرفة والمعلومات وأساليب بحثهم عنها، واستخدام المؤلف عبارة «الجمهور العنيد» لوصف مشاهدي التلفزيون ومستمعي الاذاعة وغيرهم من المستقبلين الذين أعادت الابحاث الاتصالية الاعتبار لهم بعد أن كانوا يوصفون في الماضي بالسلبية والعجز أمام القوة المبالغ فيها لوسائل الاتصال.

ينتقل الباحث بعد ذلك إلى مناقشة موضوع تأثيرات الاتصال على المتلقين ويستعرض أهم العقبات التي تواجه الباحثين في جهودهم لقياس تأثير كل وسيلة على مواقف واتجاهات وسلوك المتلقين ومنها على سبيل المثال عدم تجانس الجمهور وحجمه الكبير وغياب «رجع الصدى» أو التغذية العكسية من الجمهور إلى المرسل، وتذبذب درجات انتباه وتركيز المتلقي وغيرها ويجيب المؤلف على التساؤل الذي يبديه المواطن العادي حول تأثير التلفزيون مثلاً على شخصيته أو على سلوك أطفاله بقوله: «إننا نتأثر بالاعلام، وقد يكون هذا التأثر مباشراً وآنياً كما يحدث حين يحمل الانسان مظلته

ويرتدي معطفه، أو يتوجه لشراء سلعة معينة، بعد أن يقنعه الاعلان عنها بضرورة الحصول عليها وابتياعها» ويستطرد قائلا «وقد يكون هذا التأثير ايضا غير مباشر وغير آني، فنحن نتابع الأنباء التي تضيف إلى معلوماتنا معلومات جديدة، تؤدي في النهاية إلى تحديد الصورة التي نحملها في رؤوسنا عن الاحداث المختلفة، فإما أن تعززها وتبقيها على حالها من الرسوخ، أو تغيرها، أو توسعها وتضيف إليها» وعموما يتحدث الباحثون عن ثلاث مراحل من التأثير الذي ينجم عن الاتصال، وهي التأثيرات المعرفية، التأثيرات في المواقف، والتأثيرات السلوكية، وقدم المؤلف في نهاية عرضه هذا تلخيصا ممتازاً لأهم نتائج أبحاث التأثيرات الاتصالية يتألف من ست عشرة نقطة هي خلاصة عدد كبير من الدراسات الحديثة التي أجريت لقياس تأثير وسائل اتصال مختلفة تحمل مضامين متنوعة موجهة لفئات عديدة من المتلقين.

ويشكل الفصل السابع للكتاب «نظريات الاتصال الجماهيري» امتداداً طبيعياً لما سبقه وهو من أفضل فصول الكتاب وأهمها لما يحتويه من عرض لأهم نظريات الاتصال منذ الحرب العالمية الثانية حتى العصر الحديث بما في ذلك نظرية الرصاصة (الحقنة) الاعلامية لكارل هوفلاند وزملائه في جامعة ييل، وفرضية سريان المعلومات على مرحلتين لبول لازار سفيلد، ونموذج التأثير المحدود للاعلام الذي ينسب إلى جوزيف كلابر ودور مفاهيم الانتقائية الثلاثة وهي التعرض الانتقائي، الادراك الانتقائي، والتذكر الانتقائي - إضافة إلى دور قادة الرأي - في التخفيف من تدفق المعلومات والتقليل بالتالي من قوة الاتصال ثم نموذج انتشار المبتكرات لايفرت روجرز وغيره من الباحثين، ومنظور الاختلافات الفردية وفرضية إعداد الخطة أو الأجندة، ومنظور الاستعمالات وتلبية الحاجات ونموذج الاعتماد وغيره، ويؤخذ على المؤلف إغفاله لبعض النظريات والنماذج ومنها نموذج اليزابيث نويل نيومان «عودة إلى مفهوم وسائل الاتصال القوية» ونماذج بوجارت وكانتور وابستين وهيرش حول إدارة وسائل الاتصال وكذلك كتابات أصحاب الاتجاه النقدي في الولايات المتحدة وأوروبا ومنهم هيربرت شيللر وأوليفر بويد باريت وغيرهم.

ويحتوي الباب الثالث على استعراض لمجالات الاتصال الجماهيري وهي الرأي العام، الاعلان، العلاقات العامة، الاعلام التنموي والدعاية الاعلامية، وقدم المؤلف في الفصل الثامن مجموعة من تعاريف الرأي العام لباحثين مختلفين وألحق ذلك بتعريفه الخاص الذي نص على انه **«الرأي الذي يتبناه مجموع الجمهور الراشد في قطر من اقطار، او قطاع كبير منه، ازاء قضية جدلية معاصرة تمس مصالح ذلك الجمهور مساً مباشراً، فيتصلون بشأنها، ويتداولون الآراء ويناقشونها، عبر قنوات الاتصال المختلفة، ويكونون جميعهم أو أغلبهم رأياً حول تلك القضية، يعبرون عنه بوضوح (سواء بالتأييد أو الرفض أو الحياد) وذلك بهدف التأثير في السياسة العامة»** ويبن المؤلف

أن جمهور الرأي العام يتألف من الصفوة والمطلعين والجمهور العام وأخيراً الفئة غير المسيّسة، ثم شرح ميكانيكية (آلية) تشكل الرأي العام وزواله وكذلك علاقة الاتصال بالرأي العام وبشكل خاص دور وسائل الاتصال في التأثير على الرأي العام وأنهى الفصل بعرض عام لطرق قياس الرأي العام الحديثة، وقد خلا هذا الفصل من أمثلة واقعية معاصرة عن الرأي العام كانت ستساهم في رأينا، في توضيح دوره وأثره في حياتنا المعاصرة.

أما الفصل التاسع، فيتعرض للاعلان ـ وهو «نشاط اتصالي يهدف إلى الاعلام عن سلعة (أو فكرة أو خدمة) والترويج لها عبر وسائل الاتصال بالجماهير» ـ من حيث أنواعه ومضمونه وصناعته وتأثيره على المستهلك ويخلو هذا الفصل القصير كذلك من أمثلة عن أهم أنواع الاعلانات المستخدمة في وسائل الاتصال اليومي، وينبغي أن يتضمن هذا الفصل أمثلة مصورة تعزز من فهم القارىء لهذا الموضوع الهام والمؤثر في حياته اليومية، ويقدم كذلك الفصل العاشر عرضاً مناسباً للعلاقات العامة التي يعرضها المؤلف بأنها **«ذلك الجهد المنظم المدروس للتأثير على آراء الآخرين، من خلال الأداء المسؤول والخلق الجيد، ومن منطلقات الاتصال المتبادل والكافي»**. ثم يوضح أهم ميادين العلاقات العامة والمهام التنفيذية لأقسامها ثم يعدد أهم صفات مسؤول العلاقات العامة.

كذلك يقدم الكتاب موضوعي الاعلام التنموي والدعاية الاعلامية بأسلوب مشابه لما سبق، ويقدم أنواع الدعاية الاعلامية والعملية الدعائية التي تشتمل على (١) الدعائي (٢) الرسالة الدعائية (٣) الوسيلة (٤) الجمهور المستهدف و(٥) التأثير السلوكي. ومن أهم ما ورد في هذا الفصل الأساليب والاستراتيجيات المتبعة في الدعاية ومنها الصور النمطية، التسميات والألقاب، الحقائق، الأكاذيب، التكرار، التأكيد، تحديد العدو وإثارة مشاعر الخضوع للسلطة، كما يشرح باختصار الحرب النفسية وغسل الدماغ.

أما الباب الرابع والأخير فقد خصصه المؤلف للحديث عن الصحافة والطباعة في الوطن العربي منذ الحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨ وحتى الحرب العالمية الأولى معتمداً في ذلك على كتابات مؤرخي الصحافة العربية أديب مروه وفيليب طرزي وخليل صابات ثم ينتقل إلى الحديث عن الاعلام العربي الحديث من حيث ظروفه السياسية والاجتماعية والمهنية وينتهي بالحديث عن تاريخ الاتصال الجماهيري في الأردن وجهود الاعلام الرسمي والخاص وسياسة الاتصال الجماهيري في الأردن.

يعتبر كتاب «المدخل في الاتصال الجماهيري» للدكتور عصام سليمان موسى محاولة ناجحة لتقديم حقل جديد من حقول المعرفة الانسانية والاجتماعية إلى القارىء العربي ضمن إطار عصري

حديث، وقد اعتمد الكاتب على مجموعة متميزة من المراجع العربية والأجنبية منها ٤٤ كتاباً ومقالاً عربياً و٥٩ مرجعاً أجنبياً من أمهات المراجع العلمية حول موضوع الاتصال والعلوم الاجتماعية بشكل عام، وبذل المؤلف جهداً كبيراً في نقل المعلومات التي كتبت بشكل مترابط ومنطقي وموضوعي وبأسلوب سلس غير معقد دون أن يضحي بالمستوى العلمي المطلوب من كتاب أكاديمي، وكان المؤلف موفقاً إلى حد كبير في اختيار المصطلحات العلمية التي استخدمها وذلك بالرغم من عدم وجود اتفاق بين الباحثين في هذا المجال، ولعل كتابه هذا يمثل مشاركة قيمة في هذا الجهد، كما أنه استخدم في أحيان عديدة المصطلحات الأصلية باللغة الانجليزية بجانب مرادفاتها بالعربية مما يسهل على الباحثين متابعة البحث في المراجع الأجنبية.

وبالرغم من بعض أوجه النقص في الكتاب، ومنها على سبيل المثال قلة الأمثلة والنماذج المستمدة من واقع الاتصال العربي والعالمي، وقلة عدد الرسوم والصور التوضيحية وعدم ملائمة بعضها للمكان الذي ظهرت فيه، وتكرار بعض المعلومات المتعلقة بعناصر العملية الاتصالية في أجزاء مختلفة من الكتاب وقلة المعلومات حول موضوعات أخرى كتكنولوجيا الاتصال والاعلان والنظام الاعلامي الجديد والأخطاء المطبعية، بالرغم من ذلك فالكتاب يبقى في رأينا من أفضل الكتب الموجودة في المكتبة العربية ومن أهم المساهمات الجدية في موضوع الاتصال الجماهيري الذي يدرس اليوم في أكثر من خمسة عشر معهداً ودائرة وكلية في الوطن العربي.

مراجعة: بدران عبدالرزاق بدران
دائرة الصحافة والاعلام ـ جامعة اليرموك

محمد توفيق صادق، التنمية في دول مجلس التعاون ـ دروس السبعينات وآفاق المستقبل، سلسلة عالم المعرفة (١٠٣)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، «تموز» يوليو ١٩٨٦، الكويت، ٢٥٦ ص.

شهدت بلدان الخليج تطورات كبيرة هامة في مجالات التنمية المختلفة بخاصة خلال الفترة الممتدة بين حرب ١٩٧٣ وحتى عام ١٩٨٣ حيث بدأت تلوح في الأفق المشكلات التي تنذر بها مسألة انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية. وقد تطور التعاون بين دول هذه البلدان في المجال

الاقتصادي تطوراً كبيراً، وحقق تقدماً ليس قليلاً حين انتقل من أشكاله الجزئية والثنائية إلى مستوى التعاون الجماعي. ومنذ أقر مؤتمر القمة لدول الخليج الست في أيار (مايو) ١٩٨١ الاعلان رسمياً عن قيام مجلس التعاون الخليجي والكتابات تكثر عن هذا المجلس مبينة أهدافه وآفاق المستقبل. وقد صدر العديد من الكتب والدراسات بهذا الشأن، نظراً للأهمية التي ينطوي عليها في عصر التراجعات العربية. وكتاب (التنمية في دول مجلس التعاون - دروس السبعينات وآفاق المستقبل) أتى ليكوّن لبنة جديدة في مجال دراسة هذه الظاهرة الوحدوية، التي يرتجى أن تكون فاتحة فعل وحدوي عربي نقرأ نتائجه في شتى أرجاء وطن العرب.

وتتوزع أبحاث الكتاب على ثمانية فصول، إضافة إلى التمهيد والمقدمة، كما تشغل المراجع مساحة ثلاث عشرة صفحة من صفحاته.

ويؤكد الكاتب في التمهيد اهتمامه بقضايا ومشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي بعامة، وفي دول مجلس التعاون لدول الخليج بخاصة. كما يوضح أهمية الجداول الاحصائية التي تشكل حيزاً ليس باليسير من حجم الكتاب إذا ما عولجت في أنها ستبوح بمعلومات هامة تفيد المهتمين بقضايا ومشاكل التنمية. (ص٧).

وتبينّ المقدمة أن الفترة الممتدة من أكتوبر ١٩٧٣ إلى مارس ١٩٨٣ تعدّ بداية ونهاية فترة مميزة في تاريخ دول مجلس التعاون الخليجي. لأنها اتصفت بتطور الطلب على النفط وارتفاع أسعاره. ونمت فرص زيادة الاستهلاك والادخار في آن واحد، وكانت فترة تحديات تمثلت في قدرة هذه الدول على اغتنام الفرص في التنمية بالاستناد إلى ما تتيحه الوفرة المالية فيها. كما تميزت بارتفاع مستوى المعيشة الذي تمثل في ارتفاع قدرة الفرد على شراء السلع والخدمات وارتفاع إنتاج المجتمع.

وساعد نمو الايرادات النفطية على زيادة إنفاق هذه الدول وتعزيز قدرتها في الداخل وتوجهاتها في الخارج، فأقيمت صناديق التنمية التي قدمت قروضاً سهلة إلى دول عربية وغير عربية، إضافة إلى الدعم العربي.

وأدى انخفاض إنتاج النفط وتصديره، وانخفاض سعره، في الآونة الأخيرة، إلى اتجاه انخفاض الايرادات العامة وبالتالي فهذه الدول لم تستمر، كما في الماضي، مفعمة بفوائض متزايدة، بخاصة وقد تزامن ذلك الانخفاض مع عدد من التطورات على الساحة الخليجية، مما يطرح بدائل على هذه الدول مثل انخفاض النفقات العامة لتحقيق التوازن في الميزانية، والسماح بالعجز في الميزانية، أو بالأمرين معا. (ص١٨) والكتاب يجهد لاستخلاص العبر والدروس من تجارب هذه الدول خلال الفترة الماضية.

عنوان الفصل الأول من الكتاب هو (مدخل إلى مفهوم التنمية كعملية مجتمعية). يتخذ من احصاءات البنك الدولي دليلاً على تحديد البلدان النامية في العالم حيث تبلغ ٦ر٧٨٪ مقابل ٤ر٢١٪ للدول المتقدمة.

فما تزال التنمية هي التحدي الكبير بالنسبة للبلدان النامية. ومع ذلك فما تعنيه التنمية ليس واضحاً بما فيه الكفاية. لذلك يلجأ الكتاب إلى الكشف عن هذا المفهوم بأن يعقد مقارنات بين البلدان النامية والمتقدمة من خلال السمات الاقتصادية، متتبعا ذلك من خلال مستوى دخل الفرد الذي يشكل مستوى منخفضاً جداً قياسًا على ما هو عليه في بلدان السوق الصناعية والبلدان الاوروبية الشرقية. ويعتمد الكتاب في كل ذلك على الجداول الاحصائية. والفجوة في مستوى دخل الفرد ليس فقط فيما بين الدول المتقدمة والدول النامية، بل أنها موجودة أيضا بين البلدان النامية بعضها البعض، إضافة إلى الفجوة بين مختلف جهات البلد الواحد.

وهذه الفروق لا تعكس بالضرورة فروقات بينها في الموارد الطبيعية، وإنما تعكس فروقات في مستوى كفاءة حشد وتثمير الموارد المتاحة. والهوّة واسعة أيضاً بين نسبة العمالة في الزراعة، ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي من جهة، وبين نسب العمالة في بقية القطاعات ومساهماتها في الناتج المحلي من جهة أخرى. وتدل الجداول الاحصائية على تدهور معامل تباين الانتاجية في البلدان النامية ذات الدخل المنخفض، وعلى تحسن قليل في الدول النامية ذات الدخل المتوسط.

وينعكس ضعف انتاجية الزراعة بصفة مطلقة على موقف التجارة الخارجية للبلدان النامية بحيث تشكل السلع الأولية أكبر نسبة من صادراتها. وتشكل المعدات والآلات والسلع المصنعة أكبر نسبة من وارداتها. وهذا يعني قلة وضيق نطاق فرص العمل المجزي فيها. (ص٣٦) وتشير المقارنات المتعلقة بالسمات الاجتماعية إلى أنه رغماً عن التحسن الملموس الذي طرأ في المجال الاجتماعي إلا أن عدد السكان مثلا بالنسبة لكل طبيب، ومعدل الوفيات من الرضع والاطفال، والعمر المرتقب عند الولادة ما تزال منخفضة جداً بالنسبة لمثيلاتها في الدول المتقدمة.

وفي مجال محو الأمية حيث تقف الدول المتقدمة على أبواب محوها نهائيا منذ عام ١٩٦٠ فإن البلدان النامية على الرغم من تقدم بعضها في هذا المجال ما تزال بعيدة عن تحقيق هذا الهدف. وتمكن ملاحظة الفجوة أيضا في مجال تعميم التعليم، وزيادة نسبة الالتحاق بالتعليم العالي.

وبالنسبة لسن العمل فالتباين واضح إذ أن نسبة الاعالة في الدول النامية أعلى منها في الدول المتقدمة. ولا يقتصر التباين في السمات الاجتماعية على المؤثرات الاجتماعية القابلة للقياس إذ تسود في الدول المتقدمة قيم المؤسسات والأداء بينما يكون ذلك مفقوداً في البلدان النامية إلى جانب

اختلافات أخرى تتعلق بقيم الدين والحراك الاجتماعي. وتحسين حياة البشر يعتمد على تحسين مستوى إشباع الحاجات الأساسية والثانوية لديهم، كما تبين الجداول الاحصائية، ولكن هذه الحاجات تختلف من مكان لآخر ومن زمان لآخر. ويعتمد التحسين على تضافر عاملين، أولهما زيادة وتنويع السلع والخدمات المتاحة، وثانيهما رفع قدرة الفرد على شراء بعض السلع والخدمات وزيادتها وتنويعها.

يستخلص الكتاب: أن التنمية كمفهوم مجتمعي عملية تراكمية تكاملية تتم في إطار نسيج من الروابط، بالغ التعقيد، بسبب التفاعل المتبادل والمستمر بين العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والادارية، مع ملاحظة ان تحقيق التقدم في أي مجال يعزز فرص التقدم في مجالات أخرى، إذ أن حصيلة التفاعل المتبادل بين نوعية السياسات والمؤسسات والأفراد في البلدان النامية يفسر في المقام الأول ثمار جهودها الانمائية. (ص٥٨)

ويأتي الفصل الثاني تحت عنوان (نمو مظاهر التنمية)، لافتاً الانتباه إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي قد حظيت بنمو ملحوظ في متوسط دخل الفرد، ومعدل محو الأمية وتعميم التعليم الابتدائي وفتح باب التعليم العالي، وكذلك في انخفاض معدل وفيات الرضع والأطفال وارتفاع العمر المرتقب. . . ويعدّ هذا مؤشراً على مدى التقدم الذي أحرزته هذه الدول.

فمستوى الدخل الفردي ارتفع إلى حدّ بلغ أعلى منه في الدول المتقدمة. ولكن هذا بحسب رأي الكاتب «يخفي أموراً هامة تتعلق بمدى تقدمها على طريق تنمية اقتصادية جوهرية». وتبين الاحصاءات أن مستوى الدخل الفردي قد تعرض لتقلبات حادة بالنسبة لكل دولة على حدة من سنة لأخرى وأيضاً بين كل دولة من دول المجلس والدول الأخرى. مما يوحي بأنه كان مستقلاً عن نطاق قيادة وتوجيه هذه الدول للنشاط الاقتصادي فيها، ص٦٢.

والتفاوت يبدو واضحاً بين دولة وأخرى داخل المجلس من حيث المؤشرات الخاصة بالتنمية الاجتماعية. فحيث تقترب الكويت والامارات من الدول المتقدمة في معدل وفيات الأطفال وعدد السكان لكل طبيب، نجد أن أمام بقية الدول شوطاً بعيداً للوصول إلى نفس المستوى.

وفي الفصل الثالث (نمو بدون تنمية)، يتحدث الكتاب عن مصادر توليد الدخل في النشاط الاقتصادي (في قطاع النفط وخارجه) حيث تتحدث الاحصاءات على أن العلاقة بين مستوى الناتج المحلي غير النفطي والناتج المحلي النفطي من جهة وبين نمو الناتج المحلي من جهة أخرى، كانت قوية وعلى درجة عالية من الثقة خلال السنوات العشرة مستند الدراسة.

وفي مجال الانفاق العام والنشاط الاقتصادي خارج قطاع النفط تشير الجداول الاحصائية إلى

أن النفقات العامة شكلت العمود الفقري للناتج غير النفطي في جميع دول المجلس، ما عدا البحرين. وهذا يعني أن انخفاض مستوى الانفاق العام يؤدي إلى انخفاض مستوى الناتج المحلي غير النفطي. (ص٨٠)

وأدى اعتماد هذه الدول على الايرادات النفطية سنة بعد سنة في تمويل الانفاق العام إلى نتيجة مفادها أن نمو الانفاق العام فيها لم يكن ممكنا لولا نمو الايرادات النفطية. فالنشاط النفطي يؤثر في النشاط خارج قطاع النفط بشكل مباشر وغير مباشر. لذلك فليس ممكنا تفسير ارتفاع مستوى المعيشة في هذه الدول خلال الفترة الماضية بارتفاع الانتاج والانتاجية الذاتية فيها. (ص٨٤)

لذلك فإن أي انخفاض على مستوى صادرات النفط سيؤدي إلى مشاكل في تمويل الواردات. وعليه فليس مستوى دخل الفرد مؤشراً موثوقاً للنمو والتنمية. ص٨٦.

ويأتي الفصل الرابع تحت عنوان (نمو أدوار الدولة وتنمية الاعتماد على الحكومات) ليتحدث على أن ارتفاع نسبة الاستهلاك والاستثمار بالنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، يعني أن معدل نمو الانفاق بالنسبة للاستهلاك العام والاستثمار فاق معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي، كما يعني ازدياد أهمية دور الدولة في هذه البلدان. وتدل الجداول الاحصائية على أن الانفاق العام (الجاري والاستثماري) شهد نمواً واضحاً، وبدرجات متفاوتة في جميع هذه الدول. يشمل ذلك الخدمات العامة والاعانات والتحولات ومدفوعات الفائدة، من ذلك الرواتب والسلع والخدمات ومدفوعات الرفاهية والضمان الاجتماعي والرعاية الصحية، كذلك الانفاق على شبكات الطرق والمدارس والمطارات والموانىء. وقد قامت حكومات هذه الدول بتوفير خدمات اجتماعية مجانية أقل بكثير من تكلفتها الفعلية، ووفرت سلعاً استهلاكية أساسية بأسعار مدعومة.

وقد سبب التوتر العسكري والسياسي في الآونة الأخيرة نمواً هائلاً في الانفاق على الدفاع، كان ممكناً دون توفر الموارد المالية لتمويل النفقات المتزايدة. ص١٠٣، ويشكّل النمو الملاحظ للانفاق العام بشقيه (الجاري والاستثماري) من جهة، وتحقيق فوائض في الميزانيات العامة من جهة أخرى دلالة على أن التوسع في الانفاق العام كان عملية ميسرة، على العكس مما هو في الدول النامية الأخرى. فسهولة الايراد العام وسرعة نموه سهلت زيادة الانفاق العام. وأدى هذا بدوره إلى زيادة تطلعات المجتمع لطلب المزيد، مما يضع حكومات هذه الدول في دائرة يحتاج الخروج منها إلى سياسات وحسابات دقيقة. (ص١١٥)

وفي الفصلين الخامس والسادس يتحدث الكتاب عن كفاءة أدوار الدولة في سياسات التنمية، وقدرة إدارة التنمية. فكفاءة تخصيص الموارد المتاحة تتأثر بكفاءة سياسات التنمية، وتؤثر كفاءة الادارة أيضا لا في كفاءة استخدام الموارد فحسب، بل وفي كفاءة سياسات التنمية ذاتها.

فدول مجلس التعاون لم تقف عند سياسة الرفاه بتوفير الخدمات الأساسية والسلع الاستهلاكية بل تعدتها إلى مجال العمل عندما تبنت مبدأ كفالة الوظائف العامة للمواطنين دون ربط ذلك بالقدرة على العمل المجزي فساد مبدأ وظيفة بلا موظف. (ص١٣٥) وهذه السياسة أدت إلى نمو الواردات بأسرع من نمو الصادرات بخاصة في كل من السعودية والامارات. ويعطي ضعف تغطية الصادرات غير النفطية للواردات دليلا على سمة المجتمع الإستهلاكي الذي لا يحوّل الثروة الوطنية إلى دخل لتمويل الاستهلاك الأساسي فقط بل والترفي أيضا.

وقد أدى النمو البارز لأدوار مجلس التعاون إلى زيادة وتنويع المسؤوليات والمهام الملقاة على عاتق الادارة باستمرار في هذه الدول. علماً، أن مفهوم ادارة التنمية تتضمن مسؤوليات ومهام تزداد وتتنوع باستمرار وبسرعة هائلة، ذلك أن كنه ادارة التنمية هو بناء وتطوير قوة ذاتية تلقائية قادرة على إحداث التغير الاقتصادي والاجتماعي والتكيف وفقا لمتطلباته في آن واحد.

فكثافة العمالة الحكومية تزيد كثيراً في كل من (البحرين، قطر، الامارات، الكويت) عما هي عليه في الدول النامية.. مع العلم.. أن نمو العمالة الحكومية في البلدان النامية ليس بالضرورة سببا لنمو وتحسين الخدمات الفعلية. وهو في دول مجلس التعاون لم يُصاحب بنمو مواز في القدرة الادارية بسبب من نمو ظاهرة خلق وظائف لموظفين، لا توظيف موظفين لوظائف). (ص١٥٥) وتعاني هذه الدول، وبدرجات متفاوتة من شحة الذين يشغلون مستويات الوظائف القيادية. فالعجز الاداري بعامة يشكل العقبة الرئيسية التي تواجه طموحات دول المجلس في تحقيق أهدافها التنموية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. (ص١٧٢)

ويأتي الفصل السابع تحت عنوان (رفع مستوى كفاءة سياسات وادارة التنمية) محاولا رسم آفاق المستقبل واستشراف معالم الطريق إليه بوساطة رفع كفاءة سياسات ادارة التنمية، وذلك بالعمل على تحسين كفاءة التنمية. فالسياسة السكانية، مثلا، تكتسب أهمية خاصة في هذه الدول بالنظر لصغر حجم سكانها، وعجز القوى العاملة المحلية عن تلبية احتياجات التنمية. فلا تستطيع هذه الدول الاستغناء عن (الوافدين). وحل قضية هؤلاء لا تكون إلّا في إطار سياسة سكانية واضحة، مثل تجنيس بعضهم وصهرهم في المجتمع بصورة انتقائية تدريجية.

وفي مجال السياسة المالية في إطار الايرادات لا يجب أن يركن تحقيق التنمية إلى أن في عائدات النفط غنى عن الضرائب. فالعبر المستقاة من الماضي تدل على أهمية الضرائب كأداة سياسية مالية صائبة. فهي إضافة إلى أنها مصدر للايرادات العامة لها دور في تنمية روح المسؤولية، وتحويل المواطن من حالة اللامبالاة إلى المشاركة. كما أنه لا بد من إعطاء سياسة اختيار المشروعات أهميتها الخاصة في المرحلة القادمة. كل ذلك لا يكون ممكناً إذا لم يمكن بناء وتطوير إدارة ذات قوة ذاتية

تلقائية على التكيف ومواجهة التحديات. فلا بد هنا من التأكيد على أهمية العنصر البشري بتحسين التعليم والتدريب، واتباع سياسة موضوعية في مجال التوجيه والاصطفاء المهنيين، وتحقيق قدر مقبول من التوازن بين مخرجات التعليم ومدخلاته. وهذا يعني إعطاء التربية دورها الأسمى، وتوفير الظروف المناسبة لها.

والاصلاح الاداري لا يكون إلا باكتساب عناصر من داخل الجهاز الاداري ومن خارجه تكون نواة للاصلاح وتلتزم بأهدافه ونتائجه. ويكون ذلك من خلال الاعتراف بالترابط والتشابك بين النظام الاداري ككل والنظام الاجتماعي السائد، وباعتبار الاصلاح الاداري جهداً واعياً من الجهود المبذولة لتحقيق التنمية الوطنية، ووضع أهداف واضحة ومحددة ومعايير للكشف عن التقدم وترسيخ تقليد النهج العلمي، إضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار أن القيادات هي العامل الحاسم في فرص نجاح الاصلاح الاداري الذي لا يكون ممكنا إلا برفع كفاءة الأجهزة المعنية بإعداد وتنفيذ الخطط التنموية. على أن يتصدر العنصر البشري أولويات استراتيجية الاصلاح الاداري، وهذا مرتبط أساساً بالالتزام السياسي الحقيقي. وتحت عنوان (مجلس التعاون والطريق إلى تعزيز مسيرة التنمية) يتحدث الفصل الثامن من الكتاب عن العوامل الاساسية التي يمكن أن تعزز فرص نجاح التعاون الاقليمي في إطار عوامل كثيرة تجمع دول مجلس التعاون، منها توفر العامل الجغرافي، إضافة إلى وحدة اللغة والدين وتشابه التراث والعادات والروابط الاجتماعية، وتشابه الهيكل الاقتصادي وعوامل الوفرة والندرة للموارد الطبيعية والبشرية والتقارب في النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وصغر الحجم النسبي، وحداثة الاستقلال السياسي لمعظم دول المجلس، والتطلع إلى إرساء قواعد الامن والاستقرار في المنطقة. كلها تشكل حوافز قوية لاقامة وتطوير تعاون مثمر. (ص٢٠٥)

وسيساعد ضم الأسواق المحلية الست في سوق إقليمية واحدة على توسيع نطاق السوق المتاحة ويولد سوقاً ذات قوة شرائية كبيرة لا تتيح فقط إقامة صناعات ذات حجم كبير، بل وتعزز فرص منع التكرار والتنافس بين الأسواق المحلية. إلا أن كفاءة سياسات وإدارة التنمية تتوقف على التفاعل المتبادل بين الأفراد والمؤسسات والسياسات. لذا فمسيرة التعاون بين هذه الدول، بما في ذلك تبني نهج التخطيط الاقليمي ستتعزّز بالاهتمام بالأفراد والمؤسسات والسياسات على مستوى الدول الأعضاء وعلى مستوى المجلس على السواء.

ومما يزيد في أهمية هذه الدراسة وفائدتها الجداول الاحصائية المتوزعة بين فصولها والملحق الاحصائي الذي يشغل خمس عشرة صفحة مشتملاً على جداول لتطور إنتاج النفط العالمي، تطور انتاج النفط في دول مجلس التعاون، مساعدات التنمية الرسمية (١٩٧٥ - ١٩٨١)، تطور الايراد

والانفاق العام في دول مجلس التعاون، الاستثمار والتغيير في الناتج المحلي، وتطور عدد موظفي حكومات مجلس التعاون.

يشكل هذا الكتاب دراسة طموحة مسلحة بالمعلومات الكمية، والاستدلالات القائمة على استقراء الوقائع وتحليل المعطيات الاحصائية، إضافة إلى محاولته الشجاعة والذكية لاستشراف المستقبل والتنبؤ به من خلال التأكيد على أهمية العنصر البشري في أية عملية تنموية، حيث أن أي عملية تنموية لا يكون الانسان هدفها وغايتها لن يتحقق لها النجاح المطلوب.

ولا يدّعي الكتاب أنه قد قوّم تجربة مجلس التعاون الخليجي تقويماً مناسباً وعذره في ذلك قصر العمر الزمني لهذا المجلس من جهة، وحداثة تجربة التعاون والعمل المشترك في المجال الاقتصادي من جهة ثانية.

مراجعة: اسماعيل الملحم
مديرية التربية ـ السويداء ـ سوريا

Bobby C. Vaught, Frank Hoy and W. Wary Buchanan, **Employee Development programs: An Organizational Approach,** Quorum Books, Westport, 1985, 230P.

فوت، هوي، بوشنان، **برامج تطوير العاملين: مدخل تنظيمي**، كورم، ويسبورت، ١٩٨٥، ٢٣٠ص.

يعتبر الكتاب من المراجع العلمية الحديثة والمفيدة في مجال تطوير العاملين. ونظراً لتخصص الكتاب في هذا المجال، فإنه دون شك موجه لمسؤولي التدريب في المنظمات ومدراء إدارات الأفراد ومستشاري التطوير بالاضافة إلى المتدربين والعاملين في المنظمات. وتكمن أهمية الكتاب بشكل عام من منطلق تركيز الكتّاب على مشكلة كبيرة تواجه المجتمع العالمي حالياً وهي مشكلة هبوط مستوى الانتاجية. ويحاول الكتّاب بعد تحديد المتغيرات المختلفة المؤثرة على مستوى إنتاجية العاملين، أن يقدموا حلولاً عملية تساهم في تطوير العاملين وزيادة مهاراتهم وامكانياتهم.

من هنا فإن أهمية الكتاب تكمن في ثلاث نواح رئيسية هي :ـ

١ ـ تحديد مفهوم تطوير العاملين وتحديد البرامج المناسبة للتطوير وكيفية تنفيذها وتقييمها.
٢ ـ وضع نموذج شامل ومتكامل لتطوير العاملين لتحقيق نتائج إيجابية أفضل.
٣ ـ مزج النواحي التطبيقية مع النظرية من خلال عرض حالات واقعية لكيفية تطوير العاملين في مؤسسة صحية وأخرى مصرفية.

يقع الكتاب في ٢٣٠ صفحة من الحجم المتوسط. ويشتمل على عشرة فصول موزعة على ثلاثة أجزاء رئيسية، بالاضافة إلى الأشكال والجداول في بداية الكتاب والملاحق والفهارس في نهايته. وفيما يلي عرض موجز لمحتويات الكتاب.

يوضح الكتاب في الفصل الأول أهمية تطوير العاملين في المنظمة كمتطلب أساسي لتحقيق الفعالية والكفاءة العالية فيها. ويعتبر التدريب بكافة أشكاله ووسائله الطريق السليم الذي يحقق هذه الغاية. والواقع أن هناك مؤثرات عديدة قد تفرض على المنظمة تطوير العاملين لديها، وأهمها التغير التكنولوجي المستمر، والرغبة في زيادة الانتاجية. ويرى الكتاب أن هناك معوقات عديدة تحد من تطوير العاملين وأهمها عدم اقتناع الادارة العليا بجدوى برامج التدريب، بالاضافة إلى صعوبة تغيير سلوكيات الأفراد وتوجيههم بالشكل السليم. ولذلك يؤكد الكتاب على ضرورة التطوير الكلي للمنظمة وليس على التطوير الفردي أو القطاعي في المنظمة كمنهج متكامل ومتناسق لكافة أوجه النشاطات والأفراد في المنظمة.

وقد بين الكُتاب مفهوم التدريب ومفهوم التطوير والتطوير الاداري، ليصلوا في النهاية إلى ارتباط ذلك مع تطوير العاملين بقولهم. «إن تطوير العاملين يمثل أية نشاطات فردية أو تنظيمية يمكن من خلالها زيادة تعلم الفرد، وبالتالي تساهم إيجابيا في تحقيق الأهداف الشخصية والتنظيمية». ثم تناول الكتاب مسؤولية تدريب وتطوير العاملين في المنظمة. وعلى الرغم من الخلاف الكبير على تحديد هذه المسؤولية بين جهة التدريب أو المسؤول المباشر أو الموظف نفسه. يؤكد الكتاب على ترجيح الاتجاه الأخير في تحمل الشخص مسؤولية تطوير امكاناته وقدراته بشكل يتناسب مع مستقبله الوظيفي. كما أكد على دور المنظمة في تقديم المساعدة للعاملين وإرشادهم وتحفيزهم لهذا التطوير وتحقيق غاياته وأهدافه المنشودة.

وتناول الفصل الثاني تحليل احتياجات التدريب وتشمل التحليل التنظيمي وتحليل العمل وتحليل الأفراد، وأهمية هذا التحليل في وضع استراتيجية متكاملة للتطوير، مستندة في ذلك على معلومات حقيقية وكاملة عن الأفراد وامكانياتهم وظروف عملهم والبيئة التنظيمية التي يعملون بها. وقد قدم

الكتاب مجموعة من الطرق المتبعة لتطوير العاملين تم تأطيرها في إطارين هما:

١ ـ التطوير أثناء الخدمة. ويشتمل على عدد من الطرق التطويرية الموجهة للعاملين على رأس العمل مثل أعمال اللجان، ورش العمل، الملاحظة والتوجيه المباشر وغيرها.

٢ ـ التطوير قبل الخدمة: ويشتمل على عدد من الطرق التطويرية الموجهة للافراد الذين يرغبون في الالتحاق بالعمل. مثل الحالات التدريسية، تمثيل الأدوار، المحاضرات وغيرها.

ثم بين الكتاب مصادر البرامج التطويرية المتناسبة مع احتياجات الأفراد والمنظمة. ومن أهمها الجامعات والمؤسسات والهيئات المتخصصة في التطوير، بالاضافة إلى مستشاري التدريب. وفي الغالب تصمم هذه البرامج التطويرية بتحديد موضوع التطوير، كالتدريب على اتخاذ القرار، أو الاتصالات أو العلاقات الانسانية، ثم يتم تنفيذها وتقييمها على أسس علمية للتأكد من تحقيق أهدافها.

وفي الفصل الثالث يركز الكتاب على دور التعليم في تطوير العاملين. وقد عرضوا عدة نظريات خاصة بالتعليم كنظرية التعلم الاجتماعي ونظرية الادراك والنظرية السلوكية الذي أصبح تأثيرها واضحاً في كثير من الأبحاث والتطبيقات على تعلم الأفراد. وقد حاول الكتاب وضع نموذج متكامل للتطوير بحيث يشتمل على عدد من نظريات التعليم بالاضافة إلى أبحاث أخرى في السلوك التنظيمي، مبينة أن نجاح مثل هذا النموذج يعتمد بشكل كبير على عوامل هامة منها قدرة ودافعية الأفراد، المتغيرات التنظيمية، نظرة الأفراد إلى الأهداف الخاصة والعامة، والرضا الوظيفي.

وفي ختام الفصل أوضح الكتاب مجموعة من المشاكل التي تواجه تطوير العاملين في المنظمات حالياً. ومن أهمها عدم وضوح أهداف برامج التطوير وعدم فعالية تقييم البرامج، وعدم مساندة الادارة العليا لها.

ثم يتحدث الفصل الرابع عن مفهوم النظم الرئيسية والفرعية في تطوير العاملين، ومتطلبات نجاحها والتي تعتمد على نقطتين جوهريتين هما:

ـ مشاركة العاملين مع الرؤساء في تحديد أهداف البرامج التطويرية.

ـ قبول الرؤساء لتطبيق المفاهيم والخبرات الجديدة التي يتم اكتسابها من هذه البرامج.

ثم خاض الكتاب بشيء من التفصيل في مكونات النظام التدريبي والذي يشتمل على ما يلي:-

ـ مدخلات النظام وهي الأفراد والأموال والمعدات والمعلومات.

ـ العمليات أو تشغيل النظام. وتشمل البرامج التدريبية وعملية تنفيذها وتقييمها.

ـ مخرجات النظام. وهي الأهداف والنتائج التي تم الحصول عليها.

ـ التغـذية العكسية أو المرتدة. وهي تربط كلا من المخرجات بالمدخلات لتوضح مدى فعالية المخرجات، وتقيس مدى تحقيقها للأهداف المحددة سابقاً.

ثم تناول الكتاب الأدوار التي يقوم بها المعنيون بالأنظمة الفرعية للبرامج التطويرية، وهم الادارة العليا، الرؤساء المباشرون، متخصصو التدريب والعاملون المشاركون فيها. فالادارة العليا تقوم بدور المساند والمساعد والمحفز للعاملين المشاركين، بالاضافة إلى المشاركة مع الرئيس المباشر في تحديد الاحتياجات التدريبية وتصميم البرامج التطويرية بمشاركة مسؤولي التدريب والتطوير. وأخيراً دور العاملين أنفسهم في الالتزام والانضباط والرغبة الجادة في التعلم وزيادة المعرفة والقناعة بجدوى برامج التطوير على المستوى الشخصي أو على المستوى العام للمنظمة.

وقدم الكتاب في الفصل الخامس نموذجاً عملياً لتحسين برامج التطوير. وعلى الرغم من الخصوصيات التي تتمتع بها بعض المؤسسات عن بعضها، فإن الاستعانة بالعناصر الجوهرية لهذا النموذج فيها فائدة كبيرة وهامة. ويعتمد هذا النموذج بشكل رئيسي على عامل أساسي وهو الرقابة الذاتية للموظف المشارك في برامج التطوير. وقد أوضح الكتاب مكونات هذا النموذج حيث اشتمل على خمسة عناصر رئيسية هي: تحديد ومعرفة الاحتياجات التدريبية الفردية والتنظيمية، اتخاذ القرار بشأن برامج التطوير، تنفيذ برامج التطوير، تقييم نتائج البرامج، وأخيراً الدعم المادي والمعنوي للمشاركين في هذه البرامج. وقد نوه الكتاب إلى ضرورة وجود تفهم وقناعة لدى المشرفين لتقبل التغيرات السلوكية والفنية المتوقعة بعد تنفيذ برامج التطوير. كما أن على المشاركين في هذه البرامج التقليل من تغليب النظرة المادية للعوائد المتوقعة من هذه البرامج. وتركيز الاهتمام قليلاً نحو العوائد المعنوية القصيرة والطويلة الأجل، آخذين بالاعتبار أهمية وجدوى العوائد المادية.

تناول الكتاب في الفصل السادس المراحل الثلاث الأولى من نموذج تطوير العاملين وهي تحديد الاحتياجات واتخاذ القرار وتنفيذ البرنامج. وقد حدد الكتاب عدداً من المصادر الهامة لتحديد الاحتياجـات السلوكية والتنـظيمية كالتغـيرات التكنـولـوجية والاقتصادية بالاضافة إلى التغيرات الـداخلية كتحـديد نقص مهـارات العـاملين، أو بنـاء على طلب من الادارة العليا أو الجهات الاستشارية في المنظمة. أما الخطوة الثانية فهي عملية اتخاذ القرار بشأن البرنامج التطويري. وفي هذه المـرحلة يتم تعيين منسق للبرنـامـج ليقوم بنشاطات أساسية قبل اتخاذ القرار النهائي بتنفيذ البرنامج، ومن هذه النشاطات التصميم الخاص للبرنامج، واختيار الأفراد المناسبين للمشاركة في البرنامج، وأخيراً التقييم الذاتي للمشاركين وتعبئة النموذج المخصص لذلك. وتهدف هذه الخطوة إلى توضيح المفارقات في سلوكيات الأفراد ومستوى أدائهم قبل وبعد حضور البرنامج.

وفي المرحلة الثالثة يتم تنفيذ البرنامج التطويري . وأثناء هذا التنفيذ يفترض ملاحظة تطور المشاركين وإعلام رؤسائهم بهذه التطورات ومواصلة تشجيعهم وتحفيزهم نحو المستوى الأفضل .

وقد نوه الكتاب في ختام الفصل على قيام مسؤولي التدريب بتجارب معينة للتأكد من جدوى هذه البرامج قبل تنفيذها . وفي حالة وجود أية اختلافات مع الأهداف المحددة ، يتم إجراء التعديلات المناسبة على تصميم وأهداف البرامج .

ثم يتابع الكتاب في الفصل السابع المراحل المتبقية من نموذج تطوير العاملين وهي تشمل تقييم البرامج ومتابعتها . وقد أوضح الكتاب الجدوى الأساسية من عملية التقييم وهي التأكد من تحقيق الأهداف بفعالية وكفاءة على المدى القصير والطويل ، بالاضافة إلى تناسب هذه البرامج مع الاحتياجات التنظيمية والسلوكية واستغلال الموارد المتاحة استغلالاً أمثل .

وقد ركز الكتاب على عملية التقييم من مختلف نواحيها ، وبشكل خاص تقييم المدربين والمتدربين والمادة العلمية والوسائل التعليمية وطرق التدريب وغيرها . وقد أرفق الكتاب مجموعة من النماذج العملية التي تساعد عملية التقييم وتحقق نتائجها . وقد نوه الكتاب إلى أن عدالة وموضوعية عملية التقييم قد تخلق نوعاً من الثقة المتبادلة بين المقِيم والمقَيم (Rater + Ratee) وبالتالي تكون المعلومات المرتدة بشأن برامج التطوير أكثر دقة وموضوعية في التعرف على التغيرات الحقيقية في سلوكيات الأفراد ومستوى أدائهم .

وفي ختام الفصل قدم الكتاب توضيحاً لعملية الدعم المادي والمعنوي من الادارة العليا لهذه البرامج التطويرية والتي تشكل دون شك أساساً قوياً لنجاحها وتخلق جواً ، نموذجياً لتغير سلوكيات الأفراد نحو الأفضل ، وتجعل الرؤساء المباشرين أكثر قناعة بالمساهمة في هذه البرامج وتشجعهم على حفز العاملين لديهم للاشتراك بها والاستفادة منها .

وفي الفصلين الثامن والتاسع يقدم الكتاب تطبيقاً للنموذج المقترح في الفصول السابقة . ففي الفصل الثامن قدم الكتاب تطبيقاً للتطوير الداخلي في إحدى المؤسسات المصرفية ، (تطبيق النموذج داخل المنظمة) وفي الفصل التاسع قدم الكتاب تطبيقاً للتطوير الخارجي في إحدى المؤسسات الصحية ، (تطبيق النموذج على العاملين المشتركين في برامج التطوير خارج موقع المنظمة) .

وقد أوضح الكتاب في هذه الفصول عملية تطبيق المراحل أو الخطوات الخاصة بالنموذج مع إجراء بعض التعديلات الطفيفة لتتناسب مع ظروف وخصوصيات هذه المؤسسات . وقد أبدى المسؤولون عن هذه المؤسسات رضاهم الكامل لما حققه برنامج التطوير على المستوى التنظيمي والسلوكي . ومما لا شك فيه أن هناك بعض المعوقات التي ظهرت أثناء التطبيق ، وقد تم تلافيها من

خلال المشاركة الفعالة للأعضاء المشاركين، بالاضافة إلى تحديد الاحتياجات التدريبية بشكل جيد، وتصميم البرامج التطويرية بما يتناسب مع هذه الاحتياجات.

وأخيراً نوه الكتاب إلى ضرورة الاهتمام بالمعلومات العائدة التي تبين ضرورة إجراء تغييرات أو تعديلات معينة على مستوى السياسات والبرامج في المنظمة.

ويشتمل الفصل العاشر على ملخص عام لمحتويات الكتاب، مع التركيز على النقاط الأساسية والهامة في برامج تطوير العاملين. وقد نوه الكتاب إلى بعض المقومات الهامة لنجاح هذه البرامج ومن أهمها الدعم الرسمي من قبل الادارة العليا، ودور المشرفين في زيادة التفاهم ونجاح الاتصالات مع المرؤوسين، بالاضافة إلى دور مسؤولي التدريب في التعرف على أهمية التصميم الناجح للبرامج وحسن اختيار الأعضاء المشاركين وأخيراً دور الأفراد أنفسهم وإحساسهم بالمسؤولية الشخصية وزيادة وعيهم بأهمية التطوير والتنمية.

وقد ركز الكتاب في الختام على قياس فعالية المنظمة بالوسائل المختلفة، كتحقيق الأهداف، أو الأنظمة، أو انطباعات المستفيدين، وتساعد هذه الوسائل على تأكد المنظمة من تحقيقها لأهدافها سواء أكانت مالية أم اجتماعية، كما تعطي مؤشرات واحدة لاجراء التغييرات المناسبة ليتسنى لها في النهاية تحقيق أهدافها. ومما لا شك فيه أن الفعالية الكلية للمنظمة هي نتاج مؤثرات عديدة من ضمنها فعالية الأفراد العاملين فيها، وبالتالي فإن برامج تطوير العاملين ستساهم بشكل مباشر في تحقيق الفعالية الكلية للمنظمة.

خاتمة ورأي

يمثل هذا الكتاب إضافة علمية إلى كافة المهتمين بأمور التطوير الاداري، وبشكل خاص إلى مسؤولي التدريب والتطوير في كافة المؤسسات العامة والخاصة. وقد عرض المؤلفون محتويات الكتاب بأسلوب عرض جميل ومتسلسل، مستعينين بوسائل إيضاحية مختلفة كالنماذج والأشكال العديدة التي أضفت على الكتاب ميزة خاصة. وكان لتطبيق النموذج المقترح لبرامج تطوير العاملين على الواقع العملي في مؤسسة صحية وأخرى مصرفية، أهمية كبيرة وفائدة عظيمة، حيث بين الكتاب أسلوب تطبيق مثل هذا النموذج، والمرونة التامة التي يتمتع بها النموذج في مؤسسات مختلفة، تتميز كل واحدة بخصوصية معينة تختلف عن الأخرى.

إن المتتبع لقراءة الكتاب يلمس تركيز الكتاب على أحد الاتجاهات الحديثة في الادارة، وخاصة فيما يتعلق بالتركيز على التطوير الذاتي للعاملين، والاحساس بالمسؤولية الفردية تجاه التطوير

والتنمية، بما يتناسب وطموحات الموظف ومستقبله الوظيفي في العمل، بالاضافة إلى دور المنظمة في تحسس الاحتياجات التدريبية وتصميم برامج تطوير العاملين بها يتناسب وهذه الاحتياجات، من أجل تحقيق الهدف الأساسي من هذا التطوير، وهو زيادة الفعالية الكلية للمنظمة.

وهناك ملاحظة بسيطة تتعلق بمحتويات الكتاب وهي إشارة الكتاب لوسائل أو طرق التطوير بشيء من الاقتضاب، في حين ركز بشيء من التفصيل على المراحل أو الخطوات المتبعة في التصميم لهذه البرامج. وحبذا لو أضفى الكتّاب تجربتهم العلمية والعملية على اختيار وسائل التطوير المناسبة للعاملين في المجالات والمواقع المختلفة.

وأخيراً أود أن أشجع كافة المهتمين في مجالات التطوير الاداري على قراءة هذا الكتاب والاستفادة من تجربة الكتاب العلمية والعملية في هذا المجال. فالواقع أن الاستفادة العلمية كبيرة وإمكانية التطبيق واردة بشكل كبير.

مراجعة: سهيل فهد سلامة
معهد الادارة العامة ـ الرياض

مجدي حماد، اسرائيل وافريقيا: دراسة في ادارة الصراع الدولي، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٦، ٢٤٠ ص

على الرغم من أهمية أفريقيا الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية بالنسبة للوطن العربي، وعلى الرغم من عوامل التشابه بين النظامين العربي والأفريقي ـ حيث خضع كلاهما لتجربة استعمارية، وكلاهما يعاني من مشكلات التخلف والتجزئة والتبعية وعدم الاستقرار، ومن وجود دولة دخيلة مشاكسة (إسرائيل ـ وجنوب أفريقيا) ـ وعلى الرغم من الأحداث السريعة والمتلاحقة التي تشهدها القارة الأفريقية على المستويين الداخلي والخارجي والتي تؤثر بدرجة أو بأخرى على الوطن العربي، على الرغم من كل ذلك فإن اهتمام المفكرين والباحثين العرب بما يحدث في أفريقيا، وبطبيعة العلاقات العربية ـ الأفريقية والمشكلات التي تواجهها، لا يزال دون المستوى المطلوب. الأمر الذي يبدو معه الفكر العربي وكأنه غير قادر على متابعة الأحداث وتحليلها وربط مقدماتها بنتائجها واستخلاص الدروس والعبر منها بقصد توجيه المشورة والنصح لصانع القرار العربي ولو من قبيل إبراء الذمة. وفي هذا الاطار يأتي كتاب د. مجدي حماد ليثير العديد من القضايا والتصورات حول موضوع خطير وهو الدور الاسرائيلي في أفريقيا، وبلغة أكثر دقة التغلغل الاسرائيلي في أفريقيا وما يتركه من مضاعفات على العلاقات العربية ـ الأفريقية.

مضمون الكتاب:

قسم المؤلف كتابه إلى أربعة فصول تسبقها مقدمة وتعقبها خاتمة.

جاء الفصل الأول بعنوان (إدارة الصراع الدولي والسياسة الخارجية الاسرائيلية). وقسمه المؤلف إلى مبحثين. الأول، تناول فيه عملية إدارة الصراع الدولي في التقاليد الاسرائيلية، فقدم عرضاً نظرياً موجزاً لمفهوم عملية ادارة الصراع الدولي، وهو مفهوم أساسي إرتكز عليه المؤلف في دراستـه، فالقـارة الأفـريقية ميدان للصراع العـربي ـ الاسرائيلي من ناحية وللصراع الأميركي ـ السوفيتي من ناحية أخرى وكلاهما مرتبط بالآخر. وعرف عملية إدارة الصراع الدولي بأنها**«محاولة توجيه الحركة السياسية والسعي إلى تنشيط الموقف السياسي أو السيطرة عليه بما يتضمنه من عناصر ضعف وما ينطوي عليه من مصادر قوة، من خلال أدوات ووسائل متعددة، فضلاً عن عمليات تحريك وتوجيه متنوعة»**. وتهدف عملية إدارة الصراع إلى تغيير معادلة القوة بالنسبة لأطراف الصراع وتهيئة البيئة الدولية لتوفير الشرعية الدولية للحركة القادمة والاستجابة المستمرة للظروف المتغيرة. ولكي تنجح هذه العملية لا بد من توافر قيادة سياسية فعالة، وسياسة مخططة وقرارات مدروسة وإعلام يتسم بالفاعلية.

وتتجسد عملية إدارة الصراع في التقاليد الاسرائيلية في مبدأ توزيع الأدوار، الذي استوعبته القيادة الاسرائيلية ومارسته بشكل ناجح. وأساس مبدأ توزيع الأدوار هو اللجوء إلى جميع القوى والأدوات كل في نطاقها ووظائفها من أجل تحقيق أهداف عملية التحرك الخارجي. ويتجسد هذا المبدأ في الممارسة السياسية الاسرائيلية على المستوى الدولي حيث تخاطب إسرائيل الدول المختلفة كلًا بلغتهـا، ومن منطلق مصالحها، وعلى مستوى المؤسسات حيث تتعدد وتتكامل أدوات صنع وتنفيذ السياسة الخارجية الاسرائيلية. وعرض المؤلف في المبحث الثاني لمحددات التوجه الاسرائيلي في افـريقيا وهي تتمثـل في: الجـالية اليهـودية في أفريقيا، والتقارب الجغرافي، ومعطيات الواقع الأفريقي، حيث هي قارة مفتوحة، والدور الأفريقي في الأمم المتحدة. أما أهداف إسرائيل في أفريقيا فتتمثل في: ضمان هجرة اليهود من أفريقيا إلى إسرائيل، وضمان فرص التوسع أمام الاقتصاد الاسرائيلي، وكسر حلقة المقاطعة العربية لاسرائيل، وتأمين الاعتراف ـ من قبل الدول الأفريقية ـ باسرائيل، وتصورها للتسوية، وضمان اصوات الدول الافريقية في الامم المتحدة.

وجاء الفصل الثاني بعنوان «إسرائيل والعلاقات العربية ـ الأفريقية». وفيه عرض المؤلف لخصائص البيئة الأفريقية التي مهدت للتغلغل الاسرائيلي، وللسلوك الاسرائيلي في أفريقيا. أما عن خصائص البيئة الأفريقية التي مهدت لدور إسرائيلي نشط في أفريقيا فتتمثل في: المواريث التاريخية والاستعمارية، ودور الاستعمار في تمكين إسرائيل من وضع أسس لعلاقتها مع أفريقيا خلال الحقبة

الاستعمارية وبعد الاستقلال. إلى جانب مشكلات التخلف والتجزئة وعدم الاستقرار التي تواجهها دول القارة في مرحلة ما بعد الاستقلال. وهناك أخيراً التصورات الأفريقية للشخصية العربية، والتي بالرغم من اتسامها بالايجابية نتيجة لثورة ٢٣ يوليو ودورها في تقديم الدعم والمساعدة للدول الأفريقية، إلّا أن هناك بعض التصورات السلبية نجمت عن اتجاه العرب لاستثمار أغلب أموالهم في الدول الغربية وليس الأفريقية، وعدم التزام الدول العربية بأسس ومبادىء التضامن العربي ـ الأفريقي، كما أن هناك إحساساً أفريقياً عاماً بأن السلوك العربي في التعامل المالي بطيء، وبأن التعاون العربي ـ الأفريقي ليس له آثار إيجابية في واقع الشعوب الأفريقية حتى الآن.

أما عن السلوك الاسرائيلي في أفريقيا، فقد ركز المؤلف على السياسة الاقتصادية في أفريقيا، حيث تتجه إسرائيل إلى تنويع علاقاتها الاقتصادية والفنية مع الدول الأفريقية بهدف كسب حياد هذه الدول. وفتح مجالات جديدة أمام الاقتصاد الاسرائيلي، وكسر طوق المقاطعة العربية لاسرائيل. وكذلك أكد المؤلف على سياسة إسرائيل الاتصالية في أفريقيا، حيث تتجه من خلال العديد من قنوات الدعاية، والاتصال لتنظيف الطابع القومي الاسرائيلي، وتشويه الطابع القومي العربي، وخلق الفرقة بين العرب والأفارقة.

وجاء الفصل الثالث بعنوان «تأصيل التحول الأفريقي ضد إسرائيل». وأكد فيه المؤلف على أن العلاقات الاسرائيلية ـ الأفريقية بلغت ذروتها عام ١٩٦٧، فحتى ذلك العام أقامت اسرائيل علاقات دبلوماسية مع (٣٢) دولة افريقية، ووطدت هيبتها في أفريقيا، واستطاعت أن تحوز على تأييد الدول الأفريقية لسياستها الخارجية. إلّا أن هذا العام (١٩٦٧) يعد بداية التدهور في العلاقات الاسرائيلية ـ الأفريقية، فبعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ بدأت الدول الأفريقية تقلل من تأييدها لاسرائيل وتتجه أكثر نحو الصف العربي. فقبل عام ١٩٧٣ قطعت (٩) دول أفريقية علاقاتها الدبلوماسية بإسرائيل، وفي غمار حرب أكتوبر وأعقابها مباشرة قطعة (٢٠) دولة أفريقية علاقاتها الدبلوماسية بإسرائيل. وقدم الاسرائيليون تفسيران لهذا التحول. الأول، عاطفي، مفاده أن المال العربي والاسلام هما سبب التحول في توجه الدول الأفريقية. والثاني، موضوعي، يرى أن التحول مفاده التحول في المناخ العام في القارة لغير صالح إسرائيل وتدهور مكانة الغرب في القارة. ويلاحظ أن قطع العلاقات الدبلوماسية لم يؤثر على العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل وأفريقيا، لأن إسرائيل تفصل بين العلاقات الدبلوماسية، والعلاقات الاقتصادية والثقافية في تعاملها الدولي.

وتناول المؤلف في الفصل الرابع «إسرائيل وصراع القوى الكبرى في أفريقيا» في عدة نقاط أهمها: أن أفريقيا إحدى مناطق التنافس والصراع بين القوى الكبرى وعلى رأسها القوتين الأعظم، ويتم هذا الصراع من خلال العديد من الأساليب الاقتصادية والسياسية والثقافية والعسكرية

والاعلامية، وهذه الأساليب وما تخدمه من أهداف تشكل في مجملها ظاهرة الاستعمار الجديد. وتعد إسرائيل في حد ذاتها نمطاً من أنماط الاستعمار الجديد في أفريقيا حيث تستخدم الكثير من الأساليب السابقة لتحقيق أهداف متعلقة بشرعية وأمن إسرائيل وسعيها للهيمنة الاقليمية على الوطن العربي. ولكنها في نفس الوقت تعد أداة من أدوات الاستعمار الجديد في أفريقيا، فهي تقوم بدور الدولة العميلة أو الوسيط الاستعماري، حيث لجأت دول الاستعمار الجديد وخاصة الولايات المتحدة الأميركية إلى استخدام إسرائيل لتوجيه التطورات في عدد من الدول الأفريقية لصالح الاستراتيجية الغربية. والأكثر من ذلك أن الولايات المتحدة الأميركية يمكن أن تعتمد على إسرائيل ـ خاصة وأنها تنسق مع جنوب أفريقيا ـ كأداة لتأديب كل من تخول له نفسه تحدي السياسة الأميركية في المنطقة، دون أن تتدخل الولايات المتحدة بشكل صريح ومباشر. وتتمثل أبعاد الدور الاسرائيلي في أفريقيا في: تقديم المساعدات الاقتصادية والفنية للدول الأفريقية وذلك بقصد ربط الاقتصاد الأفريقي بالسوق الرأسمالي العالمي، وتشويه بنية الاقتصاد الأفريقي، وتكريس ظاهرة التخلف. هذا إلى جانب مساندة وتدعيم النظم الرجعية والعمل على ضرب النظم الأفريقية الوطنية والتقدمية.

وفي الخاتمة حاول المؤلف أن يستشرف المستقبل، فركز على مستقبل العلاقات الاسرائيلية ـ الأفريقية في ظل التسوية (بين مصر وإسرائيل)، فانتهى إلى احتمال تعاون مصري ـ إسرائيلي في أفريقيا على الأقل من ناحية المحصلة النهائية للسلوك الدولي. وكذلك ستتمتع إسرائيل بدرجة أكبر من حرية الحركة في رفض المنطق الذي يؤكد على أن إسرائيل دولة استعمارية، استيطانية لأن أكبر دولة في الوطن العربي ترفض هذا المنطق. وفي ظل غياب تصور عربي واضح ومحدد للتعامل مع إسرائيل، فإن الموقف المصري يمثل نوعاً من الارباك للموقف الأفريقي الذي أخذ ينحاز كلية للقضية الفلسطينية بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، وهناك احتمال وهو أن تتجه إسرائيل إلى المزيد من الواقعية في إدارة علاقاتها مع الدول الأفريقية بما يعنيه ذلك من تخفيض للحجم الكلي للموارد المخصصة لادارة علاقاتها مع الدول الأفريقية. وستستمر في تدعيم علاقتها مع جنوب أفريقيا. وسيصبح هدف الهيمنة الاقليمية في مقدمة أهداف إسرائيل في تحركها نحو القيام بدور القوة الاقليمية العظمى في المنطقة. وستستمر إسرائيل في العمل على تفتيت التعاون العربي ـ الأفريقي.

وتحت عنوان «نحو سياسة عربية لمواجهة إسرائيل في أفريقيا» أكد المؤلف على أهمية استمرار الحوار بين الدول العربية والدول الأفريقية، وكذلك أكد على أهمية تجاوز بعض السلبيات في هذه العلاقة مثل:

اتجاه الدول العربية للتعامل مع الدول الأفريقية المستقلة دون الالتفات لحركات التحرير،

ووجود إحساس بأن العلاقات بين الدول العربية والدول الأفريقية علاقات وقتية، فالعرب يدفعون مقابل التأييد الأفريقي. وأكد المؤلف على أهمية ربط العلاقات العربية ـ الأفريقية بقواعد ومؤسسات شعبية وعلى ضرورة تطوير الاطار الفكري للعمل العربي ـ الأفريقي المشترك حتى لا تترك الأمور للنفعية (للبرغماتية). وكذلك أكد على أهمية البحث عن سبل فعالة لتعزيز التعاون الانمائي على جميع المستويات.

نظرة تقويمية للكتاب:

تنبع أهمية الكتاب الذي نقدمه للقارىء الكريم من عدة اعتبارات نوجزها فيما يلي:ـ

١ ـ أن الكتاب يعالج قضية حيوية تتعلق بالتغلغل الاسرائيلي في أفريقيا، وذلك لتحقيق أهداف إسرائيل التي تدور حول الأمن والشرعية والهيمنة الاقليمية، وبالدور العربي في أفريقيا وما يشوبه من نواحي ضعف وقصور. وفي هذا الاطار طرح المؤلف العديد من المسائل الحساسة في العلاقات العربية ـ الأفريقية بشكل صريح ومباشر، فأثار مثلا قضية المساعدات العربية لأفريقيا (حجمها وفاعليتها). ونظرة العرب للعلاقات مع أفريقيا، وموقف الدول العربية من جنوب أفريقيا. . . . إلخ من هذه الأمور التي لم يلجأ المؤلف إلى تذويبها بين السطور كما يفعل بعض الكتاب العرب.

٢ ـ الاطار النظري الذي انطلق منه المؤلف. حيث اتخذ مفهوم «عملية إدارة الصراع» كمدخل تحليلي لدراسته، فعرف المفهوم وحدد مكوناته، وسعى لتحليل العلاقات الاسرائيلية ـ الأفريقية، والعلاقات العربية ـ الأفريقية في إطاره، فأفريقيا ميدان للصراع العربي ـ الاسرائيلي، وللصراع الأميركي ـ السوفيتي، ونعتقد أن تطوير وبلورة المفاهيم النظرية ومحاولة دراسة الواقع من خلالها يعد من المدخلات الأساسية لبلورة علم سياسة عربي ينطلق من الواقع العربي ويعكس مشكلاته ويربطها بإطارها الاقليمي والدولي.

٣ ـ الرؤية المستقبلية التي تضمنها الكتاب. حيث طرح المؤلف تصوراً مستقبلياً للعلاقات الاسرائيلية ـ الأفريقية، والأفريقية ـ العربية، وهو جهد يحمد للمؤلف. فعلى ضوء التنبؤات بالمستقبل يمكن رسم بدائل الحركة السياسية لمواجهة المواقف المختلفة بأقل قدر من الخسائر وأكبر قدر من المنافع. وهذا يتطلب ضرورة التفاعل بين النخبة الحاكمة والنخبة المثقفة، بحيث تأتي القرارات والسياسات مبنية على أسس علمية ومدروسة.

٤ ـ التوجه القومي للباحث. فمن خلال صفحات الكتاب يمكن تلمس التوجه القومي للباحث، فهو مع الوحدة ضد القطرية والتجزئة. ومع الاستقلال السياسي والحضاري والاقتصادي ضد

التبعية، ومع العدالة ضد الظلم والفجوة بين الطبقات، ومع الالتحام بالقارة الأفريقية ضد كافة أشكال السيطرة والاستغلال.

لكن، ثمة بعض القضايا المنهجية والموضوعية طرحها المؤلف، تحتاج إلى وقفة نقدية، سنركز على أهم هذه القضايا:

١ - في إطار رصده للتصورات الأفريقية للشخصية العربية انتهى المؤلف إلى بعض التصورات العامة معتمداً على تصريحات لاثنين من الدبلوماسيين الأفارقة وطالب أفريقي وبعض الرؤساء الأفريقيين. فهل هذا صحيح منهجيا؟، وإن كانت النتائج تبدو منطقية. فتحليل الصورة القومية لمجتمع لدى مجتمع آخر يتم من خلال العديد من الوسائل منها تحليل مضمون بعض الصحف، أو خطب الزعماء خلال فترة زمنية معينة. . . إلخ. المؤلف لم يلجأ إلى أي من هذه الوسائل. وفي ضوء التعدد والتنوع في القارة الأفريقية فإن المرء لا يستطيع أن يجازف بمثل هذه الأحكام العامة دون دراسة منهجية موثقة. يضاف إلى ذلك أن المؤلف لم يقدم ولو صفحة واحدة عن التصورات العربية للشخصية الأفريقية، إنطلاقاً من أهمية هذه التصورات في رسم وتوجيه الأهداف والسياسات العربية نحو القارة الأفريقية (من ص ٥٨ الى ٦٧).

٢ - التناقض الذي شاب بعض المقولات التي طرحها المؤلف. وسنسوق مثالين على ذلك. الأول، أنه عندما تعرض المؤلف لأهداف إسرائيل الاقتصادية في أفريقيا ذكر أن «أفريقيا توفر ميداناً واسعاً لتشغيل عدد كبير من الأيدي الفنية الفائضة عن حاجتها» (ص. ٧٢). ثم يأتي في (ص. ٢١٨) ليؤكد على أن إسرائيل ستلجأ الى المزيد من الواقعية في إدارة علاقاتها الأفريقية وذلك لعدة أسباب منها «تواضع عدد الخبراء والفنيين الذين يمكن إمداد هذا العدد الكبير من الدول الأفريقية باحتياجاتها منهم (ص. ٢١٩). والثاني، أنه في معرض تفسيره للتحول الأفريقي ضد إسرائيل أشار المؤلف إلى عدة أسباب منها «الاتجاه العام للتحول ضد إسرائيل على المستوى العالمي» (ص. ١٤١). ثم يأتي في (ص. ٢٢٠) لينتهي إلى أن إسرائيل قد نجحت في توطيد دعائم شرعيتها الدولية وسوف تسبغ عليها التسوية رداء الشرعية المحلية، ولذلك فإن السياسة الخارجية الاسرائيلية سوف لا تسعى للتركيز على هذا الهدف خاصة وأنه غير مثار في أفريقيا التي اعترفت غالبية دولها بالوجود الاسرائيلي (ص. ٢٢١). ومن هنا فإن بعض المقولات والنتائج التي توصل إليها المؤلف في حاجة إلى إعادة نظر، حرصاً على الاتساق وربط المقدمات بالنتائج.

٣ - المؤلف لم يقدم لنا تفسيراً واضحاً ومحدداً لمحدودية الدور العربي في أفريقيا. فالنجاح الاسرائيلي في أفريقيا هو الوجه الآخر للفشل العربي في التعامل مع القارة الأفريقية. وفي إطار تفسير

المؤلف لذلك ذكر بعض الأسباب منها: أن الدول العربية لا تلتزم بمبادىء التضامن العربي ـ الأفريقي، واتجاه الدول العربية للتعاملات الثنائية مع الدول الأفريقية المستقلة، دون الانشغال بحركات التحرير، ونظر الدول العربية إلى العلاقات العربية ـ الأفريقية على أنها علاقات «وقتية» (ص. ٢٣٠، ٢٣١). ونعتقد أن الأسباب السابقة لا تكفي لتبرير الاخفاق العربي في أفريقيا. ويجب أن نبحث عن أسباب أخرى مكملة في: طبيعة النظم السياسية الحاكمة في الوطن العربي، والصراعات بينها، وغياب الحد الأدنى من الاتفاق حول قضايا المصير، وما يترتب على ذلك من تخبط وعدم وضوح في توجهات الدول العربية على المستوى الخارجي. ناهيك عن غياب حد أدنى لسياسة خارجية عربية، يفترض فيها توافر عنصر التخطيط، وتطبيق مبدأ توزيع الأدوار بين الدول العربية وأجهزتها الدبلوماسية والاعلامية لتنفيذ هذه السياسة. أضف إلى ذلك دور إسرائيل والقوى الكبرى في محاربة وتقليص الوجود العربي في أفريقيا، وخلق الفرقة بين العرب والأفارقة. ورغم تعدد الأسباب فإننا نعتقد أن الأسباب الرئيسية للفشل العربي في أفريقيا تنبع من الخصائص الهيكلية للنظم العربية وتخبط ممارستها على المستويين الداخلي والخارجي.

٤ ـ وإذا كنا قد سجلنا للمؤلف رؤيته المستقبلية لسياسة عربية لمواجهة إسرائيل في أفريقيا، فإنه لم يحدد بشكل دقيق كيفية بلورة هذه السياسة وضمان تنفيذها، وإن كان قد أشار إلى بعض ملامحها العامة. ونعتقد أنه قبل الحديث عن سياسة عربية لمواجهة إسرائيل في أفريقيا فإن الأمر يتطلب:

أ ـ رأب الصدع في الصف العربي ووقف حالة الفوضى والتردي التي تهدد الوجود العربي ذاته. فلا يمكن الحديث عن سياسة عربية فعالة في أفريقيا والدول العربية منقسمة، والصراعات بينها تتزايد، وترتفع في الأفق راية القطرية والنزعات الانعزالية واللاقومية.

ب ـ خلق حد أدنى من الاتفاق العربي حول قضايا المصير. بحيث مهما كانت الخلافات العربية ـ العربية (وهي خلافات ثانوية في معظمها) فإنه لا يجب تخطي هذا الحد الذي يعد بمثابة مقدمة حقيقية لبلورة أية سياسة عربية مشتركة تجاه أفريقيا أو غيرها من المناطق.

جـ ـ خلق اتفاق عربي حول طبيعة الصراع العربي ـ الاسرائيلي وأسلوب التعامل مع اسرائيل. فكما أن للقتال استراتيجية فإن للسلام استراتيجية، وأي توجه عربي نحو التسوية لا يمكن أن ينصف العرب ما لم تسنده القوة، بحيث تأتي نتائجه كترجمة لعلاقات وحسابات القوى الشاملة بين العرب وإسرائيل.

د ـ كافة المتطلبات السابقة تثير مسؤولية القيادات العربية، وقد ارتفعت إلى مستوى المسؤولية. والمثقفين العرب، وقد تفاعلوا مع قضايا مجتمعهم، والتنظيمات العربية السياسية وغير السياسية وقد جعلت إحدى وظائفها تكريس الوعي القومي لدى المواطن العربي. وجامعة الدول العربية وقد طورت بعض أجهزتها وعدلت ميثاقها بما يتمشى مع المتغيرات المستجدة.

وفي غياب المتغيرات السابقة والتي تدور في مجملها حول ترتيب البيت العربي من الداخل لا يمكن الحديث عن سياسة عربية فعالة تجاه أفريقيا أو غيرها. وسيظل التردد وعدم الوضوح والاخفاق حليفاً للسياسات العربية تجاه أفريقيا. ترى هل يمكن أن يحدث ذلك؟ هذا هو التحدي!!

مراجعة: حسنين توفيق ابراهيم
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة

Driss Dahak, **Les Etats Arabes Et Le Droit De La Mer,** Editions Maghrebines, Casablanca, 1986, 579p.

إدريس الضحاك، الدول العربية وقانون البحار، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، ١٩٨٦، ٥٧٩ص.

صدر مؤخرا عن دار النشر المغربية بالدار البيضاء كتاب للأستاذ إدريس الضحاك «الدول العربية وقانون البحار»، ويعتبر مساهمة مميزة وجادة نحت بعيدا عن مجرد البحوث النظرية في هذا المجال، لتتجاوز النظرة الكلاسيكية التي تفصل بين القانون الدولي للبحار والقانون البحري، ولتقدم في حلة جديدة نظرة كاملة عن موضوع قانون البحار التي تلتقي فيها قواعد القانون الدولي مع قواعد القانون الخاص.

ويعتبر هذا الكتاب بلا شك ثمرة المحاولات الدؤوبة التي بذلها ويبذلها المؤلف في هذا المجال، وخلاصة لتجاربه وتكوينه في ميدان القانون، وبالخصوص مشاركته المتميزة في جميع مراحل اشغال المؤتمر الثالث لقانون البحار، والمؤتمرات المتعلقة بالمحافظة على البيئة البحرية، وتلك المتعلقة

بالقانون البحري بالاضافة إلى استعماله لعدة مراجع كتبت بلغات أجنبية «الفرنسية والانكليزية والاسبانية والإلمانية». وقبل عرض مضمون هذا الكتاب (الذي سيصدر قريبا باللغة العربية) لا بد من وضعه في السياق العام الذي جاء فيه، وتقديم بعض الملاحظات الأولية حول قيمته العلمية.

لقد أنجز الباحث هذا المؤلف في وقت شهد فيه العالم تحولا جذريا في مجال قانون البحار، وفي وقت أصبحت فيه المسائل البحرية تحتل مكانة بارزة بالنسبة لجميع دول العالم، وبالخصوص بالنسبة للدول العربية (وهي كلها دول ساحلية). وبالفعل لقد عرف قانون البحار في العقد الأخير من هذا القرن تحولات عميقة، بل يمكن القول بحق أنه قد عرف «قفزة نوعية» في إطار مسلسل التدوين والتطوير المضطرد لقواعده، وجاءت كنتيجة لمطالب الدول النامية في إعادة صياغة هذا القانون منذ سنوات. وجاءت اتفاقية الأمم المتحدة لسنة ١٩٨٢ حول قانون البحار كتتويج لمجهودات هذه الدول في حظيرة المؤتمر الثالث لقانون البحار.

أما الدول العربية فلقد شهدت، قبل صياغة هذه الاتفاقية واعتمادها من طرف المؤتمر المذكور، أحداثا مهمة في الميدان البحري نذكر منها بالخصوص برامج العمل والاتفاقيات الجهوية المتعلقة بحماية البحر الأبيض المتوسط لسنة ١٩٧٦، والخليج العربي لسنة ١٩٧٨ والبحر الأحمر وخليج عدن لسنة ١٩٨٢، والبروتوكولات الملحقة بهذه الاتفاقيات، ومنها أيضا حكم محكمة العدل الدولية حول الجرف القاري التونسي ـ الليبي لسنة ١٩٨٢، والمعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية لسنة ١٩٧٩ وانعكاساتها على الوضعية القانونية للمرور في كل من مضيق تيران وخليج العقبة، كما شهدت السنوات الأخيرة توقيع عدة اتفاقيات في الدول العربية ثنائية أو متعددة الأطراف تتعلق بالتحديد البحري أو باستكشاف واستغلال الثروات المعدنية بقيعان البحار العربية، أو السمكية بالمجالات البحرية العربية وأنشئت نتيجة ذلك عدة مؤسسات ومنظمات بحرية عربية، أو عربية ـ أجنبية.

فإذا كانت هذه الأحداث البحرية المهمة تشكل معطيات كافية لتبرير إنجاز عمل كهذا، فإن صاحب الكتاب يعتبر هو كذلك عاملا أساسيا لعب دوره في تحديد اختيار الموضوع، وإنجاز هذا العمل على نحو ما سنرى ذلك. إن القيام بمثل هذا العمل لن يتأتى إلا بعد الحصول على تجربة في الميدان تصقل منهاجية الباحث، وتجعله يكتسب تلك القدرة على استخلاص المستفاد من النصوص والوثائق المعتمدة، والاحاطة بالأبعاد الحقيقية للمشاكل التي يتطرق إليها، وهي مشاكل عاينها عن كثب السيد الضحاك خلال المفاوضات، ومن هنا يمكن القول أن هذا الكتاب يعتبر مساهمة جادة ومتميزة ليس لأنه يغطي مادة عزيزة فحسب، لم يسبق لأحد أن تطرق لجمعها قبله ضمن عمل من هذا القبيل، ولكن لأنه مجهود باحث وممارس يتوفر على الخصائص المذكورة من

اطلاع علمي وعملي وروح تحليلية دقيقة للمشاكل البحرية، وقد وفق المؤلف في القيام بدراسة شاملة للمسائل البحرية بالنسبة لجميع الدول العربية التي تعتبر موحدة ومجزأة في آن واحد. وهذا الانقسام أو التجزئة قد يشكل صعوبة كبيرة تعترض القيام بمثل هذا العمل. وإذا كانت الدول العربية مجزأة لأسباب سياسية وتاريخية ترجع لعوامل كثيرة وخاصة، منها الاستعمار، فإنها على مستوى قانون البحار تعرف هذه التجزئة لأسباب موقعية، أي بسبب المواقع التي يحتلها كل منها على البحر ولعلاقاتها بهذا المجال، وتنطبق عليها هنا الخاصية التي يتميز بها قانون البحار الجديد وهي أنه قانون موقعي (Droit Situational) فبالرغم من انتمائها المشترك لأمة واحدة (الأمة العربية) فإن كل دولة عربية تعتمد في بعض الأحيان موقفا خاصا بها انطلاقا من موقعها البحري.

إن دراسة هذه المسألة استوجبت من الباحث اعتماد مقترب تركيبي ومقارن (Approche Synthetique et Comparative)، وهنا تكمن القيمة العلمية لهذا الكتاب، وتُلاحَظُ هذه المنهاجية منذ المقدمة حيث يدرس في فصلين بالتتابع عوامل الوحدة وعوامل التجزئة، وبذلك يظهر جليا اعتماده لتحليل ديالكتيكي أبرزه في التصميم الذي وضعه لمؤلفه، إذ تعرض لظاهرة التعدد في مواقف الدول العربية من جهة، ولظاهرة التقارب في هذه المواقف من جهة ثانية، ويستجيب هذا التصميم بصورة ملائمة لضرورات ولطبيعة الموضوع، حيث استطاع المؤلف بموجبه أن يجمع الأطروحات التي يتمحور حولها موضوع الكتاب في فكرتين رئيسيتين، منطلقا من دراسة شاملة للقوانين العربية في الميدان البحري ومقارنتها مع بعضها، وتقسيمها إلى مجموعات، وتحليل هذه القوانين يوضح الاتجاه الذي تسير عليه كل دولة فيما يتعلق بالاختيارات المطروحة في قانون البحار، وبدراسته للمواقف العربية بالمؤتمرات الدولية البحرية يبين المؤلف مدى وفاء الدول العربية لاتجاه قوانينها الوطنية أو انحرافها عن هذا الاتجاه، كما يبين أسباب هذا الانحراف ودواعيه.

ويقوم إلى جانب ذلك بدراسة وتحليل الاتفاقيات الدولية الجهوية والعالمية الناتجة عن هذه المؤتمرات على ضوء المصالح العربية منطلقا من توضيح ما إذا كانت الدول العربية قد توفقت في اتخاذ مواقف إيجابية بهذه المؤتمرات، وهل أدت هذه المواقف إلى المساهمة في بعض المقتضيات الواردة بالاتفاقيات أو صقلها.

ويبين المؤلف مدى مسايرة القوانين البحرية العربية للمصلحة العربية ومدى انسجامها مع الاتفاقيات البحرية، وبصفة خاصة الاتفاقية الأخيرة لقانون البحار لسنة ١٩٨٢. وبتحليله للقوانين العربية والاتفاقيات الثنائية والجهوية والعالمية التي وقعت الدول العربية وصادقت عليها،

يرسم المؤلف الخريطة القانونية البحرية للدول العربية، ويبين إلى أي مدى نجحت هذه الأخيرة في حل نزاعاتها مع الدول المجاورة عربية كانت أو أجنبية.

ويتناول بالتحليل النقدي قضية الجرف القاري التونسي - الليبي التي عرضت على محكمة العدل الدولية بلاهاي وأصدرت فيها حكمها لسنة ١٩٨٢، وفي هذا الاطار يستعرض جميع الاتفاقيات الثنائية للتحديد البحري للمجالات البحرية العربية، ثم يتعرض بعد ذلك للمجالات البحرية الباقية بدون تحديد مبينا أوجه الاتفاق والخلاف في النزاعات المستقبلية وكيفية فضها سيرا مع المصلحة العربية.

ومن الاسهامات المميزة أيضا في هذا الكتاب التحليل النقدي للوضعية البيئية للبحار العربية ودور القوانين والاتفاقيات الجهوية والعالمية في الحفاظ عليها.

بعد هذه الملاحظات عن المعطيات البحرية التي أنجز في خضمها هذا الكتاب، وعن المنهاج الذي اتبعه المؤلف في إعداده والخطوط العريضة التي يتميز بها، نورد ملخصا لمحتوياته لاعطاء القارىء صورة عن هذا العمل.

محتويات الكتاب

يقع الكتاب في ٥٧٩ص موزعة على جزءين، وقد قسمه المؤلف إلى قسمين كبيرين قدم لهما بمقدمة.

١- المقدمة: في مقدمة الكتاب يعرض المؤلف في فصلين مظاهر الوحدة والتنوع للدول العربية على مستوى المعطيات البحرية، واعتمد فيها نظرة متعددة التخصصات: (Pluridisciplinaire) حيث يتداخل التاريخ بالسياسة والاقتصاد والجغرافية والقانون، منطلقا من محاولة البحث في التقاليد البحرية لدى العرب في الماضي، ومبينا اسهاماتهم في المجال البحري، إذ يقف على عوامل الوحدة في مواقفهم تجاه البحر من خلال وجود هذه التقاليد المتمثلة في البحريتين العربيتين التجارية والحربية، وفي المساهمات العربية في تقدم العلوم البحرية والتي لعب الاسلام دورا متميزا في بلورتها. كما يتعرض لاختلاف المجالات البحرية العربية وتأثيرها الخاص على الأوضاع الاقتصادية للدول العربية، حيث أن بعضها يشاطىء مجالات بحرية غنية بالمواد السمكية والمعدنية، والبعض الآخر حرمته الطبيعة من هذه الثروات، ويتعرض أيضا لأهمية النقل البحري للموارد البحرية والبرية العربية. وعلى ضوء هذه الأوضاع يقدم المؤلف تصنيفا للدول العربية انطلاقا من مواقعها الجغرافية على البحار.

ومجمل القول إن مقدمة الكتاب تعطي فكرة شاملة عن المعطيات البحرية للدول العربية، ولأهمية مواقعها البحرية في الاستراتيجية الدولية سواء من ناحية اعتبارها طرق ربط بين مختلف الأقطار أو مدخرات لثروات معدنية وبيولوجية مهمة.

٢ـ القسم الأول: يخصصه المؤلف لدراسة تعددية مواقف الدول العربية بخصوص النظام القانوني للمجالات البحرية، ويقسمه إلى بابين رئيسيين، يتطرق في الباب الأول لازدواجية الحلول المتعلقة بالنظام القانوني وحدود المناطق البحرية العربية، ويشتمل على دراسة قانونية للمجالات البحرية المنشأة بالقانون التقليدي للبحار، والمياه الداخلية والبحار الاقليمية، التي تعتبر مناطق سيادة (Zones de Souverainete) ، أي أن الدول المشاطئة لها تمارس عليها سيادتها ، كما يشتمل أيضا على دراسة مستفيضة للجرف القاري كمنطقة بحرية تخضع للحقوق السيادية :Droits) (Souverains؛ للدول المشاطئة ، وتظهر هنا بوضوح مساهمة المؤلف في دراسة جميع المشاكل المتعلقة بهذه المنطقة البحرية على نحو ما بيناه في الجزء الأول من هذه المراجعة. ثم يتعرض بعد ذلك لمنطقة أعالي البحار الخاضعة للنظام القانوني الدولي. وبالنسبة لجميع هذه المجالات البحرية يلاحظ المؤلف تعدد المواقف العربية من خلال تحليله لممارسات الدول العربية، ولمواقفها بالمؤتمر الثالث لقانون البحار.

أما المجالات البحرية المنشأة بقانون البحار الجديد فمواقف هذه الدول شبه موحدة، وهي المناطق التي تمارس عليها الدول المشاطئة حقوقا سيادية، مناطق الصيد، والمناطق الاقتصادية الخالصة، والمنطقة الدولية لأعماق البحار تعتبر «تراثا مشتركا للانسانية».

أما الباب الثاني من هذا القسم فيخصصه المؤلف لتعددية مواقف الدول العربية بخصوص النظام القانوني للمضايق المستعملة للملاحة الدولية، فهي تمثل طرقا بحرية حيوية للحفاظ على السلام في العالم والتجارة الدولية وخاصة تأمين تدفق البترول نحو العالم الغربي، وتتنوع المضايق العربية بالنسبة لأهميتها الجغرافية والاقتصادية والاستراتيجية، ويظهر هذا التعدد أيضا على مستوى النظام القانوني الذي تخضع له مما يجعلها عاملا للتجزئة بين الدول العربية، وبينها وبين الدول الأجنبية ذات المصالح في هذه المضايق.

وتتميز دراسة المؤلف للمضايق العربية بتحليله النقدي لانعكاسات المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية لسنة ١٩٧٩ على المرور في خليج العقبة ومضيق تيران، مع التزامه بالقضايا العربية، مستخدما الحجج العلمية السليمة للدفاع عن المصلحة العربية، ويمكن القول بخصوص ذلك أن العلم قد يستخدم أحيانا لجمع ما جزأته الطبيعة والجغرافية والعوامل الأخرى، وذلك ما قام به المؤلف فعلا في هذا السبيل.

ويأتي المؤلف بأفكار جديدة في تحليله للوضعية القانونية لمضيق جبل طارق، ومفهوم المرور العابر (Passage en Transit) وهو المبدأ الجديد الوارد في اتفاقية ١٩٨٢، ومفهوم معاهدة ١٩٧٩ بالنسبة للملاحة في مضيق تيران وخليج العقبة، وغيرها من الأفكار القانونية الجديدة التي يرد فيها على ما كتب إلى حد الآن، ويقدم تفسيرات جديدة تكتسي طابعا شخصيا مما يعطي للكتاب قيمته الكبرى في الاسهام في تطوير القانون الدولي للبحار.

٣ـ القسم الثاني: يخصصه المؤلف لدراسة تقارب المواقف العربية بخصوص نظام استكشاف واستغلال المجالات البحرية، ويقسمه إلى ثلاثة أبواب رئيسية. في الباب الأول يدرس المواقف والممارسات العربية في مجال استكشاف واستغلال المناطق البحرية الخاضعة للولاية الوطنية، ويتعرض أولا للمواقف العربية بخصوص استغلال الموارد الحية منطلقا من ممارساتها في مجال الصيد البحري، ولأوجه التعاون الثنائي أو المتعدد الأطراف بين دول عربية أو دول عربية ودول أجنبية، ولمؤسسات التعاون والاستغلال المشترك التي نتجت عن الاتفاقيات المعقودة في هذا الخصوص، ثم يتعرض ثانيا لمواقف الدول العربية في حظيرة المؤتمر الثالث لقانون البحار، ولمقتضيات الاتفاقية التي تمخضت عنه، حيث كانت مناسبة لتوضيح وتوطيد المواقف العربية في هذا الميدان. وفي الفصل الثاني من هذا الباب يتطرق المؤلف للمواقف العربية في مجال استكشاف واستغلال الموارد المعدنية متعرضا لممارساتها ولمواقفها بالمؤتمر الثالث لقانون البحار.

ويفسر المؤلف، بعد تحليل دقيق للقوانين العربية والاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف، أوجه النقص التشريعي في هذا الميدان، ويقترح الحلول الملائمة من أجل ذلك لتنسجم النصوص مع الواقع الجغرافي والاقتصادي من جهة، ومع طموحات الدول العربية في الوحدة وتحقيق المصلحة العربية العليا من جهة أخرى.

والباب الثاني يخصصه للمواقف العربية في مجال استكشاف واستغلال المنطقة الدولية لأعماق البحار متعرضا للموقف العربي من السلطة الدولية (Autorite Internationale) ولانعكاسات استغلال أعماق البحار الدولية على اقتصاديات الدول العربية.

أما الباب الثالث والأخير من هذا القسم فيتعرض فيه بالخصوص للمواقف والممارسات العربية في مجال حماية البيئة البحرية. ويتعرض المؤلف في هذا الموضوع للوضعية البيئية للبحار العربية باعتبارها بيئة هشة ومهددة بالتلوث مبينا عدم كفاية قواعد القانون الدولي الاتفاقي العالمي والجهوي لحمايتها، ولجوء الدول العربية إلى اعتماد قوانين وطنية لممارسة الحماية الذاتية (Auto – protection)، ثم يتعرض بعد ذلك لمواقف الدول العربية من هذه المسألة في حظيرة المؤتمر

الثالث لقانون البحار، حيث كانت لها مواقف خاصة فيها يتعلق بالمسؤولية وإصلاح الضرر (La spousabilite et la reparation des domwages) مع أن مواقفها العامة في هذا المجال بقيت منسجمة مع موقف مجموعة الـ «٧٧». وهنا تظهر أيضا المساهمة المميزة للمؤلف وخاصة بالنسبة لموضوع المسؤولية وإصلاح الضرر. ويرجع ذلك بلا شك إلى الدور البارز الذي لعبه المؤلف في تقديم المشروع العربي بالمؤتمر الثالث لقانون البحار. وهو مشروع قدم لأول مرة سنة ١٩٧٥ باسم المغرب، وساندته أغلب الدول العربية ودول أخرى أجنبية، وأصبح مشروعا عربيا بعدما أوصت بذلك لجنة خبراء العرب لقانون البحر في سنة ١٩٧٦. أضف إلى ذلك أن تكوين المؤلف في القانون الخاص مكنه من تقديمه اقتراحات سديدة بخصوص سد الثغرات التي يعاني منها القانون الدولي في هذا الخصوص. ولقد جاءت فقرات المشروع العربي منسجمة مع بعضها، حيث تعرضت أولا لمبدأ المسؤولية الموضوعية (La resjousabilite objective) ثم لتحديد المسؤول عن الأضرار، ولقواعد الموضوع والشكل المطبقة، وأخيرا لمسألة إصلاح الضرر وطرق تحقيق ذلك. وبذلك استجاب المشروع العربي لرغبة الجمعية العامة للأمم المتحدة التي أوصت المؤتمر الثالث لقانون البحار بدراسة مسألة المسؤولية وإصلاح الضرر، واقتراح الحلول الملائمة لها. أضف إلى ذلك أن مقتضيات المادة (٢٣٥) من اتفاقية ١٩٨٢ المذكورة بخصوص هذه المسألة قد نص عليها جميعا المشروع العربي في نظام هرمي تدرجي لم تنص عليها المادة المذكورة، مما أدى إلى تناقض وغموض مقتضيات هذه الأخيرة. إلّا أنه كما يرى الباحث فإنه ما دام قد ترك الباب مفتوحا لتطوير هذه المسألة لاحقا فإن للدول العربية فرصة في المستقبل لتقديم مشاريع أخرى جديدة في هذا الخصوص.

أما الفصل الأخير في الباب فيخصصه للموقف القانوني العربي في مجال البحث العلمي البحري متعرضا لممارسات الدول العربية ولمواقفها بالمؤتمر الثالث لقانون البحار.

وتتخلل الكتاب عشرات الجداول المتضمنة لاحصائيات ومعلومات قانونية واقتصادية وجغرافية عن الدول العربية كلها، ومجموعة من الخرائط حول التحديد البحري لبعض المجالات البحرية العربية، والخرائط الموضوعة بناء على الوضعية الجديدة للبحار العربية طبق قانون البحار الحديث.

وألحق المؤلف كتابه بستة ملاحق، الملحق الأول يمكن اعتباره عملا مميزا وجادا أيضا في هذا الكتاب، حيث قدم فيه المعطيات الاقتصادية والقانونية لكل دولة عربية مرفقة بخريطة للوطن العربي يبين فيها كل مرة الدولة التي يقدم معطياتها الاقتصادية المهمة في إحصائيات حديثة،

ومعطياتها القانونية المتعلقة بحدود مجالاتها البحرية، البحر الاقليمي، ومنطقة الصيد والمنطقة الاقتصادية والجرف القاري، إعتمادا على قوانينها الوطنية مع الاشارة إلى مصدر هذه القوانين.

والملحق الثاني يورد فيه المؤلف جردا كرونولوجيا لتدخلات الوفود العربية بلجنة أعماق البحار وبالمؤتمر الثالث لقانون البحار، وفي الملحق الثالث يعرض للمشاريع العربية المقدمة بالمؤتمر الثالث المذكور، والملحق الرابع يضع فيه لائحة بتوقيعات الدول العربية ومصادقاتها على الاتفاقيات الدولية العالمية والجهوية المتعلقة بالانشطة بالبحرية، والملحق الخامس يخصصه للآيات القرآنية التي تعرضت للبحر ولأهميته، وأخيرا يورد في الملحق السادس خرائط سياسية وجيولوجية حديثة للدول العربية عمل على إعدادها خصيصا لهذا الكتاب. وتعتبر هذه الملاحق بحق مصادر للباحث في هذا الموضوع.

اما قائمة المراجع فهي غنية ومتنوعة حيث تتضمن مراجع باللغات العربية والفرنسية والانكليزية وأحيانا بالاسبانية والالمانية، وقسمها الباحث إلى مراجع عامة ومراجع خاصة بقانون البحار والوثائق المعتمدة.

وفي الختام فإن هذا الكتاب بحث عميق في المسائل البحرية على مستوى القانون الدولي للبحار والقانون البحري يتميز بعرضه الجديد لموضوع يرتبط بتكوين المؤلف الذي انطلق من القانون الخاص وممارساته على مستوى المحاكم الوطنية والجهوية والدولية، وإلى القانون الدولي، ومن التكوين الأكاديمي البحت إلى العمل القضائي والقانوني، ومن الرؤيا النظرية إلى المساهمة في تدوين الاتفاقيات عن طريق المفاوضات التي كان أحد أشخاصها كممثل لبلده في حظيرة المؤتمرات الدولية. بالاضافة إلى ذلك إمكانية الاطلاع على الوثائق غير المنشورة والوصول إلى الدراسات غير المتيسرة للعموم مع الاتقان لعدة لغات تسهل تحليل ما كتبه الآخرون مباشرة، والجواب عنه، واقتراح الموقف القانون الملائم للمصلحة العربية.

إن هذا الكتاب الذي يخص جميع الدول العربية يشكل مرجعا إن لم نقل مصدرا مهما وضخما يتيح الفرصة لاستمرار إنجاز بحوث أخرى وتطبيقه بصورة أكثر عمقا على كل دولة عربية على حدة، أو لدراسة جانب بحري معين يخص الدول العربية كلها.

مراجعة: الهيبة المحجوب
كلية الحقوق ـ الدار البيضاء



صدر العددان التاسع عشر والعشرون

الاشتراك السنوي: ٢٠٠ دولار اميركي

العنوان:

بناية أبو حشمة ــ منطقة الظريف
حي الوتوات ــ شارع الفارابي
ص.ب : ١٤/٥٩٦٨ بيروت ــ لبنان ــ هاتف ٣٧٠٠٧١

Abu Hishmah Bldg. Farabi Street
Watwat (al-Zarif) P.O.Box: 14/5968
Beirut — Lebanon — Tel: 370071

تقارير

المؤتمر العربي حول السياسات السكانية
قمرت - تونس ٩ - ١٣/ ٣/ ١٩٨٧

اسحق القطب
قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية
كلية الآداب - جامعة الكويت

مقدمة

عقدت جمعية الديمغرافيين العرب بالتعاون مع وحدة البحوث والدراسات السكانية بجامعة الدول العربية المؤتمر الأول بعنوان «المؤتمر العربي حول السياسات السكانية» وذلك بالاشتراك مع ديوان الأسرة والعمران البشري بدولة تونس خلال الفترة ما بين ٩ - ١٣ مارس ١٩٨٧ في منطقة قمرت وتبعد عن تونس العاصمة حوالي ٢٠ كم، وقد عقدت جلسات المؤتمر وكذلك الإقامة في فندق كاب قرطاج. وقد حضر المؤتمر ١٢٥ عضوا من أعضاء جمعية الديمغرافيين العرب، بالاضافة الى ممثلين من المنظمات الدولية المعنية بالأنشطة السكانية والبحوث والدراسات منها:

١ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي آسيا. ESCWA
٢ - منح الشرق الأوسط للدراسات السكانية. Middle East Awards
٣ - المركز الدولي للبحوث السكانية. International development Research Centre
٤ - صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية W.N. Fund for Population Activities
٥ - جمعية تخطيط الوالدية International Planned Perenthood Association
٦ - مجلس السكان للأمم المتحدة. United Nations Population Council

كما حضر المؤتمر خبراء وحدة البحوث والدراسات السكانية بالجامعة العربية وممثلون

فنيون بديوان الأسرة والعمران البشري التونسي، والهيئات العلمية المعنية بالدراسات السكانية في تونس.

أما الأعضاء المشاركون من الدول العربية فيمثلون التخصصات العلمية التالية: الديمغرافيا والاحصاء السكاني، علم الاجتماع، علم الجغرافيا، علم الاقتصاد، الصحة المجتمعية، التنمية الاجتماعية والاقتصادية. كما مثل المشاركون معظم البلدان الخليجية والعربية وكندا والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا واستراليا وسويسرا.

ويعتبر هذا المؤتمر هو الأول من نوعه الذي تنظمه جمعية الديمغرافيين العرب بعد ثلاث سنوات من الاتفاق الذي تم على انشائها في تونس عام ١٩٨٣ خلال الندوة السكانية التي عقدها مركز البحوث الاقتصادية والاجتماعية بتونس وحضرها عدد كبير من العلماء العرب المهتمين بالقضايا السكانية.

تنظيم البرنامج العلمي للمؤتمر:

اشتمل البرنامج العلمي على القضايا الأساسية المرتبطة بالسياسة السكانية في الوطن العربي، وقد تم تنظيم الجلسات بطريقة تتيح الفرصة للتفاعل الفكري وتبادل الخبرات وتداخل التخصصات عند مناقشة كل محور من المحاور العلمية، كما تنوعت أساليب الحوار والنقاش بين الندوة المركزة، والندوة المفتوحة، وغداء العمل تناولت الموضوعات التالية:

القضية الأولى: اتجاهات ومحددات وسياسة الخصوبة، واشتملت على الموضوعات التالية:

١ ـ اتجاهات واسقاطات الخصوبة في العالم العربي.

٢ ـ المحددات الاقتصادية والاجتماعية للخصوبة.

٣ ـ دور المرأة ومشاركتها في الأنشطة الاقتصادية ـ وعلاقته بالخصوبة.

٤ ـ تأثير برامج تنظيم الأسرة على الخصوبة والجوانب القانونية.

٥ ـ سياسة الخصوبة في العالم العربي.

القضية الثانية: اتجاهات وعوامل الوفيات وتناولتها الموضوعات التالية:

١ ـ التغيرات الاقتصادية ـ الاجتماعية التي تؤثر على وفيات الأطفال والرضع في بعض الدول العربية.

٢ ـ السياسات الصحية والاقتصادية والاجتماعية للوفاة.

٣ ـ أسباب ونتائج وفيات الأطفال والرضع في المنطقة العربية.

٤ ـ العلاقة النظرية ما بين وفيات الأطفال والتنمية.
٥ ـ السياسات المؤثرة في وفيات الأطفال والرضع في الدول العربية.
٦ ـ السياسة الصحية وعلاقتها بالمواليد والوفيات بدولة الكويت.

القضية الثالثة: تعليم الديمغرافيا (علم السكان) في المنطقة العربية (غداء مناظرة):
١ ـ واقع علم السكان في الجامعات العربية.
٢ ـ أبعاد تعليم القضايا السكانية في مختلف المراحل الدراسية.
٣ ـ المراكز العربية والاقليمية المعنية بالقضايا السكانية.

القضية الرابعة: الهجرة الدولية والهجرة الداخلية:
١ ـ المحددات النظرية للهجرة الخارجية والداخلية.
٢ ـ الهجرة الدولية: نظرة تاريخية والاتجاهات الحالية.
٣ ـ السياسات الدولية والاقليمية الخاصة بالهجرة الدولية.
٤ ـ اتجاهات الهجرة الداخلية في العالم العربي.
٥ ـ السياسات التنموية الريفية والهجرة في البلاد العربية.
٦ ـ تأثيرات التدفق الديمغرافي في تركيب المدن العربية.
٧ ـ نمو المدن في المنطقة العربية ـ وسياسات التحضر.

القضية الخامسة: تطلعات المستقبل للمسألة السكانية في البلاد العربية (طاولة مستديرة).
تناول الحوار الأبعاد التالية:
١ ـ دور جمعية الديمغرافيين العرب في تنشيط الاهتمام بالدراسات السكانية.
٢ ـ التعاون العربي ـ التنسيق والتكامل في السياسات السكانية.
٣ ـ تطوير الدراسات الديمغرافية في الوطن العربي.
٤ ـ توثيق العلاقات مع الهيئات والمؤسسات الدولية في مجال القضايا السكانية وفق السياسات التي تتبعها الدول العربية.

القضية السادسة: دور المؤسسات الدولية في الأنشطة السكانية:
١ ـ دور المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة.
٢ ـ دور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.
٣ ـ سياسة دعم البحوث والدراسات والأنشطة العلمية السكانية في الوطن العربي.

اجتماعات اللجنة التأسيسية والجمعية العمومية

وعلى جانب الندوات العلمية فقد عقدت اللجنة التأسيسية والجمعية العمومية عدة اجتماعات من أجل مناقشة الإنجازات التي تم تحقيقها خلال السنوات الثلاث الماضية وإعداد الترتيبات لانتخابات اللجنة التنفيذية لجمعية الديمغرافيين العرب. وقد أعرب اعضاء الجمعية العمومية عن الدور الهام المنوط بالجمعية في تطوير الاهتمام بالقضايا السكانية في الوطن العربي وتوسيع نطاق العضوية لتشمل نخبة من المتخصصين في الدراسات والبحوث السكانية في علوم السكان والاجتماع والجغرافيا والاحصاء والاقتصاد والتاريخ والطب، كما ناقش الاعضاء القانون الأساسي للجمعية وأنيط باللجنة المنتجة إعداد النظام الداخلي وتوزيعه على الأعضاء.

التوصيات

لقد تميزت جلسات المؤتمر بالحوار العلمي بهدف تسليط الضوء على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المرتبطة بالقضايا الديمغرافية التي تضمنها البرنامج العلمي. أما أهم الأفكار والاتجاهات التي تمخضت عنها المناقشات حول الموضوعات الرئيسية وتوجهات نشاط جمعية الديمغرافيين العرب فهي على النحو التالي:

أ ـ السياسة السكانية وأبعادها في الوطن العربي: يقصد بالسياسة السكانية الإهتمام بالقضايا المختلفة المرتبطة بالسكان مثل الخصوبة والوفيات والهجرة والكثافة والخصائص السكانية (العمر والنوع والحالة الاجتماعية والمهنة والتعليم ومكان الإقامة والديانة والجنسية)، بقصد التعرف على الاتجاهات والتغيرات التي تطرأ على العناصر السكانية في الفترات المختلفة للتعدادات السكانية وما بين التعدادات.

إن الهدف الرئيسي للدراسات السكانية هو توثيق العلاقة المتبادلة بين السكان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على أساس أن الخطط التنموية تستهدف تصميم المشروعات والبرامج التي تتمشى مع أولويات الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية وإحداث التغيرات الكمية والنوعية في المجتمع، وفي نفس الوقت العمل على تطوير الموارد البشرية وتنظيم العنصر البشري والقوى العاملة في تحقيق الأهداف التنموية على اعتبار أن الإنسان هو صانع التنمية وجاني ثمارها.

إن الزيادة الطبيعية والزيادة السكانية في الدول العربية تشكل محور الاهتمام لدى الديمغرافيين نظرا لتفاوت معدلات الزيادة من ناحية والعوامل المسببة لها من ناحية اخرى.

ونلاحظ أن بعض الدول العربية تتجه في سياستها الديمغرافية نحو تشجيع معدلات الزيادة وتوفير الحوافز المادية لها، وبعض الدول تسعى إلى تعظيم عملية الزيادة عن طريق وسائل منع الحمل واتباع سياسات بهذا الصدد.

كما اتضح أن السياسات السكانية لابد وأن ترتبط مع المقومات البيئية المختلفة ومنها التوازن بين السكان والغذاء وبين التوزيع السكاني والكثافات السكانية، وبين الحراك الديمغرافي داخل البلد الواحد وعبر البلاد، والاهتمام بالأوضاع الصحية التي تسهم في توفير الفرص لنمط الحياة ولزيادة معدلات أمد الحياة.

واتضح أن التطور في وضع المرأة يسهم بصورة مباشرة في معدلات الخصوبة مثل تعليم المرأة وعمل المرأة خارج المنزل ومشاركتها في الأنشطة الاجتماعية والثقافية. كما أن تعليم المرأة يعتبر كمحدد اجتماعي للخصوبة وللوفيات في الوقت ذاته.

ب ـ **بالنسبة للوفيات**: فقد شهدت البلاد العربية تطورا ملموسا في انخفاض معدلات الوفيات في العقدين الأخيرين ويرجع ذلك إلى التقدم في الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية. إلا أن الدراسات تشير إلى التفاوت في وفيات الاطفال بين الذكور والإناث خاصة في الفئة العمرية أقل من سنة، هذا وتختفي الفوارق بين الذكور والاناث في معدلات توقعات الحياة عند الولادة. وقد أشارت الدراسات أيضا أن محددات الوفيات ترتبط بالدخل والمستوى التعليمي وأن علاقة الوفيات الرضع بالخصوبة علاقة طردية، كما يتوقف الاستنتاج حول معدلات الوفيات بمستوى وبمجالات القياس سواء بين الدول العربية ذاتها أو بينها وبين الدول المتقدمة والمتخلفة.

إن السياسات التنموية والخطط والبرامج التي ترمي إلى تطوير البنى الهيكلية لا تدخل إلى طرائق معيشة السكان بصورة واضحة وأن هناك بلادا عربية تهدف إلى خفض معدلات وفيات الرضع إلى ٥٠ لكل ألف من السكان، بينما وصلت في الدول المتقدمة إلى ٧ لكل ألف ولابد من التمييز بين دعائم السياسة الموجهة للخصوبة وتلك الموجهة للوفيات.

ج ـ **الهجرة والنمو الحضري**: لقد ازداد نطاق الهجرة الداخلية باتجاه المدن وخاصة العواصم مما أدى إلى هيمنة المدينة الكبيرة وكذلك تريف المدن بسبب الهجرة المستمرة من الريف، وتجري المحاولات إلى تحضر الريفيين في نفس الوقت، إلا أن العملية تكون دائما

لصالح المهاجر أكثر مما تكون لصالح المدينة. والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا الصدد إلى أي مدى يساهم الوافدون إلى المدن في تطويرها، حيث ينجذبون نحو مظاهر الإغراء التنموي ولكن سرعان ما يُهمّشون في إطار التنمية العصرية. إن السياسة التنموية الريفية يجب أن تهدف إلى تحضر الريف كاتجاه مضاد أو عكس لعملية تريف المدينة.

د ـ **الاستثمارات والتحولات المالية**: في هذه المرحلة التي تمر بها البلاد العربية بعد التحرر من الاستعمار والاستقلال تتجه معظم الاستثمارات في البلاد العربية الى التوسع الافقي ثم الرأسي في المؤسسات الهيكلية للقطاعات الاستهلاكية والخدمية أكثر من القطاعات الانتاجية، وأن الانتاج الغذائي لا يحظى بنفس الاهتمام وهذا مما يعمق التبعية الاقتصادية.

وقد اتضح أن ٥٠٪ من التحويلات في العالم هي من العالم العربي (٣٥ بليون دولار) أي إلى خارج البلاد العربية. فالبلاد العربية يمكن اعتبار أنها غنية ومتخلفة في آن واحد.

هـ ـ **إن السياسات السكانية** متغيرة وترتبط بعدة عوامل تتفاوت في ترتيبها وفق نظام الأولويات في حالتي السلم والحرب والازدهار والكساد وبالتغيرات الناجمة عن الآثار التي تحدثها مشروعات التنمية في المدى القصير (الخطط الخمسية).

كما أن طبيعة العلاقة في نطاق العمل العربي المشترك تؤثر في السياسة السكانية للدولة الواحدة. وكلما ازداد التعاون والتكامل الاجتماعي والاقتصادي أثر ذلك على السياسات السكانية الخاصة وبالخصوبة.

و ـ **النظريات السكانية**: ان الجهد الديمغرافي في البلاد العربية ينصرف في معظمه نحو تطبيق النظريات المعمول بها، أكثر من السعي لتطوير المبادىء والنظريات الديمغرافية في حد ذاتها، ونحن بحاجة إلى فكر ديمغرافي عربي وكذلك إلى التوازن بين البحث النظري والتطبيقي.

اتجاهات مستقبلية:

١ ـ إجراء الدراسات الديمغرافية حول مشكلة الشعب الفلسطيني الديمغرافية داخل الأرض المحتلة وخارجها، وذلك عن طريق جمع البيانات وتحليلها ومناقشة أبعادها في ضوء الظروف الراهنة والمستقبلية.

٢ ـ توفير حرية الانتقال والحركة للعمالة في الوطن العربي حيث أصبح انتقالهم للدول

الخارجية أكثر من الحركة بين الدول العربية ـ هذا بالاضافة إلى أهمية تحليل أبعاد قوة العمل وخصائصها وتحليل البطالة والعلاقة بين التكنولوجيا والتشغيل وتراجع العمل في المجالات الانتاجية وخاصة في نطاق الهجرة الوافدة إلى الدول النفطية مما أدى إلى انخفاض الانتاجية الزراعية في الدول غير النفطية.

٣ ـ أهمية تكوين الباحث العربي في نطاق الدراسات الديمغرافية خاصة في مرحلة الدراسات العليا حيث يتم التدريب في الخارج، ولابد من توفير التسهيلات المالية والادارية للباحثين مثل المنح البحثية ومصادر المعلومات وعملية جمعها وتحليلها واستخدام الحاسب الآلي للسرعة والدقة. وتشجيع الباحثين على تمضية الاجازات العلمية داخل البلاد العربية والعمل على توفير الضوابط التي تؤمن النوعية اللازمة للبحث العلمي.

٤ ـ وبالنسبة لأهداف جمعية الديمغرافيين العرب فلابد أن تتجه في برامجها ونشاطاتها في المرحلة القادمة نحو تحقيق ما يلي:

أ ـ الانتقال من العمومية إلى الخصوصية في عقد الندوات والبحوث والدراسات والتركيز على المشكلات المحددة التي تواجه البلاد العربية مثل التحويلات المالية وآثارها، والحروب ونتائجها، والطلاق والزواج، والمرأة والشباب من المنظور الديمغرافي.

ب ـ تعريف الجامعات ومراكز البحث العلمي والهيئات الحكومية والاتحادات العربية بالجمعية وأهدافها ومجالات التعاون معها، والدعوة إلى انضمام أعضاء جدد من ذوي الكفاءات والخبرات في العلوم الانسانية والطبية.

جـ ـ تشكيل اللجان العلمية مثل:
لجنة للدراسات الحيوية (المواليد والوفيات والخصوبة). لجنة دراسة الهجرة بأنواعها وخاصة الهجرة العشرية. لجنة لتطوير علم السكان والمنهجية العلمية. لجنة للاشراف على مجلة علمية متخصصة ومحكمة تعنى بنشر البحوث السكانية.

د ـ العمل على توثيق التعاون العلمي مع المؤسسات الدولية في مجالات الأنشطة السكانية، وعقد الندوات العلمية المتخصصة.

و ـ العمل على ربط الدراسات السكانية والبحوث ضمن الاطار التنموي في الدول العربية بالتعاون مع صناديق التنمية العربية والغربية والاسلامية.

آراء واقتراحات :

لقد كان هذا المؤتمر من اللقاءات العلمية الهامة لعدة أسباب وهي :

أ ـ انشاء أول جمعية للديمغرافيين العرب حيث تعنى بمهمة تعزيز الدراسات السكانية وتوسيع نطاق البحوث والدراسات، وكذلك التعمق في علم السكان.

ب ـ تسليط الضوء على القضايا السكانية التي تواجه البلاد العربية والتحديات التي تقف أمام المسؤولين في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

جـ ـ توثيق العلاقات العلمية مع المهتمين بالدراسات السكانية في الدول العربية وهذا له أهمية كبيرة في توطيد الروابط المهنية.

د ـ اكتساب الآراء العلمية الجديدة التي طرحت من خلال البحوث واللقاءات الجانبية والندوات مما أثرى خبراتي الشخصية.

هـ ـ أن البحوث العلمية التي وزعت في المؤتمر تعتبر على جانب كبير من الأهمية بالنسبة للمقررات التي درستها وللزملاء المهتمين بالدراسات الديمغرافية بقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية والأقسام الأخرى بجامعة الكويت.

أما المقترحات التي أتقدم بها فتشمل :

أولا : اجراء تقييم ومراجعة للمقررات التي تدرس بجامعة الكويت والتي تتناول علم السكان من أجل التكامل والتنسيق وتحقيق الشمولية في المعالجة وفي مناهج التحليل الكمية والنوعية.

ثانيا : دراسة امكانية انشاء مركز أو مجمع للدراسات السكانية (بنك للمعلومات) وتقود الى تخصص علمي (مساند) في الدراسات السكانية والتركيز على المشكلات السكانية الخاصة بدول الخليج.

ثالثا : الاعداد لعقد ندوة علمية (أو عدة ندوات) تتناول مناقشة القضايا السكانية في دول الخليج العربي المختلفة والعوامل المؤثرة فيها يشترك فيها المتخصصون والمهتمون من الجامعات الخليجية والهيئات الدولية.

الندوة الدولية الأولى لجمعية اللسانيات بالمغرب
الرباط ٢١ ـ ٢٤/ ٤/ ١٩٨٧

فاطمة ابراهيم الخليفة
قسم اللغة العربية ـ جامعة الكويت

بالتعاون مع كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، جامعة محمد الخامس، ومنظمة الايسيسكو (المنظمة الاسلامية للتربية والثقافة والعلوم) عقدت جمعية اللسانيات بالمغرب ندوتها الدولية الأولى بتاريخ ٢١ ـ ٢٤ ابريل ١٩٨٧. وهي أول ندوة دولية تخصص لدراسة علم اللغة النظري والتطبيقي وكذلك مشاكل اللغة العربية الواقعية والنظرية، كما سلطت الضوء أيضا على علم اللغة المقارن وعلم اللغة العام، والجوانب المتعددة من ظواهر اللهجات الوطنية منها ما يتعلق بالجوانب الصورية والاعلامية الالية، والنفسية، والاجتماعية والتعليمية. وناقشت أهم مواضيعها وهي علم الأصوات، التركيب والصرف، المعجم والدلالة، علم اللغة التطبيقي واللسانيات، الحاسوبية، وأخيرا حديث الساعة اللسانيات والتعريب.

وقد شارك في هذه الندوة الرائدة نخبة من الباحثين الدوليين المرموقين وعدد من الباحثين العرب والمغاربة. فعرضوا أحدث ما وصل اليه البحث عن اللغات في مختلف البلدان، وما وصل اليه البحث في اللغة العربية على وجه الخصوص.

وقد مثل هؤلاء المتخصصون الجامعات التالية حسب ما جاءت في القائمة. جامعة الكويت، جامعة لشبونة، جامعة واشنطن سياتل، كلية الآداب بتونس، جامعة كاليفورنيا أرفين، جامعة تكساس، أوستن، جامعة مكسكيل، مونتريال، جامعة فال دي مارن، باريس ١٢، جامعة لندن، جامعة كتنكن، جامعة الأزهر، كلية اللغات والترجمة، جامعة الكيبيك بمونتريال، جامعة مدريد، جامعة برشلونة المستقلة، جامعة المساتشوستس امهرست، الجامعة الأردنية، كلية الآداب، جامعة شربروك، جامعة ستانفرد، جامعة باريس ٧، مدرسة الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية باريس، جامعة باريس ٨، سان ديني، المعهد التكنولوجي للمساشوستس، جامعة نواكشوط، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب بالرباط، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب بالقنيطرة، جامعة محمد الخامس،

كلية العلوم بالرباط، جامعة محمد الخامس، المدرسة المحمدية للمهندسين بالرباط، جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب بالدار البيضاء ـ عين الشق جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب بالدار البيضاء ـ ابن مسيك، جامعة الحسن الثاني ـ كلية الآداب بالمحمدية، جامعة سيدي محمد الأول، كلية الآداب بوجدة، جامعة سيدي محمد الاول، كلية الآداب بفاس، جامعة لييج، جامعة نلبورك، هولندا، منظمة الاسيسكو (المنظمة الاسلامية للتربية والثقافة والعلوم).

بدأت جلسة الافتتاح الساعة التاسعة صباح يوم الثلاثاء ٢١/٤/١٩٨٧ وبعد الانتهاء من مراسيم الافتتاح الذي استغرق ساعة ونصف ساعة بدأت محاضرات الندوة التي دارت حول عدة محاور هي على التوالي:

تطويع اللغة، النمو الكلي، اللسانيات الرومانية، علم الأصوات والصرف، اكتساب اللغة، نظرية الربط العاملي، الدلالة والتركيب، اللسانيات الاجتماعية والاكتساب اللغوي، المعلوميات والرياضيات اللسانية، اللسانيات العربية، الدلالة، وأخيرا العربية الدلالية.

لغة الندوة:

لغة الندوة الأساسية هي اللغة العربية، ولكن بعض البحوث قدمت باللغة الانجليزية والفرنسية، ونظرا لضيق الوقت ولعدم تمكن المشاركين من حضور جميع المحاضرات مثلا البعض يعرف الفرنسية والبعض يعرف الانجليزية كما أن الأجانب لا يعرفون العربية، فقد تعين تقسيم المحاضرات إلى قسمين: جزء باللغة العربية أو الفرنسية والجزء الآخر باللغة الانجليزية أو الفرنسية. ولولا وجود نظام الترجمة لما استطاعت الندوة أن تنتهي في أربعة أيام، وقد وزعت على المشاركين كتيبات تضم أسماء المحاضرين وملخصا باللغة العربية عن البحث، مما جعل الجميع يعلم ماذا سيكون عليه موضوع المحاضرة وملخص عنه حتى لو كان يجهل اللغة.

وقد خصص مساء اليوم الثالث ٢٣/٤/٨٧ للمائدة المستديرة الهامة عن: اللسانيات والتعريب، وقد استغرق النقاش أربع ساعات حول نظرية المصطلح، وشروط التعريب ومحاولة توحيد المصطلحات حتى لا يكتب عرب المشرق نفس الأشياء التي يبحث فيها أهل

المغرب ولكن بمعاني مختلفة تباعد بينهم. وليس هناك حل سحري لهذه المشكلة، الا بتوحيد الجهود لاتباع معايير ثابتة مشتركة بين الجميع.

وقد كانت هذه الندوة الوحيدة التي خصصت للعرب والأجانب على قدم المساواة وجعلت معظم الباحثين في هذه الميادين يتبادلون الأفكار والآراء العلمية وكان لابد لهذا الاحتكاك من الحدوث حتى يتعرف الباحثون العرب بعضهم على بعض فتقوى أواصر التعاون العلمي والتبادل الثقافي، هذا ويشترك معظم المتخصصين في علم اللغة في هذه الجمعية العلمية التي سيعود التقارب بينهم من خلالها بالفائدة في المستقبل ان شاء الله . . .

وفي نهاية يوم ٤/٢٤ طرح كل مندوب عن جامعته عدة توصيات أخذها من المشاركين تم تنقيحها والاتفاق على معظمها. وكانت أهم التوصيات كما يلي:

١ - انشاء جمعية للسانيات على مستوى الوطن العربي لتوثيق أواصر التواصل الثقافي والعلمي.

٢ - اقامة ندوة دولية كل عام على الأقل لمتابعة أهم ما توصل اليه البحث العلمي في مجال علوم اللغة المختلفة.

٣ - الدعوة الى توحيد المصطلح وتوحيد الجهود وهي دعوة أثارت ضجة لأن الجميع يتوق الى مثل هذه البادرة التي تعد مستحيلة بسبب الظروف الحالية حيث يعمل كل باحث على حدة دون أن يعرف ماذا يعمل الآخرون.

٤ - . وأخيرا الاهتمام بالتعريب على أسس علمية وقواعد تتبع الأنظمة اللغوية في اللغتين العربية واللغة الثانية.

انتهت الندوة باحتفال كبير ودع فيه المشاركون بعضهم بعضا وقد تأصلت عناصر التعارف والمودة بينهم على أمل ان يتابعوا ما يستجد من بحوث في المستقبل. وقد كانت جامعة الرباط ملتقى للمتخصصين والعلماء كما كان يحضر الندوة معظم طلبة الجامعة، وخاصة طلبة الدراسات العليا الذين شاركوا في النقاش مما أضفى جوا من الجدية والاهتمام بالقضايا العلمية التي تهم جميع الأطراف.

دليل الرسائل الجامعية

تواصل مجلة العلوم الاجتماعية نشر ملخصات للرسائل الجامعية وتقدم في هذا العدد ملخصا لرسالة:

«تحويلات المصريين العاملين بالخارج والاقتصاد المصري في الفترة من ١٩٧٠-١٩٨٣» التي تقدم بها الطالب فتحي خليفة علي خليفة لنيل درجة الدكتوراة باشراف الدكتور عبدالنبي اسماعيل الطوخي.

فتحي خليفة علي خليفة، تحويلات المصريين العاملين بالخارج الاقتصاد المصري في الفترة من ١٩٧٠-١٩٨٣، (دكتوراه)، باشراف د. عبدالنبي اسماعيل الطوخي، كلية التجارة جامعة القاهرة، ١٩٨٦.

تمثل التحويلات الناجمة عن العمل بالخارج إحدى الظواهر التي صاحبت التغيرات التي حدثت للنظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في مصر ابان السبعينات، ونظرا لازدياد أرقام هذه التحويلات في ميزان المدفوعات ـ خاصة ابتداء من النصف الثاني من السبعينات والتي أصبحت فيما بعد تمثل واحدا من أهم مصادر العملة الأجنبية في مصر كان لابد من الاهتمام بدراستها. وهذه الرسالة تحاول تحليل هذه الظاهرة وتتبع نشأتها والقاء الضوء على تأثيراتها على الاقتصاد المصري واحتمالية استمرارها في المستقبل. وتقع الرسالة في ٥٢٧ صفحة عدا الفهارس والملحق الاحصائي، وتحتوي على خمسة أبواب وثمانية عشر فصلا.

يجري البحث في ثلاث دوائر، الدائرة الكبرى على مستوى العالم يليها دائرة الوطن العربي ثم في النهاية الدائرة الصغرى وهي مصر. فبالنسبة للدائرة الكبرى تبحث في تجارب بعض الدول المصدرة للعمالة وموقع الهجرة من قضية التنمية. والدائرة التي تليها تبحث في علاقات التشابك العمالية في المنطقة العربية. ثم في النهاية الدائرة الصغرى وهي مصر. ويمكن تقسيم البحث الى قسمين:

الاول: يتناول جانب الطلب على العمالة المصرية من خلال:

- دراسة اقتصاديات الدول العربية المضيفة للعمالة المصرية.
- دراسة احتياجات الدول العربية من العمالة في الحاضر والمستقبل.
- موقع العمالة المصرية المهاجرة من أنواع العمالة الأخرى المهاجرة عربية وغير عربية.

الثاني: يتناول عرض العمالة المصرية في الداخل والخارج من خلال دراسة:ـ

- ملامح سوق العمل والتوظف في مصر.
- الهجرة وحجمها ودوافعها وقياس هذه الدوافع.
- التحويلات وتقديرها والعوامل المؤثرة فيها وقياس وزن هذه العوامل.

- كيفية التصرف في التحويلات حتى يمكن تتبع تأثيرها على الاقتصاد القومي.
- تأثير التحويلات الناجمة عن الهجرة على المتغيرات الاقتصادية.
- دراسة التكلفة والعائد للتحويلات الناجمة عن الهجرة.

الخلاصة وأهم النتائج:

تبين الدراسة ان التحويلات احتلت مكانة مرموقة في الاقتصاد المصري، سواء من ناحية تأثيرها على الاقتصاد القومي أو من ناحية تأثيرها الاجتماعي، نتيجة لتزايد تدفق العمال المهاجرين الى الدول العربية النفطية من ٨٨,٩١١ ألف عامل سنة ١٩٧٠ الى نحو ١٠٥٤ ألف عامل سنة ١٩٨٣. بينما يصل رصيد العمال المهاجرين الى الخارج نحو ثلاثة ملايين عامل. تمثل نحو ١٠٪ الى ١٢٪ من اجمالي العمالة المصرية.

وفي المقابل تزايدت التحويلات الاجمالية من ٢٤,٣٦ مليون جنيه سنة ١٩٧٠ الى ٢٨١٤ مليون جنيه ١٩٨٤/٨٣، وتشكل التحويلات العينية منها نسبة كبيرة اذ تراوحت ما بين ٥٠٪ الى ٦٢٪ في الفترة من ١٩٧٥ الى ١٩٨٤/٨٣، أي منذ بداية تطبيق نظام الاستيراد بدون تحويل عملة. وتمثل التحويلات نسبة كبيرة من موارد مجمع النقد الأجنبي المتمثلة في حصيلة الصادرات والايرادات السياحية وبلغت نسبة التحويلات منها نحو ٤٥٪ سنة ١٩٧٥ تناقصت الى أن وصلت الى ٣٧٪ سنة ١٩٨٤/٨٣. كما تشكل التحويلات نسبا تتراوح بين ٥٦٪ الى ١٣٠٪ من الادخار المحلي.

والمتأمل في ظاهرة الهجرة يجد أن هناك عاملين دفعا اليها:

الأول: جانب الطلب: والمتمثل في تبني الدول العربية النفطية خططا تنموية طموحة تحتاج لأعداد كبيرة من العمالة، اضطرت لاستيرادها من الدول ذات الفائض.

الثاني: جانب العرض: والمتمثل في قدرة الاقتصاد المصري على الاستجابة لجانب الطلب على العمالة المصرية.

وعلى ذلك يمكن اجمالي دوافع الهجرة في دافعين رئيسين:-

١ - **دوافع الجذب:** وهو في جانب الطلب ويتمثل في فارق الدخل الكبير بين الأجر في الداخل والأجر في الخارج فقد وصل الأجر في الخارج الى اكثر من ١٥ ضعف الأجر في مصر.

٢ - **أما دوافع الطرد:** فهي تتعلق بجانب العرض والمتمثل في انخفاض الأجر والمصاعب

الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد المصري، وعدم قدرته على امتصاص كل العمالة الداخلة الى سوق العمل بالاضافة الى وجود فائض كبير في كثير من تخصصات خريجي الجامعات والمؤهلات المتوسطة.

وعند توصيف دوافع الهجرة كميا ـ واعتبار فارق الأجر في الداخل والخارج على أنه يمثل أهمية عوامل الجذب والبطالة على أنها تمثل أهم عوامل الطرد بالاضافة الى أنها تمثل المرآة التي ينعكس عليها النجاح الاقتصادي الذي يتحقق من عدمه ـ وجد أن وزن دوافع الطرد في المجتمع المصري أكبر من وزن دوافع الجذب.

العوامل المؤثرة على التحويلات: وتنقسم هذه العوامل الى جزءين عوامل تنبع من خارج مصر تتمثل في الحالة الاقتصادية للبلد المضيف، معدل نموه وتكاليف المعيشة ونظم التحويل لديه. أما العوامل المؤثرة على التحويلات من داخل مصر وخاصة الى القنوات الشرعية، وتتمثل في سعر الصرف وسعر الفائدة، والعائد على الاستثمار في الداخل.

وعند قياس تأثير هذه العوامل كميا وجد أن العائد على الاستثمار في العقارات أهم عامل جذب يليه الفرق بين سعر الصرف التشجيعي والرسمي كنسبة من سعر الصرف الرسمي ثم تأثير الأجر الاسمي للفرد.

وتبين النتائج المتحصل عليها أن متوسط الميل للتحويل من متوسط أجر الفرد في الخارج تتراوح ما بين ٥١٪ الى ٥٣٪. كما أن العلاقة بين متوسط تحويل الفرد وسعر الصرف الحر مقسوما على سعر الصرف التشجيعي علاقة عكسية بمعنى أن ارتفاع سعر الصرف في السوق السوداء يؤدي الى نقص متوسط تحويل الفرد عبر القنوات الشرعية.

أوجه إنفاق المصريين العاملين بالخارج: تنصب تصرفات المصريين العاملين بالخارج بصفة رئيسية على الانفاق الاستهلاكي يليها اشباع الحاجات الأساسية المؤجلة مثل الحاجة الى السكن. ومن ثم فان شراء الأراضي والعقارات تأتي في مرتبة متقدمة سواء كان المهاجر من المستوى الثقافي المرتفع او المنخفض. أما الانفاق على الاستثمار فيأتي في مرتبة متدنية في معظمه يتجه الى الاستثمار التقليدي.

الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتحويلات: أفرزت تحويلات المصريين العاملين بالخارج كثيرا من الآثار الاقتصادية والاجتماعية بعضها مباشر والبعض الآخر غير مباشر وبعضها طويل الأجل والبعض الآخر قصير الأجل وأيضا بعضها إيجابي والبعض الآخر سلبي. ومن جهة

أخرى بعضها على المستوى الكلي والبعض الآخر على المستوى الجزئي فعلى سبيل المثال بلغ الميلي المتوسط للانفاق على الاستهلاك الخاص من التحويلات نحو ٤٣٪ الى ٤٦٪ ومن ناحية أخرى حدث وفر في الاستهلاك الخاص نتيجة للهجرة بما نسبته ٣٪ من الاستهلاك الخاص.

ويستعرض الباحث تأثير التحويلات على المتغيرات الاقتصادية كل على حدة على الاستهلاك الخاص والادخار والاستثمار، ثم على المستوى العام للأسعار ثم على ميزان المدفوعات. كما يتناول بعض الآثار الاجتماعية الناجمة عن التحويلات ثم تأثير الهجرة على هيكل القوى العاملة.

ويختم الباحث الرسالة، بالتحليل الاجتماعي للنفقة والعائد لتصدير العمالة المصرية على مستويين الفردي والكلي وفي المدى القصير والطويل.

فعلى المستوى الفردي تظهر النتائج بشكل عام أن تأثير التحويلات إيجابي وإن كانت هناك بعض التكاليف النفسية والاجتماعية التي يتحملها الفرد المهاجر، الا أن الظاهرة ايجابية من وجهة نظر الفرد.

وعلى المستوى الكلي: يلاحظ أن العائد من الهجرة أكبر من التكاليف التي يتحملها المجتمع، الا أن تكلفة الهجرة ظلت معدلاتها تتزايد باطراد من ٣٣,٦٪ سنة ١٩٧٧ الى ٦٥,٣٪ سنة ١٩٨٣/٨٢ . وتزايدت نسبة التكاليف الى التحويلات من ٢٠, سنة ١٩٧٥ الى ٨٢, سنة ١٩٨٣/٨٢ وهذا يعني أن ظاهرة الهجرة تظل ايجابية مع ارتفاع تكاليفها مؤخرا نتيجة لظهور بعض الآثار السلبية بعد استمرار الظاهرة وتوسعها وعشوائيتها.

أما بالنسبة لتقييم الهجرة في الأجل الطويل والقصير، **ففي الأجل القصير** نجد أن معدل العائد على الهجرة من منظور الرفاهية تناقص من ١٠,٣٥٪ الى ٥,٧٪ في السنوات ١٩٧٥، ١٩٨١، ١٩٨٣ على التوالي بينما كان معدل العائد على الهجرة من منظور التنمية متزايدا وان كان أقل من العائد من منظور الرفاهية اذ بلغ ٥, ٪، ١,٣٪، ، ١,٣١٪ في نفس السنوات على التوالي. وهذه الزيادة تعكس الأثر التراكمي للهجرة على التنمية.

وهكذا نجد أن الأثر على التنمية ضعيف بالمقارنة بالأثر على رفاهية الأفراد. ومع ذلك

يظل أثر الهجرة إيجابيا على التنمية ويرجع ذلك الى أن الهجرة غير مخططة في اطار تصور لخطة قومية للتنمية .

أما في الأجل الطويل من الفترة من ١٩٧٥ الى ١٩٨٣ ، بلغ معدل العائد على الهجرة من منظور الرفاهية ٦ , ١٪ بينما العائد على الهجرة من منظور التنمية بلغ ٤٣ , ١٪ وبشكل عام يلاحظ أن العائد على الهجرة في الأجل الطويل من منظور الرفاهية اكبر من العائد على التنمية .



مجلة العلوم الاجتماعية في مجلدات

تعلن «مجلة العلوم الاجتماعية» عن توافر الأعداد السابقة من المجلة ضمن مجلدات أنيقة. يمكن الحصول عليها من قسم الاشتراكات مباشرة، أو بالكتابة إلى المجلة على عنوانها التالي:

مجلة العلوم الاجتماعية

ص.ب: ٥٤٨٦ صفاة ـ الكويت 13055

أو الاتصال تلفونياً لتأمينها على الهاتفين التاليين: ٢٥٤٩٤٢١ ـ ٢٥٤٩٣٨٧

ثمن المجلد الواحد: (٥,٠٠٠) خمسة دنانير كويتية أو ما يعادلها.

للطلاب: (٣,٠٠٠) ثلاثة دنانير كويتية أو ما يعادلها.

فهرس المجلد الخامس عشر ١٩٨٧

أولا... الأبحاث :

زيـاد رمضـان، تقييم سوق عمان المالية داخليا: نطاق العمل، الوظائف والفعاليات، ومستوى الكفاءة. العدد ٣، ص٢٢٩ ـ ٢٥٨ .

سمير عبدالغني، نحو اطار لنظرية المراجعة مع التطبيق على مهنة التدقيق بدولة الكويت. العدد ٤، ص ٢٦١

طلعت منصور، دراسة في الاتجاهات النفسية نحو المسنين لدى بعض الفئات العمرية في المجتمع الكويتي. العدد ١، ص٦٩ ـ ١٠٢ .

عبدالجبار العبيدي، الادارة في مطلع العصر العباسي الأول، العدد ٣، ص٢٥٩ ـ ٢٨٦ .

عبدالرحمن الأحمد، دراسة لبعض القضايا ذات الصلة بعمل الموجهين الفنيين للمواد الدراسية في مدارس التعليم العام بدولة الكويت. العدد ٣، ص١٢٩ ـ ١٧٠ .

عبدالرحيم القطان، نظرية المسار والهدف في القيادة: دراسة ميدانية. العدد ٣، ص١٨٩ ـ ٢٠٦ .

عبدالمالك التميمي، يهود الهند وهجرتهم الى فلسطين. العدد ٤، ص ١٨٩

فاروق الروسان، العجز عن التعليم لطلبة المدارس الابتدائية من وجهة نظر التربية الخاصة. العدد ١، ص٢٤٥ ـ ٢٦٢ .

فتحي خليـل الخضراوي، العلاقة بين فائض السيولة المحلية وعجز ميزان المدفوعات في الدول النامية غير النفطية (٦٨ ـ ١٩٨٣). العدد ٤، ص ٣٩

قاسم الصراف، علاقة الاسلوب التأملي والأسلوب الاندفاعي بالتحصيل الدراسي لدى عينة من تلاميذ وتليمذات المرحلة الابتدائية بالكويت. العدد ٣، ص٢٠٧ ـ ٢٢٨ .

كمال ابراهيم مرسي، علاقة سمات الشخصية بمشكلات التوافق في المراهقة. العدد ٤، ص١٢١

محمد ابراهيم الحلوة، التسهيلات المالية السعودية للدول الأفريقية . العدد ٢، ص١٥ ـ ٤٢ .

محمد أحمد مفتي، المنهجية السياسية الغربية: تحليل نقدي. العدد ٢، ص٦٥ ـ ٨٤.

محمد رفقي عيسى، أثر المستوى المعرفي على مهارة الاتصال بين الأطفال. العدد ٢، ص١٤٥ ـ ١٧٨ .

محمد عبدالعزيز ربيع، توجهات الاعلام الصهيوني على الساحة الأمريكية. العدد ١، ص ٢٦٣ ـ ٢٩٠ .

محمد نبيل جامع، الأهداف الجامعية ومكانة الدور التنموي لجامعة الاسكندرية بينها. العدد ٣، ص ١٥ ـ ٥٨ .

محمـود طاهـر/عـايش زيتـون، أثر فهم معلم الكيمياء لطبيعة العلم في نوعية أسئلة امتحاناته المدرسية. العدد ٢، ص١٢١ ـ ١٤٤ .

محمود عطا حسين، مفهوم الذات وعلاقته بمستويات الطمأنينة الانفعالية. العدد ٣، ص١٠٣ - ١٢٨.
مصباح الحاج عيسى/ عادل عبدالكريم ياسين، التقنيات التربوية في تدريس الرياضيات في المرحلة الابتدائية. العدد ٢، ص٢٣٣ - ٢٥٤.
مصطفى عبود، الوحدة العربية في الفكر القومي بالمشرق العربي (١٨٦٠ - ١٩٦٤).
العدد ٤، ص ٢٣١
مصطفى ناجي، علم الاجتماع في العالم العربي بين المحلية والدولية. العدد٢، ص ١٧٩ - ١٩٨.
منى يونس، اعتراضات المرأة العاملة على العمل (بحث استطلاعي). العدد ٤، ص ٢٠٩
موضي الحمود، مداخل أساسية للاصلاح الاداري في دولة الكويت. العدد ٤، ص ١٧
ناصف عبدالخالق، التضخم الوظيفي في الجهاز الاداري الكويتي: دراسة تحليلية العدد ٣، ص٥٩ - ١٠٢.
هاني ميساك، نموذج كمي لانتشار المبتكرات. العدد ٤، ص ٩٧

ثانيا.. المناقشات:

حسن حنفي، هل يمكن تحليل «الشخصية العربية الاسلامية والمصير العربي» من منظور اقليمي وفي اطار نظري غربي استشراقي. العدد ٣، ص٣١١ - ٣٣٠.
سعدية أبو دية، معنى السياسة بين عبدالملك بن مروان ووليم ويلش الاستاذ الامريكي المعاصر. العدد ١، ص ٢٩١ - ٢٩٨.
عبدالسلام بنعبد العالي، خلدونية جديدة حلول كتاب (تكوين العقل العربي). العدد ٢، ص ٢٨١ - ٢٨٦.
فؤاد زكريا، العلاقة بين الشرق والغرب: أوهام الرؤية الاستراتيجية. العدد ٤، ص ٣٠١

قسيمة اشتراك

يرجى اعتماد اشتراكي في المجلة لمدة.

☐ سنة واحدة ☐ سنتان ☐ ثلاث سنوات ☐ اربع سنوات

بعدد (   ) نسخة

ارفق طية قيمة الاشتراك ________________ نقدا/ شيك

☐ رجاء الاشعار بالاستلام و/أو ☐ ارسال الفاتورة

الاسم: ....

المهنة/ الوظيفة: ....

العنوان: ....

....

....

التاريخ / / التوقيع

قسم الاشتراكات

مجلة العلوم الاجتماعية
ص.ب ٥٤٨٦ الصفاة
الكويت 13055

البريد الجوي
BY AIR MAIL
PAR AVION

Towards a Framework of a Theory of Auditing: With Application to Kuwait

Samir Abdul Ghany

There is a need for a theory of auditing, and a theoretical framework will aid understanding of the definitions, concepts, axioms, postulates and principles of the audit profession. The first part of the study deals with the theoretical structure of auditing as it relates to the social sciences. The author then explores the relationship between auditing and scientific theory. In the third section the author studies the potentials of the science of auditing, and the study concludes with the application of the auditing theory to the audit profession in Kuwait.

Arab Unity in the Nationalist Thought of the Arab East, 1860-1963

Mostafa Abboud

This article traces the evolution of the concept of Arab unity in the stream of nationalist thought which prevailed in the Arab East between 1860 and 1963.

The study covers three major and distinct historical phases. The preliminary phase, which lasted until the end of World War I, witnessed the emergence and systematic development of this concept. Al-Kuwakbi by his pioneering ideas and interpretations laid the foundation of this brand of nationalist thought. During the second and intermediary phase which continued until the end of World War II, this concept gained strength due to the writings of two outstanding Arab thinkers: Qostantin Zuraik and Sati Al-Husari. The third phase, which covered the period between 1945 and 1963, was truely historical because of the revolutionary changes that were taking place in the Arab East. The aim of Arab unity was cherished by three new and influential political movements, namely: Hasserism, the Ba'ath Party, and the Arab Nationalist Movement. Each one of these movements had its own philosophical perspective, as well as its particular strategy of action.

The study concludes by ascertaining the prime need for co-ordinating Arab efforts in order to manage a collective struggle against the alliance of imperialism and Zionism, since these are the principal antagonists of Arab unity. This is considered by the author as an essential pre-requisite if the aim of Arab unity is ever to be attained.

Work and Family Health
The Perceptions of Working Mothers

Mona Younes

This study examined the negative attitudes of working mothers towards their work, especially with regard to the perceived deleterious effect of their work on the health of their families. The sample was drawn from a group of women working in factories in different provinces of Iraq. They were given a questionnaire relating to aspects of health of the various members of the family. The results highlighted the concern that working mothers have about the effect of their work on their families, ranging from the needs of childern for love and attention, to the perceived loneliness and isolation of the husbands. Many working mothers also suffer from exhaustion due to mothering babies at night. Recommendations are made concerning improved nursery school provision, family education curriculum at schools, mass media programs and legislation in the area of family health.

The Jews of India and their Emigration to Palestine

Abdul Malek Al-Tamemy

Little is know about the Jews of India and their emigration to Palestine. They form three groups: the Cochin, the Beni Israel, and the Baghdadies. The oldest of these groups is the Cochin, Which claims that it has been existing in India since the 10th century. They were driven out from China, and the Middle East countries. The motives of their emigration were religious, political and economic. The Indian Jews relation with the Zionist movement started during the British colonial period in India and Palestine, when the British authorities encouraged Jewish emigration to Palestine. The aim of this study is to draw attention to the Jews of India and their emigration to Palestine, with emphasis on the British role in helping and encouraging these Jews to emigrate especially during the British mandate to Palestine.

A Comparative Study of the Attitudes of Supervisors, Principles and Teachers toward Social Studies

Jawdat Saa'deh

The purpose of the study was to analyze and compare the attitudes of Jordanian school supervisors, principals and teachers toward social studies. A questionnaire was devised to measure attitudes; it consisted of 142 items distributed around the important aspects of social studies. It was administered to all the social studies supervisors in the Irbid educational district, as well as to a random sample of school principals and teachers. The results were analyzed using standard statistical procedures. They showed that each group had positive attitudes toward social studies, and that there were no statistically significant differences between the three groups toward the positive and negative aspects of social studies. The study concludes with recommendations to improve the efficiency of those involved with social studies teaching in schools.

The Relationship between Personality Traits and Adjustment Problems among Adolescents

Kamal E. Morsy

The research investigated the relationship between healthy traits (self confidence, self sufficiency, achievement) and unhealthy traits (anxiety, dependence, sense of guilt, hostility) on one hand, and adjustment problems in adolescence on the other. A personality questionnaire and the Bell Ad-justment test were administered to a sample of secondary school students. The results substantiated the hypothesis that there is a positive relationship between unhealthy traits and adjusment problems. The findings were discussed in relation to adolescence and personality trait theories, and previous research in the field. The survey concludes with a review of the different kinds of adjustment problems and the methods available to overcome them.

Quantitative Diffusion Model of Innovations

Hani I. Mesak

The paper is concerned with reviewing basic quantitative models, and applying them to a case study in the field. In a review of the literature, quantitative models are classified into two classes. The first is concerned with the spread of a new product from its manufacture to the ultimate users or adopters, and focuses on the development of a product life cycle curve. In the second class, model parameters are given as functions of some relevant controlled variables, and thus such models can be used for planning purposes.
The case study of a technological innovation indicates that during the early few years, sales are basically gained from consumers who purchase the product for the first time. In later years, sales are primarily acquired from repeat purchases by previous adopters. The paper illustrates the contribution of the research to the state of the art, and sheds light on directions for future research in order to make the models of diffusion of innovation theoretically more sound and practically more effective.

A Survey of Motivation of Kuwait University Students

Bader Al-Omar

The purpose of the study is to shed light on the nature of motivation among Kuwait University students. Their motivation was subdivided into three factors: intrinsic motivation, self-enhancement, and goal deficiency. The Community College Motivation Inventory was given to a group of students from various disciplines enrolled in a particular course. Students studying the hard sciences (science, medicine, engineering and allied health) were found to have a significantly higher level of intrinsic motivation than liberal arts students. The study also found a significant difference in intrinsic motivation according to the grade point average, and showed that self-enhancement increased with the years of study. There was, however, no significant difference between male and female students in all motivational factors.

Excess Domestic Liquidity and Balance of Payments Deficit in Non-Oil Developing Countries: 1968-83

Fathi Kh. El-Khadrawi

This paper contributes to the literature of the monetary approach to the balance of payments. It reports on the experience of non-oil developing countries, oil-exporting countries, and industrial countries for the period 1968 to 1983.

The fundamental conclusion of the monetary approach is that domestic money supply (demand) manifests itself in an external deficit (surplus). Because of the heavy reliance of non-oil developing countries on domestic credit (the domestic component of money supply), external imbalances of those counties are best explained by this approach. Hence, our hypothesis is that this approach is best suited to non-oil developing countries rather than oil-exporting or industrial countries.

After sketching the fundamentals of the monetary approach, and reviewing the experience of the three economic entities, a model is developed in the form of a single equation that relates current surplus (net export of goods and services) to both the domestic credit variable and money demand variable. The empirical investigation supports this hypothesis.

Administrative Reform in Kuwait: A Total Approach

Moudhi A. Hamoud

Since the late forties, the government sector in Kuwait has assumed an increasing number of responsibilities aimed to promote development. Public bureaucracies have become crucial and essential in this developing nation as the government sector becomes the largest employer, investor and developer. This sector has suffered from a number of problems that are seriously hindering its futher role such as: (1) The rigid bureaucracy which is unable to adjust to changing and developing circumstances. (2) The growing inefficiency and ineffectiveness which have become accepted measures of performance. (3) A weakened indigenous system of rights and obligations. (4) The increase in informal personal relations that threaten the legal and formal work relations within the government organizations.

A total approach for administrative reform has to be followed, supported by political decision and based on:-

(1) A thorough investigation of the organizational problems in the government sector in order to reorganize its organizational units such as ministries, departments, agencies.. etc. avoiding unnecessary overlap and organizational conflict.
(2) A well-prepared manpower plan, that addresses clearly the problem of over-staffing and specifies the future needs.
(3) A thorough revision of laws, bylaws and regulations in order to update, alter and legislate necessary terms for reform.
(4) A comprehensive plan to simplify work procedures to introduce more flexible administrative systems based on decentralization, delegation of authority and decision making to the different managerial levels.

Contents

Vol. 15 No.4 Winter 1987

BOOK REVIEWS:

Contents

Vol. 15 No.4 Winter 1987

ARTICLES

DISCUSSIONS:

Sale price in Kuwait and the Arab World KD. (0.500) or equivalent.

* Opinions expressed in this journal are solely those of their authors and do not reflect those of the Editorial Board, the consultants or the publisher.

Subscriptions:

* For individuals - KD. 2.000 per year in Kuwait. KD. 2.500 equivalent in the Arab World (Air Mail): U.S. $15 for all other countries (Air Mail).
* For public and private institutions - U.S. $(60) (Air Mail).

* Articles in the JSS are abstracted by Sociological Ab stracts Inc. and international Political Science Abstracts.

JOURNAL
OF
THE SOCIAL SCIENCES

Abbreviated: JSS
Published by KUWAIT UNIVERSITY

An academic quarterly publishing research papers in the various fields of the social sciences.

Vol. 15 - No. 4 - Winter 1987

EDITOR: **FAHED T. AL-THAKEB**

MANAGING EDITOR: **MOHAMMAD ABU-SABBAH**

EDITORIAL BOARD

FAHED T. AL-THAKEB **HASSA M. AL-BAHAR**

ISMAIL S. MAKLED **MOHAMMAD S. AL-SABAH**

SULAYMAN S. AL-QUDSI

Address all correspondence to the Editor
Journal of the Social Sciences
Kuwait University, P.O. Box 5486 Safat 13055, Tel. 2549421
TELEX 22616 KUNIVER, KUWAIT

THE ARAB JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

صدر العدد الرابع من المجلة العربية للعلوم الاجتماعية باللغة الانجليزية، بالتعاون من الناشر العالمي روتلج وكيغان بول ـ لندن ـ في اكتوبر ١٩٨٧، وفيما يلي أهم الموضوعات التي تضمنها العدد (الرابع):

The fourth issue includes:

Jamil M. Tahir	Components and Effects of Export Earnings Instability: The Case of Jordan
Osama B. Dabbagh and Ahmad K. Malkawi	Big Industrial Ventures in Jordan: A Case Study in the Demand Constraint for the Superphosphate Industry.
Abdalla M. Soliman	The Socialization of the Arab Woman
Nadeem Ashuraey	Yemeni Adolescents and Piaget's Theory
Majduddin Khairy	A Comparative Study of Developmei t and Modernization: A Critical Appraisal of the ur- vey Method
Abdulrasoul A. Al-Moosa	Factors Affecting Residency of Immigrant Workers in Kuwait
Hatim B. Hillawi	Inequality and Crime: A Case Study of the Gadarif
Abd F. El-Korashy	Colored Progressive Matrices and Achievement of Elementary School Students in Kuwait
Mohamed El-Azma and Sadik Al-Bassam	Economic and Societal Aspects of Accounting Regulations in Developing Countries: The Case of Kuwait
Mohamed Y. Gameil	Behavioural Implications of Accounting Data on Pricing Decisions: An Experiment

للاستفسار يرجى الاتصال : مجلة العلوم الاجتماعية ـ ص.ب / ٥٤٨٦

الصفاة الكويت ـ 13055

مطابع القبس التجارية

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Published by KUWAIT UNIVERSITY

Vol. 15 - No. 4 - Winter 1987